



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

Université Mohamed khidher- Biskra-



Faculté des sciences

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

économique et commerciales et des sciences de gestion

Département des sciences

قسم العلوم الاقتصادية

économiques

الموضوع

انعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
الى الاقتصاديات العربية
-دراسة حالة بعض الدول العربية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/02/06

إشراف الأستاذة:

أ.د راييس حدة

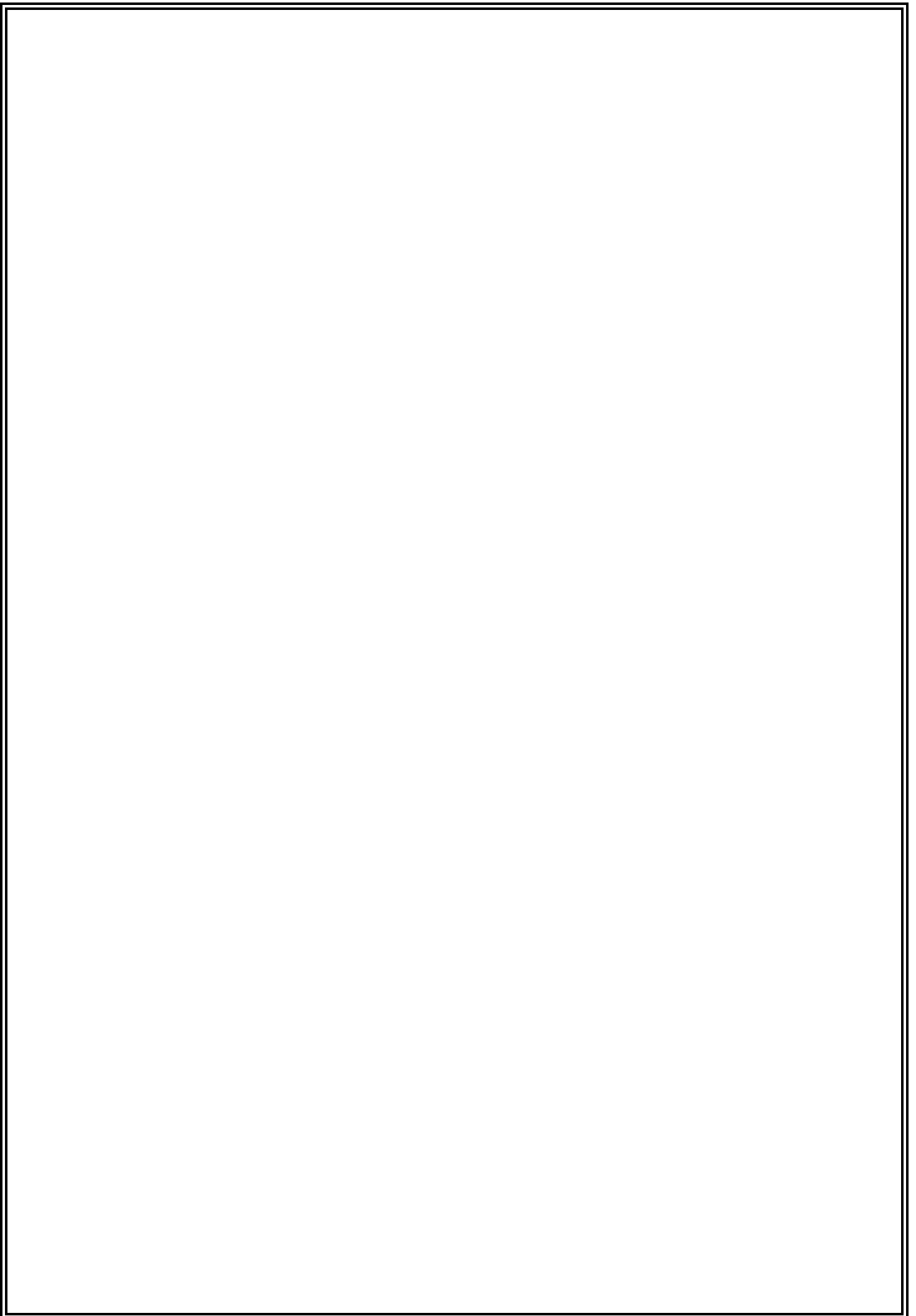
اعداد الطالبة:

كرامة مروة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د داودي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د راييس حدة	أستاذة التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د. وسيلة السبتي	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة بسكرة	مناقشا
د. سامي مباركي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة	مناقشا
د. ليلى بن منصور	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة خنشلة	مناقشا
د. مرعوش إكرام	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة باتنة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

Université Mohamed khidher- Biskra-



Faculté des sciences

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

économique et commerciales et des sciences de gestion

Département des

قسم العلوم الاقتصادية

sciences économiques

الموضوع

انعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
الى الاقتصاديات العربية
-دراسة حالة بعض الدول العربية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد دولي

إشراف الأستاذة:

أ.د راييس حدة

اعداد الطالبة:

كرامة مروة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د داودي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د راييس حدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د. وسيلة السبتي	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة بسكرة	مناقشا
د. سامي مباركي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة	مناقشا
د. ليلى بن منصور	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة خنشلة	مناقشا
د. مرعوش اكرام	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة باتنة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذه الأطروحة.

إلى اللذان وهباني كل ما يملكان حتى أحقق لهما آمالهما

أمي الغالية على قلبي وأبي العزيز

الذي شريك حياتي وسندي في الدنيا

زوجي العزيز حفظه الله لي والى كل أفراد عائلته

إلى الذين تقاسموا معي عبء الحياة بجلوة الدنيا ومرها

أخي وأختي حفظكما الله لي

إلى الصديقة العزيزة والأخت الغالية على قلبي

دمتي بجنبي مدى الحياة

إلى كل طلبتي في العلوم الاقتصادية

وخصوصا طلبة الماجستير تخصص اقتصاد دولي

إلى كل من أحب مودة ووفاء أهدى ثمرة جهدي

مروة

شكر وعرفان

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن نبينا محمد عبده و رسوله داعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله وأصحابه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذه الدراسة المتواضعة أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة والمشرقة على أطروحتي الدكتورة وائيس حده على كل ما قدمته لي من نصائح وإرشادات أثناء تأطيري.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي.

كما اشكر كل أستاذ علمي عرفنا منذ دراستي الابتدائية الى المرحلة الحالية،

اشكر أهلي و زوجي وأهله على مساندتهم المعنوية لإتمام هذه الأطروحة.

واشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الأطروحة بعون الله تعالى .

مروة

ملخص البحث

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها، ولما قدمته من خدمات الدعم لها في إطار تحقيق المنفعة للبلدين في إنعاش النشاط الاقتصادي، لذا يعد وجود إحصاءات دقيقة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتفق مع المعايير الدولية أداة تمكن صانعي السياسات من التقييم السليم لمدى تحقق الأهداف الاقتصادية للدولة خاصة وان هذه الإحصاءات تمثل احد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهذا النوع من الاستثمارات يتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمؤشرات الاقتصادية التي تدخل في إطار الاقتصاد الكلي، باعتبارها احد محددات المناخ الاستثماري للدول، فالأوضاع والمستجدات التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية التي نشأت في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، وأزمة منطقة اليورو و أزمة ديون دبي المالية أثرت على الأوضاع التنموية في مختلف دول العالم، مما أدى إلى تغيير خارطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتباين ردود فعلها فيما بين الدول، وكانت الدول العربية من الدول التي تأثرت بمجرياتهما لانفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي والمالي كثيرا، وهذا التأثير مس العديد من القطاعات الاقتصادية في اغلب الدول العربية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة.

وهذا التأثير حدث وفق مجموعة من الآليات والفنوات التي أدت الى انتقال هذه الأزمات من مناطق حدوثها الى مناطق أخرى مما أدى الى تغيير العديد من المعطيات وظهور ظروف استثنائية في الاقتصاد العالمي أدت الى قيام العديد من الدول العربية باتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة التداعيات السلبية لها، عاملة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى على اتخاذ العديد من التدابير لحماية اقتصادها الوطني من التضرر من الصدمات الخارجية، مما يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة فيها.

وتوصلت دراستنا الى ضرورة اتباع الدول العربية سياسة التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتجاوز مخاطر الأزمات المالية العالمية والتقليل من حدتها وتجاوز اللعنة الهولندية التي يتخبط فيها العديد من الدول العربية النفطية وذلك عن طريق فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المختلفة وتقديم العديد من التسهيلات والتحفيزات لاستقطابها بمختلف أشكالها لتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية وتحسين الإنتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية وبالتالي دعم حركة الاندماج بين دول العالم بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأزمات المالية العالمية، المناخ الاستثماري، التنمية

الاقتصادية، المؤشرات الاقتصادية.

Summary

Foreign Direct Investment is a critical entrance of the economic development; it contributes to several positive effects in the economies of host countries and investors. The ability of high quality data on foreign direct investment flows play a senior role to achieve economic objectives of the country. Whereas this data is one of the most important index to represent the countries competitiveness to attract more foreign direct investment.

This kind of investment is susceptible to the economic conditions and macro-economic indicators. Considered as a defining element of investment climate, moreover the financial crisis of 2008, the European debt crisis 2010 and Dubai debt crisis had a considerable impact on the global economic development. However a major impact on capital flows on the investment area, in particular the Arab world because of the economic and financial openness policy, who had a powerful influence on several economic activities specially on FDI in United Arab Emirates.

The conduct of crisis revealed the various transmission conduits through which the different economies was affected, also generating a new global economic conditions and circumstances. And to avoid them, the Arab world took a plenty of contrivance to protect their national economies, as well as United Arab Emirates to safeguard against the foreign crash affecting the FDI flows.

This study conclude that the preferable strategy for the Arab world to avoid the influence of the financial crisis, decrease its impacts and to reduce the threat of Dutch disease diagnose on oil producing Arab countries is the economic diversification through the appropriate investment climate in diverse sectors, enabling to emerging a new markets, technology transfer, improve production and to facilitate the economic integration as well for the United Arab Emirates.

Key words : Foreign Direct Investment, Global financial crisis, Investment climate, Economic growth, Economic indicators.

فهرس الرسالة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
IV	الاهداء
V	الشكر والعرفان
VII -VI	الملخص
XII -IX	الفهرس
XXII -XIV	قائمة الجداول والأشكال
XXIV	قائمة الملاحق
أ - ط	مقدمة عامة
108-1	الفصل التمهيدي: الأزمات المالية العالمية وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2	مقدمة الفصل التمهيدي
3	المبحث الأول: اهم الأزمات المالية العالمية الحديثة.
4	المطلب الأول: أزمة الرهن العقاري الأمريكية لعام 2008.
39	المطلب الثاني: الأزمة المالية لعام 2009 في إمارة دبي .
66	المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية .
86	المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها العالمية.
86	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطور تدفقاتها
100	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر .
107	خلاصة الفصل التمهيدي
211-109	الفصل الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في ظل الأزمات المالية العالمية
110	تمهيد الفصل الأول
111	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري.
111	المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه.

127	المطلب الثاني: إجراءات خلق مناخ استثماري مشجع للاستثمار.
133	المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.
133	المطلب الأول: المناخ الاقتصادي والمالي للدول العربية خلال الفترة 2000-2017.
168	المطلب الثاني: المناخ الاجتماعي والثقافي للدول العربية خلال الفترة 2000-2017.
177	المطلب الثالث: المناخ القانوني والتنظيمي والمؤسسي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017
178	المطلب الرابع: المناخ السياسي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.
180	المبحث الثالث: رصد تطور تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.
180	المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية قبل أزمة الرهن العقاري.
186	المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية في ظل الأزمات المالية الحديثة والأزمة الاقتصادية النفطية
195	المطلب الثالث: تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.
202	المطلب الرابع: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.
211	خلاصة الفصل الأول
318-212	الفصل الثاني: تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمات المالية العالمية
213	تمهيد الفصل الثاني
214	المبحث الأول: وضعية الدول العربية في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2017.
214	المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لقياس جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.
230	المطلب الثاني: مؤشر ضمان لقياس جاذبية المنطقة العربية للاستثمار خلال الفترة 2013-2018.
295	المبحث الثاني : فجوة وميزان الجاذبية العربية خلال الفترة 2013-2018.

295	المطلب الأول: فجوة الجاذبية العربية خلال الفترة 2013-2018.
302	المطلب الثاني: ميزان الجاذبية للدول العربية (نقاط الضعف والقوة)
314	المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية.
318	خلاصة الفصل الثاني
437-319	الفصل الثالث: تقييم تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية -دراسة استشرافية-
320	تمهيد الفصل الثالث
321	المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة في ظل بيئة أداء الأعمال الدولية الراهنة .
321	المطلب الاول: دعائم تطور دولة الامارات العربية المتحدة .
327	المطلب الثاني: المناخ الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة.
338	المطلب الثالث: المناخ الاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة.
350	المطلب الرابع: المناخ المالي والنقدي لدولة الإمارات العربية الممتدة.
353	المطلب الخامس: المناخ السياسي والتنظيمي والقانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة.
358	المبحث الثاني: رصد تدفقات وتقييم تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها في الإمارات العربية المتحدة زمن الأزمات المالية العالمية .
358	المطلب الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2017.
367	المطلب الثاني: تقييم التجربة الاماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي زمن الازمات المالية الدولية
402	المبحث الثالث: الخطط الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستشراف المستقبل وانعكاساتها على تحسين مناخها الاستثماري وإمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
402	المطلب الاول: التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لدولة الامارات العربية المتحدة.
407	المطلب الثاني: اهم الخطط الاقتصادية المستقبلية للامارات العربية المتحدة.
414	المطلب الثالث: انعكاسات الرؤى المستقبلية للإمارات العربية المتحدة على تحسين مناخها الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

436	خلاصة الفصل الثالث
438	الخاتمة
451	قائمة المراجع
473	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عناوين الجداول	الصفحة
جداول الفصل التمهيدي		
1	نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قممتها .	17
2	إجمالي التجارة الخارجية المباشرة وتجارة المناطق الحرة في دبي 2006-2009	43
3	قيمة مشروعات مباني القطاع الخاص المنجزة حسب النوع - إمارة دبي -	45
4	حركة التداولات العقارية خلال الفترة 2007-2015 في إمارة دبي	57
5	عدد الفنادق والغرف والنزلاء بإمارة دبي خلال الفترة 2007-2015 .	58
6	إجمالي التجارة الخارجية المباشرة وتجارة المناطق الحرة 2010-2016	59
7	إجمالي الإيرادات في قطاع الخدمات وعدد المصارف والمشتغلين	63
8	تداول الاسهم والسندات واداء ناسداك دبي	65
9	مؤشرا النشاط الاقتصادي لليونان خلال الفترة (2005-2014)	70
10	قيمة ومعدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2005- . 2014.	73
11	الصادرات والواردات الصناعية خلال الفترة 2005-2014 .	75
12	التجارة الخارجية لليونان خلال الفترة 2005-2014.	76
13	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003- . 2014.	79
14	معدل نمو التضخم لمنطقة اليورو خلال الفترة 2007-2014.	79
15	معدل نمو البطالة لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.	80
16	معدل نمو الدين الحكومي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2006-2014.	81
17	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة حسب المنطقة	90
18	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة حسب المنطقة	95
جداول الفصل الأول		
1-1	الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	122
2-1	قراءة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	125
3-1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة 2000-2016.	135
4-1	معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016.	139
5-1	وضعية الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2016.	141

142	الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2016 .	6-1
144	الحساب الجاري للدول العربية خلال الفترة 2000-2016 .	7-1
145	الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج خلال الفترة 2000-2016.	8-1
147	الدين الخارجي للدول العربية خلال الفترة 2000-2016.	9-1
149	الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج خلال الفترة 2000-2016	10-1
151	الاحتياطات الدولية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016 .	11-1
152	تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2016.	12-1
169	عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016.	13-1
171	متوسط الدخل السنوي الاسمي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016.	14-1
172	تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة 2006-2016.	15-1
175	ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة .	16-1
184	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة	17-1
185	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة	18-1
193	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 2008-2016	19-1
194	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة 2008-2016	20-1
196	المشاريع الاستثمارية الاجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة 2003-2017.	21-1
197	تطور المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة الجديدة الواردة الى الدول العربية من دول العالم خلال الفترة 2003-2017	22-1
198	مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر العربية في العالم خلال الفترة 2003-2016	23-1
204	تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.	24-1

208	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2016.	25-1
210	الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2016.	26-1
جداول الفصل الثاني		
215	تصنيف الدول العربية في المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الدول العربية خلال الفترة 2005-2011	1-2
216	تصنيف الدول العربية في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدول العربية	2-2
217	تصنيف الدول العربية في مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية.	3-2
217	تصنيف الدول العربية في مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.	4-2
218	تصنيف الدول العربية في مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري.	5-2
222	تصنيف الدول العربية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية.	6-2
224	ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية	7-2
225	تصنيف الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة .	8-2
226	ترتيب الدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية.	9-2
227	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2007-2008.	10-2
228	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2009-2010.	11-2
229	ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة اداء الأعمال.	12-2
233	الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية خلال الفترة 2013-2018.	13-2
235	أداء مجموعات الدول في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة خلال الفترة 2013-2018.	14-2
237	أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الكامنة خلال الفترة 2013-2018.	15-2
240	أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية خلال الفترة 2013-2018.	16-2
-241 244	المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنة 2013-2016.	من 17-2 الى 20-2
-246 249	المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2013-2016.	من 21-2 الى 24-2

251	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية خلال الفترة 2013-2018.	25-2
-252 255	المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية للسنوات 2014-2018	من 26-2 الى 29-2
-256 260	المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال للسنوات 2013-2018	من 30-2 الى 35-2
-262 267	المتغيرات الأساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه للسنوات 2013-2018	من 36-2 الى 41-2
-268 273	المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية للسنوات 2013-2018	من 42-2 الى 47-2
-274 278	المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة للسنوات 2013-2018.	من 48-2 الى 53-2
-279 282	المتغيرات الأساسية لمؤشر الاداء اللوجستي للسنوات 2013-2017	من 54-2 الى 58-2
-283 286	أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للسنوات 2013-2018..	من 59-2 الى 63-2
-287 291	أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل للسنوات 2013-2018	من 64-2 الى 69-2
-292 294	أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي للسنوات 2013-2018	من 70-2 الى 74-2
-296 302	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال سنوات 2013-2018	من 75-2 الى 80-2
جداول الفصل الثالث		
328	تطور الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016	1-3
329	تطور متوسط الدخل السنوي الاسمي للمواطن الاماراتي خلال الفترة 2000-2016.	2-3
330	تطور معدلات التضخم في الامارات خلال الفترة 2000-2016.	3-3
332	تطور عجز او فائض الموازنة العامة في الامارات خلال الفترة 2000-2016.	4-3

333	تطور الدين الخارجي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016.	5-3
333	تطور الحساب الجاري للامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016.	6-3
337	ميزان المدفوعات الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2016 بالمليون دولار.	7-3
338	تطور حجم الاحتياطات الدولية في الامارات خلال الفترة 2000-2016.	8-3
339	عدد السكان بالامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016.	9-3
360	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد في الامارات العربية المتحدة وتقييمه خلال الفترة 2000-2017.	10-3
362	اهم الدول المستثمرة في الامارات العربية المتحدة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016	11-3
363	اهم الشركات المستثمرة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2015.	12-3
364	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الامارات العربية المتحدة حسب الاقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016.	13-3
368	وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2017.	13-3
369	وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2006-2017.	14-3
371	وضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003-2014.	15-3
373	ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر بيئة اداء الاعمال خلال الفترة 2007-2018.	16-3
375	مؤشر بدء المشروع خلال الفترة 2008-2018.	17-3
376	مؤشر استخراج تراخيص البناء خلال الفترة 2008-2018.	18-3
377	وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحصول على الكهرباء خلال الفترة 2012-2018	19-3
379	وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر تسجيل الملكية خلال الفترة 2008-2018.	20-3
381	وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحصول على الائتمان خلال الفترة 2008-2018	21-3

383	مؤشر حماية المستثمرين الاقلية خلال الفترة 2008.-2018.	22-3
384	مؤشر دفع الضرائب في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008.-2018.	23-3
385	مؤشر التجارة عبر الحدود في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008.-2017.	24-3
387	مؤشر إنفاذ العقود في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008.-2018.	25-3
388	مؤشر تسوية حالات الاعسار (اغلاق المشروع) خلال الفترة 2008.-2018.	26-3
390	درجة مخاطر الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011 - 2018	27-3
398	اداء الامارات في المجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013-2018 .	28-3
401	جاذبية الإمارات العربية المتحدة ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2012 -2016.	29-3
418	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالاسعار الجارية	30-3
419	القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالاسعار الجارية	31-3
419	تطور قطاع الصناعة خلال السنوات 2010-2015.	32-3
423	احتياطي الغاز الطبيعي خلال الفترة 2008.-2016.	33-3
424	كمية الغاز الطبيعي المسوق عالميا. خلال الفترة 2008-2016	34-3
424	انتاج النفط الخام في الامارات العربية المتحدة. خلال الفترة 2008-2016	35-3
427	احتياطي النفط في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008.-2016.	36-3
428	تنافسية الصادرات الاماراتية من خلال مؤشر التركيز والتنوع السلعي .	37-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عناوين الاشكال	رقم الشكل
	أشكال الفصل التمهيدي	
09	المديونية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثة عقود الماضية.	1
20	التغير في الصادرات والواردات للسلع والخدمات بين 2005-2011 بالنسبة المئوية.	2
21	الليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية	3
76	التجارة الخارجية لليونان خلال الفترة 2005-2014.	4
79	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.	5
80	معدل نمو التضخم لمنطقة اليورو خلال الفترة 2007-2014.	6
81	معدل نمو البطالة لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.	7
81	معدل نمو الدين الحكومي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2006-2014.	8
97	المجموع العالمي للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب القطاع عام 2012	9
98	توقعات المسؤولين التنفيذيين فيما يتعلق بنشاك الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمي خلال الفترة 2017-2019	10
100	توزيع الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة بحسب القطاع الرئيسي أو الصناعة خلال سنة 2017. (عدد البلدان وبالنسبة المئوية)	11
	اشكال الفصل الاول	
122	الدول المدرجة في مؤشر ضمان موزعة حسب المجموعات الجغرافية.	1-1
126	مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	2-1
134	معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة 2000-2018.	3-1
136	الناتج المحلي الاجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2016	4-1
153	تطور حجم الصادرات والواردات السلعية والخدمات العربية ونسبتها من الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة 2000-2016.	5-1
174	المؤشر الفعلي والمعدل المستهدف للقيود الصافي في مرحلة التعليم الاساسي في الدول العربية خلال عام 2014.	6-1

199	تطور عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر العربي في العالم خلال الفترة 2003-2016.	7-1
200	مشروعات الاستثمار المباشر العربية في الخارج موزعة على الدول .	8-1
200	اهم الدول المستقبلية للمشروعات العربية في العالم ما بين 2003-2006.	9-1
202	اهم الشركات العربية المستثمرة في العالم بعدد المشاريع خلال الفترة 2003-2016	10-1
204	تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.	11-1
أشكال الفصل الثاني		
303	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الاساسية لسنة 2013	1-2
303	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2013	2-2
304	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2013	3-2
305	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الاساسية لسنة 2014	4-2
305	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2014.	5-2
306	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2014	6-2
307	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الاساسية لسنة 2015.	7-2
307	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2015.	8-2
308	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2015	9-2
309	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الاساسية لعام 2016	10-2
309	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2016	11-2

310	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2016	12-2
311	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الاساسية لعام 2017	13-2
311	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2017.	14-2
312	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2017	15-2
313	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الاساسية لعام 2018	16-2
313	نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2018.	17-2
314	نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2018.	18-2
أشكال الفصل الثالث		
341	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2014	1-3
341	التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية للعام 2014.	2-3
364	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الامارات العربية المتحدة حسب الاقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016.	3-3
365	تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (مليون دولار) خلال الفترة 2003-2016	4-3
366	تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 و ديسمبر 2016.	5-3
399	تطور اداء الامارات في مؤشر ضمان مقارنة بالمتوسط العربية والمتوسط العالمي.	6-3
399	اداء الامارات في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2013.	7-3
400	اداء الامارات في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2014-2018.	8-3

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عناوين الملاحق	رقم الملحق
	ملاحق الفصل التمهيدي	
473	معدلات نمو انتاج السلع الصناعية اليونانية خلال الفترة 2005-2014.	1
474	بعض المؤشرات لاقتصادية لدول منطقة اليورو الاكثر تائرا بالازمة اليونانية خلال الفترة 2007-2014.	2
	ملاحق الفصل الاول	
475	معدل الامية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2015	1-1
476	القيد الصافي للتعليم لمراحل مختلفة في الدول العربية	2-1
477	الاتفاق على الصحة في الدول العربية	3-1
478	اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية المبرمة إلى غاية ماي 2011.	4-1
479	اجمالي رصيد تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة 2008-2017	5-1
480	اجمالي رصيد تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة 2008-2017	6-1
481	توزيع اجمالي مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المباشر الجديدة الواردة الى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة) بالمليون دولار لعام 2017.	7-1
482	اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البيئية (عدد المشاريع) ما بين 2003-2017.	8-1
483	اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البيئية (التكلفة الاجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003-2017 حسب الترتيب التنازلي لاجمالي التكاليف.	9-1
484	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البيئية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستثمرة) بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2016	10-1
485	توزيع اجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستثمرة) بالمليون دولار بين عامي 2003-2017.	11-1

مقدمة عامة

مقدمة عامة

أصبحت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتغير خارطتها عبر السنوات ظاهرة تشغل بال العديد من صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين حول أسباب تغييرها، مما أدى بالعديد من الكتاب الاقتصاديين والمحللين الماليين إلى فتح نقاش جاد وفعال لأجل معرفة العوامل الداخلة في تحولها، إذ لا نكاد نجد تقرير واحد صادر عن مؤسسات عالمية في مجال التطورات المالية والاستثمارات الأجنبية إلا وتكلم عنها بشكل مكثف نظرا للأهمية الكبرى التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وتقديم خدمات الدعم لها في إطار تحقيق المنفعة للبلدين في إنعاش النشاط الاقتصادي.

توحي هذه المواقف للكثيرين بأن حل مشاكل الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل على اجتذابها باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحها المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعها على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بحرية ودون قيود في ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية والتدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور البنية التحتية الرقمية عالميا.

إلا أن هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي كانت له تبعات خطيرة، فكل ما تتعرض له دولة ما مرتبط اقتصادها بالاقتصاد العالمي، تصل تبعاته لباقي الدول الأخرى وأحيانا بنفس درجة التأثير أو أكثر، ويتجلى ذلك فيما شهده الاقتصاد الدولي خلال السنوات الأخيرة من الأحداث التي أثرت تأثيرا كبيرا على أداء البلدان وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن أهم هذه الأحداث الأزمات المالية المزمرة التي أصبحت شيئا مألوفا يتكرر في العديد من الدول والأقاليم سنويا والتي تتطور إلى العالمية بسرعة كبيرة وتلقي بتداعياتها على دول العالم بنسب متفاوتة كل واحدة حسب درجة تطورها وانفتاحها على العالم الخارجي بفعل انتقال عدوى الأزمات.

وكنتيجة للترابط الوثيق بين الدول العربية والدول المتقدمة، وتحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي أصبحت اقتصاديات هذه الدول أكثر عرضة للإصابة بتلك التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، ولمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مكاسب الانفتاح الاقتصادي التجاري والتجاري أكثر في ظل الأزمات المالية العالمية استوجب عليها أن تضع السياسة الكفيلة بتهيئة وتطوير مناخ الاستثمار ليسهل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها باعتباره احد مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتطورات السياسية في المنطقة العربية، وأزمتي اليونان ودبي العالميتين عام 2009، وكذا بعد الأزمة الاقتصادية النفطية لعام 2014 والانكماش الذي عرفته الأسواق

العالمية للاستثمار، إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية.

والإمارات العربية المتحدة كدولة عربية تطورت في مختلف المجالات منذ تأسيسها لاسيما على الصعيد الاقتصادي نظرا لاعتمادها بالدرجة الأولى على تحسين مناخها الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، وكذا دعم القطاع الخاص في القيام بدور متزايد في خطط وبرامج التنمية، حيث أن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية يقوم بالاستثمارات من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع النمو و إيجاد المزيد من فرص العمل، لهذا نجدها قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط قبل حدوث الأزمات الأمريكية والأوروبية والأزمة الخليجية، وذلك من اجل النهوض باقتصادها مستخدمة سياسة التنويع الاقتصادي لتجاوز لعنة الموارد، فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، مما سمح لها بجذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، إلا أن هذا الانفتاح عرضها لتداعيات هذه الأزمات كغيرها من الاقتصاديات الأخرى بحسب درجة انفتاحها وتعاملاتها في المجال المالي معها .

أولاً: الإشكالية.

ففي ظل هذه الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت تداعياتها مختلف دول العالم في جميع القطاعات الاقتصادية الحقيقية والنقدية، ازدادت أهمية معرفة تلك التداعيات على اقتصاديات دول العالم والأوضاع التنموية فيها، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن معرفة تأثير الأزمات المالية العالمية على تدفقاته إلى الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة عند مقارنتها بالفترات السابقة أصبح واقعا يفرض نفسه كإشكالية للدراسة، إذن:

كيف أثرت الأزمات المالية العالمية المتعاقبة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية وإبراز ملامحها أكثر، فإننا يمكن تناولها من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تأثر المؤشرات الاقتصادية والمالية بتداعيات الأزمات المالية العالمية يؤدي إلى التأثير على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- هل تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بالأزمات المالية العالمية؟ وكيف جاء ترتيب هذه الدول في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار؟

- هل يمكن تفعيل الاستثمارات العربية البينية في الدول العربية؟ وماهي سبل تفعيل تدفقها في ظل الأزمات المالية العالمية؟

- كيف نجحت الإمارات العربية المتحدة في تحسين مناخها الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وهل يمكن للدول العربية الأخرى الاستفادة من تجربتها في هذا المجال زمن الأزمات المالية العالمية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

بعد صياغة إشكالية الدراسة وتحديدها، ووضع الأسئلة الفرعية لها يمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر إجابات مسبقة لإشكاليات الدراسة، نصيغها كما يلي:

- إن تأثر المؤشرات الاقتصادية والمالية بتداعيات الأزمات المالية العالمية لا يؤدي إلى التأثير على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية سلبا بتداعيات الأزمات المالية العالمية، واحتلت مجموعة دول المغرب العربي أفضل أداء عربي في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار.

- يمكن تفعيل الاستثمارات العربية البينية بتحسين المناخ الاستثماري في المنطقة العربية لتعزيز التدفقات المالية العربية وتوفير احتياجات تمويل التنمية فيها.

- نجحت الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتصديها للأزمات المالية العالمية بسبب نجاعة سياساتها التنموية المتبعة وتحسين مناخها الاستثماري.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع.

- الميول الشخصي لدراسة مواضيع تخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأزمات المالية العالمية والوقوف عند أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية للتقليل من انعكاسات الأزمات المالية العالمية على اقتصاداتها.

- إمكانية ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات المالية العالمية عن طريق دراسة تأثير هذه الأخيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لأهمية المتغيرين وتناولهما في العديد من المحافل العلمية الاقتصادية المحلية والدولية؛

- قلة الدراسات السابقة حول تأثير الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بشكل موسع، إذ اقتصر معظمها على توقعات بناءا على إحصائيات لا تفي باحتياج الموضوع من القدر والأهمية.

- ارتباط الموضوع بشكل كبير بطبيعة التخصص الذي نحن بصدد الدراسة فيه والذي يمكن الباحث من استمرارية البحث في نفس المجال.
- تم اختيار الدول العربية نموذجا لدراسة الحالة على أساس توضيح سلبيات الانفتاح الاقتصادي في زمن كثر فيه تدويل النشاط الاقتصادي بالتركيز على دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مصنفة ضمن أولى الدول العربية جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأقوى دولة عربية أبرزت قدرتها على مقاومة الصدمات الاقتصادية المتعاقبة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

نهدف من خلال بحثنا إلى تسليط الضوء على انعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، ومحاولة الوصول إلى الحجم الحقيقي لتدفقاته بعد تفاقم تلك الانعكاسات على جميع القطاعات الاقتصادية، ومعرفة حجم الأثر الناتج عنها بالنسبة للدول العربية بما فيها الإمارات باعتبارها دراسة الحالة، متطرقين بذلك إلى تداعيات أزمة ديون دبي والأزمة الأمريكية والأوروبية على الاقتصاد العربي في جميع القطاعات النفطية والغير النفطية وعلى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والمالية العامة للدول العربية وجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالخصوص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطو المشاريع الاستثمارية في الدول العربية .

خامساً: أهمية الدراسة .

إن إشكالية انعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثارت جدلاً كبيراً حول حجم تأثير هذه الأخيرة بالأضرار التي أفرزتها الظروف الاقتصادية الاستثنائية اللاحقة للأزمات المالية العالمية المتوالية بين المحليين الاقتصاديين في مختلف دول العالم، حيث أن ظاهرة الأزمات المالية إذا انتشرت عداها وشملت دولاً أخرى فإنها تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة وذلك على المستويات الأكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتأثير الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي من شأنه تغيير خارطة الاستثمارات في العالم والتوزيع الجغرافي لها والتأثير على كافة القطاعات الإنتاجية، وهو ما حدث في المنطقة العربية، مما حتم على حكومات هذه الدول المتأثرة على انتهاج العديد من الإجراءات التي تحد من آثار الأزمات المالية على اقتصاداتها حسب طبيعة وحجم التأثير من أجل تحسين أداءها الاقتصادي بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها ويضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف عبء الآثار التي خلفتها تلك الأزمات.

سادسا: حدود الدراسة.

نحن نعلم أن الأزمات المالية العالمية أثرت على الاقتصاد العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متفاوت في مختلف دول العالم، لذا سنتناول في هذه الدراسة تلك الانعكاسات وسبل مواجهتها والوقاية منها حسب نوعية كل أزمة لتجنب حدوثها مرة أخرى، وتم اختيار كل من الفترة الزمانية والمكانية للدراسة على أساس:

- **الحدود الزمانية:** تم اختيار الحقبة الزمنية العشرية الأولى والثانية من الألفية الثالثة نظرا لما تضمنته من تقلبات اقتصادية وتطورات مختلفة مست الاقتصاد العالمي في جميع النواحي، ومحاولة إيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات المالية بمقارنة التطورات العالمية في هذا المجال قبل وبعد حدوث الأزمات المالية العالمية.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على المستوى العالمي والعربي والإماراتي بصفة خاصة لظاهرة الاستثمارات الأجنبية وتأثرها بالأزمات المالية العالمية، حيث ارتكزت على تحليل العلاقة بين الانفتاح العالمي وقدرته على نقل عدوى الأزمات العالمية بين الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية.

سابعا: منهج الدراسة.

من اجل محاولة الإحاطة أكثر بمعطيات ومتطلبات الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف وتفسير الأحداث والظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات المالية ، إضافة إلى وصف طبيعة الأزمات المالية العالمية المختلفة وملامحها، وكذا عرض الاقتصاد الإماراتي عبر مراحل مختلفة من الزمن والعوامل المتحركة فيه.
- **المنهج التاريخي:** والذي استخدمناه عند ترتيب تاريخ الوقائع الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة وتفسيرها ومحاولة مقارنتها مع الواقع المعاش وكذا عند الحديث عن تاريخ نشأة الإمارات العربية المتحدة.
- **المنهج التحليلي:** والذي استخدمناه في تحليل الإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، وعند تحليل الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي في القطاعات الاقتصادية، وبالأخص في تحليل مؤشرات المناخ الاستثماري المختلفة.
- **منهج دراسة الحالة:** تم استخدامه عند دراسة حالة الدول العربية والتركيز على حالة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج للدول العربية التي أبرزت قوتها وجدارتها الاقتصادية في ظل بيئة أعمال سادها الاضطراب والتقلب الاقتصادي.

ثامنا: الدراسات السابقة.

لقد قام بدراسة الموضوع أو جزء منه من زوايا مختلفة العديد من الباحثين في العديد من أطروحات الدكتوراه والماجستير وغيرها من الكتب والمجلات، إلا أننا سنقتصر على عرض بعض منها فقط فيما يلي:

- بن عامر مصطفى، اثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، تناول فيها الباحث مدى تأثير الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الاستثمار في الجزائر في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت وتوصل إلى ان الأزمات المالية أثرت في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان المضيفة لها وفي جميع اقتصاديات البلدان بداية من الدول التي نشأت فيها الأزمة، ووصولاً إلى الدول النامية وباقي دول العالم، وأدت الى تراجع كبير في الأرصدة المالية والمخزون التراكمي للاستثمارات في هذه الدول وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في تناولنا الدول العربية بصفة عامة في حين هو ركز على جزئية الجزائر فقط، وتناولنا بصفة خاصة حالة الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمات المختلفة ليس فقط في ظل أزمة الرهن العقاري، كما اختلفت دراستنا عن هذه الدراسة في تحليل جاذبية الدول العربية ودولة الإمارات للاستثمارات الأجنبية المباشرة واستشراف مستقبل اقتصاد الإمارات.
- وليد ببيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال إفريقيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، تناول فيها الباحث اهم الآليات المستخدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية (أزمة 2008 آنذاك) في دول شمال إفريقيا من بينها الجزائر ومصر وتونس والمغرب وتوصل إلى ان هذه الدول عملت على تهيئة مناخها الاستثماري من جميع النواحي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في التطرق إلى أزمة ديون دبي المالية بالتفصيل، وتحليل وضعية الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ودراسة حالة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل الأزمات وهو ما لم يتناوله الباحث في دراسته.
- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات العربية -الاقتصاد الجزائري أنموذجاً- ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009 تناول فيها مدى فعالية سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من خال تطرقه إلى نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، معطيات مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه، ثم قام بتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وانعكاساته على تدفق الاستثمار إليها، وختتم دراسته بتقييم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،

وتوصل إلى ان الدول العربية لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة ببعض الاقاليم الاخرى نتيجة ضعف ارتفاع سياسات تحسين مناخ الاستثمار في العديد من دولها الى المستوى الذي يسمح بمعالجة مكامن الضعف الحقيقية بما فيها الجزائر، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في تحليل وضعية الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ودراسة حالة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل الأزمات وهو مالم يتناوله الباحثة في دراستها.

- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة وبحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2012، تناولت فيها الباحثة ان اقتصاديات دول الخليج العربي ومنها الامارات عانت من اختلالات بنيوية اقتصادية ولا سيما في الانفاق الاستثماري المحلي وكفاءة الاستثمارات ويعود ذلك الى نقص في التمويل الداخلي والادخارات، وتبيدها الى الخارج، وتوجيه الجزء الاكبر منها لاغراض استهلاكية وترفيحية، وضعف الترابط المالي بينها مما دفع العديد من هذه البلدان الى الاتجاه نحو التمويل الخارجي بشكل استثمارات اجنبية مباشرة تقودها الشركات والمؤسسات الدولية التي تسعى دائما الى استغلال موارد هذه البلدان وتحجيم دورها، لذا عملت دول الخليج العربي على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار لان لا يكون على حساب التوسع في الاستثمار المحلي وتحقيق دوره في النمو الاقتصادي، مما ادى إلى تحسن مناخ الاستثمار بشكل كبير، وتوصلت إلى انه بالرغم من توفر الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية الا ان الاستفادة منها في الاستثمار على مستوى قطري او بين الاقطار العربية لايزال ضعيفا وان التحسن الذي يشهده المناخ الاستثماري هو نتيجة زيادة الصادرات النفطية والذي اثر في زيادة الناتج الاجمالي المحلي ومن خلاله ازداد الانفاق الاستثماري والاستهلاكي فضلا عن زيادة حجم الادخارات، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في قيامنا بتحليل واقع لاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية وتقييمه بناء على بعض المؤشرات التي لم تكن موجودة وقت دراستها وقيامنا بدراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة وتقييمها في مجال جذب هذا النوع من مصادر التمويل ومحاولة اعطاء رؤية استشرافية بناء على اكتشاف مكامن الضعف للاقتصاديات العربية لأن عملية التنبؤ بهذه العوامل ستساعد على التخطيط السليم لاهم الاستراتيجيات المستقبلية المتوقعة.

- ايمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، تناولت فيها الباحثة اهم الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات المالية العالمية وبالضبط أزمة الرهن العقاري وتقديم رؤية صندوق النقد الدولي والرؤية الاسلامية لهذه الأزمة ، وتوصلت فيها إلى أن اهم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية برزت على قطاع الصادرات السلعية، حيث انخفضت الصادرات العربية التي كانت تتجه إلى أمريكا والدول الأوروبية وتأثر قطاع الاستثمارات العربية

في الخارج، كذلك تأثر بشكل مباشر حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى بعض الدول العربية مما أفضى ذلك إلى انخفاض معدلات مستويات الإنتاج في هذه الدول وزيادة معدلات البطالة وكذلك تأثر قطاع السياحة في بعض الدول العربية، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة في اضافة أزمة الديون السيادية الأوروبية أزمة ديون دبي المالية لدراسة الأزمات المالية العالمية، وربطها بالاستثمارات الاجنبية المباشرة كمتغير تابع لها.

تاسعا: صعوبات الدراسة.

واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا فيما يلي:

- وجود اختلافات في البيانات بين الهيئات المحلية التي تصدرها، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مما اضطر بنا إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف تلك البيانات.

عاشرا: تقسيم الدراسة.

لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل التمهيدي: وجاء تحت عنوان الأزمات المالية العالمية وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتم التناول فيه تقديم لمحة عن مفهوم الأزمات المالية العالمية وأهم الأزمات المالية الحديثة ابتداءا بأزمة الرهن العقاري الأمريكية ثم أزمة ديون دبي المالية وأزمة الديون السيادية الأوروبية، وتناولنا فيه كذلك تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها العالمية الجغرافية والقطاعية والآثار الاقتصادية المترتبة عنها.

الفصل الأول: والذي عرجنا به دراستنا وجاء تحت عنوان واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في ظل الأزمات المالية العالمية، متناولين فيه مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه، وكذا واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة المختلفة من مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي والتنظيمي وقانوني وغيرها، بالإضافة الى رصد تطور تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية وتطور مشروعاته، وتطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمات المالية العالمية، تناولنا فيه وضعية الدول العربية في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة وضعية الدول العربية في المؤشرات التقليدية لقياس جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، ووضعيتها في مؤشر ضمان لقياس جاذبية المنطقة العربية للاستثمار خلال الفترة

2013-2018، بالإضافة الى تحليل فجوة وميزان الجاذبية العربية خلال الفترة 2013-2018، وعوائق هذه الظاهرة الاقتصادية في الدول العربية.

الفصل الثالث: والذي انهينا به الدراسة تحت عنوان تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية -دراسة استشرافية- ، وذلك من خلال التطرق الى المناخ الاستثماري في فيها في ظل بيئة أداء الأعمال الدولية الراهنة وذلك بتحليل المناخ الاقتصادي والاجتماعي، المالي والنقدي وكذا المناخ السياسي والتنظيمي والقانوني لها، ثم تناولنا رصد لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها واتجاهاته في ظل الأزمات المالية الدولية واهم المشاريع الاستثمارية فيها، ثم قمنا بتقييم التجربة الإماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي زمن الأزمات المالية الدولية من خلال دراسة وضعية الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2017 لمعرفة جاذبيتها ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية، وفي الأخير تطرقنا إلى الخطط الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل استشراف المستقبل من خلال تناول العديد من الرؤى المستقبلية لها وانعكاسات هذه الرؤى على تحسين مناخها الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بالتطرق إلى القطاع الاقتصادية المختلفة.

الفصل التمهيدي:

الأزمات المالية العالمية وتطور تدفقات الاستثمارات
الأجنبية المباشرة

مقدمة الفصل التمهيدي

شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات ومشاكل وأزمات عديدة على مستوى الأسواق المالية، أدت إلى ظهور حالة من الخوف والهلع وفقدان الثقة في المؤسسات المالية، هذه الأزمات أثارت جدلا كبيرا ونقاشا فعلا بين كبار الاقتصاديين وعلماء المال حول أسباب حدوثها وخصائصها والطرق الفعالة لتجنب حدوثها، خاصة وأنه من أهم السمات المميزة لها هو قابليتها للانتقال من الدولة التي تحدث فيها إلى دول أخرى، وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير، ومن بين أهم الأزمات المالية العالمية التي حدثت مؤخرا في الألفية الثالثة أزمة فقاعة الأنترنت وأزمة الرهن العقاري الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية، وأزمة ديون دبي المالية .

وفي المقابل نالت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتماما كبيرا بين مختلف الاقتصاديين ورجال الأعمال في الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فالاهتمام الواضح به من طرف معظم المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين والخبراء في مختلف دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة ان هذا النوع من التمويل الدولي هو ظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة والتفسير، فنظرا للدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد مصادر التمويل الخارجية، ونظرا لما تقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية، فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية الى فتح أبوابها لانسيابها، واصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منه للحصول على المزايا المرتقبة من نقل للتكنولوجيا، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير، وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة.

ومن هذا المنطلق خصصنا هذا الفصل التمهيدي للتعريف بهاتين الظاهرتين من خلال تقسيمه الى

مبحثين:

المبحث الأول: اهم الأزمات المالية العالمية الحديثة.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها العالمية.

المبحث الأول: اهم الأزمات المالية العالمية الحديثة.

يقصد بالأزمات المالية ذلك الاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية الذي يتبعه انهيار في المؤسسات المالية تمتد أثاره إلى قطاعات أخرى،¹ فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات وانهيار قيمتها التي تملكها، فمثلا إذا حصل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في قيمة عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو في مجموعة من المؤسسات المالية فإن الأثر سيمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد،² مما ينجم عنه إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية،³ وينجم ذلك الانهيار بسبب محاولة المستثمرين، المضاربين، المقرضين والمودعين تصفية أصولهم، وهذه التصفية تحدث بسبب تغير توقعاتهم من متفائلة إلى متشائمة، كما أن الحوادث الخارجية كالحروب يمكن ان تهدد استقرار الأسواق وتؤدي إلى حدوث أزمة، وتحدث هذه الأزمة في اقتصاد واحد أو عدة اقتصاديات مترابطة فيما بينها،⁴ فأى انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية الناتج عن عدم وجود تفاعل وانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسة الاستثمار سينجر عنه حدوث فوضى اقتصادية متسببة في إفلاس العديد من البنوك وشركات التأمين والوساطة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي،⁵ فتظهر حالة اضطراب مالي يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع.⁶

فهي إذن عبارة عن موقف تتعرض له الدولة، ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة، ويتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير فيه، حيث يجب عليه في نفس الوقت اتخاذ القرار المناسب بصدده قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه.⁷

وقد حدثت العديد من الأزمات في الاقتصاد العالمي بداية بأزمة 1929 مروراً بالأزمات المالية التي حدثت في ثمانينات الالفية الثانية كأزمة الديون العالمية 1982، وأزمة الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987، وأزمة الجمعة اليتيمة 13 أكتوبر 1989، والأزمات التي حدثت في تسعينات القرن العشرين كالأزمة المالية الأرجنتينية 1990، والأزمة المالية المكسيكية 1994 وأزمة جنوب شرق آسيا 1997، وصولاً إلى الأزمات الحديثة التي وقعت في الألفية الثالثة بداية بأزمة فقاعات شركات الأنترنت مطلع الألفية الثالثة، التي حدثت بعد ان عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً قبل سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعرف بمؤشر ناسداك

¹ Patrick lagadec, **apprendre a gerer les crises**, 2 eme ed, édition d'organisation, France, 1994, p 34.

² محمد سهو نزهان ومحمد جميل عمر، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2010، ص 659.

³ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار محدلاوي للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 1999، ص 18.

⁴ شوقي جباري وفريد خميلي، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 1 و 2 ديسمبر 2010، ص 6.

⁵ علي كنعان، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 276.

⁶ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 23.

⁷ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 18.

(Nasdaq)، فبسبب المضاربة المفرطة والمبالغة الشديدة في أسعار شركات التكنولوجيا بهدف جني أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة، ارتفعت أسعارها بصورة كبيرة، ولكن مع الخوف والذعر الذي أصاب العالم بعد الأخبار غير السارة عن نتائج أعمال بعض الشركات الكبيرة الرائدة بقطاع التكنولوجيا، ومع صدور قرار إمكانية توقف شركة مايكروسوفت كبرى شركات البرمجة للكمبيوتر بعد ممارستها أنشطة احتكارية، وكذا ارتفاع معدلات التضخم الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0,7% خلال مارس 2000، أدى إلى تفاقم الأوضاع في وول ستريت وغلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يتجاوز 0,8% سنة 2001، وقيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6,25% إلى حدود 0,8% خلال فترة قصيرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي،¹ ثم بدأت تظهر بعضها العديد من الأزمات المالية الأخرى والتي أفرزت تداعيات كبيرة على الاقتصاديات المختلفة كأزمة الرهن العقاري وأزمة ديون دبي المالية وأزمة الديون السيادية الأوروبية.

المطلب الأول: أزمة الرهن العقاري الأمريكية لعام 2008.

لم تحظى أزمة مالية أو اقتصادية كبرى في التاريخ الحديث بمثل ما حضيت به الأزمة المالية العالمية التي حدثت في السنوات الماضية من تنظير وتحليل، كما لم تتخذ أزمة سابقة لها من المظاهر والأبعاد ما اتخذته هذه الأزمة نظرا للاشتباك القائم فيها بين أسبابها ونتائجها وبين الفكر والعمل فيها، والحقيقة والوهم عند حدوثها مما جعلها بلا شك أزمة منفردة في التاريخ الاقتصادي، لذا خصصنا لها هذا الجزء ليكون مفسرا لها ولأبعادها، وموضحا للأسباب التي أدت إلى حدوثها وكذا الانعكاسات التي نتجت عنها.

أولا: لمحة عامة حول حدوث أزمة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008.

كانت ظروف الاقتصاد الأمريكي قبل حدوث أزمة الرهن العقاري كما يلي:²

1. كانت الأصول المالية عالية المخاطر الغالبة على أسواق الائتمان؛
2. ضعف الجهاز الإداري الذي كان مسؤولا على الإشراف في أسواق المال والنقد؛
3. غابت الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
4. ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛
5. ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل، بسبب سهولة دخولها إلى الدولة وخروجها منها؛
6. غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛
7. انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

¹ عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2002، ص ص 335-339

² إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 21-22.

أما عن حالة الاقتصاد العالمي قبل نشوب الأزمة فقد عرف بعض الاختلالات في كيفية توزيع الفائض في الميزان التجاري وسد العجز في ميزان المدفوعات، خصوصا بعد تحرير الأسواق المالية العالمية وبروز التكاملات الاقتصادية التي عملت على مواجهة التضخم عن طريق السياسات النقدية، ووجود وفرة مالية لدى مختلف دول العالم التي أدت إلى انخفاض معدلات الفائدة على السندات وانخفاض في درجات المخاطرة، مما أدى إلى نوع من الاستقرار وتشجيع للمستثمرين على فرص الاستثمار المربحة في ظل الابتكارات المالية الحديثة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على توسيع حجم الائتمان في ظل انخفاض معدلات التضخم ونسب الفائدة على القروض، فإذا نظرنا إلى نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي، فإننا نجد أنها ارتفعت من 19% في الفترة ما بين 1980 و2000 إلى حوالي 30% في الفترة ما بين 2006-2007، إضافة إلى تميزه بارتفاع مخزون العملة الصعبة لدى البنوك المركزية للدول الناشئة والدول المصدرة للبترول والمواد الأولية، والتوسع في الائتمان بدون ضوابط متعارف عليها والذي كان يهدف من خلاله الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي نتيجة الانخفاض في معدلات الفائدة وبروز منتجات مالية جديدة جد متطورة.¹

وقد تنبأت إيطاليا بحدوثها قبل عام كامل من انفجارها، واستعدت لمواجهةها بإعداد ميزانية استثنائية مدتها ثلاث سنوات بدلا من الميزانية السنوية العادية دون ان تعلن أرقامها وتدخلها لضمان الودائع في جميع البنوك الإيطالية.²

وحذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2006 unctad من ان الأزمات المالية قد نتفقم وتنتشر في البلدان النامية إذا لم تتخذ تدابير دولية سريعة لتقليل الاختلالات التجارية العالمية، خاصة وان هذه البلدان حققت تقدما اقتصاديا في الآونة الأخيرة، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى ارتفاع أسعار النفط وغيره من الموارد الطبيعية،³ وهذا ما حدث في الواقع فعلا حيث ألفت الأزمة الأمريكية بضلالها على مختلف الاقتصاديات حتى النامية منها بما فيها الدول العربية.

ثانيا: مراحل نشأة الأزمة المالية العالمية الأمريكية.

ان رأسمالية اليوم تختلف جذريا عن الرأسمالية التجارية التي سادت في القرنين السادس عشر والسابع عشر إبان حركة الكشوف الجغرافية، وعن الرأسمالية الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر، فرأسمالية اليوم رأسمالية مالية تلعب المؤسسات المالية الضخمة كالمصارف وشركات التأمين وشركات السمسرة وأسواق الأسهم والسندات فيها الدور الأكبر في توليد الثروات وليس مؤسسات الاقتصاد الحقيقي، خاصة بعد الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة وظهور السوق الثانوية للرهن العقاري.⁴

¹ بلطاس عبد القادر، تداعيات الأزمات المالية العالمية "أزمة SUBPRIME"، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 23-24.

² إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 55-56.

³ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية "أثاره على التنمية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، ص 20.

⁴ محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية "قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة"، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 17.

هذه السوق (السوق الثانوية للرهن العقاري) أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية، التي نبعت من قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصاديا نتيجة للإخفاق الذي عرفه استرداد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية أو ما يصطلح عليها بـ subprime¹، ويقصد به نوع من القروض العقارية التي تمنح لمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها والتي يمكن ان تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة لقروض subprime للقوانين البنكية،² إذ يتميز هذا النوع من القروض بأسعار الفائدة المتغيرة والمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقترض أو المشروع الممول يمكن للبنك الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، فهي قابلة للتعرض لخطر الانخفاض أو الارتفاع في أي وقت، وعند ارتفاع أسعار الفائدة، ستجد العائلات ذات الدخل الضعيف نفسها في ذلك الوقت غير قادرة على تسديد مستحقات هذه القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.³

ان هذه الأزمة التي هزت الاقتصاد الأمريكي بقوة كانت في البداية (أزمة رهون عقارية من الدرجة الثانية)، بدأت تبرز للوجود منذ سنة 2002، عندما قامت الحكومة الأمريكية برفع شعار يقضي ضرورة تملك كل مواطن أمريكي لمسكن خاص به، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى تهافت البنوك في تمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة و بأجال طويلة تصل إلى 45 سنة، مما أدى بالكثير من البنوك في التمادي في تقديم القروض لتمويل شراء العقارات بغض النظر عن الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية والشروط التي كان يجب أخذها بعين الاعتبار عند منح القروض كالهوامش الائتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض والتأكد من وجود دخل دائم لدى الزبون وقدرته على استرداد الأقساط الشهرية،⁴ إضافة إلى عدم خضوع مصارف الاستثمار الأمريكية لرقابة المصرف المركزي، حيث كانت تقدم قروض تفوق قيمة رأس مالها رغبة في الحصول على مزيد من الأرباح قصيرة الأجل.⁵

فقامت المكاتب العقارية والبنوك الاستثمارية في المجال العقاري بالعمل على توفير منزلا لكل مواطن مثلما نادى به الحكومة الأمريكية، مقابل دفع هؤلاء المواطنين ثمنه على أقساط شهرية، تعادل قيمة الإيجار الشهري في بدايته أو تقل عنه، مما شجع العديد من المواطنين على الاقتراض والحصول على تلك القروض مع القيام برهنها أو رهن جزء منها، متيقنين بقدرتهم على سداد الأقساط الشهرية المطلوبة منهم باعتبار انها تقع في حدود المبالغ التي كانوا يدفعونها كإيجار لمساكنهم، مع أخذهم بعين الاعتبار الارتفاع المستمر لقيم العقارات التي امتلكوها، إلا ان عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية وبين المقترض نظير تمويله لشراء المنزل كان يتضمن

¹ بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.

² حاج موسى نسيمية وعلوي فاطمة الزهراء، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، 2010، ص 120.

³ زايري بلقاسم وميلود مهدي، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها و أبعادها و خصائصها"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 8 و 9 مارس 2009، ص ص 13- 14.

⁴ بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

⁵ محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 16.

شروطا مجحفة به فيما يتعلق بأسعار الفائدة المتغيرة التي تتغير تلقائيا كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة، وفيما يتعلق بالتأخر في دفع الأقساط من القروض التي تتضاعف بنحو ثلاث مرات عن قيمتها، إضافة إلى المدفوعات الشهرية التي تذهب كلها لسداد فوائد القرض في ثلاث سنوات الأولى، أي ان ملكية العقار لا تتحقق إلا بعد مرور ثلاث سنوات، وهكذا يجد المقترض نفسه بعد فترة من حصوله على القرض العقاري عاجزا عن الوفاء بالتزاماته فتبدأ تسلط عليه العقوبات المالية والفوائد الإضافية على التأخر عن السداد، وبعد ذلك يجد المقترض نفسه عاجز كلياً عن السداد.¹

ان نظام الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية شمل مجموعة من الإجراءات، انتهت بتوقيع الزبون على كمبيالات بالأقساط الشهرية، والتي حولت فيما بعد إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق، والبنوك التي بحوزتها محافظ عقارية من الدرجة الأولى قامت ببيعها إلى مؤسسات مالية متخصصة التي حولتها فيما بعد إلى أوراق مالية يمكن تداولها في السوق باعتبارها تنطوي على أصول عالية الجودة ومضمونة ومصنفة بدرجة عالية في اكبر مؤسسات التصنيف العالمية،² فالبنك عندما يقرض شخص ما، فانه يحرص على ان يأخذ الضمانات الكافية للسداد، لانه إذا أفلس المقترض فالمتضرر هو البنك، إلا ان البنوك الأمريكية قامت بإقراض أفراد بدون ضمانات كافية، فقامت بالتأمين على القرض ونقل مخاطر الدين إلى طرف ثالث لكي لا يتضرر من إفلاس المقترض، لان الطرف الثالث يتعهد بدفع قيمة القرض كاملاً للبنك في هذه الحالة، وعليه فليس للبنك ما يكفي من الحوافز للتأكد من ملاءة المقترض، ولذلك لم تجد البنوك صعوبة في إقراض الفئات الأقل جدارة لان المخاطر يتحملها غيرهم، وهي غالباً شركات التأمين وصناديق التحوط، وهذا التأمين على القروض شجع البنوك على ان تقرض، ثم تباع القرض على شكل سندات، مع التأمين على هذه السندات، فمن يشتري هذه السندات يشتري ديوناً مؤمن عليها، ولذلك لا يههم بدوره هل المقترض قادر على السداد أو لا، ولا يههم ملاءة المقترض أو جدارته الائتمانية، بل المهم هو الرسوم التي يحصل عليها البنك وغيره من المؤسسات المالية من عمليات التمويل والتسديد وما يتصل بها، وبدون هذا التأمين لم يكن من الممكن لهذه الحلقة المشؤومة ان تتضخم وتستفحل إلى هذا الحد، ولم يكن من الممكن نشوء ما يسمى "الأصول السامة" التي كانت بؤرة الخطر في الفقاعة والأساس الهش الذي قامت عليه سندات القروض، فهنا قامت شركات التأمين بتصنيف سندات الديون إلى فئتين: الفئة الأولى قابلة للسداد، والفئة الثانية لا يمكن سدادها، فالمؤمن يمكنه بيع المخاطر إلى آخرين، إما مفردة أو مركبة مع مخاطر أخرى، على شكل سندات تحاكي سندات القروض نفسها، ويحصل على رسوم إضافية مقابل ذلك، والمشتري لهذه السندات يمكنه بدوره بيعها، ومن ثم نقل المخاطر إلى آخرين، ولا يزال أعضاء السوق يتدافعون كرة الخطر فيما بينهم، كل يأمل ان الكرة لن تنفجر بيده.³

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 48، 49.

² بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 14.

³ السويلم إبراهيم سامي، أسلحة الدمار المالي الشامل، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص ص 42-43.

وهكذا، أصبحت المشكلة معقدة، فالمواطن محدود الدخل يظن ان المنزل له، وشركات العقارات التي لم تستلم قيمة المنازل كاملة تظن ان المنازل لها، وفي نفس الوقت تظن البنوك ان المنازل لها بحكم ما أخذه محدودي الدخل من قروض بضمان المنازل، إضافة إلى شركات التأمين أيضا التي اعتبرت ان المنازل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمرين الدوليين وذلك في حالة عدم سداد قيمة الرهن للمواطنين محدودي الدخل، فبعد كل هذه الأحداث المتعاقبة انخفضت قيمة العقارات، وقيمة الرهن المدفوعة ما عادت تغطي تأمينات البنوك ولا شركات العقار ولا التأمين، مما اثر على سندات المستثمرين الدوليين فطالبوا بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت اكبر شركة تأمين في العالم AIG عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ثم لحق بها العديد من البنوك الأمريكية مثل مورجان ستانلي.¹

ثالثا: أسباب الأزمة المالية العالمية الأمريكية.

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أعمق وخطر هزة اقتصادية حدثت في التاريخ المعاصر بشكل مؤكد بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لا يمكن الجزم ان سبب واحد أو اثنان هما اللذان أديا إلى انفجارها، وانما هناك العديد من الأسباب التي تضافرت وأدت إلى حدوثها، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. التعامل بالفائدة (la pratique de l'intérêt) :

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ماشكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، حيث بلغت تلك القروض نحو 1,3 ترليون دولار في مارس 2007، بسبب توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم مما ترتب عليهم تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقا لسياسة سعر الفائدة المركبة، مما أدى إلى فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة للمؤسسات المالية المقرضة.²

فنظام الفائدة يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي في القطاع العيني، والشكل أدناه رقم (1) يبين بوضوح التطور المذهل لمديونية الاقتصاد الأمريكي بجميع مكوناته (المؤسسات والأفراد والدولة)، حيث قفزت من أقل من 2500 مليار دولار سنة 1976 إلى أكثر من 30 ترليون دولار سنة 2007 ، أي بزيادة أكثر من 1200%، في حين ان الناتج المحلي الإجمالي انتقل من حوالي 2000 مليار دولار سنة 1976 إلى حوالي 14 ترليون، أي بزيادة 700% فقط،³ مما تسبب بحصول الأزمة الحالية واضطرار الدولة للتدخل المباشر بعدما كانت السلطة النقدية هي الجهة المكلفة بمعالجة مثل هذه المواقف.⁴

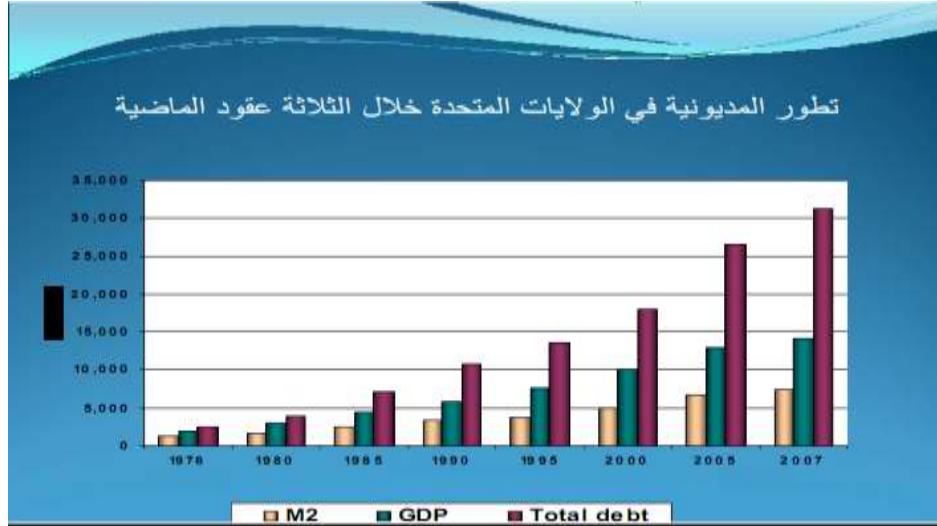
¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 258 – 259.

² نفس المرجع، ص 307.

³ محمد بوجلال، مقارنة اسلامية لازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 69-70.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص 297.

الشكل رقم (1): المديونية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثة عقود الماضية.



المصدر: محمد بوجلل، مقارنة اسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، 70.

2. الديون:

انفجرت فقاعة بيع الديون من خلال توريق أو تسنيد الديون العقارية، بتحويل القرض السكني إلى سندات مضمونة بتلك القروض مما أدى إلى توسيع عمليات الاقتراض والاقتراض وذلك بقيام مؤسسة مالية ما كالبنوك الاستثمارية غالباً بإصدار ورقة مالية جديدة بقيمة محفظته من الرهون العقارية التي لديه يقترض بموجبها من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة وهكذا ودواليك تستمر العملية التوريقية للدين بشكل متتابع بحيث يولد العقار موجات متتالية من الاقتراض والاقتراض¹، فهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقلل المخاطر وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، لذلك يتمثل مصطلح التسنيد أو التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، والذي يتم غالباً من خلال مؤسسات المالية والبورصة.²

ويمكن تقسيم الأدوات المالية الجديدة التي تستعمل في توريق القروض العقارية وغيرها إلى أربعة أنواع:³

- الأوراق المدعمة بمرهونات عقارية، هذه الأوراق تمثل قروضا عقارية من الدرجة الأولى عندما تكون المرهونات في شكل سكنات عائلية ويطلق عليها MBS، أما إذا كانت المرهونات المقدمة هي عبارة عن مباني لمؤسسات (مكاتب، محلات تجارية... الخ) فإن ذلك يسمى CMBS؛

¹ وليد حنا عبد الاحد عزيز، السياسة المالية في الاردن والازمة المالية الاقتصادية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 33.

² محمد احمد غانم، التوريق، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 6.

³ بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص 40.

- الأوراق المالية المدعومة بموجودات وتسمى بـ ABS، هذه الأوراق تكون ناتجة عن القروض الممنوحة في إطار الاستهلاك، بطاقات الائتمان، قروض أخرى؛
- أوراق مالية مضمونة بالديون ويطلق عليها اسم CDO، هذه الأوراق تمثل محافظ مكونة من ديون مصرفية أو أدوات مالية قابلة للتفاوض في السوق (السندات وأدوات أخرى) أو من مشتقات الديون، في هذه الحالة نجد CBO, CLO CDO, CSO؛
- مشتقات الائتمان، هذه المشتقات هي عبارة عن أدوات مالية تسمح بتحويل كل أو جزء من المخاطر المتعلقة بالائتمان إلى طرف ثالث.

3. المقامرة:

أما فقاعة المقامرة فقد جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائهم، وظهرت المقامرة جليا من خلال المشتقات المالية التي تحقق ربح لطرف على حساب خسائر مقابلة للطرف الأخر،¹ فأسواق رأس المال اتجهت إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تعرف بالمشتقات المالية، التي ساهمت بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية العالمية من خلال تمكينها تحويل مخاطر الأصول التمويلية إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال،² ووصفها (وارن بافيت) أحد أغنياء العالم ومن انجح المستثمرين ورجال الأعمال في خطابه السنوي أمام الجمعية العمومية لشركته بيركشاير هاثاوي بأنها قنابل موقوتة للمتعاملين بها وللنظام الاقتصادي، وانها مثل جهنم يسهل الدخول إليها ويكاد يستحيل الخروج منها إذ يعتقد انها أسلحة مالية للدمار الشامل.³

4. الانحراف عن المقاييس المعمول بها في منح القروض العقارية.

ان تشجيع المؤسسات المالية على منح قروض عقارية لفئات اجتماعية فقيرة بعضهم لا تتوفر فيهم أدنى الشروط اللازمة للاستفادة من هذه القروض وغياب الرقابة الصارمة من طرف الهيئات المعنية، كان من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب أزمة القروض الرهنية العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتفعت قيمة القروض العقارية الممنوحة ما بين 2001-2006 من 94 مليار دولار إلى ما يقارب 700 مليار دولار.⁴

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية، مرجع سابق، ص 308.
² حسين عبد المطلب الاسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 9.
³ السويلم إبراهيم سامي، مرجع سابق، ص 41.
⁴ بلطاس عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 31-33.

5. الجنات الضريبية:

لقد شجع النظام العالمي الجديد زيادة عدد ما يسمى بالوحدات الضريبية *les paradis fiscaux*، التي تعبا برؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلادها وتشير الإحصائيات الى انب هناك ما يقارب 100 منظمة في العالم تدير منها المصارف وشركات الأمين وصناديق الاستثمار أموال زبائنها الأثرياء وتخلصها بانتظام من قبضة الوطن الأم فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، ويأتي في مقدمة تلك المناطق (جزر الكيمن الكاريبية) الخاضعة للتاج البريطاني التي يوجد فيها ما يزيد عن 500 مصرف مسجل، وبناءا على إحصائيات صندوق النقد الدولي فإنه هناك ما يزيد عن 2000 مليار دولار ستظل مهربة عبر هذه المصارف والشبكات بحجة تنقل رأس المال والغريب انب معظمها مواجد في الأراضي الألمانية والبريطانية والأمريكية وحتى اليابانية وبذلك فإن هذه الجنات الضريبية هي من الأسباب الحقيقية والعميقة التي أدت الى ظهور الأزمة المالية العالمية.¹

6. اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية.

لقد شهدت الدول الصناعية المتقدمة في ظل العولمة حدوث انحراف في مسار أنشطتها الاقتصادية وحدث حالة من عدم التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، وقد تمثل مظهر هذا الانحراف بحدوث تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية الحيوية مقابل نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات الاقتصادية الطفيلية ذات المردود الربحي المالي والوهمي ضمن دورة إنتاجية قصيرة الأجل مثل نشاط المضاربة بالأوراق المالية والاستثمار في قطاع العقارات.²

7. تطبيقات العولمة الاقتصادية.

لقد افرز العقد الأخير من القرن السابع تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم بفعل ظروف وعوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة، تبنت الولايات المتحدة بموجبها لإيديولوجية عولمية يمثل جانبها الاقتصادي التحرير الواسع للأنشطة التجارية والمالية والخدمية من الناحية الوظيفية والهيكلية واعتمدت لهذا الغرض استراتيجيات استخدمت فيها كل وسائل التهيب والترغيب بغرض تعميم تطبيقها عالميا.³

8. هشاشة النظام الاقتصادي المعاصر وعدم انسجامه التام مع جميع متطلبات البشرية.

وذلك راجع للتركيبية التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي العالمي بقوانينه المختلفة التي تعتبر غير صلبة وغير متماسكة بسبب قاعدة هذا الاقتصاد الهش الذي يتأثر بمجرد التعرض لأدنى جرح مالي بسيط، ولا يستطيع ان يصمد أمام كل تقلبات المناخ الاقتصادي الذي يعصف بالأسواق العالمية المتذبذبة حيث لا توجد له حصانه حقيقية تقيه من تقلبات الأوضاع المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.⁴

¹ بوعلام ولهي، نحو تفعيل أدوات الساسة الضريبية لمواجهة الازمة المالية العالمية-حالة الجزائر-، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن،2011، ص 166.

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"أزمة الرهن العقاري الأمريكية مرجع سابق، ص 296.

³ نفس المرجع، ص 303.

⁴ ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 36-38.

9. عملية الفساد بمختلف طرقها والإنفاق على الحروب.

إن ظاهرة الفساد انتشرت في كل دول العالم بعوامل وأساليب مختلفة، قام بها بعض ضعفاء النفوس بعد ان وجدوا بيئة خصبة مناسبة تسهل لهم الطرق الكفيلة لتنفيذ عمليات الاحتلال، وبرز عواملها تتمثل في طرق الاختلاس المختلفة والتلاعبات المالية الكبيرة التي حدثت في قطاعات عالمية كبيرة ومتنوعة وذات أهمية مرموقة أدت إلى تكبد بعض الدول لخسائر فادحة بسبب إهمال أجهزة الرقابة على تلك المؤسسات وعدم الاهتمام بها وعدم وجود الإجراءات القانونية الصارمة التي قد تحد من ظاهرة الفساد،¹ أما فيما يخص الإنفاق على الحروب فقد بلغ حجم الإنفاق على الحرب في العراق في عام 2008 حوالي 371 ألف دولار في اليوم، فبعد ان كانت الحكومة الأمريكية دائنة أصبحت مدينة،² وهذا ما تم التنبؤ له من طرف الاقتصاديين قبل نشوء الأزمة عام 2000 بان حرب العراق يمكن ان تسبب أزمة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.³

وإلى جانب ذلك هناك مجموعة من النفقات مثل:⁴

- تمويل القتال ضد الإرهاب حوالي 142 مليار دولار؛
- تكاليف حروب غير منظورة، مثل حرب الصومال بواسطة أثيوبيا، حوالي 94 مليار دولار؛
- وزارة الطاقة لصيانة الرؤوس النووية حوالي 24 مليار دولار؛
- وزارة الخارجية للإنفاق على المساعدات الخارجية حوالي 25,3 مليار دولار؛
- تطويع المجندين 1,3 مليار دولار؛
- الإمداد الداخلي 46,4 مليار دولار؛
- المخابرات الفيدرالية 1,9 مليار دولار؛
- الجنود المتقاعدين 38,5 مليار دولار؛
- النشاطات الجوية والفضائية 7,6 مليار دولار؛
- فوائد على قروض سابقة للدفاع 200 مليار دولار.

10. تحرير اسواق الرهن العقاري: خضعت اسواق الرهن العقاري الى درجة كبيرة من التنظيم حتى

ثمانينات القرن العشرين، وكذا الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الاقراض المتخصصة التي واجهت قدرا محدودا من التنافس، وقد وضعت القواعد التنظيمية حدودا قصوى لأسعار الفائدة، وحدودا للقروض العقارية وفترات السداد، وهو ما اسفر عن ترشيد استخدام الائتمان في اسواق الرهن العقاري بصفة مزمنة أو مؤقتة، وأدى الى صعوبة حصول الاسر على قروض عقارية، ففي الولايات المتحدة

¹ نفس المرجع، ص ص 61، 62.

² نفس المرجع، ص 18.

³ عبد المطلب عبد الحميد، "، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية" أزمة الرهن العقاري الأمريكية مرجع سابق، ص 312.

⁴ منير الحمش، الأزمة المالية و مصير النظام الرأسمالي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، سوريا، 23- 26 ماي 2009، ص 13.

الأمريكية تزامنت عمليات التحرير مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة في أوائل الثمانينات مما شجع على حدوث أزمة الرهن العقاري،¹ التي قامت بسببها الشركات العقارية المختلفة الممولة للعقارات بمصادرة ملايين المنازل من أصحابها وقد اضطرت بعض الشركات والمصارف التي أجبرتها ظروف فح القروض المصرفية إلى التخلي عن الديون المدومة وعدم المطالبة بها بسبب تعثر بعض المستهلكين في عملية السداد بسبب الفوائد المرتفعة التي فرضت عليها، مما أحدث ارتدادا عكسيا في عملية الاقتصاد.²

ومن هنا بدأت المشكلة، بنوك ضعفت سيولتها وأفراد لا أموال لديهم لإيداعها، مما دفع ببعض البنوك إلى إعلان إفلاسها، ومن هنا أقبل المودعون على سحب ودائعهم بشكل كبير مما دفع بالبنوك إلى الاقتراض من بعضها ومن البنك المركزي، وهذا انعكس سلبا على أسهمها في الأسواق المالية واطرف من رأس مالها ما أدى إلى حدوث جملة من الانعكاسات سيتم التطرق إليها لاحقا.³

11. صناديق التحوط.

التحوط هو ضرب من التأمين، يهدف إلى حماية الأصول من تغيرات غير مواتية وغير متوقعة وغير مرغوب في قيمتها، وذلك بأقل كلفة، ويستطيع المتحوظون من المخاطر ان يستخدموا عقود المستقبلية بديلا عن الصفقات النقدية،⁴ فصناديق التحوط هي صناديق استثمارية تقتصر عضويتها على عدد قليل من المستثمرين وتتمثل في البيع على المكشوف وإعادة الشراء والمستقبلات والخيارات.⁵

12. قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا. ونظرا لان الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية مثل مورغان ستانلي (Morgan stanley) وليمان براذرز (Lehman Brothers)، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني credit rating agencies بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنة (AAA)، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لان ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له انداك، لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان،⁶ مما أدى إلى نقص

¹ نادية عقون، العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص 145.

² إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سابق، ص 18.

³ المومني رياض، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، المؤتمر الثاني للعلوم المالية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، الأردن، 28 و 29 افريل 2010، ص 780.

⁴ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 151.

⁵ عبد الحق بوعتروس، تحليل الأزمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 افريل 2009، ص 05.

⁶ زكريا بله باسي، الأزمة المالية العالمية "الجزور وأبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 08 و 09 مارس 2009، ص 10.

السيولة في الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيها مما أحدث موجة من عمليات البيع السريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انتشار الأزمة عالمياً.¹

إذن، لقد ساهمت العديد من العوامل في اندلاع الأزمة المالية العالمية وما أزمة القروض العقارية عالية المخاطر إلا القطرة التي أفاضت الكأس حيث تفاعلت عدة عوامل واختلالات على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة في اندلاع وتطور وانتقال هذه الأزمة، منها ما يتعلق بالأوضاع الغير مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي ومنها ما يتعلق بالقيام بممارسات مالية عالية الخطورة.

رابعاً: الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

ان المفجع حقيقة في هذه الأزمة أنها حدثت في وقت تجذرت فيه قواعد العولمة، الأمر الذي أدى بصورة فورية إلى انتشار تداعياتها إلى كل أرجاء الأرض في وقت واحد وعلى نحو غير مسبوق، مما جعلها أزمة عالمية بحق، بل ان تداعياتها قد شكلت بالنسبة لبعض الاقتصاديات قضية بقاء أو فناء، فالانتفاخ المبهر لأصول المؤسسات المالية الأمريكية لم يكن على أساس عادل أو مقنع، فظهور فقاعة ضخمة في أسعار الأصول، لا سيما في قطاع المساكن هو نتيجة الافتراض الخاطئ بان الابتكار المالي يعمل على تنويع المخاطر وليس تركيزها، فصانعي السياسات الاقتصادية جرفتهم دواعي النفعية والريحية خاصة في ظل اعتقادهم ان النظام الرأسمالي قادر على مواجهة أي معوقات، وان آلية السوق واليد الخفية قادرة على تصويب أي خلل بشكل تلقائي دون اللجوء إلى التدخل الحكومي وان ابتكارات الهندسة المالية وما أبدعته من مشتقات مالية وأدوات حديثة قادرة على تحقيق الربح الوفير بهامش من الخطورة متدن إلى أقصى درجة، وقد أدى مثل هذا الشعور إلى التمادي في البحث عن الأرباح العالية مع التهاون في التحوط من المخاطر المختلفة،² مما أدى إلى حدوث بعض الآثار الغير المرغوبة في شتى المجالات والتي سوف نعرضها فيما يلي:

1. انعدام الثقة بين المؤسسات المالية وتباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي.

بعد نشوء الأزمة المالية العالمية امتنعت المؤسسات المالية عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات على رد تلك الأموال خاصة بعد انتشار الهلع والذعر بين المودعين وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك،³ أدى إلى حدوث آثار غير مرغوبة مست الاقتصاد الحقيقي وتباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، فانكشفت اقتصاديات العالم بدون استثناء مع نهاية العام 2009.⁴

¹ نيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2009-2010، ص ص 94-95.

² مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 01 و02 ديسمبر 2010، ص ص 4-5.

³ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 66.

⁴ محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 92.

2. إفلاس العديد من البنوك والشركات بسبب أزمة السيولة.

ان الأزمة المالية سببت أثار جسيمة في كل القطاعات الاقتصادية في العديد من دول العالم، وأدت إلى خسائر عالية للعديد من البنوك والمؤسسات لا يمكن حصرها إلا في البنوك والمؤسسات التي أعلنت إفلاسها بالفعل، وقد ارتفع معدل إفلاس الشركات عن العام السابق للأزمة حوالي 40%¹ ونقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وانخفاض المبيعات لا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها،² فمصرف ليمان براذرز رابع اكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية الذي نجا من أزمة 1929 لم يمنع من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إفلاسه.³

3. تذبذب أسعار الذهب والعملات و انخفاض حجم التجارة الدولية.

تراوحت أسعار الذهب أثناء الأزمة المالية بين ارتفاعها وانخفاضها، وشهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم استقرار في أسعار الصرف، إذ انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية مما اثر على باقي العملات الأخرى وعلى المعاملات والتسويات الدولية وعلى التجارة الدولية وما يحمله ذلك من أثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العديد من دول العالم.⁴

4. انخفاض أسعار البترول وانهيار البورصات.

يعتبر البترول من السلع الاستراتيجية الهامة التي تتأثر تأثيرا كبيرا خلال الأزمات المالية بسبب تمتع الطلب عليها بدرجة منخفضة من المرونة كأثر مباشر لدورها الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم،⁵ وقد سجلت أسعار البترول انخفاضات متتالية بداية من تفجر الأزمة العالمية، حيث كانت تقدر بـ 150 دولار للبرميل، ثم انخفض إلى 147 دولار للبرميل، ثم انخفض إلى 37,36 دولار في ديسمبر 2008، فاقتدا بذلك ثلاث أرباع قيمته 75,3%، أما عن انهيار البورصات فقد شهدت البورصات العالمية في مختلف دول العالم تقريبا انخفاضات كبيرة ومتعاقبة في أسعار الأوراق المالية بعد الانهيار الكبير الذي حدث للبنوك والمؤسسات الكبرى حيث قدرت خسائر البورصات العالمية في ظل الأزمة بما لا يقل عن 4-5 ترليون دولار.⁶

5. ارتفاع معدلات البطالة ونفسي ظاهرة الفقر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص 319.

² شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010، ص 53.

³ اشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009، ص 59.

⁴ نفس المرجع، ص ص 65-66.

⁵ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 92.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص ص 224-319.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تنامي البطالة وفقدان الآلاف من وظائفهم، إلى درجة تحذر رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم قائلاً: "ان أزمة البطالة ستزيد من تفاقم أزمتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من دول العالم"، ففي نوفمبر 2008 تم الاستغناء عن أكثر من 70 ألف وظيفة بالولايات المتحدة وحدها لتضاف إلى نحو 150 ألف وظيفة تم الاستغناء عنها من قبل المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى معاناة الفقراء بعد التقليل من المساعدات الإنسانية المقدمة إليهم والتي توجه إلى إنقاذ الصناعة المالية العالمية بعد تضررها من الأزمة العالمية.¹

ويمكن لنا تصوير حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية، وقيمة تأثر الأوراق المالية، وقدر الانخفاض الذي لحق بهذه الأوراق، وأهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية خلال الفترة منذ بداية سنة 2008م، وحتى وقت انعقاد قمة مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي (14-15 نوفمبر 2008) من خلال استعراض الجدول رقم (1) الذي يجمع دول مجموعة العشرين المستحوذة على 90% من الاقتصاد العالمي:²

¹ اشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص ص 62-67.
² إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 74.

جدول رقم (1): نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها.

الدولة	قيمة الانخفاض	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
الولايات المتحدة	36%	قطاع البنوك، العقارات والسيارات
اليابان	46%	قطاع السيارات والصادرات
ألمانيا	41%	قطاع البنوك والسيارات والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا
بريطانيا	34%	قطاع البنوك والعقارات وأول دولة في العالم تواجه ركودا اقتصاديا بسبب الأزمة.
كندا	34%	العقارات وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة.
فرنسا	42%	قطاع البنوك والسيارات
الصين	50%	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات.
الهند	50%	النشاط الصناعي، رغم انها استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون 7%.
إيطاليا	49%	قطاع الطيران، وإعلان إفلاس شركة الياتيا للطيران .
المكسيك	33%	قطاع البترول
روسيا	66%	قطاع البترول وتدخل الدولة لإغلاق البورصات أكثر من مرة .
اندونيسيا	50%	قطاع الأخشاب وتراجع معدلات النمو من 10% إلى 6%.
كوريا الجنوبية	42%	قطاع التصدير
تركيا	53%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها.
السعودية	40%	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	36%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
استراليا	42%	قطاع الزراعة واكبر انخفاض في البورصة خلال عشرين عاما.
البرازيل	44%	قطاعات المعادن والأخشاب والسيارات.
الأرجنتين	65%	بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001م.

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 75.

6. بروز أزمة الديون وتفاقم خطرها.

ليس على الصعيد الأمريكي فحسب بل معظم الدول تشهد هذه الزيادة المضطربة خصوصا في ظل التنامي السكاني المضطرب وفقدان جانب العدالة بين بعض الشعوب، فقد اظهر تقرير البنك المركزي الأمريكي في 2008

ارتفاع اقتراض المستهلكين الأمريكيين إذ بلغ 7,78 مليار دولار، وزاد الائتمان الاستهلاكي بمعدل سنوي بلغ 3,64% أي حوالي 2,571 ترليون دولار.¹

7. ظهور اضطرابات واختلالات مالية.

أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.²

ومما سبق نستنتج ان الأزمة المالية العالمية أحدثت آثارا سلبية متنوعة على مختلف البلدان وعلى الأوضاع التنموية فيها حسب مستوى تطورها، تمثلت في زيادات في البطالة والفقر والجوع، وانخفاض النمو والانكماش الاقتصادي، ونتائج سلبية على موازين التجارة والمدفوعات، واستثمارات أجنبية مباشرة ضئيلة، وتقلبات كبيرة في أسعار الصرف، وعجوزات متنامية في الميزانيات الحكومية وإيرادات ضريبية متناقصة وانكماش التجارة الدولية، وتزايد تقلبات وانخفاض أسعار السلع الأولية، ونقص التحويلات إلى البلدان النامية، وانخفاض كبير في إيرادات السياحة، وانخفاض في الوصول إلى الائتمان وتمويل التجارة، وانخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات المالية، وانقاص في القدرة على المحافظة على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وزيادة في نسبة وفيات الأطفال والأمهات، وانهيار أسواق السكن والتي أدت بالعديد من الاقتصاديات الصناعية والناشئة بتسجيل معدلات نمو سالبة.

خامسا: تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم وإجراءات مواجهتها.

لقد انعكست الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل، انطلاقا من القطاع المالي بما يشمله من أسواق مالية بورصات ومؤسسات مالية إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الحقيقية لمعظم الدول، وقد اختلفت تداعياتها في الدول المتقدمة عن الدول النامية بما في ذلك الاختلاف بين الدول العربية النفطية وغير النفطية وهذا بالتأكيد راجع لاختلاف طبيعتها ودرجة ارتباط اقتصادها بالسوق المالي العالمي، واستحواذها على الموارد الطبيعية التي تصدرها إلى مختلف دول العالم وذلك وفقا لمعايير أساسية هي:

1. معبر الصفقات التجارية والآثار التبادلية والتغذية العكسية لها.

من المتعارف عليه اقتصاديا وجود علاقة متينة ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، نظرا لما لها من إيجابيات ومزايا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التنمية للبلدان التي تعتمد سياسة الحرية التجارية، فكلما كان التحرير التجاري أكثر كلما كان النمو الاقتصادي أكبر خاصة في ظل تكامل وتداخل العلاقات الاقتصادية

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سابق، ص 163.
² كمال بن موسى وعبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، 23 و 24 فيفري 2011، ص 13.

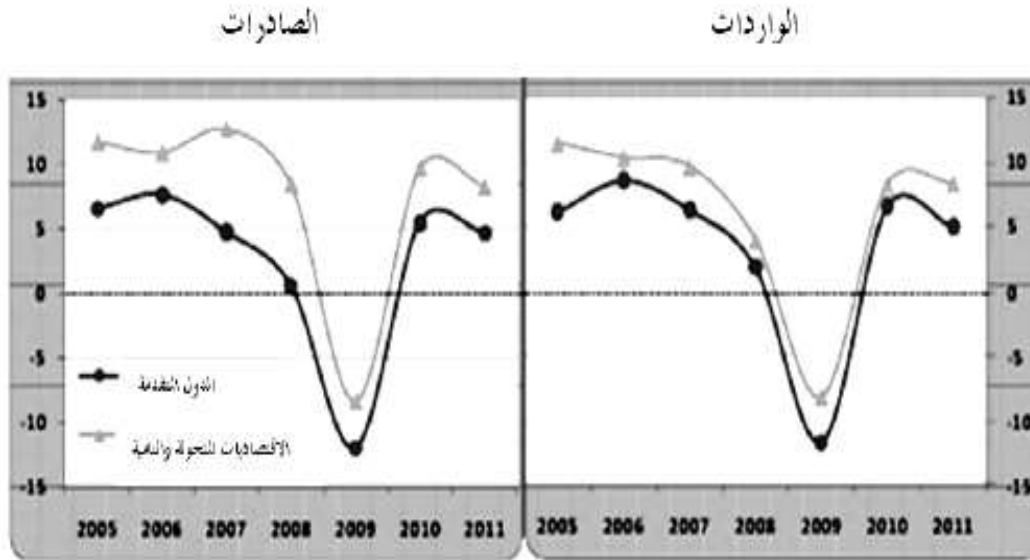
الدولية وتزايد حركة التبادل الدولي من خلال الصادرات والواردات وفقا لما كرسته مبادئ العولمة التجارية بانفتاح الاقتصاديات الدولية على بعضها البعض زمانيا ومكانيا نظرا للاعتماد المتبادل بينهم والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وذلك كنتيجة حتمية لاتفاقية تحرير التجارة العالمية وما ينجم عنه من حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية والسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، ما يجعل كل الدول تتأثر ببعضها البعض؛

ومنه فان حدوث انكماش اقتصادي في بلد ما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض الإنفاق والاستهلاك مما يؤدي إلى كساد للسلع في البلدان الأخرى التي كانت تصدر للبلد المتضرر، فبحوث أزمة معينة تتخفف دخول الأفراد وينقلص إنفاقهم وبالتالي تتخفف وارداتهم وصادرات الدول الأخرى أيضا لأنها تبدأ في تقليل إنتاجها، ولتوضيح هذا أكثر نفترض ان واردات دولة A من القطر B انخفضت ، فان صادرات B تتخفف، وكذلك مستوى دخلها، وبانخفاض مستوى الدخل تستورد B كميات اقل من السلع من البلد A ومن ثم تغير الواردات في القطر A له اثر التغذية العكسية على صادراتها ، وهو ما يؤثر على الطلب الكلي للدولة الثانية ومن ثم الدولة الأولى وتدخل كلتا الدولتين في انخفاضات متتالية لطلبها الكلي، لتطرق بذلك مراحل من الركود والكساد.¹

والشكل الموالي رقم (02) يوضح لنا التغير في الصادرات والواردات للسلع والخدمات بين 2005-2011، والذي يوضح أثار الأزمات المالية على التدفقات التجارية، حيث سجلت الصادرات انخفاضا ملموسا منذ النصف الثاني من 2008 إلى نهاية 2009 في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء من خلال الانخفاض في معدلات نمو صادراتها على اعتبار ارتباطها باقتصاديات الدول المتقدمة، فأى انخفاض في الصادرات يلقي بضلاله على معدلات النمو ، حيث ان انخفاض نسبة نمو صافي الصادرات يؤدي حتما إلى الانخفاض في معدل نمو الناتج الإجمالي، حيث يكبح انخفاض معدلات النمو في الصادرات نمو الناتج والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات النمو في دول أخرى ذات الارتباط الوثيق بالدولة المتأزمة.

¹ رحيمة بوصبيح صالح، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 68-73.

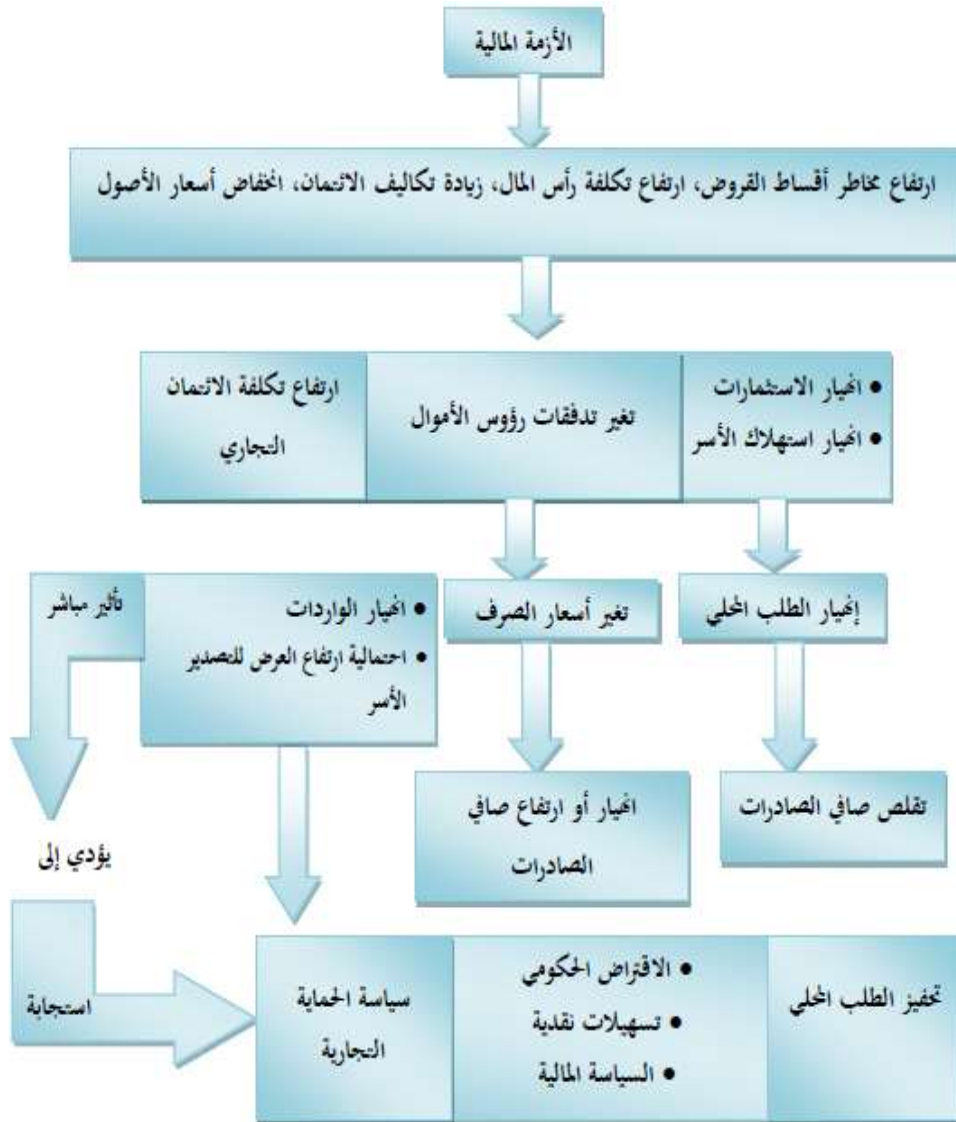
الشكل رقم (02) : التغير في الصادرات والواردات للسلع والخدمات بين 2005-2011 بالنسبة المئوية.



المصدر: رحيمة بوصبيح صالح، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليم الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 74.

والشكل الموالي رقم (03) يوضح ان انخفاض مصادر تمويل التجارة جراء الأزمات يؤدي إلى نشوء انهيار في الاستثمار المحلي واستهلاك الأسر وتغير في تدفقات رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انهيار الطلب المحلي وتقلص صافي الصادرات مما يستوجب تدخل السياسات الحكومية لحل الأزمة.

الشكل رقم (03) : الآليات الرئيسية لكيفية انتقال الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية .



المصدر: رحيمة بوصبيح صالح، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص78.

فبالتالي انتقال العدوى من قطاع حقيقي في دولة A إلى قطاع حقيقي في الدولة B تنتشر من خلال الارتباط الحقيقي المباشر من خلال التجارة في السلع والخدمات في كلا الدولتان، فإذا كانتا الدولتان تتبعان نظام للصرف الثابت، وقد أصيبت الدولة A بصدمة حقيقية دفعتها لتخفيض سعر الصرف ليكون عند مستوى أقل من المرغوب فيه، وهذا التخفيض قد يكون تلقائي نتيجة لعمليات المضاربة، ومع وجود المنافسة بين كلا الدولتين A و B فإن الدولة (B) تقوم بخفض قيمة العملة لتتمتع بوضع تنافسي أفضل مع الدولة (A)، التي انخفض معدل الصرف بها فتمتعت بمزايا تنافسية.

2. معبر الأسواق المالية.

في ظل سياسات الانفتاح والتحرر المالي، أصبح الجانب المالي أكثر تأثيراً في الحياة الاقتصادية، وذلك بسبب قيام المصارف بمنح القروض على المستوى العالمي وارتفاع مستويات تمويل الشركات، والمضاربة في الأسواق المالية التي أصبحت تأخذ بعداً جديداً أكثر اتساعاً مما زاد من احتمالية وقوع الأزمات وسرعة انتشارها، والتي تظهر عادة نتيجة للتقلبات الشديدة التي تصيب كل أو بعض المتغيرات في الاقتصاد الحقيقي أو الاقتصاد النقدي أو تنتقل بينهما، وذلك لتشابك العلاقة بين القطاعين المالي والحقيقي في الاقتصاد الواحد وكذلك على مستوى العالم، وبحسب درجة الاعتماد المتبادل بينهما، فضلاً عن مدى الانفتاح المالي وحجمه وهكذا تنتشر الأزمة.

فمنشأ الأزمة في الغالب هو القطاع المالي ومن ثم إلى القطاع الحقيقي، حيث تبدأ الأزمات وتنتقل شرارتها الأولى من هذا القطاع ولاسيما الأسواق المالية التي فقدت وظيفتها الأساسية التي أقيمت من أجلها، وهي دعم النشاط الاقتصادي وتحفيزه وإسناد القطاع الحقيقي من خلال تفعيل القرار الاقتصادي وتوطيد الاستقرار وتحقيق التوازن الاقتصادي والمساعدة في تنفيذ السياستين المالية والنقدية لما توفره من فرص استثمارية لكل من المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) بعد تعبئة المدخرات المحلية وجذب المدخرات الأجنبية وتوظيفها بشكل كفؤ في استثمارات حقيقية مما يساعد على النمو الاقتصادي بواسطة حركة الأوراق المالية التابعة للمشروعات الاقتصادية ومختلف الاستثمارات الإنتاجية وتحولت إلى ساحة للمضاربات المالية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية (الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة) وهو ما يترسخ بشكل جلي في عصر العولمة المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة فرص الوقوع في الأزمات وتوليدتها بين حقبة وأخرى وانتقالها فيما بعد إلى القطاع الحقيقي، بمعنى أن التدفق النقدي الذي يجب أن يكون داعماً للتدفق السلعي قد انفصل عنه بعد ابتعاد أسواق المال عن عملها الحقيقي مما تسبب بحدوث الاختلالات والاضطرابات وحالات من الفوضى والذعر المصاحب لها وحدوث الأزمات، حيث أن للمصارف والأسواق المالية الدور الأساسي في تعميق الأزمة وانتشارها على المستوى الدولي، ويعود ذلك لأسباب ضعف النظام المالي المعمول به والقصور عن تحقيق الانضباط في التعامل وحصول انحرافات واضحة باتجاه الكسب غير المشروع، وهذا ما يتطلب ضرورة الوقوف عند الأسباب الأنفة التي تقود إلى الأزمات فضلاً عن العمل على زيادة النواحي التنظيمية للأسواق المالية وإخضاعها للرقابة والإشراف كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية التي تخضع للرقابة من المصارف المركزية وذلك بعيداً عن كل ما يتعارض مع حرية المستثمرين، وهكذا إجراءات من شأنها أن تقلل من نسبة الوقوع في أزمات مالية واقتصادية كبرى.¹

فبعد الأزمات التي حدثت في الآونة الأخيرة ظهرت آليات العدوى المالية، التي تتم من خلال أسواق المال وعن طريق إنتقال رؤوس الأموال، فإنفتاح البورصات ووجود إستثمارات في الخارج بما في ذلك مديونيات هائلة

¹ عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبيرالية والازمات - دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة -، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2016، ص ص 119، 120.

للحكومات والشركات من قبل مؤسسات أجنبية- جعل البورصات تتناغم في حركاتها من بلد إلى آخر تمثلت في هبوط أسهم عدد من المؤسسات الكبرى، في الدول المتقدمة والنامية وحتى العربية بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها خاصة الخليجية، وحتى في غياب الإستثمار الأجنبي في بورصات الدول النامية وعدم إنغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدراً من المحاكاة بين سلوك المستثمر الوطني والأجنبي، فإذا إنهارت نيويورك تشاءم كل المستثمرون في العالم، وبالمقابل نجد أن أسواق بعض الدول لم تتأثر كثيراً بتداعيات الآزمات ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضاً لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية، وإن كان هذا في الفترة القصيرة¹.

كما يعتبر التوريق من أهم قنوات نقل عدوى الآزمات المالية عبر وحدات القطاع المالي إلى العالم، حيث انه بالإضافة إلى ما يمكن ان يحققه من أهداف كزيادة درجة سيولة الأعوان الاقتصاديين ومن ثم ضمان تخصيص أمثل للادخار العالمي، وإعادة هيكلة ميزانيات المؤسسات الاقتصادية المعنية، وتوزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من الأعوان بحيث تقل درجة خطورتها، فانه يشكل إحدى أهم قنوات نقل عدوى الآزمات المالية عبر وحدات القطاع المالي الوطني الواحد ثم عبر العالم، وعلى هذا الأساس تتعمق الأزمة وتنتقل عدواها إلى مستوى الاقتصاد الحقيقي، وبذلك تكون تقنية التوريق قد تحولت من تقنية تستخدم لتحقيق أهدافها المذكورة إلى قناة نقل العدوى عبر النظام المالي والاقتصادي العالمي².

3. معبر الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباط العملات بالدولار.

لقد ربطت كثير من الدول أسعار عملاتها بالدولار، ولذلك فإن أي هبوط في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى يعني خسارة نقدية للاستثمار بالدولار سواء داخل امريكا أ خارجها، وهكذا تحدث خسارة للدول التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت امام الدولار، ولذلك فإن أي أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب الاستثمارات من هذه الدول لتنتقل إلى دول أخرى ذات عملات معومة مثل أوروبا و دول جنوب شرق آسيا، كما تسعر العديد من المواد الأولية بالدولار كالبتترول مثلاً³.

كما تشكلت العولمة وفقاً لمقتضيات النظام الرأسمالي واحتياجاته وفي إطار قوانينه الأساسية ، حيث سعت إلى تحقيق عالمية السوق، وتوحيد النظام القانوني والمالي الذي يحكم الدول، مقصية دور الدولة نهائياً عن التدخل في الاقتصاد، وكرس مبادئها فعلياً ظهور الشركات المتعددة الجنسية والانتقال إلى مرحلة دولية الإنتاج، أين أصبحت الدولة تمارس نشاطها خارج حدودها الجغرافية، وتؤثر من خلال شركاتها على اقتصاديات الدول الأخرى، محددة نمط التنمية فيها واتجاهاتها المستقبلية، وهذا ما هو سائد في الوقت الحالي، فالشركات المتعددة الجنسيات الكبرى

¹طالبي صلاح الدين، تحليل الآزمات الاقتصادية العالمية(الأزمة الحالية وتداعياتها -دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات ميل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 166.

² مصطفى بن عامر، اثر الآزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص ص 28، 29 .

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص24.

والتابعة للدول المتقدمة أصبحت اليد المسيطرة على الدول النامية والمتحكمة فيها، وباعتبار الشركات متعددة الجنسيات اهم أداءه للقيام بالاستثمار في الخارج فان أي أزمة حدثت في الدولة صاحبة الشركات الكبرى ستؤثر على اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بانخفاضه إليها، ونظرا لما للاستثمار الأجنبي المباشر من آثار على زيادة العمالة والأجور فان أي حدوث لأزمة مالية سيؤثر على تلك المؤشرات سلبا فتزداد معدلات البطالة وفقدان العديد من الأفراد لمناصب عملهم مما يجعل استهلاك الأفراد ينخفض وبالتالي الاستهلاك العالمي بسبب انخفاض الأجور وبالتالي الطلب الكلي وهو الأمر الذي يسهم في انتشار الركود عبر الحدود بانخفاض الطلب على الصادرات من البلدان الأخرى وانخفاض مستوى الإنتاج العالمي ما يلقي بضلاله على مستويات النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات الدولية ويدخلها في حلقة مفرغة ، فالصدمات التي تتعرض لها الاستثمارات ستؤدي غالبا إلى آثار اقتصادية كلية سالبة على المستوى الدولي.¹

4. معبر التحويلات والمساعدات الدولية.

بالإضافة إلى قنوات انتقال الأزمات المالية السابقة الذكر، نجد ان تحويلات العمال والمهاجرين الرأسمالية تعد أيضا من بين تلك القنوات، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية، وعلى سبيل المثال لا الحصر الثروات الشخصية في خارج البلدان العربية تقدر بأكثر من 800 مليار دولار يملكها 200 ألف شخص، وان أكثر من ثلثي هذه الأموال يتخذ شكل ودائع في البنوك العالمية، كما يستثمر بعضه في مشاريع مختلفة وفي أسواق المال العالمية، وكانت مؤسسة ميريل لينش، وهي أكبر المؤسسات المتخصصة في تقييم الاقتصادات والمشروعات فضلا عن أنها إحدى أهم شركات الأوراق المالية في البورصة الأمريكية والعالم، قد أشارت إلى ان نحو 178 ألف سعودي، و 59 ألف إماراتي، 46 ألف كويتي يملكون 400، 160، 98 مليار دولار على الترتيب، إضافة إلى رؤوس أموال أخرى خاصة من باقي دول الخليج الأخرى مستثمرة في الخارج، حيث تسمح هذه الدول بخروج ودخول رؤوس الأموال بشكل حر، وعليه حركة تدفقات المليارات من رؤوس الأموال من الدول التي تطلها أزمة مالية إلى البلدان الأصلية لتلك التدفقات سواء كان ذلك التدفق قبل الأزمة أو بعدها، تنقل معها خطر انتقال الأزمة المالية إلى العديد من تلك الدول من خلال خطر زيادة التدفقات المالية بين البلدان.²

وعليه فالتحويلات ذات اتجاهات تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات، أي ان تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلية للتحويلات، وقد أشارت أدبيات الهجرة والتنمية المختلفة إلى المزايا التنموية العديدة للتحويلات المالية للمهاجرين في دول المصدر أهمها: تخفيض نسب الفقر، التخفيف من البطالة، دعم الاستثمارات المالية وغير المالية الصغيرة منها والمتوسطة، مكاسب تتعلق بتعليم وتدريب الأشخاص، رفع قدرة النظام

¹ رحيمة بوصبيح صالح، مرجع سابق، ص ص 91، 92.

² مصطفى بن عامر، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

المالي للدول المستقبلية للتحويلات، يساهم في جذب الاستثمارات، رفع سقف الدين الدولي، ضمان ضد المخاطر، كما ان لتحويل الأموال اثر كبير وواضح على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع الدخل، كما انه في حالة عودة المهاجرين فانهم يعودون بخبرات اكتسبوها في الخارج، أيضا من بين اهم انعكاسات الهجرة على المستوى الوطني، ذلك الأثر المترتب على ميزان المدفوعات من خلال التحويلات النقدية التي يقو بها المهاجرون إلى البلدان الأصلية، بالنظر للتحويلات كألة ميزان المدفوعات كونها مصدرا للعملة الأجنبية، والدور الذي تلعبه في ضبط اختناق الصرف الأجنبي وفي تحسين موقف حسابها الجاري...حتى ان ميزان المدفوعات لعدد كبير من دول الهجرة أصبح يعتمد بصفة أساسية على تدفقات التحويلات، بحيث يصعب تصوّر موقف حسابها الجاري من دون تحويلات المهاجرين، فضلا عن اتسام التحويلات بالاستقرار النسبي الذي يساعد حكومات الدول المستقبلية على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات ومن ثم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة عليها دون تخوف من سوء التقدير والتنبؤ كجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه التحويلات في احتياطات النقد الأجنبي للدول المستقبلية لها، وهما أمران هامان في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات واحتياطات النقد الأجنبي، وبالتالي لها تأثيرات إيجابية على قدرة الحكومات على تمويل الواردات الأساسية وكذلك الحفاظ على أسعار صرف مستقرة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

هذا وتعتمد العديد من الدول العربية والدول النامية على حد السواء في توفير العملة الصعبة الأجنبية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج، وتشكل العمالة العربية 23 % من قوى العمل في الدول العربية المرسلة لتحويلات، وهي بوجه خاص دول الخليج العربي وليبيا، وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن اهم الدول المصدرة للعمالة العربية إلى دول الخليج العربي وليبيا، بينما تصدر تونس والجزائر والمغرب عمالها إلى دول الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا وإسبانيا، إذ يقدر البنك الدولي تحويلات العمال العرب النقدية إلى بلادهم الأصلية بما يقرب من 25 مليار دولار سنويا.¹

وتؤثر تحويلات الأموال من طرف المهاجرين على اقتصاد الدولة الأصلية من خلال اثرين: أثر يتم في الوقت الحاضر أي على المدى القصير وأثر آخر مستقبلي يتم على المدى الطويل، بالنسبة للمدى القصير، التحويلات المالية الآتية تضخ مباشرة لترفع من الاستهلاك، الادخار، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي الذي يقصد به الاستثمار الذي يخص العائلة، كما انه ودائما في الأجل القصير يمول الادخار الخاص المشاريع الخاصة بالمستثمرين مرورا بالنظام البنكي، أما على المدى الطويل وبعد توسع الاستثمارات الخاصة والجماعية والادخار، يوجه المهاجرين التحويلات المالية مباشرة للاستهلاك، كما ان أرباح الاستثمار الخاص وفوائد الادخار الخاص أيضا توجه هي الأخرى للاستهلاك، ومن ناحية أخرى وفي المستقبل تظهر بشكل كل من الاستثمار الخاص، الاستثمار الجماعي

¹ رحمة بوصبيح صالح، مرجع سابق، ص ص 116، 117.

والأموال التي بحوزة المقاولين أو المستثمرين، مما يؤدي إلى إحداث تغييرات اقتصادية تعرف أو تؤدي إلى التنمية الاقتصادية¹.

أما بالنسبة للمعونات فقد ظلت المعونات الأجنبية لفترة طويلة مصدرا كبيرا لتمويل البلدان النامية، فقد صرفت الجهات المانحة الرئيسية في عام 2012 ما مجموعه 127 مليار دولار أمريكي، ذهب ثلثاه إلى البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وآسيا، وتمثل المعونة الأجنبية وبدقة أكبر المساعدة الإنمائية الرسمية قطرة في المحيط بالنسبة للبلدان المانحة، حيث تشكل نحو 0.3 % من إجمالي الناتج المحلي، وتتخذ المعونة الخارجية أشكالا كثيرة، إلا أن أبرزها المساعدة الإنمائية، التي تقوم الاقتصادات المتقدمة بصرفها إلى اقتصادات فقيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وتقيسها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويتمثل الهدف العام طويل الأجل للمعونة الإنمائية في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز الرعاية الاجتماعية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من خلال تقديم مساعدة للميزانية وإتاحة التكنولوجيا .

لكن خلال العقود الأخيرة ومع تزايد تواتر التقلبات الاقتصادية والأزمات التي تؤثر بشكل بالغ الأثر على المساعدات الدولية تقلصت أحجام المساعدات المقدمة لدول العجز من دول الفائض لدخول هذه الأخيرة في ركود جراء تداعيات الأزمات، وهو ما يزيد المخاوف من تراجع مستويات المعونة الرسمية للتنمية والمساعدة الدولية خصوصا مع دخول عدد من الجهات المانحة الرئيسية في مرحلة من الركود ومواجهتها بشكل متزايد لضغوطات مالية²، وهذا ما جعل المساعدات معبرا في زمن الأزمات نظرا لمدى أهميتها في الاقتصاد ومدى محدودية استمرارها للدول النامية نظرا لكون الدول المانحة تمر بمرحلة شديدة تحد من قدرتها على منح الإعانات للدول النامية أو إلغائها، ما يعني قلة الموارد المالية المتاحة لهذه الدول في مثل هكذا ظروف ما ينقل من مظاهر الشدة والتأزم من الدول المتقدمة المانحة إلى الدول النامية المتلقية³.

ومما سبق نستنتج أنه وفق هذا المعبر تنتقل الصدمات الحقيقية من الدولة (A) وذلك من خلال التأثير على المركز المالي لأحد البنوك التي تزاوّل نشاطها على نطاق دولي ويزاوّل نشاطه دوليا في منح القروض للشركات العاملة في الدولة، وعلى ذلك فإنه في حالة حدوث أزمة في دولة (A) يقوم البنك بتغيير حجم الائتمان المقدم أو يغير من محفظة القروض الخاصة به التي يمنحها للمقترضين في الدولة (A)، ويتبع نفس الحال مع الدولة (B) ومن ثم ينتقل أثر الصدمة التي واجهت البنك في الدولة (A) إلى الدولة فتحدث العدوى، أو قد تنتقل هذه العدوى من دولة لأخرى من خلال تفاعل المؤسسات المالية وذلك بحدوث أزمة في القطاع الحقيقي في الدولة (A)، الذي قد يؤدي إلى فشل البنك ويحدث خسارة لأصوله في تلك الدولة، وعليه فحدوث الأزمة في ذلك البنك الذي يمارس نشاطه على نطاق دولي يدفع للمودعين إلى سحب أموالهم من البنوك المحلية في الدولة (B)، كما يمكن أن

¹ نفس المرجع، ص 120.

² نفس المرجع، ص 111.

³ نفس المرجع، ص 115.

تنتقل العدوى من خلال التفاعلات بين الأسواق المالية والمؤسسات المالية من خلال التفاعل بين المؤسسات والبنوك وذلك من خلال انتقال الأزمة التي نشأت في القطاع الحقيقي للدولة (A)، وفي هذه الحالة أيضا يخسر البنك أمواله في السوق المالية للدولة (A)، وهو ما يدفعه لتعديل محفظة القروض في الدولة الأخرى، وهذه هي آلية انتقال العدوى من الأسواق المالية إلى المؤسسات المالية.

وقد تنتقل العدوى من خلال التفاعلات بين البنوك المتعاملة دوليا والأسواق المالية من قطاع حقيقي في الدولة (A) إلى القطاع الحقيقي في الدولة (B) من خلال اثر كفاءة عملية الوساطة المالية للبنك وذلك لوجود استثمارات خاصة بهذا البنك في تلك الدولة (A) وكذلك في عديد من الدول، فحدوث خسائر لهذا البنك تسبب في إحداث أزمة السيولة وأزمة ائتمان في الأسواق المالية للدولة مما يؤثر على القطاع الحقيقي بها، وذلك من خلال انتقال أزمة البنك إلى الأسواق المالية، أو تكون أسهم البنك ضمن المحافظ المالية لبعض المؤسسات في السوق المالية، وعليه فان تدهور قيمة هذه الأسهم قد يؤثر على جودة المحافظ المتضمنة لها.

كما يمكن ان تنتقل عدوى الأسواق المالية من خلال المؤسسات غير المالية وذلك في حالة وجود سوق مالي غير بنكي -مؤسسات غير مالية- وهو سوق يعبر عن صغار المستثمرين وأموال المخاطرة، والمتعاملون في هذا السوق تتغير مراكزهم المالية نتيجة لحدوث الأزمة في الأسواق المالية في الدولة (A)، ويقومون بنقل اثر العدوى إلى الأسواق المالية في الدولة (B)، وبالتالي إلى القطاع الحقيقي، او انتقال العدوى في الأسواق المالية من خلال البنوك وذلك بانقالها من القطاع الحقيقي للدولة (A) إلى الأسواق المالية فيها، مما يتسبب في إحداث أضرار بالبنك، والذي يؤثر بدوره على الأسواق المالية في الدولة (B) ومن ثم يتأثر القطاع الحقيقي لهذه الدولة.¹

أ - انعكاسات الأزمة على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة.

امتدت آثار الأزمة من السوق العقارية الأمريكية إلى الشركات المالية وإلى سوق الأسهم ومن ثم إلى بقية الاقتصاد، فعلى صعيد السوق العقارية الأمريكية عقلت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها، وتم إعلان إفلاس 70 شركة رهن عقاري بالولايات المتحدة الأمريكية،² وأعلنت العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عن إفلاسها، مما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي في اغلب هذه الدول، كما هبطت مؤشرات البورصات في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا، واضطرت البورصات الأمريكية إلى غلق تعاملاتها بعدما انخفض مؤشر داو جونز ب 550 نقطة في العقود الآجلة، بحيث فاقت الخسارة في شهر أكتوبر لوحده عشرة

¹ مزبور إبراهيم، قنوات تأثير الآزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المحلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدينة، الجزائر، العدد الاول، افريل 2014، ص ص 184-186.

² بولعيد بلوج ووردة جاب الخير، من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 "مقارنة واستخلاص العبر"، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 افريل 2009، ص 14.

آلاف مليار دولار،¹ بعد ان انخفض مؤشر ناسداك NASDAQ المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا بـ 95,2 نقطة.²

وفي يوم 16 سبتمبر 2008 أفلس بنك ليمان براذرز رابع اكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يطلق عليه عملاق صناعة الاستثمار المصرفي الأمريكي، حيث قامت السلطات المختصة بتصفية وبيع أنشطته وأصوله، وفي يوم 25 سبتمبر 2008 شهد اكبر انهيار مصرفي في التاريخ الأمريكي حيث أغلقت السلطات الفيدرالية مصرف واشنطن ميوتشيدال الذي تزيد أصوله عن 300 مليار دولار وتم بيعه بقيمة اسمية لا تتعدى 6,9 مليار دولار إلى بنك جي بي مورجان الأمريكي مقابل تحمله عشرات الملايين من الدولارات التي تشكل الخسائر المرتبطة بأصول الرهن العقاري المرتفعة المخاطر والمتعثرة، وانهيار صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت شركة جنرال موتورز إغلاق ثلاثة من مصانعها في المكسيك في نهاية شهر سبتمبر، وقد انتقلت العدوى والإفلاس للبنوك الأمريكية إلى إفلاس العديد من البنوك في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها، ونتيجة لفقدان ثقة المدخرين في البنوك، هروا الكثير من المودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك مما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خاصة مع تحولها إلى أوراق مالية في البورصات وحدث خسائر ورقية كثيرة، حيث أصبحت أفضل وسيلة لحماية المدخرات الاستثمار في أصول حقيقة بصورها المختلفة.³

فالآقتصاديات المتقدمة هي الأكثر تضررا من الأزمة المالية، حيث تعرضت لضائقة ائتمانية خطيرة وتدهورت ميزانياتها العمومية وتزايدت معدلات البطالة فيها، وانخفض الناتج في هذه البلدان بواقع 3,25 % في عام 2009، وقد انتقلت الأزمة بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم عبر عدد من القنوات منها الانهيار في التجارة، ونضوب التدفقات الرأسمالية، والهبوط في تحويلات المغتربين، وبعد ان هدأت الأوضاع، اتضح ان هناك العديد من الأسواق

الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قد تضررت بشدة من الأزمة العالمية التي تعد الأسوأ منذ أكثر من 60 عاما،⁴ حيث حققت الولايات المتحدة عجزا قياسيّا خلال العام المالي 2007-2008، وبلغ العجز في الميزانية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 3,2 %، ووصل إجمالي النفقات العامة إلى 2,98 ترليون دولار، بارتفاع بلغت قيمته 9,1 % عن سنة 2006-2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990، في حين بلغت قيمة الإيرادات العامة 2,5 ترليون دولار، وحقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في شهر أوت 2008 عجزا بقيمة 27,2 مليار يورو مقارنة بـ 16,1 مليار في 2007، وازداد العجز التجاري في مجال الطاقة، حيث قدر بـ 219,4 مليار يورو في 2008 مقارنة بـ 144,8 مليار يورو في 2007، وبلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 6,1 %، وفي بريطانيا 5,7 %، وفي بلجيكا وصلت نسبة الزيادة في البطالة إلى 51 %،⁵ كما تزايد تباطؤ نمو

¹ عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص ص 64-65.

² إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 73.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، مرجع سابق، ص ص 318-333.

⁴ تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2010، مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2010، ص 16.

⁵ إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ص 83-88.

الاقتصاد الأمريكي منذ 2008 حيث شهدت قطاعات الاسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة لارتفاع اسعار المواد والسلع الاولية والطاقة.¹

كما أفلتت العديد من الشركات في أوروبا وفي اليابان نتيجة اعتمادهم على ما يتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية،² وسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي عام 2008 انخفاضا حادا مقارنة بما كان عليه في منتصف 2007، وارتفعت أيضا أسعار الغذاء والنفط في تلك الدول ارتفاعا حادا، فزادت من الضغوط التضخمية في مختلف أنحاء العالم، إذ ان تصاعد أسعار الأغذية أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي لا سيما في البلدان التي تمثل فيها المواد الغذائية نسبة أعلى في سلة الاستهلاك، وانخفضت وتيرة النشاط الاقتصادي انخفاضا حادا في الربع الأخير من 2007، وتراجع الاستهلاك واستثمار الأعمال تراجع ملحوظا، ولم يتجاوز النمو في 2007 نسبة 2,2% ، وانخفض مرة أخرى إلى 1% تقريبا في الربع الأول من 2008، إلا ان اليابان بقي اقتصادها محتفظا على قدرته على الصمود في ظل التباطؤ العالمي، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 3,3% في 2008، وظل الفائض الخارجي في اليابان كبيرا، فبدأ نشاط الأعمال بتباطؤ على ما يبدو في الربع الثاني من 2008، مع محافظة البنك الياباني المركزي على ثبات أسعار الفائدة.³

كذلك كبدت الأزمة المالية الدولية القطاع المصرفي الألماني ودافعي الضرائب الألمان خسائر نحو 30 بليون يورو، من بينها 17 بليون خسائر ترتبت على عدد من المصارف والمؤسسات المالية المملوكة للدولة وحكومات الولايات الألمانية، وتعود الخسائر التي تكبدتها الدول الأوروبية إلى تراجع الأنشطة الصناعية والتجارية والمالية كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية، هذه الأخيرة التي جعلت الدول الأوروبية تعاني حالة من اليأس والشقاء خصوصا في بعض القطاعات الحيوية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية التي تعتبر من مقومات الحياة، حيث أصبحت عمليات إفلاس الشركات العملاقة واقعا ملموسا في ظل الانكماش والركود الذي تعاني منه بعض دول العالم.⁴

وقد تسارعت تداعيات الأزمة المالية وطرقت أبوابا أخرى، إذ ولجت إلى الجانب المعنوي للأفراد محدثة لهم قلقا بالغا في حياتهم الاجتماعية، مما أدى إلى إصابتهم بمرض اليأس وفقدان الأمل من الحياة الذي أدى إلى انتحار بعض من الذين وقعوا في مصيدة الديون المؤلمة.⁵

و لقد حذر تقرير البنك الدولي عام 2010 في مقال تحت عنوان الأزمة والتمويل والنمو انه بينما أخذ الاقتصاد العالمي حاليا في الخروج من هذه الأزمة، وبدأت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في التحسن، فان النمو قد يتباطأ

¹ محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 259.

² مراد علة، الأزمة المالية العالمية "تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و 49، 2010، ص 18.

³ تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2008، التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008، ص ص 14 - 16.

⁴ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، مرجع سابق، ص ص 186 - 187.

⁵ نفس المرجع، ص 198.

بالفعل في وقت لاحق من هذا العام، وذلك مع انحصار تأثير برامج التحفيز الاقتصادي على النمو، كما ان استرجاع فرص العمل التي تم الاستغناء عنها وإعادة استيعاب الطاقة الإنتاجية الفائضة سيستغرقان أعواما.¹

فما سبق يبدو جليا ان اقتصاديات الدول المتقدمة تأثرت كثيرا من تداعيات الأزمة المالية العالمية في جميع القطاعات الاقتصادية، وألقت بضلالها على اقتصاديات الدول النامية مثلما سنوضحه فيما يلي.

ب- انعكاسات الأزمة على مستوى اقتصاديات الدول النامية والدول الناشئة.

لم تكن للأزمة المالية العالمية انعكاسات مباشرة على مستوى الدول النامية في بدايتها، فهي تمتلك بورصات في بداية عملها وضعيفة في تعاملاتها، مما جعل اتصالها بالنظام المالي العالمي سطحي وغير عميق، إلا ان اعتماد اقتصادياتها أساسا على الأسواق الخارجية عرضها في الأمر إلى التأثير بتداعيات هذه الأزمة،² والدول الناشئة رغم توفرها على سيولة معتبرة وقيامها بتصدير رؤوس الأموال إلى دول ناشئة أخرى في أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلا انها لا تزال في حاجة ماسة إلى استيراد رؤوس الأموال من الدول المصنعة لإتمام نموها الاقتصادي، فالأسواق المالية لهذه الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسواق المال في الدول المصنعة، هذا الارتباط يتجلى في حركة الأسعار في الأسواق المالية العالمية ويكون أكثر عمقا في أوقات الكساد الاقتصادي، وهذا ما كشفت عنه أزمة الأسواق المالية والتذبذبات في مؤشرات البورصات، فالدول المصنعة لها تأثيرات كبيرة على الدول الناشئة والولايات المتحدة تسيطر على معظم اقتصاديات العالم، فالحجم التجاري بينها وبين الدول الناشئة مرتفعا جدا، وقد أحرز تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة فأى أزمة تحدث فيها سيكون لها تأثيرا بالغا على اقتصاديات الدول الناشئة لا محال ما عدا بعض الدول التي وصلت إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة وماليزيا.³

فارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الأمريكي أدى إلى امتداد أثر الأزمة إليها، وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في العديد من الدول الآسيوية، وفي مقدمتها اليابان، حيث سحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة، مما نتج عنه ارتفاع الين مقابل الدولار، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية، لذلك لم يكن مستغربا ان يحقق مؤشر البورصة اليابانية أكبر انخفاض له منذ تسعة وخمسين عاما خلال الأزمة، حيث سجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو انخفاضا تجاوز 4,5% كما انخفض مؤشر بورصة سيول بأكثر من 5% من قيمته وتراجعت بورصة هونج كونج 5,5%، وفي تايوان تراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ 4,6%، وفي تلك الأسواق لوحظ ان أسهم قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية كانت الأكثر تضررا كما أثارت بدء عمليات التداول في أسواق آسيا مخاوف من تعرضها لأزمة مالية، خاصة في كل من اليابان

¹ موقع البنك الدولي، الأفاق الاقتصادية العالمية الأزمة والتمويل والنمو، يوم 21 أوت 2013، سا:15:10د، متاح على

www.worldbank.org

² فتحة حبشي، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و07 أفريل 2009، ص 7.

³ عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص ص 66-67.

والصين اللتين تعولان كثيرا على التصدير، كما ألفت أزمة المال العالمية بتبعاتها على سوق الأسهم الكورية، حيث أظهرت أرقام رسمية زيادة كبيرة في هروب رؤوس الأموال الأجنبية خلال عام 2008 وأفادت إدارة الرقابة المالية ان المستثمرين الأجانب قاموا ببيع ما قيمته 42,61 تريليون وون أي حوالي 29,59 مليار دولار من الأسهم في عام 2008، مقارنة بـ 30,56 تريليون وون عام 2007، أما كوريا الجنوبية فقد شهدت سلسلة إعلانات إفلاس لشركات البناء، وزادت معاناتها جراء انخفاض الاستهلاك والانخفاض الكبير في الطلب على الشقق السكنية، إذ أشارت التقارير إلى ان كثيرا من شركات البناء المتوسطة الحجم أوشكت على الإفلاس، الأمر الذي أدى إلى إعلان الحكومة منتصف أكتوبر 2008 شراء الشقق السكنية والأراضي التي لم يتم بيعها من هذه الشركات في مسعى لدعم قطاع البناء ومساعدة شركاته لتوفير السيولة، وفي باكستان، تراجع احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة إلى 47 مليار دولار من أصل عشرة مليارات، ووصلت قيمة صرف الروبية أمام الدولار إلى 86 روبية.¹

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي في 2011، صرح هانز تيمر مدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي ان البلدان النامية كانت أكثر مرونة وقدرة على التعافي على الرغم من استمرار التوترات في البلدان مرتفعة الدخل، إلا ان هناك بلدانا نامية كثيرة عملت بأكثر من طاقتها، مما عرضها لمخاطر تسارع النشاط الاقتصادي بأكثر من اللازم وبلوغه مستويات محمومة، ولا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد استجابت السياسة النقدية لهذه الأوضاع، لكن قد يكون ضروريا ان تؤدي سياسات المالية العامة وسعر الصرف دورا أكبر للسيطرة على معدلات التضخم، ووفقا لهذا التقرير وصل معدل التضخم في البلدان النامية إلى نحو 7 ٪ في مارس عام 2011 مقارنة بما كان عليه قبل عام، مرتفعا أكثر من 3 نقاط مئوية عن أدنى نقطة مسجلة له في جويلية 2009، وكانت أكبر زيادات في معدل التضخم من نصيب منطقتي شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كذلك أسهم ارتفاع أسعار النفط ونقص الإنتاج بسبب سوء الأحوال الجوية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما كانت له آثار سلبية على الفقراء الذين ينفقون جزءا كبيرا من دخولهم على الغذاء، ومع ان الأسعار المحلية للمواد الغذائية في معظم البلدان النامية ارتفعت بنسب أقل كثيرا من الأسعار العالمية خلال قفزة 2010-2011 بنسبة 7,9 ٪ منذ جويلية 2010 مقابل 40 ٪ للأسعار العالمية، فان الأسعار المحلية قد تشهد مزيدا من الارتفاع مع انتقال أثر تغيرات الأسعار العالمية ببطء إلى الأسواق المحلية، وتنصب الجهود الآن على إعادة السياسة النقدية إلى وضع أكثر حيادية وإعادة بناء الاحتياطات المالية التي مكنت البلدان النامية من التصدي للأزمة من خلال سياسات لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، وسوف نتوقف آفاق النمو في الأجل المتوسط باطراد على نوع الإصلاحات البطيئة في البيئة الاجتماعية والأطر التنظيمية والبنية التحتية التي تؤدي إلى تحسن الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام، فوفقا لهذا التقرير تم تبيين ان الآفاق الخاصة بالبلدان مرتفعة الدخل والعديد من البلدان النامية في أوروبا، لا تزال تعاني جملة من المشكلات المتصلة بالأزمة، منها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع

¹ إيمان مرعي، اثر الأزمة المالية على آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، يناير 2009، مصر، 11 اوت 2013، سا 17:13، متاح على: www.digital.ahram.org/Policy.aspx?Serial=222238

العائلي، حيث توقع البنك الدولي انه مع وصول البلدان النامية إلى كامل طاقتها الإنتاجية، فان النمو سيتراجع من 7,3 ٪ عام 2010 إلى حوالي 6,3 ٪ سنويا في الفترة 2011-2013، كما ستشهد البلدان مرتفعة الدخل تباطؤ نموها من 2,7 ٪ في عام 2010 إلى 2,2 ٪ في عام 2011 قبل ان ينتعش إلى 2,7 ٪ و 2,6 ٪ في عامي 2012 و 2013 على التوالي، كذلك يشهد إجمالي الناتج المحلي العالمي نموًا بنسبة 3,2 ٪ في عام 2011 قبل ان يرتفع قليلا إلى 3,6 ٪ في عام 2012، مع حدوث زيادات أخرى في أسعار النفط المرتفعة مما قد يضعف بشدة النمو الاقتصادي ويضر بالفقراء، إضافة لذلك ازداد معدل التضخم في تلك البلدان ليصل إلى 2,8 ٪ في مارس 2011.¹

ج- انعكاسات الأزمة على مستوى الاقتصاد العربي.

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية على اعتبار انها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطها علاقات اقتصادية معه، ومن المؤكد ان درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي، وقد حافظ النشاط الاقتصادي على أداءه بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 في المنطقة العربية حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي بمعدل نمو بلغ 6,40 ٪، متجاوزا معدل النمو العالمي البالغ 3,20 ٪²، إلا ان المحافظة على النشاط الاقتصادي لم تدم طويلا، إذ تأثر هذا الأخير في المنطقة العربية تأثرا سلبيا بدرجة ملحوظة خلال العام 2009 نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي العربي إلى معدل نمو بلغ 2,42 ٪، وعلى الرغم من هذا التراجع إلا ان معدل النمو في المنطقة يظل إيجابيا مقارنة بالنمو السلبي للاقتصاد العالمي بمعدل لم يحدث منذ ثلاثينيات القرن الماضي.³

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي:

- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة:

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي حلقة مهمة في منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثم لا يمكن ان تكون بمعزل عن المتغيرات والأحداث الدولية، وتبقى عرضة للتأثر بأي متغيرات سياسية أو اقتصادية عالمية، خاصة في ظل تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، والتشابكات بين الاقتصادات الخليجية والاقتصاد العالمي، فبالرغم من تأكيد وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في الاجتماع الاستثنائي بالرياض في 25 أكتوبر 2008 متانة الأوضاع المصرفية والاقتصادية وتوافر السيولة التي تمكن دول المجلس من التعامل مع أي آثار محتملة للأزمة المالية العالمية، إلا ان تداعيات هذه الأزمة بدأت في

¹ موقع البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، 12 أوت 2011، سا 19:00، متاح على www.worldbank.org/wbsite/extrahome/newsarabic

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2008، ص 29.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص 32.

الظهور على بعض القطاعات في دول الخليج كغيرها من دول العالم التي ضربتها الأزمة نظرا لأهميتها الاقتصادية في مجال التبادلات التجارية وامتلاكها لما يزيد على نصف بترول العالم وامتلاكها الاستثمارات الخارجية والاحتياطات المتركمة ما يمكن ان يعول عليه للمساهمة في تنشيط النمو الاقتصادي في العالم، خاصة في ظل ارتفاع المؤشرات الاقتصادية بها من حيث النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاتجاه لتنويع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية وقدرتها التنافسية على دعمها إطلاق السوق الخليجية المشتركة، حيث تعتبر دول الخليج من أكثر الاقتصاديات انفتاحا على العالم الخارجي نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها منذ سنوات طويلة، خاصة سياسات التجارة الخارجية وسياسات تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعكس هذا الانفتاح الاقتصادي للاقتصادات الخليجية ارتفاع مؤشر نسب التجارة الخارجية إلى النواتج المحلية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير البيانات المتوافرة في هذا المجال إلى ان درجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي كانت 174,7% في حالة البحرين، و102,8% في الكويت، و84,8% في عمان، و84,2% في قطر، و76,4% في السعودية، و114,1% في الإمارات،¹ وقد سجلت اغلب الدول العربية معدلات نمو ايجابية إزاء الأزمة العالمية بتصدر قطر الصدارة بمعدل نمو 16,40%، والإمارات بـ 7,41%، الكويت 6,38%، عمان 6,18%، أما البحرين بـ 6,12%،² إلا ان ذلك لم يدم طويلا فتأثرت بعد ذلك قطر رغم محافظتها على الصدارة وتراوح معدل النمو بها وقدر بـ 9,04%، وفي عمان 3,35%، والسعودية 0,15%.³

وتجدر الإشارة إلى ان تداعيات الأزمة المالية العالمية انعكست وبشكل كبير على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة تجاوزت 50 %، من 150 دولار للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي 50 دولار أو اقل، وهو ما اثر على صادراتها وانعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي فيها، ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى ان صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها بحوالي 1500 مليار دولار عرفت تراجعا في مداخيلها بنسبة 30 % وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل، كما تأثرت الاستثمارات العربية بالخارج واختلقت درجة تأثرها بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وقد أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي ان عجز ميزانيتها المتوقع لعام 2009 كان بحدود 17,3% بعد ان سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضا حقيقيا بلغ 160 مليار دولار، ورغم تأثير الأزمة إلا ان السعودية أكدت استمرارها في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة اعتمادا على فوائدها المالية المقدره بـ 440 مليار دولار، أما القنوات التي أثرت بها الأزمة في الاقتصاديات الخليجية بوجه خاص والاقتصاديات العربية بوجه عام كانت من خلال دول مجلس التعاون الخليجي التي لها استثمارات في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تديرها الصناديق السيادية، حيث قدر صندوق النقد الدولي انه في عام 2008 كانت هذه الاستثمارات تتراوح ما بين

¹ حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، يناير 2009، مصر، متاح على www.digital.ahram.org/Policy.aspx?Serial=222253، يوم 12 أوت 2011، سا 13:15.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 29.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 33.

1058 و 1478 مليار دولار، فالفوائض النفطية كان أغلبها يستثمر في السابق في أدوات الخزنة التي تنصف بانخفاض العائد والمخاطرة، إلا ان هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات حيث العائد المرتفع، وهذا يعني ان هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة الرهن العقاري، وأدى إلى تراجع الطلب على النفط الخام ومعه أسعاره، وإيرادات الدول الخارجية مما أدى إلى حدوث آثار سلبية في مشاريع التنمية في هذه المنطقة، لان هذه الدول اضطرت إلى تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية، وازدادت حدة هذا الأثر السلبي في الدول التي ليست لديها استثمارات خارجية من المنطقة العربية.¹

كما تعطلت بعض المشاريع الضخمة لاسيما في دولة الامارات العربية وبقية دول الخليج والتي تقوم بها كبرى الشركات العقارية والشركات النفطية بسبب فقدان اسمهما اكثر من ربع قيمتها وكذا ارفاع اسعا مواد البناء ادى الى زيادة باهضة في تكاليف المشاريع الجديدة.²

وقد تأثرت التجارة الخارجية غير النفطية لدول المجلس أيضا بالأزمة المالية العالمية، وأصبح المصدرون والمستوردون كغيرهم في دول العالم يواجهون مجموعة من التحديات، أهمها ما يلي:³

- تراجع قدرة نظام المدفوعات المصرفي العالمي على مساندة حركة الصادرات والواردات الخليجية، وهو ما ترتب عليه ضعف مصادر التمويل لدى المستوردين الأجانب ولدى المصدرين الخليجيين؛
- تراجع حجم الصادرات الخليجية غير النفطية، خاصة للأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو ما قد يؤدي في مراحل لاحقة إلى زيادة المخزون لدى المصدرين الخليجيين؛
- ارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية لدول الخليج، خاصة ان البنوك في العالم أحجمت عن منح الائتمان في ظل الأزمة المالية، بالإضافة إلى إحجام شركات التأمين عن إبرام عقود تأمين على الشحنات لتفادي المشاكل التي تواجهها في الوقت الراهن؛
- الصعوبات في مجال التصدير والاستيراد، الناجمة عن تأثر حركة النقل نتيجة تخفيض رحلات الطيران والسفن حول العالم؛
- وأدت كذلك الأزمة المالية وتداعياتها إلى تغيير الوجهات الاقتصادية للصادرات والواردات في بعض دول الخليج لتتحول إلى أسواق دول أخرى غير متأثرة بالأزمة المالية، ومن المحتمل ان تسعى دول الخليج إلى دعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الصاعدة، مثل الصين والهند وروسيا.

¹ عمر خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 14 و 16 ديسمبر 2010، ص ص 14-15.

² احمد زكريا صيام، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الاردني، مطبئة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 328.

³ حنان رجائي عبد اللطيف، مرجع سابق، متاح على

- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المتوسطة:

وتتمثل في الدول الغير النفطية كمصر والأردن، حيث تأثرت هذه الدول بالأزمة بشكل غير مباشر، بسبب تراجع حجم الاستثمارات الواردة إليها من الدول العربية النفطية والغربية، والتي بدورها تأثرت بخسائرها في الأسواق المالية العالمية وبتراجع أسعار النفط بحوالي 50٪ خلال النصف الثاني من عام 2008، فاقتصاديات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على عائدات السياحة وتحويلات المغتربين، فعودة المغتربين الذين صرفوا من وظائفهم وتراجع العائدات السياحية ساهمت في تقليص الوفورات المالية التي تدعم خلق فرص عمل جديدة فيها لتشغيل الشباب المقيمين بالإضافة إلى العائدين من دول الاغتراب.¹

فانخفاض أسعار النفط ومعه هبوط أسعار مواد أساسية أخرى، أدى إلى استفادة دول من الشرق الأوسط كالأردن مثلاً إلى تراجع وتيرة الغلاء، حيث وصلت نسبة التضخم 15,5٪ في الشهور التسعة الأولى من عام 2009، ولعدم توفر الأرقام بالنسبة لقطاع العقارات في الأردن فإن الأثر على هذا القطاع لن يصاحبه آثار تذكر على القطاع المصرفي، لان أي خطورة على البنوك ستكون قليلة جداً فيها، إذ ان الإقراض لقطاع العقارات محدود جداً كما ان البنوك في الأردن ليست متخصصة في الاستثمار في قطاع العقارات كما حدث في أميركا.²

وفيما يتعلق بالصادرات الأردنية فنجدتها تراجع عام 2009 مقارنة بـ 2008 حيث قدرت بـ 5,040.0 مليون دولار بعد ان كانت 6,250.0 مليون دولار، وتعتبر قيمة الصادرات عام 2008 اكبر قيمة حققتها الأردن خلال الفترة 2005-2009، حيث قدرت صادرات الأردن عام 2007 بحوالي 4,490,4 مليون دولار، وتراجعت كذلك الواردات الأردنية عام 2009 بعد ان كانت تقدر بـ 17,011.6 عام 2008 حيث قدرت بعد عام من الأزمة في حدود 14,095.2 مليون دولار، متراجعة بـ 17,1٪.³

أما بالنسبة لمصر فنجد سوق أوراقها المالية تأثراً كثيراً بالأزمة المالية، حيث انخفضت أسعار الأسهم بما يعادل نحو 33٪، وبلغ حجم خسائر رسملة السوق حوالي 148 مليار جنيه في 2008، وأكدت الحكومة ان ودائع عملاء البنوك المصرية آمنة ولم تمسها الأزمة نتيجة لعدم إفلاس أي بنك في مصر، إلا ان القطاع العيني تأثر كالزراعة والصناعة بسبب الركود في الخارج والداخل، مما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات المصرية الزراعية والصناعية، ومن ثم انخفاض نسبة تشغيل طاقات المصانع على وجه الخصوص، فارتفعت معدلات البطالة نتيجة الاستغناء عن جزء من العمالة القائمة وعدم فتح فرص عمل جديدة،⁴ فتأثر بذلك الميزان التجاري المصري بشكل مباشر بسبب نقص التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في

¹ علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، يوم 15 أوت 2013، سا 12.21. متاح على css.escwa.org.lb/EDGD/1154/BP2.pdf

² يوسف منصور، اثر الأزمة المالية على دول الشرق الوسط، جريدة الغد الأردني، 23 اوت 2013، سا 15: 13، متاح على www.alghad.com/index.php/article/261064.html

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 385.

⁴ علا الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، 24 أوت 2013، سا: 15: 23، متاح على www.mfti.gov.eg/SME/pdf/researchs/3.pdf

مجال تصدير الملابس الجاهزة والتي تصدر بنسبة 60% منها إلى أمريكا، و 35% إلى أوروبا، وكذلك الفواكه والخضراوات المصرية والمنتجات الغذائية.¹

وتراجعت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل 9.6% خلال السنة 2008-2009 ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع عدد السفن العابرة لقناة السويس بمعدل 8.2% وكذا الحمولة الصافية لهذه السفن بمعدل 8.9% متأثرا بتباطؤ حركة التجارة الدولية والركود الاقتصادي الذي أصاب العالم إثر تداعيات هذه الأزمة، وقد تراجعت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس للعام الثاني على التوالي 2009-2010 بمعدل 4.3% بسبب تراجع عدد السفن العابرة بمعدل 9.6% متأثرا بالأزمة، وفي السنة المالية 2010-2011 ارتفعت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل 13.3% بسبب زيادة إجمالي الحمولة وعدد السفن العابرة للقناة، وفي العام 2011-2012 استمر ارتفاع حصيلة رسوم المرور بمعدل 2% كنتيجة لارتفاع إجمالي الحمولة علي الرغم من انخفاض إجمالي عدد السفن العابرة للقناة .

كما تأثر قطاع السياحة في مصر بشكل كبير بهذه الأزمة وتعكس الإحصاءات الصادرة عن وزارة السياحة المصرية خلال السنة المالية 2009-2010 تحسن مؤشرات الحركة السياحية الوافدة إلى مصر مقارنة بسنة 2008، حيث ارتفع عدد السائحين القادمين بمعدل 11.9% بينما تشير الإحصاءات الصادرة عن نفس الوزارة للسنة المالية 2010 - 2011 أن عدد السائحين انخفض بمعدل 13.3% وطبقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة السياحة، فقد استمر التراجع في سنتي 2011-2012 بمعدل 8.2%،² كما شهدت حركة الاستثمارات انكماشاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل من 21% عام 2009، بالظافة إلى تأثيرها على سعر صرف الجنيه المصري امام الدولار بسبب تراجع العرض من الدولار بالسوق المصرية نتيجة انخفاض إيرادات البلاد من الدولار في بعض القطاعات الحيوية كالسياحة وقناة السويس والبتترول والتحويلات الخارجية.³

وللتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية في مصر، تم تطبيق تخفيضات متتالية لسعر الإقراض والخصم ليصل إلى 8,5% نهاية عام 2009 مقابل 11,5% في نهاية عام 2008، وكذلك تم تخفيض سعري الإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة بصورة تدريجية خلال عام 2009 لتصل إلى 8,25% لسعر الإيداع و 9,75% لسعر الإقراض مقارنة مع 11,50% للإيداع و 13,50% للإقراض في نهاية عام 2008.⁴

¹ صلاح الدين حسن السبسي، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "الأسباب - التداعيات - سبل المواجهة"، أبناء وهبة محمد حسان للطباعة، مصر، 2009، ص 59.

² وليد ببيبي، اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية دراسة حالة دول شمال افريقيا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة بكرة الجزائر، 2014-2015، ص ص 277-279.

³ محمد سعيد محمد الرملاوي، الازمة الاقتصادية العالمية انذار للراسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص ص 156-159.

⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، مرجع سابق، ص 139.

- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المنخفض:

وتشمل هذه المجموعة ليبيا، تونس والجزائر، فبالنسبة للجزائر تعد بورصتها الأقل تضررا بالأزمة بتراجع قدره 3,86٪، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض انفتاحها على الخارج وانخفاض حجم المعاملات فيها، ويعد هذا التراجع ضعيفا ومقبولا، فمنذ نشأت بورصة الجزائر سنة 1997 وهي تعاني من انخفاض في عدد الشركات المدرجة،¹ فانهييار أسعار النفط في 2008 أدى إلى انهيار شروط التبادل التجاري بأكثر من 32٪، مما أدى إلى انهيار قيمة الصادرات من 80 مليار دولار عام 2007 إلى 57 مليار دولار في 2009 و55 مليار دولار في 2010، وارتفعت احتياطات العملة في الجزائر عام 2009 إلى أكثر من 155 مليار دولار، وانخفض معدل التضخم عند مستوى متوسط قدره 2,7٪، وتراجعت الديون الخارجية إلى 5,3 مليار دولار وخدمة مديونية عند 1 مليار دولار في عام 2009، وبالرغم من الوفرة والصحة المالية إلا ان الاقتصاد الجزائري ينمو ببطء ولم يسجل نموا قبل الأزمة يتجاوز نسبة 3,8٪، وبالرغم من المؤشرات الاقتصادية الجيدة فان معدل النمو خلال الأزمة قد انخفض إلى 2,25٪، كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بشكل ملموس خلال الأزمة لتصل إلى 50 مليار دولار وذلك بالرغم من الإجراءات التضيقية التي تطبقها الحكومة من اجل الحد من استيراد السلع الاستهلاكية.²

أما فيما يتعلق بانعكاسات الأزمة المالية على تونس فهي كغيرها من أسواق المغرب العربي لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية، حيث تأثر الناتج المحلي الإجمالي فيها بالنقصان عام 2008 وبلغ حوالي 5,4٪، هذا التدني كان نتيجة تدهور أداء الصادرات من جراء اختلالات التجارة العالمية وتراجع المبيعات التصديرية الموجهة لبلدان الاتحاد الأوروبي التي تمثل العميل التجاري والخدمي الأول بالنسبة إلى تونس، إذ ان بلدان الاتحاد الأوروبي تستأثر بحصة الأسد في التجارة الخارجية التونسية بنسبة 80٪، كما تراجع قطاع الخدمات السياحية خلال سنة 2009 أيضا، إذ تقلصت نسبة السياحة الدولية في اتجاه المناطق التونسية بـ 30٪ في المتوسط، بالإضافة إلى نشوب البطالة.³

أما فيما يخص الاقتصاد الليبي فكان أكثر اقتصاديات المغرب العربي تأثرا نظرا لانفتاحه الكبير على العالم الخارجي ولما يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد، حيث مثلت قيمة التجارة الخارجية فيه 83,3٪ من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لغاية 2007، وترتكز صادراته على سلع رئيسية تتمثل في النفط ومشتقاته

¹ حاج موسى نسيمية وعلوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 123 .

² بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 102، افريل 2011، ص 13.

³ عبد الفتاح العموص، الأزمة الاقتصادية العالمية الأسباب والتداعيات والآثار في الاقتصادات العالمية "دراسة الحالة التونسية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 و20 ديسمبر 2009، ص 16.

- حيث تجاوزت نسبة 97% من قيمة الصادرات الليبية،¹ ومن بين انعكاسات الأزمة عليه نذكر مايلي:²
- انخفاض دخل ليبيا من النفط، إذ بلغ سعر البرميل الواحد سنة 2008 إلى 147 دولار، ووصل انخفاض السعر للبرميل الواحد إلى 35-45 دولار في مارس 2009، والذي أثر على جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
 - انخفاض الدخل القومي في ليبيا نتيجة تراجع قطاع السياحة؛
 - تأثر النشاط التجاري الليبي نتيجة لدخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود؛
 - تأثر القطاع الزراعي من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لاعتماده على مستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة من الخارج ومنافسة السلع الزراعية المستوردة للسلع الزراعية المنتجة محليا.
- ومن بين الأسباب التي أدت إلى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالأزمة المالية العالمية مايلي:³
- اعتماد الدول العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملاتها مما يجعلها رهن التقلبات والتغيرات في الاقتصاد الأمريكي وخصوصا بعد فك ارتباط الدولار عن الذهب في بداية تسعينات القرن الماضي؛
 - ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالشركات المتعددة الجنسيات التي غزت العالم باسم العولمة؛
 - استثمار الدول العربية في الأسواق والبورصات الأمريكية بمبالغ كبيرة لاسيما في سندات الخزنة الأمريكية؛
 - اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد لصادرات بعض الدول كالصين واليابان مثلا مما يجعل اختلال الاقتصاد الأمريكي ودخوله في مرحلة ركود أو كساد يؤدي إلى تأثر اقتصاديات الدول العربية بصورة مباشرة وقوية؛
 - الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية على قطاع كبير من أنظمة الحكم في العالم لاسيما دول العالم الثالث ومنه الدول العربية؛
 - تعتبر الدول العربية جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية الرأسمالية ومنه فهي تتأثر بما يصيب هذه المنظومة من اضطرابات مالية وهزات اقتصادية؛
 - تباطؤ الاقتصاد الأمريكي أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية؛
 - قلة الخبرة لدى المتعاملين التي تميز الأسواق العربية مقارنة بأسواق أوروبا وأمريكا.
- مما سبق نستنتج ان الاقتصاد العالمي شهد فترة غير مسبوقه من الاختلال المالي بين 2008-2009، يستدل عليها من خلال العديد من مؤشرات الانكماش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم والتباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي قاد بدوره إلى ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لاعتماد

¹ محمد خليل فياض وخالد علي الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 170.

² محمد سالم الخشوخ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 204.

³ رحمان أمل ومشري فريد، الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجه الصناعة النفطية العربية، الملتقى الدولي السابع حول الأزمة "الحكم والنظم الاقتصادي العالمي"، تونس، 06 و08 جوان 2011، ص 4.

إنتاج الغذاء على إنتاج الوقود وأدت تلك الأزمة بدورها إلى الذهاب بالعديد من بنوك الاستثمار إلى الإفلاس، وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض حجم التجارة الدولية وهبوط معظم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية للدول، وطالت هذه العاصفة الاقتصادية معظم الدول إذ أصبحت ككرة الثلج التي تتحرك عبر القارات، لتضرب أسواق المال العالمية من شماها إلى جنوبها، حيث لحقت بها خسائر فادحة تختلف كل خسارة عن أخرى حسب درجة انفتاح الدول وتعاملاتها مع أمريكا، مما شكل تهديدا لاقتصاديات الدول الأخرى، عبر قطار العولمة الأمريكية الذي جاب كل المحطات العالمية ناقلا معه تداعيات وآثار ضبابية من دول لأخرى، مما جعل العديد من الجهات الرسمية والمؤسسات المالية الكبيرة ومنتخذي القرارات العمل على مواجهة تداعياتها والعمل على تخفيف أثارها وانعكاساتها السلبية على الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الثاني: الأزمة المالية لعام 2009 في إمارة دبي .

لقد شهدت إمارة دبي ازدهارا اقتصاديا متنامي بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة الإقبال من قبل المستثمرين الخليجيين والعالميين إلى الاستثمار في المنتجات العقارية التي تقوم ببيعها الإمارة، وتفننت في البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة وأصبحت المركز المالي لدول المنطقة واطلق عليها (سنغافورة العرب)، وأقيمت المهرجانات العديدة في كثير من النشاطات فأقبل عليها السياح والتجار ورجال المال والأعمال ورواد السينما والفن، وبذلك أصبحت درة الخليج وضوء الشمس المشرق للدول العربية ومسرح للاكتناز والاصطياف العالمي.

واستطاعت دبي تحقيق قفزتها الاقتصادية في المنطقة عبر إدارة طموحة لتحقيق التطور للإمارة وكأنها شركة لها رئيس ومجلس إدارة تجسدت في ارتفاع المناخ الاستثماري إلى مستويات عالية من التسهيلات في كافة المجالات، ووجود نهضة قوية في القطاع العقاري مما ساهم في سرعة وضمان تحقيق النتائج الإيجابية التي تحقق أهداف المستثمر ، وإفراح الحكومة المجال للتملك الحر في مشاريع عدة وحرية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولدت العلاقة المثالية بين المستثمر وحكومة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام، ولا ننسى ان الأطراف الرسمية في دبي والمتعلقة بدعم قطاع العقار تمكنت من جعلها تتميز بمواصفات خاصة ومتقدمة.

واقبل ذلك في البداية في تلافى البيروقراطية وتسهيل خطط تنمية متفانية بالإعمار والبناء وتمويل ائتماني واستثمارات متنوعة، وتمكن حكام دبي من الحفاظ على تلك الطريقة دون مشاكل كبيرة ضمن الاتحاد الذي يشكل الدولة أو مع الجيران من دول الخليج الأخرى، واصبح نموذج دبي ملهما لكثير من دول المنطقة التي صارت تقلدها في العقار والخدمات المالية وحتى محاولة تطوير السياحة، ولم يقتصر الانبهار بالنموذج على دول خليجية مثل قطر والكويت وإنما امتد إلى دول راسخة لديها نمط تنمية ممتد مثل مصر والمغرب وغيرها.¹

¹سيف هشام صباح الفخري، أزمة ديون دبي أسبابها وآثارها الاقتصادية، 12 ديسمبر 2017، سا 18 و44 د، متاح على www.kantakji.com/media/5004/b166.doc

أولاً: ماهية الأزمة المالية في دبي لعام 2009.

تعرضت الأسواق العالمية لهزة عنيفة عندما أعلنت حكومة دبي يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2009 أنها تقوم بإعادة هيكلة كبيرة في أكبر شركاتها التابعة وذرعاها الاستثماري مجموعة دبي العالمية ، حيث أعلنت طلب إعادة هيكلة ديون بقيمة 26 مليار دولار أمريكي، من أصل 59 مليار دولار أمريكي، وهي تشكل الجانب الأكبر من إجمالي ديون دبي البالغة 80 مليار دولار أمريكي، وفي إطار إعادة الهيكلة أخطر المستثمرون بتعليق سداد سندات إسلامية (صكوك) لشركة نخيل العقارية بقيمة 4 مليار دولار أمريكي تستحق في 14 ديسمبر 2009، وبعد الإعلان بادرت مؤسسات التصنيف الائتماني في تخفيض التصنيف لعدد من المؤسسات التابعة للمجموعة، وشهدت الأسواق العالمية اضطرابات حيث فقد مؤشر داوجونز 1.5 % وتراجع مؤشر ناسداك 1.73 %، في حين هبط مؤشر ستاندر اند بورز 1.72 %، وتراجع مؤشر بورصة طوكيو 3.2 % ومؤشر هونج كونج 4.9 %¹.

وقد اختارت إمارة دبي ان تعلن عن طلب تأجيل سداد الديون عشية عيد الاضحى المبارك لتقليل الآثار السلبية للإعلان على سوق دبي حيث تكون المؤسسات في عطلة رسمي، غير ان هذا الأمر لم يمنع التأثيرات الحادة لهذه الأزمة، وتجدر الإشارة إلى ان إمارة أبو ظبي الإمارة الأغنى نفطياً ضمن الإمارات العربية المتحدة كانت قد اشترت في بدايات العام 2009 حوالي 10 مليار دولار أمريكي سندات أصدرتها حكومة إمارة دبي من خلال البنك المركزي الاتحادي، كما ان إمارة ابو ظبي اشترت من خلال بنوكها الخاصة سندات أخرى لإمارة دبي بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي.²

وتجدر الإشارة إلى ان الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي يبلغ حوالي 50 مليار دولار ولا يمثل النفط الا حوالي 6 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الإمارة، حيث ان اقتصاد دبي يعتمد في اقله على قطاعات الخدمات المختلفة (كالخدمات السياحية وخدمات الموانئ والخدمات التجارية....) والاستثمارات العقارية إضافة إلى التجارة، وهي تستفيد من الجالية الكبيرة من المغتربين الذين يعملون فيها في المجالات الاقتصادية المختلفة ، وتعد إمارة دبي احد مصادر العوائد للأمارات الأخرى حيث ان الحركة التجارية والسياحية فيها تنعكس بصورة ايجابية على هذه الإمارات لذا يجب الحفاظ على استقرارها المالي والاقتصادي لان اي خلل او اضطراب اقتصادي او مالي يصيب إمارة دبي سينعكس بآثاره السلبية الحادة على إمارة ابو ظبي وبقية الإمارات الأخرى وعلى دول المنطقة وكذلك على العالم ككل.³

ثانياً: مراحل نشأة وتطور الأزمة المالية في إمارة دبي 2009.

تعتبر تجربة دبي عبر الثلاثين عاماً الأخيرة نموذجاً للتنمية المرتبطة في السوق العالمي من حيث الثقافة والنمط الاستهلاكي الغربي ، فمنذ أوائل التسعينيات ودبي تسعى لان تكون مدينة عالمية ليس فقط في تنوع آليات

¹ هيثم يوسف عويصة ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها الإقليمية حالة دراسية -، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2015، ص387.
² يوسف ابو فارة ، الازمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2015، ص323.
³ نفس المرجع، ص ص 323، 324.

العمل الاقتصادي الدولي، حيث استطاعت دبي ان تحقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الناتج خلال سنوات قليلة، واعتمدت دبي في السنوات الأخيرة على الائتمان الرخيص الذي أتيح لها بسهولة، هذا النمو الهائل الذي بلغ معدلات قياسية في الفترة بين 2000-2008 بلغ متوسطها السنوي ما يقارب عن 12 % بالمقابل 5 % في مجموع الدول العربية خلق طاقة فائقة وإفراط في الثقة، حيث شجع غياب الثروة النفطية لدبي تنويع اقتصادياتها من خلال تطوير التجارة والسياحة والنقل والعقارات وأوجدت سلسلة من المناطق الحرة المخصصة لقطاعات مختلفة من الاقتصاد ونجحت في استقطاب شركات عالمية كما أصبحت تمثل مركز عالمي واقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

واستمرت دبي في التأثير المفرط لنموها حتى أوقف الانهيار الاقتصادي العالمي وتيرة النشاط الاقتصادي في دبي وتضررت القطاعات غير النفطية التي أقامتها دبي عبر السنوات الماضية في الأزمة، وانخفضت قيمة الأصول داخل وخارج دولة الإمارات بشكل حاد وانخفض الدخل من السياحة والفنادق وخطوط الطيران ومما خلق مشكلة تدفق نقدي للاقتصاد في إمارة دبي، ومع ارتفاع تآكل الاستثمار غرقت دبي في الديون ولم يعد لديها قدرة على تحملها، حتى تم الإعلان في 25 نوفمبر 2009 عن رغبتها في إعادة هيكلة جزء من ديونها.¹

وقد اعتمدت دبي على عدة محاور لنهضتها الحديثة منها:

1. الاهتمام بالتجارة.

يحتل قطاع التجارة الداخلية مركز الصدارة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث يعد الأكبر من حيث عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع بحوالي 38.195 منشأة عام 2007 تمثل 57 % من إجمالي عدد المنشآت العاملة في إمارة دبي، وارتفع عددها إلى 43.243 منشأة عام 2008 ، وقد جاء قطاع التجارة الداخلية في المرتبة الثانية بين الأنشطة الاقتصادية من حيث تشغيل الأيدي العاملة، فقد بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع 384.976 عام 2007 وارتفع عددهم إلى 414.219 مشتغل عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 7.6 % عن العام السابق مساهمة التجارة الداخلية بالنصيب الأكبر من الإنتاج على مستوى الإمارة، فقد بلغ إنتاج القطاع 142.9 مليار درهم عام 2007 وارتفع إلى 156.5 مليار درهم عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 9.5 % عن العام السابق، وقد بلغت القيمة المضافة التي حققها قطاع التجارة الداخلية 94.1 مليار درهم عام 2007 وارتفعت إلى 100.9 مليار درهم عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 7.2 % عن عام 2007، وقد بلغ إجمالي الرخص الجديدة الصادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية بدبي 13.455 رخصة عام 2009 منها 8.911 رخصة تجارية بنسبة بلغت 66.2 % من إجمالي الرخص الجديدة، بينما شكلت الرخص المهنية 19.2 % من إجمالي ثم باقي أنواع الرخص بنسبة 14.6 % كما بلغ مجموع الرخص المجددة 88.960 رخصة منها 67.070 رخصة تجارية تعادل ما نسبته 75.4 % من

¹ هيثم يوسف عويصة ، مرجع سابق، ص ص 388، 389.

الرخص المجددة ، ثم الرخص المهنية بنسبة 19.5 % ثم باقي أنواع الرخص بنسبة 5.1 %، في حين لغ إجمالي الرخص الملغاة 3.516 رخصة، تمثل الرخص التجارية 67.5 % من إجمالي الرخص الملغاة.¹

ولموقع دبي الجغرافي المتميز الذي يصل شرق العالم بغربه اثر كبير في القيام بالتجارة الخارجية التي تمتد إلى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية وغيرها، مما أتاح للمستثمرين خيارات هائلة إلى منافذ التسويق العالمية، وقد نمت تجارة دبي الخارجية بمعدل خلال السنوات من 2006-2009 حيث بلغت التجارة الخارجية المباشرة عام 2006 حوالي 316.4 مليون درهم وارتفعت إلى 425.4 مليون درهم عام 2007 بنسبة زيادة قدرها 34.4 %، و بلغت التجارة الخارجية المباشرة لإمارة دبي 488,498 مليون درهم عام 2009 بنسبة انخفاض 20.3 % عن عام 2008 الذي بلغ 612,744 مليون درهم .

وقد عرفت الواردات ارتفاعاً منذ 2006 إلى غاية 2008 بفارق قدره 221.6 مليون درهم حيث عرفت زيادة عام 2007 بـ 35.4 % عن سنة 2006 وزيادة أيضاً عام 2008 مقارنة بـ 2007 بنسبة 48.3 %، إلا ان حجم الواردات في دبي تراجع عام 2009 بنسبة 27.85 %، وعرفت الصادرات ارتفاعاً من 18.3 مليون درهم عام 2006 إلى 27.1 مليون درهم عام 2007 بنسبة نمو 48.3 %، واستمرت في الارتفاع إلى سنة 2008 بقيمة 42.6 مليون درهم بنمو بنسبة 57.5 % ثم 52.420 مليون درهم عام 2009 بنسبة نمو 23.05 %، عرفت إعادة التصدير ارتفاعاً أيضاً منذ 2006-2008 بنسبة نمو 28.5 % حيث قدرت عام 2006 بحوالي 78.3 مليون درهم ثم ارتفعت إلى 100.6 مليون درهم عام 2007 ، وارتفعت عام 2008 عن عام 2007 بـ 27.8 %، الا انها عرفت انخفاضا وتراجعا عام 2009 بنسبة 8.58 %.

وشهدت تجارة المناطق الحرة من الصادرات نمواً بقيمة 82.6 مليون درهم عام 2007 وبنسبة 16.34 % عن عام 2006 مستمرا في الارتفاع عام 2008 بمعدل نمو 24.03 % الا انها تراجعت عام 2009 بمعدل 5.53 %، اما واردات المناطق الحرة فرعت هي الأخرى ارتفاعاً من 2006-2008 ثم انخفضت عام 2009 بنسبة 18.55 %.

ويرجع التطور الهائل في حجم التجارة الخارجية قبل حدوث أزمة ديون دبي 2009 إلى تبني الإمارات العربية المتحدة سياسة تجارية حرة، تقوم على تحرير التجارة الخارجية ولا تفرض قيود كمية او فنية على الواردات والصادرات خاصة الصادرات الغير النفطية والسماح كذلك للأجانب بالدخول في هذا المجال وإنشاء العديد من المناطق الحرة، والجدول رقم (2) يوضح حجم التجارة الخارجية لإمارة دبي .

¹ الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2009، التجارة، الباب العاشر، مركز دبي للإحصاء ، امارة دبي ، 2009، ص: 213، متاح على www.dsc.gov.ae

جدول رقم (2) : إجمالي التجارة الخارجية المباشرة وتجارة المناطق الحرة في دبي 2006-2009 .

النسبة النمو	نسبة النمو	نسبة النمو	2009	2008	2007	2006	البيان مليون درهم
2008-2009	2007-2008	2006-2007					
27.85-	48.3	35.4	318.52	441.5	297.77	219.9	الواردات
23.05	57.5	48.3	52.42	42.6	27.1	18.3	الصادرات
8.58-	27.8	28.5	117.559	128.6	100.6	78.3	إعادة التصدير
20.27-	44	34.4	488.498	612.7	425.4	316.4	إجمالي التجارة الخارجية المباشرة
18.55-	32.69	27.45	153.039	187.9	141.6	111.1	تجارة المناطق الحرة (الواردات)
5.53-	24.03	16.34	112.607	119.2	96.1	82.6	تجارة المناطق الحرة (الصادرات)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2009، التجارة، الباب العاشر، مركز دبي للحصاء ، إمارة دبي ، 2009 ، ص 213، متاح على www.dsc.gov.ae

2. اجتذاب رؤوس الأموال والمنظمين.

ويتم ذلك من الدول المجاورة وبالذات من الهند وايران وبلدان الشرق الأوسط الأخرى التي لم تكن فتحت أبوابها بعد لقوى السوق الحرة، وهدفت دبي لتكون مدينة عالمية وتم ذلك بتسهيل إجراءات الإقامة والعمل ونقل رؤوس الأموال ولم تكتفي سلطات دبي بالمناخ الحر الذي تعيشه إمارة دبي بل قامت بإنشاء عدد من المناطق الحرة التي لا تخضع للقوانين المحلية مثل منطقة جبل بن علي ومدينة الإعلام ومركز دبي المالي العالمي التي حاولت من خلاله ان يكون مركزا ماليا عالميا يعمل في ظل قوانين خاصة به خارج اطار السلطة الوطنية يساعد في استقطاب الأموال وفي توظيف الفوائض النفطية في الخارج، وحققت البنوك في الإمارات نموا سريعا في الفترة بين 2003-2007 حيث وصل المعدل الحقيقي للانتمان المحلي 32% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في نهاية 2007، البنوك الوطنية الـ24 كونت رؤوس أموال واحتياطيات قدرها 35.6 مليار دولار ، مما وضعها في المركز الأول عربيا بقاعدة رأسمالية قدرها 28.2 مليار دولار ، ثم الكويت بـ16.1 مليار دولار ، ومصر بـ14.9 مليار دولار مقابل 286 مليار دولار، وبلغ مجموع أصول البنوك الإماراتية في نهاية 2007 مبلغ 333 مليار دولار، مقابل 286 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، وكان نجاح الإمارات في تكوين هذه القاعدة الرأسمالية هو نتيجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية.¹

¹ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 392.

3. اتباع سياسة سوق العمل المفتوح .

قدر عدد سكان إمارة دبي 1.645.973 نسمة عام 2008 منهم 1.263.130 ذكور و 382843 إناث بنسبة بلغت على التوالي 76.74 % و 23.26 % من إجمالي السكان، ويرجع سبب ارتفاع الذكور على الإناث في مجتمع إمارة دبي إلى ان غالبية العمالة الوافدة للإمارة من الذكور غير المصاحبين لافراد أسرهم، ويقدر عدد الأفراد الناشطين بإمارة دبي خلال التهار 2.451.466 فرد حيث يشمل عدد السكان المقيمين والأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص بالإمارة والقاطنين خارجها، ومتوسط عدد البحارة والسياح في الإمارة، كما يضاف الحركة الديناميكية الداخلة إلى الإمارة والخارجين منها أثناء النهار ويقدر زيادة حركة السكان خلال النهار إلى سببين هما توفر فرص الاستثمار وإقامة نسبة من العاملين بالقطاع الحكومي والخاص في الإمارات المجاورة بسبب انخفاض الإيجارات في الإمارات المجاورة.¹

4. التنمية العقارية السياحية .

تمثل التنمية العقارية والسياحية احد الأركان المهمة للتنمية في دبي واصبح العقار وسيلة لاجتذاب المزيد من الزائرين والمعنيين، اعتمدت دبي على سياسة استقطاب السكان لتحقيق التنمية وأصبحت ملكية العقار في دبي تمثل تأشيرة دخول، ولعب هذا القطاع بالغ الأهمية في تشكيل النموذج الفريد للتنمية في دبي، وكان تضخم هذا القطاع ناتج عن الاضطرابات السياسية في الدول المحيطة في دبي ناهيك عن استعداد الإمارة تقبل زيادة سكانية كبيرة من الجنسيات المختلف، كان من اللازم ان توفر السكن المناسب لكافة الطبقات من هؤلاء الأجانب ومن ناحية اخرى قدمت دبي نفسها للعالم انها ملاذا للترفيه والإقامة وأتاحت للأجانب الإقامة الدائمة، وفرص التملك المطلق للعقارات واصبح معدل نمو قطاع العقارات في دبي تقريبا نفس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 2004-2007.²

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ان قيمة مشروعات مباني القطاع الخاص المنجزة في عام 2006 من فيلات ومجمعات سكنية، ومباني استثمارية متعددة الطوابق -سكنية- ، مباني صناعية وترفيهية وخدمات بلغت قيمة 11.160 مليون درهم، وفي عام 2007 ارتفعت إلى 15.773 مليون درهم لتصل إلى 17.264 مليار درهم عام 2008، وكانت النصيب الأكبر بين 2006-2008 للمباني الاستثمارية متعددة الطوابق بنسبة 43.15% من الإجمالي المباني عام 2006 ، وبنسبة 57.56 % عام 2007 و 62.18% عام 2008.

¹ نفس المرجع ، ص393.

² نفس المرجع، ص 394.

جدول رقم (3): قيمة مشروعات مباني القطاع الخاص المنجزة حسب النوع - إمارة دبي -

الوحدة : مليون درهم

البيان/السنوات	2006	2007	2008
فلات ومجمعات سكنية	2483	2887	4019
مباني استثمارية متعددة الطوابق - سكنية-	4816	9079	10736
مباني صناعية وترفيهية وخدمات	3861	3807	2509
المجموع	11.16	15.773	17.264

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2008، التشييد والبناء، الباب

الثاني ، مركز دبي للحصاء ، إمارة دبي ، 2008، ص:08، متاح على www.dsc.gov.ae

وبلغت حركة تداول العقارات في عام 2006 ما يعادل 65 الف درهم ، لترتفع إلى 124 الف درهم عام 2007، وإلى 261 الف درهم عام 2008،¹ وبلغ نمو الإنشاءات عام 2007 عن عام 2006 بنسبة زيادة قدرها 23.1% ، والعقارات وخدمات الأعمال نسبة 30.9% عن عام 2006، وبلغت مساهمة قطاع العقارات والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 بـ 16.2% وفي عام 2007 بلغت 17.9% وفي عام 2008 بلغت 17.6% والإنشاءات 11.4% عام 2006 إلى 10.6% عام 2007. وبلغ عدد المشتغلين في قطاع العقارات والخدمات الأعمال 143104 شخص عام 2006، وارتفع ليصل إلى 178845 فرد في عام 2007، أي ما يعادل على التوالي من القوى العاملة 9% عام 2006، و 9.3% عام 2007، وفي قطاع الإنشاء بلغ عدد العاملين 394218 شخص عام 2006 ليصل إلى 384976 شخص عام 2007، أي ما نسبته على التوالي من القوى العاملة 27% في عام 2006 و 33.76% عام 2007.²

واستقطب قطاع الإنشاءات والعقارات استثماراً أجنبياً بقيمة 13,648.2 مليون درهم عام 2007، ليرتفع عام

2008 إلى 13,711.5 مليون درهم ، بزيادة مقدارها 0.5% .³

وبعد زيادة التمويل المقدم للقطاع العقاري في الإمارات عام 2007، عرفت انفجار حقيقي في قطاع العقارات ذلك ان الإمارات الأخرى أبوظبي ، عجمان، وحتى الشارقة بدأت تتوسع في المغامرة العقارية وتسمح بحق الملكية الحرة للأجانب، وفي ذلك زادت أسعار العقار بين اكتوبر 2007 ويونيو 2008 بمعدل 24.7%، وعندما

¹ الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2008، التشييد والبناء، الباب الثاني ، مركز دبي للحصاء ، إمارة دبي ، 2008، ص:09، متاح على www.dsc.gov.ae

² هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 395

³ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي 2007 - 2008 ، مركز دبي للإحصاء، 13 ديسمبر 2017، سا : 22 و 30 د، متاح على www.dsc.gov.ae

أصبحت معدلات نمو العقار تفوق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي عدد السكان بدأ الاتجاه إلى نوعية بناء أكثر تكلفة مع زيادة الطموح فبدأت تخرج مشروعات لبناء اعلى برج، فندق تحت الماء، وبنيات تدور حول نفسها حسب الحاجة إلى الضوء وأصبحت دبي مقصد كل صاحب صرعة جديدة او حلم معماري خيالي.¹

كما تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي شهدت ازدهارا في إمارة دبي، ويرجع ذلك إلى توافر عدة عوامل منها موقع دبي الجغرافي الاستراتيجي على تقاطع الطرق بني أوروبا وآسيا وأفريقيا، وبنيتها التحتية الممتازة، ووسائل الاتصال والمواصلات الحديثة، وسياساتها الاقتصادية الفاعلة، وشواطئها الخلابة وشمسها المشرقة على مدار السنة وملائمة طقسها المعتدل في فصل الشتاء خاصة للزوار من الدول الأوروبية للتمتع بالرحلات الشاطئية وزيارة المناطق الأثرية وإذا نظرنا للبنية التحتية للفنادق، فان الزوار في دبي لديهم خيارات لا تحصى في اختيار الفندق المناسب لهم حيث ان جميع سلاسل الفنادق العالمية تمتلك أو تدير فنادق في دبي، وليس عدد الفنادق هو ما يجذب السياح فحسب، بل الخدمة عالية النوعية والمعايير التي تقدمها تلك الفنادق، كما تشتهر دبي بكونها جنة المتسوقين، حيث توفر خيارات ترضي جميع الأذواق والميزانيات من الأسواق والمراكز التجارية المزدهرة بالإضافة إلى المنتزهات والحدائق المتنوعة في مختلف أرجاء الإمارة، وتمتاز دبي بإقامة مهرجانات دورية للتسوق وإقامة المعارض العالمية لمختلف الفعاليات، وقد ازداد عدد الفنادق في دبي من 302 فندقا عام 2006 إلى 341 فندقا عام 2008 بنسبة زيادة بلغت 12.9% كما ازداد في المقابل عدد الغرف والأسرة، حيث بلغ عام 2008 حوالي 37261 غرفة وبمتوسط أشغال 81.5% بنما بلغ عدد الأسرة 58356 سرير وبمتوسط أشغال بلغت 80.4% وبلغ إجمالي عدد النزلاء بفنادق دبي 6273291 نازل عام 2008، شكلت الجنسيات الأوروبية أعلى نسبة بلغت 34.8% ثم الدول الآسيوية والأفريقية بنسبة 29.8% ثم دول مجلس التعاون الخليجي عدا دولة الإمارات 10.3% والدول الأمريكية 8.9% والدول العربية عدا دول مجلس التعاون 7.6% ودولة الإمارات العربية المتحدة 5.5% وأخيرا دول أوقيانوسيا بنسبة 3.1%.²

بلغ إجمالي الإيرادات بالفنادق 13.241,480,140 مليار درهم عام 2008، شكلت إيرادات الإقامة منها 61.2% و 38.8% إيرادات أخرى، وبلغ إجمالي مباني الشقق الفندقية 152 مبنى عام 2008 احتوت على 13196 شقة وبمعدل أشغال 79.1%، وبلغ عدد النزلاء فيها 1258.008 نزيلا عام 2008، امضوا 5767363 ليلة كان نصيب الدول الآسيوية والأفريقية من عدد النزلاء 31% تليها الدول الأوروبية 25.2% ودول مجلس التعاون الخليجي عدا الإمارات 14.8% والدول العربية دون دول مجلس التعاون الخليجي 9.4% والدول الأمريكية 8.6% ودولة الإمارات العربية المتحدة 7.4% وأخيرا دول أوقيانوسيا 3.6%، وقد بلغ إجمالي إيرادات الشقق

¹ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 396.

² الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2008، السياحة، الباب الثاني عشر، مركز دبي للحصاء، إمارة دبي، 2008، ص:06، متاح على

الفندقية 2 مليار درهم تمثل إيرادات الإقامة ما نسبته 93.2 % بينما الإيرادات الأخرى 6.8 % من إجمالي الإيرادات¹.

اجتذب مهرجان دبي للتسوق في عام 2006-2007 حوالي 3.5 الف زائر خلال ايام المهرجان الـ45 ، حيث بلغ المتوسط اليومي للزوار 77.8 الف مع إجمالي انفاق 10.200 مليون درهم ، حيث بلغ المتوسط اليومي للانفاق 227 مليون درهم، وفي عام 2008 بلغ إجمالي عدد الزوار 3.2 الف زائر مع إجمالي انفاق 10 مليون درهم بمتوسط انفاق يومي 313 مليون درهم، واستقطبت مفاجآت صيف دبي 2007 خلال 72 يوم 2.160 زائر بمتوسط يومي للزوار 30 الف زائر مع إجمالي انفاق 3.080 مليون درهم ، بمتوسط انفاق يومي 43 مليون درهم وفي عام 2008 بلغ عدد الزوار إلى 2100 مليون زائر وانفاق إجمالي 3350 مليون درهم ومتوسط انفاق يومي 52 مليون درهم.²

وزيادة السياحة رافقتها زيادة سنوية في الرحلات الجوية للإمارة حيث ارتفعت إلى 3.8 % مقارنة بعام 2007، حيث بلغت عدد الطائرات التي هبطت في مطار دبي عام 2006 حوالي 237258 رحلة ارتفعت إلى 260530 رحلة عام 2007، وإلى 270376 رحلة عام 2008، وبعدد ركاب في عام 2006 وصل إلى 28.8 مليون راكب وارتفع إلى 34.3 مليون راكب في عام 2007 وإلى 37.4 مليون راكب عام 2008.³

وبلغ عدد سفن الركاب القادمة إلى ميناء راشد وجبل علي 342 سفينة في عام 2006، ارتفعت إلى 419 في 2007، قبل ان تعود إلى الانخفاض 289 سفينة عام 2008 ، حيث بلغ عدد الركاب القادمين في موانئ دبي البحرية في عام 2006 حوالي 39295 قادم ، وعدد المغادرين 37913 مغادر وبلغ عدد القادمين في عام 2007 إلى 71419 قادم وعدد المغادرين بلغ 64495 مغادر، وفي عام 2008 بلغ 92793 قادم و 72106 مغادر، وبلغ معدل نمو الناتج من النشاط الاقتصادي للمطاعم والفنادق 4.5 % في عام 2007، ونمو قطاع النقل والتخزين والاتصالات بلغ 33.1 % وبلغت نسبة مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي 3.8 % في عام 2006، وإلى 3.4 % عام 2007 كما نمت قطاع النقل والتخزين والاتصالات 11.1 % عام 2006 إلى 12.6 % في عام 2007 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وزاد الاستثمار الاجنبي في المطاعم والمقاهي والفنادق من 3 مليون درهم عام 2005 إلى 38 مليون درهم عام 2007 بنسبة نمو 1054.7 % .⁴

5. قطاع الخدمات المالية .

لعب قطاع الخدمات المالية دورا مهما في رفع عجلة التنمية الاقتصادية في إمارة دبي باعتباره جهة التمويل الرئيسية لمختلف المشاريع الاقتصادية، حيث بلغ متوسط نموه السنوي 21 % من عام 2000 ما قيمته 101.4

¹ نفس المرجع، ص7.

² نفس المرجع، ص12.

³ الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2008، النقل والمواصلات، الباب الحادي عشر ، مركز دبي للحصاء ، امارة دبي ، 2008، ص:2، متاح على

www.dsc.gov.ae

⁴ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص ص 399-400.

مليون درهم و 74 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع المالي بإمارة دبي 364 منشأة حتى نهاية العام 2007 ، وارتفع إلى 365 منشأة عام 2008 باستثناء المنشآت المرخصة من قبل مركز دبي المالي العالمي ، وتمثل أنشطة الوساطة المالية المساعدة مثل محلات الصرافة ومكاتب شراء وبيع الأسهم ووسطاء التأمين بنسبة 70 % عام 2007 ، وفي المرتبة الثانية أنشطة الوساطة المالية المتمثلة في المصارف والمنشآت العاملة في التمويل والاستثمار حيث بلغت نسبتها 19 % وشركات التأمين نسبة 11 % ، كما بلغ عدد المشتغلين في قطاع الخدمات المالية 35852 فردا عام 2007 ، قدرت ما نسبته 72 % منهم يعملون في شركات الوساطة المالية وارتفع عدد المشتغلين في القطاع المالي عام 2008 إلى 38095 فردا بنسبة زيادة 15.95 % عن عام 2007 ، وبلغ عدد المشتغلين في الوساطة المالية ما نسبته 72 % من الإجمالي ، وبلغ إنتاج القطاع المالي في عام 2007 ما قيمته 40.6 مليون درهم ، كان نصيب الوساطة المالية 33.90 مليون درهم ما نسبته 83.5 % من إجمالي الإنتاج ، وإنتاج القطاع في العام 2008 بلغ 46.4 مليون درهم وأصبحت القيمة المضافة في عام 2007 لقطاع الخدمات المالية 32.5 مليون درهم ونصيب الوساطة المالية 84.9 % من إجمالي القيمة ، و34.8 مليون درهم عام 2008 ، نصيب نشاط الوساطة المالية 83.4 %¹.

وبلغ حجم التداول في سوق دبي للأوراق المالية 76.5 مليار سهم بقيمة تداول 305.2 مليون درهم عام 2008 ، وبلغ حجم التداول في بورصة دبي العالمية 2.4 مليار سهم بقيمة تداول 6.4 مليار درهم عام 2008.

وبلغ مجموع المصارف التجارية وفروعها 205 مصرف في عام 2006 ، ارتفعت إلى 246 مصرف في عام 2007 ، وإلى 289 مصرف عام 2008 وبلغت عدد الشركات المدرجة في سوق دبي 46 شركة ، 5 سندات ، 11 صندوق استثماري ، 94 وسيط مالي عام 2006 ليرتفع إلى 55 شركة ، 5 سندات ، 15 صندوق استثماري ، 101 وسيط مالي عام 2007 ، ويرتفع إلى 65 شركة ، 8 سندات ، 15 صندوق استثماري ، 103 وسيط مالي عام 2008 ، بلغت نسبة مساهمة القطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 ما نسبته 9.29 % وفي عام 2007 ما نسبته 9.05 % ، وتراجعت إلى 8.21 % عام 2008.²

وتنوعت المراكز المالية في دبي من مركز دبي المالي العالمي إلى سوق دبي المالي ، بورصة دبي للذهب والسلع (مركز دبي للسلع المتعددة) وبورصة دبي للماس وبورصة دبي للطاقة التي تعتبر البورصة الأولى في الشرق الأوسط من حيث البضائع عقود الطاقة الآجلة العالمية ، أصبحت دبي علامة تجارية منذ العام 1995-2000 أين بدأت تقوم بالترويج عن نفسها على مستوى العالم.³

وقد شهدت إمارة دبي نمو غير مسبوق خلال تلك الفترة مما حول هذه الإمارة الصغيرة من بلدة اللؤلؤ والغوص إلى واحدة من المدن الرائدة عالميا ، وترسخ نمو إمارة دبي من خلال رؤية واضحة الملامح لإنشاء مركز

¹ نفس المرجع، ص ص 400-401.

² نفس المرجع، ص 401.

³ نفس المرجع، ص 402 .

حيوي لخدمة المنطقة يكون جسرا يربط بين الشرق والغرب، وقد تم تلخيص طموحات الإمارة من خلال خطة دبي الاستراتيجية 2015، والتي هدفت إلى تحقيق رؤية دبي وتعتبر من أوائل الخطط الوطنية على مستوى المنطقة، وتمحورت الخطة حول خمس محاور رئيسية هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، البنية التحتية والأراضي والبيئة، الأمن والعدل والتميز الحكومي.

ثالثا: أسباب أزمة ديون دبي الماية لسنة 2009 .

ان المتابع لتجربة دبي كنموذج للتنمية الاقتصادية يستطيع ان يستشف ان دبي قدمت نموذجين مختلفين، فالنموذج الأول هو النموذج الذي كان متبعا قبل 2003 والذي يقوم على أساس تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات التي تملك فيها دبي افضلية نسبية وهي القطاعات الخدمية كالخدمات المالية والمصرفية والسياحية وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى بيئة عمل خالية من التعقيدات البيروقراطية والضرائب العالية وتمتلك بنية تحتية متطورة وقد نجح هذا النموذج إلى حد كبير محولا دبي في سنوات قليلة إلى مركز مالي وخدمي ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى العالمي، أما النموذج الثاني فهو ما يمكن ان يُطلق عليه (المغامرة العقارية)، حيث عمدت دبي إبتداء من عام 2003 بعد نجاح مشروع النخلة إلى الاستثمار بقوة في القطاع العقاري من خلال شركات حكومية أنشأت خصيصا لهذا الغرض وقد تسارعت وتيرة الاستثمارات العقارية مع دخول شركات خاصة محلية وأجنبية مستفيدة من الطفرة التي ولدتها الاستثمارات الحكومية وكذلك من سهولة التمويل وقلة التشريعات المنظمة لعمل الشركات المطورة والقطاع العقاري عموما، وقد سار كل شيء على ما يرام حيث كان الجميع رابحا، الشركات المطورة والمصارف المقرضة والمستثمرين والمضاربين بل ان أرباح بعض المضاربين كانت خيالية مما شجع دخول المزيد من المضاربين وبالتالي رفع الطلب على العقارات ومن ثم الاستثمارات العقارية وبذلك دخل السوق العقاري حلقة مفرغة من الارتفاع في الطلب يتلوه ارتفاع في الاستثمارات العقارية، وهكذا إلى ان جاءت الأزمة المالية لتكشف المستور الذي لم يكن حقا مستورا بل كان ظاهرا ولكن الكثيرين لم يودوا ان يروه، وقد اعتمدت الشركات الحكومية على القروض بصورة كبيرة في استثماراتها العقارية الضخمة التي تجاوزت الـ 80 مليار دولار، وقد أدت الأزمة العالمية إلى الكثير من الفوضى في قطاع العقار الذي كان يعاني من المضاربات المفرطة وقصور تشريعي خطير، وقد ازدادت هذه الفوضى حدة مع اضطرار الكثير من المطورين -تحت وقع شح السيولة- إلى إلغاء الكثير من المشاريع المباعة سلفا مما أحدث موجة من النزاعات بين المطورين والمشتريين التي سيكون لها تأثير سلبي طويل الأجل على القطاع العقاري في دبي سيستمر حتى بعد انحسار أثار الأزمة المالية، كما اضطرت الأزمة المالية الشركات العقارية الحكومية كذلك إلى إعادة جدولة أو إعادة تمويل القروض الحالية أو اللجوء إلى الحكومة في حال فشلها في إعادة الجدولة أو التمويل مما أضطر هذه الأخيرة إلى إصدار سندات متوسطة الأجل بقيمة 20 مليار كدفعة أولى لتمويل ديون الشركات العقارية الحكومية وهو ما يعني تحويل الديون الخاصة القصيرة الأجل على الشركات إلى ديون سيادية طويلة الأجل مما قد يسبب أضرار غاية في الخطورة الأول يتمثل في دخول حكومة دبي في الحلقة المفرغة الرهيبة للديون التي لا مخرج منها، والثاني انها قد تضطر إلى فرض الضرائب

المباشرة على الأعمال والدخول لتوفير الأموال اللازمة لخدمة هذه الديون وفوائدها مما سيفقد دبي أهم مميزات التي ساهمت في جعلها الوجهة الأولى للأعمال والاستثمارات في المنطقة ألا وهي عدم فرض ضرائب على الدخل.¹ لهذا تجدر الإشارة إلى وجود تشابه كبير بين أزمة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شرارة اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة دبي المالية ، ولتوضيح ذلك فإن احد الأسباب الرئيسية لأزمة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى منح القروض العقارية الضخمة التي كانت تتجاوز قدرات المقترضين حيث عجز هؤلاء المقترضين عن سداد دفعات هذه القروض وفوائدها وبالمقابل فإن احد الأسباب الرئيسية لأزمة دبي المالية هو المراهات المالية غير الصحيحة وغير المتوازنة على الاستثمارات في القطاع العقاري ، أي ان جوهر الأزمة واحد وهو القطاع العقاري حتى لو بدت الصورة مختلفة في شكلها غير ان جوهرها متشابه ، فالمشاريع العقارية العملاقة في دبي كانت تعتمد على القروض الضخمة ، كما ان الأمر الذي أدى إلى الوصول إلى الأزمة المالية لدبي أواخر العام 2009 هو ان العوائد المتحققة من الاستثمارات الضخمة في المشاريع العقارية كانت اقل من قيمة القروض وفوائدها وهذا اختلال في التوازن بين الاستثمارات المالية والاستثمارات العقارية الذي كان جوهر الأزمة المالية العالمية عام 2008.²

رابعاً: العوامل التي ساعدت على ظهور أزمة دبي المالية 2009.

هناك مجموعة من العوامل التي عززت وفاقمت من نشوب أزمة دبي العالمية، نذكر منها :

1. المنافسة الحادة بين الكثير من دول المنطقة على جذب الاستثمارات ، حيث ان الدول المنافسة تدعو إلى جذب واستضافة هذه الاستثمارات بشروط ضمان افضل مما هو متاح في دبي ، وهذه الدول عملت على توفير كل العوامل الكفيلة بالجذب والمنافسة ، وهذا الأمر جعل الكثير من المستثمرين يعيدون النظر في حساباتهم الاستثمارية ، وقد كان لذلك انعكاساته السلبية على إمارة دبي في ظل ازمتها المالية؛
2. جاءت أزمة دبي المالية بعد ان كانت إمارة دبي قد تأثرت بشدة بالأزمة المالية العالمية التي وقعت عام 2008 ، وكانت تلك الأزمة قد تسببت في انخفاض جوهري في أسعار العقارات في إمارة دبي ، كما انها ادت إلى معاناه اقتصاد إمارة دبي من الركود الاقتصادي بعد ان كان هذا الاقتصاد قد شهد انتعاشا اقتصاديا ونموا سريعا على مدار السنوات السابقة للأزمة الأمريكية والتي تطرقنا إليها سابقا ، فالآثار الحادة التي تعرضت لها دبي بعد أزمة 2008 كانت نابعة من الاعتماد الكبير على نموذج اقتصادي ركز بدرجة كبيرة على مشاريع البناء العملاقة ورؤوس الأموال الأجنبية، وقد وقعت أزمة دبي المالية في الوقت الذي كانت تتنامى فيه بوادر الخروج من نكبات الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام 2008، حيث كانت

¹ ناصر أحمد بن غيث، التنمية الاقتصادية العربية... دبي نموذجا، 11 مارس 2018، ص 21 و 10 د ، متاح على <http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1395>

² يوسف ابو فارة، مرجع سابق، ص 324.

بعض المؤشرات الاقتصادية تتحسن تدريجيا مثل مؤشرات السياحة ومؤشرات استقرار سوق العقارات وغيرها.¹

3. فالأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي أقت بضلالها اقتصاديات الدول العربية عامة واقتصاد إمارة دبي خاصة ، حيث تراجع النمو فيها نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص الاستثمارات المحلية والأجنبية، غير ان حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي في إمارة دبي وتزامنه مع الركود الاقتصادي العالمي اظهر مدى الارتباط الوثيق لاقتصاد إمارة دبي بالأسواق العالمية وبالذورات الاقتصادية في تلك الدول، وامتدت آثار الأزمة إلى اقتصاد دبي من خلال عدة عوامل محلية وخارجية، كان انفتاح أسواق المال على أسواق المال العالمية وانكماش الشركاء التجاريين الرئيسيين لها وتراجع التدفقات المالية الواردة إليها من خلال السياحة والنقل من اهم العوامل التي عززت تفاقمها.²

4. التذبذب في قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بعد أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، حيث أدى التذبذب في قيمة الدولار الأمريكي إلى انعكاسات وتأثيرات سلبية على الأسواق المالية في دبي وهذا ضاعف وزاد من شدة ازمتها المالية والاقتصادية ؛

5. التطمينات الحومية للمستثمرين بان دبي لا تواجه مشكلة في سداد الديون ادت إلى تأجيل طلب الديون؛
6. عدم وجود موارد استراتيجية كافية لدى دبي لمساعدتها في مواجهة ازمتها المالية والاقتصادية ، فإمارة دبي لا تملك النفط الكافي الذي يكون بديلا استراتيجيا قويا عندما تتعرض القطاعات المالية والسياحية والتجارية لهزات وأزمات مالية واقتصادية لان اغلب نفط الإمارات العربية المتحدة 90 % تحت سيطرة إمارة ابو ظبي؛

7. الصورة المالية القوية المرسومة في أذهان المستثمرين حول إمارة دبي ،حيث ان الصورة التي تعمقت وتكرست في أذهان هؤلاء المستثمرين وغيرهم هي ان اقتصاد إمارة دبي هو اقتصاد غير قابل للهزات والتراجع والانهييار وانه قادر على مواجهة اية أزمة مالية واقتصادية والتغلب عليها ، ولكن عندما تم الإعلان عن طلب تأجيل الديون فان الصدمة كانت شديدة في ظل الصورة المالية القوية المرسومة في أذهان ولذلك فقد كانت الانعكاسات والتأثيرات اشد واعمق ولاسيما ان مبالغ الديون كانت مرتفعة جدا.³

8. القصور الشديد في تأهيل الكوادر البشرية الوطنية والمساهمة الوطنية المحدودة بسبب طغيان الكادر الأجنبي، والمخرجات الهزيلة لمؤسسات التعليم والتدريب أدت إلى قصور برنامج التنمية في إمارة دبي، فعملية التنمية ركزت على عملية تسريع وتيرة النمو دون مراعاة ان تواكب هذه الوتيرة عملية التنمية البشرية المؤهلة ، كذلك أيضا القصور الكبير في التشريعات الخاصة في سوق العمل وغياب الحماية الحقيقية للكوادر البشرية والوطنية أدى إلى تنافس العمالة الوطنية في سوق العمل المحلي مع عمالة العالم التي

¹ نفس المرجع ، ص325

² هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص ص 405، 406.

³ يوسف ابو فارة، مرجع سابق، ص ص 325،326.

تتفوق عليها في التأهيل والخبرة حيث ان مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص في الدولة لا يتجاوز 5 %، وأصبحت حصة العمالة الوطنية من حصة التنمية والنمو الاقتصادي في صور ارتفاع مستوى المعيشة والدخل الفردي محدود جداً، وأصبحت العمالة الأجنبية هي المستفيد الأول والأخير من تجربة دبي التنموية واصبح المجتمع الإماراتي يتكون من ثلاث طبقات طبقة غنية تتكون من أثرياء المواطنين وما يسمى بالمستثمرين الأجانب وهم في معزومه من القارة الهندية والسياسيين الهاربين من بلادهم وأصحاب الثروات المشبوهة وطبقة وسطى تتكون في مجملها من العمالة الأجنبية الماهرة من الغربيين إلى نسبة محدودة من المواطنين ، والطبقة الفقيرة تتكون من نسبة من المواطنين وغالبية العمالة غير الماهرة التي تشكل السواد الأعظم من العمالة الوافدة؛

9. حجم الاقتصاد الوطني الذي يتضح من خلال الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن حالة النشاط الاقتصادي في إمارة دبي، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة إلا ان نسبة كبيرة من الناتج المحلي لا تشكل جزء من الاقتصاد الوطني بسبب كون ان نسبة كبيرة من الاستثمارات في الشركات المتوسطة والصغيرة مملوكة لأجانب بالرغم من القانون الذي يتطلب ان تكون نسبة رأس المال الوطني في الشركات 51 % بحد أدنى وعدم الالتزام بهذا القانون كما ان نسبة العاملين في هذه الشركات من الأجانب تقترب من الـ 100%، هذا بالإضافة لفتح الباب للأجانب للتملك في الشركات المساهمة العامة وكذلك العقار هذا عدى عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بموجب قانون الاستثمار الأجنبي وقانون المناطق الحرة ، وهذا يعني ان نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني ليست وطنية بالفعل وان حجم الاقتصاد الوطني لا يعكس بصورة دقيقة الوضع الحقيقي للاقتصاد ، كما تعني ان الاقتصاد الوطني يعاني من نزيف مستمر بسبب تحويلات العمالة والمستثمرين الأجانب لوطنهم الأم خاصة وان الحكومة لا تفرض أي شكل من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة على مداخل الأجانب في الدولة وهو ما يعني ان النمو في الاقتصاد الوطني هو في الحقيقة نمو مداخل الدول التي ينتمي لها المستثمرين والعاملين الأجانب في الدولة وليس نمو للثروة الوطنية ؛

10. وقد قامت دبي في سبيل تنويع مصادر دخلها بإنشاء العديد من المناطق الحرة الصناعية والخدمية مثل منطقة جبل علي الصناعية ومدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام واحة دبي للسليكون ومركز دبي المالي العالمي وغيرها من المناطق ، وبالنظر في دور هذه المناطق في التنمية الاقتصادية الحقيقية في دبي نجد ان نسبة المكون الوطني من عمالة ومواد أولية في مختلف الصناعات المقامة في هذه المناطق منخفض جدا كما ان المكون التقني في هذه الصناعات يكاد يكون معدوما إذ ان هذه الصناعات في معظمها هي صناعات تقليدية ذات استغلال مكثف للأيدي العاملة غير الماهرة ، وقد انتبهت السلطات المحلية إلى هذه الحقيقة فقررت إقامة واحة دبي للسليكون لتكون مركز لبحوث التقنية العالية ، وقد تحملت الحكومة في سبيل إقامة هذه المناطق الصناعية تكلفة كبيرة اقتصادية وغير اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، منها الإعفاءات الضريبية وأسعار الطاقة التفضيلية وكذلك إقامة البنى التحتية الصناعية المتطورة والمكلفة

والتي تستفيد منها هذه الصناعات بصورة كبيرة إضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية العامة من طرق ومجاري وكهرباء يستفيد في معظمها أصحاب هذه الصناعات والعاملين فيها ، ناهيك عن التكلفة البيئية والديموغرافية لمثل هذه الصناعات عالية التكلفة ومنخفضة العائد من وجهة نظر الاقتصاد الوطني.¹

11. اعتماد التنمية العقارية على الاقتراض حيث ان أساس المشكلة التي عانت منها إمارة دبي هو الاقتراض، والاقتراض هو أساس أي نمو اقتصادي متى كانت لديه الملاءة المالية والقدرة على السداد ا ولا يمكن ان يكون هناك اقتراض مفتوح بدون ملاءة مالية تواجه بها أي عثرات وهذا كان خطأ إمارة دبي والبنوك المقرضة، والتي توسعت بالاقتراض بلا حدود أو توقف، والبنوك كانت متفائلة وتوسعت بالإقراض من خلال السندات والصكوك ، حتى وصلت ديون دبي إلى ما يقارب 80 -90 بليون دولار، والنتائج المحلي لدبي اصبح يفوق مستويات 301 مليار درهم بالأسعار الجارية وعدد سكان الإمارة يقارب 1,6 مليون ، وهذا يعني ان القروض اللازمة على إمارة دبي تقارب بالدرهم الإماراتي 337 مليار درهم أي حوالي 90 مليار دولار أي ما يفوق الناتج المحلي وهذا يعني مشكلة كبرى تعاني منها إمارة دبي من حيث ضعف الملاءة المالية وأيضاً قدرتها على الاقتراض مستقبلاً ، فقوة التفاوض كانت هي المسيطرة على الاقتصاد بإمارة دبي ، مما وسع الاقتراض والتوسع العقاري حتى وصلت الأسعار لأرقام خيالية بالإمارة وأصبحت بملايين الدراهم لمساحات لا تتجاوز 50 متراً ، وهذا ما عزز رغبة المضاربين بشراء العقارات والتملك بتوسع مع دفع نسبة فقط 5% من كل عقار ، وأيضاً توسع الحكومة من خلال أذرعها العقارية بإنشاء أبراج وأعلى برج بالعالم وأيضاً الجزر البحرية وكلها بقروض ضخمة سواء من بنوك محلية أو خارجية تبعاً للطلب العالي الذي شجع على التوسع والاستثمار بقوة كبيرة ، ووضع مستويات التضخم مرتفعة جداً، وأصبحت مدينة المال والأعمال على غرار هونغ كونغ وسنغافورة وفرانكفورت، وهذا كان تحدي مخططي دبي ان توضع بهذا الإطار، ونجحت دبي بان تكون قبلة الاستثمار العقاري لا الصناعي ، وأيضاً استقطاب الشركات العالمية من مختلف أنشطتها مما وضعها بحالة حراك اقتصادي هائلة ولعل المؤشر هنا هو دبي للطيران وتوسعها وربحيتها التي أصبحت تتجاوز 7 مليارات دولار وحركة جوية لا تهدأ، وتوسع مطار دبي الذي كلف 50 مليار درهم ، هناك بناء وإمارة بنيت لا شك، وهذا يجب ان يسجل، ولكن كانت هناك مغامرة هائلة ومارس " أهل دبي" تجارة مجازفة لان الأساس الذي بنيت عليه هو ان الطلب لن يضعف وان العالم جميل ولن يتوقف، وهنا كان مكن الخطأ، الذي ظهر مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي ضربت بالنظام المصرفي العالمي، وشركات العقار والتأمين، ومنها انكشفت حسابات دول وشركات وضعف الطلب وتحول إلى ركود وكساد وضعف الطلب انعكس على إمارة دبي، فهي تبني لكي تبيع وتحقق أرباحاً وتعيد الاقتراض لمشروع أكبر، ولكن توقف كل ذلك بنسب كبيرة جداً، أدت في النهاية إلى انكشاف بنوك إماراتية بمديونيات صعبة كما حدث مع الصانع والقصيبي وهما من خارج الدولة

¹ ناصر أحمد بن غيث، مرجع سابق.

فماذا عن بداخلها، وضعف الإقراض معها وضعف التمويل للشراء للعقارات ، فتوقفت المشاريع العقارية بالإمارة وضعف الطلب عليها، ولكن هناك قروض واجبة السداد، والأسعار انخفضت بما لا يقل عن 40 و 50% وهذا لا يفي بالغرض من عملية الاقتراض أو الربحية المتوقعة، واستمر ضعف الطلب والركود لسنوات، ووقعت دبي بوسط مستنقع القروض والاستحقاقات للسداد، مع فوائد هذه القروض، فكثير من المستحقات واجبة السداد 12 مليار دولار خلال 2010، و سداد 9 مليارات دولار خلال سنة 2011 ، وسداد 18 مليار دولار خلال 2012، اي ما يقارب 40 مليارا خلال 3 سنوات ، وديون دبي العالمية 59 مليار دولار.¹

خامسا: الآثار الناجمة عن أزمة دبي المالية.

أدت الهزة المالية التي نجمت عن إعلان طلب تأجيل لديون إلى الكثير من الآثار والنتائج السلبية الفورية وغير الفورية، ومن ذلك:

1. إصابة المستثمرين بصدمة كبيرة ، علما ان هؤلاء المستثمرين كانوا يتوقعون ان إمارة دبي قد دخلت في مرحلة التعافي من الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام 2008 ، وقد زاد من حدة هذه الصدمة ان إعلان تأجيل الديون جاء بعد ساعات من إعلان الإمارة عن تحصيل خمسة مليارات دولار جديدة من إمارة أبوظبي في اطار برنامج سندات محدد ؛
2. جاءت أزمة دبي المالية في ظل بيئة مالية عالمية منهكة من آثار أزمة الرهن العقاري الأمريكية وهذا الأمر جعل من أزمة دبي المالية والاقتصادية كارثة مالية جديدة تضاف إلى معاناة هذه البيئة المالية العالمية ، فبعد حوالي عام من وقوع الأزمة المالية لـ 2008 بما رافقها من تداعيات مالية واقتصادية واجتماعية صعبة جاءت أزمة دبي المالية لتجلب معها صدمة جديدة وشديدة أحدثت أثارا سلبية جوهرية في الأسواق العالمية، كما انها أدت إلى تأثيرات ملموسة في عدد من التجمعات الصناعية الضخمة في الكثير من الدول ومثال ذلك بعض الآثار السلبية التي لحقت بشركة إيرباص وشركة بوينغ لصناعة الطائرات،² حيث أظهرت بيانات لشركة إيرباص ان إحدى شركات تأجير الطائرات في دبي ألغت جميع طلباتها المتبقية لدى إيرباص بقيمة إجمالية قدرها 8.5 مليار دولار في بسبب الأزمة المالية، لكن قرار شركة دبي لصناعات الطيران كابينتال لم يقلق المستثمرين بالشركة الأم شركة الطيران والدفاع الأوروبية التي تقدمت على بوينغ بفارق كبير في ذلك العام، كما انه وفقا لبيانات بوينغ فان دبي لصناعات الطيران لديها قائمة طلبيات لشراء 56 طائرة، وأعلنت إيرباص قرار الإلغاء في إطار تقريرها الشهري الخاص بالطلبات والذي هيمنت عليه المبيعات القوية للطائرة إيه 320 نيو والتي ظهرت في معرض باريس الجوي في 2011، وباعت

¹ راشد محمد الفوزان، صفارات الإنذار تطلق من جديد " دبي " ، 11 مارس 2018، سا 22، متاح على <http://www.alriyadh.com/477883>
² يوسف ابو فارة ، مرجع سابق، ص ص 326، 327.

إيرباص 777 طائرة في النصف الأول أو 640 بعد حساب إلغاءات مثل الطلبات الخمسة والأربعين المتبقية من الطائرتين إيه 320 وإيه 350 التي ألغتها شركة دبي لصناعات الطيران كابيتال، وكانت الشركة الإماراتية ألغت طلبات لطائرات إيرباص بقيمة 7.4 مليار دولار بالإضافة إلى عدة طلبات من بوينغ في مارس 2011.¹

3. كما تأثر قطاع النقل الجوي بالأزمة حيث كانت الزيادة في الرحلات السنوية بين عام 2007 و 2008 حوالي 3.8% وانخفضت إلى 3.7% بين 2008 و 2009 بعد ان بلغت 9% بين عامي 2006 و 2007 و 9.2% خلال 2005 و 2006، كما تأثرت عملية نقل البضائع القادمة والمغادرة حيث بلغت الزيادة السنوية خلال سنة 2007 و 2008 حوالي 12.5% و 4.56% على التوالي، في حين تراجعت عمليات نقل البضائع القادمة والمغادرة بين عامي 2008-2009 بحوالي 4.8% و 6.7% على التوالي، وتراجعت نسبة الزيادة السنوية في عدد المركبات حيث بلغت 2.5% عام 2009 مقارنة بعام 2007، في حين كانت هذه النسبة 22.5% عام 2008 مقارنة ب 2009، وشهد عام 2009 نمو في عدد الركاب النقل البحري بنسبة 37.7% بالمقارنة بعام 2008 لانخفاض تكلفته عن تكلفة النقل بواسطة الطيران.²
4. قيام الكثير من مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض تقييماتها لمؤسسات أعمال تابعة لحكومة دبي، وجاءت المؤسسات التابعة لمجموعة دبي العالمية على رأس المؤسسات التي انخفض تصنيفها الائتماني في دبي بسبب الأزمة المالية لدبي مثل سلطة موانئ دبي العالمية وهيئة كهرباء ومياه دبي ومؤسسة إعمار.... وغيرها، كما قامت مؤسسة موديز بتخفيض تقييمها لمجموعة من المؤسسات في دبي وقالت ان إعادة هيكلة الديون التي قامت بها مجموعة دبي العالمية يعد تخلفا عن الوفاء بالديون،³ كما قامت وكالة التصنيف الائتماني ستاند اندبورز (S & P) في 2009 بتخفيض التصنيف الائتماني لأربعة بنوك مقرها دبي تحت نظرة سلبية للاتئمان والبنوك هي بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والتي تم دمجهم تحت مسمى بنك الإمارات ودبي الوطني وبنك المشرق وبنك دبي الإسلامي حيث أصبح التصنيف الائتماني لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني وبنك المشرق إلى A-، وبنك دبي الإسلامي إلى BBB+.⁴
5. ارتفاع تكاليف التأمين على ديون دبي بسبب عدم القدرة على السداد ؛
6. التراجع الكبير في أسواق الأسهم العالمية حيث أدت إلى انخفاض مؤشرات الأسواق الأمريكية والأوروبية والأسبوية ؛

¹ دبي لصناعة الطيران تلغي باقي طلباتها لدى إيرباص، جريدة القدس، العدد 6865، ص 14، 18 ديسمبر 2017، ص 15 و 20، متاح على <http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2011/07/07-07/All.pdf>

² هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 412.

³ يوسف ابو فارة، مرجع سابق، ص 327.

⁴ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 418.

7. اهتزاز الثقة في عمليات الاستثمار في دبي إضافة إلى التأثيرات السلبية على ثقة المستثمرين في السندات الحكومية لإمارة دبي ضمن أسواق المنطقة ؛
8. قيام بعض وسائل الإعلام غربية بالاستغلال السيئ للحدث في دبي حيث حاولت الترويج بان تجربة دبي برمتها قد سقطت وانهارت في إشارة إلى ان العرب غير قادرين على بناء نماذج التميز والإبداع الاقتصادي وقد عمدت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى التهويل والتضخيم للأزمة وكان دبي هي الدولة الأولى والوحيدة التي واجهت مصاعب مالية، وهناك بعض وسائل الإعلام الغربية التي حاولت الترويج بان العرب لا يجيدون سوى ركوب الابل والجمال، كما ان هناك بعض الجهات الغربية التي لا ترغب في وجود اي نجاح عربي وتحاول إجهاض كل محاولات النهوض الاقتصادي العربي وتجدر الإشارة إلى ان الصحف البريطانية كانت الأكثر عنفا في هجومها على دبي أثناء الأزمة المالية، وقد يعود ذلك إلى أسباب كثيرة ربما يكون منها ان البنك الملكي الاسكتلندي هو المقرض الأكبر للشركة العالمية في دبي وقد أشارت تقارير مالية واقتصادية صادرة بعد أزمة دبي العالمية إلى ان البنوك البريطانية هي المقرض الأكبر للامارات العربية المتحدة وان هذه القروض تجاوزت الـ50 مليار المتضمنة إمارة دبي؛¹
9. التراجع والانخفاض في أسعار الأصول في دبي خاصة واننا نعلم ان تجارة العقارات تشكل نسبة كبيرة من اقتصاد إمارة دبي وان الأسعار كانت مرتفعة قبل حدوث أزمة دبي على خلفية زيادة عدد المقيمين الأجانب باستثمارات المضاربة وارتفاع تكاليف البناء، ومع ظهور الأزمة ومغادرة بعض المستثمرين والأجانب الإمارة انخفض الطلب الكلي وانخفضت عوائد العقارات المكتبية والعقارات الصناعية ومع انخفاض الطلب انخفضت الايجارات بنسبة تراوحت من 30-40 % منذ بداية عام 2009، وتوقفت نصف المشروعات وتراجع الائتمان المقدم إلى قطاع العقارات في الفترة بين 2008-2009 من 67.039 مليار درهم عام 2008 إلى 66.561 مليار درهم عام 2009 وتراجعت حصة قروض الرهن العقاري من إجمالي الائتمان من 7.3 % إلى 6.9 % لنفس الفترة،² و انخفضت حركة التداولات العقارية من 260.732.972 مليون درهم عام 2008 إلى 152.927.385 مليون درهم عام 2009، واستمرت في الانخفاض إلى غاية 2010 حيث قدرت حركة التداول العقارية 119.476.543 مليون درهم، الا انها بدأت تنشط بعد ذلك حيث ارتفعت عام 2011 إلى 143.065 مليون درهم مستمرة في الارتفاع إلى غاية 2015 اين وصل حجم تداول العقارات ذروته بـ 425.259 مليون درهم كما هو موضح في الجدول رقم (4)، وتراجعت العقارات المنجزة في عام 2008 من 2828 إلى 2501 عام 2009 وزاد العقار تحت الإنشاء من 8669 عام 2008 إلى 9427 عام 2009،³ وتراجع نمو الناتج من العقارات والخدمات من 30.9 عام 2007 إلى 1.1 %

¹ يوسف ابو فارة، مرجع سابق، ص 327 328.

² هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص ص 408، 409.

³ الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2009، التشييد والبناء، الباب الثاني، مركز دبي للحصاء، إمارة دبي، 2009، ص: 09، متاح على

عام 2008 وإلى - 19.8 % عام 2009 وتراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 17.6 % عام 2007 إلى 17.7 % عام 2008 وإلى 14.4 % عام 2009.¹

الجدول رقم (4): حركة التداولات العقارية خلال الفترة 2007-2015 في إمارة دبي

السنوات	مجموع حركة التداولات العقارية بالمليون درهم
2007	115.855.347
2008	260.732.972
2009	152.927.385
2010	119.476.543
2011	143.065
2012	154.455
2013	237.006
2014	380.739
2015	425.259

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الباب الثاني من الكتاب الاحصائي السنوي لسنوات مختلفة من 2009 إلى 2015، مركز دبي للإحصاء، التشييد والبناء ، الباب الثاني، متاح على www.dsc.gov.ae

10. تأثرت القطاعات السياحية والفندقية بتأثيرات الأزمة بشكل واضح وجوهري ولكن تجدر الإشارة إلى ان هذه القطاعات بدأت بعد ذلك بالتعافي التدريجي والخروج من الأعباء الكبير التي أثقلتها بسبب الأزمة وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

¹ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 410.

جدول رقم (5) : عدد الفنادق والغرف والنزلاء بإمارة دبي خلال الفترة 2007-2015 .

السنوات /البيانات	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد النزلاء
2007	319	32.617	5.863.509
2008	341	37.261	6.273.291
2009	352	43.419	6.105.813
2010	382	51.115	6.561.999
2011	387	53.828	7.262.730
2012	399	57.345	7.823.117
2013	416	61.67	8.641.355
2014	445	67.487	-
2015	461	72.473	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي لسنوات مختلفة من 2009 إلى 2015،

مركز دبي للإحصاء، السياحة، الباب الثاني عشر، متاح على www.dsc.gov.ae

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ان عدد الفنادق في دبي في تزايد مستمر منذ 2007 - 2015 بالرغم من تداعيات الأزمة على دبي حيث ارتفعت من 319 فندق عام 2007 إلى 461 فندق عام 2015 ، وازداد بذلك عدد الغرف لكل الفنادق من 52.617 غرفة عام 2007 الى 72.473 غرفة عام 2015 أما عدد النزلاء فنلاحظ انه انخفض خلال الأزمة من 5.863.509 عام 2007 إلى 6.105.813 مزيل مقارنة بـ 6273.291 عام 2008 ثم بدأ عدد النزلاء يرتفع منذ 2010 حيث تزايد إلى 6.561.999 إلى 8.641.355 نزلاء عام 2013.

أما عن القطاع التجاري خلال الأزمة المالية بدبي، فيمكن شرحه من الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6) : إجمالي التجارة الخارجية المباشرة وتجارة المناطق الحرة 2010-2016

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	363.671	441.666	501.668	545.024	547.263	514.245	535.555
الصادرات	67.962	98.064	148.486	126.024	99.739	118.912	129.439
إعادة التصدير	144.023	160.695	157.689	174.716	171.775	168.979	165.065
إجمالي التجارة الخارجية المباشرة	575.656	700.425	807.843	845.764	818.797	802.136	830.059
تجارة المناطق الحرة	326.526	382.972	417.058	466.907	488.711	447.225	411.443
الواردات	183.164	213.093	228.043	251.902	274.744	249.66	233.788
الصادرات	143.362	10.629	11.991	12.958	13.323	11.85	12.294
إعادة التصدير	-	159.25	177.024	202.047	200.644	185.715	165.361
إجمالي التجارة الخارجية	902.182	1083.397	1224.901	1312.671	1307.508	1249.361	1241.502

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي لسنوات مختلفة من 2010 إلى 2016،

مركز دبي للإحصاء، التجارة الخارجية، الباب العاشر، متاح على www.dsc.gov.ae

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) ان التجارة الخارجية المباشرة بلغت 575.651 مليون درهم عام 2010 بعد ان كانت في السنوات 2007، 2008، 2009 كما تطرقنا اليه سابقا 425.4 و 412.7 و 488.498 مليون درهم على التوالي مما يوضح ان إجمالي التجارة الخارجية المباشرة تراجع خلال أزمة دبي عام 2009 ثم بدأت في الارتفاع منذ سنة 2010 إلى غاية 2013 اين وصلت 845.764 مليون درهم لترجع إلى الانخفاض عامي 2014 و 2015 بقيمة 818.797 و 802.136 مليون درهم على التوالي، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 830.059 مليون درهم عام 2016.

ويعود هذا الارتفاع إلى تمكن دبي من تعزيز التنوع في أسواق التجارة الخارجية، ودعم النمو في تجارتها مع الصين التي تقدمت إلى موقع الشريك التجاري الأول للإمارة، إذ شهدت التجارة معها قفزة قوية بنمو بلغ 29%، لتصل قيمتها إلى 175 مليار درهم، ما يعكس الدور الحيوي لدبي في تجارة الصين مع العالم، وقدرة الإمارة على ربط الأسواق الأوروبية والإفريقية والعالمية مع أسواق الصين وشرق آسيا، فيما بلغت قيمة تجارة دبي مع شريكها التجاري الثاني وهو الهند 109 مليارات درهم، تلتها التجارة مع أميركا بقيمة 83 مليار درهم لتأخذ موقع الشريك التجاري الثالث للإمارة، وبلغت قيمة التجارة مع السعودية الشريك التجاري الرابع عالميا والأول خليجياً وعربياً حوالي 52 مليار درهم، وبلغت قيمة تجارة دبي مع ألمانيا 45 مليار درهم، ومع سويسرا 43 مليار درهم، ومع اليابان 43 مليار درهم، ومع المملكة المتحدة 40 مليار درهم، ومع العراق 37 مليار درهم.¹

¹ حمدان بن محمد، الصعود القوي لمؤشر التجارة يحتم علينا تنميته بمزيد من الأفكار المبدعة، 15 ديسمبر 2017، سا09 و30د، متاح على <http://www.emaratyom.com/business/local/2015-03-24-1.768156>

كما نلاحظ تطور تجارة المناطق الحرة عام 2010 حيث قدرت بحوالي 326.526 مليون درهم بعد ان كانت 237.7 مليون درهم عام 2007 و 307.1 مليون درهم عام 2008 و 265.646 مليون درهم عام 2009 كما تطرقنا اليه سابقا ، ومنذ 2010 وتجارة المناطق الحرة في الارتفاع إلى غاية 2014 اين وصلت إلى ذروتها بحوالي 488.711 مليون درهم الأمر الذي يعكس مدى التقدم الذي حققته الإمارة في تطوير البنية التحتية لدبي، والارتقاء بخدمات الموانئ والجمارك والمناطق الحرة والخدمات اللوجستية ،ثم تراجعت تراجعا طفيفا عام 2015 إلى 447.225 مليون درهم ثم إلى 411.443 مليون درهم عام 2016 .

ويرجع تطور تجارة المناطق الحرة في إمارة دبي إلى سعيها في تطبيق نموذج المناطق الحرة التي تقدم للشركات الأجنبية امتيازات جذابة والعديد من حوافز الاستثمار، بما في ذلك حق التملك 100% للأجانب بالإضافة إلى الإعفاء الكلي من الضرائب، وإلى احتوائها على 23 منطقة حرة عاملة في الإمارة، تم تأسيسها لخدمة قطاعات وصناعات محددة، تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإعلام، والشؤون المالية والذهب والمجوهرات والرعاية الصحية، وتعتبر المنطقة الحرة بجبل علي حاليا واحدة من أكبر المناطق الحرة في العالم التي تتيح حق التملك 100% لرؤوس الأموال الأجنبية مع عدم وجود قيود للتوظيف أو الكفالة، بالإضافة إلى استفادتها من إعفاء كامل للرسوم الجمركية على المواد الخام والمعدات المستوردة، مع عدم وجود ضريبة على الصادرات والواردات.

وفيما يلي نظرة على أبرز المناطق الحرة الرئيسية في دبي:¹

- المنطقة الحرة في جبل علي الأسرع نموا عالميا، حيث استطاعت تحقيق نجاحات عديدة خلال السنوات الماضية مسجلة نموا في العائدات وفي ناتج دبي المحلي بـ 25 % سنويا، اضافة لتوفيرها ما يفوق 160 ألف وظيفة لاقتصاد الإمارات، كما تمثل جافزا 50% من صادرات دبي، و 25 % من مناولة الحاويات عبر ميناء جبل علي، و 12 % من جميع رحلات الشحن الجوي عبر مطار دبي الدولي، و 20 % من تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الإمارات، كما تمكن من تملك الشركات الأجنبية بنسبة 100% و استرداد رأس المال والأرباح بنسبة 100%، وكذا الإعفاء الضريبي على الشركات لمدة 50 عاما، لا قيود على العملة وإعفاء ضريبي على الدخل الشخصي، وإعفاء جمركي وتسهيل وتسريع عملية إنشاء الشركة، وكذا إمكانية تملك عقارات في جزر النخيل أو أي من العقارات التابعة لشركة نخيل أو العقارات التي وافقت عليها سلطة المنطقة الحرة؛

- منطقة حرة المطار تأسست المنطقة الحرة بمطار دبي في العام 1996، كجزء من استراتيجية حكومة دبي للمساهمة في تنمية الاقتصاد وتعزيز المناخ الاستثماري للإمارات بشكل عام ودبي بشكل خاص، ومنذ تأسيسها استطاعت المنطقة الحرة بمطار دبي ان تحقق أهدافها لتصبح الأسرع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لتصبح بذلك المنطقة الحرة الأسرع نموا في الشرق الأوسط، وتحتضن المنطقة الحرة بمطار دبي

¹ محمد سلمان، اكثر من 34 منطقة حرة في الامارات تجتذب المستثمرين من كافة انحاء العالم، مجلة اخبار الاعمال ، العدد ماي 2014، 14 ديسمبر 2017، سا 11 و30د، متاح على <http://businessnewsme.com/cover-story-details/1022>

1600 شركة من مختلف أنحاء العالم وتشمل عددا كبيرا من القطاعات الصناعية الرئيسية مثل أودي، وإيرباص، وكلاينس وهابنيز، وتتضمن المرافق التابعة لها قاعة للمؤتمرات، ومقاهي وبنوك، وتشمل الصناعات التجارة والخدمات والصناعة الخفيفة، وتتمتع المنطقة الحرة بمطار دبي بموقع استراتيجي بالقرب من مطار دبي الدولي، مما ساهم في تقديمها الخدمات اللوجستية والبنية التحتية والخدمات المتميزة طبقا لأعلى المستويات العالمية على مدار 24 ساعة، كما توفر المنطقة الحرة الوصول المباشر إلى العديد من الخدمات الحكومية بما في ذلك تأشيرات الإقامة وخدمات الجمارك وإجراءات غرفة التجارة، ما يساعد على تسهيل عملية التسجيل والترخيص؛

- المدينة الطبية خدمات وأبحاث والتي تم تأسيسها عام 2002 بغرض الجمع بين الرعاية الصحية عالية الجودة، ومركز متكامل للأبحاث الطبية للخدمات السريرية والعلاجية والتعليم الطبي، وتعتبر المدينة الأولى عالميا التي تخصص في هذا المجال، وقد أسست على مرحلتين، الأولى تمثل مشروعا ممتدا على مساحة 4 ملايين قدم مربع، يضم مجمعا طبيا للرعاية النهارية وعيادات خارجية ومراكز تشخيص، بالإضافة إلى مراكز لإعادة التأهيل، ومراكز للزرع ومختبرات لصناعة الأدوية ومكاتب لتوريد المعدات، وتستضيف مدينة دبي الطبية حاليا أكثر من 80 مرفقا طبيا، تعمل وفق أعلى المعايير الدولية من أهمها: مستشفى المدينة، مستشفى مورفيلدز للعيون، ومركز الدكتور سليمان الحبيب الطبي، والأكاديمية الأميركية لجراحات التجميل، ومركز الدكتور نيقولا وأسب، ومركز لندن للجراحة التجميلية، ومركز دبي لأمراض النساء والخصوبة، ومركز المغربي للعيون، والمركز الألماني لأمراض القلب. أيضا توجد في المدينة كبريات شركات الأدوية على المستوى العالمي، ومنها شركة ويث، وسانوفي أفينتييس، ونوفارتيس، وأسترازينيكا، ونوفو نورديسك؛

- مركز دبي المالي العالمي هو منطقة حرة أطلقت للاستفادة من الإمكانيات التي تتوفر بالمنطقة في صناعة الخدمات المالية، حيث تستفيد الشركات التي اختارت المركز من موقعه الاستراتيجي والذي يسهم بتخفيف الأعباء التي يشكلها فارق التوقيت الكبير بين لندن وهونغ كونغ، كما انه بمثابة بوابة مغرية لرؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن فرص استثمارية بالمنطقة، بالإضافة إلى كونه منصة مثالية للاستفادة من أكبر الأسواق الناشئة للخدمات المالية، ويعتبر المركز حاليا الملتقى الأمثل للشركات التجارية العالمية، حيث يضم أكثر من 800 شركة بما فيها 18 من أكبر 25 مصرفا عالميا و8 من أضخم مديري الأصول و6 من أكبر 10 شركات تأمين، بالإضافة إلى 6 من أكبر 10 شركات المحاماة والاستشارات القانونية، ويتمتع المركز ببنية تحتية راسخة ونظام ضريبي مريح، ما يجعله قاعدة نموذجية لاغتنام الفرص الإقليمية المتنامية؛

- مدينة الانترنت حيث تضم مدينة دبي للانترنت، أكبر بنية تحتية تكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط، وقد تأسست في العام 2000 بغرض دعم تنمية الأعمال التجارية لشركات المعلومات والاتصالات الإقليمية والعالمية، وقد نجحت المدينة، من خلال اعتماد نموذج أعمال مبني على المعرفة، في تأسيس مجمع

- عالمي متميز لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستضيف نخبة من أبرز الشركات العالمية، من أهمها مايكروسوفت، وأوراكل، وإتش بي، وأي بي إم، ودليل سيمنز، وكانون، ولوجيكا، وسوني إريكسون، وشلمبرجير وسيسكو، وأبرز التسهيلات التي تقدمها المدينة الإعفاء من ضريبة الشركات لمدة 50 عاماً؛
- واحة السيليكون والتي توفر فرصاً استثمارية، تأسست سلطة واحة دبي للسيليكون عام 2004 وتعد المدينة التكنولوجية الوحيدة في المنطقة التي تقدم فرصاً استثمارية فريدة للشركات العاملة في التكنولوجيا، وتمتد مساحتها على 75 مليون قدم مربع تتضمن مكاتب، ومستودعات ومرافق صناعية متعددة الاستعمالات، وأراض جاهزة للانشاء، وقاعات للاجتماعات ومرافق خدمية، بالإضافة إلى وحدات سكنية ومدارس تجعل من المنطقة مدينة متكاملة تقدم فرصة العيش والعمل في بيئة صحية، والمنطقة مدعمة ببنية تحتية متقدمة للاتصالات والتكنولوجيا، بما في ذلك أحدث شبكة ألياف ضوئية، وتركز واحة دبي للسيليكون على عديد من القطاعات التجارية والصناعية، من أهمها: تقنية الهواتف، الانترنت، البيانات، البرمجيات، أشباه الموصلات؛
- مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث ويعتبر مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث (دبيوتك) منذ تأسيسه أهم المجمعات المتخصصة في مجال العلوم الحيوية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهو منطقة حرة توفر منصة مثالية للشركات العاملة بهذا القطاع لتأسيس عملياتها في الأسواق الناشئة في المنطقة، ويوفر المجمع خدمات مميزة بما في ذلك إدارة العلاقات التنظيمية، وتطوير أعمال الشركاء والتسجيل والتراخيص، وخدمات الإيجار والخدمات الحكومية، وذلك بهدف دعم نمو الشركات المحلية والعالمية التي تمارس أعمالها انطلاقاً من المجمع؛
- مركز السلع المتعددة تم انشاء مركز دبي للسلع المتعددة كمبادرة حكومية تهدف إلى تأسيس سوق للسلع في دبي حيث يوفر بنية تحتية صناعية محددة بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من خدمات تسهيلية للمتاجرة في الذهب والمعادن الثمينة والماس والأحجار الكريمة والطاقة والسلع الأساسية الأخرى وقد وسع المركز نطاق عمله خارج قطاع السلع مؤخرًا ليضم بذلك شركات تعمل في تقديم الخدمات ومكاتب تمثيل لشركات أجنبية، انطلق المركز في العام 2002، ويضم ثلاثة أبراج تهدف إلى توفير كل أنواع التسهيلات للشركات العاملة بالمركز ؛
- سوق دبي الحرة حيث أحرزت المنطقة الحرة في مطار دبي الدولي المركز الأول عالمياً في تصنيف مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر لمناطق المستقبل الحرة 2013/2012؛
- مدينة دبي الأكاديمية العالمية والتي تحتضن 20 ألف طالب من جميع انحاء العالم، ويضم الحرم الجامعي الذي تبلغ مساحته 18 مليون قدم مربع 27 مؤسسة أكاديمية من 11 بلداً، موفرة أكثر من 300 درجة علمية؛

- مدينة دبي للإعلام المؤسسة منذ عام 2001، تجذبها مكانتها كمناطق حرة، ومناخها التجاري المميز، وتجمعات الشركات المعنية، وتشمل صناعات مثل الإعلان، والاتصالات، والإعلام، وخدمات التسويق، وخدمات الدعم الإعلامي، وإدارة الفعاليات، والاستشارات الإعلامية.
11. كما أثرت الأزمة على قطاع الخدمات المالية من خلال التناقص في إجمالي الإيرادات في قطاع الخدمات المالية وعدد المشتغلين فيه كما هو موضح في الجدول رقم (7) .

جدول رقم (7): إجمالي الإيرادات في قطاع الخدمات وعدد المصارف والمشتغلين

السنوات/البيانات	عدد المصارف	إجمالي الإيرادات في قطاع الخدمات المالية (الالف درهم)	عدد المشتغلين
2008	289	84.222.607	35.43
2009	319	77.056.414	34.891
2010	341	75.068.643	34.354
2011	358	72.394.783	35.482
2012	482	40.641.445	34.643
2013	505	59.658.733	36.445
2014	516	58.653.756	36.882
2015	-	58.787.983	40.547

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب الاحصائي السنوي لسنوات مختلفة 2008-2015،
الاحصاءات المالية والاقتصادية، الباب الثالث عشر، مركز دبي للاحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) ان عدد المصارف في تزايد مستمر منذ 2008 إلى غاية 2014، حيث تزايد عدد المصارف من 289 مصرف عام 2008 إلى 516 مصرف عام 2014، وإجمالي الإيرادات في هذا القطاع عرفت اوجها عام 2008 رغم قلة المصارف حيث قدرت بـ 84.222.607 الف درهم متراجعة منذ ذلك العام إلى غاية سنة 2012 حيث قدرت بـ 40.641.445 الف درهم ، ثم بدأت هذه الإيرادات في الارتفاع بداية من 2013 حيث بلغ إجمالي إيرادات 59.658.733 الف درهم وتراجعت بعد ذلك عام 2014 و قدرت بـ 58.653.756 الف درهم وارتفعت ارتفاعا طفيفا في 2015 بحوالي 58.787.983 الف درهم ، شاهدنا القطاع تشغيل 35.430 عامل عام 2008، ثم انخفض عدد المشتغلين بالقطاع في ظل أزمة دبي عام 2009 مقدرًا بـ 34.891 مشتغل وإلى 34.354 مشتغل عام 2010، ثم زاد عدد المشتغلين في القطاع عام 2011 قدر

بـ35.482 مشتغلا ثم عاود الانخفاض عام 2012 ، ثم بدأ في الارتفاع منذ 2012 إلى غاية 2015 اين وصل عدد المشتغلين في قطاع الخدمات المالية حوالي 40547 مشتغل.

12. أدت الأزمة إلى حدوث اضطرابات في الأسواق المالية حيث اثر إعلان دبي على أسواق المال في أنحاء العالم وتعرضت الأسهم في سوق دبي إلى التراجع هابطا مؤشرا سوق دبي المالي بنحو 7.3 % كما انخفض مؤشر سوق أبوظبي بصورة حادة بـ8.3 % وهبط مؤشر البورصة المصرية بنحو 7.97 % وتراجع سوق الكويت بنسبة 2.7 % وكان اكبر الخاسرين سوق قطر الذي هبط بنسبة 8.27 % من قيمتها¹، وقد انخفضت قيمة تداول الأسهم في إمارة دبي إلى 173.507 الف درهم عام 2009 كما هو موضح في الجدول رقم (8)، متراجعا عن سنة 2008 رغم الزيادة في حجم تداول الأسهم الا ان هذه القيمة بدأت في الانخفاض إلى غاية 2011 حيث بلغت 32.088 الف درهم مقابل 69.664 الف درهم عام 2010 ،ثم عاودت الارتفاع عام 2012 وقدرت قيمة التداول بـ48.588 الف درهم لـ 40.462 الف سهم ومنذ 2012 إلى غاية 2014 وقيمة التداول في الارتفاع إلى ان وصلت إلى 381.506 الف درهم لـ 160.532 الف سهم عام 2014 وهي اكبر قيمة وصلت لها ثم بدأت في الانخفاض إلى 133.181 الف درهم لـ 106.386 الف سهم.

كما نلاحظ ان حجم تداول السندات بلغ 25.844.000 الف درهم عام 2008 لـ 260 الف سهم، وقيمة تداول السندات وحجمها كانت منعدمة خلال أزمة دبي 2009 إلى غاية 2012 اين بلغ تداول سندات 186.277 الف درهم لـ 2.240 سند و 4.000 درهم لـ 400 الف سند عام 2013، ثم انعدم تداول السندات في إمارة دبي إلى غاية 2016.

وبلغ حجم التداول في ناسدك دبي 2.391 الف سهم عام 2008، وارتفع إلى 3.095 الف سهم عام 2009، وبلغت قيمة التداول 6.438 الف درهم عام 2008، وانخفض إلى 3.951 الف درهم عام 2009، ثم عاود الارتفاع عام 2010 إلى 4.805 الف درهم ثم شهدت انخفاضا كبيرا عام 2011 بلغ 2.474.568 الف درهم وحجم تداول 602.622 الف سهم ثم انخفض حجم التداول وقيمه إلى 258.901 الف سهم، 867.256 الف درهم عام 2012، وارتفع بعد ذلك إلى 2.324.175 الف درهم عام 2013 منخفضا حجم التداول إلى 198.890 الف درهم، ثم ارتفعت خلال 2014-2015 قيمة التداول حيث وصلت إلى 5.309.882 الف درهم.

¹ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 418

جدول رقم (8): تداول الأسهم والسندات وأداء ناسداك دبي

اداء ناسداك دبي		تداول السندات		تداول الاسهم		السنوات /البيانات
قيمة التداول	حجم التداول	قيمة التداول	حجم التداول	قيمة التداول	حجم التداول	
6.438.858	2.391.951	25.844.000	260	305.176.215	76.508.311	2008
3.951.594	3.095.668	0	0	173.507.599	110.683.607	2009
4.805.294	2.623.331	0	0	69.664.768	38.392.302	2010
2.474.568.940	602.622.629	0	0	32.088.192	25.163.632	2011
1.867.256.092	258.901.878	186.277.750	2240	48.588.075.103	40.462.901.269	2012
2.324.175.581	198.890.687	4.000.000	400	159.882.037	127.180.363	2013
5.309.882.226	280.315.010	0	0	381.506.519.072	160.532.685.484	2014
5.019.958.975	218.621.885	0	0	151.392.532.177	98.231.148	2015
4.563.690	138.163	0	0	133.181.025.228	106.386.645.228	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب لإحصائي السنوي لسنوات مختلفة 2008-2016، الخدمات المالية، مركز دبي للإحصاء .

وانتقلت العدوى بعد ذلك إلى الأسواق الآسيوية بتراجع السندات الإسلامية بنسبة 15% كما شهدت الأسواق الأوروبية تراجعاً في مؤشر بورصة لندن بنسبة 3.2% وهبط مؤشر كاك الفرنسي بنسبة 3.2% كذلك ، في حين خسر مؤشر داكس الألماني بنسبة 3.4% من قيمته ، كما شهدت الأسواق الأمريكية الرئيسية تراجعاً، فقد تراجع مؤشر داو جونز 1.5% وتراجع مؤشر ناسداك 1.73% وهبط مؤشر ستاندر اندبورز 500 ما يعادل 1.72% وتراجعت الأسواق الآسيوية بتراجع مؤشر طوكيو بنسبة 3.2% ومؤشر هونغ كونغ بنسبة 4.9% وتراجعت بورصة شنغهاي بنسبة 3.6%¹.

13. أدت أزمة ديون دبي 2009 إلى تأجيل الكثير من مشاريع الإنشاء في الإمارات العربية المتحدة بعد وقوع الأزمة وأشارت دراسة أخرى إلى ان الكثير من العقارات المنجزة لا تزال غير مستخدمة حيث ان نسبة العقارات المشغولة من بين هذه العقارات المنجزة تبلغ حوالي 40%، وقد أدت الأزمة إلى توقف وتعثر حوالي 80 مشروعاً عقارياً في السعودية وقد تم تقدير قيمتها بحوالي 20 مليار دولار أمريكي وتوقف حوالي 400 مشروع عقاري في الإمارات بقيمة 300 مليار دولار أمريكي، كما ان الهبوط الكبير في أسعار العقارات في دبي حوالي 50% قد دفع بعض أصحاب هذه العقارات إلى عرض هذه العقارات للإيجار بدلاً من البيع ؛

¹ هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 420.

14. أدت أزمة دبي المالية إلى ارتفاع مؤقت في سعر الدولار الأمريكي وفي سعر الين الياباني ، وقد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية ان سبب هذا الارتفاع المؤقت لأسعار الدولار والين يعود إلى قيام الكثير من المستثمرين بتحويل رؤوس أموالهم إلى أسواق وأماكن أكثر أماناً واستقراراً من أسواق دبي واستثماراتها في ظل ما واجهته من تداعيات بسبب أزمتها المالية؛
15. تأثيرات سلبية على قوة العمل في المؤسسات في دبي، حيث امتدت هذه التأثيرات لتؤدي إلى تسريح عاملين من بعض المؤسسات، كما أثرت على زيادات الأجور والحوافز المالية وغيرها من الجوانب ذات العلاقة.¹
16. أدت أزمة دبي إلى انكشاف البنوك على ديونها ، معلناً بنك أبوظبي تعرضه لوحدين متعثرين في مجموعة دبي العالمية بقيمة 345 مليون دولار وتعرض مصرفين كويتين لمجموعة دبي العالمية وشركة نخيل التابعة لها بنحو 118 مليون دولار ، وهناك تسهيلات غير نقدية من بنك الخليج لشركة دبي العالمية إلى جانب سندات قيمتها 20 مليون دولار أمريكي لصالح البنك الأهلي الكويتي على شركة نخيل وبذلك قدر تعرض البنوك الكويتية بالأزمة بـ 184 مليون دولار وتعرضت المصارف الألمانية من خلال أكبر مصرف دوتشيه Deutsche لديون دبي استناداً إلى لبنك التسوية الدولي ، فان حصة البنوك الألمانية 10.64 % من إجمالي مديونيات الإمارات السبعة البالغة 123.11 مليار دولار ، وتعرض أكبر مصرف سنغافوري دي.بي.اس للديون بقيمة 1.28 مليار دولار وتعرض أكبر مصرف في استراليا وهو بنك ناشونال استرلينج لديون دبي وقدر انطشاف بنك رويال في سكوتلاندا 2.3 مليار دولار.²
- ومن خلال ما سبق نستنتج ان دبي لم تقم بدراسة حجم الاقتراض والتوسع الكبير فيه، حيث ان سوء سياسة الاقتراض التي كانت تقوم مجموعة دبي باتباعها كان له الأثر الكبير و الأساسي في بداية عمل الأزمة في دبي، و أيضاً التوسع الكبير و الغير مدروس في الاستثمارات الخاصة بأموال الغير، وعدم تسديد المشتريين المستحقات المتبقية عليهم، و بالتالي كانت تقوم حكومة دبي بتحمل كل النفقات مما أدى إلى عجز كبير في الكثير من الأصول مما أدى إلى نمو الدين الخارجي على إمارة دبي، وظهرت العديد من التداعيات السلبية كتسريح عدد كبير من العاملين و تجميد عدد من الاستثمارات وغيرها من التداعيات، و هذا الأمر كان له آثار سلبية على الوضع الاقتصادي لدبي بصفة خاصة والإمارات العربية المتحدة بصفة عامة .

المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية .

تعتبر أزمة الديون السيادية الأوروبية أو بالضبط أزمة منطقة اليورو من أكبر الأزمات التي حدثت في الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة من القرن الواحد والعشرين، والتي كشفت عن الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وهشاشته، وانتقلت إلى العديد من الدول الأوروبية الأخرى ودول العالم المختلفة وهو ما سنوضحه في هذا المطلب.

¹ يوسف ابو فارة، مرجع سابق، ص 329، 330.
² هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 422.

أولاً: مراحل تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية.

عرفت منطقة الأورو منذ نهاية 2009 أزمة مالية حادة، عرفت بأزمة الديون العمومية أو أزمة الديون السيادية، وأطلق عليها هذه التسمية لكونها ترتبط بعجز بعض دول منطقة اليورو على تسديد ديونها تجاه دائنيها، وتأتي هذه الأزمة امتداداً للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي منذ سنة 2007 ببروز عدم قدرة اليونان على تسديد التزاماتها تجاه دائنيها من بنوك ومؤسسات مالية وصناديق استثمار، وازدادت حدتها في سنة 2010 وبداية سنة 2011 بانتهالها إلى كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا،¹ فخلال الفترة 2002-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2% بالمقارنة بنسبة 1.8% نمو في منطقة اليورو بأكملها، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون ان تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري، والعجز في الميزانية الحكومية، وازدياد حجم الدين العام في اليونان مما انعكس على ارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة، وارتفاع العجز الائتماني للديون الحكومية،² وهو ما سنوضحه في تداعيات الأزمة اليونانية على الاقتصاد اليوناني.

ثانياً: أسباب حدوث أزمة الديون السيادية الأوروبية.

توجد مجموعة من المسببات التي أدت إلى نشوب أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية نذكر منها:³

1. الفساد في النظام المصرفي وضعف الرقابة عليه، حيث تبين ان العديد من المصارف قامت بعمليات تزوير في أسعار الفائدة وتلاعبت في أسعار الصرف وتهربت من دفع الضرائب، وقدمت قروضا لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية، وأعطت قروضا عقارية لأفراد دون مراعاة لمستوى دخولهم ودون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار؛
2. عدم الالتزام بمعايير التقارب وعدم احترام ما نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو في معاهدة ماسترخيت خاصة فيما يخص العجز في الموازنة العامة والذي يجب ان لا يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
3. الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوروبا حصصه في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم وكذلك خسارة أوروبا لحصصها من السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة؛

¹ اوكيل نسيمه واخرون ، الأزمة المالية في منطقة الاورو اسباب نشوبها وانتشارها، مركز دراسات الوحدة العربية بحوث اقتصادية عربية، العددان 61 و 62 ، شتاء وربيع، لبنان، 2013، ص 8.

² بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب والحلول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 13، الجزائر، 2013، ص 59

³ فاطمة رحال وبورغي نادية، دور الاتحاد الاوروي في ادارة أزمة الديون السيادية الأوروبية ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، جامعة بسكرة، العدد الأول، الجزائر، 2016 ، ص ص 128-133.

4. مشكلة بنية منطقة اليورو الاقتصادية ، حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو انسجام في بنية المؤسسات ووجود اختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور والنمو ؛
5. عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لا يسمح للدول بصك النقود لتغطية احتياجاتها لتسهيل تجارتها وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية مما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية؛
6. التنافس بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي لعدم وجود هوية أوروبية موحدة ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلى معاقبة الدول أكثر من السعي إلى مساعدتها؛
7. كما توجد أسباب سياسية أخرى تمثلت في انقسام أوروبا إلى شطرين شمالي وجنوبي وإلى دول كبيرة وأخرى صغيرة ، ودول مانحة وأخرى مديونة وكذا أزمة الهوية داخل الاتحاد الأوروبي التي ظهرت عام 2005 أين رفض الدستور الأوروبي في استفتاء في فرنسا وهولندا، والذي كان يمثل تحديا للحفاظ على الاتحاد لان هذين البلدين هما مؤسسا التكامل الأوروبي ولتطبيق المعاهدة فانه يتطلب التصويت الإيجابي والجماعي في جميع البلدان وتفاقت هذه الأزمة عندما رفض الايرلنديين معاهدة الدستور.¹
8. سجل الاقتصاد اليوناني معدل نمو ملحوظ خلال الفترة (2001-2007) بمعدل 4%، مما أتاح الفرصة للتسهيل في منح القروض وزيادة التسهيلات الائتمانية ، فارتفعت معدلات الاستهلاك فدفع بدوره لارتفاع معدل الإنفاق بمعدل 87% مقابل زيادة الإيرادات بمعدل 31%؛
9. ارتفاع معدلات التهرب الضريبي والتي بلغت لما يقرب من 30 % من الإجمالي الضرائب عام 2006 والتي تبلغ 20 بليون دولار سنويا وضعف التحصيل الضريبي؛
10. ارتفاع معدلات النفقات في الميزانية بالنسبة لرواتب القطاع العام لتسجل 11 % عام 2007، 13.5 % عام 2009 بالمقارنة بمنطقة اليورو بلغت 10 % من الناتج المحلي الإجمالي؛
11. ارتفاع الإنفاق على الإدارة العامة ،حيث قاموا بتوزيع وظائف الدولة على حزب باسوك الاشتراكي في عهد رئيس الحكومة "بابانديرو" وتم توظيف 650000 ألف شخص واعتبرها الاتحاد الأوروبي زادت عن الحد المسموح به بنحو 150000بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الراتب عن 1900 يورو قبل الأزمة وزادت البدلات للعمال؛
12. تخفيض وكالة فيتش التصنيف الائتماني لليونان من A إلى A-؛
13. ارتفاع حجم الدين الحكومي ليصل إلى 133.2 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 واهتزت ثقة المستثمرين في السندات الحكومية؛

¹ نفس المرجع، ص ص 128-133.

14. الانضمام لمنطقة اليورو ،حيث تقدمت الحكومة اليونانية ببيانات ومؤشرات للاقتصاد اليوناني غير حقيقية من اجل الانضمام للمنطقة، وكي تتمشى مع اتفاقية ماسترخيت الخاصة بأسعار الصرف وإقامة نظام إشرافي ومتابعة السياسة الاقتصادية للدول وخفض العجز في الموازنة إلى 3 %¹.
15. الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية التي تم تصديرها إلى منطقة اليورو نتيجة للتدخل في الاستثمارات المتبادلة بين الحكومات والمصارف والأفراد التي حدثت وفقا لثلاث معابر أساسية:²
- **معبر الأسواق المالية:** بفعل العولمة المالية والترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هناك كمية كبيرة من الأموال والمتحصلات من دخل الأصول تتدفق بينهما، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والأوراق المالية الحكومية، ففي 2009 تدفقت 239.5 مليار دولار إلى الولايات المتحدة من الدخل المكتسب على الأصول التي يحتفظ بها سكان الاتحاد الأوروبي، كما تدفقت 190.7 مليار دولار إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره الدخل المكتسب على الأصول التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك تدفق صافي 6.4 مليار دولار إلى الولايات المتحدة الأمريكية كتحويلات من جانب واحد في عام 2009، ونظرا لان دول الاتحاد الأوروبي من الدول شديدة الانكشاف اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت تداعيات أزمة الرهن العقاري إليها، فبمجرد حدوث البوادر الأولى للأزمة تعرضت العديد من البنوك لخسائر الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض ، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان فيها، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة، ونظرا للارتباط القوي بين الأسواق الأمريكية والأوروبية خاصة منطقة اليورو انخفضت مؤشرات الأسواق فيها بمجرد بداية انهيار مؤشر داوون جونز الأمريكي؛
- **معبر سوق النقد " الارتباط الدولارى "** : حيث تحتفظ البنوك المركزية الأوروبية باحتياجات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة بذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياجات النقد الأجنبي في العالم و 80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي وبالتالي يعتبر الدولار أوسع عملة في التداول حيث تتم به معظم معاملات التجارة الدولية، اذ ان اكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول ، اذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الايك) نفطها بالدولار الأمريكي، وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة ترليونونات ، الأمر الذي يجعل أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار ينعكس على أسعار السلع والخدمات ؛
- **معبر الصفقات التجارية:** لقد كان لانخفاض الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية الناتج عن الركود الذي تعاني منه اقتصاديات دول العالم بسبب أزمة 2008، وكذا تدهور القروض الموجهة لتمويل التجارة الدولية بسبب تشديد معايير الإقراض للحد من تدهور ملاءة البنوك أثار واضحة على تدهور معدل نمو التجارة

¹ شيماء صابر صالح، الديون السيادية اليونانية (الاسباب، الآثار، المواجهة) دراسة مقارنة مع مصر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2016، ص ص 36، 35.

² فاطمة رحال و بلورغي نادية، مرجع سابق، ص ص 128-133.

العالمية ومنها الأوروبية، حيث عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة تدهور بسبب انخفاض الطلب العالمي وبخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية ففي الوقت الذي انخفضت فيه الواردات الأمريكية منتصف 2008 انخفضت بذلك الصادرات الأوروبية هذا يعني ان انخفاض الطلب الأمريكي على السلع الاستهلاكية الأوروبية ساهم في تدهور تجارة الاتحاد الأوروبي مع العلم ان صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي 23 % من إجمالي صادراته إلى العالم ، فتدهور تجارة الولايات المتحدة الأمريكية سواء صادرات أو واردات تبعه تدهور في تجارة الاتحاد الأوروبي وهذا لارتباط تجارة الاتحاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي.

ثالثاً: تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي:
سوف نتطرق لهذه التداعيات على الاقتصاديات المختلفة كما يلي:

1. تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد اليوناني:

لقد أثرت أزمة الديون السيادية على مؤشرات النشاط الاقتصادي اليوناني وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة في اليونان، وسنوضح في الجدول رقم (9) مؤشرات النشاط الاقتصادي لليونان قبل وبعد أزمة اليونان المالية.

جدول رقم (9) : مؤشرا النشاط الاقتصادي لليونان خلال الفترة (2005-2014).

المؤشر	السنة	2009	2008	2007	2006	2005
الدين الحكومي %		133.2	116.8	120.4	123	121.6
الناتج المحلي الإجمالي %		4.4-	0.4-	3.5	5.8	0.9
معدل التضخم %		2.6	4.4	3.2	3.4	2.3
معدل البطالة %		9.6	7.8	8.4	9	10
الحساب الجاري %		11.1-	4.9-	14.6-	11.4-	7.6-
المؤشر	السنة	2014	2013	2012	2011	2010
الدين الحكومي %		177	175	163.6	108.7	126.9
الناتج المحلي الإجمالي %		0.8	3.3-	6.6-	8.9-	5.4-
معدل التضخم %		1.4-	2.8-	0.1	0.8	0.8
معدل البطالة %		26.5	27.5	24.4	17.9	12.7
الحساب الجاري %		0.9	0.6	2.4-	9.9-	10.6-

Source :the international monetary fund (imf),world economic outlook database, available on <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/index.aspx>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) ان معدل نمو الدين الحكومي اليوناني سجل ارتفاعا ملحوظا خاصة منذ 2011-2014 حيث ارتفع العجز في الدين الحكومي من 108.7 % عام 2011 إلى 163.6 % عام 2012 ثم إلى 175 % و 177 % عامي 2013 و 2014 على التوالي بعد ان كان يتراوح بين 116.8 % عام 2008 و

133.2 % عام 2009 وهذا التعدي للسقف المسموح الذي أصاب الحكومة اليونانية جاء نتيجة للخلل الموجود في السياسة المالية وعدم تناسقها مع برامج الاقتصاد اليوناني والتي أثرت بشكل فعال في خلق عبء دائم ومستمر للدين وانخفاضه عام 2011 وكذا نتيجة لسياسات النقشف التي قامت بها اليونان والسياسات الصارمة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على اليونان بالالتزام باتفاقية ماستريخت للحد من عدم زيادة الدين الحكومي عن السقف المسموح به .

أما الناتج المحلي الإجمالي فالسنوات الأولى من الألفية الثالثة كانت الفترة الذهبية للاقتصاد اليوناني حيث تصادفت مع انضمام اليونان لمنطقة اليورو عام 2001، حيث بدأت معدلات النمو في الارتفاع تدريجيا من 0.9 % عام 2005 إلى 5.8 و 3.5 % عامي 2006 و 2007 على التوالي إلا ان الموقف المالي ظل غير مستقر وبدأت الحكومة اليونانية بمحاولة السيطرة على الإنفاق الحكومي مما أدى إلى تدهور كبير ظهر عام 2008 بحوالي -0.4 % ثم استمر الانخفاض إلى -4.4 % عام 2009 إلى ان بلغ حدته في عام 2011 بـ -8.9 % إلا انه بدأ ينتعش عام 2014 حيث بلغ 0.8 %.

وفيما يخص معدل التضخم في اليونان فنلاحظ انه في ارتفاع مستمر منذ 2005-2008 حيث بلغ 2.3 % عام 2005 وارتفع إلى 4.4 % عام 2008 بعد ان سجل انخفاض طفيف عام 2007 حيث بلغ 3.2 % مقارنة بـ 3.4 % عام 2006، وهذا الارتفاع طبعاً راجع إلى الاختلالات التي أثرت على الاقتصاد اليوناني والتي أدت إلى خلل في هيكل الأجور والأسعار نتيجة عدم التقارب في معدلات نمو التضخم بين اليونان وباقي دول منطقة اليورو بعد انضمام اليونان لها عام 2001، والتي بدورها كن لها التأثير المباشر على معدلات نمو التضخم ليسجل عام 2009 حوالي 2.6 % نتيجة للتوصيات من الاتحاد بالانضباط على مستويات تضخم معتدلة ومتقاربة مع باقي الأعضاء بالإضافة لتقديم الاتحاد العديد من التوصيات والمساعدات للأزمة فسجل بعد ذلك عامي 2010 و 2011 انخفاضا ملموسا في معدل التضخم بلغ 0.8 % واستمر في الانخفاض إلى 0.1 % عام 2012 وانخفض اكثر بمعدلات سالبة ليسجل عام 2013 نسبة -2.8 % و -1.4 % عام 2014.

وعن معدل البطالة نلاحظ انه منذ 2005 وهو في الانخفاض لغاية 2008 من 10% إلى 7.8% نظرا للإصلاحات التي طبقتها اليونان في هيكل سوق العمل والسياسات المفروضة من قبل الاتحاد الذي أوصى بضرورة تقارب المعدلات بين اليونان وباقي الأعضاء، إلا انه منذ سنة 2009 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع نتيجة للأزمة المالية التي حلت بها وانهار بنيانها الاقتصادي حيث بلغ معدلات نمو البطالة 9.6 % وارتفع عام 2010 أي 12.7 % و 17.9 % عام 2011 ثم 24.4 % عام 2012 ف 27.5 % عام 2013 ثم انخفض عام 2014 إلى 26.5 %.

أما عن الحساب الجاري للاقتصاد اليوناني فنلاحظ انه سجل معدلات سالبة خلال الفترة 2005-2012 مما يدل على تسجيله عجزا ملحوظا نتيجة فقدان اليونان وضعها التنافسي على المستوى العالمي وهروب رؤوس

الأموال وفقدان الثقة فيها وتدهور شروط التبادل التجاري والتأثير على معدلات التجارة في السلع والخدمات وذلك بزيادة معدل نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات وزيادة معدلات نمو الإنفاق ليصل عام 2006 إلى -11.4% و عام 2007 إلى -14.6% مقارنة ب -7.6% عام 2005، ثم بلغ العجز عام 2009 حوالي -11.1% بعد انخفاضه نوعاً ما عام 2008 إلى -4.9%، ومنذ 2010-2012 معدل العجز ينخفض تدريجياً إلى -10.6%، -9.9%، -2.4% على التوالي إلى أن بدأ الحساب الجاري بتحقيق مؤشرات موجبة عام 2013 و 2014 بنسبة 0.6% و 0.9% على التوالي كنتيجة مباشرة للأساليب المتبناة لمعالجة العجز عن طريق تحرير التجارة من القيود الخارجية ومعالجة ميزان المدفوعات.

وبالنسبة لتداعيات أزمة اليونان على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فسننظر لها من خلال معرفة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري قبل وبعد هذه الأزمة لمعرفة التأثيرات المترتبة عنها على هذه القطاعات فيما يلي:

- **القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي في اليونان من القطاعات الهامة والتي لها دور هام في المناطق الريفية ولها تأثير في الاقتصاد اليوناني ولديها مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها نسبة كبيرة من السكان، ولكن لديها مشكلتين حجم المزارع صغير جداً وغالبية السكان الذين يعملون في الزراعة كبار السن، مما دفع الحكومة لاتخاذ عدة تدابير لمواجهة هذه المشكلة عن طريق وضع حوافز لتشجيع الشباب المزارعين لتطوير القطاع الزراعي والتعاونيات الزراعية، على الجانب الآخر بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي بدأت تشارك في المنظمات الأوروبية والدولية الخاصة بالقطاع الزراعي مثل لجنة المنظمات المهنية الزراعية في الاتحاد الأوروبي (COPA) والاتحاد العام للتعاونيات الزراعية في أوروبا (COGECA) وجمعية مزارعي التبغ الدولية (UNITAB) للنهوض بالقطاع الزراعي وان كان قد تأثر بأزمة الديون السيادية، حيث تطور الإنتاج الزراعي اليوناني ومعدلات نموه بعد انضمام اليونان لمنطقة اليورو، إذ ارتفع إجمالي الإنتاج الزراعي من 8.573 مليار دولار عام 1997 إلى 8.933 مليار دولار عام 2002، محققة اليونان معدل نمو بلغ 0.83% ثم بدأ ينخفض الإنتاج ليصل عام 2007 إلى 7.914 مليار دولار ليحقق معدل نمو خلال الفترة 2002-2007 قدره -2.39% وينخفض الإنتاج الزراعي بشكل أكبر ليصل عام 2012 حوالي 7.503 مليار دولار ويسجل معدل نمو سالب يصل إلى -10.6% تأثراً بالأزمة اليونانية.¹

وقد بلغ إجمالي الصادرات الزراعية عام 1996 حوالي 26.935 مليار دولار ثم ارتفعت قيمة الصادرات عام 2001 لتبلغ 28.331 مليار دولار وهي السنة المزمّنة لدخول اليونان منطقة اليورو حيث فرض الاتحاد بعض السياسات الزراعية للأعضاء مما أدى لزيادة الإنتاج الزراعي وارتفعت قيمة الصادرات ثم ارتفعت عام 2006 لتسجل 63.187 مليار دولار واستمرت في الارتفاع لتسجل عام 2011 ما يقرب 67.394 مليار دولار وسجلت

¹ شيماء صابر صالح، مرجع سابق، ص ص 40-42.

الواردات عام 1996 حوالي 11.230 مليار دولار ثم انخفضت عام 2001 لتبلغ 10.212 مليار دولار ثم تستعيد ارتفاعه مرة أخرى عام 2006 لتبلغ 20.899 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 33.899 مليار دولار عام 2011، مسجلة الصادرات معدل نمو -1.88% خلال الفترة 1996-2001، في حين بلغ معدل نمو الواردات 1.02% وهو ما يدل على تحقيق عجز خلال هذه الفترة بارتفاع معدل نمو الواردات عن الصادرات، وارتفع معدل نمو الصادرات خلال الفترة 2006-2001 ليسجل 15.4% ويرتفع بالمقابل معدل نمو الواردات إلى 17.4%، أما خلال الفترة 2006-2011 سجل معدل نمو الصادرات 10.16% وفي المقابل بلغ معدل نمو الواردات 1.3%¹.

- القطاع الصناعي:

كانت الصناعة في اليونان القديمة وان كانت صغيرة في حجمها دقيقة شديدة التخصص في نوعها، وقد تأثر هذا القطاع بالأزمة اليونانية، كما هو موضح في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) : قيمة ومعدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2005 - 2014.

السنة	المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة بالمليون يورو		34.403	42.925	40.925	39.533	35.943
معدل النمو %		7.5-	17.7	5.1-	10.1-	4.95-
السنة	المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة بالمليون يورو		30.381	26.08	32.678	22.141	20.976
معدل النمو %		10.4-	13.2-	12.6-	9.1-	4.5-

Source :Hellenic statistical authority, the greek economy 2015, available on:

<http://www.statistics.gr/en/home/>

يتضح من خلال الجدول رقم (10) ان قيمة الإنتاج الصناعي شهد اعلى قيمة له 40.925 مليون يورو عام 2006 بمعدل نمو قارب 18% بعد ان كان عن عام 2005 يقدر بحوالي 34.403 مليون يورو وبمعدل نمو سلبي قدره -7.5%، ومنذ سنة 2006 والإنتاج الصناعي في انخفاض إلى غاية سنة 2011، حيث بلغ 40.925 مليون يورو عام 2007 و 39.533 مليون يورو عام 2008 و 35.934 مليون يورو عام 2009 بمعدلات نمو سلبية وهذا في ظل تأثيرات أزمة الرهن العقاري على الدول الأوروبية وحدثت أزمة الديون السيادية في اليونان وما أفرزته من انخفاضات متتالية في العديد من المؤشرات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبعد سنة

¹ نفس المرجع، ص ص 44،43.

2011 ارتفع الإنتاج الصناعي إلى 32.678 مليون يورو لكن بمعدل نمو سلبي قدره -12.6% ورجعت إلى الانخفاض خلال سنتي 2013 و 2014 بقيمة 22.141 و 20.976 مليون يورو على التوالي.

وبالنسبة لتأثر الصناعات فرادى فنلاحظ من خلال الملحق رقم (1) ان معدل نمو إنتاج الفحم والليجنيت تأثر بالأزمة اليونانية حيث سجل عام 2005 نسبة 1.6% ، ثم بدأ في الانخفاض ليسجل معدلات سالبة خلال الفترة 2006-2007، ثم بدأ المؤشر في التحسن ليحقق عام 2008 نسبة نمو بلغ 0.4% ونتيجة للأزمة اليونانية تأثر الإنتاج الصناعي اليوناني، حيث تأثرت هذه الصناعة عام 2009 بنسبة -2.3% ثم بدأ المعدل في تحسن ليسجل معدل نمو موجب عام 2013 بنسبة 6.7% ويتأثر إنتاج هذه الصناعة مرة أخرى ليعود بتسجيل معدل سالب عام 2014 بنسبة -6.7%، كما ظل استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي يحقق معدلات نمو سالبة منذ عام 2005 حتى عام 2008 إلا ان إنتاج النفط والغاز الطبيعي لم يتأثر بشكل سلبي من الأزمة اليونانية بل حقق معدل نمو موجب 32.3% عام 2009 وظل المعدل موجب حتى عام 2010 ليسجل 43.0% ثم بدأ يتأثر بالأزمة ليسجل عام 2011 معدلات نمو سالبة بنسبة -25.9% وظل يحقق فيها حتى عام 2014 ليسجل -7.4%.

ويتضح ان معدل نمو إنتاج الخامات المعدنية شهد تذبذبا في معدلاته حتى عام 2008 حيث سجل 2.1% وانخفض المعدل عام 2009 ليسجل -23.5% ثم بدأ المعدل في التحسن حتى عام 2011 ولكن بانخفاض عن 2010 ثم بدأ الإنتاج في تدهور مرة أخرى ليعود مرة أخرى بتحسن ملحوظ عام 2014 ليسجل معدل نمو 3.1%، وسجلت معدلات نمو التعدين والمهاجر عام 2005 نسبة -14.5% ثم انخفض المعدل ليحقق عام 2006 نسبة 6.1% وينخفض اكثر ليسجل عام 2007 مسبة 0.3% ثم يهبط المعدل عام 2008 و 2009 ليحقق معدلات نمو سالبة ويبدأ المعدل في التحسن عام 2010 ليسجل معدل موجب 0.7% الا انه رجع إلى الانخفاض عامي 2011 و 2012 ثم عاد إلى الارتفاع عام 2013 إلى ان وصل إلى معدل نمو إيجابي ملحوظ عام 2014 ليسجل 19.2%.

كذلك صناعة الأغذية تأثرت بالأزمة اليونانية وانخفض الإنتاج عام 2009 بمعدل -2.6% وظلت منخفضة إلى غاية 2014 أين حققت معدل موجب قدر بـ2.6%، وتأثرت العديد من الصناعات الأخرى كالتبغ، والمنسوجات والملابس الجاهزة وصناعة الورق والمنتجات الورقية والمطاط والمنتجات البلاستيكية ، صناعة الأثاث وغيرها من الصناعات الأخرى كما هو موضح في الملحق رقم (1).

وبانخفاض معدل نمو الصناعات المختلفة في اليونان بعد الأزمة تأثرت كذلك الصادرات والواردات الصناعية مثلما هو موضح في الجدول رقم (11) ، حيث كانت الصادرات الصناعية لليونان في تقدم خلال الفترة 2005-2008 اذ سجلت قيمة الصادرات عام 2005 حوالي 14.89 مليار يورو وبمعدل نمو 12.9%، وترتفع عام 2006 بما يقرب من 3 مليار يورو لتسجل عام 2006 حوالي 17.24 مليار يورو ليرتفع المعدل ويسجل 15.8% وترتفع قيمة الصادرات عام 2007 بما يقرب من 19.39 مليار يورو بمعدل النمو ليسجل معدل 12.5%

ويرتفع أخيرا قبل الأزمة ليسجل 21.32 مليار يورو بمعدل نمو 9.9 % عام 2008، ثم انخفضت قيمة الصادرات الصناعية بحدوث الأزمة وسجلت 17.67 مليار يورو بمعدل نمو سلبي -17.1 %، ولكت بدأت في التعافي عام 2010 وازدادت قيمة الصادرات حيث سجلت 21.14 مليار يورو بمعدل نمو 19.6 % وتحسنت عام 2012 ثم 2013 حيث بلغت 27.58 مليار يورو بمعدل نمو -0.1 % وانخفضت أكثر عام 2014 ووصلت إلى 27.21 مليار يورو بمعدل نمو -1.3 %.

أما الواردات الصناعية فيتضح من الجدول أنها ارتفعت من 46.43 مليار يورو بمعدل نمو 2.9 % إلى 52.82 مليار يورو بمعدل 13.8 % عام 2006، وإلى 60.12 مليار يورو عام 2007 بنفس معدل النمو السابق، ثم سجلت أعلى قيمة واردة عام 2008 بقيمة 64.86 مليار يورو بمعدل نمو 7.9 %، ونتيجة للأزمة اليونانية والإفلاس الذي تعرضت له اليونان وعجزها عن توفير الأموال للأزمة للاستيراد هبطت قيمة الواردات الصناعية لتصل إلى 52.10 بليون يورو بمعدل نمو -19.7 % عام 2009 واستمر في الانخفاض عام 2010 حيث بلغ 50.93 بليون يورو بمعدل نمو -2.2 % إلى غاية 2014 ارتفعت قيمة الواردات وسجل 47.81 مليار يورو بمعدل نمو 2 %.

جدول رقم (11): الصادرات والواردات الصناعية خلال الفترة 2005-2014 .

السنة	المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات بالمليون يورو		14.89	17.24	19.39	21.32	17.67
معدل نمو الصادرات %		12.9	15.8	12.5	9.9	-17.1
إجمالي الواردات بالمليون يورو		46.43	52.85	60.12	64.86	52.1
معدل نمو الواردات %		2.9	13.8	13.8	7.9	-19.7
السنة	المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات بالمليون يورو		21.14	24.3	27.59	27.58	27.21
معدل نمو الصادرات %		19.6	15	13.5	0.1-	1.3-
إجمالي الواردات بالمليون يورو		50.93	48.65	49.31	46.87	47.81
معدل نمو الواردات %		2.2-	4.5-	1.4	5-	2

Source :Hellenic statistical authority ,Greece industrial,2014,disponible sur

<http://www.statistics.gr/en/home/>

- القطاع التجاري:

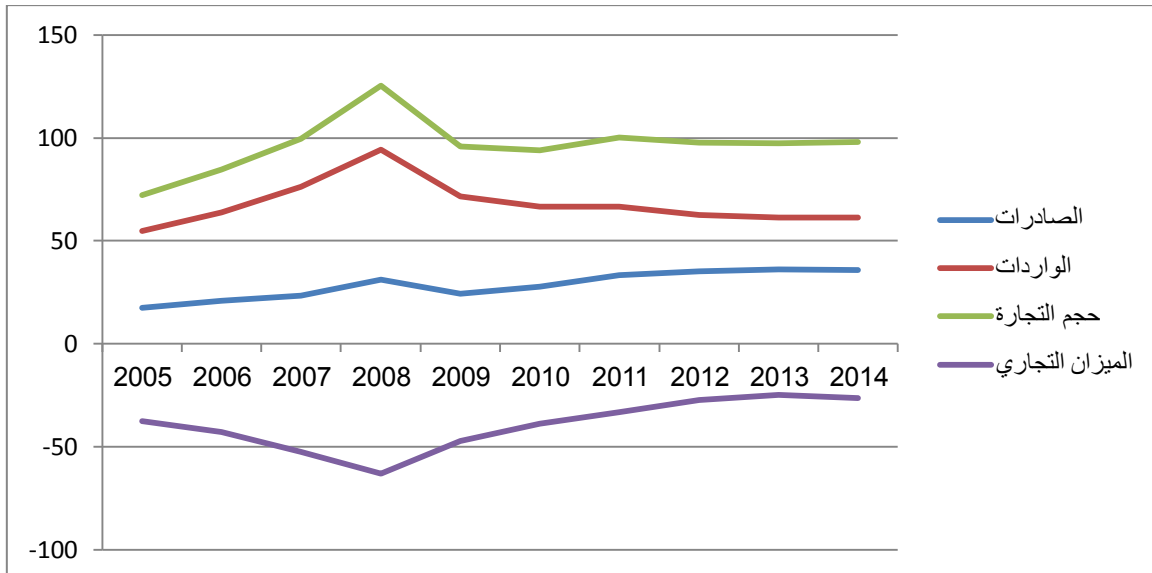
ويمكن معرفة التأثيرات المحققة على الصادرات والواردات من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (4)

جدول رقم (12): التجارة الخارجية لليونان خلال الفترة 2005-2014.

السنوات	الصادرات		حجم التجارة		الواردات		الميزان التجاري	
	القيمة المليون د.	معدل النمو %	القيمة المليون د.	معدل النمو %	القيمة المليون د.	معدل النمو %	القيمة المليون د.	معدل النمو %
2005	17.434	14.35	72.328	6.28	54.893	3.95	37.459-	0.28-
2006	20.942	20.12	84.684	17.08	63.738	16.11	42.796-	14.25
2007	23.504	12.23	99.603	17.62	76.099	19.39	52.595-	22.9
2008	31.127	32.43	125.474	25.97	94.347	23.98	63.219-	20.2
2009	24.236	22.14-	95.775	23.67-	71.538	24.18-	47.301-	25.18-
2010	27.585	13.82	94.038	1.81-	66.452	7.11-	38.866-	17.83
2011	33.377	20.99	100.069	6.41	66.692	0.36	33.315-	14.28-
2012	35.151	5.32	97.655	2.41-	62.504	6.28-	27.353-	17.9-
2013	36.261	3.16	97.409	0.25-	61.148	2.17-	24.886-	9.02-
2014	35.755	1.4-	97.936	0.54	61.18	1.69	26.425-	6.18

Source :international trade center, trade of Greece, 2014,available on :<http://www.intracen.org/>

شكل رقم (4): التجارة الخارجية لليونان خلال الفترة 2005-2014.



المصدر: مخرجات برنامج excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (4) ان قيمة الصادرات اليونانية شهدت تزايدا ملحوظا منذ 2005 إلى غاية 2008 حيث قدرت عام 2005 بـ 17.434 مليون دولار وبدأت في الارتفاع عام 2006 بمعدل نمو بلغ 20.12 % وبقية 20.942 مليون دولار ، مواصلة في الارتفاع بمعدل نمو 12.23 % وبقية 23.504 مليون دولار عام 2007 إلى ان بلغت 31.127 مليون دولار بمعدل نمو 32.43 % عام 2008، وفي المقابل ارتفعت الواردات خلال نفس الفترة من 54.893 مليون دولار عام 2005 إلى 63.738 مليون دولار عام 2006 بمعدل نمو 16.11 %، وواصلت الواردات ارتفاعها عام 2007 بمعدل نمو 19.39 % وبقية 76.099 مليون دولار إلى ان وصلت عام 2008 إلى 94.347 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 23.98 %، وهذا ما يدل على ان الواردات اليونانية اكبر من صادراتها مما جعل الميزان التجاري لليونان سالبا خلال نفس الفترة .

ويتضح من نفس الجدول ان عام 2009 تأثر بتداعيات الأزمة اليونانية على حجم التجارة الخارجية حيث انخفضت من 125.474 مليون دولار إلى 95.775 مليون دولار بمعدل نمو سلبي وصل إلى -23.67 %، وذلك نظرا لتراجع الصادرات إلى 24.236 مليون دولار عام 2009 والواردات إلى 71.538 مليون دولار بمعدلات نمو سلبية -22.14 % و-24.18 % على التوالي ، أما في سنة 2010 فنلاحظ ان الصادرات اليونانية ارتفعت بقيمة 27.585 مليون دولار بمعدل نمو 13.82 % وظلت في الارتفاع حتى سجلت عام 2013 قيمة 36.261 مليون دولار مسجلة معدلات نمو منخفضة وصلت إلى 3.16 % عام 2013 و -1.40 % عام 2014، في حين تراجعت الواردات إلى 66.452 مليون دولار بمعدل نمو -7.11 % عام 2010 وإلى 62.504 مليون دولار عام 2012 إلى ان وصلت إلى 61.148 مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو منخفض جدا -2.17 %، وهو ما يدل على تدهور معدلات نمو التجارة الخارجية لليونان نتيجة الأزمة التي تعرضت لها مما اثر على ضعف نمو معدلات الصادرات والواردات وعلى الميزان التجاري.

وقد تأثرت الواردات السلعية اليونانية بشكل ملحوظ بالأزمة اليونانية حيث سجلت الواردات من الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير انخفاضا عام 2009 بقيمة 12.286 مليار دولار بمعدل -39.72 %، ولكن تتحسن لتسجل عام 2014 حوالي 21.356 مليار دولار بمعدل نمو -6.7 %، وبلغت الواردات من المنتجات الصيدلانية 5.289 مليار دولار بمعدل 1 % حيث ارتفعت ولم تتأثر بالأزمة مقارنة بـ 5.237 مليار دولار بمعدل نمو 18.70 إلا أنها انخفضت عام 2010 وبلغت 4.586 مليار دولار بمعدل نمو -13.29 % واستمرت في الانخفاض إلى 3.464 مليار دولار بمعدل نمو سالب -2.36 %.

أما بالنسبة للواردات من المعدات الكهربائية والإلكترونية فانخفضت متأثرة بالأزمة إلى 4.513 مليار دولار مقارنة بمعدل نمو -22.68 % عام 2009 مقارنة بـ 5.237 مليار دولار عام 2008 واستمر الانخفاض إلى 2014 حيث سجلت 2.467 مليار دولار بمعدل نمو -52.75 %، كما انخفضت كل من واردات اللحوم ومنتجات الألبان والعسل والبيض والحديد والصلب والنحاس ومصنوعاته والمنتجات الكيماوية والحديد كلها تراجعت بعد

حدوث الأزمة اليونانية وتراجعت معدلات النمو بها ومن أكثر السلع المتأثرة النيكل ، واردات الزنك ومصنوعاته والقصدير¹.

أما صادرات اليونان فتأثرت هي الأخرى بتداعيات الأزمة حيث سجلت صادراتها من الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير خلال عام 2009 حوالي 4.923 مليار دولار بمعدل نمو 26.89 % ، وانخفضت صادراتها من المعدات الكهربائية والإلكترونية إلى 537.441 مليون دولار عام 2009 مقارنة بـ 1.417 مليار دولار عام 2008، وكذا صادراتها من منتجات الألبان والبيض والعسل، وصادراتها من النحاس ومصنوعاته انخفضت إلى 390.234 مليون دولار عام 2009 مقارنة بـ 835.778 مليون دولار عام 2008، بالإضافة إلى صادرات الحديد والصلب والمنتجات الكيماوية وكذا الحديد والفولاذ والأسمدة والقوارب والسفن وصادرات الأثاث والمطاط ومنتجات السيراميك والصادرات من الرصاص والزنك ومصنوعاته والقصدير أما المنتجات الصيدلانية وصادرات القطن والحبوب والحريز لم تتأثر بتداعيات الأزمة بل ارتفعت خلال سنة 2009.²

2. تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو:

من خلال الجداول التالية سنقوم بتحليل اثر الأزمة اليونانية على المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو وملاحظة الفرق قبل وبعد حدوث الأزمة خلال الفترة 2003-2014.

أ. الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (5) ان متوسط معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2003-2007 بلغ حوالي 2.2 % وانخفض إلى 0.4 % بعد حدوث أزمة الرهن العقاري وما تعرضت له مطقة اليورو من أحداث اقتصادية أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي فيها وانخفاض معدلات الإنتاج ووقف معدلات النمو ما شجع على حدوث أزمة ديون سيادية أوروبية أدت إلى انخفاض معدل النمو إلى -4.4 % عام 2009 إلا ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو انتعش عام 2010 وبلغ 2.0% ثم انخفض إلى 1.4 % عام 2011 ثم إلى -0.4% عام 2012 ثم بدأ ينتعش عام 2013 بلغ 0.1 % و 1.4 % عام 2014، وهذا التذبذب في معدلات النمو راجع إلى حالة عدم الاستقرار التي مرت بها منطقة اليورو.

¹ شيماء صابر صالح، مرجع سابق، ص ص 59،60
² نفس لمرجع، ص ص 61-65.

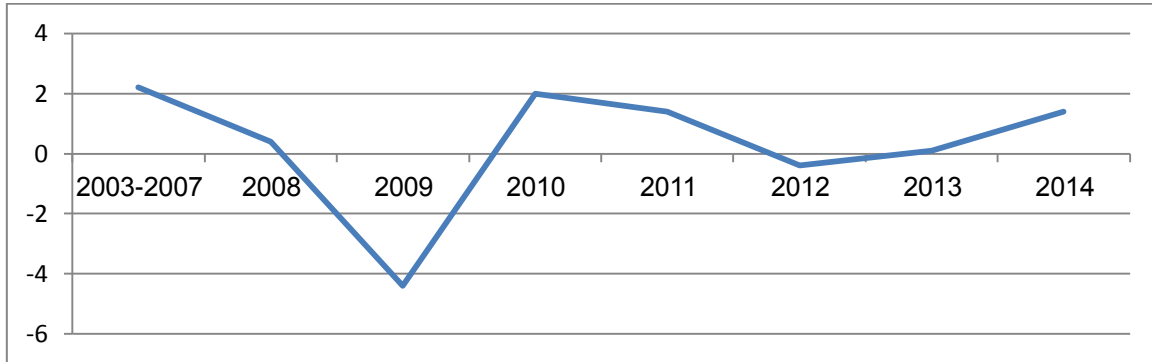
جدول رقم (13) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.

السنوات	2003-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل %	2.2	0.4	4.4-	2	1.4	0.4-	0.1	1.4

Source :eurostat ,euro indicator , 2014, available on

<http://ec.europa.eu/eurostat/fr/home>

شكل رقم (5) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.



المصدر: مخرجات برنامج excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

ب. معدل التضخم لمنطقة اليورو خلال الفترة 2007-2014.

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (6) نلاحظ ان معدل التضخم بلغ 2.1 % عام 2007 وارتفع عام 2008 إلى 3.3% مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلكين الغذائية والصناعية إلا انه انخفض عام 2009 إلى 0.3 % وقت أزمة الديون السيادية وبدأت ترتفع هذه المعدلات إلى 1.6% و 2.7 % عام 2010 و 2011 على التوالي ثم بدأت تنخفض تدريجيا إلى 2.5% و 1.8 % و 1.6 % سنوات 2012 و 2013 و 2014 على التوالي.

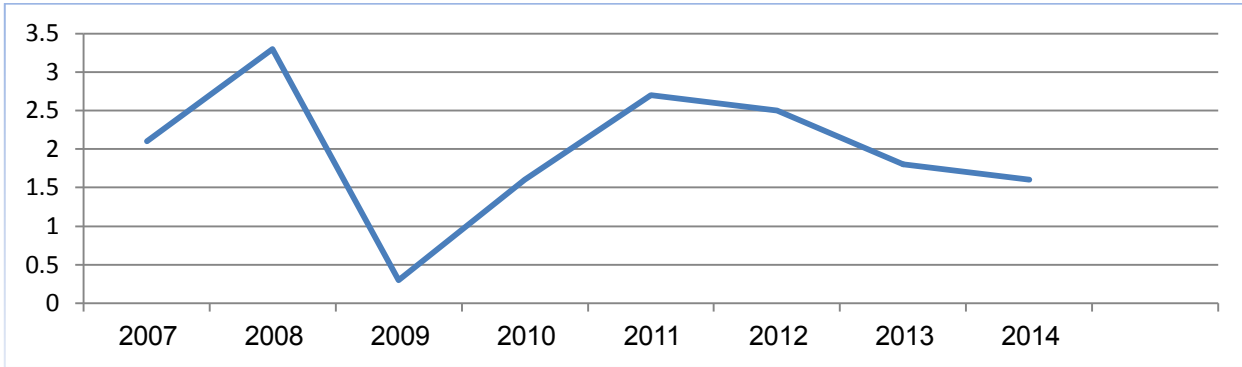
جدول رقم (14) : معدل نمو التضخم لمنطقة اليورو خلال الفترة 2008-2014.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل %	2.1	3.3	0.3	1.6	2.7	2.5	1.8	1.6

Source :eurostat ,euro indicator,2014,available on:

<http://ec.europa.eu/eurostat/fr/home>

شكل رقم (6) : معدل نمو التضخم لمنطقة اليورو خلال الفترة 2007-2014.



المصدر: مخرجات برنامج excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

ج. الحساب الجاري لمنطقة اليورو خلال الفترة 2008-2014

تأثر الحساب الجاري بمنطقة اليورو بالعديد من التغيرات التي أدت لسلبية مؤشرات هذا الحساب ، والتي أطاحت به وادت إلى تدهوره وتسجيل معدلات نمو سلبية مما أدى لتحقيق عجز في الميزان التجاري فاشر بدوره على حصيلة السلع والخدمات وانخفضت الصادرات من السلع عن الواردات الأمر الذي أدى بدوره لتيسير سريان العجز نتيجة تدهور وانهيار الدورة الاقتصادية ، وقد شهدت منطقة اليورو خلال عام 2011 بعض التحسن بمعدل 0.5% نتيجة بداية تطبيق خطط الإصلاح لكافة أعضائه وظلت حسابات الجاري في معدلات مستقرة حتى عام 2008 ليهبط هبوطا ملحوظا ليسجل مؤشرات سلبية بعد ذلك.¹

ح. معدل البطالة لمنطقة اليورو خلال الفترة 2008-2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (7) ان معدلات البطالة لمنطقة اليورو انخفضت عام 2008 إلى 7.6 % مقارنة بمتوسط الفترة 2007-2003 التي كانت 8.7 % إلا أنها منذ ذلك الوقت وهي في ارتفاع إلى 9.6 % عام 2009 و 10.1 % خلال 2010 و 2011 ثم إلى 11.3 % عام 2012 و 11.8 % عام 2013 وذلك بسبب ما شهده العالم من ركود وانكماش النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف وتخفيض عدد العمال وتسريحهم، وانخفضت انخفاضا طفيفا عام 2014 إلى 11.7%.

جدول رقم (15): معدل نمو البطالة لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.

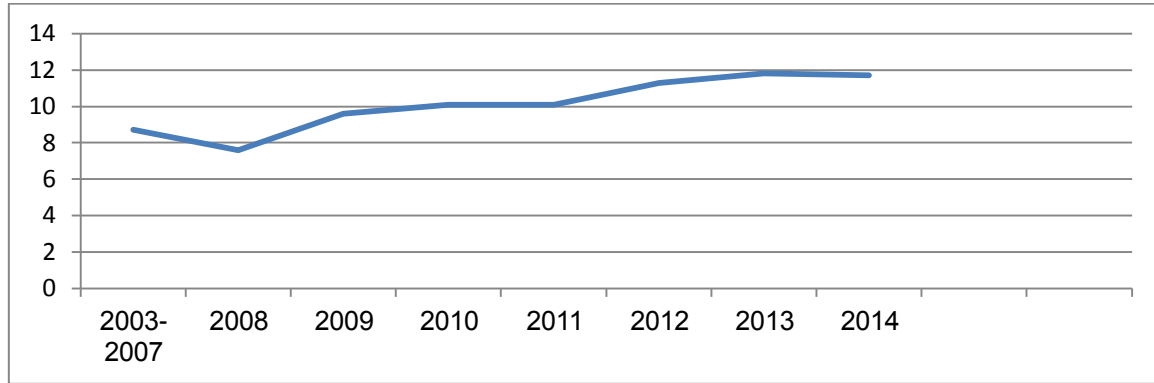
السنة	2003-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل %	8.7	7.6	9.6	10.1	10.1	11.3	11.8	11.7

Source :eurostat ,euro indicator,2014,available on:

<http://ec.europa.eu/eurostat/fr/home>

¹ شيماء صابر صالح، مرجع سابق، ص 83.

شكل رقم (7) : معدل نمو البطالة لمنطقة اليورو خلال الفترة 2003-2014.



المصدر: مخرجات برنامج excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

خ. معدل الدين الحكومي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2008-2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (8) ان الدين الحكومي لمنطقة اليورو في ارتفاع مستمر منذ سنة 2006 حيث بلغ 68.2 %، ثم ارتفع ارتفاع طفيف عام 2008 إلى 68.5% ثم إلى 78.3% عام 2009 وإلى 83.3% و 58.9% و 89.2% خلال 2010 و 2011 و 2012 على التوالي ثم شهدت ارتفاعا خلال 2013 و 2014 قار 92 %، وهو ما يدل على معاناة منطقة اليورو من كبر حجم الدين الحكومي لديها والذي تجاوز معايير التقارب المفروضة عليها والذي يجب ان لا يتجاوز الدين الحكومي 60%، الامر الذي انعكس بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في المنطقة.

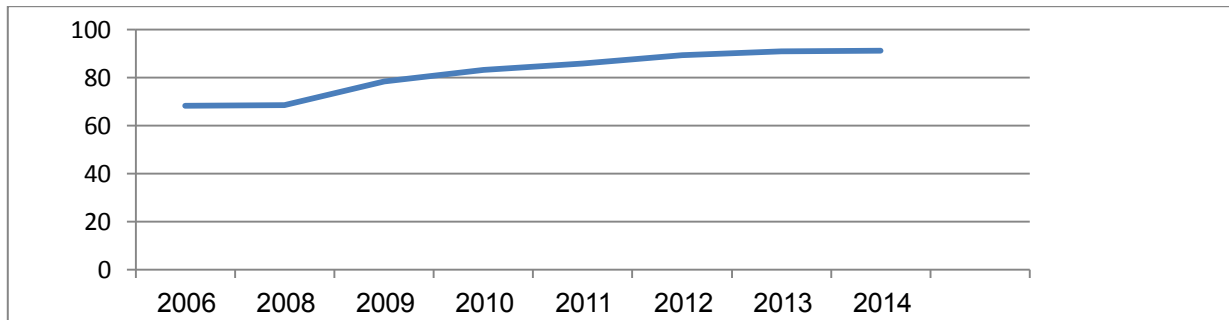
جدول رقم (16) : معدل نمو الدين الحكومي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2006-2014.

السنة	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل %	68.2	68.5	78.3	83.3	85.9	89.2	90.9	91.9

Source european central bank ,statistical data warehouse,2015,available on

<https://www.ecb.europa.eu/stats/html/index.en.html>:

الشكل رقم (8) : معدل نمو الدين الحكومي لمنطقة اليورو خلال الفترة 2006-2014.



المصدر: مخرجات برنامج excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

ومن خلال الجداول السابقة نلاحظ ان منطقة اليورو تأثرت بأزمة اليونان كثيرا وخاصة في بعض الدول كالبرتغال وإسبانيا وإيرلندا وإيطاليا وهو ما سنوضحه من خلال الملحق رقم (2)، اذ نلاحظ ان الاقتصاد البرتغالي والإسباني والإيطالي والإيرلندي اشد دول منطقة اليورو تأثرا بالأزمة اليونانية ، حيث تأثرت المؤشرات الاقتصادية الكلية كثيرا بها، وسجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سلبية في كل هذه الدول عام 2009 بـ -3.0 و -3.5 و -5.5 و -6.4 % على التوالي ، وكانت إيرلندا أشد تأثرا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت أكثرهم انتعاشا عام 2007 بمعدل 4.9 %، إلا ان سنة 2010 عرفت انتعاشا في معدلات النمو في كل هذه الدول بنسب متفاوتة إلا ان إيرلندا بقي معدل نمو الناتج بها سلبى رغم تحسنه إلى -0.3 % وفي سنة 2011 تعافى الاقتصاد الإيرلندي وارتفعت معدلات النمو إلى 2.8% في حين تراجع في كل من البرتغال وإسبانيا وإيطاليا بـ -1.8 و -0.6 و 0.6 على التوالي، وتراجعت بعد ذلك معدلات النمو في كل هذه الاقتصاديات عام 2012 تراجعاً ملحوظاً إلى -4.0 % في البرتغال و -2.1 في إسبانيا و -2.8 في إيطاليا و -0.3 % في إيرلندا، وفي سنة 2014 تعافت كل الاقتصاديات الأشد تضرراً حيث بلغت معدلات النمو 4.8 % في إيرلندا و 1.3 % في إسبانيا و 0.9 % في البرتغال و -0.4 % في إيطاليا مقارنة بـ -1.7 %.

أما التأثير على معدلات نمو البطالة فنلاحظ أنها سجلت ارتفاعات ملحوظة عام 2009 بسبب توقف العمل والإنتاج وارتفاع التكاليف حيث وصلت إلى 9.4 % في البرتغال بعدما كانت لا تصل إلى 3% قبل الأزمة ووصلت إلى 17.8 % في إسبانيا مقارنة بـ 8.2 % عام 2007 ، و 12.01 % في إيرلندا بعد ان كانت 4.6 % عام 2007، أما إيطاليا فارتفعت قليلا فقط من 6.7 إلى 7.7 % عام 2009، واستمرت معدلات نمو البطالة في الارتفاع إلى غتي 2013 حيث ارتفعت إلى 16.1 في البرتغال عام 2013 وهو اكبر نسبة لها وبلغت 26.1 % في إسبانيا في نفس السنة و 12 % في إيطاليا و 14.7 % في إيرلندا إلا ان سنة 2014 بدأت تنخفض فيها معدلات البطالة بشكل ضئيل.

وبالنسبة لمعدلات التضخم نلاحظ أنها انخفضت عام 2009 إلى -4.5 % في إيرلندا مقارنة بـ 4.9 % قبل الأزمة اليونانية و 0.8 % في إيطاليا مقارنة بـ 3.4 % و -0.3 % في إسبانيا مقارنة بـ 4.1 % و -0.8 % في البرتغال مقارنة بـ 7.8 %، إلا أنها عامي 2010 و 2011 بدأت ترتفع معدلات التضخم حيث وثلت في البرتغال إلى 3.7 % وفي إسبانيا إلى 3.2 % و إيطاليا 2.7 % و إيرلندا 2.6 %، وبدأت في التراجع عام 2012 في كل من البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، وواصلت انخفاضها في 2013 و 2014 إلى -0.3 % في البرتغال و -0.1 % في إسبانيا و 0.2 % في إيطاليا و -0.2 % في إيرلندا.

وفيما يخص الحساب الجاري فنلاحظ انه سجل عجزا قبل أزمة اليونان ووصلت حدة العجز إلى -9.6 % في إسبانيا واستمر العجز أثناء حدوث الأزمة إلا انه تحسن مقارن بقب حدوثها عام 2009، وبقي العجز ملازما لهم إلى غاية 2013 بين تحسن في العجز وتراجع له ماعدا في إسبانيا و إيرلندا عرفت فائضا بمعدل نمو 1.5

% وتحسن لحساب الجاري في إيطاليا وإيرلندا عام 2014 بمعدل 19 و 3.6 % على التوالي وبقي ثابت في البرتغال وانخفض في إسبانيا إلى 1 % مقارنة بـ 1.5 %.

أما الدين الحكومي فنلاحظ انه شهد ارتفاعا بعد حدوث أزمة اليونان حيث وصل في إيطاليا إلى 125.8% عام 2009 و 67.8 % في إيرلندا مقارنة بـ 27.4 % قبل الأزمة و 61.7 % في إسبانيا مقارنة بـ 41.7 % و 79.7 % في البرتغال واستمر معدل نمو الدين الحكومي في الارتفاع ماعدا في إيطاليا انخفض سنة 2010 إلى 124.7 % و إيرلندا عام 2012 انخفض إلى 29.7 % ، إلا ان هذا الانخفاض لم يلبث طويلا حيث عاود الارتفاع إلى 133.1 % عام 2013 و 156.2 % عام 2014 في إيطاليا وبقيت معدلات نمو الدين الحكومي في ارتفاع إلى 120.1 و 117.7 % في كل من البرتغال وإسبانيا على التوالي عام 2014، وارتفاع هذا المعدل هو السبب الرئيسي لانتقال العدوى إلى دول منطقة اليورو وتأثر الناتج المحلي لهذه الدول مما اثر على ارتفاع معدلات البطالة والتضخم و حدوث العجز في الحساب الجاري والذي بدوره يؤثر على الاستثمارات وعلى التجارة الخارجية والدولية لهذه الدول .

3. تداعيات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي .

بعيدا عن استعراض الحالات الفردية للبلدان الأوروبية، فالاتجاه الواضح للأزمة هو الاستمرار بسبب تراجع العوائد من العمل الاقتصادي المشترك على العموم في منطقة اليورو بسبب تعرضها للأزمات، فألمانيا البلد الأوروبي ذو القوة الاقتصادية المعول عليها في خطط الإنقاذ، شهدت آثارا بائنة، وجاءت الآثار منذ انضمامها لليورو، إذ أنها تكلفت بأعباء ما كانت لتتحملها لو كانت خارج اليورو. ما يؤيدنا هنا انه في غضون المدة 2000-2010 وبينما كانت الأجور في بلدان الاتحاد الأوروبي تزداد بنسبة 31%، تعرضت وحدة تكلفة العمل في ألمانيا إلى انخفاض بلغ معدله 7% في المدة نفسها، ومن الناحية الثانية فان ألمانيا حققت زيادة متواضعة في نسبة الأجور من الإنتاجية المتحققة، حيث انخفض تعويض العاملين النسبي من الإنتاجية بحوالي 11% في ألمانيا للمدة من 2000-2009، وهو اقل مما تحقق في منطقة اليورو بحدود 15 نقطة و 36 نقطة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، رغم حقيقة ان تكلفة العمل المنخفضة نسبيا بالمقارنة مع بعض البلدان الأوروبية أوروبا ك هولندا والنمسا ، فإنها تعد مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع بلدان أخرى خارج اليورو مثل الولايات المتحدة واليابان والصين.¹

وبلجيكا وصل دينها إلى 100% من الدخل القومي، وهي اعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا ووصلت نسبة عجزها إلى 5% حيث قامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين وهو ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية والعالمية ، ولم تلجأ إلى قروض خارجية ولكن هناك احتمال ان نظامها المصرفي سوف يتجاوز

¹ عاطف لافي مرزوك، أزمة اليورو 2011: تحليل للسيناريو العالمي واثاره المتوقعة على بلدان الخليج ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 21، جامعة الكوف، العراق، 2011، ص 18.

هذه الأزمة عن طريق اتباع خطط تقشفية والتقليل من الإنفاق العمومي، وفرنسا أيضا بحكم احتلالها المركز الثاني بين اقتصاديات دول منطقة اليورو وصل دينها العام 83% من الدخل القومي ونسبة العجز 7% عام 2011.¹ وكما ان لأزمة منطقة اليورو تداعيات كثيرة على معظم دول العالم فالدول العربية أيضا كان لها قسط من هذه الآثار سلبية كانت أم إيجابية تختلف في حدتها من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة الانفتاح الاقتصادي للدولة وتشابك علاقاتها مع منطقة اليورو، ويمكن تصنيف الدول العربية هنا الى أربع مجموعات²:

أ. المجموعة الأولى : الدول العربية المصدرة للنفط

والتي تتمتع بقدرة مالية كبيرة وتعداد سكاني قليل، وتحديدًا هي دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط والتي لديها قدرات وفوائض مالية كبيرة وكثافة سكانية منخفضة، فهي في الوضع الأفضل الذي يمكنها من امتصاص الصدمات الاقتصادية، ومنذ بداية الأزمة مازالت تتمتع بمواقف مالية قوية بشكل استثنائي، وهذا ما أعطاها قدرة كبيرة على امتصاص تأثيرات التراجع العالمي، ومع ذلك فإن انخفاض أسعار النفط بشكل مطرد سوف يجبر هذه الدول على السحب من الاحتياطي النقدي المتوفر لديها والحد من الاستثمارات ما لم تندفع أسعار النفط الى الانخفاض مجددا بشكل كبير، فليس من المرجح ان تظهر تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصادات العربية، وهذا السيناريو مستبعد في الوقت الحاضر حيث ما زالت أسعار النفط في مستويات عالية و صادرات النفط تراكم لدى هذه الدول فوائض مالية غير مسبوقه، كذلك فإن الأجهزة المصرفية في المنطقة بوجه عام لا تعتمد كثيرا على الاقتراض من البنوك الأوروبية بل تعتمد على المصادر المحلية في الحصول على التمويل؛

ب. البلدان العربية غير المصدرة للنفط.

والتي لديها علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، وقد دخلت هذه البلدان الأزمة وهي في الموقف الأضعف، سواء من حيث الموازنات المالية أو الموازين الخارجية كالتجارة والمدفوعات لأن استمرار انخفاض أسعار النفط سوف يجعل هذه البلدان عرضة لانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي، وستتزايد الضغوط الاجتماعية مع عودة العمال المهاجرين؛

ج. وهي بلدان متنوعة لديها روابط قوية مع أوروبا

وذلك في المجالات التجارية والسياحية كدول شمال إفريقيا وغيرها ، وحسب ما أفادت به "كريستيان لاغارد" رئيسة صندوق النقد الدولي فإن من المرجح أن يكون لهذه الأزمة تأثير ذلك كبير على إقتصادات هذه الدول من خلال عدة قنوات، هي التجارة والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، وترتبط بلدان المغرب العربي على وجه التحديد بعلاقات وثيقة مع أوروبا من خلال هذه القنوات الأربع، كما تعتمد على أوروبا كوجهة لما

¹ رحال فاطمة وبلورغي نادية، مرجع سابق، ص 139.

² حمدي الطباع، اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي -المشكلة والحلول المقترحة- ، ورقة بحثية مقدمة في منتدى حول أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الابعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، لبنان، 29 مارس 2012، ص ص 4، 5.

يقرب من 60 % من الصادرات، ومصدر لنسبة 80-90 % من إيرادات السياحة، ونحو 80 % من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر وفي المغرب وتونس على وجه الخصوص، يلاحظ الاعتماد على أوروبا في الحصول على أكثر من 80% من مجموع تحويلات المغتربين التي تتدفق إلى البلدين، وعليه فإن هذه الدول ستشعر بأكبر أثر اقتصادي سلبي نتيجة قلة الطلب الأوروبي على الواردات وقلة الإنفاق السياحي، كما سيقبل نصيب تلك الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا، وسوف يكون تأثير أزمة منطقة اليورو بمثابة إضافة إلى العوامل الأقل أهمية التي اثرت على تلك الدول.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها العالمية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كغيرها من الظواهر الاقتصادية المختلفة، لم تصل إلى ما هي عليه الآن بين لحظة وأخرى، وإنما مرت بالعديد من المراحل، فالمنتبع لتطورها يعرف أنها بدأت على أنها عملية استثمار بسيطة تأخذ شكل ظاهرة أو نشاط اقتصادي بدائي، ومع مرور السنين وصل مفهومها إلى المستوى العالمي ليصبح أداة تمويل دولية ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالمياً، وفيما يلي سنقوم برصد حجم تدفقاتها على المستوى العالمي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطور تدفقاتها.

عُرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دولياً وفقاً لاهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.¹

ومن الناحية الإحصائية، وفق التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء الاستثمارات أو إلغائها، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته، ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر تسجل كاستثمار مباشر، وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.²

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 12
² نفس المرجع، ص 12.

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من اسهم راس مال إحدى مؤسسات الأعمال أو من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة.¹

وعرفت كذلك بأنها تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع أي أنها تأخذ شكل إقامة مشروعات اجنبيه داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل.²

ويتم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمر المباشر، وهو كيان أو مجموعة من الكيانات المرتبطة قادرة على ممارسة السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ على كيان آخر مقيم في اقتصاد آخر، ويعتبر الكيان مستثمراً مباشراً في كيان آخر إذا كان الكيان الثاني اياً مما يلي:³

- مؤسسة تابعة (subsidiary) مباشرة للمستثمر المباشر؛
- أو مؤسسة مرتبطة (associate) مباشرة بالمستثمر المباشر؛
- أو مؤسسة تابعة لمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة تابعة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر)؛
- أو مؤسسة مرتبطة بمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة مرتبطة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر)؛
- ويمكن انب يكون المستثمر المباشر احد الكيانات التالية:
- فرد أو أسرة؛
- مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة، عامة أو خاصة؛
- صندوق استثماري؛
- منظمة حكومية أو دولية؛
- مؤسسة غير هادفة للربح في مؤسسة تعمل من اجل الربح؛
- شركة، أو أمين في معاملة إفلاس؟ أو غير ذلك من الصناديق الائتمانية؛
- أي مزيج بين اثنين أو أكثر من الكيانات أعلاه.

وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم خلال الفترة (1985-1990) من 127,2 بليون دولار في المتوسط الى 1393 بليون دولار عام 2000، وانخفض الى 648,1 بليون دولار عام 2004،

¹ اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص 19.

² عبد الكريم كاكى، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص 6.

³ نورة بييري، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية، دار الكتب المصرية، مصر، 2018، ص ص 06، 07.

ونظرا لانخفاضه بذلت أعداد متزايدة من الدول جهودا كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والسعي باتجاه تهيئة المناخ العام له،¹ مما أدى الى زيادة تدفقاته العالمية الواردة عام 2005 بشكل ملحوظ بنسبة 29 ٪ أي بزيادة قدرها 916 مليار دولار أمريكي،² واصبح هذا النوع من التمويل هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد المشاكل التي عرفتها البلدان نتيجة أزمة الديون، إلا ان تلك الزيادة لم تستمر كثيرا وتراجعت بعد حدوث ظروف صعبة في النظام الاقتصادي العالمي المتمثلة في نشوب ازمه مالية عام 2007 خلفت العديد من التداعيات السلبية التي أثرت بدورها على حركة الاستثمارات وتطورها عبر العالم تلتها بعد ذلك ازمه بإمارة دبي وأزمة مالية أخرى في أوروبا أثرت على الأوضاع التنموية والاقتصادية في العالم وعلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا.

فتأثير الأزمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان كبير جدا، وكانت لذلك آثار بعيدة المدى، فعلى مدى العقود العديدة الماضية لهذه الأزمات، ازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي اكبر مكون في تدفقات رؤوس الأموال الدولية الى بلدان العالم النامية من حيث أهميتها لتصبح اهم مصدر للتمويل خالقة العديد من المزايا كخلق فرص عمل جديدة، وخلق مجال في المالية العامة يتيح للحكومات إمكانية استخدام الموارد الشحيحة في الموازنات من اجل الوفاء بالاحتياجات الأخرى ، خاصة وان الاستثمارات في قطاعي البنية الأساسية والتعدين وغير ذلك من الأنشطة ذات الاستخدامات الكثيفة لرأس المال وجميعها تعتمد بشدة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن ان تسفر عن منافع هائلة وتؤدي الى نمو الاقتصاد الحقيقي والتنمية ، لكن للأسف الأزمة الراهنة كان لها تأثير بالغ في هذا المجال، وانخفضت معها مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا حادا نتيجة لازمة السيولة في البلدان المتقدمة، وضعف أفاق النمو المستقبلية في البلدان النامية.³

ويرجع ذلك التزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى عدة عوامل منها:⁴

- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي، وهدفت معظم هذه البرامج في هذه الدول الى تحرير التجارة والاستثمارات، وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي؛
- ادركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس فقط كمصدر للتمويل، وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض، فعلى حين يوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مباشرة الى استثمارات فعلية في مجالات إنتاجية، تستخدم القروض التجارية

¹ فريد احمد قبلا، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك -مصر-الاردن- تونس- البحرين"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 2، 3

² تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، مرجع سابق، ص 23.

³ التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسنة 2009، موجز أنشطة مجموعة البنك الدولي، ص14، 05/ ماي 2018، سا 17:00 ، متاح على <http://documents.worldbank.org/curated/en/988341513324464860/pdf/108692-AR-v1-PUBLIC-MIGA-AR09-Arabic.pdf>

⁴ منور اوسرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص ص 105-107.

في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، كما ان تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الدين ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه، وبالنسبة للاستثمار في محفظة الأوراق المالية فان هناك بعض المخاطر التي ترتبط به وذلك اذا كان في صورة استثمار مضاربي يبحث عن العائد في الأجل القصير، حيث انه استثمار يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وقد يتسبب في عدم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأجل الطويل وفي إحداث أزمات مالية في الدول النامية لا سيما الدول ذات القطاع المالي الضعيف؛

- التوسع في استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة والتي وجدت لدى قيام تكتلات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي؛
- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات دولية النشاط والتي أصبحت اهم محرك للاستثمار الأجنبي المباشر واهم طرف فيه.
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ؛
- تزايد قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق والتسعير المناسب وتسديد القروض الضخمة للشركات والاستمرار في تحسين المناخ الاستثماري والاهتمام بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي مع تزويد الاهتمام بتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار.¹
- أتاحت العولمة للشركات المزيد من الأسباب لإقامة علاقات اوثق تتجاوز الحدود الوطنية، فالتسويق الدولي يجعل الشركات اكثر اعتمادا على أداء شركائها الآخرين، ولهذا السبب ازدادت شعبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لقيام المشاريع المشتركة بين الدول من اجل تحقيق تكامل هياكل الإنتاج والتسويق والتمويل واستخدام الموارد البشرية على الصعيد الدولي.²
- التوسع في مساهمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي تحركه عوامل عديدة كتحرير السياسات العامة وفتح الأسواق المالية وكذا التغير التكنولوجي السريع وما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة وكذا زيادة احتدام المنافسة اجبر الشركات على البحث عن سبل جديدة لزيادة كفاءتها.³

أما بعد 2007 والأوضاع الاستثنائية التي حلت بالاقتصاد العالمي بعد ذلك تغيرت خارطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها عالميا، وهو ما يوضحه الجدول رقم (17) والجدول رقم (18)، حيث يتضح ان أزمة الرهن العقاري أثرت كثيرا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة.

¹ عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2009، ص 104.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 282.

³ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2002، ص 4.

جدول رقم (17) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب المنطقة.

الوحدة : مليار دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الاقتصاديات /السنوات
1746	1774	1324	1467	1403	1524	1244	1185	1744	إجمالي العالم
1032	984	563	697	679	748	602	603	965	الاقتصاديات المتقدمة
646	752	704	671	639	684	574	511	658	الاقتصاديات النامية
59	61	71	54	56	43	55	60	73	إفريقيا
533	566	272	326	401	-	-	-	-	أوروبا
142	165	170	186	178	217	159	141	207	أمريكا اللاتينية وبحر الكاربيبي
443	524	460	428	401	423	426	380	461	آسيا
58	64	68	51	58	46.7	48.3	52.7	62.4	الاقتصاديات الضعيفة هيكليا والهشة الصغيرة
38	44	41	22	24	15	26.4	26.5	33	أقل البلدان نموا
24	25	28	30	34	34.8	23	26.2	25.4	البلدان النامية غير الساحلية
4	4	6	6	7	4.1	4.2	4.3	8	الدول النامية الجزرية الصغيرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي لسنوات مختلفة ، مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص ص: 4، 5.

الأجنبية المباشرة.

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية عالميا بلغت 1744 مليار دولار عام 2008، وشهدت انخفاضا كبيرا عام 2009 مقدرا بـ 1185 مليار دولار سواء بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو النامية، حيث انخفضت من 965 الى 603 مليار دولار للاقتصاديات المتقدمة ومن 658 الى 511 مليار دولار الى الاقتصاديات النامية بما فيهم الى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي ، كذلك انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الى آسيا بالغة 380 مليار دولار عام 2009 والى الاقتصاديات الضعيفة والأقل نموا والدول النامية الجزرية إلا أنها ارتفعت ارتفاعا طفيفا الى البلدان النامية غير الساحلية من 25.4 مليار دولار الى 26.2 مليار دولار.

وفي عام 2010 بدأت هذه التدفقات في الانتعاش، إلا ان الانتعاش المالي والاقتصادي العالمي كان هشاً نوعا ما بعد تداعيات الأزمات التي حلت بالاقتصاد العالمي أين هددته مخاطر ناشئة ومعوقات عديدة تمس الاستثمار العام، حيث قدرت هذه التدفقات 1244 مليار دولار ، اجتذبت منها الاقتصاديات المتقدمة 602 مليار دولار والنامية 574 مليار دولار وقارة آسيا 426 مليار دولار ثم أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي 159 مليار دولار، ثم تليها إفريقيا بـ 55 مليار دولار والاقتصاديات الضعيفة 48.3 مليار دولار ، ثم في الأخير البلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية بـ 26.4 و 4.2 مليار دولار على التوالي.

واستمر الانتعاش عام 2011 حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة على المستوى العالمي 1524 مليار دولار، إلا ان هذا الانتعاش الملحوظ لم يعد الى مستواه السابق قبل الأزمة المالية الأمريكية بسبب المخاطر وأوجه عدم التيقن التنظيمي المتصورة في ظل اقتصاد عالمي هش وحدثت أزمة واسعة الانتشار في الديون السيادية والاختلالات الضريبية في البلدان المتقدمة فضلا عن التضخم المرتفع ، وقد تمكنت الاقتصاديات المتقدمة والنامية من اجتذاب أكبر تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 748 و 684 مليار دولار على التوالي مما يدل على وجود دينامية اقتصادية ودور قوي لهذه البلدان ، إلا أنها انخفضت في افرق المناطق كأفريقيا والبلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة.

وفي سنة 2012 تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى 1403 مليار دولار بسبب الهشاشة الاقتصادية العالمية وخالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة ، واجتذبت منها الدول المتقدمة 679 مليار دولار مقارنة بـ 748 مليار دولار عام 201 و 965 مليار دولار عام 2008 وذلك بسبب أزمة منطقة اليورو والهشاشة الكبرى التي مست معظم الاقتصاديات الكبرى ، واجتذبت الدول النامية 639 مليار دولار وانقلبت الموازين في كل من إفريقيا والاقتصاديات الضعيفة هيكليا والبلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية بحيث ارتفعت إليها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الأجنبية المباشرة.

وبعد الهبوط الحاد عام 2012 تعافت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2013 ، حيث بلغ تدفقاتها 1467 مليار دولار ، اجتذبت منها الاقتصاديات المتقدمة 697 مليار دولار ، مرتفعة بقيمة 18 مليار دولار عن 2012 ومجتذبة الاقتصاديات النامية 671 مليار دولار بزيادة 32 مليار دولار عن 2012، وارتفعت التدفقات الاستثمارية في كل من أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي الى 186 مليار دولار واسيا 428 مليار دولار في حين انخفضت في إفريقيا وأوروبا الى 54 و 326 مليار دولار على التوالي وانخفضت في كل من الاقتصاديات الضعيفة والأقل نمواً والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة بـ 51 و 22 و 30 و 06 مليارات دولار عام 2013.

وعقب النمو الفاتر في الاقتصاد العالمي عام 2013 ، انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2014 الى 1324 مليار دولار وهو ما يرجع في معظمه الى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم اليقين بخصوص السياسات لدى المستثمرين ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة ، وكانت الاستثمارات الجديدة أيضا تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة .

وقد وصلت التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى بلدان الاقتصاديات النامية الى اعلى مستوى لها 704 مليار دولار مرتفعة بقيمة 33 مليار دولار في حين استمر المستوى المنخفض للتدفقات المتجهة الى البلدان المتقدمة بقيمة 563 مليار دولار رغم حدوث انتعاش في حالات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 ، كما انخفضت التدفقات منه الى أوروبا بقيمة 272 مليار دولار ، أما بالنسبة لإفريقيا واسيا والاقتصاديات الضعيفة هيكليا والبلدان الأقل نمواً ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها بقيمة 71 و 460 و 68 و 41 مليار دولار على التوالي ، في حين انخفضت في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي الى 170 مليار دولار بسبب حدوث انخفاض في الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود في أمريكا الوسطى والكاريبي وكذا انخفاض لسعار السلع الأساسية ما حدا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة الى أمريكا الجنوبية الى الهبوط وتباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب نفس التقرير، وانخفضت أيضا الى البلدان النامية غير الساحلية 28 مليار دولار انخفاضا طفيفا في حين بقيت ثابتة الى البلدان النامية الجزرية.

وفي عام 2015 حدثت زيادة قوية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فاقت الزيادة المحققة عامي 2007 و 2008، حيث قدرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1774 مليار دولار مرتفعة بقيمة 450 مليار دولار. إلا انه في أعقاب حدوث هذه الزيادة فقدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية زخم نموها عام 2016 وانخفضت الى 1746 مليار دولار ما يدل على ان الطريق الى الانتعاش لازال مليئا بالعثرات في ظل نمو اقتصادي ضعيف ومخاطر سياسية كبيرة ، وكان تأثير ذلك شديدا بصفة خاصة على التدفقات الى الاقتصاديات النامية حيث سجلت انخفاضا عام 2016 الى 646 مليار دولار بعد زيادة عرفتها عام 2015 مقدرة

الأجنبية المباشرة.

بـ752 مليار دولار ، في حين ارتفعت الى الدول المتقدمة عام 2016 الى 1032 مليار دولار وهي اكبر قيمة وصلت اليها لسنوات عديدة مستمرة في الارتفاع منذ 2014.

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى إفريقيا فظللت تتراجع لتصل الى 59 مليار دولار عام 2016 بنسبة انخفاض بلغت 3 % عن مستواها عام 2015 وهو انخفاض يعكس في الغالب انخفاض أسعار السلع الأساسية ، كما تراجعت أيضا الى أوروبا عام 2016 بقيمة 533 مليار دولار بعد زيادة عرفتها عام 2015 بمقدرة بـ566 مليار دولار متحسنة بـ 294 مليار دولار عن 2014، واستمر الانخفاض في كل من أمريكا اللاتينية والاقتصاديات الهشة واسيا والبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية وبقيت ثابتة ومستقرة في الدول النامية الجزرية.

أما التدفقات الصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فنلاحظ من خلال الجدول رقم (18) ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عالميا بلغت 1911 مليار دولار عام 2008 ، وشهدت انخفاضا كبيرا عام 2009 مقدر بـ 1171 مليار دولار سواء الصادر من الاقتصاديات المتقدمة أو النامية ، حيث انخفضت من 1541 مليار دولار من الاقتصاديات المتقدمة الى 851 مليار دولار ومن 309 من الاقتصاديات النامية الى 271 مليار دولار بما فيهم الصادرة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا والاقتصاديات الضعيفة والبلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية في حين ارتفعت التدفقات الصادرة من البلدان النامية غير الساحلية من 1.7 مليار دولار الى 3.8 مليار دولار .

وفي عام 2010 بدأت تنتعش هذه التدفقات حيث قدرت بـ 1323 مليار دولار ، صدرت منها الاقتصاديات المتقدمة 935 مليار دولار والاقتصاديات النامية 328 مليار دولار ، وقد ارتفع أيضا الاستثمار المتجه الى الخارج من إفريقيا ومن أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي واسيا بقيمة 7 و 76 و 306 مليار دولار على التوالي ، بالإضافة الى انتعاشها في الاقتصاديات الضعيفة هيكليا والهشة الصغيرة وكذا البلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة بـ 10.1 و 8.4 و 0.2 مليار دولار .

واستمر الانتعاش عام 2011 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة الى الخارج عالميا حيث بلغت 1694.4 مليار دولار وقد تمكنت الدول المتقدمة من تصدير اكبر تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك السنة بقيمة 1237.5 مليار دولار والاقتصاديات النامية 383.8 مليار دولار مصدرة أسيا اكثر من 280 مليار دولار ، إلا أنها منخفضة في افقر المناطق كأفريقيا 3.5 مليار دولار والاقتصاديات الضعيفة 9.2 مليار دولار والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية بـ 6.5 و 0.6 مليار دولار .

وفي سنة 2012 تراجعت تدفقات الاستثمارات الصادرة عالميا اسي ما يقارب مستوى الحضيض المسجل عام 2009 حيث قدرت بـ 1284 مليار دولار وكانت الدول المتقدمة مصدرة لما يقارب 873 مليار دولار

الأجنبية المباشرة.

منخفضة بـ364.5 مليار دولار، والاقتصاديات النامية مصدرة لما يقارب 357 مليار دولار للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وهو ما يشكل استمرارا في الاتجاه التنازلي، كما نلاحظ انخفاضها في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي الى 44 مليار دولار بعد ان قاربت 100 مليار دولار في حين ارتفعت تدفقات الاستثمارات الخارجة من آسيا الى 299 مليار دولار وأفريقيا الى 12 مليار دولار ومن البلدان الأقل نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة .

وفي عام 2013 تعافت الاستثمارات الأجنبية الصادرة عالميا بقيمة 1306 مليار دولار ، صدرت الاقتصاديات المتقدمة اكبر تدفقات الى الخارج بقيمة 834 مليار دولار وارتفعت قيمة التدفقات الى الخارج من الاقتصاديات النامية بقيمة 381 مليار دولار مصدرة إفريقيا حوالي 16 مليار دولار ومن أوروبا 318 مليار دولار بتراجع خفيف عن 2012، وانخفضت الاستثمارات المتجهة الى الخارج من أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي بقيمة 28 مليار دولار وارتفعت من آسيا الى 335 مليار دولار والاقتصاديات الضعيفة هيكليا 13 مليار دولار في حين شهدت كل من البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة تدفقات ضئيلة جدا الى الخارج.

وفي سنة 2014 انخفضت تدفقات الاستثمارات الصادرة للخارج الى 1253 مليار دولار وعرفت الاقتصاديات المتقدمة تدهورا من الاستثمارات الصادرة منها بقيمة 708 مليار دولار متراجعة بـ126 مليار دولار ، حيث انخفضت التدفقات الصادرة من أوروبا الى 221 مليار دولار في حين ارتفعت الاستثمارات الصادرة من الاقتصاديات النامية الى 473 مليار دولار مصدرة إفريقيا 28 مليار دولار وأمريكا اللاتينية 31 مليار دولار واسيا 412 مليار دولار، وارتفعت أيضا في كل من الاقتصاديات الضعيفة هيكليا والأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية في حين انخفضت انخفاضا طفيفا من الدول الجزرية الصغيرة.

وفي عام 2015 حدثت زيادة قوية في الاستثمارات المتجهة نحو الخارج على المستوى العالمي قيرت بـ 1594 مليار دولار، إلا أنها لم تستمر حيث انخفضت الى 1452 مليار دولار عام 2016 مصدرة الاقتصاديات المتقدمة 1044 مليار دولار بانخفاض عن سنة 2015 قدره 1173 مليار دولار ، أما الاقتصاديات النامية فاستمرت التدفقات الصادرة منها في الانخفاض منذ 2014 حيث بلغت عام 2015 حوالي 389 مليار دولار وفي عام 2016 بلغت 383 مليار دولار وبقيت الاستثمارات الصادرة من إفريقيا على حالها عام 2016 بعد تراجع بـ 10 مليار دولار شهدته عام 2015، في حين عرفت أوروبا ارتفاعا ملحوظا في هذه التدفقات من الاستثمارات الصادرة منها عام 2015 بقيمة 666 مليار دولار إلا أنها رجعت للانخفاض عام 2016 وتراجعت الاستثمارات الصادرة من أمريكا اللاتينية الى 1 مليار دولار ومن آسيا عام 2015 الى 339 مليار دولار والى 10 مليار دولار من الاقتصاديات الضعيفة وشهدت البلدان النامية غير الساحلية تدفقات سلبية.

جدول رقم (18): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة حسب المنطقة .

الوحدة : مليار دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الاقتصاديات/ السنة
1452	1594	1253	1306	1284	1694.4	1323	1171	1911	اجمالي العالم
1044	1173	708	834	873	1237.5	935	851	1541	الاقتصاديات المتقدمة
383	389	473	381	357	383.8	328	271	309	الاقتصاديات النامية
18	18	28	16	12	3.5	7	6	10	إفريقيا
515	666	221	318	376	-	-	-	-	أوروبا
1	31	31	28	44	99.7	76	46	81	أمريكا اللاتينية وبحار الكاريبي
363	339	412	335	299	280.5	306	268	278	آسيا
10	14	26	13	10	9.2	10.1	4	5.6	الاقتصاديات الضعيفة هيكليا والهشة الصغيرة
12	9	18	7	5	3.3	1.8	0.4	3	أقل البلدان نموا
2-	5	6	4	2	6.5	8.4	3.8	1.7	البلدان النامية غير الساحلية
0.2	0.7	0.3	1	2	0.6	0.2	0	0.9	الدول النامية الجزرية الصغيرة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي لسنوات مختلفة ، مؤتمر الامم المتحدة

للتجارة والتنمية ، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص ص 4 ، 5.

الأجنبية المباشرة.

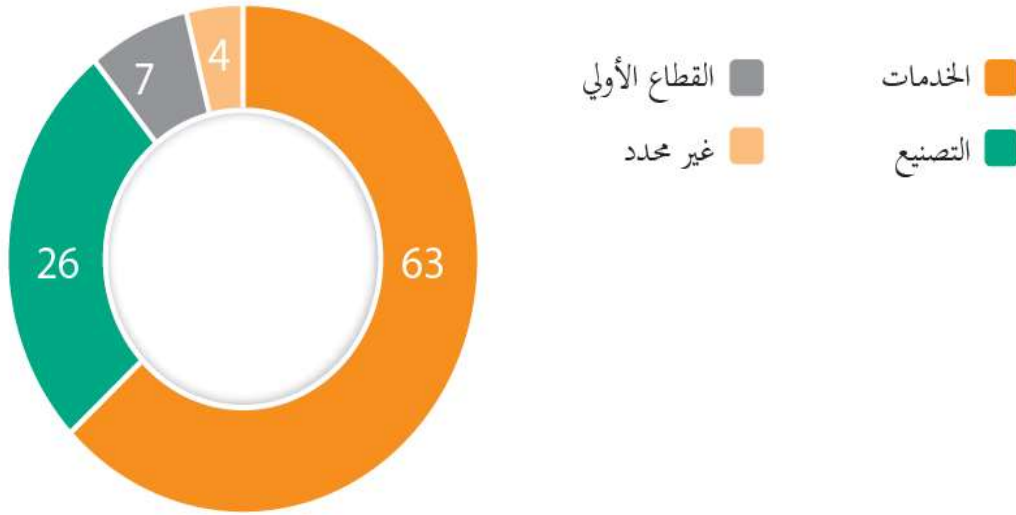
أما عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ففحص مختلف البيانات يظهر تحول بنية الاستثمار الأجنبي اتجاه قطاع الخدمات ، ففي أوائل السبعينات كان نصيب هذا القطاع يبلغ فقط ربع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نطاق العالم ومنذ منتصف الثمانينات شهد رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل انخفاضا في القطاع الأولي وقطاع الصناعة ، وفي عام 2005 تم تسجيل رصيد من الاستثمار الداخل في قطاع الصناعة يقدر بـ 2976 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 30% أي ثلث الرصيد العالمي ، أما قطاع الخدمات فهو يمثل تقريبا ثلثي هذا الرصيد بمبلغ إجمالي قدره 6110 مليار دولار من نفس العام وكان قطاع الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات ، وكان نصيب عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود من التدفقات الواردة كبيرا ، في حين كان الانخفاض الحاد في نصيب القطاع الصناعي بارزا والاستثمار في القطاع الأولي مرتفعا حيث ارتفعت مبيعات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بستة أضعاف ، وقد تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات بما فيها خدمات قطع الأعمال والتمويل والنقل والاتصالات والمرافق خلال سنة 2010 بسبب الانخفاضات التي حدثت في تدفقات الاستثمارات الأجنبية عام 2007 ، إلا أنها ارتفعت في كل قطاعات الإنتاج الثلاثة الأولي والتصنيعي والخدمي عام 2011 ووصل قطاع الخدمات الى 40% من إجمالي التدفقات وأحتل قطاع الأولي نسبة 10-14%¹.

و في عام 2012 مثلما يوضحه الشكل رقم (9) بلغ نصيب الخدمات 63% من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعادل مرتين ونصف نصيب قطاع التصنيع 26% ، وتسع مرات نصيب القطاع الأولي 7%، وقد ارتفع هذا النصيب من نسبة 58% في عام 2001 ، ما اسهم في حدوث تحول نسبي أطول أجلا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نطاق العالم في اتجاه الخدمات، وهناك عدد من العوامل تقف وراء الزيادة التي حدثت في مستوى ونصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات تتمثل في التحرير المتزايد في قطاع الخدمات في الاقتصادات المضيفة والتطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تجعل الخدمات أكثر قابلية للتداول التجاري وكذا زيادة سلاسل القيمة العالمية وهو ما أعطى زخما لتدويل الخدمات المتصلة بالتصنيع.²

¹ نورة بيري، مرجع سابق، ص ص 67-69.

² تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، اصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015، ص 12.

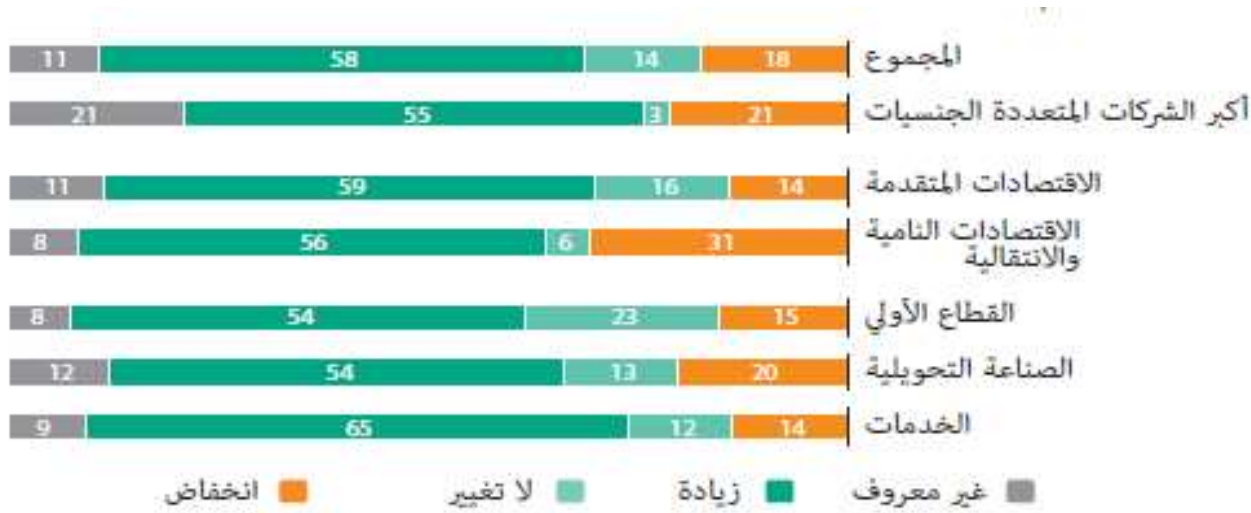
شكل رقم (9): المجموع العالمي للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاع عام 2012. (بالنسبة المئوية من القيمة)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015، ص 12.

وبناء على نتائج استطلاعية لبعض الآراء أجراه الأونكتاد عام 2017 بشأن قطاع الأعمال أشار الى جدد الشعور بالتفاؤل إزاء أفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،فخلافًا لما كان عليه الحال في عام 2016 وثق اغلبيه المسؤولين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة بان الانتعاش الاقتصادي سيعزز مما يؤدي الى تزايد الاستثمار في السنوات القادمة، وثمة تغيير هام في الشعور السائد مقارنة بالسنة الأخيرة يبدو واضحا لدى الشركات التي تنشط في القطاع الأولي ، فبعد ان تسببت الشركات المتعددة الجنسيات المعتمدة على الموارد الطبيعية ولاسيما في صناعة النفط في حدوث هبوط شديد في النشاط في السنتين الأخيرتين يبدو ان هذه الشركات قد تحولت الى اتجاه اخر ويات معظم المسؤولين التنفيذيين يتوقعون الآن تزايد الاستثمار في السنتين القادمتين وهو ما يوضحه الشكل رقم (10).

شكل رقم (10) : توقعات المسؤولين التنفيذيين فيما يتعلق بنشاك الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمي خلال الفترة 2017-2019 (النسبة المئوية للمسؤولين التنفيذيين في كل منطقة وقطاع)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص 3.

وفي عام 2015 بلغت حصة القطاع الصناعي والقطاع الأولي 26% و 6% على التوالي من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمي، وشكلت حصة قطاع الخدمات 65%، ويتبين من خلال القاء نظرة فاحصة على مدلولات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات ان حصته التي تبلغ الثلثين تعطي انطباعا مضخما عن أهمية القطاع الثالث في مجال الاستثمار عبر الحدود فثمة جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يتعلق بفروع الشركات الأجنبية في القطاع الأولي وشركات متعددة الجنسيات في القطاع الصناعي تمارس أنشطة شبيهة بأنشطة قطاع الخدمات بما في ذلك وظائف المقر أو المكاتب الخلفية وعمليات الشركات المالية القابضة ومراكز المشتريات أو العمليات اللوجستية وخدمات التوزيع وأنشطة البحث والتطوير وتنسب في بيانات الاستثمار هذه الأنشطة الى قطاع الخدمات باعتبارها الفئة البديلة وبالتالي فان حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات يمكن ان تكون حصة مبالغ فيها بما يزيد عن الثلث.¹

وحسب ما صدر في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011 المستخرج من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنه يوجد على الأقل 650 شركة عبر الوطنية مملوكة للدول، فالشركات الأجنبية التابعة لها والتي تبلغ أكثر من 500 8 شركة تنتشر في جميع أنحاء المعمورة بما يدخلها في اتصال مع عدد كبير من الاقتصاديات

¹ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص 12.

الأجنبية المباشرة.

المضيفة، وكان عدد الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول 19 من بين اكبر 100 شركة عبر وطنية، وتشكل الشركات عبر الوطنية المملوكة للدول مجموعة متنوعة، إذ تستضيف الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية أكثر من نصف هذه الشركات، وقد قامت الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم في اطار عملياتها في الوطن وفي الخارج على السواء بتوليد قيمة مضافة بلغت قرابة 16 تريليون دولار في عام 2010 أي نحو ربع مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.¹

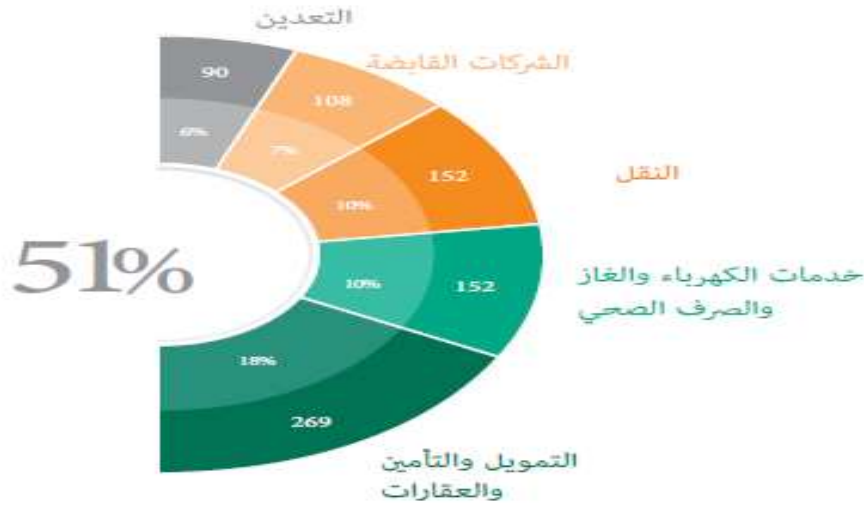
وحسب ما صدر في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017 المستخرج من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنه يوجد نحو 1500 شركة ام متعددة الجنسيات مملوكة للدولة ينتسب إليها أكثر من 86000 فرع اجنبي تعمل في شتى أنحاء العالم، ولا تمثل هذه الشركات إلا نحو 1.5 % من مجموع الشركات المتعددة الجنسيات ولكن فروعها تمثل ما يقارب 10% من مجموع الفروع الأجنبية وعلى الرغم من انب عدد الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول صغير، فإن 15 شركة من بين اكبر 100 شركة عالمية غير مالية متعددة الجنسيات ، و 41 شركة من بين اكبر 100 شركة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هي من الشركات المملوكة للدولة .

وتوجد مقار هذه الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة في مواقع متفرقة على نطاق واسع جغرافيا، حيث تتواجد أكثر من نصف عدد هذه الشركات في البلدان النامية ، ويوجد ثلثها في الاتحاد الأوروبي ، وتعتبر الصين هي بلد منشأ اكبر عدد من الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة بـ18% تليها ماليزيا بـ5% ثم الهند بـ4%، وفي عام 2016 شكلت الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة ما نسبته 11% من المجموع العالمي مقارنة بما نسبته 8% عام 2010 ، والتوزيع القطاعي لهذه الشركات المملوكة للدولة هو أكثر توجها نحو الخدمات المالية والموارد الطبيعية مقارنة بالشركات الأخرى المتعددة الجنسيات ، وأكثر من نصف هذه الشركات يتركز في خمسة قطاعات التمويل التامين والعقارات بنسبة 18% تابع لـ269 شركة، خدمات الكهرباء والغاز والصرف الصحي بنسبة 10% تابع لـ152 شركة ، النقل بنسبة 10% تابعة لـ152 شركة، وعمليات شركات قابضة متنوعة بنسبة 7% لـ108 شركة، والتعدين بنسبة 6% لـ90 شركة مثلما يوضحه الشكل رقم (11)، ويعمل معظم الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة أكثر من 1000 شركة بنسبة 70% من المجموع في قطاع الخدمات ويعمل نحو 330 شركة من الشركات المملوكة للدولة بنسبة 23% في القطاع الصناعي و 110 شركة بنسبة 8% في القطاع الأولي.²

¹ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، اشكال الانتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص 10.

² تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، مرجع سابق، ص16.

شكل رقم (11) : توزيع الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة بحسب القطاع الرئيسي أو الصناعة خلال سنة 2017. (عدد البلدان وبالنسبة المئوية)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص 17.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظام الاقتصادي على المستوى الدولي، فإنه من الضروري لا محال الاهتمام بهذا النوع من أدوات التمويل الدولية والعمل على زيادة تدفقاته عالميا من أجل تحقيق العديد من المزايا، إلا أن الآثار التي تنجم عن هذه الاستثمارات في دولة معينة لا تكون بالضرورة نفس الآثار التي تظهر في دولة أخرى، لأن هذه النتائج تتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات التي توفرها الدولة المضيفة أو الدولة الأم.

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن قيام الدول بتهيئة مناخها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف يمكنها من الحصول على العديد من الإيجابيات في العديد من المجالات إذ ما أحسنت توجيهها ومراقبتها على مستوى التدفقات المالية والنقد الأجنبي، والعمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات، وعلى التقدم التكنولوجي وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية إضافة إلى آثارها على التنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى، فمعظم الدول تتنافس لجذبه وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة من خلال دوره الإيجابي في:

1. توفير العملات الصعبة للدولة المضيفة.

يوفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة العملات الصعبة للدول المضيفة مرتين: الأولى عند قدومها للبلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول اقتصاد الدولة المضيفة الى اقتصاد تصديري، ويرفع بذلك القدرة الشرائية للبلد للحصول على ما تحتاجه من الخارج، ويأتي ذلك نتيجة لهدف الشركات الكبرى في انشاء فروع لها في الخارج والتي تتركز في الحصول على العملات الصعبة،¹ فاقامة مشروعات انتاجية في دول معينة تحل محل الواردات، وبالتالي تخفف من الحاجة الى استعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة يمكن ان تساهم في زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة او توسيع المشروعات القديمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الانتاجية.²

2. سد فجوة الادخار والاستثمار وتحقيق فرص عمل.

في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية، فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة خاصة النامية منها يعتبر افضل وسيلة للجوء الى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة اكبر من خلال استخدام موارد محلية وطاقت إنتاجية غير مستغلة وبالتالي يوفر رفاهية اعلى ومستوى معيشي افضل،³ فرووس الأموال الأجنبية هي في الحقيقة ضرورية، ليس فقط من اجل تكميل المدخرات المحلية الغير كافية لتمويل عملية التنمية وإنما هي ضرورية أيضا من اجل المساهمة في تسديد الديون الخارجية للدولة المضيفة،⁴ واستيعاب الايدي العاملة حيث نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاونة الاخيرة أثر في استيعاب جزء من اليد العاملة في الدول المضيفة.⁵

3. نقل التكنولوجيا.

يعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من احسن الوسائل ان لم يكن خير وسيلة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد الى بلد خاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية، فهو يعمل على نقل التقنية والإدارة، حيث ان سوق التقنية هو سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه، والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للأخرين ولا توجد إلا لديها، وعندما تقدم الشركات المتعددة الجنسيات الى بلد ما، تقوم تلك الشركة بتطبيق تقنياتها الإنتاجية على الطبيعة وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال مهرة من اهل البلد وتعمل على تدريبهم على التعامل مع الآلات التي تجلبها بتركيبها وتشغيلها وصيانتها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة ويألفونها، وإذا ما قامت شركة محلية في مجال مماثل فأنها تستفيد من تجربة

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 407-408.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 175

³ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992، ص 483.

⁴ Miloudi boubaker, **investissement et stratégie de développement**, offices des publications universitaire, Algerie, sans mentionner l'année d'édition, p 43.

⁵ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011، ص 142.

الأجنبية المباشرة.

الشركة الأجنبية وربما تستعير بعض العاملين فيها أو تجذبهم للعمل فيها، ولا يقتصر ما تنقله الشركة متعددة الجنسيات على تقنية الإنتاج، بل يتعلم منها الأهالي أفكارا في مجال الإدارة عموما وإدارة التسويق والتمويل والإنتاج وإدارة الأفراد،¹ فالدول النامية تعتبر ان انتقال المعرفة و طرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وسيلة من اجل تحسين وتطوير الموارد البشرية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين من اجل استدراك التأخر في التنمية الاقتصادية ومواكبة الدول المتقدمة.²

فمن الممكن فهم مسألة نقل التكنولوجيا على مستويين المستوى الوطني والمستوى الدولي، فنقل التكنولوجيا على المستوى الوطني يقصد به تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الى منتجات وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق، ويطلق البعض على هذا النوع من النقل بالنقل الراسي للتكنولوجيا، أما على المستوى الدولي فعندما نتكلم عن نقل التكنولوجيا فالمقصود نقلها من دولة متقدمة قادرة على تحقيق النقل الراسي فيها الى دولة اقل تقدما لم تستطع بعد على أي نطاق معقول ان تتجح في إنجاز النقل الراسي للتكنولوجيا فيها، ومثل هذا النقل من الدولة ا لمتقدمة الى الدولة الأقل تقدما يأخذ في ابسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى الى الثانية دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييف هذه الطرق والأساليب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة في الدولة الأقل تقدما، ومثل هذا النقل يطلق عليه عادة النقل الأفقي للتكنولوجيا.³

4. مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

ان الدول النامية تعاني في اغلب الاحيان من عجز في موازين مدفوعاتها، أي ان وارداتها تفوق صادراتها، ولمواجهة هذا العجز تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها التي يمكن ان تسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي في نمو الناتج المحلي،⁴ فالشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة، حيث تساعد هذه الشركات تلك الدول على انتاج السلع التي كانت تستوردها، مما يمكنها من تحسين حساب العمليات الرأسمالية الخاصة بها بفضل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الذي يؤدي بدوره الى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدول المضيفة.⁵

ويظهر اثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا عن طريق الميزان التجاري، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات

¹ احمد عبد الرحمن احمد، مدخل الى ادارة الاعمال الدولية، ط2، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص 140.

² Omar Guerid, "L'Investissement direct étranger en ALGERIE " Impacts- Opportunités et Entraves ", Revue des Recherches économique et managériales, Université de biskre, Algerie, N°3, juin 2008, p 28.

³ انطونيوس كرم، العرب امام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، نوفمبر 1982، ص 57.

⁴ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 435.

⁵ Omar Guerid, OP. cit, p 29.

الأجنبية المباشرة.

التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية.¹

بعض الآثار الإيجابية الأخرى.

5. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.²

6. إضافة الى الإيجابيات التي تحقّقها الدول المضيفة، فان الشركات المستثمرة أيضا تحقق بعض المزايا من جراء دخولها الى الأسواق الخارجية، فالوصول الى هذه الأخيرة يعكس الوصول الى الموارد من ناحية الأهمية، حيث ان بعض الأسواق في الدول المتقدمة بدأت تتراجع مستويات النمو فيها في السنوات الأخيرة، والبعض الآخر بدأ يقترب من الإشباع، مما يلزم عليها البحث عن أسواق جديدة، فأصبحت الأسواق الأجنبية وبالأخص الدول ذات التقدم السريع "الاقتصاديات الصاعدة" تمثل فرصة أخرى للتوسع نظرا لحجم أسواقها ومعدلات النمو فيها التي تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث ان موقعها يمكن ان يكون قاعدة جديدة تقوم من خلالها الشركات بالتصدير الى بلدان أخرى اجنبيه مجاورة، مما يؤدي الى طلب اليد العاملة المحلية والتي تسهل على الشركات فهم ثقافة المكان مما قد يزيد من رغبة البقاء بقرب السوق بعد إقامة علاقات وتطويرها على المدى الطويل مع زبائنها، وكذا ما يسمح لها بتطوير نشاطها بتنويع انتاقها وتطوير فوائدها التجارية واكتساب قوة وشهرة عالمية.³

7. تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة مقدرة الدولة المضيفة على الإنتاج بكميات كبيرة وتحسين نوعية السلع والخدمات، وكذا لها القدرة على توسيع نطاق ومناخ التسويق الخارجية غير التقليدية لتصدير المنتجات المحلية لما تملكه من خبرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشعبة على المستوى الدولي.⁴

8. الشركات الأجنبية تدفع ضرائب عند قيامها بالاستثمار في دول أخرى، مما يزيد من إيرادات الدولة مع ثبات العوامل الأخرى مما يؤدي بزيادة قدرة الدول على خلق مشاريع استثمارية جديدة.⁵

¹ قاسم نابف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الاردن، 2009، ص 363.

² اميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21.

³ Andrew Harrison et autres, **Business International et mondialisation " vers une nouvelle Europe "**, edition de Boeck Université, France, mai 2004, p p 321- 327.

⁴ صلاح الدين حسن السبيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003، ص 55.

⁵ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 419.

الأجنبية المباشرة.

فإنظرا للأثار الإيجابية التي تخلفها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والدولة الأم، فإنه ليس من الغرابة ان تتسابق بلدان العالم المختلفة في السعي للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقد غيرت الكثير من الدول النامية دساتيرها وقوانينها لغرض جذب المزيد من الاستثمارات.

ثانيا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم الإيجابيات التي تجنيها كل من الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستثمر الأجنبي، إلا ان هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات كذلك، والتي سنعرضها فيما يلي:

1. تهديد اقتصاديات الدول النامية.

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات عادة بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات الدول النامية، فاذا رغبت أي دولة في اتباع سياسات معينة من شأنها ان تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فإن الشركة متعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة فتقوم بغلق فروعها في تلك الدولة، فراس المال الأجنبي لا يهيمه تنمية البلد المضيف وتطوير اقتصاده، فهو ينتقل متى توقع تحقيق الربح والفائدة، وقد يخرج في أي لحظة دون سابق إنذار، وقد يؤدي انسحابه المفاجئ الى حدوث أزمات مالية وكوارث اقتصادية في البلدان المضيفة،¹ فيوجد خطر إذن فإن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات حيث تؤدي الى إلغاء الاستثمار الوطني وكذا إخراج أموالها بعد قيامها بالاستثمار في الخارج، مما يؤثر على تحقيق النمو في الأجل الطويل.

2. إعاقة التنمية الاقتصادية.

ان الشركات متعددة الجنسيات من خلال نقل أرباحها الى الدول الأم وتمويل مشروعاتها من الموارد المالية المحلية تحرم الدول النامية من إمكانية التوسع الاستثماري في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة لعدم تحقيق مكرر الاستثمار المترتب على تحويل الأرباح للخارج من جهة ولعدم توفر الأموال المتاحة للاستثمار محليا والناجم عن استحواذ هذه الشركات عليها من جهة أخرى، الأمر الذي يعيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويجعلها تعتمد اعتمادا كليا على المشروعات الخاضعة للشركات العالمية.²

3. عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة مع ظروف البلد المضيف.

ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بلعب دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه اليها، فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر عوامل الإنتاج، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف كما تسهم الشركات الأجنبية

¹ ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 131.

² عبد الرحمان تومي، واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2006، ص ص 60-61.

بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة.¹

4. الضغط على الأسعار الداخلية للبلد.

ان قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول المضيفة من طرف الشركات متعددة الجنسيات يولد ضغطا على الأسعار الداخلية للبلد نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في تلك الدولة، مما يؤدي الى ظهور التضخم، وهذا الأخير بدوره يفاقم من عجز ميزان المدفوعات، لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات، مما ينجم عن التضخم من ارتفاع في الأسعار سيؤدي لا محال الى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولما كانت الأسواق العالمية التي تسوق فيها منتجات البلدان النامية تخضع عادة لظروف المنافسة، فان ارتفاع تكاليف الإنتاج هذه لن تؤثر على الأسعار العالمية مما سيؤدي الى انكماش التصدير أمام المنتجات الوطنية للبلدان النامية، وبالتالي تقل صادراتها وتزداد وارداتها مما يفاقم من عجز ميزان المدفوعات في تلك البلدان.²

بعض الآثار السلبية الأخرى.

5. ان الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تنتج منتجات غير مناسبة قد تحتاجها طبقة معينة كالطبقة الغنية فقط، مما يؤدي الى نشوء أنماط من الاستهلاك غريبة عن ثقافات البلد وعاداته، مما يؤدي الى تعميق الفجوة بين الفقير والغني، كذلك يمكنها إيذاء الصناعات المحلية بسبب قدرتها التكنولوجية وخبرتها في التسويق والإعلان،³ لذا فالهيمنة الثقافية لهذه الشركات تثير قلقا على المستوى الوطني لما ينتج عنها من تقنيات حديثة وطرق عمل وعيش جديدة في الدول المضيفة تغير نمط العيش السائد فيها.⁴

6. ان وجود الشركات متعددة الجنسيات يعتبر بمثابة تهديد لسيادة حكومة الدولة المضيفة، وهي حجة نجدها صالحة عادة في الدول السائرة في طريق النمو، التي تكون غالبا ضعيفة أمام مواجهة قوة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات.⁵

7. استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية للدول النامية، حيث تحصل على نصيب كبير من العوائد المترتبة على هذا الاستغلال، في حين لا تترك للدول المضيفة إلا النزر اليسير منها، مثل الشركات العالمية في مجال استخراج البترول، التي كانت تحصل على امتياز انتاج البترول في الدول النامية، في

¹ اميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 494-499.

³ عمر عبد الهادي سليمان، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 30-31

⁴ Bernard bonin Bernard Bonin, l'Entreprise Multinationale et l'Etat, éditions études vivantes, Canada, 1984, p 199.

⁵ Andrew Harrison et autres, op. cit, p 85.

الأجنبية المباشرة.

- مقابل عائد زهيد لتلك الدول، ولعل هذا ما جعل الدول تقبل على تأميم الشركات، وأنشاء المنظمة المصدرة للبترو، للوقوف في وجه هذا الاستغلال سنة 1960؛
8. اتباع الشركات متعددة الجنسيات سياسة أسعار التحويل من خلال أسلوب التكامل الراسي وقيامها بتخصيص مشروعاتها في الدول النامية في انتاج المواد الأولية وتخصيص مشروعاتها في الدول الأم في انتاج المنتجات الصناعية، يحتم عليها بيع مصانعها بأسعار منخفضة، تقل عن القيمة الحقيقية لهذه المواد، ثم تقوم ببيع هذه المواد بعد تصنيعها بأسعار عالية؛
9. تتجه الشركات متعددة الجنسيات الى نقل المشروعات التي تلحق الضرر بالبيئة من الدول الأم الى الدول النامية، حتى تحافظ على سلامة البيئة في دولها الأصلية وفقا للقوانين التي تحرم إقامة مثل هذه المشروعات هناك، مستغلة في ذلك قصور القوانين في الدول النامية؛
10. تطبيق سياسة التميز العنصري في الأجور وعدم مراعاة الاتفاقيات الدولية للعمل.¹
11. فالشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطتها في ظل الظروف التي تلائمها والتي تحقق لها اقصى ربح ممكن حتى على حساب الأثار السلبية التي سوف تخلفها على الدولة المضيفة، عاملة وفقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

¹ عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص ص 60-63.

خلاصة الفصل التمهيدي

من خلال تناولنا للازمات المالية العالمية التي حدثت في الألفية الثالثة من القرن الواحد والعشرين تبين لنا ان العالم مر بالعديد من الأزمات المالية لعل ابرزها في الآونة الأخيرة الأزمة المالية العالمية الأمريكية لسنة 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية أو أزمة منطقة اليورو، بالإضافة الى أزمة ديون دبي المالية عام 2009 بدأت هذه الأزمات بانهيار قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم امتدت بشكل سريع إلى القطاع المالي والمصرفي ثم الاقتصاد الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية ثم أدت إلى إحداث ركود اقتصادي ودوامه خسائر متراكمة، مطيحه بأكبر المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، حيث طالت أثارها جميع الدول بدون استثناء، كل واحدة حسب درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وكانت دول الخليج من أكثر الدول العربية تضررا بهذه الأزمات، ومنذ ذلك التاريخ انطلقت محاولات تشخيص مسببات هذه الأزمات واقتراح سبل تقليل أثارها السلبية، مما أدى إلى عقد قمم مجموعة العشرين وتم انتهاج العديد من الخطط العربية والغربية من اجل تفادي الوقوع في أزمات أخرى وتقليل مخاطرها الموجودة عالميا.

فمن خلال وصول تداعيات هذه الأزمات العالمية إلى اغلب دول العالم بسرعة كبيرة وبخسائر جسيمة توضح لنا بأن للانفتاح الاقتصادي على العالم سلبيات مثلما له إيجابيات، مما يستدعي الدول السير بحذر في تعاملاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى خصوصا فيما يتعلق بأسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم والمبالغة في وضع قيمتها والاستدانة من الدول الأخرى، مما يخلص من تفادي الوقوع في أزمات الدين الخارجي والأزمات البنكية والصرف الأجنبي وكذا أزمات أسواق رأس المال.

ومن خلال تناولنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة تبين لنا انها أحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان، حيث أن هذا النوع من الاستثمار يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد وصناعة التقدم من خلال خلق الثروة ودفع الاقتصاد الى الأمام، من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف إضافة لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقنية ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل، كما يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية متنوعة قد لا تتوفر عليها الاستثمارات المحلية، فضلا عن إيجاد حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية.

ومن خلال عمل العديد من الدول على جلب هذا النوع من مصادر التمويل، زادت سرعة تحركه من دولة لأخرى، وأصبحت المنتجات عالمية بفعل ارتباط الاستثمار بالتجارة مما أدى الى حساسية الدول ببعضها البعض، حيث ان إفلاس شركة متعددة الجنسيات يؤثر على عمل فروعها في الدول المضيفة، فناهيك عن حدوث أزمة مالية في احدى الدول وانتقال أثارها الى دول أخرى .

والفصول الموالية سوف نوضح فيها أكثر تداعيات تلك الأزمات المالية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ومحليا، ومعرفة مدى تأثير الاقتصاد العربي والإماراتي بتداعياتها، محاولين توضيح اهمية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عدمه في الدول العربية في ظل الأزمات المالية العالمية.

الفصل الأول:

واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول
العربية في ظل الأزمات المالية العالمية

تمهيد الفصل الأول

على الرغم من الجدل الدائر عن منافع الاستثمارات الأجنبية وتكاليفها، إلا أن غالبية البلدان إن لم تكن جميعها تسعى إلى اجتذاب تلك الاستثمارات كونها وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونها وسيلة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة، ولتحقيق هذه الغاية تسعى الدول بمختلف الوسائل إلى توفير مناخ استثماري جاذب لمختلف هذه الاستثمارات بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال وبعضها الآخر غير ملموس من مؤسسات ونظم وسياسات وتشريعات.

لهذا اخذ تحسين المناخ الاستثماري اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من طرف حكومات الدول المختلفة بما فيها الدول العربية، نظرا لأهميته ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي خاصة في ظل ما واجهته المنطقة العربية منذ فترة من تحديات متنوعة أعاققت قدرتها على جذب التدفقات الرأسمالية عموما والاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص، ولاسيما بعد الاحداث المالية والسياسية، وسعيها منها لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي هذه وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة بشكل عام من خلال الاندماج المفيد في الأسواق العالمية ونقل وتوطين التكنولوجيات وسبل الإدارة والتسويق الحديثة عملت على تهيئة مناخها الاستثماري من كافة جوانبه .

لهذا خصصنا هذا الجزء من الدراسة لنتناول فيه وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ودراسة تطور المشاريع الاستثمارية في الدول العربية من خلال تقسيمه الى:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري.

المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

المبحث الثالث: رصد تطور تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية خلال

الفترة 2000-2017.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري.

ان المزايا التي تحققها الاستثمارات الاجنبية المباشرة، جعلت غالبية البلدان ان لم تكن جميعها تسعى الى اجتذابها كونها وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، وتُمكن اكتساب المزيد من الكفاءة، ولتحقيق هذه الغاية سعت الدول بمختلف الوسائل الى توفير مناخ استثماري جاذب لمختلف هذه الاستثمارات بعضها ملموس وبعضها الآخر غير ملموس، وسنوضح فيما يلي كل ما يتعلق بالمناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه.

لقد اخذ تحسين المناخ الاستثماري اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من طرف الدول، نظرا لأهميته ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، لذا سوف نتطرق في هذا الجزء من البحث الى مفهومه واهم المؤشرات الدولية التي تعتمد عليها العديد من المؤسسات الاقتصادية لمعرفة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا: مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته.

يعرف المناخ الاستثماري بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له،¹ ذلك ان رأس المال يتحرك من الأوضاع السيئة الى الأوضاع الأحسن حالا.²

وتم تعريفه بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للمؤسسات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائد أمام المنافسة،³ ومن بين الشروط الأساسية التي يجب توفرها في المناخ الاستثماري الشفافية والتناسق حيث يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار وإنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات ان يتضمن مبادئ أساسيين، مبدأ حرية

¹ صلاح الدين شريط و حيلة بن وارث، فعالية المناخ الاستثماري واثره في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 جامعة مسيلة، الجزائر، 2017، ص 363

² الزين منصور، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية المستدامة، دار النشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 91.

³ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، دار حسن العصرية، لبنان، 2012، ص 80.

الاستثمار ومبدأ عدم التمييز وشرط الحركية والذي يتعلق أساسا براس المال ويستلزم مبدأين هو الآخر، مبدأ الية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الصعبة وكذا شرط الاستقرار بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة.¹

ومن جانب اخر يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمحمل السياسات الاقتصادية التجميعية،² وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.³

فالمناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري على نحو منتج خالق لفرص عمل وتوسيعه نطاق أعمالها في دولة ما أو قطاع معين، و تعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة.

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد الى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج الى داخل الدولة المستثمر فيها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققة من تنافسية عالمية بالإضافة الى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة، وتكمن الأهمية في توفير بيئة مناخ الاستثمار الذي يجب ان تتوفر فيه العناصر التالية:⁴

1. العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع الحالات؛
2. توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
3. إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات

¹ مصطفى بن نوي وعبد المجيد تيماري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 افريل 2006، ص 242.

² سعدي وصاف و محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة سطيف، 2008، ص 39.

³ عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 10، 2012، ص 43.

⁴ صلاح الدين شريط و حجيبة بن وارث، مرجع سابق، ص 364.

- المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في اطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد ؛
4. التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صفل الإطارات البشرية كونها احد مصادر الاستثمار الرئيس؛
5. العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
6. أهمية ان يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

ثانيا: اهم المؤشرات الدولية المعتمدة لقياس جاذبية المناخ الاستثماري.

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث اثبت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار اجنبي، وعلى الرغم من ان هذه المؤشرات لم تصل الى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا انه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولاتها التاشيرية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر على دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه، وفيما يلي سوف نقوم بعرض موجز لاهم هذه المؤشرات التي اعتمدها في معرفة وضع الإمارات العربية المتحدة فيها لمعرفة قدرتها على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفصل الرابع من البحث دون الخوض في تفاصيلها كثيرا كالتالي:

1. المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة الى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.¹

2. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: The Composite Country Risk Index

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة Political Risk Services منذ عام 1980 ، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية تتمثل في:²

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 18.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 56

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية: يندرج فيه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومة ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية ، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام ، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية الديمقراطية؛
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية : يندرج فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ،معدل التضخم، نسبة العجز أو فائض الميزانية الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي ،نسبة وضع ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي؛
- مؤشر تقييم المخاطر المالية: يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي الى إجمالي صادرات السلع والخدمات ،نسبة ميزان الحساب الجاري الى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة ، استقرار سعر الصرف.

وتتخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول الى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح فيما يلي:¹

درجة مخاطرة مرتفعة جدا	من صفر الى 49.4 نقطة
درجة مخاطرة مرتفعة	ومن 50 الى 59.5 نقطة
درجة مخاطرة معتدلة	من 60 الى 69.5 نقطة
درجة مخاطرة منخفضة	من 70 الى 79.5 نقطة
درجة مخاطرة منخفضة جدا.	من 80 الى 100 نقطة

3. مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان اند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية،² ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد اصل الدين والفوائد واصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة ويقسم دليل المؤشر المخاطر الى سبع مجموعات من I الى 7 ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات من المخاطرة يشار لها بالأحرف a و b و c و d باستثناء

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق ص 156.

² نفس المرجع، ص 157.

المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية ، بحيث تكون الدول الحاصلة على 1a الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة، ويعتمد المؤشر على 4 مجموعات من التغيرات تغطي كلا من:¹

- المخاطر السياسية: من خلال البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة والسياسة الخارجية؛
- المخاطر الاقتصادية الكلية: وتغطي معدلا النمو الاقتصادي للمدى القصيرة، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل؛
- المخاطر الخارجية: وتغطي وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية؛
- المخاطر التجارية: تغطي الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد.

4. مؤشر اليوروني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني مرتين في السنة في مارس وسبتمبر، ويقاس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسب المئوية التي تسجلها من 0 الى 100 نقطة مئوية بالاستناد الى تسع مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية كلما دل المؤشر على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر،² ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية ، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من 0 الى 100 ، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر فيها، ويتكون من العناصر التسعة التالية بأوزان نسبية محددة بين قوسين:³

- المخاطر السياسية 25%؛
- الأداء الاقتصادي 25 %؛
- مؤشرات المديونية 10 %؛
- متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته 10 %؛
- التقييم الائتماني للقطر 10%؛
- توافر الائتمان المصرفي 5 %؛
- توافر التمويل للمدى القصير 5 %؛

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق ص 56-58..

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2006، ص 80.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق ص 59-

- النفاذ لأسواق رأس المال 5 % ؛
- معدل الخصم عند التنازل 5%.

5. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق، ويغطي المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية،¹ ويستند الى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية ومخاطر نقص العملة الصعبة وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وتصنف الدول وفق هذا المؤشر الى مجموعتين رئيسيتين:²

أ- مجموعة الدرجة الاستثمارية A : تنفرع الى أربعة فروع من A1 الى 4A، حيث تشير:

- A1 الى ان البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛
- A2 الى انب احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل سداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1؛
- A3 تشير الى بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة والذي قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لان يصبح اكثر انخفاضاً من الفئات السابقة رقم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
- A4 سجل سداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ب- مجموعة درجة المضاربة : وتنقسم الى ثلاث مستويات :

- B يرجح انب يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر على سجل السداد السيء أصلا؛
- C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور اكبر في سجل السداد السيء أصلا؛
- D ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما الى جعل سجل السداد السيء اكثر سوءا.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 158.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 59،60.

6. مؤشر الانستيتيوشنال انفوستر للتقويم القطري:

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفوستر منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد الى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر الى 100،¹ وكلما ارتفع رصيد الدولة، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.²

7. مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر الحرية الاقتصادية هو عبارة عن سلسلة من 10 قياسات اقتصادية أنشأتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال، هدفها المعلن هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم،³ وتعتبر الحرية الاقتصادية والانفتاح العالمي الذي تتمتع به معظم اقتصاديات الدول من اهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا ظهرت عدة مؤسسات تعمل على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية ومن اهم تلك المؤسسات مؤسسة هيرتاج فانديشن، معهد فريسر الكندي، مركز دبي المالي العالمي.⁴

وتُعد مؤسسة هيرتاج اهم هذه المؤسسات، حيث تقوم بنشر مؤشر الحرية طبقاً للمؤسسة باختبار 50 متغيراً اقتصادياً يضم 10 مجموعات تشمل ما يلي:⁵

- السياسات التجارية: تُقاس من خلال المتغيرات الفرعية كمعدل التعريف الجمركية المرجح، مدى وجود حواجز غير جمركية، الفساد في الخدمات الجمركية؛
- الموازنة: تُقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي؛
- التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد : يُقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي الحكومي، حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة؛
- السياسة النقدية : تُقاس من خلال معدل التضخم المرجح؛

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص ص 156، 157.

² محمد فويدي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 افريل 2006، ص ص 90-92.

³ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مؤشر الحرية الاقتصادية، 23 سبتمبر 2011، سا: 21:00، متاح على ar.wikipedia.org.

⁴ احمد العثيم، قراءة في مؤشر الحرية الاقتصادية وموقع الدول العربية، 23 سبتمبر 2011، سا: 21:14، متاح على

www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/oct/11/rj10.htm.

⁵ نفس المرجع.

- استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية: يُقاس من خلال القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، مدى وجود قيود على تحويل الأرباح للخارج، مدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية؛
- التمويل والنظام المصرفي: يُقاس من خلال الملكية الحكومية للبنوك، مدى وجود قيود على فتح فروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة المصرفية الحكومية، مدى الحرية في تقديم كافة أشكال الخدمات المالية؛
- سياسات الأجور والأسعار: تُقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور، دور الحكومة في تحديد الأجور، دور الحكومة في تحديد الأسعار؛
- حقوق الملكية: تُقاس من خلال مدى الحماية القانونية للملكية الخاصة، استقلالية القضاء، فساد القضاء، سرعة إصدار الأحكام القضائية؛
- السوق السوداء: تُقاس من خلال مدى انتشار أنشطة التهريب والقرصنة على الملكية الفكرية؛
- التشريعات والإجراءات: تُقاس من خلال رصد مدى سهولة الحصول على تراخيص مزولة الأعمال، البيروقراطية، قوانين وأنظمة العمل وحماية المستهلك والعامل.

8. مؤشر التنافسية العالمية:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي مؤشراً فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسة الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصاداتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.¹

9. مؤشر بيئة أداء الأعمال:

هو مؤشر مركب من المؤشرات الفرعية العشر التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية.²

10. مؤشر جاهزية البنية الرقمية :

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network Readiness Index ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات

¹ لخضر مولاي عبد الرزاق وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية " حالة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010، ص 145.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2005، ص 70.

والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشرا فرعيا منها 32 مؤشر أي بنسبة 45 % بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير.¹

11. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية:

لقد اضحى قطاع تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد متزايد من الدول العربية ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تزايدت معدلات دخول الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ولاسيما الفرنسية والبريطانية منها الى دول الخليج التي تعد أسواقها التقليدية في المنطقة، وكذلك الى أسواق عربية جديدة نسبيا مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس، ويهدف المؤشر بشكل رئيسي الى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الاستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 7 دول عربية، و يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index منذ العام 2001 عن شركة A.T. Kearney احدى اكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الاستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال، ويقوم هذا المؤشر على فرضية انه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد في دولة ما زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا، ومن ثم تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على افتتاح فروع لها في هذه الدولة.²

12. مؤشر تنافسية السفر والسياحة : Travel & Tourism Competitiveness Index

يقيس مؤشر السفر والسياحة مدى تنافسية الدول في هذا المجال وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا، ويهدف هذا المؤشر الذي يغطي 139 دولة هذا العام، الى توفير أداة استراتيجية شاملة لقياس العوامل والسياسات التي تساعد على تطوير قطاع السياحة والسفر في الدول المعنية، ويتألف المؤشر من 14 عنصرا لقياس تنافسية السفر والسياحة تدخل ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:³

- **مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة:** يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر؛

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 151.

² نفس المرجع، ص 162.

³ نفس المرجع، ص ص 174، 175.

- مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية: يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل الى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي والنقل البري قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات؛
- مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة: وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية، جاذبة السفر والسياحة، الموارد الطبيعية والثقافية)

13. مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية E-Government Readiness Index

قدم تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات ويصدر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة ويتكون من 3 مؤشرات فرعية تضمنت مؤشر خدمة الإنترنت ومؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر راس المال البشري.¹

14. مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية.

يرصد مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية مدى جودة ارتباط الدول بشبكات الشحن العالمي استناداً الى حالة قطاع النقل البحري فيها، ويتم حساب هذا المؤشر بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد) وذلك بالاعتماد على خمسة عوامل تعبر عن أداء قطاع النقل البحري شملت عدد السفن، القدرة الاستيعابية لحمولة هذه السفن، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات المتاحة والمتوافرة، وعدد الشركات التي تقدم خدمات النقل البحري في موانئ الدولة، ويتم قسمة كل مكون فرعي من المكونات الخمسة للمؤشر لكل دولة على أكبر قيمة مسجلة لهذا المكون في العام الذي يقاس خلاله المؤشر، ثم يتم حساب متوسط نواتج المكونات الفرعية الخمسة للمؤشر لكل دولة على حده، على ان يتم قسمة هذا المتوسط على أكبر قيمة للمتوسط تم رصدها خلال نفس العام مضروباً في 100، ويلاحظ ان قيمة المؤشر تتراوح ما بين 0-100 درجة، وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على أداء أفضل لقطاع النقل البحري لدى الدولة المعنية وقدرته على التواصل مع شبكة الشحن في باقي دول العالم الخارجي.²

15. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

وينطلق بناء هذا المؤشر بناءات من تعريف الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، ويتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها الى 114 متغيراً كمياً،³ ويرصد المؤشر أداء 110 دولة كما هي

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص 160، 161.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 191.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص ص 08، 09.

موضحة في الجدول رقم (1-1) والشكل رقم (1-1) حيث نلاحظ ان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حلت في المرتبة الأولى بـ33 دولة وبنسبة 30 % من الإجمالي ، تليها إفريقيا بـ23 دولة بنسبة 20.9 % من الإجمالي ثم الدول العربية بـ17 دولة بنسبة 15.5% من الإجمالي ثم أمريكا اللاتينية بـ14 دولة بنسبة 12.7 %، ثم أوروبا ووسط آسيا بـ10 دول وبنسبة 9.1% ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بـ9 دول بنسبة 8.2 % وأخيرا منطقة جنوب آسيا بـ4 دول بنسبة 3.6 %.

وقد شهد مؤشر ضمان عام 2018 تغييرين رئيسيين في مكوناته، الأول في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية تم استبدال القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمكون آخر هو حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، والثاني في مؤشر الاداء اللوجستي تم استبدال مكونين هما نوعية الطرق البرية واداء النق الجوي واستخدام مكون جودة البنية لتحتية بدلا منهما وبذلك يتقلص عدد المكونات المؤشر العام من 58 إلى 57 مكونا، كذلك تم اعتماد ضوابط لبناء المؤشر وذلك لضمان قدرته على تفسير تغيرات الاستثمار في الدول والمجموعات المختلفة التي تم ادراجها داخلا للمؤشر وتبين القيم المرتفعة لمعامل الارتباط بين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ورصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد قوة الارتباط من ناحية وتفوق المنهجية المتبعة في بناء المؤشر من الناحية الثانية.¹

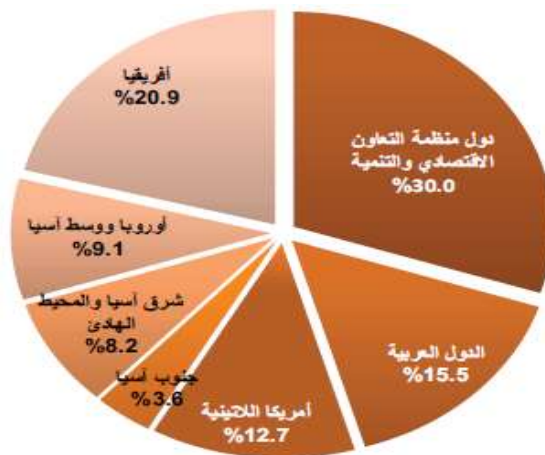
¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2018، ص 24.

جدول رقم (1-1) الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (33)	الدول العربية (17)	أمريكا اللاتينية (14)
إسبانيا	الأردن	الأرجنتين
أستراليا	الإمارات	الأكوادور
إستونيا	البحرين	الأوروغواي
إسرائيل	تونس	الباراغواي
ألمانيا	الجزائر	البرازيل
إيرلندا	السعودية	بنما
إيطاليا	السودان	بوليفيا
البرتغال	سورية	بيرو
بلجيكا	سلطنة عمان	دومينيكان
بولندا	قطر	غواتيمالا
تركيا	الكويت	فنزويلا
التشيك	لبنان	كولومبيا
الدنمارك	ليبيريا	نيكاراغوا
سلوفاكيا	مصر	هندوراس
سلوفينيا	المغرب	
السويد	موريتانيا	
سويسرا	اليمن	
شيلي		
فرنسا		
فيلندا		
قبرص		
كندا		
كوريا الجنوبية		
المكسيك		
المملكة المتحدة		
النرويج		
النمسا		
نيوزيلندا		
هونغ كونغ		
هولندا		
الولايات المتحدة		
اليابان		
اليونان		
إيران		
باكستان		
نيبال		
الهند		

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 26.

شكل رقم (1-1) الدول المدرجة في مؤشر ضمان موزعة حسب المجموعات الجغرافية.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 27.

ويتكون مؤشر ضمان من مجموعات ثلاث¹:

- أ. **مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة** : تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطينيين كانوا أم أجانب وتضم تلك المتطلبات 4 مكونات أساسية تضم بدورها 64 متغيرا هي كالآتي:
 - **مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي** : متمثلة في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم ، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال ، وعدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي؛
 - **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية** : ويتكون من معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي ، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - **مؤشر البيئة المؤسسية** : يتضمن عددا كبيرا من المؤشرات الفرعية من أهمها شفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية ، شفافية السياسة الاقتصادية ،فعالية النظام الضريبي ، نظام تسوية العقود الحكومية فعالية الإدارة المحلية، درجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع ، درجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة ، فعالية قانون الإفلاس؛
 - **مؤشر بيئة اداء الاعمال**: يتكون من كفاءة الإجراءات الحكومية (إجراءات تأسيس المشروع، الوقت اللازم لتأسيس المشروع، تكلفة تأسيس المشروع ، الوقت اللازم لتسجيل ملكية العقار ،الوقت اللازم لإنفاذ العقود، الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء ،الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء، الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار)، ومن خلال حرية عمل الأسواق (الخصخصة في القطاع غير المالي منذ 2006، تنفيذ برامج الخصخصة ، حرية الأسعار) وكذا درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات (توافر المعلومات عن وضع الشركات ، وتوافر معلومات بمعايير دولية عن نوعية السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ، فعالية إجراءات حماية الملكية الفكرية ، سياسات تملك الأراضي الحكومية)، ودرجة المنافسة في الأسواق (سهولة دخول الشركات الجديدة الى الأسواق ، درجة المنافسة في تسويق المنتجات الاستهلاكية، إجراءات تنظيم المنافسة في الأسواق ، المعلومات المتاحة عن هيكل ملكية الشركات؛

¹ نفس المرجع، ص ص 27-35.

ب- مجموعة العوامل الكامنة: وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 4 مكونات أساسية:

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه: من خلال (الطلب المحلي الحقيقي للفرد ، تقلبات الطلب المحلي ، متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ، نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي ، النفاذ الى الأسواق العالمية، مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي)؛
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية : (نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي)؛
- مؤشر عناصر التكلفة: وذلك من خلال ظروف سوق العمل والضرائب وتكاليف التصدير والاستيراد؛
- مؤشر البنى التحتية: من خلال النقل البري، والنقل الجوي، الاتصالات الإلكترونية، الاتصالات الهاتفية؛

ج- العوامل الخارجية الإيجابية : تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات باثر المحاكاة:

- مؤشر اقتصاديات التكتل: وذلك من خلال نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة ،عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة ، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة ؛
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: وذلك من خلال مؤشر البيئة التكنولوجية، ومؤشر طلبات براءة الاختراع، مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءة الاختراع الدولية، مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية، مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية، مؤشر تسجيلات العلامات التجارية، مؤشر جودة الجامعات، مؤشر الحكومة الإلكترونية.

ولتوضيح الوضع التفصيلي للدول في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية والمتغيرات الأساسية والفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار تم تقسيم مستويات الأداء بالمقارنة بالمتوسط العالمي الى خمسة مستويات رئيسية كما هو موضح في الجدول رقم (2-1) تقاس كما يلي:

جدول رقم (2-1): قراءة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

الأداء	قيمة المؤشر
جيد جدا	القيمة اعلى من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تزيد عن 30 %
جيد	القيمة افضل من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10-30 %
متوسط	القيمة اعلى من أو اقل من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة 10 %
ضعيف	القيمة اسوأ من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10% و 30 %.
أداء ضعيف جدا	القيمة اقل من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تزيد عن 30 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 35.
والشكل رقم (2-1) يختصر لنا مكونات هذا المؤشر بشكل موجز:

شكل رقم (1-2): مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 31.

ان الاقتصار على طرح هذه المؤشرات دون غيرها، لا يعني عدم أهمية المؤشرات الأخرى، أو ان هذه المؤشرات اكثر دقة من غيرها في قياس جاذبية الاستثمار، وإنما تم اختيارها على أساس كثرة استخدامها في التقارير الدولية في هذا المجال وإدخال الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية بصفة خاصة في قائمتها، والتي سنعتمدها في معرفة المناخ الاستثماري في الدول العربية والإمارات العربية المتحدة في الفصل الأخير من هذا البحث.

المطلب الثاني: إجراءات خلق مناخ استثماري مشجع للاستثمار.

تسعى الدول المضيفة الى تحقيق العديد من الآثار الإيجابية، لذا من الواجب عليها تفعيل التدابير الأساسية اللازمة المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع ومحفز للمستثمرين الأجانب والاستفادة منها قدر الإمكان، ومن بين هذه التدابير ما يلي:

أولاً: التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية.

ان القيام بالاستثمار من طرف متعامل اجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دوراً أساسياً ومهماً في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لان المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعاً أو فروعاً صناعية في الدول المستقبلية للاستثمارات، ولهذا يتوجب على هذه الدول ان تكون مستقرة سياسياً،¹ حيث يجب على الدولة ان تعمل على تجسيد هذا الاستقرار واقعياً نظراً لأهميته لنشر الطمأنينة في جانب الشركات الأجنبية، لهذا يجب ان تتجسد واقعياً سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة ووجود نزاهة وكفاءة في عمل القضاء وتنفيذ القوانين والسيطرة على الفساد ومحاربهه وتثبيت اتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها،² وعليها كذلك ان تضع قانوناً موحداً للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم المستثمر،³ وعلى المستثمر الأجنبي مراعاة مدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة، كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كل من الوضع الداخلي والخارجي، ويشملان مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك استقرار الحدود

¹ عبد المجيد اونيس، الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع وفاق"، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 افريل 2006، ص 253.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 92.

³ اميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 37.

الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.¹

وخير دليل على ان العامل السياسي هو معيار أساسي ومحدد رئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما حدث في الساحة العربية في منذ 2011، وما انعكس عنه من نقص في المؤشرات الاقتصادية في مصر وليبيا ، سوريا واليمن والبحرينالخ.

أما التدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية فتتمثل في مراعاة المستثمر الأجنبي نمط المعيشة، نظم التعليم ومستوياته، الأمية نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، وعليه يتوجب على الدولة المضيفة هنا ان تلعب دورها في تحسين الوضعية الاجتماعية والثقافية من خلال تقديم حرية اكثر لوسائل الإعلام ومحاربة الفقر والجريمة، إضافة الى رفع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني لزيادة مهارة العمالة، كون توفر هذه الأخيرة مؤهلة ومدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،² كما يجب ان تتغير أفكار المجتمعات العربية وان تصبح متقبلة لفكرة الاستثمارات الأجنبية وتمحي بذلك الفكرة المسيطرة على تفكيرهم والمتمثلة في الخوف من استمرار تبعية الدول العربية للدول الغربية وإمكانية استعمار هذه الأخيرة لنا مرة أخرى.

فالتدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية هي نفسها المكونات الاجتماعية للمناخ الاستثماري والتي تشمل مؤشرات عديدة من بينها معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.³

ثانياً: التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية.

على حكومات الدول المضيفة ان تعمل على تجسيد التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية وان تحرص على تفعيلها، فالمحيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية هو الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي، حيث يكون هذا الانفتاح مصحوب ببعض الإجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر، وتضمن له أرباح معتبرة، وذلك من خلال أحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، وتدعيم الخصخصة الإيجابية، والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق المنتج للثروات والسلع والخدمات، وكذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وجعلها تتماشى والتحرر الاقتصادي وحرية المبادرة وهذا من خلال القيام بتجسيد اطار قانوني لإجراءات انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمي، اذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدى ذلك الى تحسين درجة

¹ نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الاحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 9.

² فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية "مع دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 174.

³ نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 10.

موائمة الظروف العامة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتتمثل هذه الإجراءات في تنشيط النظام البنكي والمالي من خلال الإصلاح وإعادة تنظيمه، وتعزيز الرقابة والتنظيم في هذا المجال وإعطاء الحرية لإقامة بنوك خاصة وإنشاء أسواق مالية مما يفعل قناة أساسية لجذب رؤوس الأموال، وكذا تطبيق برنامج نشاط للخصخصة، كون هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول الى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، إضافة الى تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وإزالة العراقيل التي من الممكن ان تعيقه، ومن العوامل الاقتصادية التي يجب على المستثمر الأجنبي مراعاتها ما يلي:¹

1. العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والمرتبطة بالموقع:

والمتمثلة في:

- وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين؛
 - ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الاستخراجي كالبتروك والمعادن؛
 - توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار؛
2. العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج:

وتشمل ما يلي:

- توفير اليد العاملة الرخيصة؛
 - تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية؛
 - انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار؛
3. العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة:

وتتمثل في :

- تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لان تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للانتفاع بها نظرا لاستراتيجيتها وأهميتها؛
- الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة؛
- التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.

¹ عبد المجيد اونيس، مرجع سابق، ص 253.

عموماً، يجب على الدول المضيفة توفير المحددات أو المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري والتي يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:¹

- **مكونات اقتصادية داخلية:** وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف، بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية؛
- **مكونات اقتصادية خارجية:** وتشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.

ثالثاً: التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية.

لجلب المستثمرين الأجانب يجب أيضاً توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع الاستثماري والإعفاء الضريبي عند بداية النشاط الإنتاجي؛
- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل توفير قروض بمعدلات تفضيلية وضمانات تعويض القروض وضمانات لتحويل الأرباح وراس المال إضافة إلى عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب؛
- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وبيع التجهيز والإعفاء من رسوم التصدير.

فعوامل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المقومات التي يجب أن تتوفر عليها المناخ الاستثماري في الدول الجالبة للاستثمار والتي يمكن تلخيصها في المناخ السياسي والأمني الذي يعد من بين العوامل ذات البعد السياسي والتي تخص الأوضاع السياسية في الدولة والذي يعتبر الشرط الأول والعامل الأهم الذي يراعيه المستثمرون حتى ولو كانت المردودية من الاستثمار مرتفعة ثم يليه الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان هناك استقرار اقتصادي ولا يوجد استقرار سياسي فإن المستثمرون يحجمون عن الاستثمار في ذلك البلد، إضافة إلى وجود عوامل أخرى اجتماعية وقانونية في الدول المضيفة، ولا يمكن توقع قدوم المستثمرين في حال عدم توفر هذه العوامل.

¹ نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 9.

² عبد المجيد اونيس، مرجع سابق، ص 254.

إضافة إلى المكونات المؤسسية والتي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرا على الجات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وأليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا ليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله¹.

رابعاً: التدابير الخاصة بالعوامل التنظيمية والمؤسسية والتشريعية.

وتشمل كافة العوامل التي تتعلق بأداء الأعمال ومدى ملائمة الجوانب المؤسسية والتشريعية والإجرائية وبطبيعة الحال أية تغيرات تطراً على ليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وأليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا ليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله².

خامساً: بعض التدابير الأخرى.

ان تفعيل التدابير السابقة لا يكفي لتوفير مناخ استثماري ملائم، وإنما يجب أيضاً توفير شروط أساسية أخرى تسمى بالشروط الاستباقية وتتمثل في:³

- إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية دون إعاقات وهذا يعتبر شرطاً ضرورياً لتعزيز مزايا موقع الدولة المضيفة بالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه للتصدير من خلال الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص مثلاً، وكذا إنشاء مناطق تجهيز الصادرات بغرض تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهه نحو التصدير، مع تعزيز ذلك بسياسات أخرى مثل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد البشرية إلى جانب إقرار نصوص قانونية تعقبها عملية تنفيذ فعالة بإعفاء الشركات الموجودة في تلك المناطق من ضرائب المبيعات مثلاً ورسوم التوريد؛
- ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية بالإضافة إلى المصادقة على بنود تحرير التجارة وإزالة الحواجز التي من شأنها أن تعيقها؛
- ضرورة اتباع أسلوب استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يسمح بالحصول على معارف وإمكانات عالية في القطاع المستهدف حسب حاجة الدولة المضيفة؛

¹ نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 10.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 16.

³ فارس فضيل، مرجع سابق، ص ص 174 - 177.

- ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية تركز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات، وكذا ضرورة إقامة روابط متينة بين الشركات المحلية والأجنبية للارتقاء بالمستوى التكنولوجي ورفع مستويات إنتاج الموردين المحليين وللحصول على خدمات تطوير الأعمال التجارية.
- ضرورة تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص وذلك من أجل التنسيق بينهما ومن ثم إنجاح الاستراتيجية المبنية على أشراك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العملية التنموية.

المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

شهدت العديد من الدول العربية تطورات وتغيرات عميقة ومتسارعة في العديد من المجالات، نتج عنها تغيرات ملموسة في هيكل اقتصادياتها، ومس العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تعبر عن أوضاع هذه الدول ومدى تطورها او تخلفها، وهذه المؤشرات سوف نتناولها ضمناً وبشكل مفصل في هذا المبحث من الدراسة كما يلي.

المطلب الأول: المناخ الاقتصادي والمالي للدول العربية خلال الفترة 200-2017.

تؤدي العوامل الاقتصادية والمالية دوراً محورياً وأساسياً في تكوين المناخ الاستثماري ومن بين هذه العوامل السياسات الاقتصادية الكلية، المؤشرات الاقتصادية الكلية، مدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة على التصدير، والعديد من العوامل الأخرى سنتناولها فيما يلي.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية خلال الفترة 2000-2016.

تعد المؤشرات الاقتصادية نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة وأداة لقياس أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وتقييمها بصفة كلية ومن أهم هذه المؤشرات:

1. مؤشرات التوازن الداخلي: سنتطرق فيما يلي إلى مؤشرات التوازن الداخلي للدول العربية من خلال

معرفة وضع الميزانية العامة، معدل التضخم، والنمو الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي في الدول العربية (الناتج المحلي الإجمالي PIB):

من خلال الشكل رقم (1-3) نلاحظ تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2014 حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 1.2 % مقارنة بـ 2.9 % عام 2013، وجاء النمو في الاقتصاد العربي أقل من نظيره العالمي البالغ 3.3 % وأقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.4 % خلال عام 2014، بعد أن بلغ ذروته عام 2012 حيث وصل إلى 9.7 % وفاق بذلك نظيره العالمي ومجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية والمتقدمة، أما منذ سنة 2000 فنجد أنه كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حيث كان معدل النمو سنة 2000 حوالي 5.5 % ووصل إلى 0.1 % عام 2006 بعد سنوات من الارتفاع والانخفاض من 2001-2005 فعاود الارتفاع عام 2007 وبلغ 9.3 % رغم أنها سنة نشوب الأزمة المالية العالمية الأمريكية.

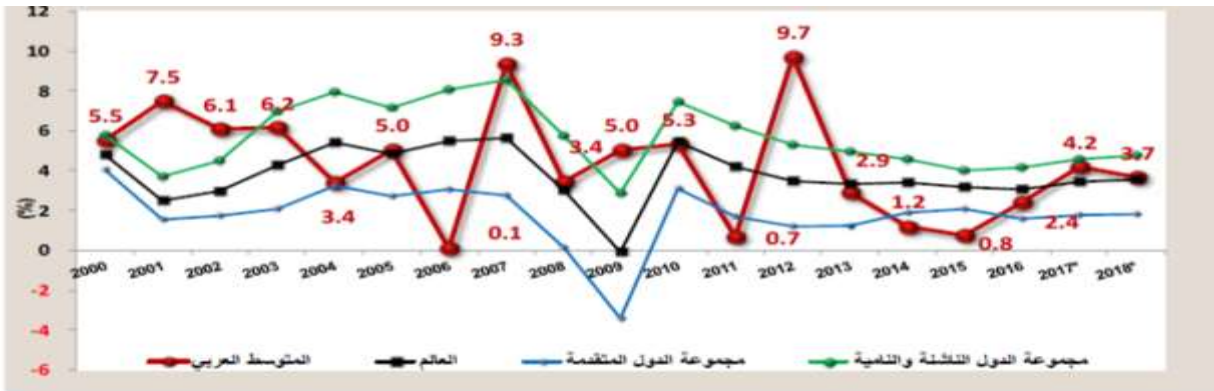
ومنذ سنة 2012 ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض إلى عام 2016 بسبب حالة عدم اليقين وانخفاض أسعار النفط وإيرادات صادرات الطاقة في الدول المصدرة للنفط، وكذا إلى الأوضاع الأمنية والاجتماعية الصعبة والتحولت السياسية والازمات التي تعرضت لها عدد من الاقتصادات العربية كمصر

وليبيا وسوريا واليمن وتونس والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، خصوصا لبنان والأردن، والتي اعاققت حركة التجارة والاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الإقتصادي.

فبلغ هذا المعدل عام 2013 حوالي 2.9 % وفي 2014 حوالي 1.2 % و 0.8 % عام 2015 ليعود الى الارتفاع بين 2016 و 2017 اين بلغ 2.4 و 4.2 % تماشيا مع التحسن في الإقتصاد العالمي مع توقع معاودة انخفاضه بعد ذلك في عام 2018 الى 3.7 %.

و هذه المعطيات موضحة في الشكل رقم (1-3) الذي يبين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2018 .

الشكل رقم (1-3): معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة 2000-2018.



المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 5.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-3) ان جميع الدول العربية سجلت معدلات نمو اقتصادي ايجابية فيما عدا دولتان عام 2016، واحتلت العراق الصدارة بمعدل نمو بلغ 10.3% بعد ان شهدت معدلات نمو اقتصادي سالبة قبلها بسنتين، ثم تلتها جيبوتي بمعدل 6.5% محافظة على نفس معدل السنة السابقة لها، ثم مصر والجزائر وفلسطين وموريتانيا والسودان بمعدلات 3.8 و 3.6 و 3.3 و 3.2 و 3.1 % على التوالي وعرفت كل من ليبيا واليمن معدلات سلبية لثلاث سنوات متتالية حيث بلغت -3.3 و -4.2 % على التوالي بعد ان عرف متوسطها من 2000-2012 معدل 7.1 و 3.0 %، وقدّر بذلك المتوسط العربي لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي العربي 5.5 % خلال 2000-2012 حيث فاق معدل النمو العالمي البالغ 4 % ومجموعة الدول المتقدمة 1.8 % الا ان مجموعة الدول الناشئة والتنمية احتلت اكبر معدل للنمو في تلك الفترة قدر بـ 6.2%، ثم بدأ المتوسط العربي في الانخفاض منذ 2012 وتراوح بين 2.2 % و 3.1% بين 2013 - 2016

وبين 3.1- 3.4 % عالميا شاهدة مجموعة الدول المتقدمة اقل معدلات نمو في الآونة الاخيرة بعد الدول العربية والدول الناشئة والنامية.

جدول رقم (1-3) : معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي العربي خلال الفترة 2000-2016. الوحدة (%)

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
العراق	12.7	7.6	0.4-	2.4-	10.3
جيبوتي	3.7	5	6	6.5	6.5
مصر	4.5	2.1	2.2	4.2	3.8
الجزائر	3.7	2.8	3.8	3.9	3.6
فلسطين	4.2	2.2	0.2-	3.5	3.3
موريتانيا	4.6	6.1	5.4	1.2	3.2
السودان	5.9	5.2	1.6	4.9	3.1
الأردن	5.6	2.8	3.1	2.4	2.8
قطر	12.4	4.6	4	3.7	2.6
الكويت	5.5	0.4	0.6	1.1	2.5
الإمارات	5	4.7	3.1	4	2.3
البحرين	5.1	5.4	4.4	2.9	2.1
المغرب	4.6	4.5	2.6	4.5	1.8
سلطنة عمان	3.8	3.2	2.9	3.3	1.8
تونس	3.9	2.4	2.3	0.8	1.5
السعودية	4.3	2.7	3.6	3.5	1.2
لبنان	4.6	2.5	2	1	1
ليبيا	7.1	13.6-	24-	6.4-	3.3-
اليمن	3	4.8	0.2-	28.1-	4.2-
سورية	4.3
المتوسط العربي	5.5	3.1	2.2	2.5	2.9
العالم	4	3.3	3.4	3.2	3.1
مجموعة الدول المتقدمة	1.8	1.2	1.9	2.1	1.6
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6.2	5	4.6	4	4.2

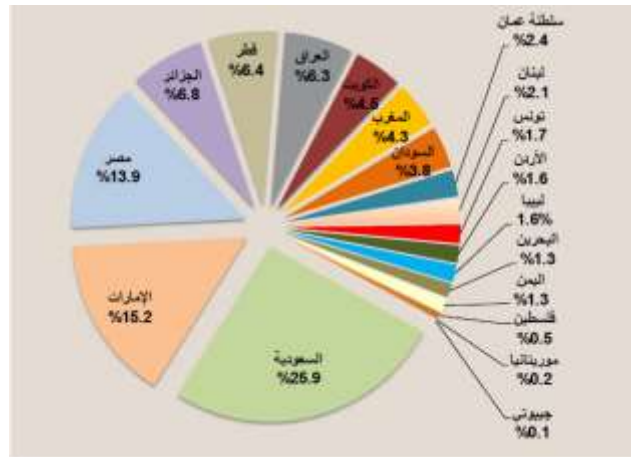
المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات ، العدد الفصلي الرابع ، ديسمبر 2016، الكويت، ص 6.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-4) ان الناتج المحلي الاجمالي للسعودية بلغ 25.9 % لتحتمل بذلك المرتبة الاولى من حيث هذا المؤشر ثم تليها الامارات بنسبة 15.2 % وهو ما يعكس مدى تطور اقتصاد السعودية والامارات مقارنة بالدول العربية الاخرى وتعطيه ميزة تنافسية كبيرة، ويفسر هذا النمو تماشيا مع نمو

الأداء الاقتصادي للدولتين بوجه عام، رغم الظروف غير المستقرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية، والتراجع الذي شهدته الاسعار في مختلف الأسواق، كما يعكس نجاح انتهاج الدولتين لسياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية، و تفعيل المبادرات والأنشطة التي مكنت من زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين، اما مصر فاحتلت المرتبة الثالثة بمعدل 13.9 % ثم كل من الجزائر وقطر بمعدلات 6.8 و 6.4% على التوالي، ويعود هذا المعدل في مصر الى الإصلاحات التي تبنتها الحكومة المصرية في الالونة الاخيرة فيما يخص بيئة الأعمال وتحسن القدرات التنافسية والى خطتها الموضوعية لمشروعات البنية التحتية وضخ التمويلات من قبل القطاع المصرفي في مجالات الانتاج الاقتصادي، وفي الجزائر الى تأثير انخفاض أسعار البترول على نسبة الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع انعدام وجود قاعدة صناعية كبديل للمحروقات ، وانخفاض الاحتياطي من النقد الاجنبي.

اما العراق والكويت والمغرب فبلغت حصتها من الناتج المحلي الاجمالي العربي 6.3 و 4.5 و 4.3 % واحتلت كل من السودان وسلطنة عمان ولبنان وتونس والاردن وليبيا والبحرين و فلسطين وموريتانيا وجيبوتي مراتب متأخرة في نسب الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين 3.8 % و 0.1 % .

الشكل رقم (1-4): الناتج المحلي الاجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2016



المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 6

فالناتج العربي ارتفع من 2771 مليار دولار عام 2013 الى 2873 مليار دولار خلال العام 2014 وزادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.8 % للفترة ما بين عامي 2005 و 2010 الى 3.7 % عام 2014 الا ان حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجعت من 10.4 % للفترة ما بين عامي 2005 و 2010 الى 9.4 % عام 2015، كما يلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في دول غالبيتها نفطية هي السعودية والامارات ومصر والكويت والعراق وقطر والجزائر حيث بلغ ناتج تلك الدول نحو 2.3 ترليون

دولار بنسبة 81 % من اجمالي الناتج العربي لعام 2014.¹

- معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-4) ان المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية (متوسط سنوي) شهد ارتفاعا بشكل عام من 4.1 % في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2000 و 2012 الى 5.6 % عام 2016 ثم استقر حول 4.8 % خلال عامي 2014 و 2015 ، وذلك الارتفاع راجع الى البرامج الإصلاحية التي تضمنت تقليصا للدعم عن الطاقة الذي أدى الى ارتفاع في اسعار السلع والمحروقات، وظلت معدلات التضخم مقبولة عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية، حيث عرفت السودان وليبيا أكبر معدلات للتضخم بمعدل 13.5 % و 14.2 % على التوالي، فمتوسط معدل التضخم السنوي في ليبيا خلال الفترة 2000-2012 بلغ 1.9 % وبدأ في الارتفاع تدريجيا الى 2.6 % سنة 2013 و 2.8 % عام 2014 ثم انخفض إلى 1.1 % في 2015 والذي يرجع الى الانقسام السياسي والتدهور الأمني الذي شهدته الدولة.

كما نلاحظ ان السودان شهدت ارتفاعا كبيرا من متوسط بلغ 11.8 % خلال الفترة 2000-2012 الى 36.5 % عام 2013 و 36.9 عام 2014 ليبدأ في الانخفاض عام 2015 اين بلغ 16.9 %، ويعود ذلك الارتفاع الى الصعوبات الاقتصادية التي واجهت السودان بعد انفصال الجنوب عام 2011 وفقدانها لانتاج النفط الذي كان المصدر الرئيسي للعملة الصعبة الضرورية لدعم العملة الوطنية وكذا على اعتمادها الشديد على الواردات.

اما متوسط معدل التضخم السنوي في اليمن فشهد انخفاضا منذ سنة 2000 الى غاية 2014 حيث بلغ 8.2 % بعد ان كان 11.6 % الا انه ارتفع ارتفاعا ملحوظا في السنة المالية وبلغ 39.4 % لأسباب عديدة كالوضع الأمني المتدهور وتزايد أعمال التخريب والتفجير لأنابيب النفط والغاز الذي أدى الى تراجع الصادرات فيها من النفط الخام وبالتالي تآكل احتياطي البنك المركزي من النقد الاجنبي وما رافق هذا من إغلاق للموانئ وندرة السلع الأساسية والوقود وغياب الكهرباء، وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، واتساع السوق السوداء والاحتكار والاعتماد المتزايد على الواردات، الا ان هذا المعدل انخفض عام 2016 الى 5 %، في حين عرفت سلطنة عمان وفلسطين والمغرب وموريتانيا استقرار نسبي في معدل التضخم السنوي تراوح بين 1.1 و 1.3 % على التوالي عام 2016 محافظة على استقرار هذا المعدل منذ سنة 2000 .

اما الجزائر والسعودية ومصر فارتفعت فيها معدلات التضخم الى 5.9 % و 4 % و 10.2 % على التوالي بعد ان بلغ في الجزائر 3.8 % عام 2000-2012 كمتوسط له و 3.3 % عام 2013 و 2.9 % سنة

¹ تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الاول، مارس 2015، الكويت، ص 6.

2014 و 4.8 % عام 2015، ويعود هذا الارتفاع في مصر إلى أزمة الدولار التي شهدتها البلاد ، والملاحظ أيضا انخفاض معدلات التضخم في كل من لبنان والاردن الى -0.7 و -0.5 % والذي ارجعته الحكومة اللبنانية حسب تقرير صادر لها حول معدل التضخم السنوي لمؤشر اسعار الاستهلاك الى مؤشرات المعدل السنوي للنقل ومحروقات المسكن والاتصالات والعناية الصحية ، حيث ادى هبوط أسعار النفط إلى الانخفاض في النقل ومحروقات المسكن، أما انخفاض العناية الصحية فيعود إلى انخفاض أسعار المنتجات الطبية بسبب التغير النسبي في قيمة اليورو وتعليمات وزارة الصحة بخفض أسعار أدوية محددة.

اذن فالتضخم يؤدي الى حالة عدم اليقين حول مستقبل ربحية المشروعات الاستثمارية نتيجة لمصاحبه لارتفاعات في الاسعار الامر الذي يؤدي الى ظهور استراتيجيات استثمارية متحفظة مما يعني حصول تراجع في مستويات الاستثمار وبالتالي في النمو الاقتصادي، كما يمكن ان يخفض من مستوى التنافسية للاقتصادات العربية بسبب ارتفاع أسعار الصادرات العربية الامر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات .

الجدول رقم (1-4) : معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2000 - 2016

الوحدة: (%)

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
لبنان	3.1	4.8	1.9	3.7-	0.7-
الأردن	3.9	4.8	2.9	0.9-	0.5-
سلطنة عمان	2.8	1.2	1	0.1	1.1
فلسطين	3.8	1.7	1.7	1.4	1.1
المغرب	1.7	1.9	0.4	1.5	1.3
موريتانيا	6.1	4.1	3.8	0.5	1.3
العراق	17	1.9	2.2	1.4	2
جيبوتي	3.6	2.4	2.9	2.1	3
قطر	4.5	3.1	3.4	1.8	3
الكويت	3.2	2.7	2.9	3.2	3.4
الإمارات	4.5	1.1	2.3	4.1	3.6
البحرين	1.5	3.3	2.7	1.8	3.6
تونس	3.1	5.8	4.9	4.9	3.7
السعودية	2.1	3.5	2.7	2.2	4
اليمن	11.6	11	8.2	39.4	5
الجزائر	3.8	3.3	2.9	4.8	5.9
مصر	7.9	6.9	10.1	11	10.2
السودان	11.8	36.5	36.9	16.9	13.5
ليبيا	1.9	2.6	2.8	14.1	14.2
سورية	4.9
المتوسط العربي	4.1	5	4.8	4.8	5.6
العالم	4.2	3.7	3.2	2.8	2.9
مجموعة الدول المتقدمة	2.1	1.4	1.4	0.3	0.8
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6.6	5.5	4.7	4.7	4.5

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات، العدد الفصلي الاول، مارس 2015، الكويت، ص 12

- الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2016:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-5) والجدول رقم (1-6) ان غالبية ميزانيات الدول العربية عانت من عجز مزمن خلال الفترة (2000-2012) ما عدا الميزانية العامة لليبيا والجزائر ودول الخليج (باستثناء البحرين) التي تحقق فوائض مالية، مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية، واستمر هذا العجز في اغلب الدول العربية تقريبا منذ سنة 2013 الى غاية 2016، حيث سجلت كل من جيبوتي، موريتانيا، فلسطين،

الأردن السودان تونس اليمن المغرب لبنان البحرين العراق ليبيا الجزائر مصر وحتى السعودية عجزا في الموازنة العامة ماعدا الكويت ، سلطنة عمان، قطر والامارات متصدرة السعودية ومصر لائحة الدول العربية بعجز مقدر بـ 83.07 مليار دولار و - 41.19 مليار دولار على التوالي عام 2016 وكنسبة من الناتج بـ 13 و - 12 % على التوالي بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي احاطت بمصر وانخفاض اسعار البترول في تلك الفترة مما ادى الى تأثر اقتصاد البلدين مما يستدعي ضرورة ترشيد الانفاق لتجنب الزيادة المطردة وغير المتوازنة في عجز الموازنة العامة.

كما عرفت كل الدول الاخرى عام 2016 عجزا في موازنتها العامة عدا جيبوتي التي حققت فائضا قدر بـ 0.04 مليار دولار وبنسبة 2.1% من الناتج وذلك بسبب نمو الحركة الاقتصادية وتحسن الاوضاع فيها كنتيجة للجهود المبذولة من الحكومة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة واشراك القطاع الخاص في عمليات التنمية وسياسات الاصلاح المتبناة من طرفها في المجال المالي والاقتصادي، شاهدة الدول العربية ككل عدا هذه الاخيرة عجزا في موازنتها بلغ اجماله -250.8 مليار دولار عام 2016 مقارنة بـ -262.6 مليار دولار عام 2015 بنسبة -10.2% و -10.7% من الناتج .

الجدول رقم (1-5): وضعية الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة : مليار دولار

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
جيبوتي	0	0.1-	0.2-	0.3-	0.04
موريتانيا	...	0	0.2-	0.2-	0.02-
فلسطين	...	1.6-	1.6-	1.4-	1.31-
الأردن	0.8-	3.7-	3.7-	2-	1.5-
السودان	0.5-	1.5-	1-	1.5-	1.85-
تونس	0.9-	3.4-	1.9-	2.2-	1.9-
اليمن	0.6-	2.8-	1.8-	4-	3.55-
المغرب	2.9-	5.5-	5.4-	4.4-	3.71-
الكويت	26.6	59.7	45.7	1.7	4.01-
لبنان	3.2-	4.1-	3-	3.7-	4.19-
البحرين	0	1.8-	1.9-	4.7-	4.67-
سلطنة عمان	3.6	3.7	0.9-	10.6-	8.07-
قطر	7.1	44.8	31.4	9.1	11.86-
الإمارات	24.1	40.4	19.9	7.8-	14.49-
العراق	13.6-	12.5-	22.6-	22.06-
ليبيا	6.5	2.7-	17.9-	20.8-	22.31-
الجزائر	4.7	1.8-	17.1-	28-	22.37-
مصر	10.9-	38.2-	39-	38.1-	41.19-
السعودية	31.6	43.1	25.6-	102.8-	83.07-
سورية
صافي الدول العربية	43.1	19-	129.5-	262.6-	250.8-

المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار واثتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 8

جدول رقم (1-6): الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2016 .

الوحدة : %

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
جيبوتي	1.9-	5.9-	12.2-	15.7-	2.1
موريطانيا	0.8-	3.3-	3.4-	0.4-
السودان	1.2-	2.3-	1.4-	1.9-	2-
المغرب	4-	5.2-	4.9-	4.4-	3.5-
الكويت	28.5	34.3	28.1	1.5	3.6-
الاردن	4.7-	11.1-	10.3-	5.4-	3.8-
الامارات	11.1	10.4	5	2.1-	3.9-
تونس	2.7-	7.4-	3.9-	5.1-	4.5-
قطر	9.3	22.2	15	5.4	7.6-
لبنان	11.9-	8.7-	6-	7.4-	8.1-
فلسطين	...	12.6-	12.5-	11.4-	9.6-
اليمن	2.7-	6.9-	4.1-	10.6-	11.3-
مصر	7.4-	13.4-	12.9-	11.5-	12-
السعودية	8.2	5.8	3.4-	15.9-	13-
الجزائر	3.9	0.9-	8-	16.8-	13.3-
سلطنة عمان	9.2	4.7	1.1-	16.5-	13.5-
العراق	5.8-	5.6-	13.7-	14.1-
البحرين	0	5.4-	5.8-	15.1-	14.7-
ليبيا	12.7	4-	40.3-	52.5-	56.6-
سورية
صافي الدول العربية	2.9	0.7-	4.6-	10.7-	10.2-

المصدر : تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018 ، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الرابع ، ديسمبر 2016، الكويت ص 13

2. مؤشرات التوازن الخارجي:

وسوف نتناول فيها الحساب الجاري، المديونية الخارجية، الاحتياطات الدولية وحصّة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من العالم.

- الحساب الجاري خلال الفترة 2000-2016:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-7) والجدول رقم (1-8) المتعلقان بأداء الحسابات الجارية الخارجية للدول العربية ان الفائض الصافي العربي الافتراضي المجمع لتلك الحسابات قد بلغ نحو 176.8 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2012 بنسبة 11.87 % من الناتج المحلي الاجمالي الا انه تحول الى عجز بقيمة 133.6 مليار دولار عام 2015 بنسبة - 5.42 % من الناتج، وارتفع ذلك العجز الى 161.4 مليار دولار عام 2016 نتيجة لتراجع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية ككل بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع إيرادات الطاقة والنشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، وتراجع التحويلات التي تتلقاها الدول العربية المستوردة للنفط من العاملين في الدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية والنزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة.

وقد عرف الفائض الصافي العربي الافتراضي المجمع لتلك الحسابات عام 2013 احسن قيمة له 315.1 مليار دولار بنسبة 11.35 % ومنذ ذلك العام والفائض في انخفاض ملحوظ الى ان حدث عجز في الحساب الجاري.

اما عن أداء الحسابات الجارية الخارجية للدول العربية فرادى فنلاحظ ان الامارات والكويت منذ سنة 2000 وهي تحقق في فوائض مالية، ونلاحظ ان قطر التي كانت تحقق فوائض في الحسابات الجارية لها منذ 2000-2015 شهدت عجزا قدره - 2.9 مليار دولار أي بنسبة 1.8 % من الناتج عام 2016 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتناقص إيرادات الهيدروكربون .

جدول رقم (1-7): الحساب الجاري للدول العربية خلال الفترة 2000-2016 .

الوحدة :مليار دولار

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
الامارات	23.6	74.1	40.3	12.3	4.2
الكويت	33.9	69.5	54.2	6	3.9
جيبوتي	0.1-	0.3-	0.4-	0.5-	0.3-
موريتانيا	0.5-	1.6-	1.8-	1.3-	1-
المغرب	2.8-	8.1-	6.2-	1.9-	1.3-
البحرين	1.3	2.4	1.5	1-	1.5-
فلسطين	1-	1.5-	0.9-	1.7-	1.8-
اليمن	0.3-	1.2-	0.7-	2.1-	1.9-
قطر	17.1	60.5	49.4	13.8	2.9-
تونس	1.4-	3.9-	4.3-	3.8-	3.4-
الاردن	1.4-	3.5-	2.4-	3.4-	3.6-
السودان	2-	5.7-	5-	6.4-	5.5-
لبنان	4.1-	12.7-	14-	10.7-	10.6-
سلطنة عمان	3.6	5.2	4.7	11.2-	12.7-
العراق	6.5	3.2	1.7-	11.8-	16.9-
ليبيا	14.4	8.9	12.3-	16.7-	18.7-
مصر	0.6-	6.4-	2.4-	12.2-	19.9-
الجزائر	15.4	0.8	9.4-	27.5-	25.3-
السعودية	72.4	135.4	73.8	53.5-	42.3-
سورية	0.3-	0.3-	0.3-	0.3-	0.3-
صافي الدول العربية	176.8	315.1	162.1	133.6-	161.4-

المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار واثتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 14

الجدول رقم (1-8): الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: %

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
الكويت	32.8	39.9	33.3	5.2	3.6
الإمارات	12.5	19.1	10	3.3	1.1
المغرب	3-	7.6-	5.7-	1.9-	1.2-
قطر	20	29.9	23.5	8.2	1.8-
البحرين	6.3	7.4	4.6	3.1-	4.7-
مصر	0.4-	2.2-	0.8-	3.7-	5.8-
السودان	5.3-	8.7-	7-	7.8-	5.9-
اليمن	0.2	3.1-	1.7-	5.5-	6.1-
السعودية	16.7	18.2	9.8	8.3-	6.6-
تونس	3.8-	8.4-	9.1-	8.8-	8-
الأردن	5.8-	10.3-	6.8-	9-	9-
العراق	3.6	1.4	0.8-	7.2-	10.8-
فلسطين	17.8-	12.3-	7.4-	13.5-	13.4-
الجزائر	13.5	0.4	4.4-	16.5-	15.1-
جيبوتي	7.9-	23.3-	25.6-	30.7-	17.2-
لبنان	14.7-	26.7-	28.1-	21-	20.4-
سلطنة عمان	9.1	6.7	5.7	17.5-	21.3-
موريتانيا	14.8-	28.6-	33.3-	27-	21.9-
ليبيا	24.4	13.5	27.8-	42.1-	47.4-
سورية	0.4-
متوسط الدول العربية	11.87	11.35	5.78	5.42-	6.55-

المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت ص 14.

- المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2000-2016:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-9) ان حجم المديونية الخارجية الاجمالية للدول العربية ارتفع من 415.7.4 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000-2011 الى 890.2 مليار دولار عام 2014 ثم الى 962.5 مليار دولار عام 2015 ثم الى 1.032.2.4 مليار دولار عام 2016 وذلك مع اقدام العديد من دول المنطقة على الاقتراض واصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها العامة ودعم الانفاق، واحتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى من حيث حجم المديونية الخارجية حيث بلغ الدين الخارجي فيها 225.2 مليار دولار عام 2016 والذي نلاحظ انه في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 ثم تليها قطر بقيمة 204.6 مليار دولار والسعودية 109.4 مليار دولار ، ثم تأتي كل من لبنان العراق والبحرين والسودان ومصر والكويت بقيمة 91.5، 71.1، 58.4 ، 52.6، 45.6، 48.3 مليار دولار على التوالي ونلاحظ ان الجزائر الدولة الوحيدة التي تراجع فيها حجم الدين الخارجي منذ سنة 2000 حيث بلغ متوسطه في تلك الفترة 20.9 مليار دولار منخفضا الى 401 مليار دولار عام 2016 ومن الدول الاقل مديونية بين الدول العربية بسبب الاجراءات القانونية التي تمنع اللجوء إلى الاستدانة سواء للهيئات أو المؤسسات، وكذا الوفرة المالية والسيولة لدى المؤسسات والخزينة في الحالة التي ترتفع فيها اسعار النفط .

الجدول رقم (1-9): الدين الخارجي للدول العربية خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة مليار دولار

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	69.5	171.1	194.2	222.4	225.2
قطر	49.4	161.8	166.3	176.9	204.6
السعودية	52.1	86.3	94.6	98.4	109.4
لبنان	44.4	79.5	84.8	88.8	91.5
العراق	...	59.3	57.6	67.1	71.1
البحرين	19.1	48.9	51.4	53.8	58.4
السودان	37.2	45	46.8	50	52.6
مصر	35.5	43.2	46.1	47.5	48.3
الكويت	28.7	34.5	39.4	42.5	45.6
المغرب	20.6	32.3	33.9	33.1	34.6
تونس	19.1	26	26.7	26.8	29.7
الأردن	21.5	23	24.7	26.6
سلطنة عمان	7.5	8.6	8.7	14.8	17.7
اليمن	6.5	6.2	6.2	5.9	5.7
موريتانيا	3.8	4.5	4.9	5	5.1
الجزائر	20.9	3.4	3.7	3	4.1
فلسطين	0.8	1.1	1.1	1.1	1.1
جيبوتي	0.5	0.7	0.9	0.8	0.8
اجمالي الدول العربية	415.7	834.1	890.2	962.5	1.032.2

المصدر : تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت ص 15.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-10) ان مؤشر الدين الخارجي ارتفع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من نحو 27.9 % كمتوسط للفترة بين عامي 2000-2011 الى 31.8 % عام 2014 ثم الى 39 % عام 2015 ثم 41.9 % عام 2016.

ووفقا للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الامنة تشير البيانات الى وجود 10 دول عربية ضمن الحدود الامنة للمديونية الخارجية للمعيار الاول حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الاجمالي حاجز الـ 50 % لعام 2016، في حين توجد اربعة دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50 و 90 % وهي السودان الامارات الاردن وتونس، واربعة دول تزيد فيهما النسبة عن 100% من الناتج المحلي الاجمالي وهي البحرين لبنان موريتانيا وقطر، وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي الى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر في الحدود الامنة اذا لم تتعد نسبة 132 % يوجد عدد قليل من الدول وهي البحرين ولبنان فقط، اما فيما يتعلق باعباء خدمة الدين الخارجي الى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر بصفة عامة في الحدود الامنة اذا لم تتعد 25% فيوجد عدد مقبول من الدول العربية وهي اليمن السعودية مصر فلسطين والجزائر.¹

¹ تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، مرجع سابق، ص 10.

الجدول رقم (1-10) : الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج خلال الفترة 2000-2016

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	102.6	150.4	154.1	173	183.6
لبنان	165.5	167.1	170	174.7	176.6
قطر	64.6	80.2	79.2	106	130.7
موريتانيا	129.9	78.5	89	102.4	108.6
تونس	54.7	56.2	56	61.5	70
الأردن	64	64	65.8	67.4
الإمارات	32	44	48.3	60.1	60.1
السودان	98.4	68.7	65.8	61.4	55.7
العراق	25.3	25.9	40.6	45.5
الكويت	30.7	19.8	24.2	37.2	41.3
جيبوتي	58.8	48.4	56.5	47.5	40.6
المغرب	29.1	30.2	30.9	32.9	33
سلطنة عمان	19	11	10.6	23	29.7
اليمن	32.1	15.2	14.3	15.5	18.3
السعودية	13.5	11.6	12.5	15.2	17.2
مصر	23.9	15.1	15.3	14.4	14.1
فلسطين	13.6	8.9	8.6	8.4	7.9
الجزائر	17.5	1.6	1.7	1.8	2.5
متوسط الدول العربية	27.9	30.1	31.8	39	41.9

المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت ص 15.

- الاحتياطات الدولية للدول العربية خلال الفترة 2000-2016 :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-11) ان الاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية في الدول العربية قفزت من متوسط سنوي بلغ 556.6 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012 الى 1.060.0 مليار دولار سنة 2016 في العديد من الدول العربية وقد غطت الاحتياطات الدولية الواردات من السلع والخدمات لعدة اشهر ، حيث تبين البيانات الى وجود تسعة دول عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة خمسة اشهر فاكثر ، مع ملاحظة ان الارتفاع الكبير لمؤشرات السعودية والجزائر وليبيا يعود الى ادراج اموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطات الدولية.¹

حيث سجلت السعودية اكبر احتياطي من العملات الاجنبية منذ سنة 2000-2016، ثم تليها الجزائر في المرتبة الثانية باحتياطات دولية مرتفعة بلغت 120.2 مليار دولار عام 2016، ثم الامارات بـ 95.2 قبل كل من ليبيا وقطر والعراق .

¹ نفس المرجع ، ص 10

جدول رقم (1-11) : الاحتياطات الدولية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016 .

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
السعودية	265.2	718.4	726.8	611.9	540.4
الجزائر	92.3	192.4	177.4	142.6	120.2
الامارات	29.1	68.2	78.5	94	95.2
ليبيا	59.6	116.5	86.5	76.1	62.7
قطر	10.8	42.2	43.1	37.2	43.6
العراق	77.8	66.7	53.4	42.3
لبنان	15.9	33.9	37.3	36.7	35
الكويت	15	32.2	32.3	29.3	29.1
المغرب	17.3	19	20.5	23	26.3
سلطنة عمان	7.7	16	16.3	17.5	17.2
مصر	22.2	14.5	16.3	19.5	17.1
الاردن	7.5	13.8	16	16.6	16.7
تونس	6	7.7	7.7	7.4	7.7
البحرين	3	5.4	6.1	4.4	4.6
اليمن	5.2	4.9	4.1	1.5	1
السودان	1.6	1.5	1	0.9
موريتانيا	0.2	1	0.6	0.8	0.8
جيبوتي	0.1	0.4	0.5	0.4	0.4
فلسطين	0.5	0.7	0.7
اجمالي الدول العربية	556.6	1.364.5	1.337.0	1.172.2	1.172.2

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

العدد الفصلي الاول، مارس 2015، الكويت، ص 10

- حجم التجارة العربية للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2016 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-12) والشكل رقم (1-6) ان الصادرات السلعية والخدمات العربية تراجعت الى 938 مليار دولار عام 2016، مقارنة بالسنوات السابقة اين وصلت الى 1462 مليار دولار عام 2013 و 1370 مليار دولار عام 2015 بعدما قفزت من متوسط سنوي بلغ 728 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012 ، وتراجعت بذلك حصة الصادرات العربية من الاجمالي العالمي الى 4.4 % عام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة ، اين وصلت الى 5.8 و 4.7 % خلال 2014 و 2015 ، شاهدة سنة 2016 انخفاضا في حجم الصادرات

العربية مقارنة بالسنة السابقة لها بفارق - 56.0 مليار دولار وتغير في حصة الصادرات العربية من الاجمالي بفارق -0.4%.

كما ارتفعت الواردات السلعية والخدمات العربية من متوسط سنوي يبلغ 551 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012 الى 1033 مليار دولار عام 2016، كما ارتفعت حصة الواردات العربية من الاجمالي العالمي من 3.9 الى 4.9%، شاهدة سنة 2016 انخفاضا في حجم الواردات العربية مقارنة بالسنة السابق لها بفارق -22.5 مليار دولار وتغير في حصة الواردات العربية من الاجمالي بفارق -0.2%.

اما فيما يخص حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية فنجد انه بلغ نحو 1971 مليار دولار مقارنة بالمتوسط السنوي . 1279 مليار دولار للفترة 2000-2012، كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في اجمالي التجارة العالمية من السلع والخدمات من متوسط سنوي بلغ 4.4 % بين 2000-2012 الى 4.6% عام 2016، شاهدة 2016 انخفاضا في حجم التجارة العربية مقارنة بسنة 2015 بفارق قدره - 78.5 مليار دولار وتغير في حصة التجارة العربية من الاجمالي قدره -0.3%.

جدول رقم (1-12): تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات خلال الفترة 2000-2016

2016	2015	2014	2013	متوسط 2000-2012	البيان
938	994	1370	1.462	728	الصادرات العربية
21.417	20.951	23.769	23.375	14.564	الصادرات العالمية
4.4	4.7	5.8	6.3	5	الصادرات العربية/الصادرات العالمية %
1.033	1.055	1.14	1.091	551	الواردات العربية
21.039	20.559	23.125	22.664	14.311	الواردات العالمية
4.9	5.1	4.9	4.8	3.9	الواردت العربية/الواردات العالمية %
1.971	2.049	2.51	2.553	1.279	اجمالي التجارة العربية
42.456	41.511	46.894	46.039	28.876	اجمالي التجارة العالمية
4.6	4.9	5.4	5.5	4.4	التجارة العربية /التجارة العالمية %

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

العدد الفصلي الاول، مارس 2015، الكويت، ص 9.

الشكل رقم (1-5): تطور حجم الصادرات والواردات السلعية والخدمية العربية ونسبتها من الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة 2000-2016.



المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الاول، مارس 2015، الكويت، ص 9.

- حصة الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم:

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25 % من 24.6 مليار دولار عام 2015 الى 30.8 مليار دولار عام 2016، الا انها لم ترق الى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغت 96.3 مليار دولار، وقد مثلت الاستثمارات الواردة الى الدول العربية ما نسبته 1.8 % من الاجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016، و4.8 % من اجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار لنفس العام، اما تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول العربية فتراجع بنسبة 14% الى 31.3 مليار دولار عام 2016 وبحصة بلغت 2.2% من الاجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار و 8.2 % من اجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار لعام 2016 .

وقد تواصل خلال العام 2016 تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات ومصر والسعودية على نحو 79.7% من الاجمالي بقيم بلغت 9 ، 8.1 ، 7.5 مليارات دولار على التوالي، وشهدت ارسدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ارتفاعا من 807 ملايين دولار وبحصة 3.3 % من الاجمالي العالمي البالغ 25.2 ترليون دولار عام 2016 وشأنها شأن التدفقات تركزت الارصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والامارات ومصر على 54.2% من الاجمالي بقيم 231.5 و 118 و 102.3 مليار دولار على التوالي، في حين مثلت الامارات والسعودية وقطر

وسلطنة عمان ولبنان على التوالي المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 74 % لعام 2016 ، وشهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليار دولار اما على صعيد ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 352.4 مليار دولار بنهاية عام 2016 وتمثلت 1.4 % من الاجمالي العالمي البالغ 25.2 ترليون دولار عام 2016 وقد تصدرت الامارات قائمة الدول العربية تلتها السعودية ثم قطر ثم الكويت بقيم 113.2 و 80.4 و 31.3 و 51.2 و 20.6 مليار دولار على التوالي.¹

ومنه نستنتج ان استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية يعتبر عاملا مهما في تهيئة المناخ الاستثماري وجعله جاذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة الا انه وفي ظل ما عرفه الاقتصاد العالمي من ازمت مالية واقتصادية وسياسية عالمية اثرت كثيرا على الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية مما ادى الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها وارتفاع معدلات التضخم وظهور عجز في اغلب الميزانيات العامة للدول العربية والعجز في الميزان الجاري وارتفاع نسبة الدين الخارجي في حين حققت وفرة فقط في الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي، وهذا العجز الكبير والمديونية الكبيرة يعكسان مدى تبعية الدول العربية للخارج في مجال التمويل، وما هو إلا حصيلة لجوء تلك الدول إلى الاقتراض والاستدانة من العالم الخارجي طيلة السنوات الماضية لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فيها مما يعكس ايضا ضعف الموارد المحلية في الدول العربية، سواء المخصصة للاستثمار، أو لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات، كما أنها تشير من جهة أخرى إلى أن هذه الدول ما زالت تعيش فوق إمكاناتها الاقتصادية.

وهناك العديد من العوامل الاقتصادية والمالية الاخرى تحدد لنا المناخ الاستثماري في الدول العربية نذكر

منها:

- درجة الانفتاح الاقتصادي للدول العربية على العالم الخارجي:

فالانكشاف العربي هو مؤشر يبين مدى تبعية الدول العربية للخارج، فارتفاع هذا المؤشر يعني زيادة تبعية هذه الدول للخارج وانخفاضه يعني العكس، فدرجة الانكشاف العربي هي النسبة المئوية من قيمة الصادرات والواردات العربية إلى الناتج المحلي العربي الإجمالي، وعلى حسب المعطيات الواقعية يتضح لنا ان معدل الانكشاف العربي مرتفع بدرجة كبيرة وهذا يعني أن درجة تبعية الدول العربية للخارج مرتفعة خاصة للدول النفطية، ويرجع ذلك الى اختلال التوازن بين صادرات هذه الدول وواراداتها ، فارتفاع درجة الانكشاف العربي وما يعنيه من زيادة تبعية هذه الدول للخارج وبخاصة لدول أوروبا والولايات المتحدة يعني تبعية السيادة لهذه الدول للخارج وهذا يعني تبعية السياسة والاقتصاد والتعليم للخارج، وقد يقوم صندوق النقد الدولي بإصدار تعليماته لهذه الدولة أو تلك بضرورة زيادة الضرائب المفروضة على الشعب أو بزيادة الانفتاح الاقتصادي أو حتى إدخال تعديلات على قوانين

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 6، 7.

البلد، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إذا ما لجأنا إلي تحليل بعض الظواهر التي تحدث في كثير من دولنا العربية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو حتى صحية، نجد أن هناك من يقف من ورائها في الخارج، ويصدر أوامره للقائمين على هذا البلد أو ذاك بتنفيذ سياسة معينة تحقق لهم مصالح معينة، وعلى هذا فان ما تصدره الدول النفطية يعتبر من الثروة النفطية التي يتم تصنيفها وتشكيلها في الخارج ويعاد تصديرها لهذه الدول كسلع استهلاكية يتم دفع أضعاف ثمنها الذي بيعت به، كما أن إنتاج هذه الدول لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من احتياجاتها ، أما الدول غير النفطية فتتحكم عوامل كثيرة مختلفة في إنتاجها إن وجدت في هذه الدول الإرادة الصلبة والنية الصادقة والإدارة المخلصة لاستغلال المقومات الأساسية المتوفرة في كثير من تلك البلدان والتي تصلح لتطوير صناعات محلية ، ولذلك نجد أن معظم صادرات هذه الدول تتمثل في مواد خام غالبا ما تكون زراعية يتم تصديرها للخارج، وهناك تصنع ويعاد استيرادها من قبل الدول العربية، أما إذا ما تحدثنا عن ناتجها المحلي فليس هناك ما يمكن أن نفخر به كعرب إلا بعض الصناعات اليدوية أو بعض الصناعات القائمة على النشاط الفردي الذي كثيرا ما يصطدم بقرارات المسؤولين، أو بعض الصناعات المملوكة للدول وتعمل الدولة على تنشيطها واستمراريتها، وربما يكون ذلك رغم عدم جدواها من الناحية الاقتصادية.¹

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، كشف عن وجود تباين مؤشر الانفتاح التجاري في الدول العربية حيث تجاوز في 9 دول عربية 100% خلال الفترة الزمنية 2010-2016، فقد سجل متوسط الانفتاح التجاري في الامارات حوالي 176.6%، في حين انخفض المؤشر الى اقل من 50 % في كل من مصر والسودان، وتشير الاحصائيات الى ان مؤشر نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية بلغ فوق 20 % باستثناء السودان فقد بلغ قيمة المؤشر حوالي 13.2%.²

- تنشيط النظام البنكي والمالي العربي :

تشير بيانات الميزانية المجمع للمصارف التجارية العربية إلى أن إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية المقومة بالدولار ارتفعت بنسبة 16 % لتصل إلى نحو 600.9 مليار دولار في نهاية عام 2005 بالمقارنة بنحو 518 مليار دولار بنهاية عام 2004 ، كما أظهرت البيانات أن أعلى معدل نمو في الودائع المقومة بالدولار جاء من نصيب المصارف السودانية والتي سجلت نحو 64.4 %، تلتها المصارف القطرية بمعدل نمو وصل إلى 40.4 %، ثم الإمارات، العراق، وعمان، وبنسب نمو بلغت 38.9 و 52.2 % و 22.1 %، على التوالي، اما من ناحية النشاط الاقراضي فارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية إلى 575.7 مليار دولار من نحو 486.8 مليار دولار ،بمعدل نمو بلغ 18.2 %، في اغلب الدول العربية ماعدا ليبيا وتونس والمغرب ، حيث سجلت مصارفها التجارية انخفاضا في حجم الائتان خلال

¹ اكرم ابراهيم حماد، درجة الانكشاف العربي والتبعية للخارج، جريدة دنيا الوطن ، يوم 2017/10/08، سا 14:09، متاح على <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/10/08/344243.html>

² تقرير صندوق النقد العربي ، تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، 2017، ص 15.

2005، وواصلت المصارف التجارية في السودان تحقيق أعلى معدلات نمو في إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة والمقومة بالدولار بنسبة 77.7%، ثم الإمارات بـ43%، ثم قطر والاردن والسعودية بمعدلات نمو بلغت نحو 37.7% و 27.8% و 21.6% على التوالي.¹

وفي عام 2007 تأثرت السياسة النقدية في العديد من الدول العربية بالتطورات المالية الدولية التي تمثلت في اندلاع أزمة السيولة العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي امتدت تداعياتها في العديد من دول العالم، ولقد ساهمت هذه الأزمة في وقوع خسائر باهظة لدى المصارف في دول عديدة، الأمر الذي أدى إلى قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بانتهاج سياسة نقدية توسعية، ولقد أدى ذلك بدوره إلى قيام السلطات النقدية في عدد من الدول العربية التي تثبت عملاتها مقابل الدولار، مثل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت بتخفيض أسعار الفائدة لديها واللجوء إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية والحد من نمو الائتمان المقدم للاستهلاك، وذلك سعياً منها لامتصاص السيولة الكبيرة في اقتصاداتها، أما في الدول العربية الأخرى فقد بقيت أسعار الفائدة لعدد من هذه الدول على نفس المستوى الذي سجلته بنهاية عام 2006،² وارتفعت الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية إلى 720.1 مليار دولار عام 2006، مسجلة العراق أعلى نسبة نمو لإجمالي الودائع المصرفية، تليها اليمن بنسبة 45.3%، ثم السودان بمحو 44.2%، فقطر بنحو 41%، وليبيا بنحو 59.5%،³ ثم إلى حوالي 922.5 مليار دولار في نهاية عام 2007 مسجلة المصارف العاملة في العراق أعلى معدل نمو في الودائع المقومة بالدولار لديها 64.6%، تلتها المصارف الليبية وبمعدل نمو وصل إلى 44.9%، ثم الإمارات وعمان، وبنسبة نمو بلغت 38.9% و 38.6% على التوالي، ومن ناحية النشاط الإقراضي واصلت المصارف التجارية العربية نشاطها في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية حيث ارتفعت قيمتها المقومة بالدولار إلى 851.1 مليار دولار عام 2007، وبمعدل نمو بلغ 25.6%، وفيما يتعلق بموقع الدول العربية فرادى من حيث قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارفها التجارية مقومة بالدولار يلاحظ استمرار وتوسع النشاط الإقراضي في أغلب الدول العربية، حيث جاءت السعودية في المرتبة الأولى وللسنة الثانية على التوالي بنحو 212.5 مليار دولار، تلتها الإمارات بنحو 176.3 مليار دولار، ثم الكويت، فمصر والمغرب، مسجلة المصارف القطرية أعلى نسبة نمو بلغت نحو 52.3%، تلتها العراق بنسبة 41.6%، ثم اليمن والكويت وعمان والإمارات بنسبة 38.6%، و 36.9%، و 36.7%، و 36.6% على التوالي.⁴

¹ التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، التطورات النقدية والمصرفية وفي اسواق راس المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والاجتماعي، 2006، ص ص 129-131.

² التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، التطورات النقدية والمصرفية وفي اسواق راس المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والاجتماعي، 2008، ص 127.

³ التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، التطورات النقدية والمصرفية وفي اسواق راس المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والاجتماعي، 2007، ص 141.

⁴ التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008، مرجع سابق، ص ص 133، 134.

واستمر إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية المقومة بالدولار في الارتفاع بنحو 20 % لتصل إلى نحو 1,104.15 مليار دولار في نهاية عام 2008، وفي هذا السياق شكلت المصارف التجارية في الإمارات أعلى حصة من إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية المقومة بالدولار حيث بلغت نحو 20.6 %، تليها مصارف السعودية بنحو 20.4 % ثم مصارف مصر بنحو 9.4 %، ويعزى ارتفاع قيمة الودائع المصرفية إلى الطفرة الاقتصادية المدعومة بارتفاع الإيرادات النفطية وكذلك التوسع وزيادة حجم النشاط الاقتصادي على صعيد الدول النفطية في تلك الفترة، أما فيما يتعلق بالارتفاع الذي حققته الدول الغير نفطية فقد يرجع إلى التدفقات الرأسمالية الواردة لهذه الدول من خلال تدوير فوائض الإيرادات النفطية وتحولات العاملين بالخارج، وفيما يتعلق بموقف الدول العربية فرادى، فإن معدل نمو الودائع المقومة بالدولار جاء من نصيب المصارف التجارية الليبية والتي سجلت نحو 61.1 %، تليها المصارف التجارية لعمان وبمعدل نمو بلغ 33 %، ثم العراق، والكويت بنسبة نمو 32.3 % و 28 % على التوالي¹.

وفي ضوء الطفرة الاقتصادية وحجم الفوائض المالية الكبيرة المدعومة من ارتفاع إيرادات النفط وزيادة حجم النشاط الاقتصادي في أغلب الدول العربية ودول مجلس التعاون خاصة، واصلت المصارف التجارية العربية نشاطها في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية حيث ارتفعت قيمتها المقومة إلى نحو 1,093.9 مليار دولار في عام 2008 ، أي بزيادة نسبتها 27.5 %، مقارنة مع نسبة زيادة بنحو 25.6 % في العام 2007 مسجلة المصارف التجارية للبحرين أعلى زيادة بلغت نسبتها 48.3 %، ثم المصارف التجارية لقطر بنسبة 47.2 %، ولقد جاءت كل من المصارف التجارية في الإمارات، وسوريا، وعمان تليها في الترتيب وبنسبة 46.7 % و 39.2 % و 38.4 % على التوالي².

وفي عام 2009 واصلت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة نموها بنسب تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معدلات نمو الودائع كانت أقل من تلك المسجلة في السنوات الماضية، حيث ارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار بنسبة 14 % لتصل إلى حوالي 1,263 مليار دولار في نهاية عام 2009 ، وبخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية فقد استأثرت الودائع المقومة بالدولار لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار في نهاية عام 2009 حيث بلغت قيمتها نحو 251 مليار دولار وشكلت حوالي 20 % من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 19.3 %، ثم مصارف مصر بنحو 12.1 %، وفي المقابل كان تباطؤ نمو النشاط الإقراضي للمصارف العربية خلال عام 2009 السمة الأبرز في أداء القطاع المصرفي أسوة ببقية الدول الأخرى، فقد أدت الأزمة المالية إلى التشدد في مستويات المخاطر المقبولة، إلى جانب شح السيولة مما

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، التطورات النقدية والمصرفية و أسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009، ص 127.

² نفس المرجع السابق، ص 128.

ساهم في تراجع النشاط الائتماني، وقد بلغت نسبة النمو في الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لمجموع المصارف العربية نحو 5 % خلال عام 2009 ، وبلغ إجمالي الرصيد القائم من هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي 1,182 مليار دولار.¹

ثم شهدت الودائع الاجمالية بالمصارف العربية ارتفاعا عام 2010 ولكن بنسبة اقل من تلك المسجلة في العامين السابقين، حيث ارتفع اجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية بنسبة 6.9% لتصل إلى 1.352.7 مليار دولار، واستأثرت الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من اجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية، حيث بلغت قيمتها بنحو 262.6 مليار دولار، وشكلت حوالي 19.4 % من اجمالي الودائع المصرفية العربية تلتها مصارف الامارات بنحو 18.8 % ثم مصارف مصر بنحو 12.1 %، وفي المقابل عاود النشاط الاقراضي للمصارف العربية انتعاشه بعد ان كان قد شهد تباطؤ في معدل نموه عام 2009، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لمجموع المصارف العربية مقوا بالدولار 1258.8 مليار دولار محققا نموا بلغت نسبته نحو 7.2 %.²

اما في سنة 2011 كان أداء القطاع المصرفي العربي متفاوتا نسبيا، فمن جانب تأثرت بعض المصارف العربية من تداعيات الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية وخاصة لدى تلك الدول التي عرفت اضطرابات فيها، كما تأثرت المصارف العربية أيضا بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وانعكاساتها على القطاع المصرفي، وإن كان ذلك بشكل محدود طال تلك المصارف العربية ذات الإنكشافات الكبيرة نسبيا على القطاع المصرفي الأوروبي، إلا أن ما عوض عنه هو مائة القواعد الرأسمالية لأغلب هذه المصارف العربية مما قلل من الآثار السلبية لهذه التداعيات، وقد تأثرت الأوضاع المصرفية العالمية خلال عام 2011 بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي امتد تأثيرها خارج منطقة اليورو ليشمل القطاعات المصرفية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، وقد تأثرت البنوك الأوروبية بشكل حاد بهذه الأزمة، وهو ما انعكس في تدهور محفظة الأصول لديها، وتراجع مستويات السيولة وعمليات منح الائتمان، مما أثر على قدرة البنوك الأوروبية على الحصول على الموارد الإقراضية وخاصة مع اتجاه المودعين إلى سحب الودائع في العديد من دول منطقة اليورو، وقد نتج عن هذه التطورات تراجع أسعار الأصول المصرفية المصدرة باليورو مقابل الأصول المصرفية المصدرة بالعملات الأخرى، وتوقف عدد من البنوك الأمريكية عن التعامل في سوق النقد بدول منطقة اليورو، بما أدى إلى ارتفاع أسعار فائدة الإقراض قصير الأجل بشكل ملحوظ لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عام 2008 وارتفاع هامش عمليات مبادلة مخاطر العملات الأجنبية، كما اضطرت البنوك الأوروبية على ضوء ارتفاع تكلفة التمويل إلى تنفيذ عمليات واسعة لتخفيض الديون (Deleveraging) للوفاء بمتطلبات رأس المال الجديدة التي ألزمت بها البنوك الأوروبية

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، التطورات النقدية والمصرفية واسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص ص 150-151.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، التطورات النقدية والمصرفية واسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011، ص ص 135، 136.

من خلال دعم القواعد الرأسمالية عن طريق إصدار أسهم قابلة للتحويل وتحويل جزء من الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال، والاتجاه إلى بيع كميات كبيرة من الأصول وخاصة فيما يتعلق بالأصول مرتفعة المخاطر.¹ وقد ساهم إقرار البنك المركزي الأوروبي للتسهيل التمويلي متوسط الأجل الأول في نهاية عام 2011 بقيمة 489 مليار يورو لتعزيز السيولة المصرفية في البنوك الأوروبية بفائدة منخفضة للغاية وبضمانات أقل صرامة من تلك التي اعتادت البنوك المركزية الأوروبية قبولها من قبل الأزمة، في تحسن أوضاع البنوك الأوروبية بشكل ملحوظ، فقد ساعد هذا التسهيل على توفير الموارد الإقراضية للعديد من البنوك الأوروبية وعمل على خفض تكلفة التمويل وساهم في عودة المستثمرين لأسواق الدين طويلة الأجل وزاد من مستويات تعاملات البنوك الأمريكية في أسواق النقد الأوروبية، هذا وقد مثل اتجاه البنوك الأوروبية بشكل عام نحو خفض الائتمان عبر الحدود وإلى بيع جانباً من أصولها خارج منطقة اليورو القناة التي تم من خلالها انتقال أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى عدد كبير من القطاعات المصرفية عبر العالم والتي تأثرت إضافة لذلك بتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتراجع معدلات التبادل التجاري، فوفقاً لبيانات بنك التسويات الدولية تراجع معدل نمو الائتمان الممنوح عبر الحدود إلى 1.9% فقط خلال الربع الثالث من عام 2011 بما يمثل أدنى مستوى له منذ الربع الرابع من عام 2009، وجاءت هذه الزيادة المحدودة كمحصلة لزيادة عمليات الائتمان ما بين البنوك بنسبة 4.2% وتراجع الائتمان الممنوح عبر الحدود للقطاعات غير المصرفية بنسبة 1.8%، كما تظهر البيانات تراجع معدلات نمو الائتمان الممنوح عبر الحدود للقطاعات غير المصرفية بالاقتصادات الناشئة والنامية بما في ذلك الدول العربية، كما تأثرت كذلك القروض المصرفية المجمععة التي تشارك فيها المصارف الأوروبية في المنطقة العربية، عاملة هذه الأزمة على تقييد مستويات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، وخاصة تلك التي لم تتعافي بعد من تأثير الأزمة المالية العالمية، ويتباين بشكل كبير التأثير المتوقع لأزمة الديون السيادية الأوروبية على قطاع المصارف العربية وفقاً لعدد من العوامل وتأثرت الدول العربية المستوردة للنفط بشكل أكبر من هذه الأزمة مقارنة بالدول العربية المصدرة للنفط، نظراً لاعتماد حكومات هذه الدول على سوق الائتمان المحلي في تمويل عجوزات الموازنة وخاصة في مصر والمغرب وسوريا، وهو ما يتوقع على ضوءه تأثر مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ظل الانكماش المتوقع للتدفقات الرأسمالية العالمية الناتج عن أزمة الديون السيادية الأوروبية.²

ومن جانب آخر، تأثرت قطاعات المصارف العربية ذات مستويات الانكشاف الأكبر على البنوك الأوروبية بتلك الأزمة سواء من خلال التواجد المصرفي لفروع هذه البنوك بأسواق هذه الدول أو من خلال تراجع مستويات الائتمان الممنوح عبر الحدود إليها، فهناك تواجد قوي للفروع المصرفية التابعة لبعض المصارف الأوروبية في كل من المغرب وتونس ومصر والإمارات، فعلى سبيل المثال تُمثل نسبة تعاملات فروع المصارف الأوروبية العاملة في

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2012، ص ص 140، 141.

² نفس المرجع، ص 142.

المغرب نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي ومن جهة أخرى تمثل عمليات الائتمان عبر الحدود ما يتراوح بين 5-7% من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية، فيما تصل في بعض الدول العربية مثل الإمارات إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من انكشاف بعض الدول العربية على المصارف الأوروبية، إلا أن الجزء الأكبر من التواجد المصرفي و القروض المستحقة على الدول العربية لبنوك أوروبية هي لبنوك الدول التي لم تتأثر كثيراً بأزمة الديون السيادية مثل بريطانيا، فرنسا وألمانيا وهو ما يقلل من مخاطر التداعيات المحتملة للأزمة على قطاع المصارف في معظم الدول العربية¹.

وبالرغم من ذلك فإن المؤشرات المجمعّة للقطاع المصرفي العربي كانت أفضل نسبياً من مثيلاتها عن العام السابق، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بالمقارنة كما كانت عليه من العام السابق، وإن كانت نسبة النمو في هذه التسهيلات لا تزال أقل من نسبة النمو المسجلة للتمويل المقدم للقطاع العام، وهو الأمر الذي برز منذ الأزمة المالية العالمية، كذلك واصلت الودائع هذا العام نموها النسبي، كما تحسنت مؤشرات الربحية لدى معظم المصارف العربية وذلك على الرغم من ارتفاع مخصصات القروض المتعثرة لدى العديد منها، باستثناء تلك المصارف التي عرفت دولها اضطرابات خلال العام وفي المقابل، واصلت الخصوم الأجنبية للمصارف العربية تراجعها خلال عام 2011 عاكسة تواصل انكماش نشاط المصارف العالمية في الدول النامية ومنها الدول العربية وهو الأمر الملاحظ منذ بداية الأزمة المالية العالمية وتعزيز بشكل واضح خلال عام 2011 وينبغي الإشارة إلى أن هذا التحسن النسبي في نسب الودائع والائتمان والربحية خلال عام 2011 بالمقارنة مع العام السابق 2010، إلا أن هذه المؤشرات لا تزال بعيدة عن النسب المحققة خلال سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية،² حيث شهدت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة نمواً خلال عام 2011 وبنسبة تزيد عن تلك المحققة في العام السابق ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار بنسبة 7.7% لتصل إلى حوالي 1460 مليار دولار في نهاية عام 2011، مقارنة مع نسبة نمو بلغت نحو 6.8% خلال العام الماضي، ويلاحظ في هذا الصدد ارتفاع نسب نمو الودائع في أغلب الدول النفطية مع التوسعات الاستثمارية والزيادات في الأجور والمعاشات والإعانات، وفي المقابل هناك تراجع في هذه النسب لدى الدول غير النفطية وخاصة تلك الدول التي تعرضت لظروف عدم الاستقرار³.

واستمرت معاناة بعض الدول العربية من أزمات نقص السيولة خلال عام 2012، وتمثلت هذه الدول في بعض الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية خلال عامي 2011 و 2012 مثل مصر وتونس والدول العربية الأخرى التي تأثرت سلباً بتلك التحولات وبتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية مثل المغرب والأردن، وإزاء هذه

¹ نفس المرجع ، ص 142

² نفس المرجع ، ص 140

³ نفس المرجع ، ص 143.

التطورات واصلت البنوك المركزية في هذه الدول تدخلها من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة لتيسير الأوضاع الائتمانية ودعم السيولة المصرفية.

ففي مصر، وعلى ضوء التطورات السياسية التي شهدتها البلاد والتي انعكست سلباً على موقف السيولة المصرفية اهتم البنك المركزي خلال عام 2012 بتبني سياسات من شأنها تعزيز السيولة لدى قطاع المصارف، حيث قرر البنك خلال العام إجراء تخفيضين متتاليين في نسبة الاحتياطي الإلزامي لينخفض من 14 إلى 10 % الأمر الذي أتاح المزيد من السيولة للجهاز المصرفي لتمويل الدين الحكومي، وخاصة بعد صعوبة اللجوء للمزيد من الرفع في أسعار الفائدة والتي وصلت في عام 2011 لمستويات مرتفعة من شأنها التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي وعمليات منح الائتمان للقطاع الخاص، من جانب آخر، قررت لجنة السياسة النقدية منتصف عام 2012 البدء في إجراء عمليات إعادة شراء Repo (28 يوم) أطول أجلاً بصورة شهرية، بالإضافة إلى عمليات إعادة الشراء لمدة 7 أيام والتي كان البنك قد بدأ العمل بها عام 2011 بهدف دعم أوضاع السيولة بالبنوك المحلية، وقد ساعدت عمليات إعادة الشراء المنتظمة التي نفذها البنك المركزي في دعم سيولة الجهاز المصرفي وخفض مستويات عجز السيولة المحلية إلى نحو 3.4 مليار جنيه فقط في شهر سبتمبر 2012 مقابل عجز في السيولة بلغ 26.7 مليار جنيه بنهاية شهر يونيو 2012، وفي تونس تفاقمت أزمة السيولة المصرفية خلال النصف الثاني من عام 2012 نتيجة تزايد لجوء الحكومة للقطاع المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى تأثير قيام البنك المركزي بسحب بعض العملات النقدية من التداول خلال الربع الثالث من العام، وقد اضطرت هذه التطورات البنك المركزي التونسي لرفع سعر الفائدة الرسمية بنحو 25 نقطة في محاولة لتجاوز مشكلة السيولة في سوق النقد والتي زادت بشكل ملحوظ خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2012 وجذب المزيد من الودائع بالعملة المحلية كما لجأ إلى زيادة مستويات تدخله اليومي لدعم السيولة بمعدل وسطي بلغ نحو 5.19 و5.12 مليون دينار يومياً خلال الربعين الثالث والرابع على التوالي، من جانب آخر استمر البنك في التدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة لشراء الأوراق المالية الحكومية حيث ارتفعت مشترياته منها بنسبة 10 بالمائة خلال الربع الرابع من عام 2012 مقارنة بالربع السابق عليه¹.

من جهتها عانت البنوك المغربية من نقص حاد في السيولة المصرفية خلال عام 2012 لعدد من الأسباب من بينها تراجع صافي الأصول الأجنبية نتيجة تأثير الاقتصاد الوطني بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية إضافة إلى تأثير التدابير الاحترازية المعتمدة من قبل بنك المغرب لتعزيز الاستقرار المالي من خلال إلزام البنوك بالتوافق مع بعض معايير اتفاقية بازل للرقابة المصرفية، وبخاصة فيما يتعلق بفرض نسبة محددة للسيولة لتفادي أي استعمال مفرط في منح الائتمان، وقد ساهمت هذه التطورات إلى جانب بعض العوامل الاقتصادية الأخرى، ومن أهمها تزايد التمويل الموجه للحكومة في ظهور مشكلة نقص السيولة لدى البنوك بشكل ملحوظ خلال العام

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2013، ص ص 31، 132.

حيث ارتفع عجز السيولة المصرفية من نحو 50 مليار درهم في الربع الأول من العام إلى ما يقرب من 74 مليار درهم خلال الربع الأخير.¹

وقد لجأ البنك المركزي إلى عدة سياسات لتيسير السياسة النقدية تمثلت في إجراء خفضين متتاليين في نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6% إلى 4% ساهمت في ضخ نحو 8 مليار درهم في السوق المصرفية، وكذلك تدخل بنك المغرب من خلال تنفيذ تسهيلات إقراضية لدعم سيولة البنوك بآجال سبعة أيام بمتوسط يومي بلغ 57.5 و 56.9 مليار درهم خلال الربعين الثالث والرابع من العام إضافة إلى تسهيلات إقراضية لمدة يوم واحد لسد حالات نقص السيولة العاجلة لدى البنوك، مع الاستمرار في توفير عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل بقيمة 15 مليار درهم.

كما أثرت ظروف عدم اليقين على المستوى الاقليمي والدولي على أوضاع السيولة المصرفية بشكل كبير على الاردن، حيث أدت هذه التطورات إلى ارتفاع عجز الميزان الجاري وعجز الموازنة العامة للدولة وهو ما أدى إلى تزايد احتياجات الحكومة من التمويل وقد أدى تزايد مستويات اعتماد الحكومة على القطاع المصرفي لتمويل الجزء الأكبر من العجز إلى تفاقم مشكلة السيولة وبخاصة على ضوء تركيز مستويات السيولة في الجهاز المصرفي الأردني في عدد محدود من البنوك الكبيرة، وبناء على هذه التطورات قام البنك المركزي برفع أسعار فائدة نافذة الإيداع بنحو 50 نقطة أساس في بداية العام ثم قام في نهاية العام برفعه مجدداً بنحو 75 نقطة أساس بهدف تعزيز الادخار بالعملة المحلية وتوفير السيولة المصرفية لتمويل الدين الحكومي ودعم العملة المحلية. وقام البنك المركزي باستخدام أداتين نقديتين جديدتين في عام 2012 تمثلتا في إجراء عمليات إعادة شراء منتظمة على أساس أسبوعي والتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة Open market operation لشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك، وذلك بهدف ضخ السيولة في الجهاز المصرفي والتأثير على أسعار فائدة التعاملات بين البنوك والتي كانت قد بلغت مستويات مرتفعة قبل تدخل البنك المركزي من خلال هاتين الأداتين بهدف دعم السيولة وخاصة فيما يتعلق بالمصارف الصغيرة.²

وفي سنة 2013 شهدت الودائع المصرفية للدول العربية نموا ملموسا بنسبة 10.8% لتصل إلى حوالي 1737.1 مليار دولار ، وقد جاء هذا الارتفاع تماشياً مع الاستقرار النسبي في أسعار النفط والتحسين النسبي للاوضاع السياسية في بعض الدول العربية ومواكبة للتوسعات الاستثمارية والزيادات في الاجور والمعاشات والاعانات المقدمة للأفراد ، ومس هذا الارتفاع جميع الدول العربية باستثناء تونس والسودان وذلك بسبب تراجع سعر صرف عملاتها الوطنية مقابل الدولار، واستمر تحسن النشاط الاقراضي للمصارف العربية بالغا الرصيد

¹ نفس المرجع ، ص 132.

² نفس المرجع ، ص 132.

القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية نحو 1601.6 مليار دولار، محققاً بذلك نمواً بلغت نسبته 9.7% بسبب استمرار نمو الطلب من قبل القطاعين العام والخاص على الائتمان.¹

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد يتبين أن القطاع المصرفي العربي امتاز بطابع ايجابي خلال عام 2015، حيث تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لاداء القطاع المصرفي العربي خلال السنوات الاخيرة ولكن بوتيرة ابطأ بالمقارنة مع العام 2014 وهذا بقيام السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية بعملها وبذاتها مجهودات لتطبيق معايير بازل الجديدة وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم قواعد الحوكمة الى جانب الاهتمام بتعزيز الاستقرار الشمول الماليين واهتمامهم بموضوع مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب،² وهذا التحسن شمل أغلب مصارف الدول العربية، فعلى الرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط، إلا أن السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية مكنت المصارف في الدول العربية المصدرة للنفط من مواصلة أداءها الايجابي نسبياً، كذلك ساهم التحسن في الأداء الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط، انعكاساً للحيز المالي الذي وفره انخفاض أسعار النفط من جانب واستقرار الأوضاع الداخلية لبعض منها من جانب آخر في دعم أداء القطاع المصرفي.³

وقد سجلت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة نمواً خلال عام 2015، حيث ارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار لتبلغ نحو 1936 مليار دولار بنهاية 2015، محققة نمواً بنسبة 1.9%، واستمر تحسن النشاط الإقراضي للمصارف العربية ولكن بنسبة تقل عن السنة السابقة لها، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية العام 2015 نحو 1925 مليار دولار، محققاً بذلك نمواً بنحو 6.3%.⁴

وفي عام 2016 استمر الطابع الايجابي لاداء القطاع المصرفي العربي، حيث تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لاداءه وواصلت السلطات الاشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها ومتابعتها لتطبيق معايير بازل الجديدة، خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر NSFR والقضايا المتعلقة بالبنوك ذات الاهمية النظامية محليا، كما اهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز الشفافية وتطوير منظومة القرارات والاجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير العمل المصرفي الإسلامي، وقد سجلت الودائع المصرفية للدول العربية نمواً لتبلغ نحو 1950 مليار دولار بنسبة نمو 2% استأثرت السعودية بأعلى حصة 431.2 مليار دولار، شكلت ما نسبته 22.1% من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 18.8% من إجمالي الودائع

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014، ص ص 146، 147.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2016، ص 2.

³ نفس المرجع، ص 200.

⁴ نفس المرجع، ص ص 202-204.

ثم مصارف مصر بنحو 13.9%، وفي المقابل استمر تحسن النشاط الإقراضي للمصارف العربية، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة نحو 2053 مليار دولار.¹

- تخفيض تكاليف النقل والمواصلات: وذلك تطوير شبكة النقل البرية والبحرية والجوية في الدول العربية وتحسينها وتنظيمها ورفع كفاءتها الفنية وتوسيع قاعدة نشاطاتها بما يعزز الاتصالات وييسر انتقال عناصر الإنتاج والسلع، فالدول العربية أولت أهمية خاصة للتعاون في مجال النقل البري لما له من اثر إيجابي على اقتصاداتها وعلى التكامل الاقتصادي العربي، اذ ان تحرير خدمات النقل بين الدول العربية ساهم في تيسير وتنمية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار البيئي ويعتبر محورا أساسيا للارتقاء بتنافسية المنتجات العربية والتبادل التجاري بينها، فدول المغرب العربي يغلب عليها الطابع الساحلي نظرا لموقع تلك الدول على البحر الأبيض المتوسط مما جعلها تخدم التجارة الخارجية من خلال ربط الموانئ البحرية وأماكن تركيز السكان، وتغلب الطرق المنفردة ذات الحارتين على معظم دول المغرب العربي خاصة ليبيا وموريتانيا والسودان وجيبوتي، تأتي مصر في المرتبة الأولى بين تلك المجموعة بطول طرق يبلغ نحو 137430 كم ثم الجزائر بنحو 113655 كم في حين تحتل جيبوتي المركز الأخير بنحو 3065 كم، كما تتمتع دول المرق العربي بشبكة طرق سريعة ومزدوجة نظرا لنمو حركة التجارة والتوزيع داخل الدول والتي تعتمد بشكل أساسي على النقل البري خاصة في الإمارات والبحرين والسعودية والتي تخدم حركة الركاب والتبادل التجاري واقتصادات تلك الدول، تأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث أطوال الطرق في دول المشرق العربي بطول طرق بلغ نحو 221372 كم ثم سوريا 69873 كم ، في حين تحتل الامارات المرتبة الاخيرة بطول طرق بلغ 4080 كم، وجاءت الامارات في المرتبة الاولى عالميا وعربيا من حيث تنافسية جودة الطرق والأولى عربيا والرابعة عالميا من حيث جودة البنية التحتية ولبنان في المركز الاخير عربيا من حيث جودة الطرق والبنية التحتية .²

كما اكتسب النقل البحري اهمية خاصة في المنطقة العربية على ضوء موقع المنطقة وثرواتها الطبيعية وخاصة من النفط والغاز، وقد شهد اسطول التجاري للدول العربية تحسنا خلال الفترة (2011-2015) بمختلف انواعه سواء النفط او السفن البضائع العامة ، او سفن الحاويات ، حيث استحوذت ناقلات النفط على نحو 51% من اجمالي الاسطول التجاري بالدول العربية بناقلات تبلغ حمولتها نحو 8431.5 الف طن ، يأتي بعدها ناقلات البضائع السائبة بنحو 1677.2 الف طن ثم سفن الحاويات .³

وفي مجال النقل الجوي، فقد تم وضع برنامج زمني لفتح الأجواء العربية وتحرير النقل الجوي بين الدول العربية لتشجيع زيادة حركة النقل الجوي العربي للركاب والبضائع، بهدف خفض كلفة خدماتها وزيادة القدرة التنافسية

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات النقدية والمصرفية واسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص ص 119-127..

² نفس المرجع ، ص ص 229، 231.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجيستيات، الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص ص 316، 317.

شركات الطيران العربية أمام منافسة شركات الطيران الأجنبية، وقد بدأ تنفيذ برنامج فتح الأجواء العربية وتحرير النقل الجوي بين الدول العربية منذ العام 1998 ، ودخلت المرحلة النهائية من تنفيذ البرنامج منذ نوفمبر 2006 ، والتي تهدف إلى التوصل إلى إطلاق الحرية الخامسة للنقل الجوي المنتظم بين الدول العربية، والانتهاء من احتكار شركات الطيران الوطنية للخطوط المحلية الداخلية¹.

-توفير اليد العاملة الرخيصة: الا ان اليد العاملة الرخيصة ليست كل شيء بالنسبة للمستثمر الاجنبي ، فالمستثمر يتجه نحو المناطق التي تتوفر فيها اليد المنتجة ايضا لأن المهم هو الانتاجية وليس التكلفة فقط، والانتاجية المرتفعة لاتأتي الا بالتعليم المناسب والتدريب الموجه نحو احتياجات المجتمع وكذلك الخبرة التي تتراكم عبر الوقت وتُنشئ تقاليد مهنية داخل البلد، لهذا يتحتم على حكومات الدول العربية توفير المتطلبات المالية التي ترفد التعليم والتدريب المناسبان والفعالان وليس مجرد أعداد فقط من الشباب يتم تخريجهم من المؤسسات التعليمية والتدريبية دون تهيئة جيدة فيصبحون عبئا على المجتمع بدلا من تنميته².

- توفر المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين: حيث تتوفر الدول العربية على ثروات طبيعية مهمة تغطي مختلف القطاعات، من نפט وغاز طبيعي ومعادن متنوعة، وموارد فلاحية حيوانية وسمكية، وانتزعت دول عربية كثيرة مكانا لها في ميادين عديدة ضمن قائمة أكبر المنتجين أو المصدرين، فمثلا استحوذت الدول العربية على أكثر من 55% من احتياطي النفط العالمي ، ممتلكة خمسة دول عربية ما مجموعه 713 مليار برميل نפט، هذه الدول هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا، كما تمتلك الدول العربية احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي تفوق ربع الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) لسنة 2015، وقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية نحو 54.3 تريليون متر مكعب، ما يعني 27.5 في المئة من الاحتياطي العالمي، وتوجد دولتان عربيتان ضمن لائحة أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم سنة 2014، هما المملكة العربية السعودية التي تحتل الرتبة السادسة والجزائر صاحبة الرتبة السابعة، وتحتل قطر مكانة مهمة في هذا المجال فهي رابع منتج عالمي وثاني مصدر سنة 2013، كما أنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم³.

اما فيما يخص المعادن فتتوفر الدول العربية على كميات مهمة من المعادن، غير أنه لا يتم استغلالها بالشكل الكافي، إما لأنها غير مستكشفة أو لغياب الدراسات، وتتمثل المعادن الموجودة في المنطقة العربية أساسا في الحديد والزنك والنحاس والفحم الحجري، إضافة إلى الفوسفات في بعض الدول، وتتصدر موريتانيا الإنتاج العربي في مجال الحديد بـ 13.8 مليون طن سنة 2013، وقد أصبحت الدول العربية في منطقة الخليج العربي

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التعاون العربي في قطاع النقل ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص 235.

² عبد الواحد الحميد، اليد المنتجة لا اليد الرخيصة ، جريدة الرياض ، 12 نوفمبر 2017، سا 15:25، متاح على <http://www.alriyadh.com/18640>

³ خالد اللغالي ، تعرف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم، 12 نوفمبر 2017، سا 18:29، متاح على <https://www.irfaasawtak.com/a/2/329597.html>

وشمال أفريقيا من أهم دول منطقة الشرق الأوسط في إنتاج الحديد والصلب، ومن المنتظر أن تصبح المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة من أهم المناطق العالمية في إنتاج الحديد والصلب حيث تشهد تطورات كبيرة في طاقتها الإنتاجية من الصلب الخام معززة بالاستثمارات الضخمة التي تضخها الدول العربية في تلك الصناعة، كما يتصدر المغرب الإنتاج العربي للفوسفات بأكثر من 30 مليون طن سنة 2015، وهو ما يؤهله ليحتل المرتبة الثانية عالميا في الإنتاج بعد الصين 100 مليون طن سنة 2014، علما أنه صاحب أكبر احتياط عالمي.

الا ان أن المنطقة العربية تعاني ضعف الموارد المائية ولا تحظى سوى بـ0.5% من المياه العذبة في العالم، رغم أن مساحتها تمثل 10% من مساحة العالم، ويسكنها 5% من سكانه، لكنها تمتلك ثروة حيوانية مهمة تقدر بأكثر من 345 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، ويستحوذ السودان على جزء كبير منها، حيث يمتلك 55% من عدد الأبقار والجاموس وحوالي 25% من الأغنام والماعز، حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، وتبلغ مساحة المراعي في المنطقة العربية حوالي 425 مليون هكتار (الهكتار الواحد يعادل 10 آلاف متر مربع)، أي حوالي 32 في المئة من المساحة الإجمالية للدول العربية.

اما الثروة السمكية فتظل جميع الدول العربية على البحر، وتمتد سواحلها على 23 ألف كلم تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي هذا، دون احتساب الموارد المائية الداخلية من أنهار (16.6 ألف كلم) وبحيرات وسدود ومزارع سمكية صناعية. ويقدر الانتاج السمكي حسب إحصائيات صندوق النقد العربي بحوالي 4.4 مليون طن سنة 2014، وهو ما يعادل 2.6 في المئة من الإنتاج العالمي، ويتركز الإنتاج السمكي في دول عربية قليلة مثل مصر والمغرب وموريتانيا، التي توفر أكثر من 76 في المئة من إجمالي إنتاج الدول العربية.¹

- حجم السوق:

يأخذ هذا العنصر بعين الاعتبار كمحدد لجذب الاستثمارات الأجنبية ويراعي له المستثمر الاجنبي بسبب الأسواق الكبيرة و الممتدة التي تعتبر أسواق محلية تمتد إلى الأسواق الدولية و تسمح للشركات بتحقيق وفورات الحجم.²

- الحوافز الضريبية:

وهو عنصر اساسي جاذب للاستثمار الاجنبي، ويأتي ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر سهولة دفع الضرائب متباين حيث احتلت قطر المرتبة الاولى من حيث هذا المؤشر عربيا والثانية عالميا عام 2011، ثم الامارات الثانية عربيا والرابعة عالميا، ثم السعودية الثالثة عربيا والسابعة عالميا ، ثم عمان الرابعة عربيا والثامنة عالميا ،ثم الكويت الخامسة عربيا و التاسعة عالميا، ثم البحرين السادسة عربيا والرابعة عشر عالميا ، ثم الاردن

¹ نفس المرجع.

² راتول محمد و سي علي اسماء، دراسة تحليلية لاداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد13، جامعة الشلف، الجزائر ، ص 70،

وفلسطين ولبنان والعراق في المرتبة 22 و26 و64 و50 عالميا على التوالي ، فيما احتلت دول شمال افريقيا مراتب متأخرة جدا من حيث هذا المؤشر ما يعكس فعالية الأنظمة الضريبية في الدول الخليجية على دول شمال افريقيا.¹

كما سجلت منطقة الشرق الأوسط بوجه عام نتائج أفضل من المتوسط العالمي وفقا لأحدث نسخة من تقرير دفع الضرائب لعام 2017، محققة أدنى متوسط لمعدل الضريبة ولفترة الامتثال مقارنة بالمناطق الأخرى، يوضح التقرير أن إجمالي معدل الضريبة للشركة محل الدراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتستغرق الشركة في المتوسط بعض السويغات للامتثال بالإجراءات الضريبية لها وتسدد الضرائب في المتوسط على دفعات كما سنوضحه في الفصل الموالي، ويصل متوسط إجمالي معدل الضريبة في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للشركة محل الدراسة إلى 24.2%، وتستغرق الشركة في المتوسط 157 ساعة للامتثال بالإجراءات الضريبية لها وتسدد الضرائب في المتوسط على 17.1 دفعة، وطبقت خمس اقتصاديات فقط من بين 13 دولة في منطقة الشرق الأوسط نظام ضريبة القيمة المضافة، بينما تسمح اربع دول فقط للشركة محل الدراسة باسترداد ضريبة القيمة المضافة وفي حالة عدم تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في أية دولة، تُحذف عناصر ضريبة القيمة المضافة من درجة مؤشر ما بعد التقديم، وفي الاقتصاديات الأربعة في منطقة الشرق الأوسط التي تتيح استرداد ضريبة القيمة المضافة، يصل متوسط الوقت اللازم للامتثال بإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة إلى 19.1 ساعة ويستغرق استرداد ضريبة القيمة المضافة 30.3 أسبوعا في المتوسط، وقد سجلت اليمن أقل مدة زمنية بالنسبة لعنصري ضريبة القيمة المضافة، حيث يستغرق الأمر 4 ساعات للامتثال بإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة و6.2 أسبوعا للاسترداد، وتصل أطول مدة للامتثال بإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة إلى 45 ساعة في لبنان، كما تصل أطول مدة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة إلى 54.2 أسبوعا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُفرض ضريبة الدخل على الشركات في تسع دول من بين دول منطقة الشرق الأوسط الثلاثة عشر، وفي اثنين من هذه الدول، يُحتمل أن يؤدي تصحيح إقرار ضريبة الدخل على الشركات إلى إجراء تدقيق على الشركة محل الدراسة، وفي حالة عدم تطبيق ضريبة الدخل على الشركات في أية دولة تُحذف عناصر ضريبة الدخل على الشركات من درجة مؤشر ما بعد التقديم، كما تستغرق الشركة محل الدراسة في المتوسط 17 ساعة لتصحيح الخطأ في إقرار ضريبة الدخل على الشركات والالتزام بأي تدقيق، وهذا المتوسط أعلى قليلا من المتوسط العالمي البالغ 16.7 ساعة، وفيما يخص دول المنطقة التي يُستبعد فيها إجراء تدقيق على بيانات ضريبة الدخل على الشركات، تصل أقصر مدة لتصحيح إقرار ضريبة الدخل على الشركات إلى 3 ساعات في الأردن، وتصل أطول مدة إلى 18 ساعة في العراق، كما تصل أطول مدة للامتثال بالتدقيق على بيانات ضريبة الدخل على الشركات إلى 71.3 ساعة في المملكة العربية السعودية، وتعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة والمملكة العربية السعودية هي الاقتصاديات

¹ عروبة معين عايش، دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق، ص 191، 17نوفمبر 2017، 11: 35 د، متاح على <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=756>

الوحيدة في المنطقة التي من شأن تصحيح إقرار ضريبة الدخل على الشركات فيها أن يؤدي إلى تدقيق ضريبي، ويستغرق التدقيق 25 أسبوعاً في المملكة العربية السعودية، في حين يستغرق 28.7 أسبوعاً في فلسطين ، و يبلغ المتوسط الإقليمي 26.9 أسبوعاً.¹

- سعر الصرف :

تتفاعل الشركات متعددة الجنسيات بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، فالشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة، حيث هذا الأخير يخفض من تكلفة الإنتاج والاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف بالدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر.²

المطلب الثاني: المناخ الاجتماعي والثقافي للدول العربية خلال الفترة 2000-2017.

ويتضمن المناخ الاجتماعي العديد من المحددات من أهمها :

1. معدل نمو السكان:

يوضح معدل نمو السكان متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان وأهميته في تحقيق التنمية والتي تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان،³ وهو ما سنوضحه في الجدول رقم (1-13).

¹ mohamed elborno, **strategy through execution to assurance**, 15/06/2018,12h, disponible sur <https://www.pwc.com/m1/en/about-us.html>

² دلال بن سميحة ، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015، ص 181.

³ مهدي سهر غيلان واخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، يوم 8 أكتوبر 2017، ساعة 07 و 44 د، متاح على <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=52724>

الجدول رقم (1-13): عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليون نسمة

الدولة	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016
مصر	72.5	84.6	86.8	89	91
الجزائر	33.6	38.3	39.1	40	40.8
السودان	35.2	36.2	37.3	38.4	39.6
العراق	29.2	33.4	34.3	35.2	36.1
المغرب	30.5	32.9	33.2	33.5	33.8
السعودية	24.4	30	30.8	31.4	32
اليمن	21.7	26.7	27.5	28.3	29.1
تونس	10.1	10.9	11	11.1	11.2
الإمارات	5.7	9	9.3	9.6	9.9
الأردن	5.7	7.2	7.4	7.6	7.7
ليبيا	5.7	6.3	6.3	6.3	6.4
فلسطين	3.7	4.4	4.5	4.7	4.8
لبنان	4	4.5	4.5	4.6	4.6
الكويت	3.1	3.9	4	4.1	4.2
سلطنة عمان	2.7	3.6	3.7	3.8	4
موريتانيا	3	3.5	3.6	3.7	3.8
قطر	1.1	2	2.2	2.4	2.6
البحرين	0.96	1.24	1.27	1.29	1.32
جيبوتي	0.8	0.9	0.9	1	1
سوريا	19
اجمالي الدول العربية	312.7	339.5	347.7	355.9	363.9
العالم	6.605.1	7.181.7	7.265.8	7349.5	7.432.7
الدول العربية من العالم	4.7	4.7	4.8	4.8	4.9

المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-13) ان مصر عرفت اكبر نسبة نمو ديمغرافي في الوطن العربي قدره 91.0 مليون نسمة عام 2016 والتي نلاحظ انها في تزايد مستمر منذ سنة 2000، ثم تليها بعد ذلك الجزائر بما يقدر بـ 40.8 مليون نسمة ثم السودان بـ 39.6 مليون نسمة، ثم العراق والمغرب والسعودية بحوالي 36.1 و 33.8 و 32.0 مليون نسمة على التوالي، اما تونس والامارات والأردن وليبيا ودول اخرى في المغرب العربي والمشرق العربي فشهد عدد السكان فيها عدد قليل مقارنة بالدول العربية الاخرى وصل الى ما يقارب 2 مليون نسمة في قطر والبحرين وغيرها، ليصل اجمالي عدد السكان في الوطن العربي الى 363.9 مليون نسمة من سكان العالم البالغ عددهم 7.432.7 مليون نسمة أي بنسبة 4.9% من سكان العالم.

ويمثل السكان في المناطق الحضرية نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، يتفاوت عدد السكان بصفة كبيرة بين مختلف الدول العربية، وتبلغ الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة في عام 2015 حوالي 29 نسمة في كل كم2، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبيا مقارنة بما هي عليه في و م أ (35 نسمة /كم2) والصين (145 نسمة /كم) والمانيا (232 نسمة /كم2) والهند (436 نسمة /كم2)، وقد بلغ سكان المناطق الحضرية عام 2014 حوالي 57% من اجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة اعلى من مثيلاتها على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول النامية والبالغتين 53 و 45 % على التوالي. مما يدل على التحضر بها مقارنة مع باقي اقاليم العالم.¹

2. متوسط الدخل السنوي الاسمي خلال الفترة 2000-2016:

اما عن تطور متوسط الدخل السنوي الاسمي للمواطن العربي فنلاحظ من خلال الجدول (1-14) ان المواطن القطري يحتل الصدارة بقيمة 60.733 دولار عام 2016 والذي نلاحظ انه انخفض مقارنة بسنة 2013 اين عرف ذروته بحوالي 98.71 دولار، ثم تأتي الامارات العربية المتحدة بـ 38.050 دولار ثم الكويت والبحرين والسعودية بـ 26.146 و 24.119 و 19.922 دولار، اما الدول الغير خليجية فعرف الدخل السنوي الاسمي فيها مراتب متدنية جدا كالجائر وتونس ومصر والمغرب بـ 4.129 و 3.777 و 3.765 و 3.101 دولار على التوالي ليبلغ إجمالي المتوسط العربي 7.231 دولار، وبمقارنة متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان نلاحظ انه مقبول ويكفي لتحقيق التنمية .

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 56

الجدول رقم (1-14): متوسط الدخل السنوي الاسمي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016.
الوحدة : الدولار

الدولة	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016
قطر	59.147	98.71	93.99	68.94	60.733
الامارات	37.874	43.03	43.213	38.65	38.05
الكويت	28.784	44.775	40.689	27.756	26.146
البحرين	18.691	26.166	26.322	24.058	24.119
السعودية	15.274	24.816	24.499	20.583	19.922
سلطنة عمان	14.133	21.753	22.008	16.699	15.08
لبنان	6.649	10.655	11.067	11.157	11.271
ليبيا	8.85	10.54	7.097	6.277	6.169
الاردن	2.927	4.663	4.838	4.947	5.092
العراق	3.441	7.021	6.492	4.696	4.334
الجزائر	3.468	5.476	5.459	4.175	4.129
تونس	3.417	4.249	4.329	3.923	3.777
مصر	1.997	3.374	3.474	3.71	3.765
المغرب	2.295	3.252	3.312	3.003	3.101
فلسطين	1.669	2.811	2.795	2.716	2.822
السودان	1.05	1.811	1.906	2.119	2.381
جيبوتي	1.1	1.593	1.691	1.788	1.908
موريتانيا	943	1.618	1.526	1.312	1.244
اليمن	902	1.516	1.574	1.334	1.075
سورية	1.772
المتوسط العربي	4.941	8.445	8.427	7.324	7.231

المصدر: تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 12.

3. معدل البطالة في الدول العربية خلال الفترة 2006-2016:

يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما،¹ والجدول رقم (1-15) يوضح لنا بعض مؤشرات البطالة في المنطقة العربية.

الجدول رقم (1-15) : تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة 2006-2016.

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	غ م	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1	15.5
الإمارات	غ م	3.2	4	4.3	4	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.6
تونس	14.3	14.1	14	13.3	13	18.9	16.7	15.3	15	15.4	15.5
الجزائر	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.4
السعودية	غ م	5.6	5	5.4	5.3	5.4	5.5	5.6	5.5	5.7	5.7
سورية	8.2	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25	35	40	غ م	50
فلسطين	غ م	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4	23.4	25.9	26.9
قطر	غ م	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4	0.7
الكويت	غ م	2	2	2.2	2.1	2.1	2.7	2.5	2.9	2.2	2.2
مصر	10.6	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13	13.4	13.4	12.8	13.2
المغرب	9.7	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9	9.2	9.9	9.7	10
اليمن	غ م	15.9	15.7	15	16	18	18	17.4	غ م	غ م	70

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2008 و 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية،

الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2008 و 2017، ص 40 و 48.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-15) ان معدلات البطالة في الوطن العربي متفاوتة حيث بلغت عام 2016 في الاردن 15.5% وهي اكبر نسبة عرفتها منذ 2007 ، و 18.9% في تونس عام 2011 و 13.8% في الجزائر عام 2007 واكبر نسبة بطالة شهدتها سورية واليمن عامي 2014 و 2016 بنسبة 40 و 70% على التوالي وسجلت دول مجلس التعاون الخليجي ادنى مستويات للبطالة كالامارات والسعودية، فالارتفاع الملحوظ خلال سنة 2011 في بعض الدول العربية يعود الى الأحداث التي شهدتها بعض هذه الدول جراء توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتراجع الصادرات وعوائد السياحة وتفاقم عجز الميزانيات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي في كل من تونس ومصر وسورية واليمن ثم بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً نتيجة الى خطط

¹ مهدي سهر غيلان واخرون، مرجع سابق.

حكومات هذه الدول للارتقاء بمستويات المعيشة والرفاهية للمجتمع إلا انه لا يعكس فعالية الإصلاحات وجهود الدول العربية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل لمواطنيها بسبب تطورات البيئة الدولية غير المواتية متمثل في تأثيرات الأزمة المالية العالمية والأوضاع الداخلية التي مرت بها المنطقة العربية ثم عادت للارتفاع بين 2015 و 2016 بسبب النتائج المتواضعة في أسواق العمل العربية خلال 2016 وتراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وببطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد المتعطلين عن العمل.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي مثلا أثرت السياسات المالية الحذرة التي اتبعتها تلك الدول نتيجة انخفاض عائدات الصادرات النفطية خلال السنوات الماضية على فرص التشغيل في القطاع العام فضلا عن تأثير أداء هذا القطاع وحالة الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي على أداء القطاع الخاص في تلك الدول وبالتالي قدرته على توفير فرص عمل اضافية وتخفيض معدلات البطالة.¹

4. معدل الأمية:

ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز اعمارهم 15 سنة والذين هم أميون الى مجموع البالغين، وقد سجل مستويات مرتفعة عام 2015 بين البالغين (15 سنة فما فوق) بحوالي 19.5 %، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 48 % وفي جيبوتي حوالي 30 %، وبالمقابل سجل تراجعا ملحوظا في عدد من الدول العربية في العام ذاته حيث انخفض الى اقل من 4% في الاردن وفلسطين وقطر والكويت.

اما نسبة الامية بين الشباب في الفئة العمرية من 15-24 بلغت حوالي 7.2 % عام 2015، ويعود هذا الارتفاع الى عدم قدرة بعض البلدان العربية على تعميم الالتحاق بالتعليم الاساسي خاصة في الارياف وكذلك الى نقشي ظاهرة التسرب المدرسي في تلك الدول، وبلغت نسبة الامية بين الاناث البالغات 15 سنة فما فوق حوالي 27.4 % من اجمالي عدد الاناث في الدول العربية ، بينما تبلغ نسبة الامية للاناث في الفئة العمرية 15-24 سنة حوالي 8.9 %، كما هو موضح في الملحق رقم (1-1).²

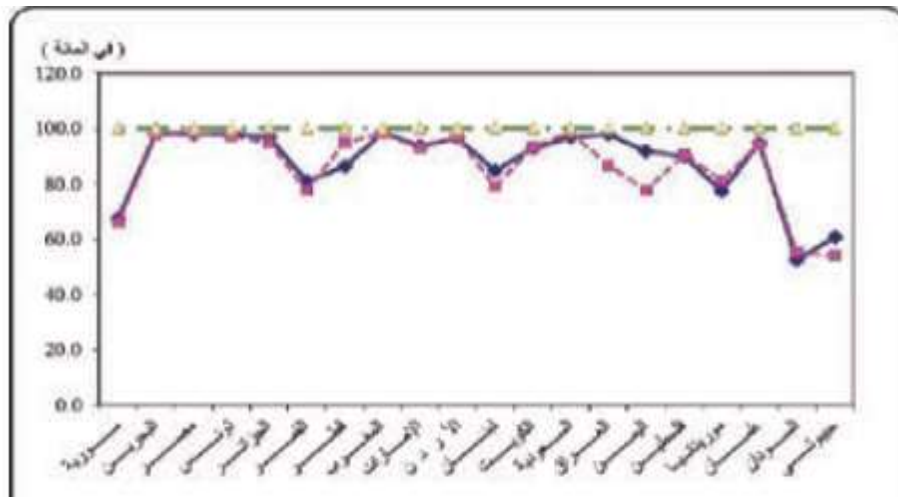
5. السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل :

نتطرق اليه من خلال معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا الى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما، حيث تحدد كفاءة قطاع التعليم خبرة ونتاجية الموارد البشرية في أي دولة، وقد بلغ معدل القيد الاجمالي الذي يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن اعمارهم الى اجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي الاساسي في الدول العربية حوالي 104 % عام 2014 مقابل حوالي 101 % في الدول ذات التنمية البشرية

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2008 و 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 47.
² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، ملاحق إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 32.

المنخفضة وحوالي 110 % في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهو ما يدل ان الدول العربية تواجه نقصا حادا في مستوى القيد في المرحلة الاساسية من التعليم.¹ ومن خلال الشكل رقم (1-6) الموالي سوف نلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية عام 2014.

شكل رقم (1-6) : المؤشر الفعلي والمعدل المستهدف للقيد الصافي في مرحلة التعليم الاساسي في الدول العربية خلال عام 2014.



المصدر: الاقصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 41 .

فالقيد الصافي في مرحلة التعليم الاساسي في الدول العربية في ارتفاع ملحوظ في البحرين ومصر وتونس والجزائر وللمغرب الامارات الا ان القمر وقطر وسوريا والسودان وجيبوتي شهدت معدلات منخفضة مقارنة بالدول الاخرى، اما معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي عام 2014 ، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 72% وتجاوزت نسبة الاناث الذكور في هذه المرحلة التعليمية في كل الدول العربية ما عدا جيبوتي ،السعودية، الصومال ،المغرب، العراق، مصر، موريتانيا واليمن، وبلغت معدلات القيد الاجمالي في مرحلة التعليم العالي حوالي 29 %، وهو ما يزيد عن مثيله في الدول النامية ككك البالغ حوالي 23 % الا انه يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 32 %،² وهو ما يوضحه الملحق رقم (1-2).

الا انه رغم كل الاصلاحات التي تقوم بها حكومات الدول العربية بغية الارتقاء بالمستوى التعليمي إلا ان ترتيب الدول العربية على القائمة الدولية لمؤشر اقتصاد المعرفة شهد احتلالها لمراتب متدنية جدا على المستوى العالمي والجدول رقم (1-16) يوضح ترتيب الدول العربية على القائمة الدولية لمؤشر اقتصاد المعرفة.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 60.
² نفس المرجع، ص 63

جدول رقم (1-16): ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة .

الدولة	2000	2012
الإمارات	48	42
عمان	65	47
السعودية	76	50
قطر	49	54
الكويت	46	64
الأردن	57	75
تونس	89	80
لبنان	68	81
الجزائر	110	96
مصر	88	97
سوريا	111	112
اليمن	128	122
موريتانيا	123	134
السودان	139	138
جيبوتي	136	139

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق

العربي للانداء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 63

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-16) ان الامارات احتلت المرتبة 48 عام 2000 وتراجعت الى المرتبة 42 عام 2012 كأول دولة عربية في اقتصاد المعرفة ثم تليها عمان بترتيب 47 والتي نلاحظ انها تقدمت مقارنة بسنة 2000 اين احتلت فيها الرتبة 65، السعودية وقطر كذلك تحسنت واحتلت الرتبة 50 و 54 لتشهد كل من جيبوتي والسودان وموريتانياو سوريا مراتب متدنية جدا .

6. الوعي الصحي والبيئي:

ونتطرق له من خلال حماية صحة الانسان وتعزيزها حيث ان توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية تعتبر من متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالانسان، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان، وقد استطاعت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد التوسع في الخدمات الصحية حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية الى 100% في كل من السعودية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وتجاوزت 90% في كل من الأردن والامارات والبحرين وتونس والجزائر وسوريا وعمان وليبيا ومصر بينما بلغت هذه النسبة حوالي 85 % في العراق و 75 % في المغرب و 61 % في جيبوتي و 53 % في اليمن، و 27% في موريتانيا و 24 % في السودان و 23 % في الصومال خاصة في المناطق الحضرية، كما ان عدد الكوادر الطبية غير كافي مقارنة مع عد السكان في الدول العربية اذ يتراوح عدد الاطباء لكل مائة الف نسمة في اثنتي عشر دولة عربية بين حوالي 133 طبيبا في سوريا

وحوالي 307 طبيب في لبنان، ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة الف نسمة في خمس عشر دولة عربية بين حوالي 105 ممرضة في الاردن وحوالي 660 ممرضة في ليبيا، فيما تنخفض في ست دول عربية دون هذه المستويات، وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقمر والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية اذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات لكل مائة الف نسمة ما بين 3-63 طبيبا وما بين 8-95 ممرضة كما تعاني هذه الدول باستثناء جيبوتي والقمر والمغرب من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير اذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1400 شخص في اليمن ليصل الى اكثر من 2100 شخص في مصر و2500 شخص في موريتانيا في الوقت الذي يتراوح فيه هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين حوالي 270 شخصا في ليبيا وحوالي 870 شخصا في الإمارات، اما في مجال الانفاق على الصحة فبلغت نسبة الانفاق من اجمالي الناتج المحلي في الدول العربية عام 2014 حوالي 4.8 % وهو ما يقل كثيرا عن النسبة المسجلة عالميا وباللغة حوالي 10 %، وتبلغ نسبة الانفاق الحكومي من اجمالي الانفاق على الصحة في الدول العربية عام 2014 حوالي 63.2 %، وهو ما يوضحه الملحق رقم رقم (1-3).

اما بالنسبة لتوفر مياه الشرب الصحية في الدول العربية كافي جدا ويتاح لنحو 93 % من السكان في الدول العربية عام 2015 لكن في المناطق الحضرية فقط ، حيث لا تتعدى نسب 88 % لسكان الريف ، كما استطاعت الدول العربية توفير خدمات الصرف الصحي الملائمة لاكثر من 90%¹.

7. دور النقابات العمالية ومدى فاعليتها :

النقابة العمالية هي اتحاد يضم العمال المشغلين في مهنة أو حرفة معينة، بغرض تحسين احوال عملهم من حيث الاجور، ساعات العمل، والظروف التي يعملون، والهدف الاسمي للنقابة العمالية هو تدعيم وضع العمال بتكوين اتحاد يضم شملهم في أغراض تتعلق بإدارة ودعم الاضطرابات وأغراض اجتماعية لمساعدة المرضى من العمال أو أسرهم عند الوفاة ، او أغراض سياسية وذلك لتمكين العمال من الدخول كأعضاء في المجالس النيابية.²

فوضعوا السياسات الاقتصادية لا يأخذون بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في عملية التنمية ، لهذا فاقتصاد السوق الذي يخرج البلد من أزمتها هو اقتصاد السوق ذو البعد الاجتماعي، أي الاقتصاد الذي يربط بين النمو والرفق الاجتماعي والديمقراطية بمفهومها الواسع من حق في العمل، والدخل، وفي التعليم، والتدريب، والصحة، والسكن، والماء، والطاقة، والمساواة بين الرجل والمرأة، والحق في العيش في بيئة سليمة، والاستفادة من الثروات الكونية من دون تبديد لهذا فإن اقتصاد السوق الاجتماعي هو الوحيد القادر على إعادة دفع عجلة الاقتصاد عبر تحفيز الطلب الاستثماري والاستهلاكي، وعلى إنشاء مناصب عمل وتحقيق إعادة توزيع أفضل

¹ نفس المرجع السابق ، ص 60.

² عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهضة العربية، بيروت، (بدون ذكر سنة النشر)، ص494

وأكثر عدالة للثروة بشكل يؤدي لتقليص الفوارق الاجتماعية ومظاهر الفقر والتمهيش،¹ الأمر الذي يمكن من تحسين المناخ الاستثماري في الدول.

8. التركيب الاجتماعي ومدى تفاعل الراي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية:

أي مدى تقبل افراد المجتمع لفكرة قدوم مستثمرين اجانب للدولة من عدمه.

المطلب الثالث: المناخ القانوني والتنظيمي والمؤسسي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.

ان للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الاجراءات او طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الاجراءات،² ومن بين هذه المؤسسات الاستثمارية في الدول العربية، الهيئة العامة للاستثمار باليمن، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمصر، الهيئة العامة للاستثمار بالسعودية، الهيئة الوطنية للاستثمار بالعراق، الهيئة العامة لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) بسلطنة عمان، هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر ، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات بلبنان، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية - الإدارة العامة لترقية القطاع الخاص - بموريتانيا، مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات بالمغرب، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة بليبيا، وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالكويت، مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار، هيئة الاستثمار الأردنية ومؤسسة تشجيع الاستثمار بالأردن والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات بجيبوتي، كما تم اصدار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول العربية.³

ومن ناحية الجانب القانوني تم اصدار العديد من القوانين حديثا في اطار ترقية الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فنلاحظ في الجزائر مثلا تم اصدار قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار الصادر في الريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 46 ، وفي مصر تم اصدار قانون رقم 72 لسنة 2017 الصادر في 31 ماي سنة 2017 بالجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية في العدد 21 مكرر(ج)، وقانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في

¹ عزت كنج، دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 20 اكتوبر 2017، سا 00، متاح على http://www.mafhoum.com/syr/articles_06/kinj.pdf

² فايدى كمال وقاسي ياسين، مناخ الاستثمار في الدول العربية واهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر- ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 65 .

³ الهيئات الاستثمارية في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 12 ماي 2018، سا 02:15، متاح على [/http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-agencies](http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-agencies)

دولة الكويت ، وتم اصدار قانون في 23 نوفمبر 2015 في السعودية ملغي لنظام استثمار رأس المال الاجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/4) بتاريخ 1399/2/2هـ، وغيرها من التشريعات الاخرى في الدول العربية.¹

المطلب الرابع : المناخ السياسي في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.

شهدت الدول العربية حالة من الحراك السياسي، والتي تمثلت في صورة ثورات شعبية عارمة بدأت في تونس وانتقلت بعد ذلك إلى عدد كبير من الدول العربية، وتركز الهدف الأساسي لتلك الانتفاضات والاحتجاجات في إسقاط النظم السلطوية سواء كان ذلك بشكل كلي عن طريق تغيير شامل للنظام أم جزئي عن طريق إدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تركزت في المناداة بضرورة إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ولم يقتصر هذا على الدول التي شهدت تلك الانتفاضات والثورات فقط، بل امتدت حالة الحراك هذه إلى العديد من الدول العربية الأخرى التي على الرغم من اختلاف نظمها السياسية غير أنها تتفق في العديد من السمات والعوامل أو الدوافع التي من شأنها أن توجب الثورات والاحتجاجات ضد الأنظمة القائمة والإطاحة بها بشكل كلي في كل من تونس ومصر وليبيا.²

فالدول العربية في الفترة الأخيرة عانت من عدم الاستقرار السياسي، ويبدو ذلك واضحا من خلال عدم الاستقرار الحكومي المعبر عنه بالتغير المتتابع والسريع في السلطة الحاكمة، وتعد هذه الظاهرة من السمات المميزة للعملية السياسية لأغلب الدول العربية، وتعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصابها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات السياسية، أو في الاثنين معاً، و المقصود بعملية انتقال السلطة هو تغيير شخص رئيس الدولة، و هي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي القائم والأساليب الدستورية المتبعة أو طبقاً للأسلوب الذي يتم التغيير من خلاله.

و يرى بعض المحللين أن النظم الوراثية التي تنتقل فيها السلطة على أساس القرابة تتمتع بدرجة من الاستقرار السياسي بالمقارنة ببعض الأنظمة الأخرى التي تشهد ظاهرة الصراع على السلطة و الحكم، الأمر الذي ينعكس بدوره على وضع الاستقرار بالبلاد، و المؤكد أنه إذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات و التدخلات العسكرية فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لعدم الاستقرار السياسي.³

¹ قوانين وتشريعات الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يوم 15 ماي 2018، ص 15، متاح على: <http://dhaman.net/ar/research-studies/table-laws>

² علي الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي : حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 41، الكويت، ماي 2015، ص 13.

³ محد صالح بوعافية، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 15 ، جامعة ورقلة، الجزائر، الجزائر، 2016، ص309.

كما تتضح ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من خلال أعمال العنف السياسي وسيادة النظم التسليطية بصورها المتنوعة من تظاهرات وأعمال شغب واغتيالات سياسية وعنف مصاحب للعملية الانتخابية، وقد أصبحت هذه الظواهر متكررة الحدوث في اغلب دول العالم ، فلجوء الجماهير الى الشغب والتظاهرات يعكس في الواقع السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها، بل وقد يصير بداية لحركة عنيفة لإطاحة السلطة،¹ ويتضح كذلك من خلال الانقلابات العسكرية خاصة، فالحاكم يظل في السلطة لا يتزحزح عنها وبالتالي لا تنتهي مدة حكمه إلا بموته أو من خلال انقلاب يطيح به وبالتالي فليس ثمة تداول سلمي للسلطة، ولا يحترم المؤسسات السياسية القائمة ولا فصل بين السلطات،² ما يؤدي إلى حدوث التظاهرات الشعبية التي أدت الى حدوث ثورات الربيع العربي في كل من مصر وليبيا وتونس على سبيل المثال.

ومما سبق نستنتج ان عدم الاستقرار السياسي يعرقل سعي الدول العربية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لأنه يحد من قدرة الدولة على تنفيذ برامجها وخططها التنموية ويؤثر على وضع السياسات الاقتصادية بطريقة سليمة وجيدة ، فالاستقرار السياسي يعكس عدم مرونة الحكومات وعدم قدرتها على التلاؤم مع التغيرات الناشئة في المحيط الاجتماعي الامر الذي يؤثر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي والتي تنعكس على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدولة.

لهذا فانه من الأهمية تفعيل الوسائل والأدوات التي تساعد الفرد ليصبح شريكا في عملية التنمية ولن يتحقق هذا ما لم يتوفر السياق الديمقراطي الداعم لذلك، فالديمقراطية وما توفره من عمليات الرقابة والمحاسبة على الأداء الحكومي وما يرتبط بها من ضرورة توفر الشفافية الكاملة ، تعد صمام الأمان الذي يحمي عملية التنمية، ولا يمكن إطلاق عملية تنمية حقيقية تفجر طاقات الناس وتستفيد من قدراتهم ومهاراتهم ومواهبهم دون توافر حد أدنى من الحرية السياسية التي تفتح المشاركة أمام جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته للمساهمة في عملية التنمية، ولهذا حدد برنامج الامم المتحدة أولويات برنامجه في أن الديمقراطية والشفافية والمساءلة في الحكم والإدارة في جميع القطاعات هي أسس لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة التي تتركز على الانسان، ومن ثم فإن نجاح السياسات التنموية ومواجهة تحديات العولمة واقتناص فرصها تتطلب توفير شروط كثيرة تأتي في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكن المواطنين من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة بحرية ووعي واستقلالية بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها ومن ثم إجراء مفاضلة صحيحة بالأعباء والمردودية المتوقعة لكل من هذه الخيارات.³

¹ حجازي عبد الحكيد الجزار ، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت ، بحث اقتصادي عربية ،العددان 63 -64 ، خريف 2013، ص 117.

² كريمة بقدي ، الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في دو شمال أفريقيا، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات اورومتوسطية ، جامعة تلمسان ،الجزائر، 2011-2012، ص 69.

³ غلي الزعبي، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثالث: رصد تطور تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية خلال

الفترة 2000-2017.

تبذل الدول العربية في الآونة الأخيرة جهودا كبيرة نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة، كمتابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلية والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، واستدراك النقص ومحاولة إيجاد حلول للمعوقات التي كانت سببا في عدم نمو الاستثمارات بها، فقامت بمحاولة تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها عبر برامج الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتفتيح القائم منها وتوزيع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وكذلك بناء شركات وتكتلات من خلال إبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، إلى جانب إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وبرغم ذلك فان نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي ما زال ضئيلا ولا يرقى إلى المستوى المأمول كما سنرى لاحقا، وفيما يلي سوف يتم عرض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية قبل حدوث الأزمة المالية الأمريكية وازمة منطقة اليورو وبعدها ومعرفة الاختلافات ومدى تأثير هذه الأزمات على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي.

المطلب الاول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية قبل أزمة الرهن العقاري.

سوف نوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية من خلال الجدولين رقم (1-17) و (1-18)، حيث نلاحظ من خلالهما ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية الواردة الى الدول العربية عام 2000 بلغت حوالي 5890.2 مليون دولار، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها 2302.3 مليون دولار، حيث أنه ينتبع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نجد أن حجم تلك الاستثمارات الصادرة من بعض الدول العربية قدرت بـ 9,6 مليون دولار في البحرين، و51,2 مليون دولار في مصر، و8,6 في الأردن، -303,2 في الكويت، 137,9 في لبنان، و98,0 في ليبيا، و58,6 في المغرب، 218,1 في فلسطين، و17,7 في قطر، و1550,0 السعودية، 27.0 مليون دولار في تونس، و423,7 في الإمارات، و-8,6 في اليمن، في حين لم تظهر إحصائيات حوله في جيبوتي، العراق، الصومال، السودان، وموريتانيا في تلك السنة، وكانت المرتبة الأولى من نصيب السعودية وتليها الإمارات في المرتبة الثانية ثم فلسطين ولبنان وبعدها البلدان الأخرى كأكبر دول عربية مصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2000.

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في نفس السنة فنجدتها قدرت بـ 363,6 في البحرين، و3,3 في جيبوتي، و 1235,4 في مصر محتلة بذلك المرتبة الأولى، 0 في العراق، 913,3 في

الأردن، 16,3 في الكويت 993.5 مليون دولار في لبنان، 141,0 في ليبيا، و422,2 في المغرب، و62,0 في فلسطين، أما عمان وقطر والسعودية فجاءت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة فيها بقيمة 83,2، 251,6، 183,0 مليون دولار على التوالي، و0,3، 392,2، 270,0 في كل من الصومال والسودان وسوريا على الترتيب، وتونس بقيمة 779.5 مليون دولار، والإمارات بنصيب سلبى قدر بـ - 506,3، واليمن بـ 6,4 مليون دولار، محتلة مصر المرتبة الأولى، تليها لبنان في المرتبة الثانية ثم الأردن، وبعدهم تونس كأوائل دول عربية مستوردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2000.

و بعد ذلك العام حدث ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنة 2001 بنصيب قدره 9324.7 مليون دولار، وانخفاض في الاستثمار الصادر منها بحجم بلغ 963.3 مليون دولار، إذ قدرت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى بعض الدول العربية بـ 80,3 في البحرين، و3,4 بجيبوتي، و509,9 بمصر، وكانت سلبية في العراق والكويت وليبيا إذ قدرت بـ -6,7 و-111.5 و-113,0 على التوالي، وفي الأردن 273,6، وفي لبنان 1453.9 مليون دولار، أما المغرب وفلسطين قدرت بـ 2807,1، 19,2، وكانت قيمة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية في كل من عمان وقطر والسعودية بـ 5,2، 295,5، 504,0 على التوالي، وفي السودان وسوريا وتونس والإمارات واليمن كانت 574,0، 110,0، 486,5، 1183,8، 155.1 على التوالي بملايين الدولارات، محتلة المغرب المرتبة الأولى، تليها لبنان ثم الإمارات ثم الجزائر ثم السودان فمصر كأكبر الدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2001 وجاءت جيبوتي والكويت وليبيا في مؤخرة الدول العربية المستوردة لها.

أما التدفقات الصادرة فقدت في كل من البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، قطر، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن بـ 216,0، 12,4، 31,6، -3,9، 242,3، 175,0، 97,1، 363,7، 17,2، 45,6، 5,6، 213,7، 14,6 مليون دولار على التوالي، في حين لم تظهر في كل من جيبوتي والعراق وموريتانيا والصومال والسودان.

و في سنة 2002 عادت التدفقات في نصيب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الانخفاض حيث بلغت 7203.1 مليون دولار، في حين ارتفعت التدفقات الصادرة منه و قدرت بـ 2967.3 مليون دولار، فقد قدرت التدفقات الصادرة من الدول العربية فرادى في كل من البحرين بـ 190,2، ومصر بـ 27,8، والأردن بـ 13,8، و الكويت بـ -76,7، أما لبنان وليبيا والمغرب قدرت بـ 0,2، -136,0، 28,3 على الترتيب، وفي فلسطين وقطر بـ 346,2 و-21,0 مليون دولار، أما السعودية، تونس، الإمارات، اليمن بـ 2020,0، 3,6، 441,1، 28,1 ملايين الدولارات على التوالي، وبقيت التدفقات غير ظاهرة في نفس الدول التي لم تظهر فيها في السنوات السابقة،

وجاءت السعودية أول بلد مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة تلتها بعد ذلك الإمارات ثم فلسطين، بعدهم البحرين وسوريا، وجاءت ليبيا والكويت وقطر في مؤخرة الترتيب وبمعدلات سلبية.

أما التدفقات الواردة الى الدول العربية في تلك السنة فقدت بـ 217,0 مليون دولار في البحرين، و3,4 في جيبوتي، و646,9 في مصر، وكانت التدفقات سلبية في العراق مقدرة بـ-0.3 مليون دولار، أما في الأردن فقدت بـ 238,2 مليون دولار، وفي الكويت بـ 3,6 مليون دولار، وفي لبنان وليبيا بـ 1336,0، 145,0 مليون دولار على التوالي، أما في المغرب وفلسطين وعمان فقدت بـ 480,7، 9,4، 122,0 مليون دولار على التوالي، أما في قطر فبلغت 623,9 مليون دولار، والسعودية بـ 453,0 مليون دولار، والصومال بـ 0,1 مليون دولار، والسودان وسوريا بـ 713,2 و115,0 مليون دولار على التوالي، أما في تونس والإمارات واليمن فقدت فيهم بـ 820,8 و95,3 و114.3 مليون دولار على التوالي، محتلة لبنان وتونس المرتبتان الأولى والثانية على التوالي ثم السودان ومصر كالثالث ورابع اقتصاد عربي مستورد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم قطر فالمغرب، وجاءت العراق والكويت والصومال وجيبوتي في ذيل القائمة.

وبالنسبة لسنتي (2003-2004) فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا حيث قدرت بـ 15909.5 و 24852.9 مليون دولار على التوالي، في حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية انخفاضا ساليا عام 2003 وارتفاعا بعد ذلك في السنة التالية بنصيب قدره -1744.8 7977.5 مليون دولار على التوالي، واستمرت في ارتفاعها لغاية 2005 و2006، إذ شهدت التدفقات الواردة إلى الدول العربية زيادة ملحوظة وقدرت قيمتها بـ 46126.5 و 69888.8 مليون دولار على التوالي، والتدفقات الصادرة منه أيضا 11585.8 و 22761.4 مليون دولار على التوالي.

ويعزى الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال هذه الفترة إلى تنامي الاستثمارات البيئية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.¹

أما سنة 2007 فشهدت زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، وكان نصيب الدول العربية الإجمالي من التدفقات الواردة إليها 80159.4 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة منها 37400.8 مليون دولار، حيث احتلت الإمارات الصدارة في حجم التدفقات الصادرة وكان نصيبها 14567,7 مليون

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2005، ص 36.

دولار وتلتها الكويت بنصيب 9784,2 مليون دولار، ثم قطر بـ 5160,2 مليون دولار ثم ليبيا بنصيب قدره 3947.0 مليون دولار، أما الاستثمارات الواردة فقد احتلت السعودية الصدارة بنصيب قدره 24319.0 مليون دولار، ثم الإمارات 14186,5 مليون دولار، ثم مصر بنصيب 11 578,1 مليون دولار، ثم قطر 4 700,0 مليون دولار، بعدها ليبيا ولبنان 3850 و376,0 مليون دولار على التوالي.

ويعود هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرًا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والإعلام والخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظام والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار والاهتمام بتطوير استخدام تقنيات الترويج المتخصصة وخلق شبكات علاقات داخلية وخارجية تهدف إلى استقطاب المستثمرين وخاصة من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط شرق أوروبا،¹ وقيامها كذلك بإبرام العديد من اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية إلى غاية ماي 2011 كما هو موضح في الملحق رقم (1-4).

ورغم هذا الارتفاع إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تبقى ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى، وترجع هذه الضآلة إلى ضعف المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول المغرب العربي بوجه عام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنوات طويلة، ولا زالت تشهدها لحد الآن في كل من سوريا والبحرين واليمن والتي من المتوقع أن تؤثر كثيراً على مناخ الأعمال في المنطقة العربية في ضوء الزخم السياسي الراهن وتطورات ثورات الربيع العربي في عدد من بلدان المنطقة، والجدول رقم (1-17) و(1-18) يبينان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية والوارد إليها الدول العربية خلال الفترة 2000-2007، وللذان على أساسهما قمنا بالتحليل السابق لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قبل حدوث أكبر وأشهر الأزمات المالية العالمية في الآونة الأخيرة.

¹ أحمد العثيم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، متاح على www.aljazirah.com.sa/2007jaz/jul/27/rj6.htm، 2 نوفمبر 2011، ص: 17:45.

الجدول رقم (1-17): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة:

الوحدة: مليون دولار

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المنطقة / الاقتصاد
1 893 815.2	1 403 547.7	948 933.0	692 597.6	550 633.0	589 835.6	772 661.6	1 358 613.3	العالم
80 159.4	69 888.8	46 126.5	24 852.9	15 909.5	7 203.1	9 324.7	5 890.2	الدول العربية
1 743.3	1 888.2	1 145.3	881.9	637.9	1 065.0	1 113.1	280.1	الجزائر
912.2	2 914.9	1 048.7	865.3	516.7	217.0	80.3	363.6	البحرين
7.7	0.8	0.6	0.7	0.8	0.4	1.1	0.1	جزر القمر
195.4	108.3	22.2	38.5	14.2	3.4	3.4	3.3	جيبوتي
11 578.1	10 042.8	5 375.6	2 157.4	237.4	646.9	509.9	1 235.4	مصر
971.8	383.0	515.3	300.0	1 000.0	- 0.3	- 6.7	- 0.0	العراق
2 622.1	3 544.0	1 984.5	936.8	547.0	238.2	273.6	913.3	الأردن
111.5	121.3	233.9	23.8	- 67.1	3.6	- 111.5	16.3	الكويت
3 376.0	3 131.7	3 321.5	2 483.7	2 860.0	1 336.0	1 453.9	993.5	لبنان
3 850.0	2 064.0	1 038.0	357.0	143.0	145.0	- 133.0	141.0	ليبيا
2 804.5	2 449.4	1 654.0	894.6	2 314.5	480.7	2 807.1	422.0	المغرب
3 332.0	1 597.0	1 538.0	111.0	25.0	122.0	5.2	83.2	سلطنة عمان
4 700.0	3 500.0	2 500.0	1 199.0	624.9	623.9	295.5	251.6	دولة قطر
24 319.0	18 293.0	12 097.3	1 942.0	778.5	453.0	504.0	183.0	السعودية
141.0	96.0	24.0	- 4.8	- 0.9	0.1	0.0	0.3	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	-	جنوب السودان
28.3	18.6	46.5	48.9	18.0	9.4	19.2	62.0	دولة فلسطين
1 504.4	1 841.8	1 617.1	1 511.1	1 349.2	713.2	574.0	392.2	السودان
1 242.0	659.0	583.0	320.0	160.0	115.0	110.0	270.0	سورية
1 616.3	3 308.0	783.1	639.1	583.6	820.8	486.5	779.5	تونس
14 186.5	12 806.0	10 899.9	10 003.5	4 256.0	95.3	1 183.8	- 506.3	الإمارات
917.3	1 121.0	- 302.1	143.6	- 89.1	114.3	155.1	6.4	اليمن

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

15 ديسمبر 2017، سا 09: 15 د، متاح على <http://dhaman.net/ar/research-studies/data>

[/tools/data-fdi](#)

الجدول رقم (1-18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 2000-2007 حسب المنطقة:

الوحدة: مليون دولار امريكي

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المنطقة / الاقتصاد
2 169 105.2	1 352 327.0	833 351.2	905 975.4	529 081.5	497 519.1	683 280.3	1 163 674.5	العالم
37 400.8	22 761.4	11 585.8	7 977.5	- 1744.8	2 967.3	963.3	2 302.3	الدول العربية
150.6	34.0	- 20.2	253.5	28.3	98.6	9.3	13.7	الجزائر
1 669.1	980.1	1 135.4	1 035.6	741.4	190.2	216.0	9.6	البحرين
664.8	148.4	92.0	158.9	20.7	27.8	12.4	51.2	مصر
7.9	305.0	88.7	-	-	-	-	-	العراق
48.1	- 138.1	163.2	18.2	- 3.7	13.8	31.6	8.6	الأردن
9 784.2	8 210.5	5 141.8	2 581.3	- 4 959.9	- 76.7	- 242.3	- 303.2	الكويت
848.1	874.7	715.5	827.1	611.0	0.2	3.9	137.9	لبنان
3 947.0	474.0	128.0	286.0	63.0	- 136.0	175.0	98.0	ليبيا
- 1.3	0.1	2.0	4.0	- 1.0	0.4	-	-	موريتانيا
621.6	444.9	74.6	29.8	12.3	28.3	97.1	58.5	المغرب
- 36.0	276.0	234.0	42.0	88.0	-	-	-	سلطنة عمان
5 160.2	127.4	351.9	437.9	88.2	- 21.0	17.2	17.7	دولة قطر
- 135.0	- 39.0	- 349.9	78.7	473.0	2 020.0	45.6	1 550.0	السعودية
43.9	129.4	42.5	- 9.0	48.5	346.2	363.7	218.1	دولة فلسطين
20.3	33.1	12.3	4.0	5.4	6.3	5.6	27.0	تونس
14 567.7	10 891.8	3 750.3	2 208.0	991.2	441.1	213.7	423.7	الإمارات
39.5	9.3	23.6	21.6	48.9	28.1	14.6	- 8.6	اليمن

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات، 15 ديسمبر 2017، سا 15:30د، متاح على

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية في ظل الأزمات المالية الحديثة والأزمة الاقتصادية النفطية

كثرت في زمن حدوث الأزمات المالية المقالات وتعددت المؤتمرات المحلية والدولية المنعقدة لمناقشة الآثار المتوقعة للازمات المالية العالمية والركود العالمي على أداء النمو الاقتصادي العالمي، ونظرا لأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر فإن تتبعنا لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية جعلنا نلاحظ أن حجمها تأثر في السنوات الأخيرة بفعل الاضطرابات والاختلالات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، إلا أن السنة الأولى لاندلاع أزمة الرهن العقاري شهدت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الصادرة والواردة من وإلى الدول العربية، حيث قدرت الاستثمارات الوافدة إلى تلك الدول عام 2008 حوالي 88163.4 مليون دولار مقارنة بما كانت عليه في 2007 والتي قدرت بـ 80159.4 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة فقدرت بـ 44187.5 مليون دولار مقارنة بـ 37400.8 مليون دولار عام 2007، وسنة 2008 كانت سنة الانتعاش في الدول العربية حيث شهد حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة ذروته فيها، وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث التدفقات الواردة ومصر الثانية بنصيب 9494.6 ثم الامارات بـ 5063.0 مليون دولار، ثم لبنان وليبيا بنصيب 3180.0، 4002.1 مليون دولار على التوالي، أما من حيث الاستثمارات الصادرة فكانت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات قدرت بـ 15820,3 مليون دولار، وتلتها الكويت ثم ليبيا بـ 9090,6 و 5888.2 مليون دولار ثم قطر والسعودية 3657.8 و 3498.0 مليون دولار على التوالي.

ويرجع ذلك الانتعاش إلى إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنطقة العربية، خاصة في مجال الخدمات المالية، البناء، الاتصالات والسياحة، وكذا إلى التزام العديد منها ببرامج التحول إلى التخصص والعمل على تحسين مناخها الاستثماري نتيجة تواصل جهودها الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها وتكلفتها، والوقت اللازم لانجازها، وكذا إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والمواد الخام والسلع الأساسية، والذي أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الصناعات والخدمات المتعلقة بقطاع النفط والغاز.

أما عن رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية فكان 462826.4 مليون دولار حسب الملحق رقم (1-5) استحوذت السعودية على حصة الأسد برصيد 112935.5 مليون دولار، ثم مصر بـ 59997.4 فالامارات بـ 53937.1 مليون دولار، ورصيد الاستثمارات الصادرة 124874.1 مليون دولار استحوذت الامارات على 50822 مليون دولار منه.

إلا أن الانتعاش لم يدم طويلا ورجعت الاستثمارات إلى الانخفاض عام 2009، حيث قدر إجمالي الاستثمارات الداخلة إلى الدول العربية حوالي 78300.0 مليون دولار بانخفاض قدره 9863.4 مليون دولار، أما إجمالي الاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية فقدر حوالي 18923.3 مليون دولار أي بانخفاض قدره 25264.2 مليون دولار، وكانت السعودية أول بلد متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 36458.0 مليون دولار ثم قطر ومصر بـ 8 124,7 و 6 711,6 على التوالي وتليهما لبنان وبعدها ليبيا بـ 4378.9 و 3310.0 مليون دولار وتراجعت الإمارات كثيرا حيث بلغ التدفق الوارد إليها 1134.3 مليون دولار متقاربة مع تونس والسودان، ويرجع سبب الانخفاض هذا إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي وحجم التجارة الخارجية نظرا لانخفاض الصادرات النفطية التي تعتمد عليها اغلب دول العربية في اقتصادها التي ترجع إلى انكماش الطلب على النفط.

أما الاستثمارات الصادرة من الدول العربية فكانت الكويت أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 8581.8 مليون دولار ثم قطر حيث قدرت تدفقاتها بـ 3214.6 مليون دولار ثم الإمارات والسعودية 2 722,9 و 2 177,3 على التوالي، ثم تليهما ليبيا ولبنان مصر والمغرب بنصيب 1 165,0 و 1 125,8 و 571,1 و 470.3 مليون دولار على التوالي.

وبالنسبة لرصيد الاستثمارات المباشرة الواردة ارتفع الرصيد إلى 540488.7 مليون دولار استحوذت كل من السعودية ومصر والإمارات الصادرة فيه، ورصيد الاستثمارات الصادرة 135023.6 مليون دولار حسب الملحق رقم (1- 6).

ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهو ما يفسر نزوع الشركات المستثمرة في هذه الدول إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية.¹

أما في سنة 2010 فقدرت الاستثمارات الصادرة في الدول العربية 21100.5 مليون دولار، وبرصيد 151439.8 مليون دولار، وكانت الكويت أول بلد عربي مصدر لها بتدفقات قدرها 5889.8 مليون دولار، ثم السعودية 3907.0 مليون دولار ثم ليبيا 2722.0، ثم الإمارات وقطر بـ 2 015,0 و 1 863,20 مليون دولار، ثم عمان بـ 1498.0 ومصر برصيد 1 175,50 مليون دولار، ثم المغرب 588.8 مليون دولار ولبنان 486.8 مليون دولار، والبحرين 334,0 مليون دولار، ثم تونس واليمن بحوالي، 74.1، 71.3 مليون دولار، وقدرت الاستثمارات الإجمالية الواردة في الدول العربية في نفس السنة 69963.6 مليون دولار، وكانت السعودية أكبر متلقي لها إذ قدر نصيبها من هذه التدفقات 29233.0 مليون دولار، ثم الإمارات 8796.8، ثم مصر 6 385,6

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 72.

مليون دولار، ثم قطر 4670.3 مليون دولار، ثم لبنان 3708.4 مليون دولار، ثم قدرت تلك التدفقات في كل من السودان و الاردن بـ 2063.7 و 1688.6 مليون دولار التوالي.

وفي سنة 2011 شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية انخفاضا ملموسا من 69963.6 مليون دولار عام 2010 إلى 44276.6 سنة 2011 ، وبرصيد 650688.2 مليون دولار، وبالنظر إلى السنوات القليلة السابقة لهذا العام فإن تلك الاستثمارات عرفت انخفاضا منذ سنة 2008 حيث بلغت أعلى قيمة لها قدرت بـ 88163.4 مليون دولار، و 78300.0 مليون دولار عام 2009 وذلك بسبب استمرار تأثير الأزمات المالية والاقتصادية العالمية في ذلك الوقت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ، وتأجيل تنفيذ بعض المشاريع العملاقة في قطاع النفط، والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى الدول المستقبلية لاسيما السعودية ، وكذا الثورات التي مست بعض الدول العربية.

وقد تباين أداء الدول العربية بشكل واضح خلال هذه الفترة حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى بعض الدول العربية مثل البحرين بفارق 57.5 مليون دولار وجيبوتي بـ 79.0 مليون دولار والعراق بـ 486.1 مليون دولار وكذا الكويت والمغرب بـ 1954 و 994.5 مليون دولار على التوالي، اضافة الى كل من فلسطين السودان و تونس والجزائر حيث قدرت التدفقات الاستثمارية اليها بـ 349.3 و 1734.4 و 1147.9 و 2580.4 مليون دولار على التوالي، فيما تراجعت تدفقات الاستثمارات الواردة في دول عربية اخرى كلبنان والسعودية والصومال .

وقد حلت السعودية في المرتبة الاولى عربيا كأكبر دولة مضيئة للاستثمارات الاجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16308 مليون دولار، وبحصة بلغت 36.8 % من الاجمالي، تلتها الامارات العربية المتحدة بقيمة 7152 مليون دولار وبحصة 16.15% من الاجمالي ثم الكويت بقيمة 3259.1 مليون دولار بحصة 7.36% ثم لبنان بقيمة 3137.1 مليون دولار، وتليها بعد ذلك امغرب بقيمة 2568.4 مليون دولار وبحصة 5.80% من الاجمالي العربي.

اما التدفقات الصادرة من الدول العربية عام 2011 مجتمعة قدرت 29546.3 مليون دولار بعد ان بلغت ذروتها عام 2008 بقيمة 44187.5 مليون دولار، وبرصيد 180612.5 مليون دولار، وقد تباين أداء الدول العربية حيث ارتفعت قيمة التدفقات الصادرة من الدول العربية فرادى في كل من الكويت والجزائر والامارات بنسب متفاوتة حيث بلغ نصيبهم من اجمالي الدول العربية 36.46% و 1.80% و 7.3 % على التوالي محتلة الكويت الصدارة في تصدير استثمارات اجنبية الى الخارج ثم قطر ثم السعودية كما نجدها انخفضت في دول اخرى كليبيا، المغرب، عمان، تونس، المين، وشهدت تدفقات سالبة في كل من البحرين وفلسطين.

اما سنة 2012 فارتفع اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى 51501.9 مليون دولار بعد ان كان 44276.6 مليون دولار عام 2011 بقيمة تغير 7225 مليون دولار، وبرصيد 701012.0 مليون دولار، وهو ارتفاع يمكن ارجاعه الى العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية ومن بينها الهدوء النسبي للأحداث السياسية في بعض دول المنطقة التي دخلت في مراحل الانتقال السياسي والإجراءات التي قامت بها بعض الدول العربية من أجل تسهيل ممارسة الأعمال كإجراءات اختصار الوقت والتكاليف اللازمة لبدء نشاط تجاري وإصدار تصاريح الإنشاء، وقد تباين أداء الدول العربية بشكل واضح خلال هذه الفترة حيث تذبذبت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى بعض الدول العربية بين الارتفاع في دول والانخفاض في دول أخرى بين 2011 و 2012 حيث نلاحظ انها ارتفعت في كل من البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الاردن، ليبيا، المغرب، السعودية، السودان، فلسطين، تونس، الامارات، اليمن، في حين تراجعت في كل من الجزائر، الكويت، لبنان، عمان، قطر، فلسطين وسوريا .

وحافظت السعودية على الصدارة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال هذا العام حيث قدرت قيمة التدفقات اليها 12.182 مليون دولار بحصة 23.65% رغم انخفاضها مقارنة بالسنة السابقة لها أين كانت 16308 مليون دولار وبحصة 36.83%، ثم الامارات محافظة على نفس المرتبة بقيمة 9566.7 مليون دولار وبحصة 18.57%، ثم مصر بقيمة 6031 مليون دولار بحصة 11.71% بعد التدفقات السالبة التي عرفتھا عام 2011 والمقدرة بـ 483 مليون دولار متجاوزة كل من لبنان والسودان اللتان احتلتا الرتبة الثالثة والرابعة في قيمة التدفقات لسنة 2011.

اما التدفقات الصادرة من الدول العربية عام 2012 قدرت بـ 21573.5 مليون دولار مستمرة في الانخفاض عن السنوات السابقة، وبرصيد قدره 191474.9 مليون دولار وتباينت هذه التدفقات بين الدول فرادى حيث نجدها ارتفعت في البحرين بـ 404 مليون دولار وبحصة من الاجمالي العربي قدره 2.39% والعراق بقيمة 489.5 مليون دولار وبحصة 2.26% وليبيا بـ 2509 مليون دولار بعد الانخفاض الشديد الذي عرفتھا عام 2011 والمغرب بـ 406 مليون دولار وسلطنة عمان 884.3 مليون دولار والسعودية كأكبر مصدر لها بـ 4402 مليون دولار والامارات بحصة 11.75% من الإجمالي العربي .

ونلاحظ انخفاض التدفقات الصادرة من الدول العربية فرادى كمصر والاردن، الكويت، قطر، تونس، اليمن بقيمة 211، 5، 5.4، 6741.3، 1840.1، 13.4 و 8.5 مليون دولار على التوالي، فيما بقت منعدمة في كل من جيبوتي وسورية، وسالبة في الجزائر وموريتانيا.

وفي سنة 2013 انخفض اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى 38594.3 مليون دولار بقيمة تغير قدر 12907.6 مليون دولار، وبرصيد 741384 مليون دولار محتلة الامارات الرتبة الاولى

بقيمة 9764.9 مليون دولار منافسة للسعودية التي انخفضت فيها هذه التدفقات بقيمة 8865 مليون دولار وقدرت حصة الامارات من اجمالي الدول العربية بـ 25.30% و حصة السعودية 22.96% بسبب كبر حجم اقتصادهما والتسهيلات ايضا التي تقدمها للمستثمرين الاجانب اذ ان السعودية مثلا لا تفرض ضريبة على الدخل او تملك عقارات او على الاجور، ولا تفرض ضريبة على القيمة المضافة، وتتيح للمستثمرين الأجانب إمكانية تملك المشاريع بنسبة 100% في قطاعات محددة، ثم جاءت مصر في الرتبة الثالثة بقيمة 4256 مليون دولار محافظة على نفس الترتيب للسنة السابقة لها رغم انخفاضها مقارنة بـ 2012 ثم البحرين بقيمة 3728.7 ثم لبنان 2661.1، ثم السودان 1687.9 مليون دولار في حين عرفت قطر واليمن والعراق تدفقات سالبة بقيمة -840 و -133 و -3119.8 مليون دولار على التوالي .

اما التدفقات الصادرة من الدول العربية في سنة 2013 فبلغ اجمالي هذه التدفقات في الدول العربية 42497.9 مليون دولار مرتفعا بقيمة 20924.4 مليون دولار مقارنة بسنة 2012 بعد الانخفاض الشديد الذي عرفتته، وبرصيد قدره 223492.6 مليون دولار، وتباين اداء الدول العربية فرادى حيث ارتفعت هذه التدفقات في اغلب الدول العربية باستثناء ليبيا و المغرب التي شهدتا انخفاضا ملحوظا مقارنة بالعام السابق لها بقيمة 6 و 332 مليون دولار على التوالي ، فيما بقيت هذه التدفقات معدومة في جيبوتي والصومال وسوريا لسنوات عديدة وسالبة في فلسطين والجزائر بقيمة -48.3، -268 مليون دولار على التوالي .

وفي عام 2014 انخفضت قيمة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية بقيمة 31176.9 مليون دولار وبرصيد 770826.0 مليون دولار، وذلك بسبب انخفاض هذه التدفقات الى كل دولة عربية والى ركود الاستثمارات المباشرة في دول التعاون الخليجي بشكل عام، و بسبب انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي وما افرزته ازمة منطقة اليورو من تداعيات والتي ادت الى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم اليقين السياسي والمخاط الجيوسياسية، وشهدت الدول العربية هذا الانخفاض رغم ان تنفيذها جاري لمجموعة من المشاريع الكبيرة في مجال الهياكل الأساسية والمراحل النهائية لإنتاج النفط والغاز في العديد من الدول العربية ، وخاصة بمصافي النفط والصناعات البتروكيميائية، وبقيت اليمن تشهد مؤشرات سلبية من حيث هذا النوع من التدفقات مقدرة بـ -578 مليون دولار .

اما تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية عام 2014 فنلاحظ انها شهدت انخفاضا محسوسا، حيث قدرت قيمتها الكلية 16952.2 مليون دولار وبرصيد 251708.3 مليون دولار متباينة بين ارتفاع وانخفاض في الدول العربية كل واحدة على حدا، فنجدها ارتفعت في الاردن والجزائر، العراق المغرب وعمان، وفي السعودية وفلسطين والامارات واليمن، وانخفضت في البحرين انخفاضا شديدا وصل الى -393 مليون دولار بعد ان كان 531.9 مليون دولار وفي مصر والكويت الى 252.7 و -10468.3 مليون دولار على التوالي.

اما خلال السنتين 2015 و 2016 فنلاحظ ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية انخفضت الى 25121.6 مليون دولار عام 2015 بفارق قدر بـ 6055.3 مليون دولار ، برصيد 796885.5 مليون دولار عام 2015 و 834843 مليون دولار عام 2016، بسبب تراجع أداء الاقتصاد العالمي وارتفاع المستثمرين في السياسات والتطورات المحلية في العديد من الدول، إضافة إلى ذلك تم تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة بدل من إضافة استثمارات جديدة، واخذت بعد ذلك اتجاه تصاعدي سنة 2016 حيث قدرت بـ 32149.5 مليون دولار، الا انها لم ترقى الى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغت عام 2008.

و احتلت الامارات الرتبة الأولى عربيا في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات عام 2016 بقيمة 9604.8 مليون دولار مرتفعة بحوالي 1053 مليون دولار عن السنة السابقة لها، ثم تلتها مصر حيث قدرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة اليها حوالي 8106.8 مليون دولار عام 2016 مرتفعة بـ 1181.6 مليون دولار مقارنة بسنة 2015 وذلك بسبب تأسيس شركات جديدة في مصر والتي بلغ عددها نحو 15200 شركة برؤوس أموال مصدره بلغت قيمتها نحو 25.1 مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت 110% مقارنة بعدد 7008 شركة برؤوس أموال مصدره 11.9 مليار جنيه خلال العام المالي 2011-2012، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 18.3% خلال السنوات الست الماضية حسب تقارير صادرة عن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر، ثم تلتها السعودية بقيمة 7453 مليون دولار متراجعة بـ 688 مليون دولار مقارنة بـ العام السابق اين سجلت حوالي 8141 مليون دولار اي بنسبة تغير -8% تماشيا مع الاتجاه المنخفض لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم.

اما التدفقات الصادرة خلال السنتين 2015-2016 فنجدها عرفت انخفاضا طفيفا عام 2016 قدر بـ 36226.4 مليون دولار مقارنة بعام 2015 التي كانت تبلغ فيه 37251 مليون دولار ، برصيد بلغ عام 2015 حوالي 293181.5 مليون دولار و سنة 2016 حوالي 325023 مليون دولار، وتباينت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الصادرة من الدول العربية بين الدول حيث نجدها انخفضت في كل من الجزائر من 103.2 الى 46 مليون دولار والبحرين من 3191 الى -880.1 مليون دولار والكويت من 5367 الى 4527 مليون دولار وفلسطين الى -44.8 والإمارات الى 12963.9 وكذا اليمن والإمارات احتلت الصدارة في تصدير الاستثمارات الى الخارج بحصة 53.67% و 48.30% عام 2016، في حين نجدها ارتفعت في كل من مصر والعراق والأردن وليبيا وقطر والسعودية وتونس بقيم مختلفة.

وفي سنة 2017 رجعت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية للانخفاض حيث قدرت 28470.3 مليون دولار وبنسبة 11.5%، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2% من الإجمالي العالمي، وبرصيد 871404.9 مليون دولار، وقد تواصل تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في

عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات ومصر على نحو 61.8 % من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية وتصدرت الإمارات بنحو 10354.2 مليون دولار تلتها مصر 7391 مليون دولار ثم المغرب 2651.4 مليون دولار ثم لبنان 2628 مليون دولار وفي المقابل عرفت الاستثمارات الصادرة من الدول العربية انخفاضا إلى 31983.9 مليون دولار أكبرها من الامارات 13955.5 مليون دولار ثم من الكويت بـ 8112.4 مليون دولار ثم السعودية 5625 مليون دولار، وبرصيد قدره 348954.3 مليون دولار.

وبالرغم من التذبذب الملاحظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، إلا أننا نجد دول الخليج العربية من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كان للإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية نصيب الأسد من تلك التدفقات خلال الفترة 2000-2016 وهذا يتوافق مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اعتمدها هذه الدول على المدى الطويل التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تقديم الحوافر لجذب الاستثمار الأجنبي لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمارات الأكثر فعالية و الذي يساعد في خلق الوظائف وتوزيع مصادر الدخل وبالتالي الحد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ولذلك سعت منطقة الخليج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأنظمة وتطوير المشاريع المشتركة.

والجدول رقم (1-19) و (1-20) يبينان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية والوارد إليها خلال الفترة 2008-2016، واللذان على أساسهما قمنا بالتحليل السابق لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بعد حدوث أكبر وأشهر الأزمات المالية العالمية في الآونة الأخيرة.

الجدول رقم (1-19) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة

2016-2008.

الوحدة : مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المنطقة / الاقتصاد
1 429 807.4	1 867 532.7	1 921 305.5	1 338 531.8	1 425 376.6	1 574 711.5	1 567 676.5	1 371 919.4	1 179 064.3	1 485 205.3	العالم
28 470.3	32 149.5	25 121.6	31 176.9	38 594.3	51 501.9	44 276.6	69 963.6	78 300.0	88 163.4	الدول العربية
1 203.0	1 635.0	- 584.0	1 506.7	1 684.0	1 499.4	2 580.4	2 301.2	2 753.8	2 631.7	الجزائر
518.9	243.4	64.9	1 518.6	3 728.7	1 545.2	98.4	155.9	257.2	2 638.3	البحرين
8.6	8.0	5.1	4.7	4.2	10.4	23.1	8.3	13.8	4.6	جزر القمر
165.0	160.0	124.0	153.0	286.0	110.0	79.0	36.5	74.7	228.9	جيبوتي
7 391.7	8 106.8	6 925.2	4 612.0	4 256.0	6 031.0	- 483.0	6 385.6	6 711.6	9 494.6	مصر
- 5 032.4	- 6 255.9	- 7 574.2	- 10 176.4	- 3 119.8	3 400.4	1 882.3	1 396.2	1 598.3	1 855.7	العراق
1 664.8	1 553.0	1 600.3	2 178.5	1 946.8	1 548.3	1 485.9	1 688.6	2 413.1	2 826.3	الأردن
300.5	418.7	310.5	953.5	1 433.6	2 872.6	3 259.1	1 304.6	1 113.6	- 6.0	الكويت
2 628.0	2 610.2	2 353.2	2 907.1	2 661.1	3 111.3	3 137.1	3 708.4	4 378.9	4 002.1	لبنان
-	-	-	-	702.0	1 425.0	-	1 909.0	3 310.0	3 180.0	ليبيا
2 651.4	2 157.2	3 254.8	3 561.2	3 298.1	2 728.4	2 568.4	1 573.9	1 951.7	2 487.1	المغرب
1 867.4	1 680.1	- 2 171.7	1 287.4	1 612.5	1 365.4	1 628.0	1 243.0	1 485.0	2 952.0	سلطنة عمان
986.0	773.9	1 070.9	1 040.4	- 840.4	395.9	938.5	4 670.3	8 124.7	3 778.6	دولة قطر
1 421.0	7 453.0	8 141.0	8 012.0	8 865.0	12 182.0	16 308.0	29 233.0	36 458.0	39 456.0	السعودية
384.0	334.0	303.0	261.0	258.0	107.3	102.0	112.0	108.0	87.0	الصومال
80.0	- 17.0	- 71.0	44.0	- 793.0	161.0	-	-	-	-	جنوب السودان
203.2	296.7	102.9	159.7	175.7	58.4	349.3	206.3	300.5	51.5	دولة فلسطين
1 065.3	1 063.8	1 728.4	1 251.3	1 687.9	2 311.0	1 734.4	2 063.7	1 726.3	1 653.1	السودان
-	-	-	-	-	-	804.2	1 469.2	2 569.5	1 465.6	سورية
879.5	885.0	1 002.7	1 063.8	1 116.5	1 603.2	1 147.9	1 512.5	1 687.8	2 758.6	تونس
10 354.2	9 604.8	8 550.9	11 071.5	9 764.9	9 566.7	7 152.1	8 796.8	1 134.3	5 063.0	الإمارات
- 269.9	- 561.0	- 15.4	- 233.1	- 133.6	- 531.0	- 518.4	188.6	129.2	1 554.6	اليمن

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

متاح على <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

الجدول رقم (1-20) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة

2016-2008.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المنطقة / الاقتصاد
1 429 972.2	1 473 283.3	1 621 889.9	1 262 007.5	1 380 874.8	1 369 507.7	1 563 807.1	1 373 658.4	1 101 886.7	1 703 548.1	العالم
31 983.9	36 226.4	37 251.0	16 952.2	42 497.9	21 573.5	29 546.3	21 100.5	18 923.3	44 187.5	الدول العربية
- 4.0	46.0	103.2	- 18.3	- 268.3	- 41.3	533.5	220.5	214.8	318.0	الجزائر
229.0	- 880.1	3 191.0	- 393.6	531.9	516.0	- 920.2	334.0	- 1 791.5	1 620.5	البحرين
199.0	206.6	181.7	252.7	301.0	211.1	625.5	1 175.5	571.1	1 920.2	مصر
77.8	304.3	147.7	241.5	227.1	489.5	366.0	124.9	71.9	33.6	العراق
6.6	3.2	1.0	83.4	15.6	5.4	30.8	28.5	72.4	12.8	الأردن
8 112.4	4 527.9	5 367.1	- 10 468.3	16 648.0	6 741.3	10 772.9	5 889.8	8 581.8	9 090.6	الكويت
567.3	641.9	661.7	1 255.0	1 980.9	1 025.7	936.6	486.8	1 125.8	986.6	لبنان
110.0	440.0	394.8	77.0	6.0	2 509.0	131.0	2 722.0	1 165.0	5 888.2	ليبيا
9.7	1.0	0.2	27.7	18.6	- 2.7	1.5	16.8	-	3.0	موريتانيا
960.4	579.7	653.3	436.3	332.0	406.1	179.0	588.8	470.3	485.2	المغرب
396.0	356.3	335.5	1 357.6	933.7	884.3	1 222.0	1 498.0	109.0	585.0	سلطنة عمان
1 694.8	7 901.9	4 023.4	6 748.4	8 021.4	1 840.1	10 108.5	1 863.2	3 214.6	3 657.8	دولة قطر
5 625.0	8 936.0	5 390.0	5 396.0	4 943.0	4 402.0	3 430.0	3 907.0	2 177.0	3 498.0	السعودية
- 18.6	- 44.8	73.3	187.5	- 48.3	29.1	- 128.1	84.4	69.3	- 4.3	دولة فلسطين
57.5	241.6	31.1	21.8	21.5	13.4	21.3	74.1	77.0	42.2	تونس
13 955.5	12 963.9	16 691.6	11 735.9	8 828.3	2 536.0	2 178.0	2 015.0	2 722.9	15 820.3	الإمارات
5.6	0.8	4.4	11.6	5.4	8.5	57.8	71.3	71.9	229.9	اليمن

المصدر: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح

على <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

المطلب الثالث: تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.

سنتناول في هذا المطلب دراسة تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة الى الدول العربية والمشاريع الاستثمارية العربية المباشرة في الخارج واهم الشركات العربية المستثمرة في العالم لمعرفة مدى استحواذ وامتلاك الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ومعرفة عددها وتكاليفها والوظائف التي ستحققها وعدد الشركات التابعة لها موضحين اهم البلدان المستقطبة للاستثمارات العربية في العالم .

أولاً: المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة 2003-2017.

نلاحظ من خلال الجدول (1-21) المتعلق بالمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة 2003-2017 ان الدول العربية عرفت انشاء ما يقارب 13.002 مشروعا استثماريا جديدا وتخص تلك المشروعات حوالي 10.321 شركة مقدرة تكلفتها الاستثمارية بنحو 1.136.100 مليون دولار موفرة ما يزيد عن 1.919.201 فرصة عمل .

وتباين عدد هذه المشروعات الى الدول العربية فرادى، مستحوذة الامارات على اكبر عدد من هذه المشاريع حيث استحوذت على 4,823 مشروعا بتكلفة استثمارية قدرت بـ 161,644 مليون دولار موفرة 414,263 فرصة عمل وتخص هذه المشروعات 3,959 شركة، ثم تلتها السعودية بـ 1.456 مشروع بتكلفة 170.608 مليون دولار موفرة 164.919 فرصة عمل وتخص هذه المشروعات 1.035 شركة، ثم جاءت بعدهما المغرب في المرتبة الثالثة بحوالي 978 مشروع استثماري جديد وبتكلفة 68.308 مليون دولار موفرة 263.696 فرصة عمل وتخص 761 شركة ، لتليها مصر في المرتبة الرابعة بحوالي 968 مشروع استثماري جديد وبتكلفة 223.391 مليون دولار أي بنسبة 19.66% من اجمالي الدول العربية موفرة 259.562 فرصة عمل وتخص 686 شركة، فاحتلت قطر المرتبة الخامسة بـ 796 مشروع وبتكلفة 91.293 مليون دولار اي بنسبة 8.03% من اجمالي الدول العربية موفرة ما يقارب 4.84% منصب شغل وتخص 670 شركة ، ثم البحرين بـ 679 مشروعا استثماريا جديدا لـ 549 شركة وبتكلفة 36.247 مليون دولار موفرة 86.334 منصب شغل، وبعدها سلطنة عمان بـ 608 مشروع وبتكلفة 53.953 مليون دولار اي بنسبة 4.74% من اجمالي الدول العربية موفرة ما يقارب 102.947 منصب شغل وتخص 442 شركة.

ثم بعدها احتلت كل من تونس، الجزائر، الكويت، الاردن، العراق المراتب اللاحقة على التوالي بعدد مشاريع معتبرة تراوحت بين 330- 427 مشروعا استثماريا جديدا وتصدرت كل من فلسطين الصومال وجيبوتي المراتب الأخيرة في المشاريع الاستثمارية الواردة اليها .

جدول رقم (1-21): المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة

2017-2003

الدولة المستقبلية	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
مصر	968	223,391	259,562	686
السعودية	1,456	170,608	164,919	1,035
الإمارات	4,823	161,644	414,263	3,959
قطر	796	91,293	93,048	670
المغرب	978	68,308	263,696	761
الجزائر	421	66,051	107,665	345
العراق	330	64,349	51,832	253
سلطنة عمان	608	53,953	102,947	442
الأردن	355	48,444	71,558	279
البحرين	679	36,247	86,334	549
ليبيا	160	31,654	31,355	148
سوريا	165	28,370	40,621	137
تونس	427	28,066	97,730	349
لبنان	252	15,504	42,639	223
اليمن	53	13,695	14,500	49
الكويت	363	12,875	41,583	295
السودان	71	8,898	16,847	57
موريتانيا	33	5,422	8,203	29
جيبوتي	31	5,029	5,428	29
فلسطين	15	1,214	3,174	9
الصومال	18	1,086	1,297	17

المصدر: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 25 مارس 2018، سا 10:13 د، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

ومن خلال الجدول رقم (1-22) نلاحظ ان سنة 2017 لوحدها استقطبت الدول العربية مشاريع استثمارية جديدة من دول العالم قدرها 809 مشروع بنسبة 4.3% من المشاريع العالمية، وبإجمالي قدره 70604 مليون دولار موفرة 99.885 فرصة شغل تابعة لـ 627 شركة، ونلاحظ انخفاض عدد المشاريع في الدول العربية منذ 2013 الى 2017 مقارنة بالفترة 2008 - 2012 بالرغم من انها شهدت التداعيات السلبية للأزمات المالية إلا ان جل الشركات وجهت مشاريعها الى الدول العربية نظرا للأحداث التي وقعت في أمريكا وأوروبا .

جدول رقم (1-22) : تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة الى الدول العربية من دول العالم خلال الفترة 2003-2017.

تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم								
السنوات	عدد المشاريع		التكلفة بالمليون دولار		عدد الوظائف		عدد الشركات المستثمرة	
	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %	القيمة	من العالم %
2017	809	4.3	70,604	8.7	99,885	4.1	627	5.7
2016	774	4.1	93,922	10.2	114,809	4.5	617	5.4
2015	769	4.1	43,864	5.0	95,596	3.9	610	5.2
2014	821	4.2	63,346	7.4	109,382	4.4	644	5.4
2013	955	4.6	57,706	6.1	102,064	4.1	725	6.0
2012	1,073	5.7	47,212	6.4	115,932	5.2	764	6.7
2011	1,168	5.7	61,179	6.2	126,053	4.6	873	7.3
2010	1,044	5.6	63,343	6.7	139,163	5.3	796	7.2
2009	1,159	6.7	110,945	10.4	166,196	6.3	892	8.7
2008	1,324	7.0	171,565	12.1	289,963	8.0	989	9.0
2007	719	5.0	55,910	6.5	117,090	4.3	615	7.0
2006	850	6.6	113,748	13.9	179,158	7.0	636	8.3
2005	641	5.9	77,548	12.2	123,784	6.2	513	7.3
2004	436	4.2	58,171	8.9	67,924	3.5	363	5.7
2003	460	4.8	47,040	6.1	72,202	3.6	394	6.7

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 26 مارس 2018، سا 15:30 د، متاح على

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

ومن خلال الملحق رقم (1-7) نلاحظ ان اجمالي المشاريع الروسية عام 2017 قدر بحوالي 32,749.5 مليون دولار اي بنسبة 46.38% محتلة الصدارة في مجال الاستثمار في الدول العربية معظمها في مصر بحوالي 30,011.0 مليون دولار، وفي العراق 2616.5 مليون دولار، ثم تلتها المشاريع السعودية في اغلب الدول العربية بقيمة 4,761.7 مليون دولار ، اي بنسبة 6.74 % استحوذت مصر منها 3,921.6 مليون دولار والاردن 529.0 مليون دولار، ثم تلتهم المشاريع الاماراتية بقيمة 3,951.1 مليون دولار اي بنسبة 5.59% استحوذت السعودية على اكبر المشاريع منها بقيمة 2700 مليون دولار ،ثم جاءت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بـ 3,659.9 و 3.324.2 مليون دولار على التوالي اغلب المشاريع الصينية كانت في المغرب ومصر والامريكية في الامارات والسعودية، ثم اليابان والكويت بـ 2.531.8 و 2.151.2 مليون دولار اغلبها في الامارات، وقد

استقطب المغرب اكبر عدد من الشركات السويسرية بقيمة 1,005.1 مليون دولار ، والجزائر اكبر الشركات التركية بقيمة 714.3 مليون دولار .

ثانيا: المشاريع الاستثمارية العربية المباشرة في الخارج خلال الفترة 2003-2017 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-23) والشكل رقم (1-7) ان عدد مشروعات الاستثمارات المباشرة العربية في الخارج شهدت تذبذبا خلال الفترة ما بين عامي 2003-2016 حيث ارتفع من 120 مشروعا عام 2003 الى 554 مشروعا عام 2008 ثم تراجع عدد المشروعات مع ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية الى 389 مشروعا عام 2010 ثم عاود الصعود الى 601 مشروع عام 2012، لكنه تراجع مرة اخرى الى 344 مشروع عام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط ، وقدرت التكلفة الاستثمارية الاجمالية لمشروعات الاستثمار العربية في العالم خلال الفترة 2003-2016 حوالي 589.945.6 مليون دولار موفرة ما يزيد عن مليون فرصة عمل لحوالي 5.045 مشروعا استثماريا .

جدول رقم (1-23): مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر العربية في العالم خلال الفترة 2003-2016

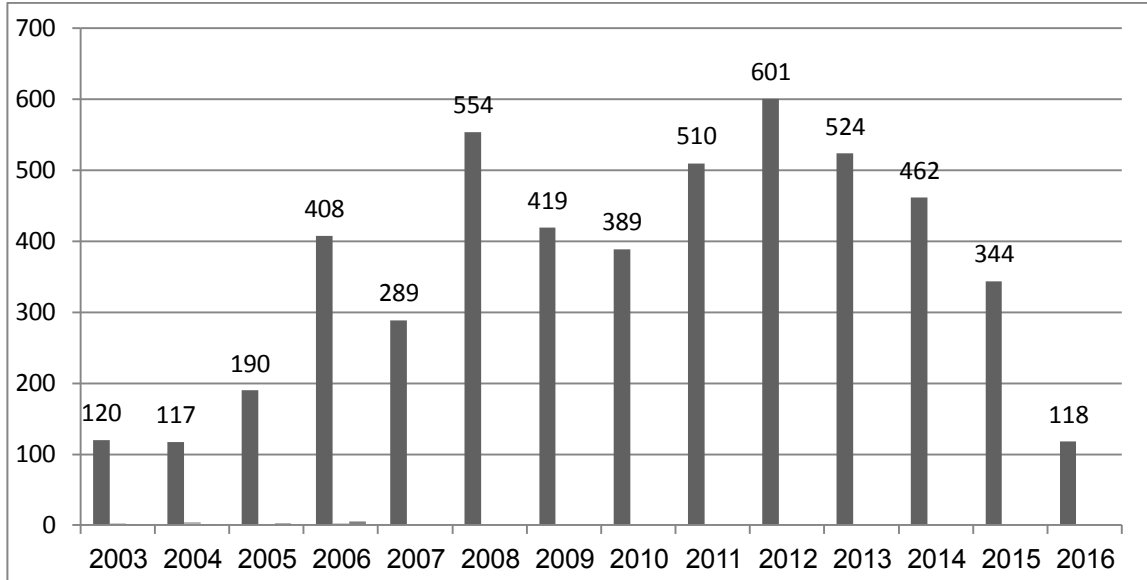
السنة	المشروع	اجمالي الاستثمار بالمليون دولار	اجمالي فرص العمل
2003	120	6616.5	13.44
2004	117	9394.7	18.306
2005	190	36978.2	67.631
2006	408	85744.6	147.627
2007	289	39271.4	74.883
2008	554	114.132	192.071
2009	419	63.565	97.008
2010	389	26.226.1	65.681
2011	510	37.069.6	72.159
2012	601	33.717.1	82.261
2013	524	36.425.3	72.358
2014	462	28.435	82.069
2015	344	51.084.5	63.615
2016	118	21.284.6	29.662
الاجمالي	5045	589.945.6	1.078.771

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 27 مارس 2018، سا 21:25 د، متاح على

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

الشكل رقم (1-7): تطور عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر العربي في العالم خلال الفترة

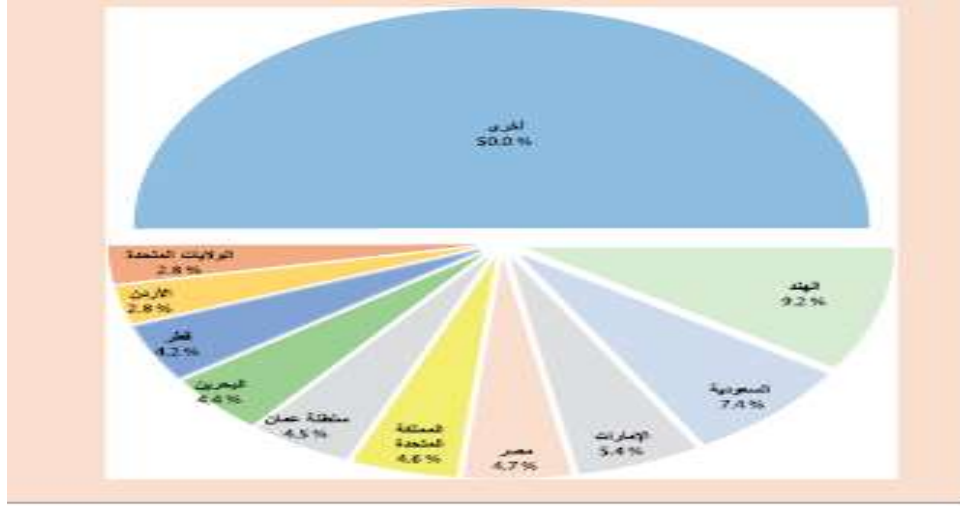
2016-2003.



المصدر: مخرجات برنامج excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-23).

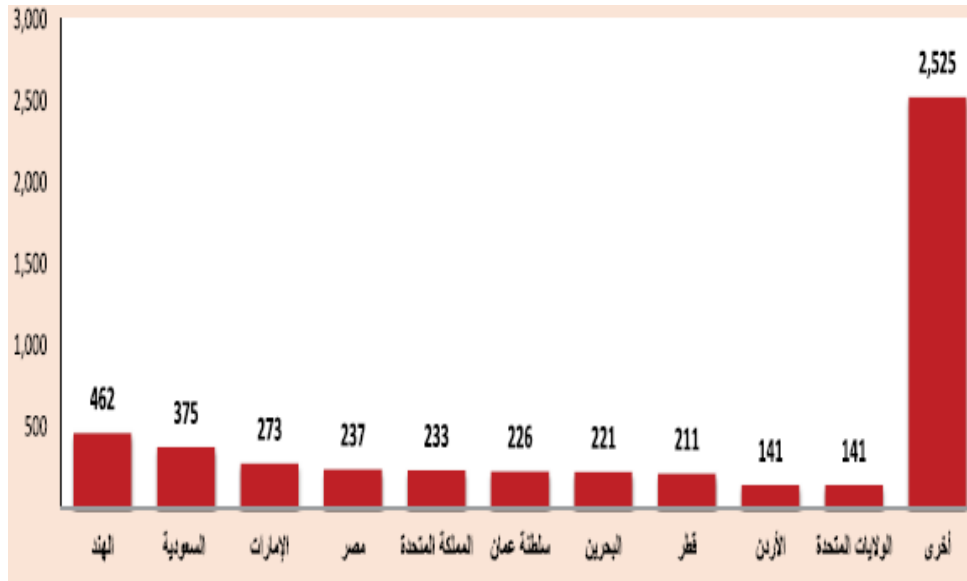
وتوزعت مشروعات الاستثمار المباشر العربي في الخارج على 148 دولة عربية واجنبية تركزت تقريبا في الهند والسعودية والإمارات ومصر والمملكة المتحدة وسلطنة عمان والبحرين وقطر والأردن والولايات المتحدة كما هو موضح في الشكل رقم (1-8)، والشكل رقم (1-9) حيث بلغت نسبة المشروعات العربية في الهند 9.2 % بعدد مشاريع قدر بـ 462 مشروع ، وفي السعودية 7.4 % بـ 375 مشروع ، وفي الإمارات 5.4 % بـ 273 مشروع وفي مصر 4.7 % بـ 237 مشروع ، وفي المملكة المتحدة 4.6 % بـ 233 مشروع ، اما عمان والبحرين وقطر فبلغت نسبة 4.2، 4.4، 4.5 % على التوالي بعدد مشاريع قدر بـ 211، 221، 226 مشروع على التوالي، وفي الاردن والولايات المتحدة 2.8 % بعدد مشاريع 141 مشروع خلال المدة 2016-2003 ، وتبقى مشاريع عربية اخرى في دول عديدة من العالم بنسبة 50 % بعدد مشاريع قدر بـ 2525 مشروع.

الشكل رقم (1-8) : مشروعات الاستثمار المباشر العربية في الخارج موزعة على الدول .



المصدر: نشرة فصلية حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات افريل- يونيو 2016، الكويت، 2016، ص 9 .

الشكل رقم (1-9): اهم الدول المستقبلية للمشروعات العربية في العالم ما بين 2003-2006.



المصدر: نشرة فصلية حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات افريل- يونيو 2016، الكويت، 2016، ص 9 .

ثالثاً: اهم الشركات العربية المستثمرة في العالم خلال الفترة 2003-2016.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-10) انه هناك العديد من الشركات العربية المستثمرة في العالم خلال الفترة 2003-2016 من بينها مجموعة NMC الاماراتية التي يقع مقرها في لندن في المملكة المتحدة وهي شركة خاصة متخصصة في فرعين الاول توفير الرعاية الطبية والثاني للتجارة ، لذا اصبحت تشغل المستشفيات ومراكز الجراحة والصيدليات وكذا توزع سلع صيدلانية وبيطرية وغيرها وهي منتشرة بـ 242 مشروع ، ثم شركة دبي القابضة التي يتنوع نشاطها ما بين العقار والاستثمار والاعلام والصحة والتعليم والتكنولوجيا والطاقة والابحاث بـ 133 مشروع ، ثم مجموعة لاندمارك أحد أكبر شركات قطاع البيع في التجزئة في الشرق الأوسط بـ 108 مشروع ثم مجموعة EMKE والتي تعد من اضخم الشركات الهندية في الخليج والتابعة لها اشهر المحلات المعروفة باسم لولو هيبير ماركت بـ 95 مشروع ، ثم مجموعة GAC بـ 85 مشروعاً ثم شركة سابك السعودية للصناعات الاساسية الرائدة في مجال انتاج الكيماويات المتنوعة والتي تدير عملياتها التصنيعية على المستوى العالمي في مجال البتروكيماويات والمغذيات الزراعية والمعادن والمنتجات المتخصصة بعدد مشاريع قدره 81 مشروع ثم شركة دبي العالمية والتي تضم عشر شركات من بينها الشركة المشهورة موانئ دبي العالمية بـ 80 مشروع ، ثم مجموعة الامارات المجموعة المتخصصة في مجال إدارة الشركات في مجال النقل الجوي بـ 60 مشروع ثم شركة اعمار العقارية/الشركة الرائدة عالمياً في مجال التطوير العقاري والضيافة وإدارة الفنادق بـ 56 مشروعاً ثم الرشاقة الكويتية بـ 54 مشروع ، تليها مجموعة دلة البركة السعودية بـ 52 مشروع ، ثم مجموعة ماجد الفطيم الشركة الرائدة في مجال تطوير وإدارة مراكز التسوق، والمدن المتكاملة ومنشآت التجزئة والترفيه على مستوى الشرق الأوسط و أفريقيا وآسيا بعدد مشاريع قدره 52 ثم مجموعة الشايح الكويتية بـ 46 مشروع ثم بنك دبي الاسلامي بـ 44 مشروع فالبنك المغربي التجارة الخارجية بـ 42 مشروع ثم فنادق روتانا بـ 42 مشروع تليها بيت التمويل الكويتي وفواز الحكير بـ 41 و 40 مشروع على التوالي ثم مجموعة الفطيم ومصرف الراجحي بـ 38 و 38 مشروع على التوالي هناك شركات عربية اخرى تستثمر في الخارج بـ 3615 مشروع.

الشكل رقم (1-10) اهم الشركات العربية المستثمرة في العالم بعدد المشاريع خلال الفترة 2003-2016



المصدر: نشرة فصلية حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات افريل- يونيو 2016، الكويت، 2016، ص 9 .

المطلب الرابع: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.

تعد الاستثمارات العربية البينية عاملا مهما لتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية، ورفع مستوى إنتاجها، وخلق صناعات جديدة في الدول العربية، لهذا نجد ان اغلب حكومات الدول العربية تعمل جاهدة لاعادة الإستثمارات العربية المهاجرة وتوطينها داخل الدول العربية، لرفع مستوى الإستثمار العربي بها ، نظرا لأن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية إليها ضعيفة، مما لا يخدم مصلحتها في تطوير هياكلها الإنتاجية ورفع مستوى تجارتها الخارجية بما فيها البينية.

أولا: المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003-2017

تعرف الاستثمارات العربية البينية بانها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيين ومؤسسات عربية من خارج الدول العربية المضيفة، والتي توظف في مشاريع خاصة او عامة او مختلطة تدار على اسس تجارية.¹

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-24) والشكل رقم (1-11) ان عدد مشاريع الاستثمارات العربية البينية بلغ 2724 مشروعا استثماريا بين الفترة 2003-2017، وذلك بتكلفة استثمارية قدرت بـ 336718 مليون دولار

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 15.

موفرة حوالي 588575 منصب شغل تابعة لـ 1,186 شركة استثمارية، حيث قدر عدد مشاريع الاستثمارات العربية البينية عام 2003 حوالي 69 مشروع بتكلفة استثمارية قدرت بـ 4183 مليون دولار ، موفرة ما يقارب 8971 منصب شغل تابع لـ 53 شركة، وفي عام 2004 تقلص عدد المشاريع الى 63 مشروع بتكلفة استثمارية مقدرة بـ 1975 مليون دولار موفرة 8569 فرصة عمل تابع لـ 51 شركة ، وخلال 2005 - 2006 شهدت المشاريع الاستثمارية العربية البينية نموا في عدد المشاريع قدر بـ 118 و 221 على التوالي الا انه انخفض عام 2007 الى 108 مشروعا . بحصة قدرت بـ 5.50% بعدما بلغت عام 2006 حوالي 17.36% .

وفي عام 2008 ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية البينية قبل ظهور نتائج الازمة المالية العالمية لتأخذ اتجاها تنازليا بعدها عام 2009 خاصة بعدما ظهرت تداعيات الربيع العربي بشكل عام في المنطقة وبدأت تأثيرات الاحداث في الظهور ، حيث نلاحظ ان عدد المشاريع قدر بـ 256 مشروع عام 2008 يتكلفة استثمارية 64.721 مليون دولار موفرة حوالي 98.883 فرصة عمل تابعة لـ 164 شركة ، ومنذ 2009 وهي في الارتفاع الى غاية 2012 اين عرفت اكبر عدد من المشاريع البينية مقدرة بـ 353 مشروعا لنلاحظ انخفاضه تدريجيا الى 241 مشروع عام 2013 و 163 مشروع عام 2014 و 157 عام 2015 ثم الى 142 مشروع عام 2016 وزاد عدد المشاريع البينية العربية عام 2017 ووصل الى 172 مشروع بتكلفة 12.582 مليون دولار موفرا 24.524 فرصة عمل تابع لـ 93 شركة .

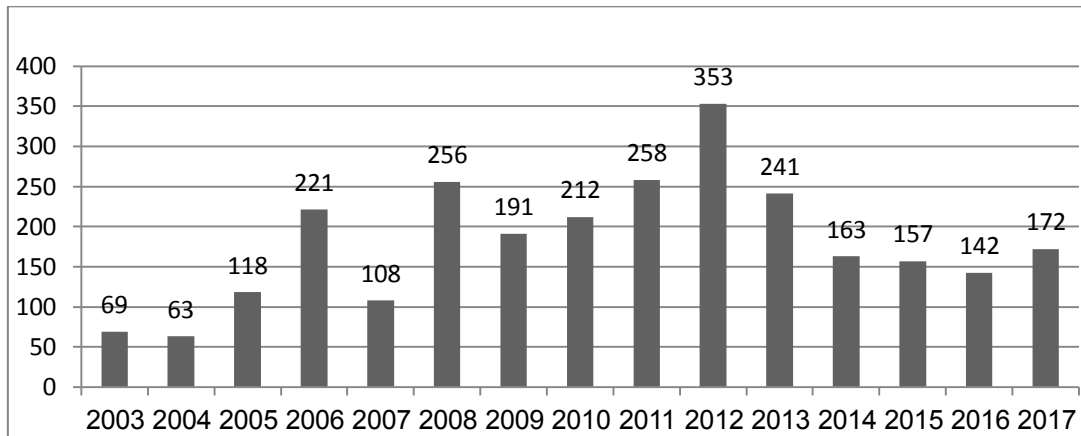
جدول رقم (1-24): تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2017	172	12,582	24,524	93
2016	142	22,164	26,585	91
2015	157	13,916	20,870	104
2014	163	11,398	33,878	96
2013	241	13,715	32,420	136
2012	353	20,543	46,781	158
2011	258	14,244	29,237	143
2010	212	17,199	39,829	139
2009	191	33,938	48,400	146
2008	256	64,720	98,883	164
2007	108	17,831	26,872	87
2006	221	56,270	91,487	137
2005	118	32,039	51,269	81
2004	63	1,975	8,569	51
2003	69	4,183	8,971	53
الاجمالي	2,724	336,718	588,575	1,679

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات، 30 مارس 2018، سا 23:50 د، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

شكل رقم (1-11) : تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول (1-24).

ونلاحظ من خلال الملحق رقم (1-8) والملحق رقم (1-9) ان الامارات تعتبر اكبر دولة مصدرة للاستثمارات العربية البينية بـ 1308 مشروعا بتكلفة استثمارية اجمالية بلغت 164840 مليون دولار ، مستحوذة السعودية على اكبر عدد منها بـ 286 مشروعا اماراتيا من اجمالي المشاريع العربية المستثمرة فيها والبالغ عددها 445 مشروع عربي بالسعودية وبتكلفة استثمارية قدرها 20,704 مليون دولار من اجمالي تكاليف المشاريع بالسعودية البالغ 32,167 مليون دولار، ومستحوذة عمان على 165 مشروع اماراتي بتكلفة استثمارية قدرها 5355 مليون دولار ومصر على 129 مشروع بتكلفة 46918 مليون دولار محتلة الصدارة في تكاليف الاستثمار العربي البيني، كما نلاحظ ان السعودية عندها 72 مشروع بالامارات و62 مشروع بمصر وقدر عدد المشاريع السعودية في الدول العربية 306 مشروعا .مستحوذة مصر على استثمارات سعودية بتكلفة 11.002 مليون دولار والامارات حوالي 6849 مليون دولار والاردن 3351 مليون دولار.

اما الكويت فليديها 42 مشروع بالسعودية 77 مشروع بالامارات و48 مشروع بالبحرين، و23 بمصر و 25 بالاردن من اصل 303 مشروع كويتي موزعا على العديد من الدول العربية ، بتكاليف استثمارية قدرها 2717 ، 8782، 7900، 6034، 1121 مليون دولار على التوالي، أما بالنسبة لقطر فليديها 154 مشروع موزع على الدول العربية بتكلفة اجمالية قدرها 31242 مليون دولار مستحوذة الامارات على 28 مشروع قطري بتكلفة 1241 مليون دولار والسعودية وعمان على 25 مشروع، والكويت على 16 مشروع بتكلفة 160 مليون دولار.

ثم جاءت لبنان في المرتبة الخامسة من حيث عدد المشاريع خلال الفترة 2003-2017 بـ 144 مشروع منها 30 مشروع بالامارات و 19 مشروع بمصر و 18 مشروع بالعراق و 17 مشروع بسوريا ، بتكاليف استثمارية 1221، 2499، 3744، 298 مليون دولار على التوالي، وبعدها جاءت البحرين ومصر بـ 137 و 122 مشروع على التوالي بتكلفة 38815 و13783 مليون دولار على التوالي مستحوذة السعودية والامارات على اكبر عدد من هذه المشاريع أيضا، ثم تأتي بعدها مشاريع اردنية وعمانية وتونسية ومغربية موزعة على الدول العربية مقدرة بـ 89، 56، 51، 21 مشروعا عربيا على التوالي.

وتبقى المشروعات اليمنية والعراقية والجزائرية والليبية والسورية والفلسطينية والسودانية معتبرة جدا وتكاد تكون معدومة ، حيث نلاحظ ان الجزائر عندها 5 مشاريع استثمارية فقط واحد في العراق و3 في تونس وواحد في اليمن في حين نجدها مستقطبة لـ 99 مشروعا عربيا وبتكلفة 24337 مليون دولار اكثر من الامارات من ناحية التكاليف الاستثمارية التي استقطبت 22319 مليون دولار .

ثانيا: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1-25) والملحق رقم(1-10) والملحق رقم (1-11) ان مشاريع الاستثمارات العربية البينية تتنوع في العديد من القطاعات لـ 2724 مشروعا بتكلفة كلية 336718 مليون دولار موفرة

588575 منصب عمل تابع لـ 1186 شركة، حيث استحوذ قطاع العقارات على 267 مشروعاً بتكلفة استثمارية قدرت 192.430 مليون دولار موفرة 272.009 منصب شغل تابعة 145 شركة، استحوذت الإمارات على أكبر المشاريع في هذا القطاع بحوالي 101761.1 مليون دولار أي بنسبة 52.88% من إجمالي مشاريع العقارات إلى الدول العربية وقدر إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية إلى مصر في قطاع العقارات 57448.5 مليون دولار، بنسبة 29.85% من إجمالي مشاريع هذا لقطاع في الدول العربية، وقدر عدد المشاريع في قطاع الفحم والغاز الطبيعي 49 مشروعاً عربياً بتكلفة 32502 مليون دولار موفرة 8221 منصب شغل تابع لـ 30 شركة استحوذت الإمارات أيضاً على أكبر تدفقات بتكاليف استثمارية قدرها 20075.6 مليون دولار أي بنسبة 61.76% من إجمالي مشاريع الفحم والغاز إلى الدول العربية، وقدر إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية إلى مصر 9512.3 مليون دولار بنسبة 29.26% من إجمالي هذا القطاع في الدول العربية، وفي قطاع الفنادق والسياحة 176 مشروع بتكلفة 24166 مليون دولار موفرة 37908 منصب عمل يخص 74 شركة، استحوذت أيضاً منها الإمارات استثماراً مباشراً صادرة بتكلفة 14942.7 مليون دولار وبحصة 61.83% من إجمالي مشاريع الفنادق والسياحة إلى الدول العربية غالبيتها في السعودية ولبنان بتكاليف استثمارية قدرها 3923.3 و 3327.9 مليون دولار على التوالي.

ونلاحظ أن قطاع المعادن جاء في المرتبة الرابعة من حيث حجم التكاليف الاستثمارية بعدد مشاريع 58 وتكلفة 16152 مليون دولار موفراً 33116 فرصة عمل تابع لـ 37 شركة، ثم قطاع الغذاء والتبغ لـ 56 شركة بما يقارب 190 مشروع ثم الخدمات المالية بـ 569 مشروع ويعتبر أكبر قطاع تقوم الشركات بالاستثمار فيه إلا أن تكلفته قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث بلغت 9230 مليون دولار تابع لـ 190 شركة، بتكاليف استثمارية للمشاريع الإماراتية في الدول العربية بـ 7007.8، 3400.6، 3270.8 مليون دولار على التوالي بتكاليف استثمارية عالية في الجزائر قدرها 9709.6 مليون دولار مقارنة بالدول العربية الأخرى.

ويأتي بعد ذلك كل من قطاع الاتصالات، قطاع البناء ومواد البناء، المواد الكيميائية والطاقات المتجددة والتخزين بتكاليف استثمارية قدرت بـ 8469، 7930، 6431، 6050، 5120 مليون دولار على التوالي بعدد مشروعات 135، 55، 36، 19، 34 مشروع على التوالي، كما عرف قطاع البناء والتشييد ارتفاع تكاليف مشروعاته المصرية في الدول العربية بحوالي 3115.7 مليون دولار و السعودية 1566 مليون دولار، وكذا المواد الكيميائية بتكلفة 2166 مليون دولار المصرية، أما مشاريع الطاقات المتجددة البحرينية فتكاليفها كانت مرتفعة في الدول العربية بالدول بلغت 3500 مليون دولار.

وجاء بعد ذلك كل من قطاع المنتجات الاستهلاكية، الترفيه، خدمات الأعمال، وسائل النقل، المنسوجات، الرعاية الصحية، البلاستيك والمنتجات الصيدلانية بعدد 190، 25، 193، 104، 273، 47، 22، 19 مشروعاً

وبتكاليف استثمارية قدرت بـ 2272، 2084، 1916، 1569، 1523، 1464، 1036، 958 مليون دولار على التوالي موفرة حوالي 41185، 7875، 5038، 6193، 8658، 25008، 9494، 1726، 6491 فرصة عمل في هذه القطاعات على التوالي تابعة لـ 62، 12، 112، 51، 54، 18، 15، 16 شركة على التوالي.

ثم جاء قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، المكونات الالكترونية، وسيراميك الزجاج، والالكترونيات، والآلات الصناعية، والسيارات، والمشروبات بـ 94، 18، 17، 36، 31، 12، 8 مشاريع على التوالي بحصص قدرت بـ 0.26%، 0.18%، 0.17%، 0.16%، 0.12%، 0.12%، 0.11% من اجمالي التكاليف، وبعدها جاء كل من قطاع الطباعة والتغليف، الآلات والمعدات، مركبات أخرى غير السيارات، المطاط، مكونات السيارات، التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الخشبية باجمالي 47 مشروع و باجمالي تكاليف لهذه القطاعات 1192 مليون دولار موفرين حوالي 10090 فرصة عمل تابعة لـ 36 شركة.

جدول رقم (1-25) التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2016.

إجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية (حسب التوزيع القطاعي)				
بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و 2017				
القطاع	عدد المشاريع	التكلفة (مليون)	عدد الوظائف	عدد الشركات
العقارات	267	192,430	272,009	145
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	49	32,502	8,221	30
الفنادق والسياحة	176	24,166	37,908	74
المعادن	58	16,152	33,116	37
الغذاء والتبغ	190	10,291	49,587	56
الخدمات المالية	569	9,230	12,662	190
الاتصالات	135	8,469	11,362	70
مواد البناء والتشييد	55	7,930	12,561	31
مواد كيميائية	36	6,431	6,457	20
الطاقة البديلة أو المتجددة	19	6,050	1,666	9
التخزين	34	5,120	9,135	14
منتجات استهلاكية	190	2,272	41,185	62
الترفيه والتسلية	25	2,084	7,875	12
خدمات الأعمال	193	1,916	5,038	112
وسائل النقل	104	1,569	6,193	51
المنسوجات	273	1,523	25,008	54
الرعاية الصحية	47	1,464	9,494	18
البلاستيك	22	1,036	1,726	15
المنتجات الصيدلانية	19	958	6,491	16
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	94	923	4,175	63
مكونات إلكترونية	18	677	4,247	10
سيراميك وزجاج	17	568	2,846	9
الإلكترونيات الاستهلاكية	36	524	4,292	15
الألات الصناعية والمعدات والأدوات	31	460	2,323	19
السيارات	12	398	1,807	11
مشروبات	8	384	1,101	7
الورق والطباعة والتغليف	9	341	668	5
معدات وماكينات الأعمال	9	259	1,674	8
المعادن	2	202	5,021	2
وسائل نقل غير السيارات	13	121	733	9
مكونات السيارات	4	85	1,130	4
مطاط	2	64	312	2
الفضاء	2	43	111	2
الفضاء والدفاع	1	35	300	1
التكنولوجيا الحيوية	3	28	116	1
المحركات والتوربينات	1	11	13	1
المنتجات الخشبية	1	3	12	1
الإجمالي	2,724	336,718	588,575	1,186

المصدر: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 30

مارس 2018، ص 23:50، د، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

ثالثاً: اهم الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-26) ان مشاريع الاستثمار العربي في الدول العربية تابعة لشركات عربية كبيرة مستثمرة في العديد من دول العالم تتواجد بالامارات والسعودية والبحرين والكويت وقطر ومصر ولبنان ومن بينها مؤسسة شركة الخليج للتنمية (تعمير) ب 13 مشروعا وتكلفة استثمارية قدرها 21,626.1 مليون دولار أي بنسبة 6.42% من اجمالي التكاليف، موفرة ما يقارب 7,136 فرصة عمل تابعة لشركتين، وشركة اعمار الاماراتية ب 32 مشروعا وبتكلفة 18032.1 أي بحصة 5.35% موفرة 31395 فرصة عمل تابعة لـ 10 شركات، ومجموعة ماجد الفطيم الاماراتية 52 مشروع وتكلفة استثمارية 14090.9 مليون دولار أي بحصة 4.18 %، موفرة 32092 فرصة عمل فيما يخص 6 شركات، ثم تأتي شركة المعبر الدولية للاستثمارات الاماراتية ب 4 مشاريع بتكاليف استثمارية مقدرة بـ 11626.8 مليون دولار موفرة 7750 فرصة عمل لما يخص شركة واحدة، ثم شركة ريل اسنتيت العقارية المتواجدة بقطر ب 4 مشروعات وبتكلفة استثمارية 10893.2 تابعة لشركتين ، ثم تأتي كل من شركة جي إف أنتش المالية البحرينية ب 16 مشروعا، ثم مجموعة الحبتور للترفيه والسياحة الاماراتية ب 4 مشاريع والتي تنشط في مراحل مختلفة ضمن القطاع في الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، والتشغيل والتخزين والتسويق، والتكرير والإسالة والتوزيع والبيع وبحصص قدرت بـ 3.23%، 3.01%، 2.70% من اجمالي التكاليف على التوالي . وغيرها من الشركات الاخرى مستحوذة شركة لاندمارك الاماراتية على حصة الاسد من المشاريع في الدول العربية قدر بـ 87 مشروعا استثماريا ثم شركة EMKE GROUP الاماراتية للطيران ب 79 مشروع وبتكلفة 5851.5 مليون دولار.

الجدول رقم (1-26): الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2016.

الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية ما بين عامي 2003 و2017						
عدد الشركات التابعة	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	المقر الرئيسي للشركة	عدد المشاريع	الشركة الأم	
2	7,136	21,626.1	البحرين	13	Al Khaleej Development (Tameer)	1
10	31,395	18,032.1	الإمارات	32	Emaar Properties	2
6	32,092	14,090.9	الإمارات	52	Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	3
1	7,750	11,626.8	الإمارات	4	Al Maabar International	4
2	6,893	10,893.2	قطر	4	Barwa Real Estate	5
2	10,857	10,151.2	البحرين	16	Gulf Finance House (GFH)	6
3	4,358	9,119.0	الإمارات	4	Al Habtoor Group	7
1	1,701	8,033.7	الإمارات	10	Dana Gas	8
2	10,993	7,968.0	الإمارات	14	DAMAC Holding	9
7	13,620	6,939.5	الإمارات	34	Al-Futtaim Group	10
4	19,389	5,851.5	الإمارات	79	EMKE Group	11
2	6,053	5,744.6	الإمارات	32	Rotana Hotels	12
2	3,725	5,600.0	قطر	2	Qatar Petroleum (QP)	13
1	3,000	5,400.0	الإمارات	1	Dubai Aluminium (Dubal)	14
7	7,581	5,170.3	مصر	18	Orascom Group	15
3	1,037	5,013.0	الإمارات	3	International Petroleum Investment Company (IPIC)	16
1	3,000	5,000.0	الإمارات	1	Emirates International Investment Company	17
2	9,144	4,741.2	قطر	11	Qatari Diar	18
6	6,679	4,676.9	الكويت	19	Kuwait Finance House	19
1	3,888	4,035.9	الإمارات	3	Bonyan International Investment	20
1	3,000	4,000.0	الكويت	1	Aref Investment Group	21
1	3,000	3,900.0	الإمارات	1	Emaar	22
1	1,873	3,712.5	السعودية	4	AlSaqqaq Group	23
1	3,000	3,600.0	السعودية	1	Sisban Holding	24
1	930	3,500.0	البحرين	1	Terra Sola	25
2	1,517	3,029.6	الإمارات	4	Crescent Petroleum	26
1	604	3,000.0	لبنان	1	Make Oil	27
3	535	2,835.7	الإمارات	7	Abu Dhabi Water and Electricity Authority (ADWEA)	28
1	9,817	2,775.1	الإمارات	6	Abu Dhabi Investment House (ADIH)	29
2	466	2,772.1	السعودية	10	ACWA Power International	30
1	3,000	2,610.0	الكويت	1	Al Fawares Construction and Development	31
3	2,219	2,430.9	الإمارات	14	Hospitality Management Holdings	32
14	13,115	2,408.9	الإمارات	87	Landmark Group	33
3	3,718	2,361.0	الإمارات	17	Dubai Islamic Bank (DIB)	34
1	3,065	2,150.0	قطر	2	The Land Holding	35
1	1,094	2,039.7	الإمارات	2	Sorouh Real Estate	36
2	2,508	1,924.0	لبنان	13	Spinneys	37
1	583	1,866.0	الكويت	1	Mabaneer	38
1	178	1,820.0	قطر	1	Qatar Electricity and Water Company	39
1	9,000	1,800.0	الكويت	3	Gulf Holding Company (GHC)	40
5	3,949	1,766.8	الإمارات	10	Dubai World	41
1	4,358	1,732.3	السعودية	5	Al-Tuwairqi Group (ATG)	42
6	2,958	1,654.7	الإمارات	13	Dubai Holding	43
8	1,589	1,635.7	البحرين	20	Zain (Mobile Telecommunications Company) (MTC)	44
1	4,042	1,626.8	الكويت	11	Agility	45
4	1,165	1,582.9	الإمارات	5	Emirates Telecommunications (Etisalat)	46
2	4,493	1,497.0	الكويت	9	Al Mazaya Holding	47
1	3,047	1,470.0	الإمارات	4	DP World	48
1	1,750	1,465.8	الكويت	2	Bayan Holding	49
4	997	1,429.0	قطر	7	Ooredoo (Qatar Telecom)	50
961	306,714	96,607.4		2,109	Others	
	588,575	336,717.6		2,721	الإجمالي	

المصدر: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات،

3 أبريل 2018، سا 15:30 د، متاح على

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

خلاصة الفصل الأول

من خلال تحليلنا للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الدول العربية تبين لنا أنه على الرغم من ادخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات ومن منح إعفاءات متنوعة في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب المستثمرين الدوليين إلا ان الاقتصاديات العربية لم تتجح في ان تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الاقتصاديات النامية، فالبيانات المعطاة سابقا بينت ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتباينا من حيث الاداء وتركزا جغرافيا عالميا في اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية في ظل الأزمات المالية العالمية مما يدفع بنا إلى ضرورة البحث في العناصر والعوامل الهيكلية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لأن استكشافها ومتابعة تقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والاقليمي لرفع قدرة جذب الدول العربية للتدفقات الراسمالية الاجنبية.

وبناء على هذا النقص سنقوم في الفصل اللاحق بتحليل هذه الوضعية واكتشاف نقاط القوة والضعف التي تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحديد فجوة جاذبية الدول العربية وميزانها ومحاولة الحد من العوائق التي تعيق انتقالها، وعرض التجربة الإماراتية في الفصل الأخير في مجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة قدر الإمكان منها في تحسين مناخها الاستثماري.

الفصل الثاني:

تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية
المباشرة في ظل الأزمات المالية العالمية

تمهيد الفصل الثاني

بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية إلا أنه يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بفضل خصائصه الإيجابية التي تتمثل أساسا في نقل رؤوس الأموال والمهارات وأحدث تقنيات الإنتاج وغير ذلك من العوامل التي تساهم في خلق حركية وديناميكية لدى الدول المستضيفة.

ومن هذا المنطلق قامت الدول العربية بمجموعة هامة من الإصلاحات الاقتصادية التي تعبر عن مدى مواكبتها لمرحلة الانفتاح الاقتصادي في زمن العولمة بهدف إظهار مدى استعدادها لاستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إحداث العديد من التغييرات التي من شأنها أن تحفز أكثر المستثمرين الأجانب، لهذا تم وضع مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي من خلالها يتضح لنا مدى صلابة وقوة ومثانة مناخها الاستثماري لمقاومة الأزمات المالية ومعرفة مقدرتها على الجذب ومستويات الإصلاح التي وصلت إليها تماشيا مع متطلبات مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال التي ينشدها المستثمرون الأجانب، وقد ساعدت عملية المزوجة بين المؤشرات التقليدية ومؤشر ضمان الحديث لسنة 2013 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من الوصول إلى تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية، وقد خصصنا هذا الفصل لتوضيح ذلك من خلال تقسيمه إلى:

المبحث الأول: وضعية الدول العربية في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2017.

المبحث الثاني: فجوة وميزان الجاذبية العربية خلال الفترة 2013-2018.

المبحث الأول: وضعية الدول العربية في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2017.

سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مجموعة من المؤشرات التقليدية والحديثة والتي قمنا بشرحها النظري في الفصل الاول.

المطلب الأول: المؤشرات التقليدية لقياس جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.

نستعرض فيما يلي وضعية الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية والإقليمية المختارة خلال الفترة 2005-2012 (اي قبل صدور مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار) لتقييم مدى نجاعة الجهود المبذولة في هذا المجال من طرف الحكومات من اجل تحسين المناخ الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من عدمه.

اولا: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:

ونستعرض فيها المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية من خلال:

1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الدول العربية :

من خلال الجدول رقم (2-1) نلاحظ انه ما بين سنوات 2005-2008 سجلت كل من الكويت، الامارات، عمان، البحرين، السعودية وليبيا درجة مخاطرة منخفضة جدا في هذا المؤشر وما بين 2005-2007 سجلت كل من قطر، الجزائر، المغرب، الاردن وتونس درجة مخاطرة منخفضة لتعتدل درجة المخاطرة في الاردن عام 2008 مع اليمن ومصر وسوريا، وجاءت كل من السودان ولبنان والعراق في درجة المخاطرة المرتفعة في اغلب السنوات ومرتفعة جدا في العراق ، والصومال.

وفي عام 2009 تبين ان ثمان دول عربية تغير موقعها وفقا لدرجات المخاطر، فقد تقدمت قطر من مجموعة المخاطر المنخفضة الى مجموعة المخاطر المنخفضة جدا، ولبنان من درجة مخاطر مرتفعة الى درجة مخاطر معتدلة في حين تراجع كل من الامارات، البحرين ، السعودية ، الكويت وليبيا من درجة مخاطر منخفضة جدا الى درجة مخاطر منخفضة، والعراق من درجة مخاطر معتدلة الى مرتفعة ، كما نلاحظ ان ثلاث دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت الاردن ، سوريا ومصر، في حين شهدت ست دول عربية تراجعا ضمن مجموعاتها شملت كلا من تونس ، الجزائر ، السودان الصومال، عمان والمغرب.

جدول رقم (1-2) : تصنيف الدول العربية في المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الدول

العربية خلال الفترة 2005 – 2011.

السنة/درجة المخاطرة	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
2005	الكويت، الامارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا	قطر، الجزائر، المغرب، الاردن، تونس	اليمن، مصر، سوريا	السودان ولبنان	العراق والصومال
2006	الكويت، الامارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا	قطر، الجزائر، المغرب، الاردن، تونس	اليمن، مصر، سوريا	السودان ولبنان	العراق والصومال
2007	الكويت، الامارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا	قطر، الجزائر، المغرب، الاردن، تونس	اليمن، مصر، سوريا	العراق، السودان ولبنان	الصومال
2008	الكويت، الامارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا	قطر، الجزائر، المغرب، تونس	اليمن، مصر، سوريا، الاردن والعراق	السودان ولبنان	الصومال
2009	قطر وسلطنة عمان	البحرين، المغرب، تونس	اليمن، مصر، سوريا، الاردن، لبنان	العراق والسودان	الصومال
2010	الامارات، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، ليبيا	البحرين، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، سوريا، مصر، اليمن	السودان، العراق ولبنان	الصومال
2011	الامارات، السعودية، سلطنة عمان، قطر	الكويت، ليبيا، البحرين، الجزائر والمغرب	الاردن، تونس، لبنان، مصر	العراق، اليمن، سورية	السودان والصومال

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات

مختلفة.

2. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدول العربية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) ان كل من الامارات، قطر، الكويت، البحرين، السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب جاءت في مجموعة ذات الدرجة الاستثمارية A، والاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا، ومريتانيا واليمن جاءت في درجة المضاربة B، مما يدل انب للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر في سجل السداد السيء اصلا، والسودان والصومال والعراق جاءت في درجة المضاربة D، وجميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر حافظت على تصنيفها ما بين 2005-2007، إلا انه عام 2008 تراجعت اليمن من درجة المضاربة C والتي تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور أكبر في سجل لسداد السيء اصلا الى درجة المضاربة D مما يعني ان تؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما الى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

جدول رقم (2-2) : تصنيف الدول العربية في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدول

العربية

السنة /درجة المخاطرة	الدرجة الاستثمارية A	درجة المضاربة B وC	درجة المضاربة D
2005	الامارات، قطر، الكويت، البحرين السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان ليبيا، موريتانيا واليمن	السودان والصومال والعراق
2006	الامارات، قطر، الكويت، البحرين السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان ليبيا، موريتانيا واليمن	السودان والصومال والعراق
2007	الامارات، قطر، الكويت، البحرين السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان ليبيا، موريتانيا واليمن	السودان والصومال والعراق
2008	الامارات، قطر، الكويت، البحرين السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان ليبيا، موريتانيا واليمن	السودان والعراق
2009	الامارات، قطر، الكويت، البحرين السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان ليبيا، موريتانيا	السودان والعراق واليمن
2010	الامارات، قطر، الكويت، البحرين السعودية، عمان، تونس، الجزائر، المغرب	الاردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان ليبيا، موريتانيا	السودان والعراق واليمن

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

3. مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) ان الامارات العربية المتحدة جاءت في مجموعة المخاطر المنخفضة جدا في هذا المؤشر خلال 2005-2007 وكذلك سنة 2010 في حين تراجعت الى درجة منخفضة خلال 2008-2009، وحافظت كل الدول على ترتيبها خلال 2006 مقارنة ب 2005، وفي عام 2007 تقدمت البحرين وعمان وليبيا من درجة المخاطرة المعتدلة الى درجة المخاطرة المنخفضة، وتراجعت العراق ولبنان في التصنيف، وسجلت السعودية تحسنا في تصنيفها بانتقالها من مجموعة الدول ذات المخاطر الطفيفة الى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة عام 2008، وانتقلت الإمارات من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا الى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، وانتقلت سلطنة عمان من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة الى مجموعة الدول ذات المخاطر الطفيفة، وسجلت لبنان تحسنا في تصنيفها منتقلة من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة الى مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة وانتقلت العراق من اعلى درجات المخاطرة الى مجموعة الدول ذات المخاطرة المرتفعة جدا، وتراجعت كل من المغرب والسعودية والكويت الى المخاطر الطفيفة ، وفي 2011 تحسنت العديد من الدول العربية من مخاطر منخفضة ومعتدلة الى منخفضة جدا في حين تراجعت ليبيا وبورينا من مخاطر مرتفعة الى مرتفعة جدا.

جدول رقم (2-3): تصنيف الدول العربية في مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية.

السنة/ درجة المخاطرة	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	محتلمة او طفيفة	مرتفعة	شبه مرتفعة	مرتفعة جدا	على درجات المخاطرة
2005	الإمارات	الكويت، قطر	السعودية، البحرين، عمان، الاردن ومصر	لبنان	الجزائر وسوريا	/	السودان واليمن	العراق
2006	الإمارات	قطر، الكويت	البحرين، السعودية، عمان	لبنان	الجزائر، ليبيا	/	اليمن والسودان	العراق
2007	الإمارات	عمان، البحرين، قطر، الكويت، تونس	السعودية، مصر والاردن	ليبيا	لبنان، الجزائر، سوريا	/	اليمن والسودان	العراق
2008	/	البحرين، الامارات، السعودية، قطر، الكويت، تونس، المغرب	عمان، مصر والاردن	ليبيا	لبنان، الجزائر وسورية	/	اليمن والسودان	العراق
2009	/	البحرين، الامارات، تونس، قطر	السعودية، المغرب، الكويت	عمان، مصر، الاردن	الجزائر وسوريا	/	اليمن والسودان	العراق
2010	/	البحرين، الامارات، تونس، قطر	الاردن، السعودية، عمان، الكويت، مصر، المغرب	لبنان	الجزائر، سوريا، ليبيا	/	/	/
2011	قطر، السعودية، الامارات، سلطنة عمان، الكويت، المغرب	البحرين، الاردن	تونس، لبنان، الجزائر، مصر	/	العراق، اليمن، السودان	/	ليبيا وسوريا	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة

4. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) انه في سنة 2006 تقدمت البحرين من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة الى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة وانتقلت مصر من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة الى مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، وفي عام 2007 تقدمت السعودية وسلطنة عمان من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة الى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، وفي عام 2011 تقدم تصنيف كل من قطر، الكويت، عمان، السعودية، الامارات من درجة المخاطرة المنخفضة إلى درجة المخاطرة المنخفضة جدا وتراجعت جيبوتي وموريتانيا في التصنيف إلى درجة المخاطرة المرتفعة جدا.

جدول رقم (2-4) : تصنيف الدول العربية في مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

السنة/ درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة جدا	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
2005	قطر الامارات الكويت	/	البحرين السعودية عمان تونس المغرب	مصر الاردن الجزائر جيبوتي ليبيا	الصومال والعراق
2006	الامارات، قطر، الكويت البحرين	/	السعودية، عمان، تونس، المغرب، مصر	الاردن، الجزائر، موريتانيا، السودان	الصومال والعراق
2007	الامارات، قطر، الكويت	/	تونس المغرب	الاردن، الجزائر، موريتانيا، السودان	الصومال والعراق
2008	الامارات، قطر، الكويت	/	تونس المغرب	لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، ليبيا	الصومال والعراق
2009	/	/	/	/	/
2010	/	/	/	/	/
2011	قطر الكويت عمان السعودية البحرين	قطر الكويت عمان السعودية الامارات	المغرب، الاردن تونس لبنان، الجزائر، مصر	العراق، السودان سورية ليبيا، اليمن	الصومال جيبوتي، موريتانيا

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

5. مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) انه في سنة 2006 تحسنت البحرين من مجموعة المخاطر المعتدلة الى مجموعة المخاطر المنخفضة، وتحسنت مصر من درجة المخاطرة المرتفعة الى درجة المخاطرة المعتدلة، وفي عام 2007 تقدمت البحرين والسعودية وسلطنة عمان من مجموعة المخاطر المعتدلة الى مجموعة المخاطر المنخفضة، تراجعت كل من الاردن وليبيا، اليمن ، سوريا ولبنان من مجموعة المخاطر المرتفعة الى مجموعة المخاطر المرتفعة جدا عام 2008 ، وفي عام 2009 تراجعت الامارات، السعودية وعمان الى درجة مخاطرة منخفضة والمغرب ومصر والجزائر الى درجة مخاطرة معتدلة، بسبب الاضطرابات الاقتصادية التي مست اماره دبي وفي عام 2010 تحسنت العراق من درجة مخاطرة مرتفعة جدا الى درجة مخاطرة مرتفعة.

جدول رقم (2-5): تصنيف الدول العربية في مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري.

السنة/ درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة جدا	معتدلة	مرتفعه	مرتفعة جدا
2005	الامارات قطر الكويت	/	عمان السعودية البحرين تونس المغرب	مصر الجزائر الاردن ليبيا اليمن سورية لبنان	جيبوتي موريتانيا السودان العراق الصومال
2006	الامارات قطر الكويت	/	عمان البحرين السعودية تونس	المغرب مصر الجزائر الاردن ليبيا اليمن سوريا ولبنان	جيبوتي موريتانيا السودان العراق الصومال
2007	السعودية عمان البحرين قطر الكويت	الامارات	تونس	المغرب مصر الجزائر الاردن ليبيا اليمن سوريا ولبنان	جيبوتي موريتانيا السودان العراق الصومال
2008	السعودية عمان البحرين قطر الكويت	الامارات	تونس	المغرب مصر الجزائر ليبيا اليمن سوريا ولبنان	جيبوتي موريتانيا السودان ليبيا العراق الصومال الاردن اليمن وسورية
2009	الامارات قطر الكويت البحرين السعودية عمان	الامارات	الاردن تونس الجزائر ليبيا مصر المغرب	جيبوتي سورية لبنان موريتانيا اليمن	السودان العراق الصومال
2010	قطر البحرين الكويت السعودية عمان الامارات	/	تونس الجزائر المغرب ليبيا مصر الاردن	لبنان سورية العراق جيبوتي اليمن وموريتانيا	السودان الصومال

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

ثانيا: التقييم الائتماني السيادي.

تحصلت في سنة 2006 و2007 دولتان عربيتان على تقييم سيادي بدرجة استثمارية فورية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا هما الامارات وقطر، ودولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية جدا ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا هما السعودية والكويت، وحصلتا دولتان على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا هما البحرين وسلطنة عمان ، ودول عربية واحدة تونس بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة وثلاث دول عربية مصر والمغرب والاردن بدرجة مضاربة متوسطة مع وجود

بوادر لمخاطر السداد ولبنان واليمن بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض اكثر انكشافا في مخاطر السداد.¹

وفي عام 2008 حصلت كل من الامارات وقطر والسعودية والكويت على تقييم سيادي بدرجة استثمارية فورية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، وحصلتا دولتان على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية ودرجة مخاطرة منخفضة وقدرة سداد قوية هما البحرين وسلطنة عمان مع احتمال التأثير بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية، وتحصلت دول عربية واحدة هي تونس على درجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة ، ومصر والمغرب حصلتا على درجة مضاربة متوسطة وعدم استقرار يؤثر على قدرة السداد ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى، وتحصلت الأردن على درجة مضاربة ذات مخاطر متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد ولبنان واليمن تحصلتا على درجة مخاطر عالية ذات مخاطر عالية واكثر انكشافا في مخاطر السداد.²

وسنة 2009 تحصلت دولتان عربيتان هما تونس وليبيا على درجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة، وثلاث دول مصر المغرب والاردن على درجة مضاربة ذات مخاطر متوسطة مع عدم استقرار يؤثر في القدرة على السداد ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى، وتحصلت لبنان واليمن بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض اكثر انكشافا في مخاطر السداد.³

وفي سنة 2010 تحصلت دولتان هما تونس وليبيا على درجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة، وأربع دول هي مصر، المغرب، الأردن وسورية على درجة مضاربة ذات درجة مخاطر متوسطة، مع عدم استقرار يؤثر في القدرة على سداد الالتزامات في مواعيد الاستحقاق ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى، وتحصلت دولتان لبنان واليمن على درجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.⁴

وفي عام 2011 تحصلت كل من تونس والمغرب، الاردن ومصر على درجة مضاربة ذات مخاطر متوسطة مع عدم استقرار يؤثر في القدرة على سداد الالتزامات في مواعيد الاستحقاق ببروز

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، مرجع سابق، ص 77.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق ص122

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 164

⁴ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 155.

الأزمات المالية العالمية .

عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل اللبية على التصنيف الاعلى وتحصلت لبنان واليمن على درجة مضاربة عالية وخطر عالية اكثر انكشافا في مخاطر السداد.¹

وعلى الرغم من وجود علاقة دقيقة بين التقييم الائتماني لدولة ما والمتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية السائدة في تلك الدولة فان الواقع العملي يشير إلى حقيقة مؤداها ان تقديرات خبراء تحليل المخاطر القطرية في وكالات تصنيف العالمية تلعب دورا هاما في تقييم بعض المتغيرات غير الكمية مثل تقييم درجة الاستقرار السياسي وكذلك في تحديد وتوزيع الأوزان والأهمية النسبية لمختلف المتغيرات الداخلة في تكوين نظام التصنيف المطبق، الأمر الذي دفع جهات ذات صلة لمطالبة وكالات التصنيف العالمية بتوحيد منهجيات عمل تلك الوكالات وإنشاء جهة دولية تضطلع بمراقبتها وخاصة مع نشوب الأزمة المالية العالمية الامريكية وظهور براهين عدة تثبت وقوع بعضها في أخطاء فنية جسيمة أدت إلى خسائر ضخمة على المستوى الدولي والعالمي.

ولاشك ان التطورات السياسية المستمرة في عدد من الدول العربية انعكست بطبيعة الحال على البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بشكل عام وحتى انها بلغت حدودها القصوى بتحقيق ثورات في دول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، وبطبيعة الحال تختلف الآثار الناجمة عن تلك الأحداث من دول لأخرى سلبا وإيجابا وفقا لهيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبيعة التكوين المؤسسي والتغيرات التي تشهدها الدولة محليا وخارجيا ومدى مناسبة ردود أفعالها وسرعتها التي يجب ان تتنبأ بدقة بالأحداث المحيطة بها بل وتسبقها، كما ستختلف درجة تأثير تلك الأحداث على المدى القصير والمتوسط والطويل خصوصا وان طبيعة الأثر وحجمه وطريقة حسابه تختلف من مرحلة الى أخرى والاهم من ذلك ان حساب الأثر يستلزم رصد كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالتطورات الحادثة على ارض الواقع ايا كانت طبيعتها وحجمها.²

ثالثا: مؤشرات مختارة

وسنتناول فيها المؤشرات التالية :

1. مؤشر جاهزية البنية الرقمية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) ان الامارات العربية المتحدة تحصلت على الترتيب الاول عربيا والثامن والعشرون عالميا عام 2005 برصيد 0.54 نقطة، ثم تلتها تونس محتلة الترتيب 36 عالميا برصيد 0.33 نقطة ثم قطر في الرتبة 39 عالميا وبرصيد 0.25 نقطة، وبعدها جاءت كل من الكويت

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق 55
² نفس المرجع، ص 61.

والاردن والبحرين ومصر في الرتبة 46 ، 47، 49، 63 على التوالي وفي الاخير المغرب والجزائر في الرتبة 77 و 87 عالميا وبرصيد سالب.

وفي عام 2006 تراجع ترتيب الامارات عالميا بمركز واحد وتونس تحسنت بمركز و قطر ببتلات مراكز والكويت والاردن ومصر تراجعت من الرتبة 46 إلى الرتبة 54 وارتبة 47 إلى 57 ومن الرتبة 63 إلى الرتبة 77 على التوالي، البحرين تراجعت بمركز واحد في حين تحسنت المغرب والجزائر .

وفي 2007 دخلت السعودية وعمان وليبيا وسورية المؤشر لأول مرة، وقد حافظت الامارات على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب 29 عالميا تلتها قطر 32 ، تونس 35 والبحرين في الرتبة 45 ثم الاردن والسعودية في الرتبة 47 و 48 على التوالي ثم جاءت كل من الكويت وسلطنة عمان ومصر في الرتبة 52 و 53 و 63 على التوالي ثم المغرب وموريتانيا وليبيا وسوريا في الرتبة 74 و 97 و 105 و 110 على التوالي، حيث سجلت كل من قطر، البحرين، الاردن، الكويت، مصر والمغرب تحسنا فيما سجلت الجزائر وموريتانيا تراجعا ملحوظا وحافظت الامارات وتونس على ترتيبها.

وفي سنة 2008 تحسن ترتيب الامارات عالميا باحتلالها الرتبة 27 ثم تلتها قطر في الرتبة 29 ثم البحرين في الرتبة 37 فتونس والسعودية لترتيب 38، 40 على التوالي ثم الاردن وعمان الكويت في الرتبة 44 و 50 و 57 على التوالي ، ثم جاءت مصر والمغرب وسوريا وليبياوالجزائر وموريتانيا في الرتبة 76 و 86 و 94 و 101 و 108 و 109 على التوالي .

وفي عام 2009 حافظت الامارات على تصدرها المؤشر عربيا في الرتبة 23 عالميا ، تلتها البحرين في الرتبة 29 ثم قطر في الرتبة 30 فالسعودية وتونس في الرتبة 38 و 39 ، الاردن 44 وعمان ومصر 50 و 70 على التوالي فالكويت والمغرب في الرتبة 76 و 88 على التوالي ثم كل من موريتانيا ،ليبيا، سوريا، الجزائر في المراتب 103،102،113،105عارفة الامارات والبحرين والسعودية ومصر وموريتانيا تحسنا في حين تراعت كل من تونس، الجزائر، سوريا، قطر، الكويت، ليبيا والمغرب .

وفي عام 2010 حافظت الإمارات على تصدرها للمؤشر عربيا، حيث بلغ رصيدها 4.80 نقطة وترتيبها 24 عالميا تلتها قطر التي قفزت خمسة مراكز بتحسن رصيدها الى 4.79 نقطة، لتصل إلى الترتيب 25 عالميا، ثم البحرين ب 4.64 نقطة لتحل المركز الثالث عربيا و 30 عالميا، تلتها السعودية التي قفزت 5 مراكز إلى الترتيب 33 عالميا برصيد 4.44 نقطة، ثم تونس قفزت بأربع مراكز إلى الترتيب 35 عالميا برصيد 4.35 نقطة، فسلطنة عمان في الترتيب 41 عالميا ب 4.25 نقطة ثم حلت الأردن في الترتيب السابع عربيا و 50 عالميا، ثم مصر والكويت على التوالي عربيا وعالميا في المراكز 74 و 75 عالميا، ثم المغرب في الرتبة 83 عالميا، ثم لبنان التي تمت إضافتها لأول مرة في التقرير

الأزمات المالية العالمية .

لتحتل الترتيب 95 عالميا، في حين تراجع ترتيب كل من الجزائر، سورية، ليبيا، وموريتانيا إلى المركز 117، 124، 126 و 130 على التوالي، وقد تحسنت في الترتيب كل من قطر، السعودية، تونس، سلطنة عمان، الكويت والمغرب، وفي المقابل تراجع الترتيب العالمي لـ 8 دول عربية هي الإمارات، البحرين، الأردن، مصر، الجزائر، سورية، ليبيا وموريتانيا ويلاحظ أن سلطنة عمان حققت أكبر قفزة على مستوى المنطقة العربية من حيث الترتيب والرصيد، حيث قفزت 9 مراكز لتبلغ الترتيب 41 عالميا.

جدول رقم (2-6) تصنيف الدول العربية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية.

الدول/السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
الإمارات	28	0.54	29	4.42	29	4.55	27	4.76	23	4.85	24	4.8
تونس	36	0.33	35	4.24	32	4.33	38	4.34	39	4.22	35	4.35
قطر	39	0.25	36	4.21	35	4.42	29	4.68	30	4.53	25	4.79
الكويت	46	0.06	54	3.8	52	4.01	57	3.98	76	3.62	75	3.74
الأردن	47	0.03	57	3.74	47	4.08	44	4.19	44	4.09	50	4
البحرين	49	0	50	3.89	45	4.13	37	4.38	29	4.58	30	4.64
مصر	63	-0.29	77	3.44	63	3.74	76	3.76	70	3.67	74	3.76
المغرب	77	-0.51	76	3.45	74	3.67	86	3.59	88	3.43	83	3.57
الجزائر	87	-0.72	80	3.41	88	3.38	108	3.14	113	3.05	117	3.17
موريتانيا	/	/	87	3.25	97	3.21	109	3.12	102	3.19	130	2.98
ليبيا	/	/	/	/	105	3.1	101	3.28	103	3.16	126	3.03
سوريا	/	/	/	/	110	3.06	94	3.41	105	3.13	124	3.06
عمان	/	/	/	/	53	3.97	50	4.08	50	3.91	41	4.25
السعودية	/	/	/	/	48	4.07	40	4.28	38	4.3	33	4.44

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

2. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية

لقد اضحى قطاع تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد متزايد من الدول العربية ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تزايدت معدلات دخول الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ولاسيما الفرنسية والبريطانية منها الى دول الخليج التي تعد أسواقها التقليدية في المنطقة، وكذلك الى أسواق عربية جديدة نسبيا مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس ويهدف المؤشر بشكل رئيسي الى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب اولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الاسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الاستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم منها 7 دول عربية.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص162

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) ان الامارات دخلت المؤشر لأول مرة عام 2006 واحتلت الرتبة 16 عالميا، وتصدرت تونس الترتيب عالميا في الرتبة 11 ثم تلتها الامارات في الرتبة 16 فالسعودية في الرتبة 17 ثم مصر في الرتبة 20 والمغرب في الرتبة 28، مسجلة كل من تونس، السعودية ومصر تحسنا مقارنة بالعام 2005 في حيث تراجعت المغرب نسبيا، وفي سنة 2007 تصدرت السعودية الترتيب العربي في المرتبة 10 عالميا تلتها تونس في الرتبة 11 فمصر في الرتبة 14 والمغرب في الرتبة 15 ثم الامارات 18 والجزائر 25 مسجلة 3 دول عربية تحسنا هي السعودية ، مصر والمغرب، فيما تراجعت الامارات تراجعا طفيفا ودخلت الجزائر المؤشر للمرة الاولى وحافظت تونس على ترتيبها.

وفي سنة 2008 تصدرت مصر الترتيب العربي في المرتب 5 عالما ثم المغرب في المرتبة 6 والسعودية والجزائر في الرتبة 7 و 12 عالميا على التوالي، ثم تونس والامارات 18 و 20 على التوالي، شاهدة كل من الزائر زمصر زالمغرب والسعودية تحسنا فيما تراجعت كل من الامارات بمركزين وتونس ب 7 مراكز .

وفي سنة 2009 تصدرت الامارات الترتيب العربي بتبؤها المرتبة 4 عالميا ، تلتها السعودية في المرتبة 5 والجزائر في المرتبة 11 وتونس في الرتبة 14 ثم مصر 15 فالمغرب 19 مسجلة 4 دول عربية تحسنا ملحوظا هي الامارات، السعودية، الجزائر وتونس فيما تراجعت مصر ب 10 مراكز والمغرب 13 مركزا.

وقد دخلت السعودية عام 2009 ضمن قائمة افضل 10 دول ضمن مؤشر صادر عن شركة A.T.Kearney شركة ، الذي استحدث مؤشرا جديدا حول تجارة التجزئة للملابس لتقييم اكثر من 30 سوقا دوليا للملابس لتحديد قائمة افضل 10 دول في ضوء اربعة عوامل شملن حجم السوق، افاق النمو ، ثراء المستهلك واستعداده لشراء الملابس ذات الاسماء التجارية الشهيرة عالميا.¹

وفي عام 2010 تمت اضافة دولة الكويت لأول مرة ضمن الدول النامية والناشئة التي يغطيها المؤشر لتصدر الترتيب عربيا حيث حلت في المركز الثاني عالميا وذلك بفضل بقاء السوق المحلي قويا رغم الازمة المالية والاقتصادية العالمية، فعلى الرغم من صغر حجم السوق الكويتي وعدد سكانه مقارنة بالدول الاخرى الا ان الغالبية العظمى من سكان الكويت تعيش في المدن والحضر ويتمتعون بقوة شرائية مرتفعة نسبيا ، وحلت السعودية في المرتبة الثانية عربيا والرابعة عالميا بتقدمها مركزا واحدا في الترتيب العالمي ، حيث ظلت محافظة على وضعها رغم الازمة كفرصة كبيرة لشركات التجزئة كونها اكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان الذي بلغ 28 مليون نسمة ويتمتع هؤلاء

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، مرجع سابق ، ص 170

السكان بقوة شرائية مرتفعة نسبيا ورغم ان الامارات حلت في المركز الثالث عربيا وتراجعت 3 مراكز عالميا لتحل في المركز السابع وذلك جراء انخفاض عدد السائحين وتراجع الطلب على المنتجات الفخمة فانها مازالت تمثل فرصا كبيرة لشركات قطاع التجزئة خاصة في مجالات الصحة والتجميل والالكترونيات نسبة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الثروة وارتفاع نسبة مشترياته من سلع التجزئة وكون معظم سكانها في المناطق الحضرية، اما تونس فقد حلت في المرتبة الرابعة عربيا و 11 عالميا متقدمة 3 مراكز في الترتيب العالمي ، تلتها مصر في المرتبة الخامسة عربيا و 13 عالميا متقدمة مركزين عالميا ثم المغرب 15 عالميا متقدمة باربعة مراكز في حين حلت الجزائر في المركز 21 عالميا.¹

جدول رقم (2-7): ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية

الدول/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الامارات	/	16	18	20	4	7
تونس	15	11	11	18	14	11
مصر	25	20	14	5	15	13
المغرب	23	28	15	6	19	15
الجزائر	/	/	25	12	11	21
السعودية	21	17	10	7	5	4
الكويت	/	/	/	/	/	2/

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

3. مؤشر تنافسية السفر والسياحة .

نلاحظ من خلال الجدول (2-8) ان قطر تصدرت قائمة الدول العربية في هذا المؤشر عام 2008 بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب 37 عالميا تلتها على التوالي كل من تونس 39 والامارات 40، ثم جاءت البحرين والاردن على التوالي في الرتبة 48 و 53، ثم مصر والمغرب وسلطنة عمان في الرتبة 66 ، 67 ، 76 على التوالي ثم السعودية والكويت في الرتبة 82 و 85 على التوالي، شاهدة كل من قطر وتونس والامارات، البحرين والاردن ومصر والمغرب والكويت ، الجزائر وموريتانيا تراجعات بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا رغم تحسن ترتيب بعضها عربيا فيما دخلت كل من السعودية، عمان، سوريا وليبيا ضمن تغطية المؤشر لأول مرة مقارنة بسنة 2007.

وفي سنة 2009 تصدرت الامارات المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب 33 عالميا، تلتها على التوالي كل من قطر بالترتيب 37، البحرين 41، تونس، 44، الاردن 54، مصر 64،

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق ، ص ص 162، 163.

الأزمات المالية العالمية .

عمان 68، السعودية 71، المغرب، 75، سورية 85، الكويت 95، ليبيا، 112، الجزائر 115، موريتانيا 127، شاهدة الامارات ، البحرين، مصر، عمان، السعودية وسوريا تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا، في حين تراجع سبع دول عربية في الترتيب عالميا وعربيا بما يرجع إلى تدهور رصيدها شملت كلا من تونس، المغرب، الكويت، ليبيا، الجزائر، موريتانيا، وعلى الرغم من تحسن رصيد الاردن وقطر تراجع ترتيب الاردن في حين استقرت قطر في ترتيبها .

وفي سنة 2010 دخلت لبنان لأول مرة ضمن الدول العربية التي يشملها المؤشر، وتصدرت الامارات الترتيب 30 عالميا تلتها على التوالي كل من: البحرين بالترتيب 40، قطر 42، تونس 47، عمان 61، السعودية 62، الاردن 64، لبنان 70، مصر 75، المغرب 78، الكويت 95 ، سوريا 105، الجزائر 113، ليبيا 124، موريتانيا 136 مسجلة الامارات ، البحرين ،سلطنة عمان، السعودية، الجزائر تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا ، في حين تراجع كل من قطر، تونس، الاردن، مصر ،المغرب، سورية، ليبيا، موريتانيا، نظرا لتدهور رصيدها .

جدول رقم (2-8): تصنيف الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة .

الدولة	2007		2008		2009		2010	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
الامارات	18	5.09	40	4.39	33	4.57	30	4.78
قطر	36	4.71	37	4.44	37	4.49	42	4.45
البحرين	47	4.45	48	4.29	41	4.42	40	4.47
تونس	34	4.75	39	4.41	44	4.37	47	4.39
الاردن	46	4.52	53	4.21	54	4.25	64	4.14
مصر	58	4.24	66	3.96	64	4.09	75	3.96
سلطنة عمان	/	/	76	3.77	68	4.01	61	4.18
السعودية	/	/	82	3.68	71	3.89	62	4.17
المغرب	57	4.27	67	3.91	75	3.86	78	3.93
سورية			94	3.58	85	3.73	105	3.49
الكويت	67	4.08	85	3.67	95	3.63	95	3.68
ليبيا	/	/	104	3.45	112	3.38	124	3.25
الجزائر	93	3.67	102	3.5	115	3.31	113	3.37
موريتانيا	92	3.71	122	3.1	127	3.07	136	2.8
لبنان	/	/	/	/	/	/	70	4.03

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

4. مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-9) ان البحرين قفزت خلال سنة 2010 حوالي 29 مركزا في الترتيب العالمي لتحل الترتيب 13، باحتلال الرتبة الاولى عربيا ثم تلتها كل من الامارات التي تراجعت ب 17 مركزا لتحل الترتيب 49 ثم الكويت التي تقدمت ب 7 مراكز الى الترتيب 50 ، فالاردن 51، تلتها السعودية 58 ثم قطر 62 فتونس التي قفزت 58 مركزا خلال العام لتصل الى الترتيب 66 في حين تراجعت مصر بمقدار 7 مراكز لتحل الترتيب 86 تراجعت لبنان بنحو 19 مركز لتحل الترتيب 93 عالميا.

جدول رقم (2-9): ترتيب الدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية.

الدولة/ السنوات	2009	2010
البحرين	42	13
الامارات	32	49
الكويت	57	50
الاردن	50	51
السعودية	70	58
قطر	53	62
تونس	124	66
عمان	84	82
مصر	79	86
لبنان	74	93
ليبييا	120	114
المغرب	140	126
الجزائر	121	131
سوريا	119	133
العراق	151	136
السودان	161	154
موريتانيا	168	157
اليمن	164	164
جيبوتي	157	170
الصومال	183	184

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص 160

5. مؤشر التنافسية العالمية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) و (2-11) ان قطر قفزت خلال عام 2008 خمس مراكز في الترتيب العالمي لتحل الترتيب 26، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربيا مقارنة بسنة 2007، وتلتها في المراتب العشر الاولى كل من السعودية التي قفزت 8 مراكز لتحل الترتيب 27 ثم الامارات التي قفزت أيضا ب6مراكز الى الترتيب 31، فالكويت 35 تليها تونس 36، وكلتاهما قفزت خمسة مراكز، وفي حين تحسنت الاردن بمقدار مركز واحد لتحل الترتيب 48 وتراجعت المغرب نحو 9 مراكز لتحل الترتيب 73 إلا انب ملتبيها حافظ على ترتيبه عربيا ثم سورية التي قفزت مركزين لتحل الترتيب 78.

وفي سنة 2009 قفزت قطر ب 10 مراكز لتحل الترتيب 22 ، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربيا وتلتها في المراتب العشر الاولى كل من الامارات التي قفزت 8 مراكز لتحل الترتيب 23،

الأزمات المالية العالمية .

ثم السعودية التي تراجعت بمركز واح الى الترتيب 28 ، فالبحرين 38، تلتها الكويت 39 ثم تونس 40
فلسطين عمان 41 في حين تراجعت الاردن بمقدار مركزين لتحل الترتيب 50 وقفزت مصر نحو 11
مركزا لتحل الترتيب 70 ثم المغرب الذي حافظ على نفس ترتيب 2008 .

واستمرت قطر في قفزها في المراتب ب 5 مراكز في الترتيب العالمي لتحل الترتيب 17 عام
2010، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربيا وتلتها في المراتب العشر الاولى عربيا كل من
السعودية التي قفزت 7 مراكز لتحل الترتيب 21 ثم الامارات التي تراجعت مركزين الى الترتيب 25 ثم
تونس التي قفزت 8 مراكز الى الترتيب 32 تلتها سلطنة عمان 34، الكويت 35، البحرين 37 ثم الاردن
التي تراجعت 15 مركز الى 65 فالمغرب التي تراجعت مركزين الى 75 ثم مصر التي تراجعت 11
مركزا الى 81 فالجزائر 86 في حين دخلت لبنان لأول مرة ضمن التقرير في المركز 92 ثم سوريا التي
تراجع ترتيبها 3 مراكز الى 97 ثم ليبيا التي تراجع ترتيبها الى 100 وأخيرا موريتانيا التي تراجعت 8
مراكز ليصل ترتيبها الى 135.

جدول رقم (2-10) : ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2007-

2008.

2007				الدولة
2008				
المؤشرات الفرعية			الترتيب عالميا	
عوامل الابتكار والتقدم العلمي	مؤشرات الكفاءة	المتطلبات الاساسية		
49	49	28	30	الكويت
52	52	39	35	
46	44	24	31	قطر
35	31	21	26	
29	47	34	32	تونس
30	53	35	36	
45	52	39	35	السعودية
37	45	34	27	
42	35	25	37	الامارات
38	29	17	31	
40	70	38	42	عمان
48	61	31	38	
74	46	32	43	البحرين
54	46	28	37	
54	64	46	49	الاردن
47	63	47	48	
70	80	70	64	المغرب
76	85	67	73	
63	85	79	77	مصر
74	88	83	81	
82	100	71	80	سورية
80	104	71	78	
102	97	49	81	الجزائر
126	113	61	99	
105	123	67	88	ليبيا
102	114	75	91	
109	128	121	125	موريتانيا
120	130	130	131	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة

جدول رقم (2-11) : ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2009-

2010.

2009				الدولة
2010				
المؤشرات الفرعية			الترتيب عالميا	
عوامل الابتكار والتقدم العلمي	معززات الكفاءة	المتطلبات الاساسية		
64	63	40	39	الكويت
60	68	36	35	
36	28	17	22	قطر
23	26	13	17	
45	56	35	40	تونس
34	50	31	32	
33	38	30	28	السعودية
26	27	28	21	
25	21	9	23	الامارات
27	21	8	25	
52	53	25	41	عمان
47	48	24	34	
60	44	22	38	البحرين
55	33	21	37	
51	66	46	50	الاردن
65	73	57	65	
88	91	57	73	المغرب
79	88	64	75	
71	80	78	70	مصر
68	82	89	81	
100	112	72	94	سورية
115	117	83	97	
122	117	61	83	الجزائر
108	107	80	86	
111	110	68	88	ليبيا
135	127	88	100	
125	129	125	127	موريتانيا
134	138	131	135	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات

مختلفة

6. مؤشر سهولة اداء الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-12) ان البحرين تراجع ترتيبها في مؤشر سهولة اداء الأعمال خلال الفترة 2008 -2011 من الرتبة 18 الى الرتبة 28 وتراجعت الكويت أيضا من الرتبة 52 الى الرتبة 74، والاردن من الرتبة 101 الى الرتبة 111، في حين نجد الامارات تحسنت من الرتبة 52 الى الرتبة 37، والسعودية من الرتبة 16 الى الرتبة 11، وتراجعت قطر من الرتبة 37 الى الرتبة 50 وتحسنت تونس من الرتبة 73 الى 55 كذلك مصر من الرتبة 116 الى الرتبة 94 ولبنان تراجعت من الرتبة 99 الى الرتبة 113 وحافظت عمان على مركزها في الترتيب عالميا وتبوءت كل من المغرب،

الأزمات المالية العالمية .

الجزائر، سوريا العراق والسودان وموريتانيا واليمن وجيبوتي والصومال وفلسطين مراتب متدنية جدا في هذا المؤشر خلال الأزمات المالية العالمية بالرغم من إجراء اغلب الدول العربية العديد من الإصلاحات والتعديلات في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر من بدء المشروع واستخراج التراخيص ودفع الضرائب وتسوية حالات الاعسار، التجارة عبر الحدود.... وغيرها إلا ان ترتيبها بقي متدني جدا على المستوى العالمي.

جدول رقم (2-12) : ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة اداء الأعمال.

الدولة/ السنوات	2008	2009	2010	2011
البحرين	18	18	25	28
الامارات	46	47	37	40
الكويت	52	52	69	74
الاردن	101	104	107	111
السعودية	16	15	12	11
قطر	37	37	39	50
تونس	73	73	58	55
عمان	57	60	57	57
مصر		116	99	94
لبنان	99	101	109	113
ليبيا	/	/	/	/
المغرب	/	130	114	114
الجزائر	/	134	136	136
سوريا	/	138	144	144
العراق	/	150	166	166
السودان	/	149	153	154
موريتانيا	/	161	167	165
اليمن	/	103	104	105
جيبوتي	/	157	157	158
الصومال	/	/	/	/
فلسطين	/	137	133	135

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات

مختلفة.

الفصل الثاني: تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمات المالية العالمية .

المطلب الثاني: مؤشر ضمان لقياس جاذبية المنطقة العربية للاستثمار خلال الفترة 2013-2018.
وسوف نتناول فيه الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار منذ ظهوره ووضعية الدول العربية في المكونات الأساسية لهذا المؤشر ووضعيتها في المؤشرات الاحدى عشر الفرعية كما يلي:

أولاً: الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة

2013-2018.

ان المؤشر المركب الجديد لقياس جاذبية الدول العربية يطمح إلى تفسير سبب ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والذي لم يتجاوز 3.5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2013، ونحو 9.5% من إجمالي الوارد الى الدول النامية، وبناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث والدراسات ورصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وتفسير أسباب التركيز الجغرافي في بعض الدول واستحواد قطاع الخدمات على الحصة الأهم من التدفقات، وتقديم مقترحات حول أفضل السبل لتحسين مناخ الاستثمار، وتحديد أثر الاستثمارات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف¹.

من خلال الجدول رقم (2-13) نلاحظ انه في سنة 2013 حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام للجاذبية يبلغ 37.2 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68، تصدرت دول الخليج بشكل عام الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 47.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا بأداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 42.6 نقطة، وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.1 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى متوسط يقل قليلا عن المتوسط العالمي ثم جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 33.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى ضعيف يقل عن المستوى العالمي، وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض (سوريا وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 26.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى ضعيف.

وفي سنة 2014 حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام للجاذبية يبلغ 36.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 8

المجموعة يبلغ 71 ، ومقارنة بعام 2013 تراجعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية، وتصدرت دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) بشكل عام الأداء بقيمة 45.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2014 وبمستوى أداء جيد، كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.3 نقطة، وتحسن ادائها بمستوى متوسط، وجاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة وبمستوى اداء ضعيف رغم تحسن ادائها وأخيرا حلت دول الاداء الضعيف جدا (العراق وسورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 25.8 نقطة وبمستوى ضعيف جدا مع تراجع جاذبيتها للاستثمار مقارنة بعام 2013.

وفي عام 2015 حلت مجموعة الدول العربية للسنة الثانية على التوالي في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.2 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 من أصل 109 دول، ومقارنة بعام 2014 فقد ارتفعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية، كما تزعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنة الثالثة على التوالي ترتيب الدول العربية بقيمة 49.5 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي متوسط، وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 40.5 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى نسبي منخفض، رغم تحسن أدائها مقارنة بمؤشر عام 2014 ، كذلك جاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها مقارنة بالسنوات السابقة، وأخيرا حلت دول الاداء الضعيف جدا (العراق وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 27.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا، حيث يلاحظ ارتفاع جاذبيتها للاستثمار بنسبة طفيفة.

وفي عام 2016 حلت مجموعة الدول العربية للسنة الثالثة على التوالي في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 41.2 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 67 من أصل 109 دول، ومقارنة بعام 2015 فقد انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية، كما تزعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنة الرابعة على التوالي ترتيب الدول العربية بقيمة 50.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي متوسط، وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 41.6 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى نسبي منخفض،

رغم تحسن أدائها مقارنة بالسنوات السابقة، كذلك جاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أداؤها وجاذبيتها و أخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا (العراق وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 27.6 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا.

وفي عام 2017 استمرت مجموعة الدول العربية في احتلالها المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية مستقرة للعام الخامس على التوالي، ومقارنة بعام 2016 فقد تحسنت نسبياً جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية، وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج بشكل عام تصدرت الأداء كما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2016 بـ 52.6 نقطة كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا مع ارتفاع ادائها 41.8 نقطة، وجاءت دول المغرب في المرتبة الثالثة عربيا بـ 39.3 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض بـ 24.4 نقطة متراجعة عن السنوات السابقة.

وفي سنة 2018 حافظت مجموعة الدول العربية على احتلالها المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.9 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 حسب اخر تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ومقارنة بعام 2017 ارتفعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية، وعلى مستوى المجموعات العربية متصدرة دول الخليج بشكل عام أفضل أداء عربي بقيمة 52.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وذلك بعدما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2017 ، كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 42 نقطة، مع ارتفاع أدائها مقارنة بمؤشر عام 2017 ، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض.

جدول رقم (2-13) : الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية خلال الفترة 2013-2018.

المؤشر العام للجاذبية						مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018	2017	2016	2015	2014	2013	
40.9	41.1	41.2	40.2	36.7	37.2	المنطقة العربية
52.3	52.6	50.7	49.5	45.8	47.2	دول الخليج العربي
42.0	41.8	41.6	40.5	39.3	39.1	دول المشرق العربي
39.2	39.3	39.9	38.7	34.5	33.9	دول المغرب العربي
24.3	24.4	27.6	27.2	25.8	26.7	دول الاداء المنخفض
47.2	47	46.6	45.6	42.8	42.6	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة وعلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ثانيا: وضعية الدول العربية في المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة

2018-2013.

وسوف نعرضه من خلال التطرق إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

1. مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-14) ان الدول العربية جاءت في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 46.2 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73، يتفوق نسبي لدول الخليج بقيمة 60.4 نقطة تلتها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا باداء متوسط اقل من المتوسط العالمي بـ 52 نقطة ودول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 49.7 نقطة وفي المركز الاخير جاءت مجموعة الدول العربية ذات الدخل المنخفض 43.1 نقطة والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي والعربي، وحافظت الدول العربية على ترتيبها عالميا في المرتبة الخامسة عام 2014 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية بلغ 50.3 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة 73، تصدرت دول الخليج الاداء العربي بـ 61.4 نقطة تفوق المتوسط العالمي البالغ 57.3 نقطة ثم تلتها دول المشرق العربي بـ 49.2 نقطة بمستوى اقل من السنة السابقة واقل من المتوسط العربي والعالمي، ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بـ 47.4 نقطة ثم دول الاداء المنخفض بـ 39.5 نقطة.

الأزمات المالية العالمية .

وفي عام 2015 جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة ايضا على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 51.9 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 ، ومقارنة بمؤشر عام 2014 فقد ارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية الا انه يقل بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي، وتصدرت دول الخليج الاداء العربي في هذا المؤشر بقيمة 61.2 نقطة، بأداء جيد حول المتوسط العالمي البالغ 57.4 نقطة تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 52.3 نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 49 نقطة وبأداء ضعيف أيضا أقل من المتوسط العالمي، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول ا لأداء المنخفض بقيمة 39.8 نقطة ، والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي وكذلك عن المتوسط العربي، واستمر ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في هذا المؤشر لعام 2016 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 51.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 70، ومقارنة بالعام السابق فقد انخفضت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 0.5 نقطة ويقل بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي بتفوق نسبي لدول الخليج، حيث تصدرت قائمة الترتيب العربي بقيمة 59.9 نقطة بأداء جيد حول المتوسط العالمي البالغ 56.9 نقطة تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 51.8 نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 48.6 نقطة وبأداء ضعيف أيضا اقل من المتوسط العالمي، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض بقيمة 40.5 نقطة ، والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي وكذلك عن المتوسط العربي.

وفي عام 2017 بلغ متوسط قيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية 51.4 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 69 ، يقل بشكل طفيف نسبيا عن اداء المتوسط العالمي البالغ 56.5 نقطة، متفوقة دول الخليج الاداء العربي، حيث تصدرت قائمة الترتيب العربي بقيمة 60.5 نقطة وترتيب 41 بعد ان بلغت 59.9 نقطة عام 2016 وترتيب 42، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 52.6 نقطة وترتيب 68 بعد ان كانت 51.8 وترتيب 71 عام 2016، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة ب 49 نقطة مقابل 48.6 عام 2016 ، وفي المركز الرابع والاخير عربيا جاءت مجموعة دول الاداء المنخفض 38.8 نقطة مقابل 56.9 عام 2016.

وارتفعت نسبيا قيمة المؤشر عام 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 51.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 70 ، وارتفع الأداء في مجال المتطلبات الأساسية في بقية المجموعات الجغرافية التي يرصدها المؤشر عدا دول الخليج، علما بأن الأداء العربي

يقول بشكل طفيف نسبيا عن متوسط الأداء العالمي، ورغم انخفاض قيمة المؤشر في دول الخليج إلا أننا نلاحظ تفوقها النسبي بتصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 60.3 نقطة، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 52.8 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض.

وترتيب الدول العربية عالميا في هذا المؤشر يؤكد الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية، ما يتطلب من حكومات الدول العربية القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية لمواجهة التراجع المؤكد في الإيرادات العامة، وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وضرورة بذل المزيد من الجهد، لإصلاح بيئة الأعمال، وجعلها أكثر سهولة ويسرا وتنقيتها من الفساد، ومواصلة الاهتمام بإصلاح البيئة القانونية والتشريعية، من أجل خلق بيئة ومناخ أعمال تنافسي يدفع بقطاع الأعمال الخاص نحو الأمام، ليؤدي الدور المنوط به وفقا لخطط التنمية، بحيث يصبح القطاع الخاص هو قاطرة النمو في الدول العربية، حتى تتبوأ مقعدها المناسب بين دول العالم.

جدول رقم(2-14) : أداء مجموعات الدول في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة خلال الفترة

2018-2013.

المتطلبات الرئيسية										مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018		2017		2016		2015		2014		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
70	51.7	69	51.4	70	51.4	51.9	73	50.3	73	46.2
43	60.3	41	60.5	42	59.9	61.2	غـم	61.4	غـم	60.4
81	50.1	80	49.0	82	48.6	49.0	غـم	49.2	غـم	52
70	52.8	68	52.6	71	51.8	52.3	غـم	47.4	غـم	49.7
102	39.1	102	38.8	102	40.5	39.8	غـم	39.5	غـم	43.1
55	57.2	55	56.5	55	56.9	57.4	غـم	57.3	غـم	57.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة وعلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

2. مؤشر مجموعة العوامل الكامنة .

ترتكز هذه المجموعة على العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصا الشركات متعددة الجنسيات اتجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه وتضم المجموعة خمسة مؤشرات

الأزمات المالية العالمية .

تتمثل في مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ اليه ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الاداء اللوجيستي وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ¹.

و نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-15) ان الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مجموعة العوامل الكامنة لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 39.6 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 59، متفوقة دول الخليج على الدول العربية الاخرى بتصديدها الترتيب العربي بدرجة 51.1 نقطة وبأداء جيد يفوق على المتوسط العالمي البالغ 41.6 نقطة، ثم تأتي مجموعة دول المغرب العربي في الرتبة الثانية بدرجة 36.9 نقطة باداء متوسط حول المتوسط العالمي ، وحلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 36.4 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي ، كما حلت مجموعة دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 27.7 نقطة باداء ضعيف جدا.

وفي عام 2014 ارتفعت قيمة المؤشر بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 45.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة يبلغ 67 مع استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام وذلك بتصديدها قائمة الترتيب العربي بدرجة 55.8 نقطة بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي البالغ 50 نقطة، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بدرجة 46.4 نقطة بأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي، وجاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 42.5 نقطة بأداء ضعيف أيضا أقل من المتوسط العالمي، ثم مجموعة دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 35.6 نقطة بأداء ضعيف جدا، ثم ارتفعت متوسط قيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية عام 2015 وبلغ 47.1 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 63 ، مع استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام بتصديدها قائمة الترتيب العربي بدرجة 58.5 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا على المتوسط العالمي البالغ 50.9 نقطة.

وفي عام 2016 جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة مرتفعا عن السنة السابقة بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 48.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 65، واستمر التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تصدرت دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة 61.4 نقطة بأداء متوسط يزيد على المتوسط العالمي البالغ 52.8 نقطة، وحلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بدرجة 47.8 نقطة بأداء متوسط أقل من المتوسط العالمي، وجاءت مجموعة دول

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 8

المغرب العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 44.1 نقطة بأداء ضعيف أقل بكثير من المتوسط العالمي، كما حلت مجموعة دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 32.2 نقطة بأداء ضعيف جدا.

وفي عام 2017 انخفض أداء الدول العربية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لعام 2017 بمتوسط قيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 47.4 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 63، مستمرا التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تصدرت الترتيب العربي بدرجة 63.4 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا على المتوسط العالمي البالغ 51.3 نقطة ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي ثم دول الاداء المنخفض .

وحافظت الدول العربية على نفس مستواها في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لعام 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 47.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 64 نقطة، ويلاحظ أيضا استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة 63.1 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا على المتوسط العالمي البالغ 51.4 نقطة، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي وأخيرا مجموعة دول الأداء المنخفض، ونلاحظ ان دول الخليج حققت أداءً أفضل من بقية المجموعات العربية .

جدول رقم (2-15): أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الكامنة خلال الفترة 2013-2018.

العوامل الكامنة												مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	
2018		2017		2016		2015		2014		2013			
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة		
64	47.4	63	47.4	65	48.3	63	63	47.1	67	45.7	59	39.6	المنطقة العربية
33	63.1	33	63.4	35	61.4	غ.م	ع.م	58.5	غ.م	55.8	غ.م	51.1	دول الخليج العربي
65	46.8	64	46.6	64	47.8	غ.م	ع.م	47.3	غ.م	46.4	غ.م	36.4	دول المشرق العربي
76	41.4	75	41.4	75	44.1	غ.م	ع.م	43.2	غ.م	42.5	غ.م	36.9	دول المغرب العربي
100	28.7	100	28.7	103	32.2	غ.م	ع.م	32.9	غ.م	35.6	غ.م	27.7	دول الاداء المنخفض
55	51.4	55	51.3	55	52.8	غ.م	ع.م	50.9	غ.م	50	غ.م	41.6	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة وعلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات.

3. مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية.

يقصد بها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي وتضم المجموعة مؤشرين هما اقتصادات التكنل ومؤشر عوامل التمييز والتقدم التكنولوجي¹.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2-16) ان الدول العربية حلت في المرتبة السادسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 8.4 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73، مما يدل على ضعف الاداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية تراوح بين المتوسط والضعيف جدا، وقد تصدرت دول المشرق العربي الأداء العربي بقيمة 11.2 نقطة وبمستوى أداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 14.3 نقطة، ثم تلتها دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 9.8 نقطة بمستوى أداء متوسط ، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 8.3 نقطة وبمستوى أداء ضعيف واخير دول الخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 4.4 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وفي عام 2014 تحسن ترتيب الدول العربية عالميا، حيث حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 16.8 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73، وفيما يتصل بأداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية يلاحظ ضعف الاداء العربي بشكل عام حيث تراوح الاداء ما بين المتوسط والضعيف جدا، بتصدر دول الخليج الاداء العربي بقيمة 23.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 23.6 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 20.7 درجة بمستوى أداء متوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 15.2 درجة وبمستوى أداء متوسط وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 8 نقاط وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وقد حافظت الدول العربية على المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2015 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 23.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 70 ، ومقارنة بعام 2014 ارتفع أداء الدول العربية بمقدار 6.5 نقطة، ونلاحظ ضعف الاداء العربي بشكل عام حيث تراوح الاداء ما بين المتوسط والضعيف جدا بتصدر دول الخليج الاداء العربي بقيمة 30 نقطة وبمستوى أداء متوسط

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص8

الأزمات المالية العالمية .

مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 29.7 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 26.7 درجة بمستوى اداء متوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 22.4 درجة وبمستوى أداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 11.6 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وفي عام 2016 ، تحسن ترتيب الدول العربية عالميا، حيث حلت في المرتبة الرابعة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لجاذبية الاستثمار مقارنة بسنة السابقة وبمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 24 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 69 ، الا اننا نلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل عام حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جدا بتصدر دول الخليج الأداء العربي بقيمة 30.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 29.8 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 27.2 درجة بمستوى أداء متوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 29.5 درجة وبمستوى أداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 12.9 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وفي عام 2017 بلغ متوسط قيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية 24.7 نقطة ، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71، و 24.3 نقطة عام 2018 بنفس متوسط الترتيب، ومقارنة بسنة 2016 نلاحظ تحسن اداء الدول العربية بتصدر دول الخليج الاداء العربي ايضا في هذا المؤشر بقيمة 32.8 نقطة وبمستوى اداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 32.7 نقطة عام 2017، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة واخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات، ومقارنة بسنة 2017 نلاحظ تصدر دول الخليج مرة أخرى الأداء العربي بقيمة 32.4 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 32.6 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات.

جدول رقم (2-16): أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية خلال

الفترة 2013-2018.

العوامل الخارجية											مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018		2017		2016		2015		2014		2013	
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
71	24.3	71	24.7	69	24.0	70	23.3	73	16.8	73	8.4
51	32.4	50	32.8	48	30.1	غ.م	30	غ.م	23.1	غ.م	9.8
63	27.9	63	28.4	60	27.2	غ.م	26.7	غ.م	20.7	غ.م	11.2
75	23.6	76	23.9	74	23.5	غ.م	22.4	غ.م	15.2	غ.م	8.3
106	10.1	106	10.4	104	12.9	غ.م	11.6	غ.م	8	غ.م	4.4
55	32.6	55	32.7	55	29.8	غ.م	29.7	غ.م	23.6	غ.م	14.3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة وعلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئتمان الصادرات.

ثالثا: وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية لضمان الاستثمار.

يقيس المؤشر العام جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال احد عشر مؤشرا فرعيا ، يرصد كل منها مقوما من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية وهي مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ،مؤشر القدرات التمويلية ،مؤشر البيئة المؤسسية ،مؤشر بيئة أداء الأعمال ، مؤشر حجم السوق ، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية ومؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الأداء اللوجستي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ومؤشرا التكتل الاقتصادي والتميز والتقدم التكنولوجي .

1. مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:

يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصرا مهما لجذب الاستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات اساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وتقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الاخيرة ونسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ،نسبة الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة

الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2-17) انه في عام 2013 جاء الأداء العربي في هذه المؤشر يتساوى تقريبا مع المتوسط العالمي عند 69 نقطة، وقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 78.4 نقطة وبأداء جيد جدا، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 70.1 نقطة وبمستوى اداء متوسط، ثم جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 60.7 نقطة وبمستوى اداء ضعيف جدا كما حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة الاخيرة عربيا بقيمة 59.4 نقطة وبمستوى اداء ضعيف جدا ايضا، وقد حققت جميع المجموعات العربية اداء جيدا جدا في مؤشر استقرار أسعار الصرف، وحققت دول الخليج افضل اداء في ثلاث متغيرات اساسية هي اداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، وكذلك اداء الميزانية الحكومية ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، في مقابل اداء جيد لدول المغرب العربي واداء ضعيف جدا لدول المشرق العربي في ذات المؤشرات، وتراوح اداء مجموعات الدول العربية ما بين المتوسط و الضعيف جدا في مؤشرات تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،ومعدل التضخم .

جدول رقم (2-17) : المتغيرات الاساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنة 2013.

الاستقرار الاقتصادي الكلي							مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	
نسبة الدين العام	نسبة عجز او فائض	نسبة عجز او فائض	عدد أزمات	تقلب سعر	معدل التضخم	تقلب معدل نمو الناتج	القيمة	
الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي	الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي	الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف	الصرف الحقيقي الفعال		المحلي الاجمالي الحقيقي		
82.3	42.3	49.5	95.6	74.3	65.0	72.9	68.9	المنطقة العربية
94.1	63.6	71.6	100.0	81.1	62.5	76.1	78.4	دول الخليج العربي
88.3	37.9	50.2	93.8	81.6	71.3	67.4	60.7	دول المشرق العربي
59.9	22.7	26	91.8	67.0	71.7	58.7	70.1	دول المغرب العربي
75.3	29.6	33.1	93.8	62.5	57.6	64.1	59.4	دول الاداء المنخفض
80.8	37.1	42.9	91.9	74.4	77	79.3	69	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 44.

وفي سنة 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-18) ان الأداء العربي في هذا المؤشر يتساوى تقريبا مع العالمي حول 69 نقطة ايضا، وعلى صعيد المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 81.7 نقطة وبأداء جيد جدا أفضل من المتوسط العالمي، وحققت أفضل

أداء بمستوى جيد جدا في اربعة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف، أداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 69.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط، وحققت اداء جيدا في أربعة مؤشرات خاصة بتقلب سعر الصرف واداء الموازنة العامة والحساب الجاري والدين العام، اما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 61.2 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا وتراوح مستوى ادائها في المتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو وضعيف جدا في مؤشرات سعر الصرف وأداء الموازنة العامة، كذلك حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا بقيمة 59.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا، في حين جاء ادائها ضعيفاً جدا في جميع المتغيرات فيما عدا متغيري سعر الصرف.

جدول رقم (2-18): المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنة 2014.

الاستقرار الاقتصادي الكلي								مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
نسبة الدين العام	نسبة عجز او فائض	نسبة عجز او فائض	عدد أزمات	تقلب سعر	معدل التضخم	تقلب معدل نمو الناتج	القيمة	
الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي	الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي	الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف	الصرف الحقيقي الفعال		المحلي الاجمالي الحقيقي		
90.8	75.9	81.2	33.3	50.7	68.7	86	69.5	المنطقة العربية
100	85.2	92.8	56.6	74.9	71.8	91.6	81.7	دول الخليج العربي
91.8	88.7	88.1	25.4	45.6	75.5	73	69.7	دول المغرب العربي
89	70	58.2	11.4	31.7	74.0	94.3	61.2	دول المشرق العربي
80.2	58	75.6	25.9	37.2	56.4	84.7	59.7	دول الاداء المنخفض
90.5	78.9	79.5	27.2	44.8	75.4	92.3	69.9	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013،ص.43.

وفي سنة 2015 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-19) ان الأداء العربي في هذا المؤشر يتفوق

على المتوسط العالمي بما يزيد عن 72.2 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بقيمة 70 نقطة، وعلى صعيد المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج ا لأداء العربي بقيمة 83.1 نقطة وبأداء جيد جدا افضل من المتوسط العالمي، وحققت دول الخليج العربية أفضل أداء جيدا جدا في ثلاثة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف وأداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 74.8 نقطة وبمستوى أداء متوسط،

وحققت أداء جيد جدا في مؤشر الدين العام، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 63.2 نقطة وبمستوى أداء ضعيف، وتراوح مستوى أدائها في المتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو و أداء الموازنة العامة وضعيف جدا في مؤشرات سعر الصرف و أداء الحساب الجاري والدين العام، كذلك حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة الاخيرة عربيا بقيمة 60.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا، في حين جاء أداؤها ضعيفا جدا في جميع المتغيرات فيما عدا متغيري سعر الصرف والحساب الجاري .

جدول رقم (2-19): المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنة 2015.

الاستقرار الاقتصادي الكلي							مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
القيمة	نقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل التضخم	نقل سعر الصرف الحقيقي الفعال	عدد أزمات سعر الصرف	نسبة عجز او فائض الحساب الجاري	نسبة عجز او فائض الميزانية العمومية	نسبة الدين العام
	المضي الاجمالي		المضي الاجمالي		الاجمالي	الاجمالي	المضي الاجمالي
72.2	76.5	80.4	55.1	34.1	88.7	84.9	93.8
83.1	73.4	92.0	75.5	56.8	94	90.8	100
63.2	89.7	84.1	46.0	22.7	84.6	96.4	100
74.8	80	75.9	41.5	10.4	58	84.4	91.8
60.7	68.6	63.4	41.3	27.6	74.9	67.6	81.4
70.9	77.9	82.7	50.8	28.1	88.7	82.9	93.9

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015،ص.43.

وفي عام 2016 فاق الأداء العربي المتوسط العالمي بـ 0.5 نقطة حيث بلغ قيمة 68.7 نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 68.3 نقطة ، وعلى صعيد المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 75.7 نقطة وبأداء جيد جدا، افضل من المتوسط العالمي .وحققت دول الخليج العربية أفضل أداء جيداً جداً في ثلاثة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف وأداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 71.3 نقطة وبمستوى أداء جيد، حيث حققت اداء جيد جدا في مؤشر نقل معدل نمو الناتج ونسبة فائض أو عجز الموازنة من الناتج، اما دول المغرب العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 63.6 نقطة ، كذلك حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة الاخيرة عربيا بقيمة 60.1 نقطة وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-20).

جدول رقم (2-20) : المتغيرات الاساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنة 2016.

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار								الاستقرار الاقتصادي الكلي	
القيمة	تقلب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل التضخم	تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعاسعر الصرف	عدد أزمات	نسبة عجز او فائض الحساب الجاري	نسبة عجز او فائض الميزانية العمومية	نسبة الدين العام		
	المحلي الاجمالي الحقيقي				الى الناتج المحلي الاجمالي	الى الناتج المحلي الاجمالي	الى الناتج المحلي الاجمالي		
68.7	74	85.0	56.5	39.0	79.6	92.9	91.8	المنطقة العربية	
75.7	73.7	95.4	76.0	54.6	92.2	95.4	100	دول الخليج العربي	
71.3	92.8	83.5	48.5	32.5	83.7	98.8	100	دول المغرب العربي	
63.6	82.1	76.8	41.7	21.8	58.1	93.6	89	دول المشرق العربي	
60.1	54.3	76.5	44.3	33.3	73.7	84.2	75.3	دول الاداء المنخفض	
68.3	79.4	81.3	56.9	39.7	78.9	93	92.7	المتوسط العالمي	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص.43.

وفي عام 2017 اقترب متوسط الأداء العربي البالغ 67.5 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 68.7 نقطة، وتصدرت دول الخليج الأداء العربي وتميزت بأدائها في ثلاثة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف و أداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وتميز أدائها في مؤشر تقلب معدل نمو الناتج نسبة فائض أو عجز الموازنة من الناتج، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة الأخيرة رغم أدائها الجيد في متغيري عدد أزمات سعر الصرف والحساب الجاري.¹

وفي سنة 2018 اقترب متوسط الأداء العربي البالغ 66.3 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 69.4 نقطة، وقد تصدرت دول المغرب الأداء العربي وتميزت بأدائها في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية وتميز أدائها في مؤشري التضخم ونسبة فائض أو عجز فائض الحساب الجاري من الناتج، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة الأخيرة رغم أدائها الجيد في متغير عدد أزمات سعر الصرف.²

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق ، ص 32.
² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 30.

الأزمات المالية العالمية .

ويعود تقلب معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأساس إلى استمرار الاعتماد المفرط على النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا والجزائر وذلك بشكل مباشر وكذلك الدول العربية الأخرى المرتبطة بها عبر التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والعمالة والمساعدات وغيرها، وهو ما يجعل النمو في غالبية الدول العربية مرتبطا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما يعد ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير في غالبية الدول العربية ولاسيما الدول غير النفطية من العوائق التي تقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي خصوصا وانه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي داخل تلك الدولة، وبالتالي يرفع من مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين بشأن قيمة استثماراتهم والعوائد عليها في المستقبل.

إضافة الى ان ارتفاع نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي يعد من العوامل السلبية غير المباشرة المنفرة للاستثمار التي تظهر وبشكل واضح في العديد من الدول العربية غير النفطية لأنه تساهم في زيادة معدلات التضخم والغموض وعدم التأكد بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام خصوصا اذا ما تزامن مع أجواء الاضطرابات الاجتماعية التي قد تزيد من حدة عجز الموازنة وتبعاته السلبية في المستقبل.

2. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية :

يكشف مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصد ثلاثة متغيرات اساسية هي معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.¹

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-21) ان اداء الدول العربية عام 2013 جاء في هذا المؤشر اقل من الاداء العالمي البالغ 17.7 نقطة حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 14.3 نقطة ، مما يدل على وجود ضعف على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر 15.5 نقطة عن المتوسط العالمي 25 نقطة ، بفارق ملحوظ في حين يقترب اداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المال من المتوسطات العالمية، تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الاداء الجيد بقيمة 42.2 نقطة بزيادة عن المتوسط العالمي ، ثم حلت دول الخليج في المرتبة لثانية بقيمة 15.7 نقطة وبمستوى اداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 12.7 نقطة وبمستوى اداء متوسط، واخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص32

الرابعة والاخيرة بقيمة 6.6 نقطة بمستوى اداء ضعيف جدا، وعلى صعيد المتغيرات الاساسية للمؤشر يلاحظ ان السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقود بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز اداء الاسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار والمعبر عنها القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق ودول المغرب العربي، اما المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ اية مجموعة عربية مستوى الاداء الجيد وضمت مجموعة الاداء المتوسط كلاً من دول المشرق العربي ودول المغرب لعربي.

جدول رقم (2-21): المتغيرات الاساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2013.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية				مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي	قيمة المؤشر	
4.9	15.5	22.6	14.3	المنطقة العربية
7.4	20.4	19.2	15.7	دول الخليج العربي
7.0	21.8	43.9	24.2	دول المشرق العربي
3.2	13.5	21.2	12.7	دول المغرب العربي
1.1	5.6	12.9	6.6	دول الاداء المنخفض
6.7	25	21.4	17.7	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص47.

وفي سنة 2014 جاء اداء الدول العربية في هذا المؤشر اقل من المتوسط العالمي البالغ 18.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة لإجمالي محققة الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 13.8 نقطة، مما يدل على استمرار الضعف عام في الأداء العربي على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر 13.8 نقطة عن المتوسط العالمي 23.8 نقطة بفارق ملحوظ في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المالي من المتوسطات العالمية، وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 26.1 نقطة بزيادة عن المتوسط العالمي البالغ 18.8 نقطة، حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 15.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 13.3 نقطة وبمستوى أداء متوسط ، وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة

والأخيرة بقيمة 4.8 درجات وبمستوى أداء ضعيف جدا، وعلى صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر يلاحظ أن السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار والمعبر عنها القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، أما المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ أية مجموعة عربية مستوى الأداء الجيد، وجاء أداء جميع المجموعات متوسطا فيما عدا دول الاداء المنخفض التي جاء أداءها ضعيفا جدا مثلما يوضحه الجدول رقم (2-22)¹.

جدول رقم (2-22): المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2014.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية				مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي	قيمة المؤشر	
8.5	13.8	19.2	13.8	المنطقة العربية
14.1	17.6	15.1	15.6	دول الخليج العربي
13.2	21.3	43.6	26.1	دول المشرق العربي
6.0	14.5	19.5	13.3	دول المغرب العربي
1.0	4.2	9.1	4.8	دول الاداء المنخفض
10.7	23.8	21.8	18.8	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص45.

وفي عام 2015 جاء الاداء العالمي في هذا المجال متواضع بمتوسط 21.4 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وجاء الاداء العربي في هذا المؤشر أقل من الاداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 14.3 نقطة، مما يدل على وجود ضعف عام في الاداء العربي على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر 9.1 نقطة عن المتوسط العالمي البالغ 23.3 نقطة بفارق ملحوظ في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المال من المتوسطات العالمية، وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة ا لأداء الجيد بقيمة 25.5 نقطة بزيادة عن المتوسط العالمي البالغ 21.4 نقطة، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 15.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 44

جاءت دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 15 نقطة وبمستوى أداء متوسط، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 3.8 درجات وبمستوى أداء ضعيف جدا. وعلى صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر يلاحظ أن السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز أداء الاسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار والمعبر عنها القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق العربي ودول الخليج العربي، أما المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ أية مجموعة عربية مستوى الأداء الجيد، وجاء أداء جميع المجموعات متوسطا فيما عدا دول الاداء المنخفض التي جاء أداؤها ضعيفا جدا، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-23).¹

جدول رقم (2-23) المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2015.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية				مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي	قيمة المؤشر	
9.4	14.2	19.3	14.3	المنطقة العربية
13.9	16.3	14.7	15.0	دول الخليج العربي
13.1	21	42.3	25.5	دول المشرق العربي
7.8	17.4	21.8	15.7	دول المغرب العربي
1.0	3.5	7	3.8	دول الاداء المنخفض
10.7	23.3	21.8	21.4	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 45.

وفي عام 2016 رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال جاء بمتوسط 15 نقطة من إجمالي 100 نقطة فإن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 11.5 نقطة، مما يدل على ان هناك ضعف عام في الأداء العربي على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر 16.9 نقطة عن المتوسط العالمي البالغ 28 نقطة بفارق ملحوظ في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المال من المتوسطات العالمية، وقد تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 16.7 نقطة بزيادة عن المتوسط العالمي البالغ 15 نقطة، وحلت دول الخليج في المرتبة الثانية بقيمة 13.5 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 44.

بقيمة 13 نقطة وبمستوى أداء متوسط ، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 3.4 درجات وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وعلى صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر يلاحظ أن السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار والمعبر عنها القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق العربي ودول الخليج العربي، أما المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ أية مجموعة عربية مستوى الأداء الجيد، وجاء أداء جميع المجموعات متوسطا فيما عدا دول الأداء المنخفض التي جاء أداؤها ضعيفا جدا وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-24).¹

جدول رقم (2-24): المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2016.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية				
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	قيمة المؤشر	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
المنطقة العربية	11.5	13.3	16.9	4.5
دول الخليج العربي	13.5	13.7	22.7	6.6
دول المشرق العربي	16.7	24.5	21.8	5.9
دول المغرب العربي	13.0	12.5	18.3	3.8
دول الاداء المنخفض	3.4	5.1	3.3	1.0
المتوسط العالمي	15	14.3	28	5.7

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 45.

وفي عام 2017 بلغ متوسط الاداء العربي 13.2 نقطة في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية اقل من المتوسط العالمي البالغ 15.8 نقطة ، حيث جاء الأداء العربي ضعيفا على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص في حين اقترب ادا متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المال من المتوسطات العالمية، وتصدرت دول المشرق العربي الدول العربية بزيادة عن المتوسط العالمي البالغ 15.5 نقطة بدرجة 22.3 نقطة ، وحلت دول الخليج في المرتبة الثانية ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة، وعلى صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر فقد كانت دول المشرق العربي الأفضل عربيا في السيولة المالية(معدل عرض النقد

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، مرجع سابق، ص44.

الأزمات المالية العالمية .

بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي) فيما تميز أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار (القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في دول الخليج العربي، فيما كان أداء كل المجموعات متوسفا فيما يتعلق بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيما عدا دول الأداء المنخفض التي جاء أدائها ضعيفاً جداً.¹ وفي عام 2018 تحسن الأداء العربي في هذا المؤشر بمتوسط 14.4 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 16.4 نقطة، وجاء الأداء العربي ضعيفا على صعيد الحصة من مجموعة عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات العالمية، وقد تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية بقيمة 23.7 نقطة وازيادة عن المتوسط العالمي البالغ 16.4 نقطة، ثم حلت دول الخليج في المرتبة الثانية ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

وعلى صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر كانت دول المشرق العربي الأفضل عربيا في السيولة المالية أي معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما تميز أداء دول الخليج العربي في مؤشر الحصة من مجموعة عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، وكان أداء كل المجموعات متوسفا فيما يتعلق بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عدا دول الأداء المنخفض التي جاء أدائها ضعيفاً جداً.²

3. مؤشر البيئة المؤسسية:

يتأثر مناخ الاستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمن استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية ، كما يعطي الاصلاح الهيكلي والمؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الاجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار ، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين واساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الاجنبي مستقبلا لعوائق تنظيمية او قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية، ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من اهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص33
² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 31.

وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتموية الدولية احد اهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الاجنبي.¹

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2-25) ان أداء الدول العربية كان متواضعا جدا عام 2013 في مجال البيئة المؤسسية، حيث حققت الدول العربية متوسلا لقيمة المؤشر بلغ 38.9 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 55.5 نقطة ، وقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الاولى عربيا بقيمة 48.7 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 37.2 نقطة وبأداء ضعيف وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 36 نقط وبأداء ضعيف واخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 27.9 نقطة وبأداء ضعيف جدا.

جدول رقم (2-25): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية خلال الفترة 2013-

2018.

مؤشر البيئة المؤسسية						مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018	2017	2016	2015	2014	2013	
39.6	39.3	36.6	36.1	33.6	38.9	المنطقة العربية
54.6	54.6	52.8	52.1	52.2	48.7	دول الخليج العربي
37.3	36.5	34.0	34.3	35.3	36	دول المشرق العربي
40.9	40.1	36.3	35.4	29.6	37.2	دول المغرب العربي
18.0	17.9	14.2	14.1	13.6	27.9	دول الاداء المنخفض
53.8	53.2	51.4	50.9	49.9	55.5	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة وعلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وفي عام 2014 كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسلاً لقيمة المؤشر بلغ 33.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 49.9 نقطة، وقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.2 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تلتها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 35.3 نقطة وبأداء ضعيف، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 29.6 نقطة وبأداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 13.6 نقطة وبأداء ضعيف جدا.

¹ مناخ الاستثمار 2017، مرجع سابق، ص34.

الأزمات المالية العالمية .

وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيدا في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية السياسات والاجراءات الحكومية وسيدة القانون والسيطرة على الفساد، فيما تراوح أداء بقية المجموعات الجغرافية في جميع المؤشرات بين المتوسط والضعيف جدا، ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر البيئة المؤسسية ما عدا في دول الخليج مثلما يوضحه الجدول رقم (2-26).¹

جدول رقم (2-26): المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية عام 2014.

السيطرة على الفساد	سيادة القانون	نوعية الأطر التنظيمية	فعالية السياسات والاجراءات الحكومية	الاستقرار السياسي وغياب	المشاركة والمحاسبة	مؤشر البيئة المؤسسية	المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
26.7	38.4	36.5	31.5	46.9	21.8	33.6	المنطقة العربية
48.23	60.7	57.34	51.7	73	22.1	52.2	دول الخليج العربي
23.93	39.7	44.51	32.4	39.8	31.5	35.3	دول المغرب العربي
20.62	32.2	24.59	27.1	48.1	25.2	29.6	دول المشرق العربي
7.38	15.9	16.16	10.3	19	12.6	13.6	دول الأداء المنخفض
38	49.2	52.4	44.5	62.8	52.5	49.9	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتلمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 47.

وفي عام 2015 تحسن أداء الدول العربية نوعا ما في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسلا لقيمة المؤشر بلغ 36.1 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 50.9 نقطة، وحلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.1 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 35.4 نقطة وبأداء ضعيف وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 34.3 نقطة وبأداء ضعيف، و أخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 14.1 نقطة وبأداء ضعيف جدا.

وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيدا في مؤشرات فعالية السياسات والإجراءات الحكومية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، فيما تراوح أداء بقية المجموعات الجغرافية في جميع المؤشرات بين المتوسط والضعيف جدا، ومقارنة بعام 2014 تراجع أداء دول الخليج ودول المشرق فيما تحسن أداء دول المغرب ودول الأداء المنخفض مثلما هو موضح في الجدول رقم (2-27).

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 46

جدول رقم (2-27) : المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية عام 2015.

السيطرة على الفساد	سيادة القانون	نوعية الأطر التنظيمية	فعالية السياسات والاجراءات الحكومية	الاستقرار السياسي وغياب	المشاركة والمحاسبة	مؤشر البيئة المؤسسية	المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
26.7	38.4	36.5	31.5	46.9	21.8	36.1	المنطقة العربية
48.44	61.4	57.22	53.2	70.9	21.4	52.1	دول الخليج العربي
28.4	37.2	30.18	35.4	46.8	34.7	34.3	دول المغرب العربي
25.15	39.5	41.68	31.5	36.4	31.7	35.4	دول المشرق العربي
8.85	14.6	16.21	9.8	19.4	15.8	14.1	دول الأداء المنخفض
38	49.2	52.4	44.5	62.8	52.5	50.9	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 47.

وفي عام 2016 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-28) ان الدول العربية حققت متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 36.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 51.4 نقطة، وحلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 52.8 نقطة بأداء متوسط تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 36.3 نقطة وبأداء ضعيف وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 34.1 نقطة وبأداء ضعيف، وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 14.6 نقطة وبأداء ضعيف جداً، وحققت دول الخليج أداء جيداً في مؤشرات فعالية السياسات والاجراءات الحكومية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، فيما تراوح أداء بقية المجموعات الجغرافية في جميع المؤشرات بين المتوسط والضعيف جداً، ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء دول المشرق فيما تحسن أداء بقية المجموعات العربية في المؤشر.

جدول رقم (2-28): المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية عام 2016.

السيطرة على الفساد	سيادة القانون	نوعية الأطر التنظيمية	فعالية السياسات والاجراءات الحكومية	الاستقرار السياسي وغياب	المشاركة والمحاسبة	مؤشر البيئة المؤسسية	المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
31.9	42	39.1	38.8	44.6	23.9	64	المنطقة العربية
51.02	61.4	57.25	58.1	69.4	20.3	70.2	دول الخليج العربي
30.54	38.6	30.91	38.8	43.7	35.7	59.7	دول المغرب العربي
26.83	39.9	39.39	34.4	33.1	31	62.2	دول المشرق العربي
8.18	16.9	17.68	13.2	16.7	15.3	59.4	دول الأداء المنخفض
41.3	51.2	52	50	61.4	52.7	68.1	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 47.

وعام 2017 قد تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات او المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة اداء الدول وتتضمن عددا من المتغيرات من اهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والاجراءات الحكومية ونوعية الاطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد ، وجاء اداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية ، حيث حققت دول المنطقة متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 39.3 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 53.2 نقطة وحلت دول الخليج العربي في المرتبة الاولى عربيا بقيمة 54.6 نقطة بأداء اعلى من المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير بقيمة 40.1 نقطة ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة 36.5 نقطة واخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة ، محققة دول الخليج أداء جيدا في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 67.9 نقطة بأداء اعلى من المتوسط العالمي المقدر بـ 60.3 نقطة ثم دول المغرب العربي بـ 43.5 ثم تلتها دول المشرق واخيرا دول الاداء المنخفض بقيمة 32.3 و 15.5 نقطة على التوالي، ومحققة اداء جيد في مؤشر فعالية السياسات والاجراءات الحكومية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 59.1 نقطة وبأداء اعلى من المتوسط العالمي المقدر بـ 50.8 نقطة ثم دول المغرب العربي بـ 39.7 نقطة وفي المرتبة الثالثة دول المشرق العربي بـ 35.4 والمرتبة الاخيرة بـ 13.1 لدول الاداء المنخفض ، وفيما يخص نوعية الاطر التنظيمية احتلت كذلك دول الخليج الصدارة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 57.5 نقطة ، ثم دول المغرب المشرق العربي بـ 38.6 نقطة وفي المرتبة الثالثة دول المغرب العربي 31.1 نقطة ودول الاداء المنخفض بـ 18 نقطة ، محتلة المجموعات الثلاثة الاخيرة متوسطات لقيمة المؤشر اقل من المتوسط العالمي المقدر بـ 51.9 نقطة .

وبالنسبة لمؤشري سيادة القانون والسيطرة على الفساد فالأداء كان جيدا للدول الخليجية بمتوسط لقيمة المؤشر 60 و 50.8 نقطة على التوالي بأكثر من المتوسط العالمي البالغ 52.3 نقطة و 41.5 نقطة على التوالي ، فيما جاء اداء المجموعات العربية الاخرى اقل من المتوسط العالمي للمؤشرين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-29).

وفي عام 2018 حققت دول المنطقة متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 39.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 53.8 نقطة، حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 54.6 نقطة بأداء اعلى من المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بفارق ضئيل، وحلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة، وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيدا في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد .

جدول رقم (2-29): المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية عامي 2017 و 2018.

المؤشرات الفرعية														المجموعات الجغرافية
السيطرة على الفساد		سيادة القانون		نوعية الأطر التنظيمية		فعالية السياسات والإجراءات		الاستقرار السياسي وغياب العنف		المشاركة والمحاسبة		قيمة المؤشر		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	
31.5	33.0	42.6	44.0	46.9	44.8	39.3	39.4	43.7	45.3	31.8	31.3	36.8	39.6	المنطقة العربية
50.8	51.9	60.0	61.1	63.0	61.8	58.6	58.2	67.9	68.3	27.3	26.2	52.8	54.6	دول الخليج
31.5	33.3	40.5	42.4	40.0	37.9	39.6	39.4	43.5	45.8	45.2	46.6	37.2	37.3	دول المشرق
27.1	29.6	40.9	42.5	46.4	43.3	35.3	36.6	32.3	35.6	37.2	36.4	34.1	40.9	دول المغرب
103	103	102	102	100	101	103	103	100	100	98	23.5	14.5	18	دول الاداء المنخفض
6.0	7.0	19.5	20.8	28.5	25.6	13.1	13.2	16.2	17.7	24.3	58.2	51.7	53.8	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وايمان الصادرت، الكويت.

وبالرغم ما بذلته بعض الدول العربية من جهود لتطوير البيئة المؤسسية، إلا أن وضعها في هذا المجال لازال متواضعا بالنظر للعديد من الدول المنافسة في جذب الاستثمار فضلا عن وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة لهذه العوامل وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف الإصلاحات المؤسسية في المنطقة بمختلف أشكالها ومجالاتها.

4. مؤشر بيئة اداء الاعمال:

من المعروف أن بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ويتم قيا سها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقا من سبع متغيرات أساسية منتقاة هي بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود، وهذا المؤشر الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي و إن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصا بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم، وفي ظل القراءة التحليلية لنتائج المؤشر نلاحظ ان أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغيرات التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وتنفيذ العقود فيما كان الأداء اقل من المتوسط في مكونات بدء المشروع و الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها

على 70.2 نقطة بأداء افضل من المتوسط العالمي، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة و أخيرا حلت دول الأداء المنخفض¹.

من خلال الجدول رقم (2-30) نلاحظ انه جاء اداء الدول العربية سنة 2013 في هذا المؤشر ضعيف، حيث بلغ المتوسط العربي 39.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 51.5 نقطة، متصدرة دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 47.1 نقطة باداء متوسط ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 46.7 نقطة في نفس الاداء، ثم جاءت الدول المغاربية في المرتبة الثالثة ضمن الاداء الضعيف بـ 35.9 نقطة واخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى ضعيف جدا بدرجة 27 نقطة.

وجاء اداء الدول العربي في متغير كفاءة الإجراءات الحكومية مقبول حيث زاد المتوسط العربي البالغ 59.8 نقطة عن المتوسط العالمي بشكل طفيف البالغ 57.6 في حين جاء اداء بقية المتغيرات الثلاثة اقل بكثير من المتوسط العالمي .

جدول رقم (2-30): المتغيرات الاساسية لمؤشر بيئة اداء الأعمال لسنة 2013 .

المؤشرات الفرعية					المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر
درجة المنافسة في الاسواق	درجة امان المعاملات والعقود في	حرية عمل الاسواق	كفاءة الإجراءات الحكومية	قيمة المؤشر	
30.5	34.9	33.3	59.8	39.7	المنطقة العربية
39.0	48.6	33.1	67.6	47.1	دول الخليج العربي
32.1	39.3	58.1	57.2	46.7	دول المغرب العربي
32.2	34.3	21.0	56.0	39.9	دول المشرق العربي
14.8	11.7	27.4	54.0	27	دول الأداء المنخفض
48.2	51.6	48.5	57.6	51.50	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص50.

وفي سنة 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-31) انه تم تسجيل اداء متوسط للدول العربية حيث بلغ المتوسط العربي 61 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 67.6 نقطة ، وقد تصدرت

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص35.

دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 68.8 نقطة باداء متوسط ، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة اثنانية بقيمة 60.9 نقطة وبمستوى اداء متوسط ايضا، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بـ56.5 نقطة ، وحلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بـ55 نقطة، وجاء اداء الدول العربية جاء في متغير بدء الاعمال وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين مقبول ، وفي متغير الحصول على الكهرباء جاء جيد افضل من المتوسط العالمي فيما كان الاداء اقل من المتوسط في بقية المتغيرات .

جدول رقم (2-31) : المتغيرات الاساسية لمؤشر بيئة اداء الأعمال لسنة 2014.

المؤشرات الفرعية							المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر
تنفيذ العقود	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	التعامل مع تراخيص البناء	سهولة بدء الأعمال	
46.2	50.0	39.7	80.0	72.9	66.8	71.6	61 المنطقة العربية
45.3	62.1	54.2	81.7	84.1	79.9	74.1	68.8 دول الخليج العربي
48.2	39.5	45.9	76.4	68.7	67.4	80.3	60.9 دول المغرب العربي
41.2	47.2	18.1	80.7	80.0	50.9	67.8	56.5 دول المشرق العربي
52.3	43.1	40.2	79.2	50.5	54.1	66.0	55 دول الاداء المنخفض
59.3	56.0	62.4	73.8	74.9	72.6	74.1	67.60 المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص49.

اما سنة 2015 ف جاء متوسط الاداء العربي في هذا المؤشر 61.2 نقطة باداء متوسط اقل من المتوسط العالمي 66 نقطة ، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 66.9 نقطة حيث جاءت في مجموعة الاداء المتوسط ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 60.1 نقطة وبمستوى اداء ضعيف ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة بقيمة 57.6 نقطة وبمستوى اداء ضعيف ايضا، وحلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى اداء ضعيف جدا.

وجاء اداء مقبول للدول العربية في متغيرات بدء الأعمال وحماية المستثمرين وأداء جيد افضل من المتوسط العالمي في متغيرات التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء فيما كان الأداء اقل من المتوسط في بقية المتغيرات، وتميز أداء دول الخليج في مؤشرات التعامل مع التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وحماية المستثمرين بأداء جيد وتميز أداء دول الاداء المنخفض في مؤشر الحصول على الكهرباء مثلما يوضحه الجدول رقم (2-32).

جدول رقم (2-32) : المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة اداء الأعمال لسنة 2015.

المؤشرات الفرعية								المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر
تنفيذ العقود	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	التعامل مع تراخيص البناء	سهولة بدء الأعمال	قيمة المؤشر	
45.6	51.9	31.4	80.2	76.4	70.1	72.9	61.2	المنطقة العربية
43.0	62.9	16.4	81.8	83.8	76.0	74.2	66.9	دول الخليج العربي
52.9	53.4	31.9	78.6	67.8	67.0	69.3	57.6	دول المغرب العربي
46.0	41.4	33.3	76.4	67.9	58.1	80.3	60.1	دول المشرق العربي
43.6	42.0	7.2	81.9	78.1	72.7	67.9	56.2	دول الاداء المنخفض
58.3	56.7	53.2	75.0	75.2	68.5	75.3	66.00	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص49.

ومقارنة بعام 2014 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال وجاءت دول الخليج في المقدمة كصاحبة أفضل نسبة تحسن بلغت 1.5 %.

وفي سنة 2016 ، جاء اداء متوسط للدول العربية بشكل عام في المؤشر حيث بلغ المتوسط العربي 64 نقطة مقترنة مع متوسط عالمي يبلغ 68.1 نقطة ، متصدرة دول الخليج المجموعت العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 70.2 نقطة باداء متوسط ، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 62.2 نقطة وبمستوى اداء ضعيف ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة بقيمة 59.7 نقطة وبمستوى اداء ضعيف وحلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبفارق بسيط وبمستوى اداء ضعيف.

كما جاء اداء للدول العربية افضل من المتوسط العالمي كان في متغيرات التعامل مع التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وتنفيذ العقود فيما كان الاداء قريبا من المتوسط في مكون بدء المشروع واقل من المتوسط في متغيري الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين، ونلاحظ تميز اداء دول الخليج في مؤشر التعامل مع التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على المهرياء وتنفيذ العقود باداء جيد ، كما تميز اداء دول الاداء المنخفض في مؤشري تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء مثلما يوضحه الجدول (2-33).

جدول رقم (2-33) : المتغيرات الاساسية لمؤشر بيئة اداء الأعمال لسنة 2016.

المؤشرات الفرعية								المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
تنفيذ العقود	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	التعامل مع تراخيص البناء	سهولة بدء الأعمال	قيمة المؤشر	
77.7	33.4	33.0	77.4	77.5	76.4	72.7	64	المنطقة العربية
81.1	45.5	47.4	78.0	85.0	81.0	72.7	70.2	دول الخليج العربي
79.9	27.6	31.9	76.8	72.1	75.7	71.7	59.7	دول المغرب العربي
68.4	26.6	35.4	72.8	67.2	68.8	78.6	62.2	دول المشرق العربي
77.9	25.0	10.3	80.3	78.0	75.4	68.8	59.4	دول الأداء المنخفض
74.6	47.3	54.8	73.8	75.5	75.2	75.5	68.10	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016 ، 48.

ومقارنة بعام 2015 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال
وجاءت دول الاداء المنخفض في المقدمة كصاحبة أفضل نسبة تحسن بلغت 5.26 %.

ومن خلال الجدول رقم (2-34) نلاحظ ان في سنة 2017 تراجعت قيمة مؤشر بيئة اداء
الاعمال في الدول العربية إلى 62.2 نقطة ومتوسط عالمي 64.6 نقطة، وانخفضت في كل المجموعات
العربية عدا دول الخليج ، وجاء اداء الدول العربية افضل من المتوسط العالمي في متغيرات التعامل مع
التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وتنفيذ العقود فيما كان الاداء اقل من المتوسط في
مكونات بدء المشروع والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ، وتصدرت دول الخليج المجموعات
العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 72.2 نقطة بأداء افضل من المتوسط وتميز أداءها في
مؤشرات التعامل مع التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وتنفيذ العقود بمتوسط المؤشر
بلغ 80.2 نقطة و 85.1 نقطة و 81.4 نقطة على التوالي بأكثر من المتوسط العالمي ، كما تميز أداء
دول الأداء المنخفض في مؤشري تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء ب 77.8 نقطة 76.9 نقطة
على التوالي .

كشف هذا المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول الخليج في مؤشري بدء
الأعمال والحصول على الائتمان وكذلك قيام بقية المجموعات بإصلاحات عاجلة في مؤشر حماية
المستثمرين وبدء الأعمال والحصول على الائتمان.

جدول رقم (2-34): المتغيرات الاساسية لمؤشر بيئة اداء الأعمال لسنة 2017.

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	قيمة المؤشر	سهولة بدء الأعمال	التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود
المنطقة العربية	62.2	78.7	78.0	77.3	77.2	37.6	78.0
دول الخليج العربي	72.2	78.4	80.2	85.1	78.1	47.0	81.4
دول المغرب العربي	58.3	78.1	78.7	71.1	77.1	37.1	80.24
دول المشرق العربي	60.8	83.8	72.7	67.3	76.0	31.1	68.69
دول الأداء المنخفض	51.3	75.5	78.2	77.8	76.9	28.5	78.26
المتوسط العالمي	64.60	80.6	76.7	75.0	74.3	51.1	74.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017.

وفي عام 2018 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-35) ان اداء المنطقة العربية تحسن تحسنا طفيف بـ63.3 نقطة، تصدرت دول الخليج المجموعات العربية بـ73.8 نقطة بمستوى اكبر من المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي بـ60.8 نقطة ثم المشرق العربي بـ59.6 نقطة وفي الاخير دول الاداء المنخفض بـ52.2 نقطة، وجاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغيري تسجيل الملكية، وتنفيذ العقود فيما كان الأداء اقل من المتوسط في بقية المكونات، وتميز أداء دول الخليج في جميع المكونات فيما كان أداء دول الأداء المنخفض لافتا في مؤشري بدء الأعمال، وتنفيذ العقود.

جدول رقم (2-35): المتغيرات الاساسية لمؤشر بيئة اداء الأعمال لسنة 2018.

المؤشرات الفرعية							المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	
تنفيذ العقود	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	التعامل مع تراخيص البناء	سهولة بدء الأعمال	قيمة المؤشر	
72.7	46.6	37.0	73.6	64.9	70.3	78.0	63.3	المنطقة العربية
78.4	62.9	49.8	81.7	82.8	79.1	81.4	73.8	دول الخليج العربي
75.9	38.1	37.4	74.2	46.8	73.0	80.2	59.6	دول المغرب العربي
57.7	42.3	45.7	81.8	47.1	65.4	77.3	60.8	دول المشرق العربي
72.8	31.9	10.8	54.7	64.8	58.7	71.8	52.2	دول الأداء المنخفض
67.1	50.6	58.1	74.1	57.1	72.7	79.2	65.60	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.

الأزمات المالية العالمية .

يكشف هذا المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول الخليج في مؤشرات تنفيذ العقود وبدء الاعمال والحصول على الائتمان، بالإضافة لذلك ضرورة قيام الدول العربية الاخرى بوضع اصلاحات في مؤشرات تسجيل الملكية وحماية المستثمرين .

ومنه نستنتج ان مكونات بيئة اداء الاعمال لازالت تمثل تحديا رئيسيا في الدول العربية باستثناء عدد محدود من الدول، ولذا لم تتمكن دول المنطقة كمجموعة من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد من المحاور المتعلقة بهذا المجال وذلك رغم ما تم انجازه من إصلاحات في المؤشرات المختلفة لبيئة أداء الأعمال ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية.

5. مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه يعد من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، بحسب الدراسات والتجارب العملية، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس ستة متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعرفة الجمركية، و أخيرا كلفة التجارة عبر الحدود.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2-36) انه في سنة 2013 كان لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي قيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه حيث يبلغ المتوسط العربي 30.7 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 33.8 نقطة ، تصدرت دول الخليج الدول العربية باداء جيد بحلولها في المرتبة الاولى عربيا بقيمة 39.1 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 33.8 نقطة ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 28.7 نقطة باداء متوسط وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة باداء ضعيف واخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة، وتحظى الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الاداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ومتوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت الوضعية اسوء من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والنفاذ إلى الاسواق العالمية والانفتاح على العالم الخارجي، وتميز اداء دول الخليج في مؤشر متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية باداء جيد جدا وكذلك في مؤشرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفاذ إلى الاسواق العالمية باداء جيد، وتراوح اداء المجموعات العربية الاخرى ما بين المتوسط والضعيف جدا في بقية المكونات الاخرى.

جدول رقم (2-36): المتغيرات الاساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه لسنة 2013.

المؤشرات الفرعية						قيمة المؤشر	المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر
مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	النفاذ الى الاسواق العالمية	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية	تقلبات الطلب المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد		
55.7	2.6	15.8	24.7	70.4	14.8	30.7	المنطقة العربية
51.6	3.1	19.6	53.5	75.1	31.8	39.1	دول الخليج العربي
70.7	2.8	14.8	10.8	64.3	8.5	28.7	دول المشرق العربي
49.5	2.5	14.2	12.9	69.8	6.5	25.9	دول المغرب العربي
56.9	1.6	12.4	3.7	68.6	2.2	24.2	دول الاداء المنخفض
67.5	6.1	16.9	23.0	69.2	20.3	33.8	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، 53.

وفي سنة 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-37) تحسن اداء الدول العربية في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه حيث نلاحظ انه لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي، اذ يبلغ المتوسط العربي 40.3 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 45.2 نقطة، متصدرة دول الخليج الدول العربية باداء جيد بحلولها في المرتبة الاولى عربيا بقيمة 48 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 45.2 نقطة ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 43.2 نقطة باداء متوسط وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة باداء ضعيف واخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة.

وحضيت الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الاداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطبيق التعرفة الجمركية في حين كانت الوضعية اسوء من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والاداء التجاري والانفتاح على العالم الخارجي، بتميز اداء دول الخليج في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد باداء جيد وذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتميز اداء دول المشرق العربي في متغير تقلبات الطلب المحلي، في حين تراوح اداء المجموعات العربية الاخرى ما بين المتوسط والضعيف جدا في بقية المكونات الاخرى.

جدول رقم (2-37): المتغيرات الاساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه لسنة 2014.

المؤشرات الفرعية						قيمة المؤشر	المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر
مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	تطبيق التعريف الجمركية	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الاداء التجاري	تقلبات الطلب المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد		
67.7	71.2	16.0	12.1	66.3	13.0	40.3	المنطقة العربية
76.1	82.3	19.6	13.7	68.8	27.6	48.0	دول الخليج العربي
72.6	72.7	14.8	16.2	75.0	8.1	43.2	دول المشرق العربي
70.9	64.0	14.2	12.5	52.8	7.6	37.0	دول المغرب العربي
52.1	60.5	13.7	7.3	67.2	28.0	31.9	دول الاداء المنخفض
72.9	76.9	17.0	20.2	66.3	18.7	45.2	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 51.

وفي سنة 2015 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-38) تحسن اداء الدول العربية في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه، وعرفت وضعية قريبة من المتوسط العالمي بمتوسط عربي بلغ 44.4 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 49.8 نقطة ، تصدرت الدول الخليجية الدول العربية باداء متوسط بحلولها في المرتبة الاولى عربيا بقيمة 52.2 مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 49.8 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 46.8 نقطة باداء متوسط ، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة لثالثة باداء ضعيف واخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة باداء ضعيف جدا.

وحضيت الدول العربية بوضعية افضل من متوسط الاداء العالمي في متغير نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت الوضعية اقل من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد وتقلبه والاداء التجاري وتطبيق التعريف الجمركية والافتتاح على العالم الخارجي، يتميز اداء دول الخليج في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد باداء جيد وكذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتميز اداء دول المشرق العربي في متغير نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح اداء المجموعات العربية الاخرى ما بين المتوسط والضعيف جدا في بقية المكونات الاخرى.

جدول (2-38) : المتغيرات الاساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه لسنة 2015.

المؤشرات الفرعية						قيمة المؤشر	المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر
مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	تطبيق التعريفات الجمركية	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الاداء التجاري	تقلبات الطلب المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد		
68.1	67.9	19.4	20.4	79.3	15.6	44.4	المنطقة العربية
75.7	82.0	23.0	19.2	81.7	31.5	52.2	دول الخليج العربي
72.3	63.4	19.8	28.7	88.1	8.1	46.8	دول المشرق العربي
75.2	56.8	15.7	26.3	85.6	5.4	44.2	دول المغرب العربي
48.4	55.2	16.5	11.7	64.3	5.2	31.2	دول الاداء المنخفض
72.6	76.0	18.3	28.6	85.4	18.3	49.8	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015 ، 51.

وفي عام 2016 نلاحظ من الجدول (2-39) ان المتوسط العربي في هذا المؤشر بلغ 44.3 نقطة مقارنة بـ 48.5 نقطة، تصدرت دول الخليج الدول العربية باداء متوسط بحلولها في المرتبة الاولى عربيا بقيمة 48.7 نقطة، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 46.4 نقطة، ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة باداء ضعيف واخيرا حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة باداء ضعيف جدا.

وحضيت الدول العربية بوضعية افضل من متوسط الاداء العالمي في متغير نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت الوضعية اقل من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد وتقلبه والاداء التجاري وتطبيق التعريفات الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي بتميز اداء دول الخليج في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد باداء جيد وكذلك في مؤشري الاداء التجاري ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما تراوح اداء المجموعات الاخرى العربية بين المتوسط والضعيف جدا في بقية المكونات .

جدول (2-39): المتغيرات الاساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه لسنة 2016.

المؤشرات الفرعية						قيمة المؤشر	المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	تطبيق التعريف الجمركية	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الاداء التجاري	تقلبات الطلب المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد		
78.1	69.8	17.7	3.2	66.0	16.0	44.3	المنطقة العربية
81.9	83.5	22.6	4.6	59.1	34.8	48.7	دول الخليج العربي
81.1	66.8	16.2	2.5	71.2	6.6	46.4	دول المشرق العربي
78.2	59.2	14.6	2.7	68.4	5.9	43.5	دول المغرب العربي
70.0	56.1	13.6	1.9	70.7	2.3	36.8	دول الأداء المنخفض
84.3	76.7	17.3	8.0	71.7	19.9	48.5	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 51.

وفي عام 2017 فان الدول العربية لها وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه وتحظى بوضعية أفضل من متوسط الأداء العالمي في متغير نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط المؤشر بلغ 18 نقطة، في حين كانت الوضعية أقل من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد وتقلبه بـ 16.9 نقطة والأداء التجاري وتطبيق التعريف الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي بـ 21.5 نقطة، 75.9، 69.5 نقطة على التوالي متصدرة دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط وبمعدل أعلى من المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبفارق كبير، وتميز أداء دول الخليج عالميا في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد بـ 36.8 نقطة ، وكذلك في مؤشري الأداء التجاري ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 20.1 و 23.2 نقطة على التوالي ، وتفوقت دول المشرق في مؤشر تقلبات الطلب المحلي وتطبيق التعريف الجمركية 76.2 و 75.1 نقطة على التوالي وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-40).

جدول رقم (2-40): المتغيرات الاساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه لسنة 2017.

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ	الطلب المحلي الحقيقي للفرد	تقلبات الطلب المحلي	الأداء التجاري	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	تطبيق التعرفة الجمركية	الانفتاح على العالم الخارجي
المنطقة العربية	43.1	16.9	63.4	21.5	18.0	75.9	69.5
دول الخليج العربي	51.5	36.8	62.0	20.1	23.2	75.0	73.2
دول المشرق العربي	46.1	7.0	76.2	29.7	17.1	75.1	72.7
دول المغرب العربي	39.9	6.1	71.4	26.9	15.4	66.9	70.9
دول الأداء المنخفض	30.6	2.6	49.7	13.4	12.7	84.6	57.5
المتوسط العالمي	50.4	20.7	69.7	28.4	18.6	71.9	78.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017.

وفي عام 2018 بلغ المتوسط العربي 42.9 نقطة اقل من المتوسط العالمي البالغ 50.4 نقطة، وحظيت الدول العربية بوضعية اقل من متوسط الاداء العالمي في جميع المتغيرات ، بتصدر دول الخليج الدول العربية باداء متوسط وبمعدل اعى قليلا من المتوسط العالمي 51.4 نقطة ، وحلت دول المشرق في المرتبة الثانية 46.3 نقطة ثم دول المغرب 40.1 فدول الاداء المنخفض في الاخير 29.9 نقطة، وتميز اداء دول الخليج في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد وكذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطبيق التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي ، وتفوقت دول المشرق العربي في مؤشر مؤشر الاداء التجاري وتفوقت دول المغرب العربي في مؤشر تقلبات الطلب المحلي . ويكشف حجم السوق عن ضرورة اجراء اصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي في مؤشر تطبيق التعرفة الجمركية وكذلك قيام دول الاداء المنخفض باصلاحات عاجلة في مؤشري تطبيق التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي.

جدول (2-41) : المتغيرات الاساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه لسنة 2018.

المؤشرات الفرعية						مؤشر حجم السوق	المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
الافتتاح على العالم الخارجي	تطبيق التعرفة الجمركية	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الأداء التجاري	تقلبات الطلب المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد		
54.9	66.4	18.5	31.5	70.1	16.3	42.9	المنطقة العربية
67.4	78.7	26.3	30.7	70.1	35.0	51.4	دول الخليج العربي
63.0	70.5	14.0	47.3	75.9	6.8	46.3	دول المشرق العربي
59.0	41.9	16.4	41.1	76.1	6.0	40.1	دول المغرب العربي
26.9	63.2	11.6	13.4	61.2	3.1	29.9	دول الأداء المنخفض
72.6	70.0	19.5	45.6	73.4	21.3	50.4	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.

ويكشف المؤشر عن ضرورة اجراء اصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي في مؤشر تطبيق التعرفة الجمركية وكذلك قيام دول الاداء المنخفض باصلاحات عاجلة في مؤشرات تقلب الطلب المحلي والاداء التجاري وتطبيق التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي.

6. مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرب في البلد المستهدف بالاستثمار، لهذا تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، و اخيرا مؤشر التنمية البشرية.¹

من خلال الجدول رقم (2-42) نلاحظ ان الاداء العربي في مؤشر الموارد البشرية والطبيعي جاء متطابقا مع الاداء العالمي عام 2013، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 45.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 46.7 نقطة، وتقدمت دول الخليج العربي ومجموعة الاداء الجيد بقيمة 60.7 نقطة ، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 45.6 نقطة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص37.

و بمستوى اداء متوسط، كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 41 نقطة بآداء ضعيف ثم اخيرا جاءت دول الدخّل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 26.3 نقطة وبمستوى اداء ضعيف جدا.

ونلاحظ تقدم واضح للدول العربية في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 50.4 نقطة المتوسط العالمي البالغ 19.4 نقطة بما يزيد عن الضعف بكثير وذلك بفضل توافر النفط في دول الخليج وليبيا والجزائر وموارد تعدينية اخرى في موريتانيا واليمن والسودان ، كما جاء الاداء العربي افضل نسبيا من العالمي في متغير نصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية ، في حين جاء اداء الدول العربية في بقية المتغيرات الخاصة بالموارد البشرية بعيد سببا عن المتوسط العالمي ولاسيما في جودة نظام التعليم وتغطية الحراك الاجتماعي، حيث بلغ المتوسط العربي 31.9 نقطة مقارنة مع 43.1 نقطة للمتوسط العالمي.

جدول رقم (2-42): المتغيرات الاساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية لعام 2013.

مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية							مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي	سنوات التعليم المتوقعه للأطفال	مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	نصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي	قيمة المؤشر	
31.9	55.4	48.5	47.3	40	50.4	45.6	المنطقة العربية
42	61.8	57.7	55.0	73.1	74.7	60.7	دول الخليج العربي
30.4	60.9	58	57.8	26.9	11.9	41	دول المشرق العربي
28.3	69.1	53.6	49.8	28.7	43.8	45.6	دول المغرب العربي
21.3	27.9	22.6	25.5	11.3	49.5	26.3	دول الاداء المنخفض
43.1	63.5	60.2	58.8	35.3	19.4	46.7	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 55.

وفي عام 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-43) ان الاداء العربي جاء قريبا من الاداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 48.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 51.1 نقطة ، وقد تصدرت الدول الخليجية الترتيب العربي بقيمة 54.5 ، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 49.8 ثم دول المغرب العربي 48.7 نقطة بآداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي ، واخيرا جاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 39.5 نقطة وباداء ضعيف جدا.

وجاء اداء الدول العربية متميزا في مؤشر نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 37 نقطة المتوسط العالمي البالغ 14.7 نقطة فيما يزيد عن الضعف بكثير ، وجاء الاداء العربي قريبا من الاداء العالمي في متغيري سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية فيما جاء اقل من المستوى العالمي بشكل واضح في بقية المؤشرات.

جدول رقم (2-43): المتغيرات الاساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية لعام 2014.

سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية	مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية			مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
			نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي	نصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية	مؤشر القيمة	
61.3	74.4	52.5	34.5	48.8	54.5	دول الخليج العربي
63.3	605	53.6	56.1	6.9	49.8	دول المشرق العربي
57	58.9	44.0	51.8	27.6	48.7	دول المغرب العربي
42.6	31.1	24.9	52.2	48.5	39.5	دول الاداء المنخفض
55.5	56.6	43.1	46.8	37	48.3	المتوسط العربي
57.4	61.5	56.9	57.9	14.7	51.1	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 55.

وفي عام 2015 نلاحظ من خلال الجدول (2-44) جاء الأداء العربي في هذا المؤشر قريبا من الاداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 49.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 51 نقطة، وقد جاء الاداء العربي افضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 46.8 نقطة المتوسط العالمي البالغ 19.8 نقطة بما يزيد على الضعف بكثير بفضل توافر النفط والموارد التعدينية في العديد من الدول العربية.

كما جاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في متغيري سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية، فيما جاء اقل من المستوى العالمي بشكل واضح في بقية المؤشرات.

أما فيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تقدمت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد بقيمة 58.5 نقطة، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 49.3 نقطة وكذلك دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 46.4 نقطة بأداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي، وأخيرا جاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 36.8 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

جدول رقم (2-44): المتغيرات الاساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية لعام 2015.

مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية						مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
سنوات التطوير المتوقعة	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	قيمة المؤشر	
لأطفال	التنمية البشرية	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	
		مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	
61.3	75.5	52.5	38.3	36.9	58.5	دول الخليج العربي
63.3	60.8	53.6	51	10	49.3	دول المشرق العربي
55.3	54.9	41.6	52.8	22.5	46.4	دول المغرب العربي
41.2	25.5	21.7	37.8	63.3	36.8	دول الاداء المنخفض
55.5	56.4	43.0	43.3	46.8	49.1	المتوسط العربي
57.4	61	57.2	53.4	19.8	51	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 53.

وفي عام 2016 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-45) جاء الأداء العربي في هذا المؤشر قريبا من الأداء العالمي، حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 49.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 50.7 نقطة، تقدمت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد بقيمة 63 نقطة، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا 48.4 نقطة وكذلك دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 46.3 نقطة بأداء ضعيف اقل من المتوسط العالمي ،وأخيرا جاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 32.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا، وجاء الأداء العربي افضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 45.1 نقطة المتوسط العالمي البالغ 18.9 نقطة بما يزيد على الضعف بكثير ، وجاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية، فيما جاء اقل من المستوى العالمي بشكل واضح في مؤشر إنتاجية العمل واقل بشكل طفيف في بقية المؤشرات .

جدول رقم (2-45): المتغيرات الاساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية لعام 2016.

مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية						مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	مؤشر التنمية البشرية	موسم سنوات الدراسة للبالغين	نسب الفرد العامل من الناتج بمعايير القوة الشرائية	نسب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	قيمة المؤشر	
56.1	80.3	62.6	22.3	66.4	63	دول الخليج العربي
50.4	65.3	58.2	44.6	10	46.3	دول المشرق العربي
48.8	58.5	42.5	52.4	22.5	48.4	دول المغرب العربي
13.6	31.7	23.0	38.6	63.3	32.7	دول الأداء المنخفض
43.1	61.3	48.1	36.2	45.1	49.6	المتوسط العربي
50.2	64.1	61.2	50.5	18.9	50.7	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 53.

وفي عام 2017 نلاحظ من خلال الجدول (2-46) جاء الأداء العربي في هذا المؤشر قريبا جدا من الأداء العالمي ، وجاء الأداء العربي أفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على الضعف فقط، في حين جاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية 61.2 نقطة ، و اقل من المستوى العالمي في مؤشر إنتاجية العمل بـ 58.8 نقطة و اقل بشكل طفيف في بقية المؤشرات.

وتقدمت دول الخليج الدول العربية في المؤشر وبفارق كبير عن المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا ثم دول المغرب العربي بفارق قليل وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا مما يوضح ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول الخليج في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، ومقارنة بعام 2016 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.

ورغم أن غالبية دول المنطقة لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم إلا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف والتمثلة في المستوى التعليمي والمهاري لتلك الكوادر وهو ما يؤدي إلى تدني في مستوى إنتاجيتها مقارنة بالعديد من دول العالم الأخرى وذلك بسبب عوامل

عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحلہ وخصوصا في مرحلته الأساسية ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.

جدول رقم (2-46): المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية لعام 2017.

مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية						مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	مؤشر التنمية البشرية	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	نسبة الفرد العامل من الناتج بمقياس القوة الشرائية	نسبة عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	قيمة المؤشر	
52.5	79.8	62.7	63.3	55.3	64.5	دول الخليج العربي
46.2	64.2	59.9	55.7	6.5	40	دول المشرق العربي
50.2	59.7	43.8	68.8	17.2	38.6	دول المغرب العربي
12.9	32.1	25.1	47	45.8	26.5	دول الاداء المنخفض
41	61.2	49.2	58.8	36.6	45.6	المتوسط العربي
49.8	64.6	61.6	61.9	15.1	44	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017.

وفي عام 2018 نلاحظ من خلال الجدول (2-47) ان الاداء العربي جاء افضل من الاداء العالمي حول بمتوسط 45.5 نقطة في حين بلغ المتوسط العالمي 44.3 نقطة، وجاء الاداء العربي افضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن اضعف وفي متغير متوسط نمو انتاجية العمل، وجاء الاداء العربي قريب من الاداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية فيما جاء اقل من المستوى العالمي بشكل واضح في مؤشر التعليم ، وتقدمت دول الخليج الدول العربية في المؤشر وبفارق كبير عن المتوسط العالمي وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا ثم دول المغرب بفارق قليل واخيرا جاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى اداء ضعيف جدا.

ويوضح المؤشر ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول الخليج والمشرق والمغرب العربي في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (2-47): المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد الطبيعية والبشرية لعام 2018.

مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية						مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	مؤشر التنمية البشرية	موسم سنوات الدراسة	نصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية	نصيب عوائد الموارد الطبيعية	قيمة المؤشر	
52.5	79.8	62.7	70.6	55.3	64.2	دول الخليج العربي
46.2	64.2	59.9	23.2	6.5	40	دول المشرق العربي
50.2	59.7	43.8	22.5	17.2	38.7	دول المغرب العربي
12.9	32.1	25.1	17.2	45.8	26.6	دول الاداء المنخفض
41	61.2	49.2	39.4	36.6	45.5	المتوسط العربي
49.8	64.6	61.6	30.4	15.1	44.3	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2018.

7. مؤشر عناصر التكلفة

تعد تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال، ويقاس مؤشر عناصر التكلفة اربعة أنواع رئيسية من المتغيرات هي ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، وإجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، الوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا، تكلفة التصدير والاستيراد حيث تم تغيير طريقة قياس هذا المتغير من دولار لكل حاوية نمطية إلى تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة¹.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-48) ان الاداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا من الاداء العالمي المرتفع اصلا، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 69.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 67.5 نقطة، تصدرت دول الخليج لدول العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء الجيد بقيمة 74.6، كما جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 68.2 نقطة ثم حلت دول

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص38

المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 67.3 نقطة واخيرا حلت دول الدخل المنخفض بقيمة 63.2 نقطة، وقد حظيت الدول العربية باداء افضل من المتوسط العالمي في متغيري الضرائب وتكلفة الاستيراد والتصدير في حين جاء الاداء العربي اقل من العالمي في مؤشر ظروف سوق العمل او التكاليف غير المباشرة، متميزة دول الخليج في مؤشر الضرائب بمستوى جيد جدا مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء اداء كل المجموعات فيما عدا دول الدخل المنخفض جيدا في مؤشر تكلفة الاستيراد كما جاء اداء دول المغرب جيدا في مؤشر ظروف سوق العمل في حين راوح الاداء بين لمتوسط والضعيف في بقية المؤشرات.

جدول رقم (2-48) : المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة لسنة 2013.

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة		
	القيمة	ظروف سوق العمل	الضرائب
المنطقة العربية	69.1	44.5	71.9
دول الخليج العربي	74.6	36.2	93.9
دول المشرق العربي	68.2	42.9	69.5
دول المغرب العربي	67.3	57.4	50.6
دول الدخل المنخفض	53.2	45.2	62.1
المتوسط العالمي	67.5	51.2	65.5

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 57.

وفي عام 2014 نلاحظ من خلال الجدول(2-49) ان الاداء العربي جاء اعلى من الاداء العالمي المرتفع ايضا لسنتين متتاليتين محققة الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 80.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 76.3 نقطة، تصدرت دول الخليج الدول العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جدا بقيمة 91.1 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 79.9 نقطة ثم حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة بقيمة 75.5 نقطة وأخيرا دول المغرب العربي بقيمة 72.1 نقطة، وقد حظيت الدول العربية باداء افضل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات ولاسيما دول الخليج التي تميزت بأدائها في متغيري معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية والوقت اللازم لدفع الضرائب بمستوى جيد جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، وجاء أداء دول المشرق جيدا في مؤشري معدل الضريبة وتكلفة الاستيراد والتصدير .

جدول رقم (2-49): المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة لسنة 2014.

المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة					مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
تكلفة التصدير	زمن دفع الضرائب	إجمالي معدل الضريبة	ضريبة العمل والمساهمات	القيمة	
وفق الالتزامات الموثقة	بالساعات سنوياً	كنسبة من الأرباح التجارية	كنسبة من الأرباح التجارية		
87.9	90.8	76.9	67.2	80.7	المنطقة العربية
93.5	98.4	96.6	75.9	91.1	دول الخليج العربي
92.3	91.1	76.9	59.3	79.9	دول المشرق العربي
76.6	86.9	69.6	69	72.1	دول المغرب العربي
90.1	84	56.3	57.9	75.5	دول الاداء المنخفض
85.3	88.8	68.6	62.6	76.3	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 55.

ومن خلال الجدول رقم (2-50) انه في عام 2015 الاداء العربي في هذا المؤشر جاء اعلى من الاداء العالمي ايضا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 81.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 77.3 ، تصدرت دول الخليج الدول العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء الجيد جدا بقيمة 91.1 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 81 نقطة ثم حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة بقيمة 75.6 نقطة واخيرا دول المغرب العربي بقيمة 72 نقطة، وقد حضيت الدول العربية باداء افضل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات ولا سيما دول الخليج ، متميزة هذه الاخيرة في متغيري معدل الضريبة كنسبة من الارباح التجارية والوقت اللازم لدفع لضرائب بالساعات سنويا بمستوى جيد جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، وجاء اداء دول المشرق جيد في مؤشري معدل الضريبة وتكلفة الاستيراد والتصدير .

جدول رقم (2-50): المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة لسنة 2015.

المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة					مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة	زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً	إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية	ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية	القيمة	
88.5	92.5	79.5	66.6	81.7	المنطقة العربية
93.4	98.3	96.8	75.9	91.1	دول الخليج العربي
92.6	91.2	79.7	60.5	81	دول المشرق العربي
74.7	86.6	71.6	69.6	72	دول المغرب العربي
92.8	89.9	55.0	50.1	75.6	دول الاداء المنخفض
85.2	89.3	72.3	62.5	77.3	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 55.

ومن خلال الجدول رقم (2-51) نلاحظ انه في سنة 2016 جاء الاداء العربي في هذا المؤشر مساوياً تقريباً للاداء العالمي المرتفع أصلاً، حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 75.2 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 75.8 نقطة، تصدرت دول الخليج الدول العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جداً بقيمة 85.2 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 81 نقطة ثم حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة بقيمة 67.3 نقطة واخيراً دول المغرب العربي بقيمة 66.4 نقطة ، وقد تميز اداء دول الخليج في متغيري معدل الضريبة كنسبة من الارباح التجارية والوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنوياً بمستوى جيد جداً مقارنة بالمتوسط العالمي، وتميزت دول المشرق العربي في مؤشر معدل الضريبة بمستوى جيد.

جدول رقم (2-51) : المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة لسنة 2016.

المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة					مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة	زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً	إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية	ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية	القيمة	
61.1	92.5	80.9	66.4	75.2	المنطقة العربية
69.9	98.3	96.9	75.8	85.2	دول الخليج العربي
65.1	91.2	81.1	60.9	74.6	دول المشرق العربي
66.4	90.3	58.9	49.9	66.4	دول المغرب العربي
41.0	86.5	73.1	68.7	67.3	دول الاداء المنخفض
76.8	89.4	74.7	62.5	75.8	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 55.

وفي عام 2017 ومن خلال الجدول رقم (2-52) نلاحظ ان الاداء العربي في هذا المؤشر جاء اقل من الاداء العالمي بمتوسط 70.6 نقطة مقارنة بـ75.8 نقطة، تصدرت دول الخليج الدول العربية وتوقفت على المتوسط العالمي بقيمة 83.9 نقطة وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة واخيرا جاءت دول الاداء المنخفض، وقد تميز اداء دول الخليج في غالبية المتغيرات فيما عدا تكلفة التصدير مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء اداء دول المشرق جيدا ودول المغرب منخفضا في مؤشر معدل الضريبة.

جدول رقم (2-52): المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة لسنة 2017.

المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة					مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
مؤشر عناصر التكلفة					
تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة	زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً	إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية	ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية	القيمة	
65.4	92.1	80.1	66.3	70.6	المنطقة العربية
69.3	98.2	96.6	75.8	83.9	دول الخليج العربي
77.8	90.6	80.2	60.9	69.3	دول المشرق العربي
73.4	90.5	58.2	50.5	63.0	دول المغرب العربي
44.4	85.3	71.6	68.2	57.4	دول الاداء المنخفض
78.3	88.9	73.8	62.9	75.8	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وايمان الصادرات ، الكويت، 2017.

وفي عام 2018 جاء الاداء العربي اقل من الأداء العالمي عند 76 نقطة، تصدرت دول الخليج الدول العربية وتوقفت على المتوسط العالمي بقيمة 83.2 نقطة وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة واخيرا جاءت دول الاداء المنخفض، وتتميز أداء دول الخليج في غالبية المتغيرات فيما عدا تكلفة التصدير مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء اداء دول المشرق جيدا ودول المغرب منخفضا في مؤشر معدل الضريبة مثلما يوضحه الجدول رقم (2-53).

جدول رقم (2-53) : المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة لسنة 2018.

المتغيرات الاساسية لمؤشر عناصر التكلفة					مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
مؤشر عناصر التكلفة					
القيمة	ضريبة العمل والمساهمات	بجمالي محض الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية	زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً	تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة	
69.9	64.7	75.8	78.0	61.1	المنطقة العربية
83.2	74.7	95.5	94.5	68.3	دول الخليج العربي
67.8	57.0	75.7	68.0	70.7	دول المشرق العربي
61.8	48.9	49.3	80.3	68.7	دول المغرب العربي
57.5	67.5	66.3	59.3	37.1	دول الاداء المنخفض
76	62.4	68.7	70.8	74.4	المتوسط العالمي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.
ويكشف هذا المؤشر ان دول الأداء المنخفض عليها الإسراع في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال زمن دفع الضرائب وتكلفة التصدير والاستيراد في حين يتعين على دول المغرب العربي التحرك على صعيد معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية.

8. مؤشر الأداء اللوجستي

تتوقف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي على جودة البنية التحتية والمرافق ولاسيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، كونها عنصراً حاكماً في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات داخليا وخارجيا.

من هذا المنطلق تم إدراج مؤشر الأداء اللوجستي الذي يتكون من ثمانية متغيرات هي: كفاءة وشفافية إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، نوعية الطرق البرية، مؤشر أداء النقل الجوي.

ومن خلال الجدول رقم (2-54) نلاحظ ان الاداء العربي في هذا المؤشر سنة 2013 جاء قريبا من الاداء العالمي المنخفض أصلا، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 22.1 نقطة

مع متوسط عالمي بلغ 26.3 نقطة، تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء الجيد بقيمة 36.8 نقطة ويفارق واضح عن المتوسط العالمي ، وعلى صعيد المتغيرات الاربعة المكونة للمؤشر جاء اداء الدول العربية اقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفارق متباينة اكبرها في الاتصالات الالكترونية بمتوسط عربي 27.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37 نقطة . وقد تميز اداء دول الخليج في مؤشر النقل الجوي بمستوى جيد جدا وبدرجة اقل في النقل البري والاتصالات الالكترونية والهاتفية بمستوى جيد في حين جاء اداء بقيمة المجموعات العربية نا بين المتوسط والضعيف جدا في المكونات الفرعية .

جدول رقم (2-54) : المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي لسنة 2013.

المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي					مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
الاتصالات الهاتفية	الاتصالات الالكترونية	النقل الجوي	النقل البري	القيمة	
43.9	27.6	10.1	7	22.1	المنطقة العربية
63.1	46.3	23.3	15	36.8	دول الخليج العربي
34.8	25.2	5	4	17.3	دول المشرق العربي
45.4	20.3	2.8	2	17.6	دول المغرب العربي
20.4	8.7	1.5	2	8.2	دول الدخل المنخفض
45.4	37	12.9	10	26.3	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار واثتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 59.

وفي سنة 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-55) ان الاداء العربي في هذا المؤشر جاء اقل من الاداء العالمي المنخفض اصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 29.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 39.7 نقطة، كما جاء الاداء العربي قريب من المتوسط العالمي في متغيرات الشحن الدولي والنقل الجوي فيما كان ضعيفا وضعيفا جدا في بقية المتغيرات، متصدرة دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء المتوسط بقيمة 39.2 نقطة ويفارق محدود جدا عن المتوسط العالمي البالغ 39.7 نقطة، وجاءت دول المغرب اعربي في المرتبة الثانية بقيمة 28 نقطة باداء ضعيف ثم دول المشرق العربي بقيمة 28 نقطة باداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 19 باداء ضعيف جدا.

جدول رقم (2-55): المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي لسنة 2014.

المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي									مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
القيمة	كفاءة أداء التخليص الجمركي	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	أداء الشحن الجوي	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	تتبع وتعقب الاداء	زمن إنجاز المعاملات	كثافة الطرق البرية	مؤشر أداء النقل الجوي	
29.3	32.6	33.5	40.3	30.5	44.6	55	6.7	2.8	المنطقة العربية
39.2	46.4	45.5	47.3	43.5	56.2	55	15	5.6	دول الخليج العربي
28.3	33.6	28.5	41.0	28.6	47.4	44	1.9	1.5	دول المغرب العربي
28	26.7	36.6	43.8	24.1	43.5	43	4.4	1.6	دول المشرق العربي
19	18.6	22.1	29.1	20.2	29.1	30	2.3	1	دول الاداء المنخفض
39.7	45.6	48	40.7	46.8	57.9	56	9.6	4.4	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 56.

وفي عام 2015 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-56) ان الاداء العربي جاء اقل من الاداء العالمي المنخفض اصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 28.5 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37.5 نقطة، واقل منه ايضا في جميع المتغيرات بنسب متفاوتة ابرزها كفاءة التخليص الجمركي وتتبع وتعقب الاداء وزمن انجاز المعاملات، متصدرة دول الخليج المجموعات العربية في هذا المؤشر العام ووحيدة في مجموعة الاداء الجيد بقيمة 43.3 وازيادة عن المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 27.9 نقطة باداء ضعيف ثم دول المغرب العربي بقيمة 26.4 نقطة باداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 8.3 باداء ضعيف جدا ، متميزة دول الخليج بادائها في مؤشر النقل الجوي وكاشفة دول الاداء الضعيف عن ضرورة الاسراع في تنفيذ اصلاحات في جميع متغيرات المؤشر .

جدول رقم (2-56) : المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي لسنة 2015.

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنافسي لقيمة المؤشر	مؤشر الاداء اللوجستي	كفاءة أداء التخليص الجمركي	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	أداء الشحن الدولي	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	تتبع وتعقب الاداء	زمن إنجاز الإجراءات	كثافة الطرق (لكل 100 كم مربع أو نسبتها من إجمالي)	أداء النقل الجوي
المنطقة العربية	28.5	31.0	34.0	40.9	31.1	35.8	39.8	6.4	8.9
دول الخليج العربي	43.3	50.2	51.8	54.1	47.0	53.0	56.5	12.9	20.5
دول المشرق العربي	27.9	28.3	32.2	43.6	36.2	36.7	39.7	4.0	2.8
دول المغرب العربي	26.4	27.9	31.6	47.6	25.6	33.2	41.4	2.0	2.1
دول الاداء المنخفض	8.3	6.5	10.3	13.9	7.7	11.4	13.5	1.6	1.2
المتوسط العالمي	37.5	43.4	43.1	52.6	44.3	50.1	51.0	8.8	6.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 57.

وفي سنة 2016 ومن خلال الجدول رقم (2-57) نلاحظ ان الاداء العربي جاء اقل من الاداء العالمي بمتوسط 39.4 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي 49.1 نقطة ، وذلك في جميع المتغيرات فيما عدا مؤشر النقل الجوي الذي حققت فيه الدول العربية اداء افضل من الاداء العالمي ،وقد تصدرت دول الخليج المجموعات العبية بقيمة 43.3 نقطة، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 39.6 نقطة ثم دول المغرب العربي ب 35 نقطة وفي الاخير دول الاداء المنخفض، متميزة دول الخليج في جميع المتغيرات الفرعية .

جدول رقم (2-57) : المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي لسنة 2016.

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر الاداء اللوجستي	كفاءة أداء التخليص الجمركي	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	أداء الشحن الدولي	جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية	تتبع وتعقب الأداء	زمن إنجاز الإجراءات	كثافة الطرق (لكل 100 كم مربع أو نسبتها من إجمالي)	أداء النقل الجوي
المنطقة العربية	39.4	36.0	36.6	42.4	33.8	42.4	41.6	41.5	8.9
دول الخليج العربي	60.1	54.4	57.4	62.9	52.4	59.5	56.3	73.5	20.5
دول المشرق العربي	39.6	37.6	33.3	42.0	41.9	50.4	39.3	24.4	2.8
دول المغرب العربي	35.0	32.9	33.3	44.1	27.0	33.6	45.1	33.8	2.1
دول الاداء المنخفض	11.4	9.6	10.4	10.9	5.2	17.4	18.5	12.1	1.2
المتوسط العالمي	49.1	48.6	45.4	55.6	46.0	52.5	55.3	43.2	6.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 57.

وفي 2017 ومن خلال الجدول رقم (2-58) نلاحظ ان متوسط الأداء العربي في المؤشر بلغ 44.5 نقطة، حيث جاء أقل من الأداء العالمي البالغ 52.5 نقطة في جميع المتغيرات فيما عدا مؤشر النقل الجوي الذي حققت فيه الدول العربية أداء افضل من الأداء العالمي ما يعكس تطور هذا القطاع في الدول العربية ، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بشكل واضح بمتوسط قدره 66.1 نقطة ، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج بلف 49.9 نقطة ثم جاءت دول المغرب العربي ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

وتتميز أداء دول الخليج في جميع المتغيرات الفرعية وسجلت بقية المجموعات العربية أداء متباينا فيما عدا دول الاداء المنخفض فقد سجلت أداء ضعيفا جدا في غالبية المتغيرات، مما يوضح ضرورة قيام دول الاداء ضعيف بالإسراع في تنفيذ إصلاحات تشمل جميع متغيرات المؤشر .

جدول رقم (2-58): المتغيرات الاساسية لمؤشر الاداء اللوجستي لسنة 2017.

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر للمنطقة العربية	مؤشر الاداء اللوجستي	كفاءة أداء التخليص الجمركي	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	أداء الشحن الدولي	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	تتبع وتعقب الاداء	زمن إنجاز الإجراءات	كثافة الطرق (لكل 100 كم مربع أو نسبتها من إجمالي	أداء النقل الجوي
المنطقة العربية	44.5	38.3	41.8	48.9	42.1	45.7	48.6	43.3	47.7
دول الخليج العربي	66.1	59.6	64.1	73.5	61.8	64.9	66.9	72.5	64.2
دول المشرق العربي	49.9	41.8	45.0	54.2	44.2	50.3	49.6	30.9	54.6
دول المغرب العربي	36.9	22.7	33.5	37.2	38.2	38.6	41.7	37.9	37.9
دول الاداء المنخفض	16.9	15.6	12.2	16.7	13.8	18.9	25.5	13.0	2.6
المتوسط العالمي	52.5	50.3	50.5	52.3	51.0	54.9	57.3	46.1	50.4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017.

ومن خلال ماورد في اخر تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 2018 فإن بيانات هذا المؤشر في هذه السنة تتطابق تقريبا مع بيانات 2017 بسبب عدم قيام البنك الدولي بتحديث البيانات بالنسبة لجميع الدول للفترة التي يرصدها المؤشر العام للجاذبية.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في المؤشر العام للأداء اللوجستي الا ان العديد من الدول العربية تشكو من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية ومؤشر كثافة الطرق البرية وهو ما يؤثر سلبا بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار وخصوصا مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج.

9. مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

جاء الاداء العربي في هذا المؤشر عام 2013 قريب ممن الاداء العالمي المنخفض اصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 22.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 26.3 نقطة، متصدرة دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء الجيد بقيمة 36.8 نقطة ويفارق واضح عن المتوسط العالمي البالغ 26.3 نقطة، وجاء اداء الدول لعربية اقل ن المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة اكبرها في الاتصالات الالكترونية بمتوسط عالمي بلغ 37 نقطة.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، مرجع سابق، ص 58.

الأزمات المالية العالمية .

وفي عام 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-59) جاء الأداء العربي في هذا المؤشر ايضا أقل من الأداء العالمي ، حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 29.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37.9 نقطة، والأداء العربي كان قريباً من المتوسط العالمي في متغيرات نسبة مستخدمي الانترنت من السكان بل وتفوق على المتوسط العالمي في متغير اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 46.1 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 30.9 نقطة بأداء متوسط ثم دول المغرب العربي بقيمة 26.6 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاحيرة بقيمة 12 بأداء ضعيف جداً، وجاءت دول الخليج بأداء جيد جدا في متغير اشتراكات الهاتف النقال وبمستوى جيد في نسبة مستخدمي الانترنت فيما سجلت كل المجموعات العربية فيما عدا دول الخليج أداءً يتراوح ما بين المتوسط والضعيف جدا في كل المتغيرات.

جدول رقم (2-59): أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2014.

المجموعة الجغرافية	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	إشترارات النطاق العريض (البرودباند)	إشترارات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	إشترارات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
المنطقة العربية	29.8	9.8	20.1	42.2	46.9
دول الخليج العربي	46.1	17.4	27.8	71.3	68.0
دول المشرق العربي	30.9	11.3	20.9	44.2	47.1
دول المغرب العربي	26.6	7.5	19.1	32.4	47.5
دول الاداء المنخفض	12.0	1.8	11.3	13.8	20.9
المتوسط العالمي	37.9	28.6	34.0	45.7	43.5

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 59.

وفي عام 2015 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-60) ان الاداء العربي جاء في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي محققة الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 31.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 39.2 نقطة، وكان الاداء العربي قريباً من المتوسط العالمي في متغيرات نسبة مستخدمي الانترنت من السكان بل وتفوق على المتوسط العالمي في متغير اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، وتميزت دول الخليج بتصدرها المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 47.3 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 31.5 نقطة بأداء متوسط ثم دول المغرب العربي بقيمة 26.9 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاحيرة

بقيمة 12.3 بأداء ضعيف جداً، كما تميزت دول الخليج بأداء جيد جداً في متغير اشتراكات الهاتف النقال وبمستوى جيد في نسبة مستخدمي الإنترنت فيما سجلت كل المجموعات العربية الأخرى أداء يتراوح ما بين المتوسط والضعيف جداً في كل المتغيرات.

جدول رقم (2-60): أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2015

المجموعة الجغرافية	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	إشتراكات النطاق العريض (البرودباند)	إشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	إشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
المنطقة العربية	31.8	11.6	18.9	48.1	48.4
دول الخليج العربي	47.3	18.6	28.5	75.1	66.9
دول المشرق العربي	31.5	13.2	19.4	51.2	42.2
دول المغرب العربي	26.9	9.2	16.1	38.2	44.2
دول الأداء المنخفض	12.3	1.6	6.2	12.8	28.6
المتوسط العالمي	39.2	30.5	34.0	48.2	43.9

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 59.

وفي سنة 2016 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-61) ان الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 33 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 39.7 نقطة، وكان الأداء العربي اعلى من المتوسط العالمي في متغير النقل الجوي وقريبا من المتوسط العالمي في متغيرات كثافة الطرق وكفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، وتميزت دول الخليج بتصديدها المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 49.9 نقطة، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 31.9 نقطة بأداء متوسط، ثم دول المغرب العربي بقيمة 27.4 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 12.6 بأداء ضعيف جداً، وقد تميزت دول الخليج بأداء جيد جداً في غالبية المتغيرات فيما سجلت مجموعتا المشرق والمغرب أداء يتراوح ما بين الجيد والضعيف في كل المتغيرات.

جدول رقم (2-61) : أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2016.

المجموعة الجغرافية	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	إشتركات النطاق العريض (البرودباند)	إشتركات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	إشتركات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
المنطقة العربية	33.0	13.8	18.5	50.1	48.8
دول الخليج العربي	49.9	22.2	28.4	80.1	68.4
دول المشرق العربي	31.9	17.5	18.6	47.8	42.7
دول المغرب العربي	27.4	9.4	15.0	40.0	43.3
دول الأداء المنخفض	12.6	1.8	6.1	14.5	27.8
المتوسط العالمي	39.7	31.9	33.3	50.1	42.8

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 59.

ومن خلال الجدول رقم (2-62) يتضح لنا انه في سنة 2017 متوسط الأداء العربي في هذا المؤشر بلغ 33.3 نقطة وجاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 40.2 نقطة، الا انه كان أعلى من المتوسط العالمي في متغيري نسبة مستخدمي الإنترنت وإشتركات الهاتف النقال بـ 55.4 نقطة و 51.5 نقطة ، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير في المؤشر بـ 50.7 نقطة وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج بـ 31.7 نقطة ثم دول المغرب العربي بـ 28.5 نقطة ثم دول الأداء المنخفض، تميزت دول الخليج بأداء متميز وسجلت مجموعة المشرق العربي أداء قريبا من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الإنترنت والهاتف النقال، فيما تفوقت دول المغرب العربي عالميا في إشتركات البرود باند والنقال بـ 9.9 نقطة و 45.7 .

جدول رقم (2-62): أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2017

المجموعة الجغرافية	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	إشتركات النطاق العريض (البرودباند)	إشتركات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	إشتركات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
المنطقة العربية	33.3	15.4	18.3	53.8	51.5
دول الخليج العربي	50.7	23.7	28.4	83.9	72.9
دول المشرق العربي	31.7	22.0	18.4	52.4	45.7
دول المغرب العربي	28.5	9.9	14.2	44.0	45.7
دول الأداء المنخفض	12.1	1.9	6.0	17.2	27.9
المتوسط العالمي	40.2	32.8	33.2	52.7	43.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017.

وفي سنة 2018 جاء من من خلال الجدول رقم (2-63) كما نلاحظ متوسط الأداء العربي في هذا المؤشر 34 نقطة وجاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 40.9 نقطة، وجاء أعلى في متغيرين نسبة مستخدمي الإنترنت واشتراكات الهاتف النقال، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتوقفت على المتوسط العالمي بفارق كبير وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض، متميزة دول الخليج بأدائها في غالبية المتغيرات فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء قريباً من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الإنترنت، فيما توقفت دول المغرب العربي عالمياً في اشتراكات النقال.

جدول رقم (2-63) : أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2018

المجموعة الجغرافية	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	إشترارات النطاق العريض (البرودباند)	إشترارات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	إشترارات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
المنطقة العربية	34.0	15.7	17.7	55.4	47.2
دول الخليج العربي	50.8	23.2	27.2	84.5	68.2
دول المشرق العربي	33.9	23.0	18.7	56.6	37.1
دول المغرب العربي	29.5	11.6	13.6	47.2	45.6
دول الأداء المنخفض	12.3	2.0	5.8	17.1	24.6
المتوسط العالمي	40.9	34.0	32.4	54.4	42.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2018.

نظراً لدور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد فقد أصبح من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية، ولذا تم إدراج مؤشر فرعي لقياس أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال رصد أربعة متغيرات رئيسية هي اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند).

ولانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي عرفت الدول العربية ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته لاسيما مع تدني الإنفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال.

10. مؤشر اقتصاديات التكتل

تقوم الشركات المتعددة الجنسية بدور محوري في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وارتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الاستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر اقتصاديات التكتل الذي يركز على ثلاثة متغيرات رئيسية هي: عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية إلى 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

فمن خلال الجدول رقم (2-64) نلاحظ ان أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء اقل بشكل واضح من الاداء العالمي، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 6.5 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 11.8 نقطة، تصدرت دول المشرق المجموعات العربية ومجموعة الدول ذات الاداء الجيد بقيمة 10.6 نقاط تلتها دول المغرب العربي بحولها في المرتبة القانية بقيمة 7.1 نقطة ثم دول الخليج العربي بحولها في المرتبة الثالثة بقيمة 6.1 نقطة واخيرا دول الدخل المنخفض بقيمة 3.2 نقطة.

وعلى صعيد المتغيرات الخمسة المكونة للمؤشر جاء أداء الدول العربية اقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة اكبرها في المؤشرات الثلاثة ذات لصلة بتواجد الشركات متعددة الجنسيات بمتوسط عربي تراوح ما بين 1.6 إلى 2.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي تراوح ما بين 8.8 و 9.2 نقطة ، وقد تميز أداء دول المشرق ودول الخليج في مكون رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر كنسب من الناتج المحلي الإجمالي كما تميز أداء دول المشرق والغرب في مكون عدد الاتفاقيات الاستثمارية المعقودة مع دول العالم الاخر، وكذلك تميز أداء دول المغرب والخليج ي مكون نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسية المنتمية للاتحاد الاوروبي داخل الدول .

جدول رقم(2-64) : أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2013.

المجموعة الجغرافية	مؤشر اقتصاديات التكتل	نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة	رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي ابرمتها الدولة
المنطقة العربية	6.5	2.6	2.0	1.6	4	22
دول الخليج العربي	6.1	3.7	2.0	1.9	7.1	16
دول المشرق العربي	10.6	1.4	1.9	1.7	3.8	44
دول المغرب العربي	7.1	3.6	3.2	1.5	2.2	25
دول الاداء المنخفض	3.2	1.0	1.0	1.1	1.3	12
المتوسط العالمي	11.8	9.2	8.9	8.8	7.4	25

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 61.

وفي عام 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-65) ان أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء اقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 12.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.6 نقطة، تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 17.7 نقطة، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 13.6 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة بقيمة 12.8 نقطة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 7.3 بأداء ضعيف جدا، وقد جاء اداء الدول العربية قريب من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، ومقارنة بعام 2013 فقد ارتفع اداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما تراجع اداء دول المشرق والمغرب.

جدول رقم (2-65) : أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2014.

المجموعة الجغرافية	مؤشر اقتصاديات التكتل	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
المنطقة العربية	12.3	1.6	3.8	31.4
دول الخليج العربي	12.8	1.7	7.8	29.1
دول المشرق العربي	17.7	1.5	1.8	49.9
دول المغرب العربي	13.6	2.2	2.7	36.0
دول الاداء المنخفض	7.3	1.0	1.3	19.5
المتوسط العالمي	15.6	9.8	6.0	30.9

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 61.

وفي سنة 2015 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-66) ان اداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 12.4 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.7 نقطة، متصدرة دول المشرق العربي المجموعات العربية بأداء جيد بقيمة 18.2 نقطة، ثم دول المغرب العربي بأداء جيد أيضا بقيمة 15.6 نقطة، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 11.8 نقطة بأداء متوسط ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 6.5 بأداء ضعيف جدا، وقد جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة بمتوسط 33 اتفاقية لكل دولة عربية من الدول 16 التي يرصدها التقرير مقارنة بنحو 31.6 اتفاقية في المتوسط S على المستوى العالمي،

ومقارنة بعام 2014 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل وكانت دول الخليج صاحبة أفضل تحسن بنسبة تقترب من 7 %.

جدول رقم (2-66): أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2015.

المجموعة الجغرافية	مؤشر اقتصاديات التكتل	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
المنطقة العربية	12.4	2.2	2.0	33.0
دول الخليج العربي	11.8	2.2	2.5	30.7
دول المشرق العربي	18.2	2.0	2.3	50.4
دول المغرب العربي	15.6	4.0	1.8	40.9
دول الأداء المنخفض	6.5	1.0	1.3	17.3
المتوسط العالمي	15.7	9.6	5.9	31.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 61.

اما بالنسبة لاداء الدول العربية في هذا المؤشر سنة 2016 فنلاحظ من خلال الجدول رقم (2-67) ان أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي ايضا، حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 12.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.9 نقطة، محتلة دول المشرق العربي الصدارة في المجموعات العربية بأداء جيد بقيمة 18.3 نقطة، ثم دول المغرب العربي بأداء جيد جداً أيضاً بقيمة 15.6 نقطة، ثم دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 12.6 نقطة بأداء جيد جداً أيضاً ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 6.8 بأداء ضعيف جداً، وقد جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة بمتوسط 34.2 اتفاقية لكل دولة عربية من الدول 16 التي يرصدها التقرير مقارنة بنحو 32.3 اتفاقية في المتوسط على المستوى العالمي.

جدول رقم (2-67): أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2016.

المجموعة الجغرافية	مؤشر اقتصاديات التكتل	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
المنطقة العربية	12.8	2.3	2.0	34.2
دول الخليج العربي	12.6	2.4	2.4	33.1
دول المشرق العربي	18.3	2.0	2.2	50.9
دول المغرب العربي	15.6	2.4	2.4	41.1
دول الأداء المنخفض	6.8	1.1	1.3	18.1
المتوسط العالمي	15.9	9.9	5.5	32.3

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 61.

وفي عام 2017 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-68) ان أداء المتوسط العربي جاء بقيمة 1.1 نقطة في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي البالغ 15.9 نقط، حيث جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة بـ 35.2 نقطة ، متصدرة دول المشرق العربي المجموعات العربية ، ثم دول المغرب العربي، ثم دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة بفارق كبير ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة، وبمقارنة عام 2016 مع 2017 نلاحظ ارتفاع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما عدا دول الاداء المنخفض.

جدول رقم (2-68): أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2017

المجموعة الجغرافية	مؤشر اقتصاديات التكتل	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
المنطقة العربية	13.1	2.4	1.9	35.2
دول الخليج العربي	13.3	2.5	2.3	35.2
دول المشرق العربي	18.4	2.1	2.1	51.1
دول المغرب العربي	16.0	4.1	1.7	42.6
دول الأداء المنخفض	6.7	1.1	1.2	17.9
المتوسط العالمي	15.9	9.9	5.1	32.6

المصدر: جداول احصائية صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،

2017.

وفي عام 2018 ، نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-69) ان المتوسط العربي جاء بقيمة 13.4 نقطة في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي البالغ 16 نقطة، وجاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، وقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وتفوقت على العالم، ثم حلت دول المغرب العربي، ثم دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

جدول رقم (2-69) : أداء مجموعات الدول في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2018

المجموعة الجغرافية	مؤشر اقتصاديات التكتل	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
المنطقة العربية	13.4	2.4	1.8	35.8
دول الخليج العربي	18.8	2.1	2.0	52.1
دول المشرق العربي	16.1	4.1	1.6	42.7
دول المغرب العربي	13.7	2.7	2.2	36.1
دول الأداء المنخفض	6.8	1.1	1.2	18.1
المتوسط العالمي	16.0	10.2	4.9	32.9

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصادرات ، الكويت، 2018.

ومن خلال البيانات المتوفرة في الجدول يتضح ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين جاذبيتها للشركات متعددة الجنسيات في العالم وكذلك دول المشرق العربي والخليج ولكن بدرجة أقل لأن كل مجموعات دول المنطقة العربية جاء اداءها في مؤشر عدد الشركات المتعددة الجنسيات ادنى من المتوسط العالمي وحتى في مؤشر رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الاجمالي العالمي.

11. مؤثر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تلعب عوامل التميز والتقدم التكنولوجي دورا مهما في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتميز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن خمسة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

ومن خلال الجدول رقم (2-70) نلاحظ انه في سنة 2013 جاء الاداء العربي في هذا المؤشر اقل بشكل واضح عن الاداء العالمي محققة الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 9.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.9 نقطة، تصدرت دول الخليج العربي فيه الاداء العربي بقيمة 12.1 نقطة

وبمستوى اداء متوسط ، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 11.6 في نفس مستوى دول الخليج، كما جاء اداء الدول العربية اقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفارق متباينة في المتغيرات المكونة للمؤشر اقلها مؤشر جودة الجامعات بمتوسط عربي تراوح ما بين 1 إلى 1.10 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 3.8.

جدول رقم (2-70) : أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2013.

المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر	مؤشر البيئة التكنولوجية	مؤشر طلبات براءة الاختراع	مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية	مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية	مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية	مؤشر تسجيلات العلامات التجارية	مؤشر جودة الجامعات	مؤشر الحكومة الالكترونية
المنطقة العربية	9.60	27.89	1.06	1.02	1.03	1.03	1.11	1.05	42.87
دول الخليج العربي	12.10	29.10	1.02	1.03	1.01	1.01	1.10	1.10	61.11
دول المشرق العربي	11.60	37.24	1.16	1.03	1.01	1.01	1.11	1.09	49.45
دول المغرب العربي	9.00	31.62	1.07	1.01	1.09	1.08	1.15	1.00	33.70
دول الأداء المنخفض	5.10	15.33	1.01	1.00	1.01	1.01	1.09	1.00	19.73
المتوسط العالمي	15.90	44.58	4.39	3.78	4.75	6.19	6.89	3.83	52.96

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 62.

وفي عام 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-71) ان اداء المتوسط العربي جاء اقل من الاداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 18.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 27 نقطة ، متصدرة دول الخليج كالعادة المجموعات الجغرافية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء المتوسط بقيمة 27.5 نقطة ، ثم دول المشرق العربي بقيمة 22 نقطة بآداء ضعيف ثم دول المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 15.8 نقطة بآداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والاخيرة بقيمة 8.4 بآداء ضعيف جدا، كما جاء اداء الدول العربية اقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفارق متباينة في المتغيرات المكونة للمؤشر .

جدول رقم (2-71): أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2014.

المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر	مؤشر تطور السوق	مؤشر تطور بيئة الأعمال	مؤشر المعرفة	المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)	طلبات تسجيل العلامات التجارية (المباشرة وعبر نظام لاهاي)	الحصة من طلبات البراءات في العالم (الدخالات المرحلة الوطنية المباشرة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات)	مؤشر الحكومة الالكترونية
المنطقة العربية	18.70	25.50	31.00	21.80	2.80	1.20	1.00	44.60
دول الخليج العربي	27.50	40.20	51.76	27.91	3.72	1.14	1.04	66.88
دول المشرق العربي	22.00	29.50	37.04	31.89	6.23	1.31	1.05	46.76
دول المغرب العربي	15.80	20.20	22.50	20.33	1.07	1.23	1.01	37.50
دول الاداء المنخفض	8.40	9.70	9.29	9.59	1.01	1.04	1.00	22.11
المتوسط العالمي	27.00	39.40	43.40	37.70	3.50	5.80	4.80	53.70

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 63.

وفي عام 2015 ومن خلال الجدول رقم (2-72) نلاحظ انه تم تقليص عدد المتغيرات المكونة للمؤشر من 8 إلى 7 متغيرات عام 2014 وإلى 5 متغيرات في هذا العام، وذلك بحذف متغيري طلبات تسجيل العلامات التجارية المباشرة وعبر نظام لاهاي وكذلك متغير الحصة من طلبات البراءات في العالم (إدخالات المرحلة الوطنية المباشرة ومعاودة التعاون بشأن البراءات) وذلك لأسباب تتعلق بنقص بيانات بعض الدول المدرجة في المؤشر من المصدر الرئيسي¹.

كما نلاحظ ان الأداء العربي جاء اقل من الاداء العالمي في هذا المؤشر محققة الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 28 نقطة مع متوسط عالمي بلغ 35.7 نقطة، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الاداء المتوسط بقيمة 37.7، ثم تلتها دول لمشرق العربي في المرتبة الثانية 30.3 نقطة ثم جاءت دول المغرب العربي بقيمة 25.3 ثم دول الدخل المنخفض 13.7 نقطة ، ونلاحظ وجود تميز لدول الخليج على صعيد تطور بيئة الاعمال والحكومة الالكترونية في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الاعمال ودول الاداء المنخفض في جميع المتغيرات الاساسية للمؤشر .

جدول رقم (2-72) : أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2015.

المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر	مؤشر تطور السوق	مؤشر تطور بيئة الأعمال	مؤشر المعرفة	المشاركة في اجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)	مؤشر الحكومة الالكترونية
المنطقة العربية	28.00	32.80	31.56	24.05	1.07	48.06
دول الخليج العربي	37.70	44.70	43.54	31.77	1.06	67.63
دول المشرق العربي	30.30	34.80	36.15	30.76	1.13	48.84
دول المغرب العربي	25.30	33.30	24.58	25.64	1.13	41.98
دول الاداء المنخفض	13.70	13.30	9.99	6.24	1.00	22.69
المتوسط العالمي	35.70	44.40	38.86	35.98	3.99	54.47

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 63.

ومن خلال الجدول رقم (2-73) نلاحظ انه في سنة 2016 جاء المتوسط العربي في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي محققة الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 28.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 35.7 نقطة، وقد جاء أداء الدول العربية اقل من المتوسط العالمي بالنسبة لعدد كبير من المتغيرات المكونة للمؤشر فيما عدا متغير الحكومة الإلكترونية، تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 37.5 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 62.

الأزمات المالية العالمية .

المرتبة الثانية بقيمة 31.10 نقطة ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 26.90 نقطة ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة 15.5 بأداء ضعيف جدا، كما نلاحظ وجود تميز لدول الخليج على صعيد تطور الحكومة الإلكترونية، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الاداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر.

جدول رقم (2-73) : أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2016.

مؤشر الحكومة الإلكترونية	المشاركة في اجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)	مؤشر المعرفة	مؤشر تطور بيئة الأعمال	مؤشر تطور السوق	قيمة المؤشر	المجموعة الجغرافية
50.14	0.02	22.03	26.64	36.50	28.80	المنطقة العربية
68.38	0.02	22.90	31.98	45.90	37.50	دول الخليج العربي
50.93	0.03	22.70	32.33	39.10	31.10	دول المشرق العربي
45.19	0.03	22.10	22.77	39.00	26.90	دول المغرب العربي
25.90	0.00	19.54	17.25	18.80	15.50	دول الاداء المنخفض
54.40	0.86	30.28	35.16	47.20	35.70	المتوسط العالمي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 63.

ومن خلال الجدول رقم (2-74) نلاحظ انه خلال سنة 2018 بلغ اداء المتوسط العربي 29 نقطة اقل من المتوسط العالمي البالغ 39.7 نقطة، كما انه جاء اقل في جميع المتغيرات المكونة للمؤشر فيما عدا متغير الحكومة الإلكترونية حيث كان قريبا في ادائه من المتوسط العالمي، وقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وبزيادة طفيفة عن المتوسط العالمي ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة واخيرا دول الاداء المنخفض بأداء ضعيف جدا ، مما يوضح تراجع الأداء مقارنة بعام 2017 في جميع المتغيرات بنسب متفاوتة.

جدول رقم (2-74): أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعامي 2017 و2018.

المؤشرات الفرعية												المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
الحكومة الإلكترونية		المشاركة في اجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)		المعرفة		تطور بيئة الأعمال		تطور السوق		قيمة المؤشر		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	
51.3	51.3	1.1	1.1	27.6	26.2	30.7	28.6	37.6	38.0	29.6	29.0	المنطقة العربية
73.8	73.8	1.1	1.1	33.4	31.9	46.3	43.8	51.1	51.7	41.1	40.5	دول الخليج العربي
52.0	52.0	1.1	1.1	32.1	29.9	38.3	36.1	40.1	40.3	32.7	31.9	دول المشرق العربي
46.2	46.2	1.1	1.1	28.2	26.7	22.4	20.7	38.6	39.3	27.3	26.8	دول المغرب العربي
20.7	20.7	1.0	1.0	15.2	14.4	7.7	6.2	15.0	15.0	11.9	11.5	دول الاداء المنخفض
58.6	58.6	3.4	3.2	40.7	39.3	45.9	45.9	51.4	51.7	40.0	39.7	المتوسط العالمي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2018.

المبحث الثاني: فجوة وميزان الجاذبية العربية خلال الفترة 2013-2018.

سنتناول في هذا المطلب فجوة وميزان الجاذبية للدول العربية خلال فترة بروز مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والذي من خلاله سنتعرف على نقاط القوة والضعف للمنطقة العربية.

المطلب الأول: فجوة الجاذبية العربية خلال الفترة 2013-2018.

يمكن تعريف فجوة الجاذبية بالفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حياة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية مرجعية كما يمكن لمصطلح الجاذبية أن يعبر عن الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية وهو ما يطلق عليه فجوة الأداء.

فجوة الجاذبية تعبر عن التحدي الذي تواجهه الدولة أو المجموعة الجغرافية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي، ويتم قياسها كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدولة أو المجموعة الجغرافية المعنية ودولة أو مجموعة دول مرجعية (أو دول مقارنة) منسوبا إلى أداء الدولة المرجعية .

ففي سنة 2013 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-75) أنه عند المقارنة مع متوسط قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 49.1 نقطة تكون فجوة الجاذبية للمنطقة العربية التي بلغ فيها متوسط قيمة المؤشر 28 نقطة كالتالي:

$$\text{فجوة الجاذبية العربية} = \frac{28-49.1}{49.1} = 43\%$$

وعلى مستوى المؤشر العام بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة جغرافي مرجعية 43%، ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة وقيمتها 32.4 % وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 29.7 % وفجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية 68%، والتي تبرز بشكل صريح ضخامة التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية، وكان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أحسن من منطقتين جغرافيتين فقط هما أفريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 57.2 %) وجنوب آسيا (ثاني أعلى فجوة بقيمة 50.6 %)، حيث قاربت تلك الفجوة ضعف فجوة جاذبية منطقة شرق آسيا والمحيط الهاديء(أقرب مجموعة من دول

المقارنة بفجوة تبلغ 26.8%)، كما نلاحظ ان وضع الدول العربية في العناصر الكامنة افضل نسبيا مقارنة بالمجموعات الجغرافية الاخرى بفجوة بلغت 29.7%، اما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الايجابية (عوامل التنوع والابتكار والتطوير) فقد حلت الدول العربية في المرتبة الاخيرة بثاني اعلى فجوة 68% بعد دول افريقيا 80%، فمن الواضح ان هذا المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المجموعات الجغرافية عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص.¹

جدول رقم (2-75): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2013 (%) .

المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الاساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار
افريقيا	36.4	51	80.6	57.2
جنوب اسيا	34.4	50.5	67.4	50.6
المنطقة العربية	32.4	29.7	68	43
امريكا اللاتينية والكاريبي	30.3	37.1	63.8	42.8
أوروبا واسيا الوسطى	24.2	24.7	52.5	32.3
شرق اسيا والمحيط الهاديء	19	25.7	34.1	26.8

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2013، ص 64.

وفي سنة 2014 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-76) انه عند المقارنة مع متوسط قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 56.9 نقطة تكون فجوة الجاذبية للمنطقة العربية التي بلغ فيها متوسط قيمة المؤشر 36.7 نقطة كالتالي:

$$\text{فجوة الجاذبية العربية} = \frac{36.7 - 56.9}{56.9} = 35.5\%$$

وعلى مستوى المؤشر العام بلغت فجوة لجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة جغرافية مرجعية 35.5% وهو تقريبا نفس مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2013، ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الاساسية او المسبقة وقيمتها 27.7% مقابل 25.2% عام 2013، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 28.3%، وفجوة العوامل او المؤثرات الخارجية الايجابية 54.6%، والتي تبرز بشكل صريح ضخامة التحديات التي تواجه

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، مرجع سابق، ص 64.

الاقتصاديات العربية من اجل جذب لمزيد من التدفقات الراسمالية، وكان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية احسن من ثلاث مجموعات جغرافية هي افريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 46.4 %) وجنوب اسيا (ثاني اعلى فجوة بقيمة 41%)، وامريكا اللاتينية والكاربيبي (ثالث اعلى فجوة بقيمة متقاربة جدا من فجوة المنطقة العربية 36%)، وقيمة تلك الفجوة تزيد ضعف فجوة جاذبية منطقة شرق اسيا والمحيط الهاديء (اقرب مجموعة من دول المقارنة بفجوة تبلغ 17.2%)، كما نلاحظ ان وضع الدول العربية في العناصر الكامنة افضل نسبيا مقارنة بالمجموعات الجغرافية الاخرى ، اما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الايجابية (عوامل التنوع والابتكار والتطوير) فقد حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة بثالث اعلى فجوة 54.6 % بعد دول افريقيا 66.9% ودول جنوب اسيا 56.4%، فمن الواضح على غرار ما تم رصده السنة الماضية فان هذا المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المجموعات الجغرافية عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص.¹

جدول رقم (2-76): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2014 (%) .

المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الاساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار
افريقيا	28.4	42.3	66.9	46.4
جنوب اسيا	32.7	34.5	56.4	41
امريكا اللاتينية والكاربيبي	27.8	30.6	53	36
المنطقة العربية	27.7	28.3	54.6	35.5
أوروبا واسيا الوسطى	18.3	17.7	32.5	21.9
شرق اسيا والمحيط الهاديء	11	16.1	20.6	17.2

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2014، ص 64.

اما في سنة 2015 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-77) انه عند المقارنة مع متوسط قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 59.5 نقطة تكون فجوة الجاذبية للمنطقة العربية التي بلغ فيها متوسط قيمة المؤشر 40.4 نقطة كالتالي:

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 64.

$$\text{فجوة الجاذبية العربية} = \frac{40.4 - 59.5}{59.5} = 32.2\%$$

وعلى مستوى المؤشر العام بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة جغرافية مرجعية 32.2 % وهو قريب من مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2014 البالغ 35.5 %، ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الاساسية او المسبقة وقيمتها 24.9 % مقابل 27.7 % عام 2014، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 27.3 %، وفجوة العوامل او المؤثرات الخارجية الايجابية 45.9 %، والتي تبرز بشكل واضح ضخامة التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من اجل جذب لمزيد من التدفقات الراسمالية، وكان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية احسن من ثلاث مجموعات جغرافية هي افريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 44.7 %) وجنوب اسيا (ثاني اعلى فجوة بقيمة 40%)، وامريكا اللاتينية والكاريببي (ثالث اعلى فجوة بقيمة متقاربة جدا من فجوة المنطقة العربية 33.6 %)، وان قيمة تلك الفجوة تزيد على ضعف فجوة جاذبية منطقة شرق اسيا والمحيط الهاديء (اقرب مجموعة من دول المقارنة بفجوة تبلغ 14.8%)، كما نلاحظ ان وضع الدول العربية في العناصر الكامنة افضل نسبيا مقارنة بالمجموعات الجغرافية الاخرى ، اما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الايجابية (عوامل التنوع والابتكار والتطوير) فقد حلت الدول العربية في المرتبة الثالثة بثالث اعلى فجوة 45.9 % بعد دول افريقيا 61.3 % ودول جنوب اسيا 51.2 %، فمن الواضح على غرار ما تم رصده السنة الماضية فان هذا المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المجموعات الجغرافية عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص.¹

جدول رقم (2-77): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2015 (%) .

المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الاساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار
افريقيا	28.6	43.5	61.3	44.7
جنوب اسيا	32.8	39.1	51.2	40.8
امريكا اللاتينية والكاريببي	27	30.3	45.2	33.6
المنطقة العربية	24.9	27.3	45.9	32.2
أوروبا واسيا الوسطى	18.5	17.5	27	20.4
شرق اسيا والمحيط الهاديء	10.5	15.4	17.2	14.8

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2015، ص 64.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 64.

وفي سنة 2016 نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-78) انه عند المقارنة مع متوسط قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 58.7 نقطة تكون فجوة الجاذبية للمنطقة العربية التي بلغ فيها متوسط قيمة المؤشر 40.2 نقطة كالتالي:

$$\text{فجوة الجاذبية العربية} = \frac{40.2 - 58.7}{58.7} = 31.5\%$$

وعلى مستوى المؤشر العام بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة جغرافية مرجعية 31.5 % وهو قريب من مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2015 البالغ 32.2 %، ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الاساسية او المسبقة وقيمتها 25.1 % مقابل 25.2 % عام 2015، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 29.4 %، وفجوة العوامل او المؤثرات الخارجية الايجابية 42.3 %، والتي تبرز بشكل واضح ضخامة التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من اجل جذب لمزيد من التدفقات الراسمالية، وكان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية احسن من ثلاث مجموعات جغرافية هي افريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 42.8 %) وجنوب اسيا (ثاني اعلى فجوة بقيمة 39.3 %)، وامريكا اللاتينية والكاريبي (ثالث اعلى فجوة بقيمة متقاربة جدا من فجوة المنطقة العربية 33.5 %)، الا ان قيمة فجوة الجاذبية في الدول العربية مرتفعة بنحو 10.5 % على فجوة جاذبية منطقة شرق اسيا والمحيط الهاديء (اقرب مجموعة من دول المقارنة بفجوة تبلغ 19 %)، كما نلاحظ ان وضع الدول العربية في مجموعة المتطلبات الاساسية ومجموعة العناصر الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية افضل من المجموعات الجغرافية الثلاث المشار اليها في الجدول واقل من مجموعتي دول اوربا واسيا الوسطى وشرق اسيا والمحيط الهاديء ولازالت مجموعة العوامل الخارجية الايجابية صاحبة اعلى نسبة فجوة في الدول العربية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 42.3 % تليها مجموعة العوامل الكامنة بنسبة 29.4 % ثم مجموعة المتطلبات الاساسية 25.1 %¹.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، مرجع سابق، ص 64.

جدول رقم (2-78): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2016 (%).

المؤشر العام لجاذبية الاستثمار	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات الاساسية	المجموعة الجغرافية
42.8	56.6	44.7	28.1	افريقيا
39.3	48.5	40.4	29.6	جنوب اسيا
33.5	42.8	33.1	26.2	امريكا اللاتينية والكاريبي
31.5	42.3	29.4	25.1	المنطقة العربية
19	24.9	16.3	17.7	أوروبا واسيا الوسطى
14.4	16.5	15.9	11	شرق اسيا والمحيط الهادىء

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2016، ص 64.

وفي عام 2017 نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-79) ان فجوة الجاذبية للمنطقة العربية يحسب وفق المعادلة التالية (60-41.6)/60 اي 30.6 %، وهو ما يعني ان الدول العربية اقل في قدراتها وامكاناتها في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام بنسبة 30.6 % عن دول منظمة التعاون الاقتصادي، كما يمكن قياس حجم الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة على مستوى المجموعات الثلاث المكونة للمؤشر وكذلك للمؤشرات الفرعية ولكل مكون او متغير من من مكونات المؤشرات الفرعية، فجوة العوامل والمؤثرات الخارجية الايجابية كانت اكبر فجوة على صعيد المؤشرات الثلاثة 43.24% ثم فجوة العوامل الكامنة بنسبة 27.25% ثم فجوة المتطلبات الاساسية مما يوضح التحديات التي تواجه لاقتصاديات العربية من اجل جذب المزيد من التدفقات الراسمالية.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 43.

جدول رقم (2-79): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2017 (%).

المؤشر العام لجاذبية الاستثمار	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات الاساسية	المجموعة الجغرافية
41.7	56.6	43.5	26	أفريقيا
36.1	45.4	37.5	26.4	جنوب اسيا
32.4	41.2	33.2	24.4	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
30.6	43.2	27.2	23.5	المنطقة العربية
14.8	27.4	7.8	12.7	دول الخليج العربي
29.1	35.9	26.4	27.2	دول المشرق العربي
32.8	44.5	34.5	22	دول المغرب العربي
53.7	71.5	51.6	38	دول الاداء المنخفض
18.5	24.6	17.2	15.6	أوروبا و اسيا الوسطى
13.6	13.8	17	8.7	شرق اسيا و المحيط الهادىء

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 43.

وفي عام 2018 نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-80) ان فجوة الجاذبية للمنطقة العربية تقدر بـ 34% وذلك بطرح قيمة المؤشر العام للجاذبية للدول العربية والبالغ 40.9 نقطة من قيمة لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 62منسوبا إلى قيمته في دول مجموعة التعاون ، وكانت فجوة العوامل والمؤثرات الخارجية الايجابية اكبر فجوة على صعيد المؤشرات الثلاثة 49.1% ثم فجوة العوامل الكامنة بنسبة 30.9% ثم فجوة المتطلبات الاساسية 23.7% مما يوضح التحديات التي تواجه لاقتصاديات العربية من اجل جذب المزيد من التدفقات الراسمالية ¹.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 41..

جدول رقم (2-80): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2018 (%) .

المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الأساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار
افريقيا	28.8	50.7	61.6	47.3
جنوب اسيا	25.8	43.9	51.6	40.1
امريكا اللاتينية و الكاريبي	23.9	38.1	46	35.5
المنطقة العربية	23.7	30.9	49.1	34
دول الخليج العربي	10.9	8	32.2	15.7
دول المشرق العربي	26	31.8	41.5	32.3
دول المغرب العربي	22	39.7	50.7	36.8
دول الاداء المنخفض	42.3	58.2	78.9	60.9
أوروبا واسيا الوسطى	13.3	18	27	18.6
شرق اسيا والمحيط الهادي	7.5	19.6	15.7	14.7

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2018، ص 41.

المطلب الثاني: ميزان الجاذبية للدول العربية (نقاط الضعف والقوة)

في اطار رصد العناصر الجاذبة والمعوقة للاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر اداء دولة ما نقطة قوة اذا ماكان ترتيبها في الثلث الاعلى بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية ونقطة ضعف اذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة ، واستنادا إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة يمكن ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يمكن الاسترشاد به لتقليل الخسوم او نقاط الضعف وتحويلها إلى اصول و نقاط قوة.¹

فمن خلال الاشكال التالية رقم (1-2) (2-2) (3-2) نلاحظ انه في عام 2013 اعلى نسبة الاصول او نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة (أي مجموع نقاط البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية ضارب عدد المتغيرات الرئيسية) تحققه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 64.4 % و 66.3 % و 72 %

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، مرجع سابق، ص 66.

لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الايجابية على التوالي، وتحصل كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهادي ومجموعة دول اوربا واسيا الوسطى على ثاني اعلى نسبة الأصول مع ملاحظة تفوق المجموعة الأولى على مستوى المتطلبات الأساسية (40.4% للمجموعة الأولى مقابل 22.6% للمجموعة الثانية) وتفوق المجموعة الثانية على صعيد المؤثرات الخارجية الايجابية او عوامل التنوع والابكار والتطوير (55.4% للمجموعة الثانية مقابل 36.8% للمجموعة الأولى) ووضحت النتائج خلال هذا العام قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول 21.7% و 25.1% و 5.9% لمجموعة المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الايجابية على التوالي.¹

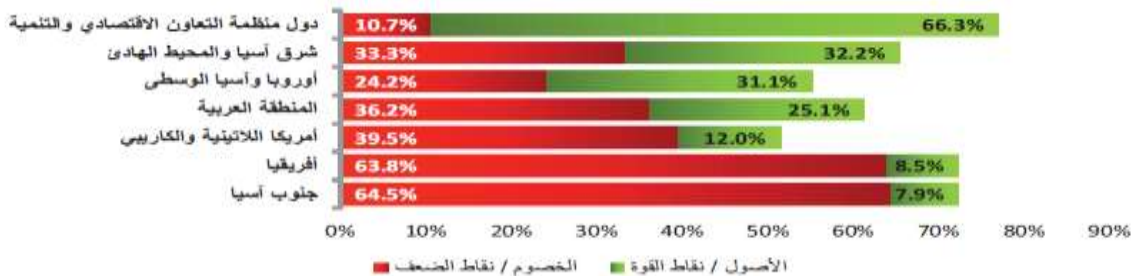
شكل رقم (2-1): نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الأساسية

لسنة 2013



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 67

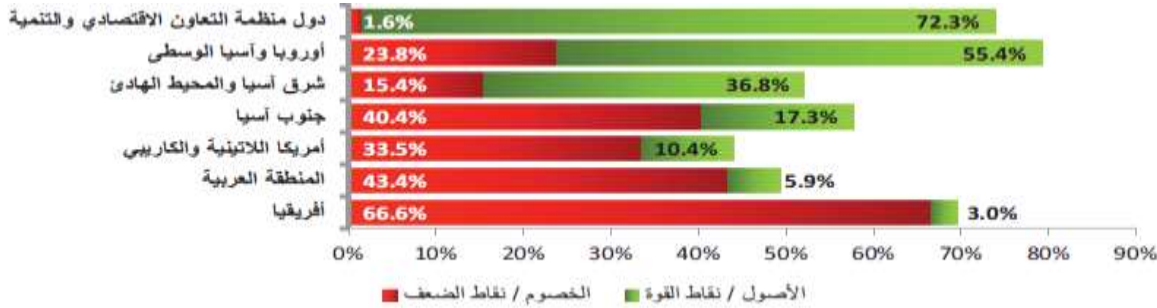
شكل رقم (2-02): نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2013



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 67

¹ نفس المرجع، ص 66.

شكل رقم (02-03): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2013



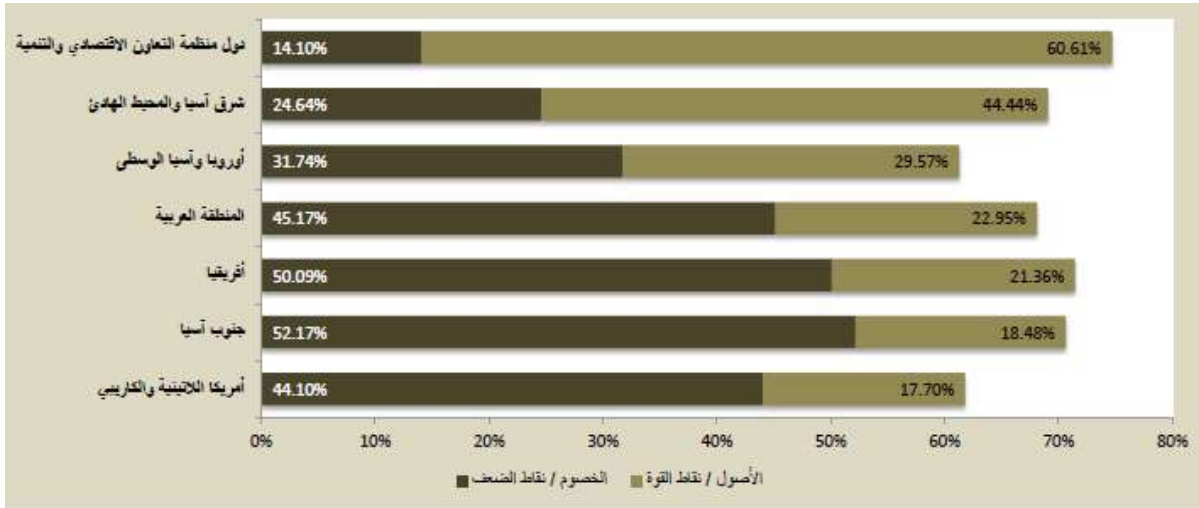
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 67.

وفي عام 2014 يبرز من خلال الاشكال رقم (2-04) (2-05) (2-06) ان اعلى نسبة الاصول او نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة أي مجموع نقاط البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية ضارب عدد المتغيرات الرئيسية حققتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات لرئيسية الثلاثة المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 60.6 % و 62.2 % و 71.2 % لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي على التوالي ، وتحصل كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهاديء ومجموعة دول اوربا واسيا الوسطى على ثاني وثالث اعلى نسبة الاصول على التوالي، وهذا ما يوضح قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية لعام 2014 بنسب مئوية للأصول 23 % و 20.6 % و 17.5 % لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 66 .

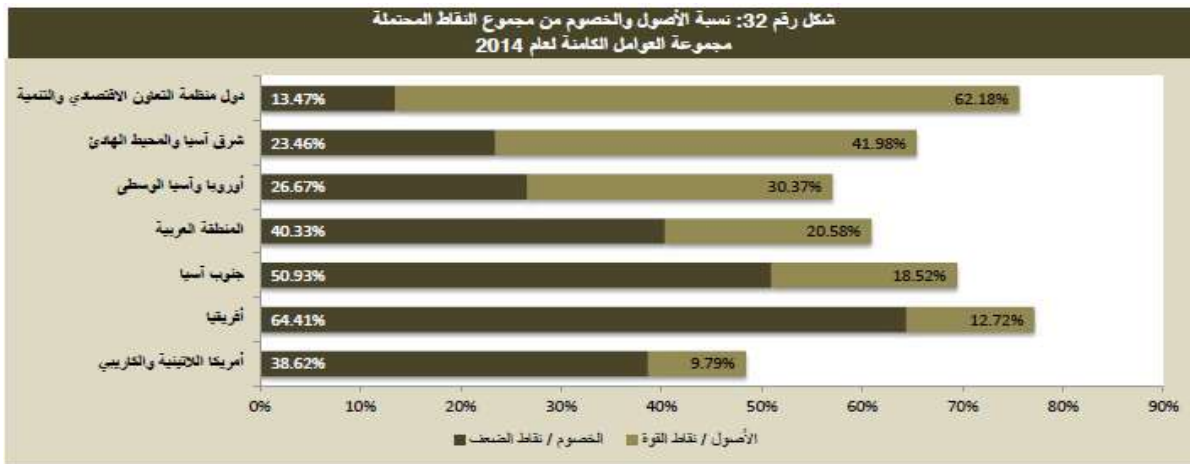
الفصل الثاني: تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمات المالية العالمية .

شكل رقم (04-02) نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة،مجموعة المتطلبات الاساسية لسنة 2014.



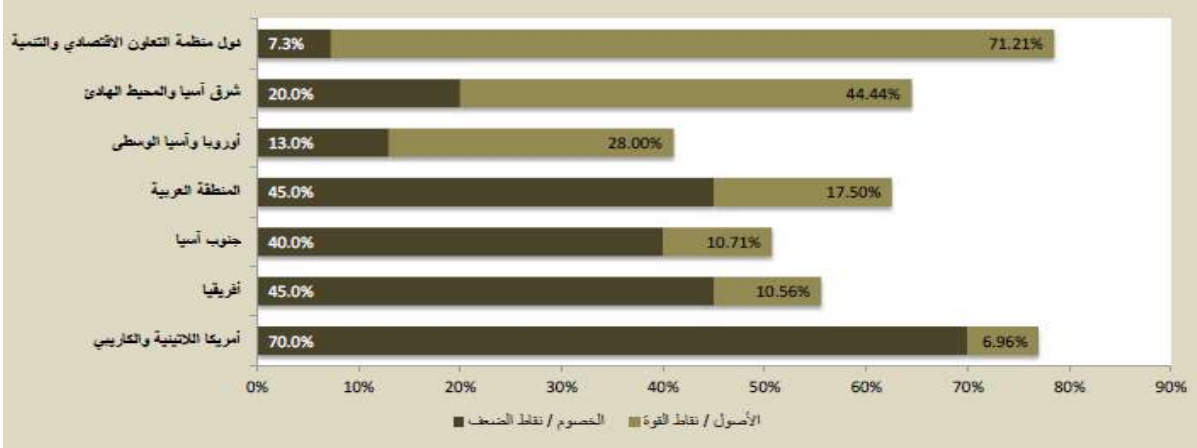
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 66.

شكل رقم (05-02): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2014.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 66.

شكل رقم (02-06): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2014.

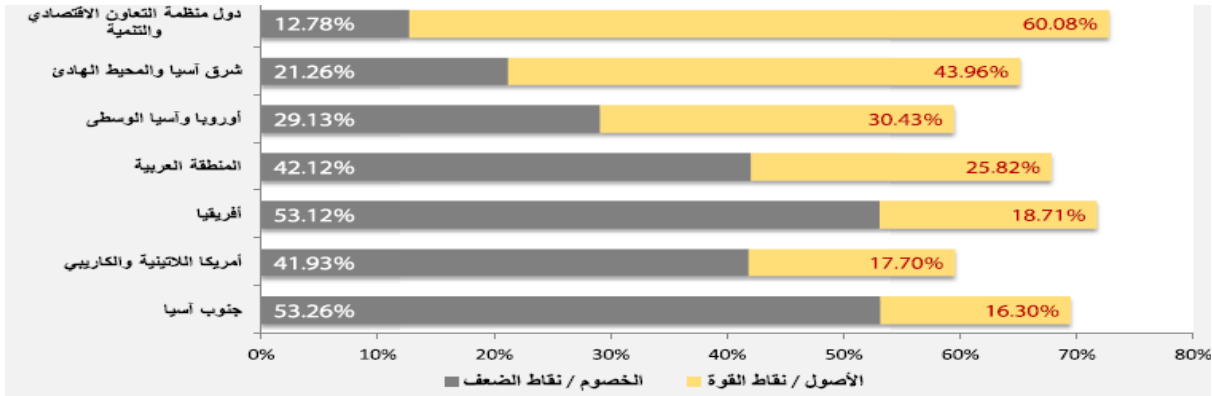


المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 67.

وفي عام 2015 نلاحظ من خلال الاشكال رقم (07-2) (08-02) (09-02) ان اعلى نسبة الاصول من مجموع النقاط المحتملة حققتها دول OCDE في المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 60.1 % و 63% و 57.9 % لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي على التوالي وتحصل كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى على ثاني وثالث اعلى نسبة الاصول على التوالي ، مما يكشف عن قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للاصول 25.8% و 23.4% و 8.75 % لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التقدم والتميز التكنولوجي.¹

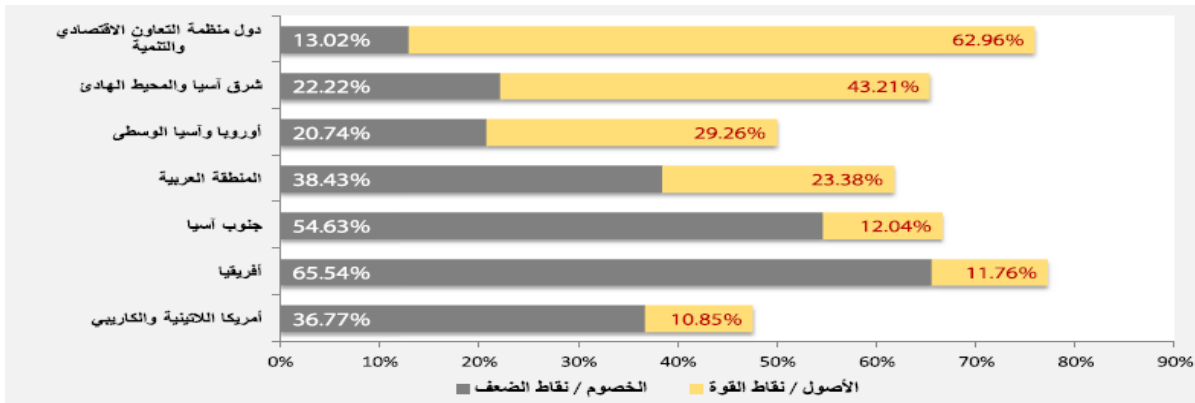
¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 66.

شكل رقم (07-02): نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الأساسية لسنة 2015.



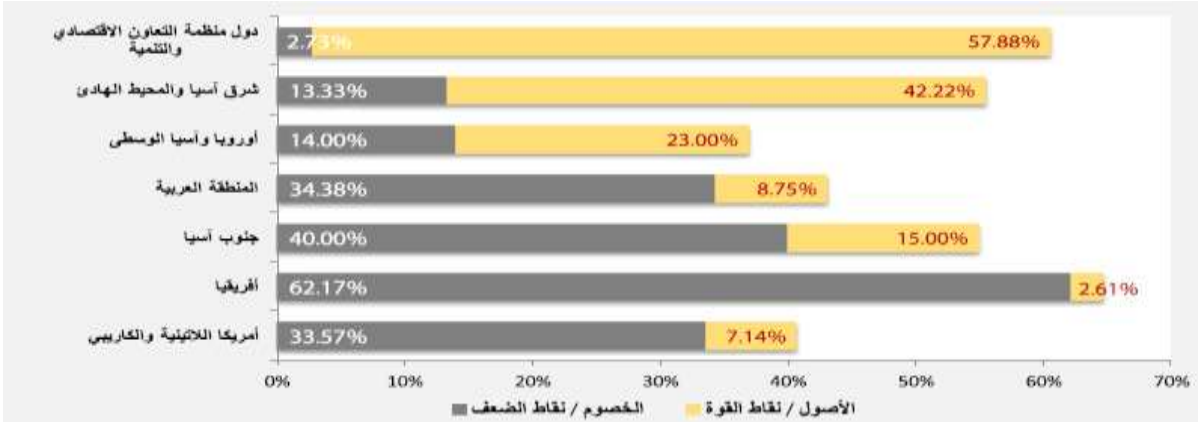
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 66.

شكل رقم (08-02): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2015.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 66.

شكل رقم (02-09) نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2015.



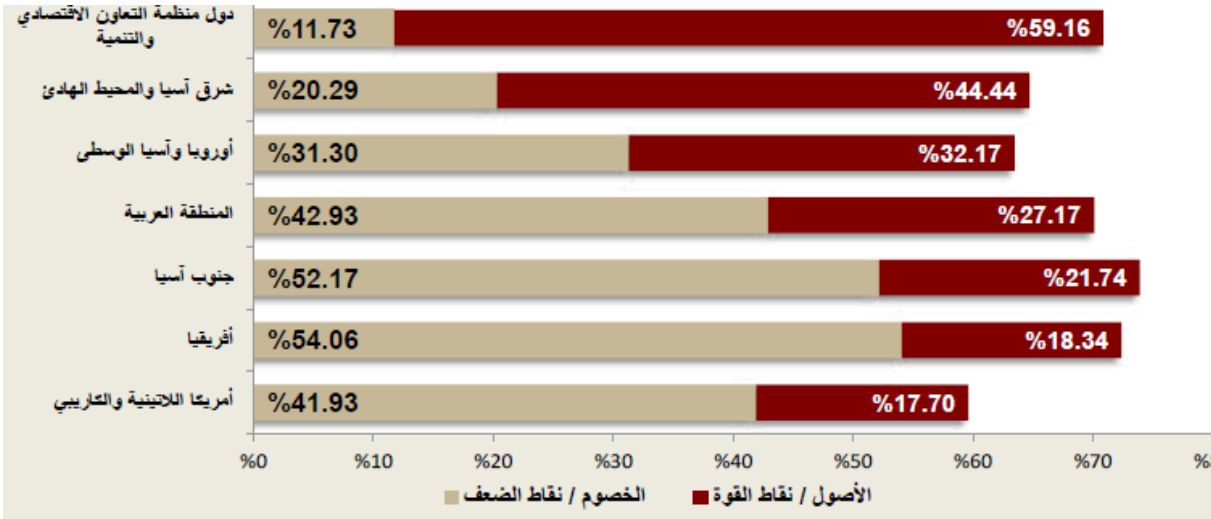
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 67.

وفي عام 2016 نلاحظ من خلال الأشكال رقم (2-10) (2-11) (2-12) ان اعلى نسبة الاصول او نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة حققتها دول OCDE في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 59.16 % و 64.65 % و 58.48 % لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي على التوالي، كما حصلت كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى على ثاني وثالث اعلى نسبة الاصول على التوالي ، مما يكشف قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للاصول 27.17% و 22.92 % و 3.33 % لمجموعات المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، مرجع سابق، ص 66.

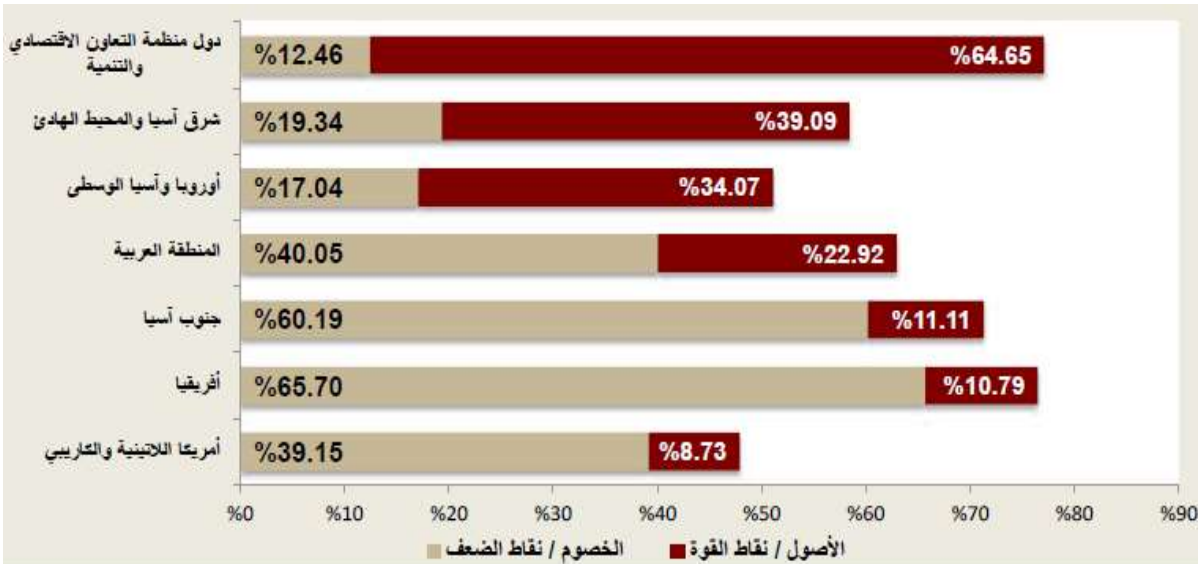
تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل
الأزمات المالية العالمية .

شكل رقم (2-10): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات
الاساسية لعام 2016 .



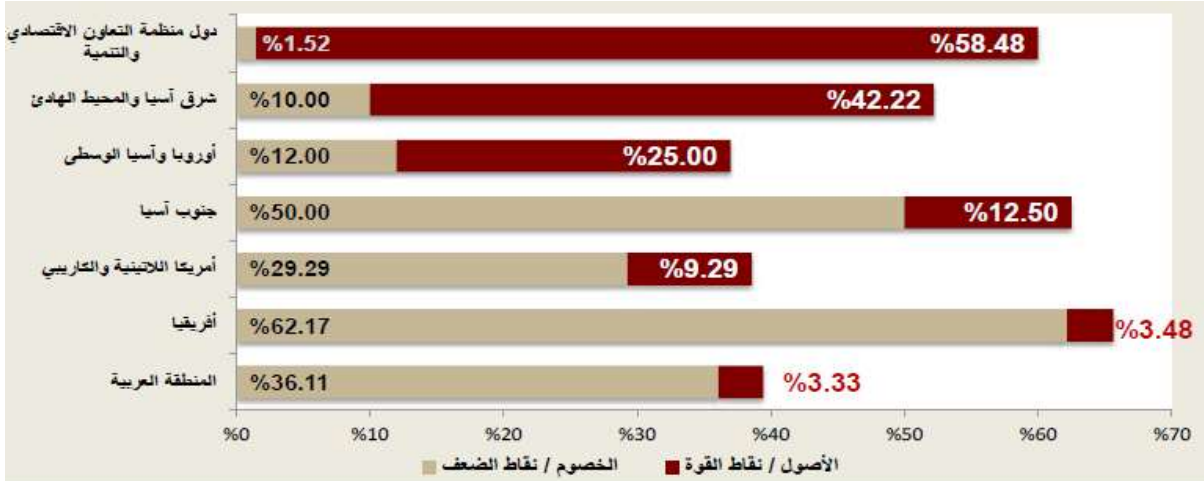
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإئتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 66.

شكل رقم (2-11): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة
لسنة 2016



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإئتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 66

شكل رقم (2-12): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2016.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 66.

وفي عام 2017 نلاحظ من خلال الأشكال رقم (2-13) (2-14) (2-15) ان اعلى نسبة الأصول من مجموع النقاط المحتملة حققتها كذلك دول OCDE في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 58.4% و 64.2% و 71.2% لمجموعة المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي على التوالي، كما حصلت كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهاديء على ثاني اعلى نسبة الاصول ثم حلت دول مجموعة دول أوروبا واسيا الوسطى، مما ادى بحلول الدول العربية المرتبة الرابعة في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للاصول تبلغ 26.9 و 25.3 % لمجموعتي المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة ثم حلت في المرتبة السادسة بقيمة 10.16 % في مجموعة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.¹

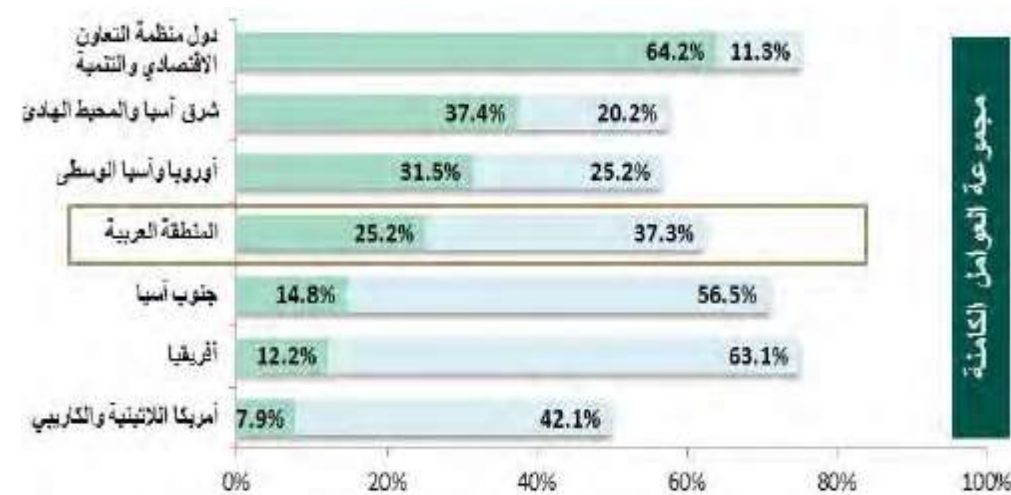
¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 44.

شكل رقم (2-13): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة المتطلبات
الاساسية لعام 2017



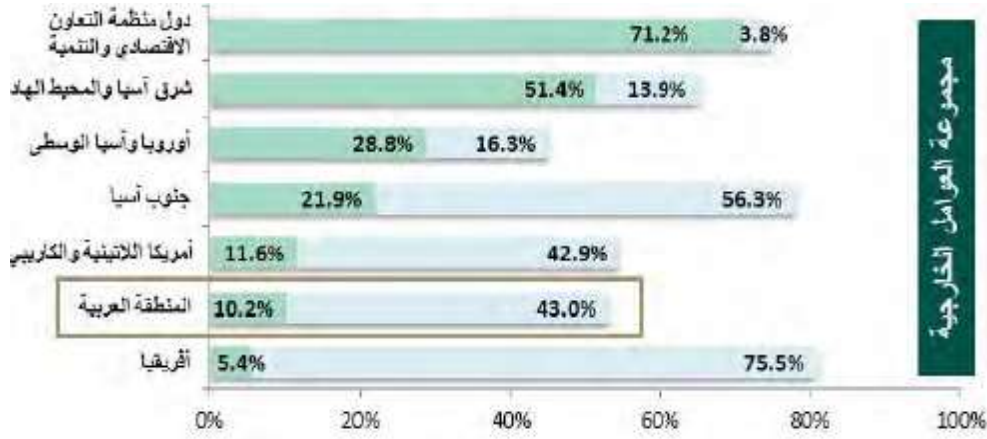
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإئتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 44.

شكل رقم (2-14): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة العوامل الكامنة
لسنة 2017.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإئتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 44.

شكل رقم (2-15): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2017.



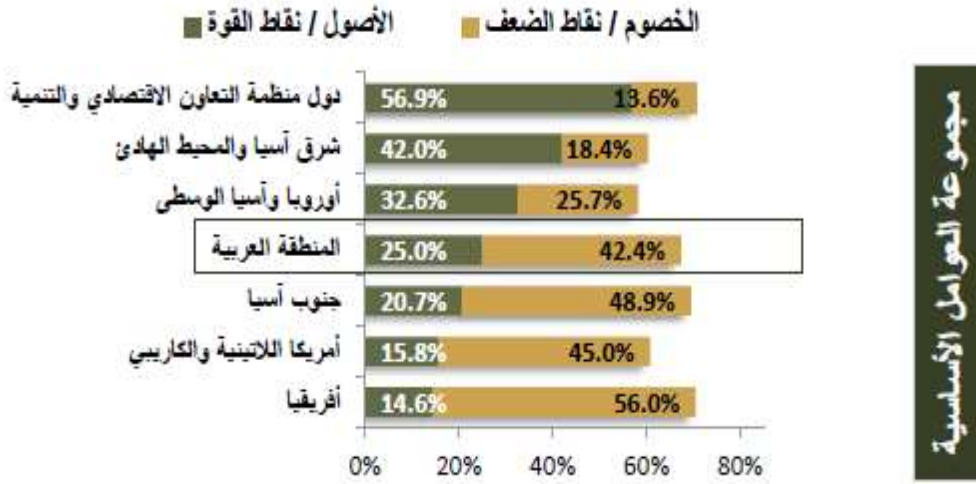
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 44.

وفي عام 2018 نلاحظ من خلال الاشكال رقم (2-16) (2-17) (2-18) ان اعلى نسبة الاصول من مجموع النقاط المحتملة حققتها كذلك دول OCDE في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 59.9% و 66.3% و 70.5% لمجموعة المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية على التوالي، كما حصلت كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهاديء على ثاني اعلى نسبة الاصول ثم حلت دول مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى . مما ادى بحلول الدول العربية المرتبة الرابعة في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للاصول تبلغ 25 و 22.5% لمجموعتي المتطلبات الاساسية والعوامل الكامنة ثم حلت في المرتبة الخامسة بقيمة 11.7% في مجموعة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.¹

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، مرجع سابق ، ص 42.

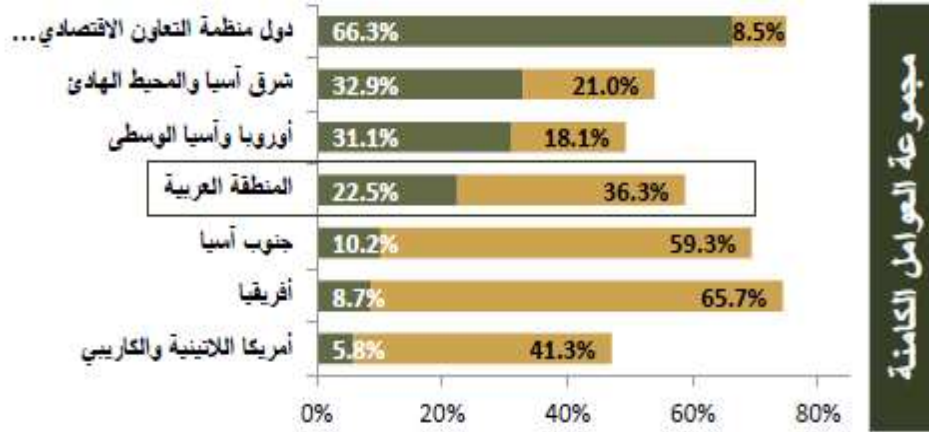
تقييم جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمات المالية العالمية .

شكل رقم (2-16): نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الأساسية لعام 2018 .



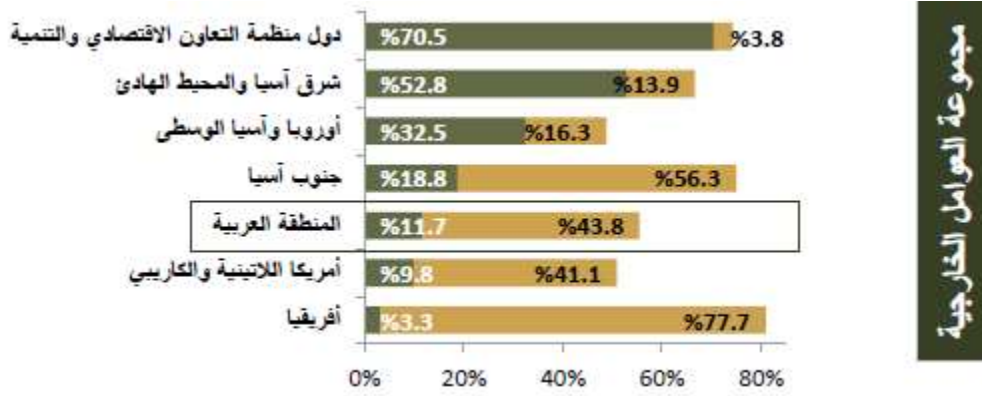
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 42.

شكل رقم (2-17): نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2018.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 42.

شكل رقم (2-18): نسبة الاصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة ،مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لسنة 2018.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 42.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية.

تمكن المنهجية المعتمدة لتقييم جاذبية الاستثمار من تحديد دقيق لأهم نقاط الضعف (الخصوم) ونقاط القوة (الاصول) التي يتم رصدها انطلاقاً من تحليل الوضع النسبي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر، هذا الرصد يمكن من توعية الجهات المسؤولة عن تشجيع الاستثمار في الدولة وتعريفها بموقع الدولة ونقاط قوتها وضعفها بشكل تنافسي ومستمر ضمن جغرافيا الاستثمارات الاجنبية في المستقبل ويساعد على زيادة قدرة الدولة المعنية على مواهبة المنافسة الدولية في مجال استقطاب التدفقات الرأسمالية والمساهمة ايضاً في صياغة السياسات الاستثمارية الهادفة لتمكين الاقتصاد المعني من امتلاك ميزة تنافسية مستمرة.¹

ومع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية خلال سنوات الدراسة تبين ان غالبي الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالاساس في المجالات التالية:

اولاً: العوامل ذات الصل بالاقتصاد لكلي: وتتمثل في:

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، مرجع سابق، ص 67.

1. تقلب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

والذي يعود بالاساس الى استمرار الاعتماد المفرط على النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة كبيرة من الدول العربية كدول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا والجزائر وذلك بشكل مباشر، وكذلك الدول العربية الاخرى المرتبطة بها عبر التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والعمالة والمساعدات وغيرها، فالتقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي كانت في احوال كثيرة دالة في تقلبات سعر النفط، والدول النفطية خاصة الخليجية تعتمد على خدمات العمالة المستوردة من البلدان العربية غير النفطية مما ادى الى توع من الاعتماد المتبادل بين الدول النفطية وغير النفطية المستوردة للعمالة من ناحية والبلدان غير النفطية المستفيدة من تحويلات العاملين ن ناحية اخرى ويساهم في نقل الصدمات الاقتصادية، وهو ما يجعل النمو مرتبط بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية.¹

2. معدل التضخم:

يقال التضخم من القيمة الحقيقية لكافة الدخول من غير الاجور والتي يتم تحديدها في اطار اسمي مثل المعاشات والمنح ، وفي غياب الحصول على الادوات المالية مثل مقايسة الاسعار او التحوط فان قطاعات المجتمع التي يتحدد دخله في اطار اسمي تكون اكثر عرضة لمخاطر التضخم ، فشرائح السكان الذين يتحدد دخلهم اسميا هم عادة من الفئات المتوسطة في معظم الدول العربية ، كما يتسبب التضخم أيضا في زيادة حصائل الفوائد الاسمية عندما يطلب المستثمرون التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود وبالتالي يرفع في مستوى عدم التأكد، واسباب التضخم متباينة بين الدول العربية ففي دول مجلس التعاون الخليجي مثلا يرجع الى ارتفاع اسعار السلع التجارية عموما والغذائية بالخصوص، ارتفاع مستويات الطلب المحلي نتيجة زيادة الدخول بفعل فورة اسعار النفط، ربط العملات المحلية بالدولار الامريكي في وقت تراجع فيه الدولار وزادت مستويات السيولة المحلية على نحو غير مسبق لتمويل احتياجات الطلب المحلي المختلفة قبل الصدمة النفطية 2014،² فارتفاع التضخم في غالبية الدول العربية لاسيما الدول غير النفطية يعد من العوائق التي تقلل جاذبية الدولة للمستثمر الاجنبي خاصة بعد الانعكاسات المذكورة الناتجة عنه التي تخفض من القيمة الحقيقية للاستثمار الاجنبي في الدولة.

3. نسبة عجز الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي:

حيث تسبب تباطؤ النمو في الدول العربية غير النفطية في تزايد العجز في الميزانية وهو احد العوامل الطارئة للاستثمار والمساهمة في زيادة معدلات التضخم وبالتالي عدم التأكد وتواجه مجموعة

¹ بتصريف الباحثة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018 و 2014 ، مرجع سابق، ص 43 و 67.
² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012 و 2013 ، مرجع سابق، ص 66-68

الدول العربية التحدي الأني المتمثل في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي او الحفاظ عليه وسط اجواء عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي زادت من حدة عجز الموازنة.¹

ثانيا: العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية:

لقد بذلن جهود محدودة نسبيا خلال العقد الماضي في المنطقة العربية لتطوير البيئة المؤسسية ، مع وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة ، الا ان وضعها في هذا المجال لازال متواضعا بالنظر إلى العديد من ادل المنافسة في جذب الاستثمار ،وهذا يفسر ضعف الاداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة لهذه العوامل مما يستدعي ضرورة تكثيف الاصلاحات المؤسسية بمختلف اشكالها ومجالاتها في المنطقة من اجل التغلب على العقبات الحالية لخلف فرص العمل وتعزيز اعمال القطاع الخاص .²

ثالثا:المكونات الخاصة ببيئة اداء العمال :

لقد تمكنت الدول العربية من تحسين كفاءة الاجراءات الحكومية خلال السنوات الاحيرة الا ان بيئة اداء الاعمال لازالت تمثل تحديا رئيسا باستثناء عدد محدود من الدول ، وهذا ماجعلها لم تتمكن من تحقيق ميزان جاذبية ايجابي في العديد من الحاور المتعلقة بهذا المجال محرية عمل الاسواق ودرجة امان المعاملات والعقود ف اسواق السلع والخدمات ودرجة المنافسة في الاسواق وغيرها رغم العديد من الاصلاحات.³

رابعا: حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه

على الرغم من الوضعية الطيبة نسبيا لميزان جاذبية الدول العربية عموما ودول مجلس التعاون الخليجي بالخصوص من حيث مكون حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه فان عددا كبيرا من دول المنطقة يشكو من ميزان سلبي لمؤشر الانفتاح على العالم الخارجي والذي يتكون من متغير الانفتاح التجاري وحرية تحويل المدفوعات وحرية نفاذ راس المال إلى المؤسسات المحلية وكذا حرية تملك الاجانب للاراضي وانفتاح القطاع المالي على الخارج.⁴

¹ نفس المرجع ، ص 68.

² بتصرف الباحثة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2014 و 2015 ، مراجع سابقة، ص 68.

³ بتصرف الباحثة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2012 - 2015 ، مراجع سابقة، ص 68.

⁴ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012 و 2013 ، مرجع سابق، ص 68

خامسا: الموارد البشرية أو نوعية رأس المال البشري.

رغم أن غالبية دول المنطقة لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم إلا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف والمتمثلة في المستوى التعليمي والمهارى لتلك الكوادر وهو ما يؤدي إلى تدني في مستوى إنتاجيتها مقارنة بالعديد من دول العالم الأخرى وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحلها وخصوصاً في مرحلته الأساسية، ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال¹.

سادسا: تراجع الأداء اللوجستي:

تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية ومؤشر كثافة الطرق البرية وهو ما يؤثر سلبا بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار وخصوصا مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج².

سابعا: العوامل الخارجية الايجابية مؤشر اقتصاديات التكتل

توضح النتائج ان معظم الدول العربية لها ميزان جاذبية سالب على مستوى متغيري عدد الشركات متعددة الجنسيات الاوروبية داخل الدولة وعدد الشركات متعددة الجنسيات الامريكية داخل الدولة³.

ثامنا: التقدم التكنولوجي.

تعاني الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته بسبب عوامل عدة منها تدني الإنفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال⁴.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 68.

² نفس المرجع، ص 68.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، مرجع سابق، ص 69.

⁴ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 43.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال تحليلنا لوضعية الدول العربية في المؤشرات التقليدية لقياس جاذبية الاستثمار ووضعيته في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ومؤشراته الفرعية منذ انطلاقة الأولى عام 2013 استخلصنا عددا من النتائج التي تكشف وضعية كل مجموعة في كل مؤشر فرعي والتطور الذي شهدته تلك المجموعة في ذات المؤشر على مدى العديد من السنوات، حيث حافظت مجموعة دول الخليج العربي على موقعها كأفضل أداء عربي خلال سنوات الدراسة بمتوسط ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، وحافظت مجموعة دول المشرق العربي على موقعها كثاني أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي واستقرت مجموعة دول المغرب العربي في موقعها كالثالث أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي، كما استقرت مجموعة دول الأداء الضعيف في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط ترتيب أقل كثيرا من المتوسط العالمي وذلك طوال فترة الدراسة.

واستنادا إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي تم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة تمكنا من ترتيب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يمكن الاسترشاد به لتقليل الخسوم او نقاط الضعف وتحويلها إلى اصول ونقاط قوة، حيث اتضح لنا أن اعلى نسبة أصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة حققته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الإيجابية، وتحصلت كل من مجموعة دول شرق اسيا والمحيط الهادي ومجموعة دول اوروبا واسيا الوسطى على ثاني اعلى نسبة الأصول مع ملاحظة تفوق المجموعة الأولى على مستوى المتطلبات الأساسية وتفوق المجموعة الثانية على صعيد المؤثرات الخارجية الايجابية او عوامل التنوع والابكار والتطوير واوضحت النتائج قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية لمجموعة المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الايجابية ومجموعة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مما يكشف على ضرورة تحرك الدول العربية وخاصة دول المغرب العربي ودول الأداء الضعيف لإجراء العديد من الإصلاحات والتعديلات حول مناخها الاستثماري لتتنبأ على الأقل المراتب الأولى عربيا من ناحية جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث:

تقييم تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال
جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات
المالية العالمية - دراسة استشرافية -

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

تمهيد الفصل الثالث

مر اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بتطورات هامة خاصة في مجال السياسات العامة لكي تتماشى مع الأحداث الاقتصادية محليا وخارجيا، هذه السياسات أدت دورا هاما في تخفيف حدة السلبات خاصة في ظل تعاملاتها مع العالم الخارجي بشكل كبير وما تعرض له الاقتصاد العالمي من اضطرابات وأزمات المالية اقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الإماراتي.

فالمتتبع للسياسات الاقتصادية التي انتهجت مؤخرا في الإمارات العربية المتحدة يتبين توجه هذه السياسات لتحقيق هدف الحفاظ على مستوى لائق من المعيشة لكافة فئات المجتمع، مع اتجاه قوي لتنويع مصادر الدخل، والسعي الحثيث نحو التنمية الاقتصادية المتوازنة، وإعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص لتشجيعه على أداء دوره في عملية التنمية، وتطبيق تشريعات اقتصادية تحقق المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية بغية توسيع التعاون الإقليمي وتحقيق المزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار اصبح من المهم تهيئة الإمارات العربية المتحدة لمناخ أفضل للتنمية، وأن تعيد ترتيب الأولويات في ضوء الخطط الاستراتيجية لها، لكي تصبح القرارات والسياسات الاقتصادية مبنية على الدراسة وعلى إمكانية التنبؤ بالمستقبل توضح المعالم وترسم الصورة المثلى للمستقبل البعيد ليتشكل الحاضر والمستقبل بما يتفق مع الرفاهية والاستقرار الاقتصادي.

ولتوضيح ما سبق خصصنا هذا الفصل لدراسة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عربيا يجب الاحتذاء به لترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خاصة المتشابهة اقتصاداتها بها وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

المبحث الثاني: رصد تدفقات وتقييم تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها في الإمارات العربية المتحدة زمن الأزمات المالية العالمية .

المبحث الثالث: الخطط الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستشراف المستقبل وانعكاساتها على تحسين مناخها الاستثماري وإمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

شهدت الإمارات العربية المتحدة العديد من التطورات والتغيرات العميقة والمتسارعة في العديد من المجالات، نتج عنها تغيرات ملموسة في هيكل اقتصاداتها، خاصة وانها منذ اقل من نصف قرن لم تكن معروفة للمجتمع الاقتصادي العالمي، متحولة من دولة قائمة على تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والصناعة التقليدية للحفاظ على اقتصاد الكفاف إلى دولة تحاول ان تنافس اقتصاديات الدول المتقدمة، وانعكست السياسات المتبعة على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تعبر عن أوضاع هذه الدول ومدى تطورها او تخلفها، وهذه المؤشرات سوف نتناولها ضمنا وبشكل مفصل في هذا المبحث من الدراسة كما يلي.

المطلب الاول: دعائم تطور دولة الامارات العربية المتحدة .

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

1. الموقع الاستراتيجي للإمارات العربية المتحدة.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قلب الخليج العربي، يحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية أيضا ومن الشرق خليج عُمان وسلطنة عُمان، وتمتد سواحلها المطلّة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة 644 كيلومترا من قاعدة شبه جزيرة قطر غربا وحتى رأس مسندم شرقا وتنتشر عليها إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول 90 كيلومترا، وتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض 22 و 26,5 درجة شمالا وخطي طول 51 و 56,5 درجة شرق خط غرينتش، وقد أوضحت الأبحاث التي أجريت حول تاريخ المنطقة وآثارها أن الأرض التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا كانت واسطة العقد في التجارة بين الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية منذ عهود تعود إلى 2500 عام قبل الميلاد، وتشهد الآثار التي وجدت في المواقع الأثرية بالإمارات والتي تعود أصلا إلى بلاد الرافدين ووادي السند والتي أعقبها العثور على منتجات من الصين واليونان وروما على المكانة الخاصة التي احتلتها الإمارات بالنسبة للطرق التجارية في العصور القديمة، وعلى الرغم من أن طبيعة العلاقات التجارية قد تغيرت إلا أن الجغرافيا لم تتغير، فالإمارات لا تزال مركزا تجاريا متميزا اليوم وتحتل موقعا

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

متقدما في خريطة الاقتصاد العالمي، وتلعب دورا مهما في ربط حركة التجارة العالمية بين منطقة الخليج والشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأوروبا،¹ وتبلغ مساحة الدولة نحو 83 ألفا و 600 كيلومتر مربع، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وتتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية الداخلية وتتخللها عدة واحات مشهورة أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها، حيث تستغل المياه الجوفية التي تتوفر بفضل وجود جبل حفيت عن طريق شبكة ريّ تعرف باسم الأفلاج، ومثلها محاضر ليوا التي تقع على بعد نحو 200 كيلومتر إلى الغرب من العين، وتضم الآن أكثر من 60 مدينة حديثة، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية وتقع إلى الجنوب من هذه المناطق الكثبان الرملية الهائلة التي تشكل حدود الربع الخالي، ويعتبر جبل حفيت حدا جنوبيا لواحة البريمي حيث تقع مدينة العين، ويبلغ ارتفاعه نحو 1220مترا، وتتفرع منه سلسلتان متوازيتان تنتهيان عند مدينة العين باتجاه الجنوب، تحصر بينهما بعض المرتفعات الجبلية الصغيرة، وإضافة إلى حفيت فان هناك سلسلة من الجبال المعروفة باسم جبال حجر التي تشطر شبه جزيرة مسندم وتمتد على مسافة 80 كيلومترا شمالا وجنوبا بعرض يصل إلى نحو 32 كيلومترا، فتخترق عُمان لتصل إلى الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وفي سفوح المناطق الشمالية من هذه السلسلة التي تصل في أعلى ارتفاعها إلى نحو 2438 متراً تقع مدينة رأس الخيمة، وتتميز السفوح الغربية للسلسلة بوجود الوديان الكبيرة والأخاديد التي يستغل بعضها للزراعة، ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر، أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموما، وهذه سمة واضحة للقسم الأكبر من المساحة المغمورة في الخليج العربي والمقدرة بنحو 600.000 كيلومتر مربع، إذ يبلغ متوسط عمقها 35 مترا، بينما يبلغ أقصى عمق 90 مترا باستثناء المنطقة التي يقع فيها مضيق هرمز، حيث يصل العمق إلى 145 مترا وتتصف المياه الإقليمية للدولة بكثرة الشُّعب المرجانية التي وان كانت تشكل موانع طبيعية تعيق الملاحة فإنها غنية بمحار اللؤلؤ الذي تشتهر به منطقة الخليج، وكان المصدر الرئيسي للدخل على مدى العصور، وتصل درجة حرارة مياه الخليج خلال الصيف إلى 45 درجة مئوية، وهي بذلك أعلى درجة حرارة في جميع بحار العالم، كما ترتفع درجة الملوحة في مياهه إلى 40 درجة في الألف في المناطق العميقة، ونحو 100 درجة في الألف في بعض المناطق الضحلة، في الوقت الذي تثبت فيه درجة ملوحة معظم بحار العالم عند مستوى 35 في الألف، ورغم ذلك فإن المياه

¹ الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2013، الارض والسكان، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2013، ص 5.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الإقليمية للدولة والخليج العربي بصورة عامة تشتهر بثروتها السمكية الهائلة التي شكّلت وتشكل مصدرا مهما من مصادر الغذاء، وعنصرا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.¹

وتتبع الدولة المئات من الجزر المنتشرة في مياه الخليج منها نحو 200 جزيرة في إمارة أبوظبي، أهمها جزيرة صير بني ياس التي تحولت إلى واحة خضراء تضم الغابات وأشجار الفاكهة بأنواعها، ومحمية طبيعية للحيوانات النادرة والطيور وجزيرة دلما الشهيرة بماضيها العريق المتمثل في اعتبارها مركزا للغوص بحثا عن محار اللؤلؤ، وجزيرة أم النار التي كشفت التنقيبات الأثرية عن وجود مستوطنات بشرية سكنها الإنسان من أقدم العصور، إضافة إلى أهميتها الحديثة كواحدة من أهم المرافق النفطية في الدولة، ومن الجزر المهمة الأخرى في الدولة جزيرة داس في أبوظبي التي تعتبر قلعة للصناعة النفطية وجزيرة أبو الأبيض التي تعتبر أكبر الجزر وتقع على بعد نحو 100 كيلومتر إلى الغرب من العاصمة أبوظبي، وجزيرتا أبوموسى وصير بونعير بالشارقة، وجزر طناب الكبرى وطناب الصغرى والحمراء برأس الخيمة والجزيرة السينية بأم القيوين، كما تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط لوقوعها على ساحلي الخليج العربي وخليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب، مع وجود بعض الخصائص التي تميز مناخها عن غيرها من الدول الواقعة في المنطقة نفسها، وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفا بارتفاع نسبة الرطوبة، كما يلاحظ عموما وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة، ويهب على الدولة نوعان من الرياح الموسمية وغير الموسمية، وتعتبر الموسمية منها أهم النوعين وهي تشتد في الربيع والقسم الأخير من الصيف، وتعاني الدولة من قلة الأمطار مثلها في ذلك مثل جميع الدول الواقعة في المنطقة المدارية الجافة، وتتقلب كميات الأمطار التي تهطل على الدولة بين سنة وأخرى، كما تتباين معدلات هطولها بين منطقة وأخرى، فهي تكثر في إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة نظرا لموقعيهما الجغرفيين وقربهما من سلاسل الجبال ولذا نجد أن المنطقتين تضمان بعض أخصب أراضي الدولة بينما نراها تقل في الإمارات الباقية، ويكون سقوطها بين شهري نوفمبر وافريل، ولكن معظم ما يهطل يكون خلال شهري ديسمبر وجانفي وربما رافق ذلك حدوث عواصف رعدية شديدة.²

فدولة الإمارات اذن تتمتع بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا وأمريكا الشمالية، كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم، حيث يوجد آلاف من الشركات الصينية التي

¹ نفس المرجع، ص 6.

² نفس المرجع، ص 6، 7.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية، كما تعتبر محورا اقتصاديا لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية؛¹

2. توفرها على احتياطات مالية قوية .

تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها والوفاء بالتزاماتها المالية والإنفاق في موازنتها العامة دون تعثرات مالية، حيث توقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015 ، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020، وسينمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020، وصنفت شركة الخدمات المالية "ستاندرد أند بورز" أبوظبي بصفة AA مشيرة إلى مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل، كما تم تصنيف كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بصفة A/A-1 مشيرة إلى قدرة كل منهما على الإيفاء بالتزاماتها على المدى القصير؛

3. امتلاكها لواحد من أكبر الصناديق السيادية في العالم.

وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 بليون دولار أمريكي؛

4. توفرها على بيئة اقتصادية واعدة.

تتبوأ دولة الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك لتمتعها بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال، واستقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها وعدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال إضافة إلى التشريعات الضريبية المواتية ومزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة وكذا الكلفة المنافسة للعمالة، كما ان ارتباط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات وروابط تجارية ساعدها على دعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح يؤثر في التجارة الدولية والتنافسية؛

¹ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، مميزات البيئة الاقتصادية للدولة ، 25 ديسمبر 2017، سا 23 و25 د، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

5. تبنيتها استراتيجيات اقتصادية للتنوع الاقتصادي.

تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنوع الاقتصادي والتي حققت نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات الصناعات التحويلية والطيران والسياحة والمصارف والتجارة والعقارات والخدمات والطاقة البديلة، حيث بلغ إسهام الصناعات النفطية حالياً حوالي 30 % من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 79 % عام 1980، وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في العام 2021، فالإمارات عملت على وضع سياسات اقتصادية مُحفزة تقوم على عدة استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتنوع مواردها الاقتصادية وبناء اقتصاد تنافسي يستند على العلم والمعرفة، ويأتي ذلك ضمن توجهات الدولة بالابتعاد عن الاعتماد على النفط والتركيز على موارد أخرى لتنمية مستدامة؛

6. تعدد المناطق الحرة بها.

يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة ، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة كالإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير، وتمتلك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن، إضافة الى استعادة 100% للأرباح، ويوجد في دولة الإمارات حوالي 35 منطقة حرة، اسهمت بمعدل 33 % من التجارة الغير نفطية لدولة الإمارات عام 2014؛

7. توفرها على الأصول والموجودات الاقتصادية .

بلغ إجمالي أصول البنك المركزي لدولة الإمارات 332.7 بليون درهم إماراتي في مايو 2015 ، مقارنة بـ 322.4 بليون درهم إماراتي في مايو 2014، أي بزيادة قدرها 3.2 %، وهو ما يشير إلى اعتماد السياسة المالية التوسعية، وقد ارتفع إجمالي أصول البنوك في دولة الإمارات بنسبة 3.3 % في الربع الأول من عام 2015 ليصل إلى 2.380 بليون درهم مقارنة بانخفاض نسبته 0.3 % في إجمالي الأصول في الربع الأخير من عام 2014، كما نما الائتمان الإجمالي بنسبة أكثر من 2.3 % في الربع الأول من 2015، مقارنة بانخفاض نسبته 0.3 % في الائتمان في الربع الأخير من عام 2014؛

8. تبنيتها مبادئ الاقتصاد الإسلامي في النشاط الاقتصادي.

أدرجت حكومة دولة الإمارات وإمارة دبي أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي، وحرصت على أن تكون الرائدة والسبّاقة في إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم منذ السبعينات مثل بنك دبي الإسلامي بالإضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها، ونالت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي الذي يشمل 73 دولة، كما صنفت دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي في المؤشر العالمي الذي تم إطلاقه قبيل القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي عقدت في دبي في الفترة بين 5 - 6 أكتوبر 2015، حيث تم الإعلان عن هذه المبادرة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات وتعزيز نموه من خلال قطاع حيوي جديد من شأنه المساهمة في تحقيق رؤية دبي بالتحول إلى العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي؛

9. تبنيتها لاستراتيجية التنمية الخضراء.

تبنّت دولة الإمارات هذه الاستراتيجية منذ عام 2012 حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر مساراً من مسارات التنمية المستدامة من خلال تعزيز التنافسية الاقتصادية وخلق فرص عمل وجذب الاستثمارات وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية وتعزيز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه، وساهمت دولة الإمارات بالعديد من الإنجازات في مجال الطاقة المتجددة أبرزها شمس 1 التي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي، والحديقة الشمسية في دبي، كما تعتبر دولة الإمارات أول محرك للطاقة النظيفة في المنطقة من خلال مبادرة "مصدر" المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم؛

10. الاقتصاد والابتكار

لقد اعتمدت دولة الإمارات السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتغيير معادلات الاقتصاد الوطني ودفعه بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية، وتضمنت الخطة 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه ويصل حجم الاستثمار فيها إلى أكثر من 300 مليار درهم، وتتجه الدولة حالياً إلى وضع خطط استراتيجية جديدة للإمارات ما بعد النفط لتحقيق سبل حيوية ومستدامة للتنمية.¹

11. توفر البنية التحتية

تمتلك الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر البنى التحتية تطوراً في العالم، ومع ذلك لضمان سرعة النمو، يستمر ضخ كميات كبيرة من رأس المال في البنية التحتية ضمن جدول الأعمال الوطني لرؤية الإمارات 2021، الذي يهدف إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أفضل البلدان في العالم في جودة البنية التحتية في وقت مناسب قبل احتفالات اليوبيل الذهبي لتأسيس الدولة المقررة عام 2021،

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وايضا تحت قيادة استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء يتمثل التحدي في ضمان حدوث هذه التنمية على نحو مستدام.

ولمبادرات التخطيط العمراني الطويلة المدى مثل رؤية أبوظبي 2030، التي تضع الثقافة والمجتمع قبل الأعمال وخطة دبي الشاملة للتنمية العمرانية 2020، أهمية كبيرة في تحقيق هدف الإمارات العربية المتحدة وهناك العديد من المشروعات في دبي تحركها استضافتها للاكسبو العالمي في 2020، وسوف يُنفق 30 مليار دولار أميركي (174.8 مليار درهم اماراتي) على البنية التحتية في موقع الإكسبو وفي المدينة، وهو ما سيصب في صالح الأجيال القادمة، كما تخطط الإمارات العربية المتحدة لإنفاق 230 بليون درهم (63.1 مليار دولار أمريكي) على تحسينات كبرى في البنية التحتية في أرجاء البلاد، منها شبكات الطرق والمباني الاتحادية، وعلى وجه الخصوص قامت الحكومة باستثمارات كبرى في مبادرة الخليفة في إمارات الشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، صُممت لضمان تمتع قاطني تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة لقاطني إمارتي أبوظبي ودبي الأكبر حجما.¹

بالإضافة إلى الدعائم التالية والتي سنتناولها بالتفصيل في المبحث الاخير من هذا الفصل:

- توفر الامارات على النفط والغاز .
- اهتمامها المتزايد بالقطاع الصناعي.
- تطور شبكة الاتصالات بها.
- توفر المطارات والموانئ
- توفر الخدمات السياحية .

المطلب الثاني : المناخ الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة.

والذي يمكن دراسته من خلال التطرق الى المؤشرات التالية:

1. الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة:

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة قفز إلى 402 مليار دولار في عام 2014 بارتفاع قدره 13.4 عام 2013 لتصل نسبة النمو الى 3.1% مدعوما بالأداء القوي للقطاعات غير النفطية، الذي يعوض ضعف مستويات نشاط القطاع النفطي، ثم انخفضت إلى عام 2015 الى 370.3 مليار دولار و 375 مليار دولار عام 2016 ، بعد

¹ اقتصاد الامارات ، المجلس الوطني للاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة، 26 ديسمبر 2017، سا 00و30 ، متاح على <http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

ان كانت في المتوسط 217.5 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012، مع توقعات ارتفاعه خلال الفترة 2017-2018، وهذا النمو تحقق نتيجة الأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته الدولة بعد تبنيها سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية الذي يحفز النمو الاقتصادي، كما ساعدها على تحقيق ذلك متانة اقتصاد الدولة وتوافر الفوائض والاحتياطيات المالية المتراكمة لديها التي ساعدت تزايد الإنفاق الحكومي، كذلك ساعدها على ذلك تسارع وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الأسواق الآسيوية والإفريقية الرئيسية التي تعد أسواقا مهمة لنشاط إعادة التصدير الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الدولة، اضافة الى استمرار وتيرة العمل بالمشروعات الاستراتيجية المهمة مثل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الخاصة باستضافة الإمارات لفعاليات "إكسبو 2020"، وتوسعة المطارات وشبكة قطار الاتحاد ووسائل النقل الجوي والبحري، بالإضافة إلى الطرق والمواصلات والمرافق السياحية، والبنية التحتية الإلكترونية، والعقارات والخدمات المالية والصناعة، ودعم الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، واستحداث قطاعات جديدة كالاقتصاد الإسلامي، وتقديم الدولة العديد من التسهيلات لقطاع الصناعة في المجال الإداري والتمويلي والتسويقي ومعالجة العقبات التي تعترض سبيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركنا أساسيا لبلوغ الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكار مدعما هذا النمو المستوى الجيد والمستقر لأسعار النفط بشكل عام خلال العام 2012.

جدول رقم (3-1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة

2016-2000.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	217.5	388.6	402	370.3	375	407.6	434.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي%	5	4.7	3.1	4	2.3	2.5	3.1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2018-2000، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص ص 6،11.

2. تطور متوسط دخل الفرد.

نجم عن معدلات النمو العالية للدولة ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وإدراجها بقائمة الدول صاحبة الدخل المرتفع في تقارير التنمية البشرية الدولية حيث يتمتع المواطن بواحد من أعلى متوسطات الدخل في العالم، فقد تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كما نلاحظ في الجدول (3-2) من متوسط 37.874 دولار امريكي خلال الفترة 2000-2012 إلى

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

43.213 دولار خلال سنتي 2013 و 2014 ثم انخفض خلال سنتي 2015 و 2016 إلى 38.05 دولار بسبب الازمة النفطية التي حلت باقتصاديات الدول العربية ، وهذا المعدل جعلها تصنف ضمن الدول ذات الدخل المرتفع جدا (اعلى من 25.000 دولار)، ويتيح هذا استمرار تمتع المواطنين بمستوى المعيشة المرتفع وتوافر الإمكانيات والقدرات الشرائية الوطنية لإحداث رواج في الأسواق واستيعاب المتاح من السلع والخدمات ، بما يدعم فرص تحقيق مزيد من النمو ودعم القطاعات الاقتصادية الواعدة وخاصة الصناعة التحويلية واستيعاب طاقاتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية المتوقعة.

جدول رقم (3-2): تطور متوسط الدخل السنوي الاسمي للمواطن الاماراتي خلال الفترة 2000-2016. الوحدة: الدولار الأمريكي

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
متوسط الدخل السنوي الاسمي للمواطن العربي	37.874	43.03	43.213	38.65	38.05	40.198	41.687

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الرابع ، ديسمبر 2016، الكويت، ص 12.

3. الانفاق الاستهلاكي

نجم عن التغيرات بالأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49 % بين عامي 2014 و 2015 تراجع الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة في العام 2015 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2014 ، وقد اتجهت الدولة خلال عامي 2015 و 2016 نحو التركيز على ضبط وترشيد مستويات الانفاق الحكومي الجاري مع استمرار الانفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، ومن ثم ارتفع حجم الإنفاق الحكومي من 172.4 مليار درهم عام 2014 إلى 179.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 3.8 % في حين تراجع الإنفاق الخاص من 633.2 مليار درهم عام 2014 إلى 613.5 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت - 3.1 % نتيجة اتجاه الأفراد والعائلات إلى ترشيد استخدام الدخل والحد من الإنفاق الاستهلاكي عبر شراء السيارات والسلع الاستهلاكية وزيادة الوعي بأهمية الادخار من خلال تجنب جزء من الدخل للاستثمار عن طريق البنوك وغيرها من المشروعات، وكمحصلة لذلك تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من 805.6 مليار درهم عام 2014

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

إلى 792.5 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع قدرها 1.6 % - ، كما تراجعت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين العامين من 70.6 % عام 2014 إلى 66.9 % عام 2015.¹

4. التضخم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) بلغ معدل التضخم في الإمارات 1.1% خلال عام 2013 وهو ادنى معدل عرفته منذ سنة 2000 بعد ان بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة 2000-2012 حوالي 4.5 %، وارتفع إلى ان وصلت نسبته 4.1 بعام 2015 بعدما انخفض إلى 2.3 % عام 2014، وعاود الانخفاض عام 2016 إلى 3.6 % مع توقعات انخفاضه في السنوات اللاحقة.

جدول رقم (3-3): تطور معدلات التضخم في الامارات خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
الناتج المحلي الاجمالي %	4.5	1.1	2.3	4.1	3.6	3.1	3.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص12.

وأشارت بيانات صادرة عن وزارة الاقتصاد في التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016 أن معدل التضخم تراجع في ثلاث إمارات هي رأس الخيمة وعجمان والفجيرة بنسب 1.7% و 0.5 % و 0.1 % على التوالي، بينما ارتفع في أبوظبي ودبي وأم القيوين والشارقة بنسب 0.5 % ، و 2.5 % ، و 0.6 %، و 0.3 % على التوالي، مسجلة أسعار مجموعة الأحذية والملابس أعلى ارتفاع بلغ 6 % خلال أغسطس 2016 مقارنة مع أغسطس 2015، تليها خدمات التعليم بنسبة 3.8 % وأسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 2.7 % ، والأغذية والمشروبات بنسبة 1.7 %، والمطاعم والفنادق وخدمات الصحة بنسبة 0.5 % ، في المقابل سجلت أسعار خدمات النقل تراجعا كبيرا بلغ 1.12 % ، كما تراجعت أسعار الاتصالات بنسبة 0.1 %، والترويج والثقافة بنسبة 0.08 % وهذا الانخفاض في نسبة التضخم سينعكس إيجابا على الأفراد لأنه يعني انخفاض الأسعار، مما يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد كما انه سوف يشجع على مزيد من الاستثمارات لان المستثمر يكون اكثر ثقة باحتفاظه بقيمة الأموال التي استثمرها، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي.²

¹ التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، اداء الاقتصاد الوطني، الباب الثاني، الاصدار 24، وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016، ص26، 27
² نفس المرجع، ص27.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

ومقارنة بالفترة 2009-2010 نلاحظ ان معدل التضخم السنوي وفقا للرقم القياسي العام لاسعار المستهلك بلغ 1.6 % و 0.9 % على التوالي ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تراجع مساهمة كل من مجموعة الاتصالات - 0.36 نقطة مئوية في 2010 مقابل 0.2 نقطة مئوية في 2009 ، ومجموعة السكن - 0.12 نقطة مئوية في 2010 مقابل 0.16 نقطة مئوية في 2009، مسجلة مجموعة الملابس والأحذية معدل تضخم سالب - 4.96 % في 2010 ، مقابل -4.77 % في العام 2009، لتساهم في تراجع معدل التضخم بمقدار 0.38 نقطة مئوية، وكذلك الحال بالنسبة لمجموعة الاتصالات، فقد سجلت معدل تضخم سالب بلغ - 5.79 % مقابل - 3.16 % في 2009، لتساهم في تراجع معدل التضخم العام بـ 0.36 نقطة مئوية، أما مجموعة الأغذية فقد سجلت تضخما موجبا بلغت نسبته 4.45 % خلال العام 2010 ، وقد ساهمت المجموعة بمقدار 0.64 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال العام 2010 ، أما مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ، فقد سجلت معدل تضخم بلغت نسبته 1.26 % خلال العام 2010 مقابل 10.66 % في العام 2009، و تراجع معدل التضخم لمجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية إلى 4.67 % مقابل 6.16 % في العام 2009 ، لتتراجع مساهمتها في المعدل العام للتضخم إلى 0.2 نقطة مئوية مقابل 0.25 نقطة، وسجلت مجموعة خدمات الصحة معدل تضخم سالب بلغ -0.87 % في 2010 ، مقابل - 1.48 % في 2009 وتراجع معدل التضخم لمجموعة النقل إلى 3.38 % مقابل 4.78 % لتتراجع مساهمتها في المعدل العام إلى 0.33 نقطة مقابل 0.45 نقطة في عام المقارنة، هذا وقد ارتفع معدل التضخم لمجموعة الترويج والثقافة في 2010 إلى 4.72 % مقابل تضخم سالب بلغ - 0.80 % في 2009 ، لتحقيق مساهمة بلغت 0.13 نقطة مئوية في التضخم العام، وسجلت مجموعة التعليم معدل تضخم موجب بلغ نحو 8.1 % ومساهمة في المعدل العام للتضخم بلغت 0.34 نقطة مئوية.¹

وظل معدلات التضخم وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلك ضمن مستويات متدنية ومقبولة خلال العام 2011 حيث حافظ على النسبة التي بلغها في العام 2010 وهي حوالي 0.88 % ، ويعود السبب في هذا الاستقرار إلى حالة التباطؤ الاقتصادي التي سادت العالم وانكماش الطلب الكلي والاجراءات الحكومية للحد من ارتفاع الاسعار وحماية المستهلكين، ولعل من أهم أسباب استقرار الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك تراجع إيجارات العقارات بحوالي 2.4 % في العام 2011 ، والتي تستحوذ هذه على حوالي 39.3 % من إجمالي سلة المستهلك.²

¹ التقرير الاقتصادي السنوي 2011، تطورات الاقتصاد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة ، ابوظبي، 2011، ص ص 23- 25

² التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2012، ادارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، الاصدار العشرين، ابوظبي، 2012، ص 38

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

5. الميزانية العامة :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) ان الميزانية العامة لدولة الامارات عرفت عجزا خلال سنتي 2015-2016 بسبب تدني الإيرادات النفطية جراء أزمة انخفاض أسعار النفطية عام 2014 قدره -7.8 مليار دولار و -14.49 مليار دولار على التوالي بنسبة -2.1 و -3.9 % من الناتج مقارنة بفائض قدره 19.9 مليار دولار عام 2014 و 40.4 مليار دولار عام 2013 بنسبة 10.4 % من الناتج شاهدا قفزة من متوسط 24.1 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012 بنسبة 11.1 % من الناتج.

جدول رقم (3-4): تطور عجز او فائض الموازنة العامة في الامارا خلال الفترة 2000-

2016.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
فائض او عجز الموازنة بالمليار دولار	24.1	40.4	19.9	-7.8	-14.49	-7.9	6.7
فائض او عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج%	11.1	10.4	5	-2.1	-3.9	-1.9	-1.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 13.

6. الدين الخارجي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) ان حجم المديونية الخارجية للإمارات العربية المتحدة ارتفع من 69.5 مليار دولار كمتوسط للفترة 2000-2012 بنسبة 32% من الناتج إلى 171.1 مليار دولار عام 2013 بنسبة 44% من الناتج، ثم إلى 194.2 مليار دولار عام 2014 ثم 222.4 مليار دولار عام 2015 ثم 225.2 مليار دولار عام 2016 بنسبة 60.1 % من الناتج مع توقع انخفاضه خلال السنوات اللاحقة، وبالرغم مما تحتويه الإمارات من صناديق الثروة السيادية ، ولجوء الإمارات لطرح السندات الدولية أو الصكوك الإسلامية في الخارج، لتدبير التمويل الخارجي عن طريق القروض، إلا أن الدين الخارجي شهد قفزات كبيرة في ظل استمرار أزمة انهيار أسعار النفط حيث بلغ الدين الخارجي لدولة الإمارات في عام 2013 حوالي 171 مليار دولار بنسبة 44% من الناتج، بينما وصل في 2016 إلى 225.2 مليار دولار بنسبة 60.1%، بزيادة تقدر بـ 54.1 مليار دولار، ونسبة تصل إلى حوالي 16%، بعد ان كان يبلغ في المتوسط 2000-2012 حوالي 69.5 مليار دولار بنسبة 32 %، ويتوقع أن يشهد الدين الخارجي لها المزيد من الارتفاع خلال السنوات اللاحقة، وهذا راجع ايضا إلى ان الحكومة تتكون من 6 امارات، والخصوصية المالية لكل إمارة تجعل من ذلك الكيان وكأنه جزر منعزلة وليست كيانا واحدا، ففي الوقت الذي تكون فيه ابوظبي في بحبوحة مثلا قد نجد أن دبي تعاني من تفاقم ديونها

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الخارجية وهذا من أحد أسباب ارتفاع المديونية الخارجية للإمارات، مما يعكس ذلك نموذجا مختلا للتنمية في دولة الإمارات.

جدول رقم (3-5): تطور الدين الخارجي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016.

2016.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017
الدين الخارجي بالمليار دولار	69.5	171.1	194.2	222.4	225.2	227.8
الدين الخارجي كنسبة من الناتج %	32	44	48.3	60.1	60.1	55.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 14

7. الحساب الجاري:

فيما يتعلق باداء الحساب الجاري الخارجي للإمارات العربية المتحدة فنلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) ان الفائض الصافي لتلك الحسابات قد بلغ نحو 26.6 مليار دولار بين عامي 2000-2012، وقفز إلى 74.1 مليار دولار عام 2013 بنسبة 19.1 من الناتج، ثم تراجع إلى 40.3 مليار دولار عام 2014 و 12.3 مليار دولار عام 2015 و 4.2 مليار دولار عام 2016 بنسبة 1.1% من الناتج مع توقعات بارتفاعه خلال السنوات اللاحقة نتيجة تحسن أسعار النفط ولجوئها إلى تعديلات في سعر صرفها من اجل السيطرة على تلك الانخفاضات وتشجيع التدفقات المالية إلى الداخل ودعم الصادرات.

جدول رقم (3-6): تطور الحساب الجاري للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016.

2016.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
الحساب الجاري بالمليار دولار	26.6	74.1	40.3	12.3	4.2	13	12.9
الحساب الجاري كنسبة من الناتج %	12.5	19.1	10	3.3	1.1	3.23	-2.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 14.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

8. الاستثمارات

على الرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط عام 2015 بنسبة كبيرة، و ما نجم عنها من تراجع الإيرادات النفطية التي تشكل الشق الأكبر من الإيرادات العامة للدولة التي يعول عليها في الإنفاق على أغراض التنمية، إلا أنه وفي إطار السعي لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات واستكمال المشروعات اللازمة لمعرض اكسبو 2020 ، استمرت الدولة في الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض والاحتياطيات المالية المتراكمة المتاحة لديها حيث قام القطاعين الخاص والعام بزيادة الاستثمارات لتمويل المشروعات الاستراتيجية بمجالات الطاقة والسياحة وغيرها والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية.

وقد تطور إجمالي استثمارات الدولة بالأسعار الجارية من نحو 336.9 مليار درهم عام 2014 ، إلى 354.4 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت % 5.2 ، وذلك كمحصلة لتزايد استثمارات القطاع العام من 135.0 مليار درهم عام 2014 إلى 145.8 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت %8.0 وتزايد مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات من 201.9 مليار درهم عام 2014 إلى 208.6 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت نحو 3.3 % ، وقد استحوذ قطاع النقل والتخزين والاتصالات على 16.2 % من إجمالي الاستثمارات المنفذة بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال عام 2015 ، تلاه قطاع العقارات وخدمات الأعمال الذي استحوذ على نحو 15.3 % من إجمالي الاستثمارات المنفذة، ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ 14.9 % من إجمالي الاستثمارات، ثم قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي نفذ نحو 13.2% من حجم الاستثمارات، تلاه قطاع الخدمات الحكومية الذي نفذ نحو 12.6 % من الاستثمارات، وقد استحوذت تلك القطاعات الخمسة مجتمعة على نحو 72.2 % من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة عام 2015.¹

9. التجارة الخارجية

شهد حجم التجارة الخارجية للدولة خلال الفترة (2005 - 2010) تصاعدا ملحوظا ليصل إلى نحو 4. 1372 مليار درهم في العام 2010 مقارنة بنحو 704.3 مليار درهم في العام 2005 ، بمعدل نمو سنوي بلغ 14.3 % ، وقد جاء ذلك مدفوعا بتصاعد الصادرات السلعية إلى نحو 779.6 مليار درهم في العام 2010 مقابل 430.7 مليار درهم في العام 2005 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12.6 %

¹ التقرير الاقتصادي السنوي 2016، مرجع سابق، ص ص 27 - 30 .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وذلك بفضل زيادة أسعار النفط وزيادة الصادرات من المناطق الحرة، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية (قوب) خلال الفترة نفسها إلى نحو 592.8 مليار درهم مقابل 273.6 مليار درهم وبمعدل نمو سنوي بلغ 16.7% وذلك بسبب ازدهار النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة و قد سجل الميزان التجاري للدولة مع دول العالم خلال فترة الدراسة فائضا بلغ 186.8 مليار درهم في العام 2010 مقابل 157.1 مليار درهم في 2005 بمعدل نمو سنوي قدره 3.5% خلال فترة الدراسة، ويلاحظ تراجع الفائض في الميزان التجاري في العام 2009 مقارنة بالعام 2008 ، حيث تراجعت كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن جاء تراجع الصادرات السلعية بنسبة أكبر من نسبة تراجع الواردات السلعية، كذلك تراجع الفائض في الميزان التجاري في العام 2007 مقارنة بالعام 2006 نتيجة نمو الواردات السلعية بنسبة أكبر من نمو الصادرات السلعية.

ومكونات التجارة الخارجية غير النفطية خلال الفترة (2005 - 2010) نجدها قد شهدت نموا ملموسا باستثناء العام 2009 الذي شهد تراجعا في اجمالي حجم التبادل التجاري بنسبة بلغت 16.3% مقارنة بعام 2008، وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 وازمة ديون دبي 2009، لتعاود الاتجاه السعودي في العام 2010 محققة بذلك نسبة نمو بلغت 14.2%، ثم تصاعد حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة إلى 754.4 مليار درهم في العام 2010 مقابل 361.1 مليار درهم في العام 2005 ، وبمعدل نمو سنوي 15.9% ، وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة الصادرات السلعية غير النفطية إلى نحو 83.1 مليار درهم مقابل 16.5 مليار درهم في العام 2005 ، وبمعدل نمو سنوي بلغ 38.2% في المتوسط ، وارتفع حجم السلع المعاد تصديرها إلى نحو 185.9 مليار درهم في العام 2010 مقابل 97.0 مليار درهم في العام 2005 بمعدل نمو سنوي بلغ 13.9% وقد جاء نمو الصادرات الوطنية وإعادة التصدير نتيجة لما يملكه الإقتصاد الوطني من قدرات مادية وبشرية ومهارات تسويقية وهياكل تمويلية وتشريعات إقتصادية تساعد على خلق مناخ مناسب لنشوء وتطور صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وبشكل قابل للاستمرار، كذلك تضاعفت الواردات السلعية لتصل إلى حوالي 485.4 مليار درهم في العام 2010 مقابل حوالي 247.6 مليار درهم في العام 2005 ، إي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 14.4% خلال الفترة نفسها وذلك لسد الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية وتلبية متطلبات الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

وبسبب ارتفاع معدل الميل المتوسط للاستيراد (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فقد شهد الميزان التجاري بدون النفط للدولة مع دول العالم طوال فترة الدراسة عجزا مضطردا، ولكن يلاحظ تحسن العجز في العامين الأخيرين، ويمكن إرجاع تحسن موقف الميزان التجاري بدون النفط في العام 2010 مقارنة بالعام 2009 إلى زيادة كل من الصادرات وإعادة التصدير بنسبة أكبر من نمو الواردات،

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

حيث بلغت نسبة الزيادة في الصادرات حوالي 27.3% وحوالي 25.9% في إعادة التصدير، في حين بلغت نسبة نمو الواردات حوالي 8.5%، وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات غير النفطية لتصل إلى 55.4% عام 2010 مقابل 45.8% في العام الذي سبقه.

وفي عام 2015 بلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات 1.750 تريليون درهم أي حوالي (476.4 مليار دولار) بنسبة نمو 10% مقارنة بعام 2014 وتؤكد هذه الأرقام زيادة تنافسية الدولة بوصفها عاصمة للتجارة الإقليمية والعالمية، وبلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية مع احتساب تجارة المناطق الحرة 1.632 تريليون درهم خلال عام 2014، فيما حققت التجارة المباشرة 1.72 تريليون درهم (291.9 مليار دولار)، منها الواردات 696.4 مليار درهم والصادرات 132.2 مليار درهم وإعادة التصدير 243.7 مليار درهم.¹

وارتفع حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات لعام 2014 إلى حوالي 560 مليار درهم (152.4 مليار دولار)، وتمكنت الدولة من تحقيق مراكز متقدمة في تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015 الصادر عن منظمة التجارة العالمية، ولقد سجلت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية المباشرة لدولة الإمارات 269.5 مليار درهم خلال الربع الأول من 2016، مستقرة تقريبا عند القيمة المحققة نفسها خلال الفترة نفسها من عام 2015، وذلك وفقا للبيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك، واستحوذت الواردات على أكثر من نصف التجارة الخارجية غير النفطية للدولة، بقيمة 166.1 مليار درهم، بينما بلغت قيمة الصادرات 46.8 مليار درهم، وقيمة إعادة التصدير 56.6 مليار درهم خلال الربع الأول من عام 2016، وحافظ إقليم آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادي على صدارته في ترتيب شركاء الدولة في التجارة غير النفطية بحصة قيمتها 108.3 مليارات درهم، بنسبة 42% من إجمالي التجارة غير النفطية للدولة خلال الربع الأول من عام 2016، بينما سجلت حصة التجارة غير النفطية للدولة مع دول مجلس التعاون الخليجي 9% من إجمالي، بقيمة 24.2 مليار درهم.

وحل الذهب الخام والمشغول في المرتبة الأولى كأفضل السلع المستوردة خلال الربع الأول من عام 2016، بنسبة 15% تمثل ما قيمته 24.5 مليار درهم من إجمالي الواردات غير النفطية، كما حلت صادرات الذهب في المركز الأول، بقيمة 12.6 مليار درهم، بنسبة 27% من إجمالي الصادرات غير النفطية للدولة، وحل الألماس غير المركب في المركز الأول كأفضل سلعة تمت إعادة تصديرها من الدولة إلى الخارج، بقيمة 11.5 مليار درهم بنسبة 20% من إجمالي إعادة التصدير.²

¹ تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2012، ص ص 37، 38.
² التقرير الاقتصادي السنوي 2016، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

**الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-**

10. ميزان المدفوعات

من خلال الجدول رقم (3-7) نلاحظ ان اداء ميزان مدفوعات الامارات خلال سنتي 2008 و2009 تأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية المتباينة من حيث التأثير بسبب تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية وأزمة الرهن العقاري وأزمة ديون دبي المالية كما تأثرت ببعض التحولات السياسية التي حدثت في الدول العربية، في حين ساهم التحسن النسبي المسجل في بعض مصادر إيرادات النقد الأجنبي في التخفيف نسبياً من حدة العجز الكلي المسجل في موازين مدفوعاتها ولاسيما على ضوء الزيادة المسجلة في إيرادات السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج مما ساعد على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ما بين 2010 الى 2015 حيث كان من مستوى 7.333.2 مليون دولار الى 15.311.6 مليون دولار عام 2015، ومع انخفاض اسعار النفط العالمية تراجع الفائض في الميزان التجاري ليسجل ادنى مستوى له بعد 2008 بسبب تراجع اجمالي الصادرات والواردات.

**جدول رقم (3-7): ميزان المدفوعات الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2016
بالمليون دولار.**

السنوات	الميزان التجاري	ميزان الخدمات والدخل (صافي)	الميزان الجاري	ميزان الحساب الراسمالي	السهو والخطأ	المجموع الكلي
2008	62.924.9	30.027.0-	22.278.4	55.292.4-	13.821.4-	46.835.3-
2009	42.095.7	24.063.4-	7.848.5	9.689.3-	4.291.5-	6.132.3-
2010	48.977.8	30.463.4-	7.241.4	5.025.7-	4.934.0-	7333.2
2011	72.105.1	9.120.8-	50.948.9	29.720.1	16.703.1-	4525.8
2012	138.505.9	40.050.4-	73.976.3	46.725.7-	13.826.4-	10.424.2
2013	141.042.6	40.484.7-	74.131.8	40.163.4-	12.812.0-	21.156.4
2014	108.432.8	25.730.5-	54.465.4	41.715.5-	3.663.2-	9.086.7
2015	76.575.7	19.656.6-	17.273.1	3.240.3-	1.278.8-	15.311.6
2016	68.317.8	17.268.4-	11.540.0	24.370.3-	5.727.4	7.102.9-

المصدر: من اعداد البحتة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2013 و 2017 ،
جداول احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ابوظبي، 2013 و 2017.

11. الاحتياطات الدولية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) ان الاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية بلغت في المتوسط 29.1 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012، ومنذ ذلك الوقت وهي في ارتفاع مستمر إلى

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

68.2 مليار دولار عام 2013 و إلى 78.5 مليار دولار عام 2014 و 94 مليار دولار عام 2015 و 95.2 مليار دولار عام 2016، مع توقع استمرار ارتفاعها في السنوات اللاحقة.

جدول رقم (3-8) : تطور حجم الاحتياطات الدولية في الامارات خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017
الاحتياطات الدولية بالمليار دولار	29.1	68.2	78.5	94	95.2	104.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 16.

اذن نلاحظ ان دولة الإمارات تتمتع بعوامل الاستقرار الاقتصادي كما يتمتع مواطنيها والمقيمين بها بمستوى مرتفع من الرفاهة الاقتصادية والقدرات الشرائية العالية، وكان إصدار القانون الاتحادي لحماية المستهلك العام 2006 أثره الكبير في التصدي للممارسات التجارية غير المشروعة التي تضر بالمستهلك ونشر الوعي الاستهلاكي وتعريف المستهلكين بحقوقهم وطرق المطالبة بها وتلقي شكاوي المستهلكين واتخاذ الإجراءات بشأنها ومراقبة حركة الأسعار والحد من الارتفاعات غير المبررة وتحقيق مبدأ المنافسة ومحاربة الاحتكار، وعلى مدار السنوات الماضية أطلقت وزارة الاقتصاد المعنية بتفعيل القانون واللجنة العليا لحماية المستهلك عدد من المبادرات وأصدرت عدد من القرارات الاستراتيجية لتعزيز الممارسات التجارية السليمة ونشطت حملات المراقبة الدائمة للأسواق ونجحت في الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم، وأبقتها في نطاق السيطرة والحدود الآمنة النموذجية كما دعم هذا من الأداء المتوازن للأسواق بالدولة والحد من محاولات الاحتكار ودعم المنافسة، مما انعكس على دعم القدرة الشرائية للمستهلكين وأسهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات طويلة الأجل وزيادة معدلات الاقتراض من جراء خفض تكلفة المشروعات.¹

المطلب الثالث: المناخ الاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة.

ويمكن تحليله من خلال :

1. عدد السكان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9) ان عدد السكان في الامارات العربية المتحدة بلغ في المتوسط 5.7 مليون نسمة، وتطور إلى 9 مليون نسمة عامي 2013 و 2014 إلى 9.6 مليون نسمة

¹ احمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية،وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016، ص 27.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 3.22 % ثم إلى 9.9 مليون نسمة عام 2016، مع توقعات ارتفاع عدد السكان في السنوات اللاحقة، وبلغت نسبة الذكور في الإمارات ككل 69% و 31% الإناث حيث يوجد حوالي أكثر من 200 جنسية تقيم وتعمل في دولة الإمارات، كما ان عدد الوافدين والمقيمين في دولة الإمارات يتجاوز عدد سكانها من المواطنين، وتعتبر الجالية الهندية من أكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة، يليها الجالية الباكستانية، والبنغالية، وغيرها من الجنسيات الآسيوية، والأوروبية، والأفريقية.¹

جدول رقم (3-9): عدد السكان بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد السكان بالمليون نسمة	5.7	9	9.3	9.6	9.9	10.1	10.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2016، الكويت، ص 11.

وقد تصافرت عدة عوامل لتحقيق تلك الطفرة في معدل النمو السكاني بالدولة منها اتجاه الدولة لاستكمال حركة التنمية وإعادة تأهيل وصيانة البنية الأساسية وما رافقها من تدفق هائل في أعداد العمالة الوافدة بتخصصاتها المختلفة بعد الطفرة الكبيرة في أسعار النفط عقب حرب الخليج الثالثة عام 2003 والذي بلغ ذروته في منتصف عام 2008، ايضا ساعدتها حركة الازدهار والتقدم الإقتصادي التي شهدتها الدولة خلال الفترة 2005-2010 وتنفيذ عدد من المشروعات الإستراتيجية وما رافقها من تدفق الشركات الأجنبية للاستثمار بالدولة، كما سنرى لاحقا وما استتبعها من تدفق الوافدون على الدولة نتيجة لتزايد الطلب على العمالة ، وأدى هذا بالمشاركة مع الزيادة الطبيعية في السكان المواطنين إلى تزايد عدد السكان، اضافة الى اتجاه الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 إلى تغيير نمط التنمية واتجاه الدولة من الاعتماد على إقتصاد تقليدي إلى إقتصاد معرفي، وإحداث شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة المتعددة الجنسية بهدف نقل وتوطين التكنولوجيا وتدريب الكوادر الوطنية وتفعيل الأساليب الإدارية الحديثة، مما أدى إلى توافد أعداد كبيرة من العمالة الماهرة مصحوبة بعائلاتهم، وكذا اتجاه الدولة نحو الاستمرار بضح السيولة وتنشيط الإقتصاد وتجنبيه مظاهر الركود وتنفيذ المشروعات وخاصة الإستراتيجية لمعالجة تبعات الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى الاحتفاظ بالنسبة الأكبر من العمالة الوافدة بالدولة دون حدوث هجرة عكسية من جانبها.²

¹ البوابة الرسمية لحكومة امارات العربية المتحدة ، حقائق وارقام ، 12 جانفي 2018 ، 13:15د، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/fact-sheet>

² التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، مرجع سابق، ص 80.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

2. القوى العاملة

استنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي يبلغ إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2014 نحو 6302.5 ألف من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، ويصل معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور نحو 93% من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاما وما فوقها، كما يصل معدل المشاركة في القوة العاملة الإناث نحو 46% من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15 عاما وما فوقها، كما بلغ معدل المشتغلين نحو 78% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتراجع معدل البطالة الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو 3.6% عام 2014 عن مستواه البالغ 3.8% عام 2013، وطبقا لنفس التقديرات فقد بلغت نسبة بطالة الشباب الذكور 8% من الذكور في القوى العاملة الذكور بالشريحة العمرية 24 - 15 عاما، ونسبة بطالة الشابات الإناث 17.1% من الإناث في القوى العاملة من الشريحة العمرية 24-15 عاما.¹

ونلاحظ من خلال الشكلان رقم (3-1) و (3-2) ان عدد المشتغلين في قطاع التشييد والبناء جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة استيعاب المشتغلين بالدولة التي بلغت 20 %، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 19%، ثم قطاع الصناعات التحويلية والخدمات الحكومية بنسبة 11.6 % ، وبعدها قطاع الخدمات المنزلية بنسبة 10%، وبلغ إجمالي نسبة ما استوعبته القطاعات الخمسة نحو 60.6 % من إجمالي العدد المقدر للمشتغلين بالدولة خلال العام 2014، وفيما يتعلق بأجور وتعويضات المشتغلين جاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تتقاضى أجور بالدولة وبنسبة 20 % من إجمالي تعويضات المشتغلين، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13 % و 12% على الترتيب، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11% ، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 10 % ، وبلغ نسبة مجموع تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 66 % (أو نحو 244.2مليار درهم) من إجمالي تعويضات المشتغلين المقدره بالدولة خلال العام 2014.

¹ التقرير الاقتصادي السنوي 2016، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

شكل رقم (3-1): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2014



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، أداء الاقتصاد الوطني، الباب الثاني، الإصدار 24، وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016، ص 41

الشكل رقم (3-2): التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية للعام

2014.



المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، أداء الاقتصاد الوطني، الباب الثاني، الإصدار 24، وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016، ص 41

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

اذن نستنتج ان تضاعف عدد السكان كان وراءه تزايد عدد القوة العاملة نتيجة تزايد النشاط الإقتصادي التي ساعدتها الطفرة الكبيرة في فعاليات النشاط الإقتصادي الذي شمل كافة إمارات الدولة وتزايد أهمية الدولة الإقتصادية على المستويين الدولي والإقليمي خاصة مع تصاعد أسعار النفط وتوافد طالبي العمل من كافة أرجاء المعمورة قبل 2014 وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مناخ وتسهيلات الاستثمار المواتية بالدولة والاتجاه لتعميق سياسة تنويع مصادر الدخل، وامتداد التنمية لتشمل كافة المناطق النائية بالدولة، وتزايد أعداد المواطنين والمواطنات المندمجين بسوق العمل.

3. عدد الوفيات

وفقا للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، في عام 2012 سجلت 910 حالة وفاة من الإناث و1,432 من الذكور ليصل مجموع حالات وفاة المواطنين إلى 2342 حالة وفاة، و 1,334 حالة وفاة من الإناث و 4,015 من الذكور ليصل مجموع حالات وفاة الوافدين إلى 5349 حالة وفاة.¹

4. سعادة المجتمع الاماراتي

تؤكد كل المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بقياس مؤشرات الرضا والسعادة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتبوأ مرتبة متقدمة عربيا وإقليميا ودوليا، وأن مبادراتها في هذا الشأن أصبحت تحظى بالإشادة والتقدير، لأنها تنطلق من الاستثمار في الإنسان الإماراتي والارتقاء بقدراته وتوفير البيئة المثالية أمامه للإبداع والابتكار، فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والـ28 عالميا في تقرير السعادة العالمي 2016 ما يعكس حرص الحكومة على وضع السعادة هدفا رئيسيا في السياسة العامة، كما جاءت الإمارات ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا في تقرير التنمية البشرية الذي يصدر سنويا عن البرنامج الإنمائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ولا شك في أن المواقع المتقدمة التي تحصل عليها الإمارات في مؤشرات السعادة والرضا والرفاهية والتنمية البشرية على الساحتين الإقليمية والعربية، لم تأت من فراغ، وإنما هي نتيجة لخطط واستراتيجيات تنموية واعية تحرص باستمرار على الاستثمار في بناء الإنسان على المستويات كافة، والعمل على ضمان ديمومة رفاهيته في إطار من التنمية الشاملة والمستدامة التي تعيشها الدولة في مختلف المجالات.²

5. رفاهية المجتمع الإماراتي.

ان ثلث سكان الإمارات ينعمون بثلاثة عناصر في الرفاهية تعادل أكثر من ضعفي ما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغ معدل الازدهار في الامارات 49% ويعتبر من بين

¹ الوفيات، البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، 14 افريل 2018، سا 15:00، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/deaths>
² جمال سند السويدي، الامارات وطن السعادة والايجابية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 14 افريل 2018، سا 5:15، متاح على <http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssar>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الأعلى في العالم ولا تفوقه سوى دول قليلة مثل بنما 58% وهولندا 55، ويعكس مستوى الرفاهية العالي في المجتمع الإماراتي رضا المواطنين والمقيمين بالدولة وكذلك حرص القيادة على تأمين مستويات فائقة من الحياة للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتعد الإمارات في الوقت ذاته في قائمة أفضل دول العالم جذبا للعمل والإقامة فيها لما تنعم به من أمن واستقرار وتتمتع به من سمعة طيبة، حيث حلت في المركز الأول إقليميا والثالث عالميا في قائمة أفضل 10 دول للإقامة فيها والمركز الـ 24 عالميا في مؤشر أفضل وجهات العمل للأجانب لعام 2014، كما أحرزت المرتبة الأولى عالميا في التعايش السلمي بين الجنسيات باحتضانها نحو 200 جنسية من مختلف دول العالم على أرضها وذلك وفقاً لتقرير المنظمة العالمية للسلم والرعاية والإغاثة التابعة للأمم المتحدة للعام 2014، وصنف البنك الدولي الإمارات في المرتبة الخامسة عالميا من بين أكبر دول العالم المرسلة للتحويلات النقدية للعاملين المقيمين فيها والتي بلغت نحو 75 مليار درهم في عام 2013، وحلت الإمارات في المرتبة الثانية على مستوى العالم العربي والشرق الأوسط والمركز الـ 35 عالمياً في القائمة السنوية الخامسة لأفضل الدول سمعة في العالم للعام 2014.¹

6. تعليم الأطفال

شهدت البلاد منذ تأسست الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 نموا كبيرا في مجال التعليم ومنذ ذلك الحين حصل تحول كبير وضخت الكثير من الاستثمارات لتلبية الاحتياجات التعليمية للسكان الذين تتزايد أعدادهم زيادة مطردة، واليوم توفر الإمارات العربية المتحدة تعليما شاملا لكل طالب وطالبة من رياض الأطفال وصولا إلى الجامعة و يحصل عليه مواطنو الإمارات مجانا في كل المراحل التعليمية، كما يوجد قطاع كبير للتعليم الخاص، ويحصل الآلاف من الطلبة والطالبات على دورات تدريبية خاصة بالتعليم العالي خارج البلاد على نفقة الحكومة، ووفقا لمركز الإحصاء-أبوظبي، انخفض مستوى الأمية بين المواطنين (بداية من سن 10 سنوات) في أبوظبي من 12.80% عام 1970 إلى 3.5% عام 2013، ومن 85.89% بين المواطنين (بداية من سن 10 سنوات) في عام 1970 إلى 4.7% عام 2013، وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس بمقدار 50 مرة تقريبا، إذ ارتفع من 6972 طالبا في العام الدراسي 1969-1970 إلى 340803 طالبا في العام الدراسي 2013-2014، فيما ازداد عدد المدارس بين العاملين الدراسيين نفسيهما بمقدار 20 مرة فارتفع من 25 مدرسة عام 1969-1970 إلى 438 مدرسة عام 2013-2014، وفي العام الدراسي 2013-2014، ارتاد 305000 طالب وطالبة 685

¹ الإمارات تحقق معدلات قياسية عالية من التنمية الشاملة في شتى المجالات، جريدة البيان الاقتصادي، 25 فيفري 2018، سا 18:26، متاح على: <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2014-12-04-1.2259063>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

مدرسة حكومية في جميع أرجاء الإمارات العربية المتحدة، فيما انضم 605000 طالب إلى 489 مؤسسة تعليمية خاصة.¹

وتماشيا مع رؤية الإمارات 2021، يظل التعليم من أهم أولويات الحكومة، ويُعتبر رأس المال البشري وأداة تمكينية أساسية في إطار جهود الدولة الرامية إلى تأسيس اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، وهذا التركيز على التعليم يؤيده تخصيص نسبة 21 % من الموازنة الاتحادية لعام 2014 للتعليم بقيمة 9.8 مليار درهم إماراتي، يُنفق منها 6 مليارات درهم إماراتي على تحسين التعليم العام و 3.8 مليارات درهم إماراتي تُنفق على برامج التميز الأكاديمي في الجامعات المحلية، ولتنفيذ السياسة الحكومية، وضعت وزارة التعليم الإماراتية رؤية "التعليم 2020"؛ وهي سلسلة من الخطط الخمسية الطموحة المصممة لإحداث تحسن نوعي كبير في النظام التعليمي، خاصة في طريقة المدرسين في التدريس وطريقة الطلاب في التعلم، وتقدم وزارة التعليم تقنيات متطورة في التعليم وفقا للممارسات المثلى، لتحسين مهارات الإبداع وتطوير قدرات التعلم الذاتي لدى الطلاب. وتركز هذه الإصلاحات على تحسين عملية الإعداد، وزيادة المساءلة، ورفع المعايير، وتعزيز الاحترافية. كما تتضمن الاستراتيجية برامج التعلم الذكي، والأكواد ونظم التقييم الجديدة للمدرسين، وكذا مراجعة المناهج، بما فيها تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية.²

وبلغت نسبة القيد في التعليم الابتدائي 98% وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما 99%، بالغا عدد الإناث في التعليم العالي ضعف عدد الذكور، وتبلغ وفيات الأطفال 10.6 لكل 1 000 ولادة، ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز أقل من 0.2%.³

7. الرعاية الاجتماعية

الرعاية الاجتماعية نسق منظم من الاجهزة الحكومية والاهلية، التي تضم عدد من المتخصصين الذي يسعون الى توظيف طاقات المجتمع وافراده لتوفير خدمات وبرامج تساعد الانسان على اشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته والوقاية منها وتنمية قدراته بهدف تحسين احواله الآنية والمستقبلية في اطار قانوني وتشريعي على اساس من العدالة والتكافل الاجتماعي.⁴

¹ التعليم، المجلس الوطني للإعلام، 01 مارس 2018، سا 20:25، متاح على <http://www.uaeinteract.com/arabic/society.html>

² نفس المرجع.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإمارات العربية المتحدة، حقائق عن دولة الإمارات العربية المتحدة، 03 مارس 2018، 01: 05 د، متاح على http://www.ae.undp.org/content/united_arab_emirates/ar/home/countryinfo.html

⁴ عثمان سراج الدين فتح الرحمان، الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة رؤى الاستراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات السياسية، الإمارات العربية المتحدة، العدد لرابع، سبتمبر 2013، ص 69-57.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

لهذا جعلت الامارات العربية المتحدة الرعاية الاجتماعية في جوهرها نظاما لاحداث التغيير، فقامت من خلال وزارة تنمية المجتمع الإشراف على تنفيذ نظام الرعاية الاجتماعية في بتوزيع مخصصات محددة على المنظمات النسائية في الدولة لضمان حصول كل المحتاجين، وخصوصا فئة النساء في المناطق النائية، على نوع من الأمن الاقتصادي والمساندة، وقامت بتدعيم الرعاية الاجتماعية ومراكز إعادة التأهيل التي تقدم المساعدة للمحتاجين، وأصحاب الهمم (ذوي الإعاقة)، حيث تقوم الحكومة بتقديم الرعاية الاجتماعية بموجب القانون بناء على القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2001 الذي ينص على تقديم المساعدات الشهرية للفئات الأرامل والمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين واليتامى ومجهولي الابوين وكذا المصابون بالعجز والطلبة المتزوجون واسر المسجونين والعاجزين ماديا والمهجورات من النساء والمواطنات المتزوجات من أزواج أجنب لا يستطيعون كسب قوتهم وذلك لأسباب خارجة عن إرادتهم.

كما تقدم هيئة تنمية المجتمع في دبي العديد من المنافع الاجتماعية لمواطني دبي، مثل المنفعة الدورية التي تُصرف كمساعدة تكملية لدخل رب الأسرة لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للمواطنين المستحقين، كما تصرف أيضاً المنفعة المقطوعة ، والتي تمنح لمرة واحدة بحد أقصى مقداره (50.000) ألف درهم لتوفير مرافق الرعاية الطبية والتعليم، وتصرف المنفعة الطارئة بمبلغ 25,000 درهم نقدا للظروف الطارئة والتي ينتج عنها تهديد استقرار أو معيشة الفرد، كما تصرف هيئة تنمية المجتمع مساعدة لمرة واحدة فقط لمستحقيها من ذوي الدخل المنخفض لتأثيث المنازل ، وتجهيزها بمكيفات جديدة ،ويمكن لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة التقدم بطلب للحصول على المساعدات المالية وفقا لسياسة الرعاية الاجتماعية، وذلك من خلال موقع وزارة تنمية المجتمع، وتُحدد قيمة المساعدة الاجتماعية بقرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير تنمية المجتمع.¹

8. الروابط الأسرية

تؤمن حكومة دولة الإمارات بأهمية الروابط الأسرية، وبأن الأسرة هي نواة المجتمع، وتولي الدولة اهتماما كبيرا ببناء نظام عائلي قوي، وتبنت العديد من التدابير لتحقيق هذا الهدف، حيث وضعت ميثاق وطني لدولة الإمارات 2021 تشكل فيه الأسر المتماسكة والمزدهرة نواة مجتمع دولة الإمارات، وتتبنى القيم العائلية الأصيلة للزواج، وتحافظ على صلات رحم قوية، إضافة إلى تمكين المرأة، والإبقاء على علاقات وطيدة بين أفراد الأسرة، وقد وصل هذا المؤشر عام 2013 نسبة 86.4 % وتهدف دولة الإمارات إلى تحقيق نسبة 100 % بحلول عام 2021 في اطار حملة "أسرتنا متماسكة 2021" والتي

¹ البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، برنامج الرعاية الاجتماعية، 22 ماي 2018، سا:23:15، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/social-welfare-programmes>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

تسعى من خلالها إلى تثقيف الأسر وتوعيتها بأهمية التلاحم الأسري، ودوره في الحفاظ على الهوية، وعادات المجتمع الإماراتي وتطبيق الحملة أساليب مبتكرة لإشراك الآباء والأبناء ومختلف فئات المجتمع،¹ خاصة بعد زيادة حالات الطلاق في الإمارات العربية المتحدة حيث تعد معدلات الطلاق فيها من بين أعلى المعدلات في المنطقة، وتعزى أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في البلاد إلى الخيانة الزوجية، وضعف التواصل، وفقدان الوظيفة أو المرور بضائقة مالية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والاختلافات الدينية والثقافية، تكوين صورة مختلفة عن مفهوم الزواج، وتغير الأجيال ورسم توقعات غير واقعية.²

ورغم التغير الجذري الذي شهدته الإمارات العربية المتحدة خلال أجيال قليلة، لا يزال المجتمع الإماراتي مترابطاً اجتماعياً، كما نجح بوجه عام في الجمع بين الحداثة والعولمة من جانب والقيم والتقاليد من جانب آخر، ولا تزال قيم التسامح والانفتاح والتجانس والتعاطف سمة واضحة في المجتمع الإماراتي القائم على جذور من التقاليد الراسخة التي لم تحول دون تجلي أثر التنمية فيه.³

9. رعاية الأطفال ونموهم

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أولوية قصوى لرعاية الأطفال ونموهم بشكل صحي وسليم، وعلى المستوى الاتحادي تناط كل من وزارة الداخلية، ووزارة تنمية المجتمع بحماية الأطفال وحقوقهم، كما تساهم كل من مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر في أبوظبي، ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي بمعاونة الجهات الاتحادية لضمان رفاهية القصر، وقد اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً وديماً (القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل، وعدة لوائح ومبادرات لحماية الطفل، وتقديم مساعدات اجتماعية وفقاً للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2001 في شأن الضمان الاجتماعي للأيتام ومجهولو الأبوين، ومن حقوق الطفل وفقاً لقانون الوديعة الحق في الحياة والبقاء والنماء، وتوفير كل الفرص اللازمة لتسهيل ذلك، كما يعمل القانون على حماية الطفل من كل مظاهر الإهمال والاستغلال، وسوء المعاملة، ومن أي عنف بدني ونفسي، ووفقاً للقانون، يُمنع التدخين في أي من وسائل المواصلات العامة والخاصة، والأماكن المغلقة في حال وجود الطفل، ويعطي القانون اختصاصي حماية الطفل حق إبعاد الأطفال عن منازلهم في حال وجود خطر محقق بهم، أما في الحالات الأقل خطورة، فيحق للإختصاصي في حماية الطفل زيارته بانتظام وتوفير الخدمات الاجتماعية، والتوسط بين أفراد الأسرة، والطفل، يخضع لعقوبة السجن أو الغرامة كل من تسبب في تعريض الطفل للخطر، أو اعتاد تركه دون

¹ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة ، الاسرة الاماراتية ، 23 ماي 2018، سا 00:15، متاح على:

<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/emirati-fam>

² البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الطلاق ، 23 ماي 2018، سا 01:03، متاح على :

<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/divorce-in-the-uae>

³ المجلس الوطني للإعلام، المجتمع ، 23 ماي 2018، سا 02:00، متاح على

<http://www.uaeinteract.com/arabic/society.html>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

رقابة أو متابعة، أو من لم يتم بتسجيل الطفل في المدارس، وتسجيله فور ولادته، وينطبق القانون على جميع الأطفال حتى سن 18 عاماً.

ولتحقيق سلامة الأطفال وضعت مؤسسات لرعاية الأطفال، بلغ عددها في دولة الإمارات العربية المتحدة 497 مؤسسة في عام 2014، وتم تسجيل 35,552 طفلاً، تقرر بعد إعادة هيكلة الحكومة الاتحادية في أوائل عام 2016، نقل صلاحيات الإشراف على الحضانات لوزارة التربية والتعليم، ويجب على مزودي الرعاية للأطفال الالتزام بالحصول على الترخيص لمزاولة العمل وفقاً للقوانين السائدة، واعتمدت الدولة عدة إجراءات وتشريعات لضمان تقديم أعلى مستويات الجودة في دور الحضانة، وتجهيزها بشكل ملائم لتلبية احتياجات الأطفال وتحفيز نموهم الجسدي، والفكري، والعاطفي، والاجتماعي مركزين على ضرورة توفير مبنى دار الحضانة آمن وصحي، ويضم مناطق داخلية وخارجية واسعة تتناسب مع عدد وأعمار الأطفال، كما يجب التقيد باشتراطات الأمن والسلامة داخلياً وخارجياً، وتأهيل الموظفين وتوعيتهم بمتطلبات وإجراءات السلامة، وضرورة توفير غذاء صحي من واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع التلوث وانتشار الأمراض، وتوظيف التدابير المناسبة للتعامل مع الإصابات، والأطفال المرضى، كما أطلقت دولة الإمارات العديد من المبادرات للأطفال، ومن أهمها إشراكهم في تصميم شعار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز القدرات الإبداعية للطلبة، وإشراكهم في الحملة الوطنية، وغرس قيم السعادة والإيجابية في نفوسهم، شملت المبادرة كافة مدارس الأطفال بالدولة.¹

10. تفعيل دور المرأة الإماراتية

ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين لعام 2016، حصلت دولة الإمارات على المرتبة الثامنة في المعيار الفرعي الخاص بالمساواة في أجور العمل المماثل، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بالالتحاق بالتعليم الثانوي، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي لنسبة الجنس عند الولادة (إناث / ذكور)، وفي مايو 2015 اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" في جميع ميادين العمل، والمساهمة في دعم مكانة دولة الإمارات محلياً ودولياً، يهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول 2021، يقدم المجلس المبادرات والمشاريع المبتكرة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة، وتجعل من دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في

¹ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، رعاية الأطفال ونموهم، 25 أبريل 2018، سا 22:18 د، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/children>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

هذا الجانب حارسة الدولة على تقديم مساعدات اسكانية للنساء في ظل برنامج الإسكان وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية لهن حيث ينعم الإماراتيون بالتعليم المجاني في المدارس الحكومية، والكليات، والجامعات بغية تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وقد تبين وفقاً لتقرير نشرته Gulf News في أكتوبر 2015 ان المرأة تشغل 66 % من وظائف القطاع الحكومي، ويعتبر ذلك واحدة من أعلى النسب في جميع أنحاء العالم، ومن تلك النسبة تشغل المرأة 30 % من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، كما تشارك المرأة الإماراتية في أدوار مختلفة في القطاع الخاص بما في ذلك مناصب المديرات، ورائدات للمشاريع. ووفقاً لتقرير آخر نشرته وكالة أنباء الإمارات في نوفمبر 2015، هناك 21,000 امرأة صاحبة عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشكل قطاع صاحبات الأعمال 10% من إجمالي القطاع الخاص الإماراتي و تقوم صاحبات الأعمال بإدارة مشاريع بقيمة تزيد على 40 مليار درهم، ويمثلن نسبة 15% من تشكيل مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة في الدولة.¹

11. توفير الرياضة والترفيه

منذ تأسيس دولة الإمارات في عام 1971، أولت القيادة كل الاهتمام للنمو والرعاية الاجتماعية، وإضفاء الطابع المؤسسي على قطاع الرياضة نظراً لدوره الهام في التنمية والنهوض بالأمة. ويقع إنشاء النوادي الرياضية والحفاظ عليها ضمن نطاق خدمات التنمية الاجتماعية، وتحرص دولة الإمارات على توفير الدعم اللازم للرياضة في البلاد، من خلال إنشاء العديد من المرافق الرياضية الحديثة مثل ملاعب كرة القدم، وحلبات سباق السيارات، وملاعب الغولف، ومراكز التدريب في جميع أنحاء الدولة، لخدمة الرياضيين المحترفين والمبتدئين، ويعد الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه واحداً من المحاور الستة الرئيسية في الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، ويتضمن هذا المحور مؤشر عدد الميداليات الأولمبية التي تحصدتها الدولة، والذي يقيس الإنجازات والميداليات المحصلة في البطولات الأولمبية والبارالمبية في الرياضات المختلفة والتي تخصص لها الدولة ميزانية بتكلفة بلغت 48.5 مليار درهم إماراتي، وتم تخصيص أكثر من نصف الميزانية لقطاعات التعليم، والتنمية الاجتماعية، والخدمات العامة، والصحة. وتلقى قطاع التنمية الاجتماعية ما نسبته 15.5% من الميزانية بتكلفة 7.5 مليار درهم. وتدعم الحكومة قطاع التنمية الاجتماعية من خلال الأموال العامة المخصصة لعدد من الأولويات منها النوادي الرياضية، وشؤون الأطفال والشباب والأسرة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها، وتعتبر الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة السلطة الحكومية العليا المختصة برعاية قطاع الشباب والرياضة في الدولة وفقاً للمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 2008، ومن بين الرياضات التي تشتهر بها دولة

¹ البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، المرأة الاماراتية، 12 مارس 2018، سا 21:58، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الإمارات قديماً هي ممارسة الصيد بالصقور، وسباقات الخيل، والهجن، واستعمال كلاب الصيد، والمراكب الشراعية الخشبية المعروفة باسم "داو" والتي شكلت مجموعها جزءاً أساسياً من أسلوب الحياة. ومع مرور الوقت وتغير القوانين، أصبحت هذه الرياضات تمارس بشكل منظم وضمن مسابقات خاصة تقام لهذا الغرض، وساعدها على ذلك تمتعها ببيئة رياضية صحية، وتضم العديد من المرافق والمنشآت الرياضية المتميزة (المغلقة والمفتوحة) لممارسة أنواع الرياضات المختلفة على مدار العام مثل ملاعب كرة القدم، وكرة السلة، والكريكت، ومضامير سباقات الخيول، وحلبات سباق الفورمولا 1، وغيرها، كما انشأت مناطق الحرة للرياضة تضم مدناً ومجمعات رياضية لزيادة الإقبال على ممارسة الرياضة، وتضم هذه المدن الرياضية مرافق متعددة الاستخدامات من أندية رياضية وملاعب، وأكاديميات للتدريب، ومناطق سكنية، ومساحات تجارية، ومطاعم، وغيرها.¹

وتمكنت الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الماضية من تحقيق معدلات عالية في التنمية البشرية، عبر زيادة الاستثمار في تدريب الكوادر العمالية وتطوير مهاراتهم، وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014، فإن الإمارات العربية المتحدة أحرزت تقدماً ملحوظاً على جميع المستويات، ليتقدم مؤشر التنمية البشرية فيها إلى 0.827 بالمقارنة مع قيمة مؤشر التنمية البشرية للعام 2013، والذي بلغ 0.825 ووضعها في المرتبة الـ 40 بين 187 بلداً حول العالم، وذلك ضخها ملايين الدولارات من أجل تدريب الموظفين في القطاع العام، وأوفدت العديد منهم إلى الدول الأجنبية للالتحاق بأهم وأبرز الجامعات ومعاهد التدريب، وذلك في خطوة لرفع مستوى التنمية البشرية للمواطنين مقتنعة أن ارتفاع قيمة التأهيل الوظيفي يساعد في زيادة نسب نمو الشركات ويرفع من مكانتها في مؤشر التنافسية معتبرة تنمية المورد البشري الثروة الحقيقية التي تركز عليها كل جوانب التنمية، ومن خلال قراءة بنود الإنفاق في موازنة العام 2015، يتبين تخصيص نحو 24 مليار درهم لمشاريع التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.²

وتشير تحليل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الإمارات إلى ارتفاع المستوى الصحي للفرد، وهو ما يوضحه ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، كما أن جميع سكان الإمارات مشمولين ببرامج الرعاية الصحية الأولية، ويحصلون على المياه المأمونة، وينتفعون بخدمات الصرف الصحي بنسبة 100%، هذا إلى جانب تعميم التعليم الابتدائي بالدولة، وانخفاض نسبة التسرب المدرسي، وارتفاع معدل القدرة على القراءة بين البالغين.³

¹ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الرياضة والترفيه، 12 مارس 2018، سا 22:20، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/culture/sports-and-recreation>

² بلقيس عبد الرضا، التنمية المستدامة في الإمارات، جريدة الجديد العربي، 12 مارس 2018، سا 23:15، متاح على <https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/6/8>

³ رضوى رضوان، الإمارات 2021 تقدم مضطرد في مؤشرات التنمية المستدامة، جريدة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 أبريل 2018، سا: 14:12، متاح على futureuae.com/ar/Mainpage/Item/780

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المطلب الرابع: المناخ المالي والنقدي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

عكست التطورات المالية والنقدية في دولة الإمارات الكثير من التطورات الإيجابية على مجمل الوضع الاقتصادي، وتبرز هذه التطورات في ميزانية الحكومة الاتحادية وحجم الأصول في مصارف الإمارات والقوانين والتشريعات التي تنظم حركة السياسات المالية والنقدية في الدولة.

وكنتيجة للانخفاض في أسعار النفط الذي أدى الى تباطؤ نمو عرض النقد، انخفضت الودائع الحكومية غير أن البنوك وبفضل تحسن نوعية محافظ قروضها ظلت قادرة على زيادة الائتمان وإن كان بمعدلات معتدلة، باستثناء إقراضها للحكومة الذي شهد نمواً أكثر مقارنة بالسنوات السابقة، وعليه فقد تمكنت البنوك من توفير التمويل الذي تحتاجه القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، وبوجه عامة ظل القطاع المصرفي بالدولة متمتعاً برسملة جيدة وسيولة كافية، وواصل القطاع المالي والنقدي نموه الإيجابي الذي حققه عام 2014 وحقق زيادة كبيرة عام 2015 حيث ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية إلى نحو 132.8 مليار درهم مقابل 122.4 مليار درهم عام 2014 بنسبة زيادة بلغت 8.5% بالأسعار الجارية، وبنسبة نمو حقيقي بلغت 3.0%، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 8.3% عام 2014 إلى 9.8% عام 2015، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) من 12.6% عام 2014 إلى 12.8% عام 2015، في دلالة على استمرار التقدم في تحقيق أهداف وغايات سياسة تنويع مصادر الدخل، وسنوضح هذه التطورات من خلال النقاط التالية :

1. تطورات الأسواق المالية

كان تأثير الانخفاض في أسعار النفط العالمية العامل الأبرز في تراجع أداء أسواق المال العربية خلال عام 2015 خاصة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انعكس الانخفاض المتواصل في أسعار النفط في انكماش السيولة وعلى نظرة وثقة المستثمرين للأفاق المستقبلية لاقتصادات تلك الأسواق، إلا أن التراجع في أسعار النفط لم يكن العامل الوحيد، فقد انعكس التباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات أداء الاقتصادات الناشئة وتحديداً الاقتصاد الصيني إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية ومخاوف العودة إلى السياسات النقدية الاحتياضية، سلباً على أداء أسواق المال في الاقتصادات الناشئة والنامية ومنها اقتصادات الدول العربية، وقد تراجع المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الإمارات المالي بنسبة - 6.55% خلال 2015 مقارنة بالعام 2014، وبلغ إجمالي قيمة التداول 209.4 مليارات درهم عام 2015 بعد أن كانت 525.8 مليار درهم عام 2014، وتطور عدد الشركات المدرجة من 125 شركة عام 2014 إلى 128 شركة عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 2.4%، وانخفضت

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

القيمة السوقية للشركات المدرجة من 728.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر عام 2014 إلى نحو 693.89 مليار درهم بنهاية ديسمبر عام 2015 بنسبة تراجع بلغت -4.7%، كذلك انخفضت قيمة التداول من 86.7 مليار درهم بنهاية الربع الرابع من عام 2014 إلى 33.1 مليار درهم بنهاية الربع الرابع من عام 2015 وأغلق السوق عند 4279.81 نقطة في آخر جلسة تداول بالعام 2015 .

وكان أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية الأفضل نسبياً بين أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2015 بناء على تقرير صندوق النقد العربي حيث سجل مؤشر السوق انخفاضا بلغت نسبته 5.6%، خلال العام 2015، فيما بلغت حصة تعاملات الأجانب لدى سوقي دبي وأبوظبي أعلاها بين الأسواق العربية.¹

2. التطورات النقدية

ارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد في البنوك) مضافاً إليه الودائع النقدية (أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب) إلى 456.9 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 436.1 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014 بنسبة نمو بلغت 4.7%، و 232.9 مليار درهم في العام 2010 و 223.5 مليار درهم في العام 2009 كما ارتفع المعروض النقدي(ن2) مقارنة بـ 786.4 مليار درهم في نهاية 2010 و 740.6 مليار درهم في العام 2009 .

كما ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية(حسابات التوفير ولأجل وكذا الودائع بالعملة الأجنبية) إلى 1186.8 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 1141.1 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014 بنسبة نمو بلغت نحو 4.0% وارتفع عرض النقود(ن3) المكون من عرض النقود(ن2) مضافاً إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي بنسبة 0.8%، حيث يبلغ 1342.8 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 1332.0 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014.²

أما عرض النقود (ن3)، فنجد أنه ارتفع مقارنة بعام 2010 أين قدر بـ 985.2 مليار درهم، و عام 2009 بـ 947.8 مليار درهم.³

¹ التقرير الاقتصادي السنوي 2016، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

² نفس المرجع، ص ص 34، 35 .

³ التقرير الاقتصادي السنوي 2011، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

3. المالية العامة

تأثرت المالية العامة لدولة الامارات العربية المتحدة بشكل كبير جراء الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة ديون دبي 2009 بعد الانخفاض الكبير في العوائد النفطية في عام 2009 بالمقارنة بالسنوات السابقة وبالتالي عائدات الدولة من هذا المصدر الذي لا زال يلعب دورا مهما في اقتصاد المنطقة، ولقد ظهرت ظاهرة العجز في الميزانية بعد عدة سنوات من تحقيق فائض بالموازات منذ عام 2003، أما في العام 2010 فقد حقق الحساب المالي الموحد لدولة الإمارات تحسنا ملموسا بسبب إرتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 37.4 %، كما انخفضت النفقات العامة بنسبة 12.4 % وارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 25.5 %، فانعكس ذلك على العجز النهائي للموازنة والذي انخفض بنسبة 89% ليصل الى 14 مليار درهم.¹

ثم تركت تغيرات اسعار النفط العالمية التي تراجعت بنحو 49 % بين عامي 2014 و 2015 تأثيرا على وضع المالية العامة بالدولة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات للدولة بنحو 51.5 % عام 2015 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2014 ، واتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عامي 2015 و 2016 بالتركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها، وقد تراجع الإنفاق العام من نحو 492.2 مليار درهم عام 2014 إلى 401.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 18.5 -% وتركز الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والابتكار، كما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 423.0 مليار درهم عام 2014 إلى 295.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 30.3 -% ، كمحصلة لانخفاض الإيرادات النفطية من 252.3 مليار درهم عام 2014 إلى 122.3 مليار درهم عام 2015 وتزايد الإيرادات الأخرى من 170.7 مليار درهم عام 2014 إلى 172.7 مليار درهم عام 2015 ، ومن ثم حقق الحساب المالي المجمع للدولة عجزا تزايد من 69.2 - مليار درهم عام 2014 إلى 105.9 - مليار درهم عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 53.0 %.²

¹ نفس المرجع، ص 25.

² التقرير الاقتصادي السنوي 2016، مرجع سابق، ص ص 36، 37 .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المطلب الخامس: المناخ السياسي والتنظيمي والقانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من بين أكثر دول العالم التي تتعم بالتلاحم في نسيجها الوطني، وتتمتع بالأمن والأمان والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحرص على صون الحقوق والالتزام بالمواثيق الدولية في تحقيق العدالة، مما كان له المردود الإيجابي الكبير في ما حقته من مكتسبات تنموية شاملة وتبوأته من مكانة مرموقة في العالم، وتأتي دولة الإمارات في المركز الرابع من بين أفضل عشر دول في العالم في تدني نسبة الجريمة على الرغم من أنها تستضيف على أرضها كدولة جاذبة للعمالة نحو 200 جنسية من قارات العالم، الأمر الذي يرجع إلى حرص دستور دولة الإمارات على صون جميع الحقوق والحريات على أرض الدولة للمواطن والوافد على حد سواء، حيث يتمتع الجميع فيها بأرقى مستويات العيش والأمن والأمان في مجتمع خال من التفرقة والإجحاف، وقد انضمت دولة الإمارات في العام 2012 إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للعام 1984 وأودعت وثائق انضمامها مع إعلان تحفظاتها وملاحظاتها السيادية حول بعض فقرات الاتفاقية.

وفي هذا الصدد استحدثت وزارة الداخلية الخطة الاستراتيجية لقطاع الشرطة (2014-2016) ضمن مشروع التطوير الاستراتيجي الشامل للوزارة لتحقيق برنامج الحكومة (رؤية الإمارات) 2021 وتعزيز الأمن والاستقرار بالدولة، وتتضمن الخطة عدة أهداف ومبادرات ومؤشرات ترمي إلى تحقيق وتنفيذ العدالة بطريقة تضمن ثقة الجمهور وتحفظ القيم، وتركز على النزاهة والأمانة على أعلى المستويات، وتحافظ على حقوق الإنسان وتعمل على خفض الجريمة ومكافحتها وقياس الأداء المؤسسي في تقديم أرقى الخدمات الشرطة والأمنية لكل فئات المجتمع، مما انعكس على تسلم شهادة تقدير ودرعا تذكاري من الأمم المتحدة، كما سجلت القيادة العامة لشرطة أبوظبي إنجازا عالميا بحصولها في شهر يونيو 2013 ، على الشهادة الدولية من جمعية إدارة المشاريع التابعة لمكتب مجلس الوزراء البريطاني كأول مؤسسة شرطة في الشرق الأوسط تحصل على هذه الشهادة الرائدة على مستوى العالم.¹

كما حفل سجل دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بإنجازات وطنية بارزة والتزام قوي وتفاعل إيجابي مع الممارسات العالمية في هذا الشأن، وتوجت هذه الإنجازات بفوز دولة الإمارات بأغلبية ساحقة في 12 نوفمبر 2012، خلال جلسة الاقتراع السري للجمعية العمومية للأمم المتحدة بعضوية مجلس حقوق الإنسان من مطلع العام 2013 ولمدة ثلاث سنوات متواصلة تنتهي مع أواخر العام 2015، وتنافست في هذا الاقتراع 21 دولة من مختلف المناطق الجغرافية لشغل 18

¹ الكتاب السنوي للإمارات 2013، مرجع سابق، ص ص 115-118.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

مقعدا شاغرا في المجلس، وقد حصلت دولة الإمارات على 184 صوتا شكلت أعلى نسبة تصويت من تلك التي حصلت عليها مجموعة الدول الأربع الآسيوية التي فازت بالعضوية، وأيضا أعلى نسبة على مجموعة الدول الثماني الفائزة في عضوية المجلس في دورته الجديدة، ويعود هذا الفوز لتتويجا لمجموعة من الانجازات التي حققتها الدولة في مجال حقوق الإنسان على مدى السنوات الماضية في مجال التشريعات التي أصدرتها وفي مجال حماية وتعزيز الحريات الأساسية للأفراد وحقوقهم القانونية خاصة ما يتصل بحقوق المرأة والطفل، وكذلك التشريعات المتقدمة المتعلقة بالعمال الأجانب الذين يعملون على أرض الدولة.

إضافة إلى ذلك عملت الامارات العربية المتحدة على تنفيذ برامج التمكين السياسي والوصول بالتجربة السياسية وفتح المجالات كافة أمام المشاركة الشعبية للمواطنين إلى أقصى مقاصدها لتطوير العمل الوطني وبناء دولة القانون والمؤسسات وترسيخ نهج الشورى وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز قيم المشاركة الشعبية الحقّة، كما سارعت في إطار التزامها العالمي إلى الانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية التي تُعزز مفهوم حقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري منذ العام 1974 ، ثم اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعاقين، والبروتوكولات الملحقة بها وأخيراً اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، والتي انضمت إليها الدولة في العام 2012.

كما أصدرت دولة الإمارات عددا من القوانين الوطنية التي تتواءم مع مواد الدستور في تعزيز حقوق الإنسان وتترجم في الوقت ذاته التزامها بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، أو تسعى للانضمام إليها مستقبلا، ومنها قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون حماية الطفل، وقانون حقوق ذوي الاحتياجات، وقانون الأحداث الجانحين، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون تنظيم علاقات العمل، وقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين والقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء والوزارات، والتي تؤكد حرص دولة الإمارات على حماية حقوق الإنسان.¹

ولتحقيق الامن والاستقرار ايضا عملت الامارات على تفعيل دور الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف والتي حققت العديد من الإنجازات الملموسة في إطار تنفيذ استراتيجياتها والتي ركزت على نشر رسالة الإسلام بمنهجية التسامح والوسطية والاعتدال بما يجعل من دولة الإمارات مثلا عالميا يُحتذى في التعايش السلمي بين الديانات والثقافات كافة، وكذلك تطوير قطاع الشئون الإسلامية وتفعيل أعمال الأوقاف وإنشاء المساجد والإشراف على القائم منها وتأهيل المواطنين وصولا إلى توطين هذا القطاع، ومن

¹ نفس المرجع، ص ص 124، 125.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

أبرز المشاريع التي نفذتها الهيئة وتعمل على دعمها وتطويرها، مركز الإفتاء الرسمي للدولة الذي يهدف إلى ضبط الإفتاء داخل الدولة بضوابط الشرع الحنيف الميسرة على الناس، ويعمل على بيان رأي الشرع في كثير من الأمور التي يحتاج إليها الناس وذلك عبر أحدث وسائل الاتصال الحديثة، حيث يقوم العلماء بالرد على استفساراتهم بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والأوردو، عدا الخط المخصص للرد على استفسارات النساء.¹

في إطار توجه الدولة لبناء اقتصاد معرفي مستدام ودعم سياسة التنوع الاقتصادي وتعزيز قدرات الدولة التنافسية المؤسسية اقليمياً وعالمياً وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 وبلوغ المركز الأول عالمياً على مؤشر سهولة الأعمال وتهيئة بيئة جاذبة لممارسة الأعمال الاقتصادية، شهد الإطار التشريعي للاقتصاد الاماراتي في السنوات القليلة الماضية تطورات نوعية وهيكلية غير مسبوقه، حيث عملت وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع مختلف شركائها الاستراتيجيين على استصدار حزمة من التشريعات والقوانين الجديدة وتعديل بعضها القائم حالياً لتواكب وتتواءم مع التطورات والمستجدات المحلية والعالمية، مستهدفة دفع النمو الاقتصادي وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة لقطاع الأعمال لأداء دوره التنموي على الوجه الأكمل وتشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية إلى الدولة وتعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مواكبته للمستجدات على المستويين المحلي والدولي، وتأكيد التزام الدولة بالاتفاقيات والقوانين الدولية، وعلى رأسها ما يلي:

- قانون حماية المستهلك رقم 24 وتعديلاته.
- قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 2 لسنة 2014 .
- قانون الشركات الجديد رقم 2 لسنة 2015.
- قانون انشاء هيئة التأمين.
- القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2014 بشأن تنظيم مهنة مدققي الحسابات.
- القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال.
- المرسوم الاتحادي رقم 12 لسنة 2014 بالتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "افتا"
- القوانين الموحدة خليجياً في إطار مجلس التعاون الخليجي.

¹ نفس المرجع، ص 121.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وهناك حزمة أخرى من القوانين قيد الدراسة والانجاز حاليا وفي مراحلها النهائية متوقع صدورها بالمدى القريب والمتوسط ومنها قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون الإستثمار الأجنبي المباشر، وقانون تنظيم الصناعة، وقانون قواعد المنشأ وشهادات المنشأ الوطنية، وقانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وقانون المعاملات التجارية، وقانون مكافحة التستر التجاري، وقانون التحكيم، وقانون مكافحة الغش والتدليس في المعاملات التجارية وقانون الرقابة على الاتجار في الأحجار الكريمة ذات القيمة والمعادن النفيسة ودمغها ومشروع مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية ، وساعد ما تقدم على تحقيق المزيد من تنظيم بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري ونمو المؤشرات الاقتصادية بالدولة وتحقيق سبق والتفوق عالميا واقليميا على الكثير من دول المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالمرونة إزاء المستثمرين الأجانب والشركات العالمية ما أسهم في ريادة الإمارات وتحقيق التنافسية لها في جذب الاستثمارات على صعيد المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية.¹

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعدت الدولة مشروع قانون الاستثمار الأجنبي لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقامت بإصدار وتحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادية، وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، واتجهت سياسة الدولة من خلال الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة 2021 إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية، وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الإقتصاديين والتجاربيين، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات وورش العمل والأنشطة الأخرى ، مع العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الاقتصادية.²

إضافة لذلك عملت الامارات العربية على تحقيق العدالة القضائية من خلال تقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة وضمان سيادة القانون، وقيمها في احترام كرامة الإنسان، والنزاهة والشفافية في

¹ احمد ماجد ، ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

² تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، مرجع سابق، ص 34 .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

بسط العدالة والمساواة والابتكار والتميز، وأهدافها في تطوير أداء السلطة القضائية لضمان تقديم خدمات بجودة عالية بما يلبي احتياجات المتعاملين، وتنمية وتدريب أعضاء السلطة القضائية وأعوانهم واستقطاب الكوادر المواطنة، خاصة وان دستور دولة الإمارات يتضمن فصلا كاملا ينص على أن "العدل أساس الملك والقضاء مستقلون، ولا سلطان عليهم في أداء واجبهم غير القانون وضمانهم، بما يؤكد احترام استقلالية ونزاهة القضاء"، كما ان نظام القضاء والقضاة في الدولة يحظون باحترام وتقدير قيادة الدولة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة، ودولة الامارات كتجربة فريدة في العالم العربي من حيث أنها دولة اتحادية، أكدت في كل تشريعاتها وقوانينها على المبادئ الراقية الواردة في دستورها المتعلقة بحفظ حقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة والحرية وسلطة القانون، علاوة على افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة، عملا بقاعدو "المتهم بريء حتى تثبت إدانته" والدولة الاماراتية تواصل العمل بشكل حثيث على تطوير نظامها القضائي لكي يكون مواكبا لتطورات العصر في المجالات المختلفة وقادرا على التعامل بكفاءة مع القضايا والمنازعات على اختلاف أنواعها، ما جعلها تحتل موقعا ممتازا على الصعيد الدولي، حيث تصدرت دول الشرق الأوسط الأكثر شفافية في نظامها القضائي بحسب تقرير برنامج العدالة حول سيادة القانون العالمي، كما عملوا على ان تكون التشريعات والقوانين في الدولة متوافقة مع تشريعات وقوانين الدول المتقدمة في تحقيق العدالة والشفافية والاستقلال، بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المحلي، وفقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ومواكبة كافة المستجدات القانونية والاتفاقيات الدولية التي تكون دولة الإمارات طرفا فيها.¹

ومن خلال ما سبق نستنتج ان الإمارات حققت منذ قيامها معدلات تنمية قياسية، وتؤكد إحصائيات وأرقام وشهادات عربية ودولية أن الإنجاز تحقق خلال فترة زمنية قصيرة أعقبت ميلاد الدولة الاتحادية وبدء عملية التنمية الشاملة، وأن جل ان لم نقل كلهم من سكان الإمارات يحصلون الآن على الخدمات الضرورية في شتى المجالات مما وضع الإمارات في السنوات الأخيرة في مصاف الدول العصرية بفضل مسيرة التنمية الشاملة التي تستند إلى خطط تنمية واعية شيدت دولة عصرية اعتمادا على سياسة إنمائية تقوم على أساس تكريس الثروة النفطية لخدمة أبناء الوطن ورفاهيته، وتهدف إلى تنمية المجتمع وتلبية احتياجات أبنائه.

¹ الكتاب السنوي للإمارات 2013، مرجع سابق، ص 119، 120.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المبحث الثاني: رصد تدفقات وتقييم تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها في الإمارات العربية المتحدة زمن الأزمات المالية العالمية .

بذلت الإمارات العربية المتحدة جهودا كبيرة نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة، كمتابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلية والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، فقامت بمحاولة تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار وإبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، وفيما يلي سوف يتم عرض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها قبل حدوث الأزمة المالية الأمريكية وأزمة منطقة اليورو وأزمة دبي المالية وبعدها ومعرفة الاختلافات ومدى تأثير هذه الأزمات على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

المطلب الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2017.

والذي سنتناول فيه تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة واهم الدول المستثمرة فيها، معرجين المطلب بدراسة تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم عشر قطاعات وتطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إليها وتوزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الإمارات العربية المتحدة حسب الأقاليم المستثمرة، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الإمارات الى اكبر 10 دول مستقبلية.

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2017.

ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة والواردة الى الامارات العربية المتحدة عرفت تطورا وتذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المواكبة لها، وهو ما يوضحه هذا الجزء من الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دولة الامارات العربية المتحدة في تذبذب في السنوات الاولى من الالفية الثالثة حيث عرفت اكبر قيمة لها عام 2007 بقيمة 14.186.5 مقارنة بـ 506.3 مليون دولار عام 2000، ثم شهدت قفزة نوعية عام 2001 ملحوظة بالغة 1183.8 مليون دولار وعادت الانخفاض بعد ذلك عام 2002 بسبب ماحدث من تفجيرات في الولايات المتحدة الامريكية والتي اثرت على الدول المنفتحة ماليا وتجاريا على و م أ ومن بينها الامارات العربية المتحدة، ثم بدأت في الارتفاع بعد ذلك الى غاية 2007 بسبب تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصاديات الخليجية عامة والاقتصاد الاماراتي خاصة، وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار إلى جانب

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

التحسن في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة والتي عززها ارتفاع أسعار النفط والجهد الكبير للإدارات الاقتصادية في الإمارات في مجال تنويع مصادر الدخل في اتجاه الصناعة والخدمات، وعلى الرغم من ذلك فإن حجم هذه التدفقات الاستثمارية مازال محدودا إذا ما قورن بحجم اقتصاد دولة الإمارات أو بحجم الاستثمار المتجه إلى الأسواق الناشئة الأخرى الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي والذي انعكس في السنوات الموالية لهذه الفترة .

وفي سنة 2008 رجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الانخفاض حيث بلغت 5063 مليون دولار ثم انتعشت بقيمة 1134.3 و 8796.8 مليون دولار عامي 2009 و 2010 على التوالي بعد حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 وازمة ديون دبي لعام 2009 والتي ما فتأت تظهر بوادرها حتى ظهرت أزمة ديون سيادية في منطقة الاورو اواخر 2009 والتي اثرت كذلك على الاقتصاد الاماراتي بسبب المشاريع الاستثمارية الاوروبية في الامارات والمشاريع الاماراتية في اوربا مما ادى الى التأثير على الاوضاع التنموية في الامارات العربية بما فيها الاستثمارات الاجنبية الوافدة اليها ، وبعد تطبيق العديد من الاجراءات الكفيلة باعادة هيكلة الاقتصاد الاماراتي والحد من الاثار السلبية لهذه الأزمات بدأت تدفقات الاستثمار الاجنبي تنتعش عام 2011 حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الامارات الى 7152.1 مليون دولار واستمر في الارتفاع الى غاية 2013 حيث قدر بـ 9764.9 مليون دولار ثم بدأ في التراجع بعد ذلك الى 8550 مليون دولار عام 2015 بسبب تداعيات الازمة النفطية التي حدثت في السوق النفطية العالمية وادت الى انخفاض اسعار البترول الذي اثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لوارد اليها ثم عاودت الانتعاش بعد ذلك بالغة قيمة 9604.8 و 10354.2 خلال 2016 و 2017 على التوالي بعد سلسلة الاجراءات المطبقة لمعالجة الازمة النفطية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول.

اما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الامارات العربية المتحدة فنلاحظ انها انخفضت عام 2001 مقارنة بعام 2000 بحوالي 210 مليون دولار ثم بدأ في الارتفاع بعد ذلك منذ 2001 اين بلغ 213.7 مليون دولار الى غاية 2008 حيث بلغ 15.820.30 مليون دولار حيث اثبتت الاستثمارات الاماراتية في الخارج كفاءة عالية في الأسواق الإقليمية والدولية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، واستطاعت الشركات الإماراتية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في عدد من الصناعات والخدمات العالمية المتقدمة مثل صناعة الطيران، وخدمات النقل الجوي والمواصلات والتعدين، إضافة إلى التقدم الكبير الذي حققته في مجال الطاقة المتجددة، كما أثبتت الشركات الاماراتية قدرتها على منافسة نظرائها من الشركات العالمية، تحديدا في قطاعات البنية التحتية، والنقل، واللوجستيات والطرق والسياحة والضيافة والصحة والعقارات والصناعات الغذائية ما انعكس بدوره على

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

سمعة الاقتصاد الاماراتي وذيع نجاح شركاتها في الخارج من حيث سمعة وكفاءة الاقتصاد وبيئة الأعمال داخلها.

اما بعد حدوث أزمة الرهن العقاري وأزمة دبي المالية وأزمة منطقة اليورو فشهدت تدفقات الاستثمار الاماراتي المباشر الى دول العالم انخفاضا شديدا بعد وصوله الى الذروة عام 2008 حيث انخفض عام 2009 الى 2722 مليون دولار متراجعا بـ13097 مليون دولار، ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا منذ ذلك الوقت الى ان بلغت 16.691 مليون دولار عام 2015 شاهدة اعلى قيمة لها في الفترة التالية لحدوث الازمة النفطية عام 2014 لأنها عادت إلى الانخفاض عامي 2016 و 2017 بقيمة 12963.9 و 13955.5 مليون دولار على التوالي.

جدول رقم (3-10): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد في الإمارات العربية المتحدة وتقييمه خلال الفترة 2000-2017.

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات/ التدفقات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الامارات العربية المتحدة	تدفقات الاستثمار الاجنبي الصادر من الامارات العربية المتحدة
2000	-506.3	423.7
2001	1183.8	213.7
2002	95.3	441.1
2003	4256	991.2
2004	10.003.5	2208
2005	10.899.9	3750.3
2006	12.806.0	10.891.8
2007	14.186.5	14567.7
2008	5063	15820.3
2009	1134.3	2722.9
2010	8796.8	2015
2011	7152.1	2178
2012	9566.7	2536
2013	9764.9	8828.3
2014	11071.5	11735.9
2015	8550.9	16691.6
2016	9604.8	12963.9
2017	10354.2	13955.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم (1-18) و (1-19) و (1-20) و (1-21).

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

ثانيا: رصد تطور المشاريع الاستثمارية في الامارات العربية المتحدة: نظرة جغرافية قطاعية.

وستتناولها من خلال:

1. اهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) ان عدد المشروعات المقامة في الامارات العربية المتحدة بلغ 1.619 مشروعا ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016 يتم تنفيذها من قبل 1.481 شركة عربية واجنبية بتكلفة استثمارية 48.827 مليون دولار .

وتعتبر الهند والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والصين اهم الدول المستثمرة فيها حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال هذه الفترة بتكلفة استثمارية قدرها 12.635 مليون دولار، 5.861 مليون دولار، 3.384 مليون دولار، 3.317 مليون دولار على التوالي، بعدد مشاريع قدره 137 مشروع هندي و 373 مشروع امريكي، و259 مشروع بريطاني و 34 مشروع صيني مقام من طرف 124 شركة هندية و 340 شركة امريكية و 243 شركة بريطانية ، و 27 شركة صينية على التوالي .

ثم تأتي السعودية واليابان وفرنسا والمانيا بتكاليف استثمارية قدرها 2.743 ، 2.585 ، 2.057، 1.984 مليون دولار على التوالي بعدد مشروعات قدرها 22 مشروع سعودي من طرف 21 شركة ، 43 مشروع ياباني من طرف 46 شركة يابانية ، 91 مشروع فرنسي مقام من طرف 80 شركة فرنسية، و96 مشروع الماني من طرف 82 شركة .

وتذيلت هولندا وكندا قائمة الدول الغربية المستثمرة في الامارات من حيث التكاليف الاستثمارية حيث قدرت تكلفة المشاريع الهولندية 1.552 مليون دولار بعدد مشروعات قدره 34 مشروع تابع لـ33 شركة ، وتكلفة 1.320 مليون دولار لـ 90 مشروع كندي تابع لـ80 شركة ، وبلغت تكلفة المشاريع الاستثمارية لدول اخرى 11.390 مليون دولار من اجمالي 48.827 مليون دولار .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-11): اهم الدول المستثمرة في الامارات العربية المتحدة ما بين يناير 2012
وديسمبر 2016.

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الهند	12.635	137	124
و م أ	5.861	373	340
المملكة المتحدة	3.384	259	243
الصين	3.317	34	27
السعودية	2.743	22	21
اليابان	2.585	43	43
فرنسا	2.057	90	80
المانيا	1.984	96	82
هولندا	1.552	34	33
كندا	1.32	26	25
اخرى	11.39	505	46.3
الاجمالي	48.827	1619	1481

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017، ص 53.

2. اهم الشركات المستثمرة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2015.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12) ان شركة سويها الهندية تصدرت قائمة اهم 10 شركات
مستثمرة في الامارات حيث تنفذ مشروعان بتكلفة استثمارية قدرت بنحو 4.377 مليون دولار ثم شركة
Apar Industries الهندية بمشروع واحد وبتكلفة بلغت 2.617 مليون دولار، ثم شركة acwa
power international السعودية بمشروع واحد وبتكلفة 1.800 مليون دولار، ثم جاءت شركة
sumitomo group اليابانية بتكلفة استثمارية مقدرة بـ1500 مليون دولار وبمشروع واحد، ثم الشركة
الفرنسية accor بتنفيذ ستة مشاريع بتكلفة استثمارية قدرها 1.054 مليون دولار ، فيما جاءت كل من

**الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-**

شركة adventz group و inpex و royal dutch shell plc و kk birla group لمنفذة لمشروع واحد و بتكاليف متقاربة 953 و 850 و 850 و 800 مليون دولار على التوالي ثم شركة pacific ventures منفذة لمشروع واحد بتكلفة استثمارية 753 مليون دولار ، فيما نفذت حوالي 1.694 مشروع بعض الشركات من جنسيات مختلفة اخرى بتكلفة 32.927 مليون دولار .

جدول رقم (3-12): اهم الشركات المستثمرة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2015-2011.

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Sobha developers	الهند	2	4.377
Apar Industries	الهند	1	2617
acwa power international	السعودية	1	1800
sumitomo group	اليابان	1	1500
Accor	فرنسا	6	1054
adventz group	الهند	1	953
Inpex	اليابان	1	850
royal dutch shell plc	هولندا	1	850
kk birla group	الهند	1	800
pacific ventures	الهند	2	753
other companies		1.694	32.927

المصدر: نشرة فصلية لسنة 2016، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الثاني ، افريل-يونيو 2016، ص12

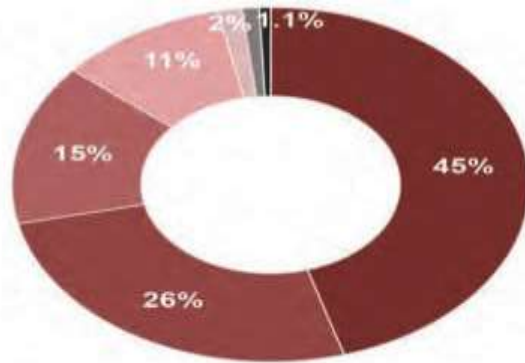
3. توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الامارات العربية المتحدة حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة 2012-2016

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) والجدول رقم (3-13) المتعلق بتوزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الامارات العربية المتحدة حسب الاقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016 أن اقليم اسيا والمحيط الهادي اهم اقليم مستثمر في الامارات حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال هذه الفترة بالغة حصتها 54.4% من الاجمالي بتكلفة استثمارية قدرها 22.173.3 مليون دولار ، ثم تأتي بعدها دول اوربا الغربية بحصة 26.1 % من الاجمالي وبتكلفة استثمارية قدرها 12.721.3

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

مليون دولار ، ثم جاءت كل من أمريكا الشمالية والشرق الأوسط بحصتي 14.7 و 10.5 % وبتكلفة استثمارية قدرها 7.180.9 و 5.141.7 مليون دولار على التوالي لتحل بعدها كل من الدول الأوروبية الناشئة ودول أفريقيا وأمريكا اللاتينية حصص قليلة جدا بلغت 1.5 و 1.1 و 0.7 % من الاجمالي بتكاليف 735.8، 537.8 ، 336.0 مليون دولار على التوالي .

شكل رقم (3-3): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الامارات العربية المتحدة حسب الاقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017،ص 53.

جدول رقم (3-13): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الامارات العربية المتحدة حسب الاقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016.

الاقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
اسيا والمحيط الهادي	22.173.3	45.4
اوربا الغربية	12.721.3	26.1
امريكا الشمالية	7.180.9	14.7
الشرق الاوسط	5.141.7	10.5
الدول الاوروبية الناشئة	735.8	1.5
افريقيا	537.8	1.1
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	336	0.7

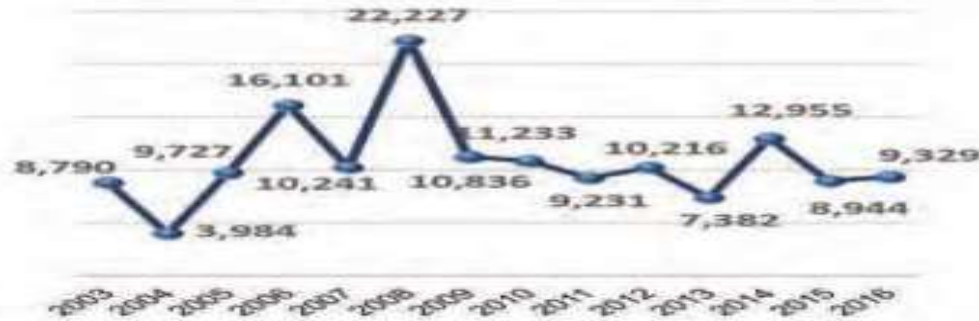
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017،ص 53.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

4. تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (مليون دولار) خلال الفترة 2003-2016.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4) تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (مليون دولار) خلال الفترة 2003-2016، والذي نلاحظ من خلاله بلوغ سنة 2009 أكبر تكلفة للاستثمارات الأجنبية بحوالي 22.227 مليون دولار بعد ان عرفت انخفاضا واضحا عام 2008 مقدرا بـ 10.241 مليون دولار مقارنة بسنة 2006 اين كان 16.101 مليون دولار والذي ترجع اسبابه الى الظروف الاستثنائية التي عرفها الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت التي ادت الى تراجع معدلات النمو ومعدلات الاستثمارات الاجنبية المباشرة عالميا، وبعد سنة 2009 رجعت الى الانخفاض بحوالي نصف المشاريع بقيمة 10.836 مليون دولار عام 2010 و 9.231 مليون دولار عام 2012 و 7.382 مليون دولار عام 2013 والذي يمكن إرجاعه الى أزمة ديون دبي 2009 وأزمة الديون السيادية 2010 وما افرزته من اثار سلبية على الاستثمار الاجنبي والمشاريع الاستثمارية المقامة في الخارج، وبعد السياسات الاقتصادية المتخذة من طرف دولة الامارات للحفاظ على توازنها واستقرارها الاقتصادي ارتفعت المشاريع الاستثمارية المقامة في الامارات بتكلفة استثمارية قدرها 12.955 مليون دولار ، ومع حدوث ازمة الاقتصادية عام 2014 ازمة انخفاض اسعار النفط والتي تعد من اكبر الازمات النفطية حدوثا وتأثيرا في الاقتصاد العالمي قل عدد المشاريع الاستثمارية الواردة الى الامارات حيث بلغت تكاليفها الاستثمارية 8.944 مليون دولار عام 2015 و 9.329 مليون دولار عام 2016.

شكل رقم (3-4): تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (مليون دولار) خلال الفترة 2003-2016.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017، ص 53.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

5. تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم عشر قطاعات ما بين 2012-2016.

وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الإمارات خلال الفترة ما بين يناير 2012 و ديسمبر 2016 كما يوضحه الشكل رقم (3-5) في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بمقدار 9.586 مليون دولار ثم العقارات بـ 7.999 مليون دولار ، ثم قطاع المواد الكيميائية والخدمات المالية بـ 4.052 و 2.942 مليون دولار، ويأتي بعدهم قطاع الفنادق والسياحة بحوالي 2.819 مليون دولار ثم الاتصالات وخدمات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بـ 2.631 و 2.069 و 2.011 مليون دولار على التوالي وفي الأخير كل من قطاعي التخزين ومنتجات استهلاكية بـ 1.739 و 1.717 مليون دولار.

شكل رقم (3-5): تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012

و ديسمبر 2016.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017، ص 53.

6. تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الإمارات الى اكبر 10 دول مستقبلية.

من خلال النشرة الفصلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي في العدد الفصلي الثاني لشهر ابريل 2014 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يتضح ان الإمارات العربية المتحدة يقدر اجمالي تدفقات الاستثمارات الصادرة منها بـ 120.570 مليون دولار منذ 2001-2012 وتعتبر لوكسمبرورغ اكبر دول متلقية لاستثماراتها بـ 62.149 مليون دولار ثم السعودية بـ 13.921 مليون دولار ثم اسبانيا وفرنسا بـ 11.396 و 10.880 مليون دولار على التوالي، ثم مصر وباكستان وتركيا بـ 6.379 و 4.050 و 3.756 مليون دولار على التوالي ، ثم م أ فتونس والمغرب بـ 3.116 و 2.582 و 2.341 مليون دولار على التوالي.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المطلب الثاني: تقييم التجربة الاماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي زمن الازمات المالية الدولية.

شهدت الامارات العربية المتحدة تميزا فريدا ومتطورا على المستوى الاقليمي والعالمي نتيجة تناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص حيث تنتهج الامارات سياسة تعمل باستمرار على توفير المناخ الاستثماري المثالي امام المستثمرين الاجانب مدفوعة بجاذبية قوية من حيث بيئة الأعمال والفرص المتنوعة وهو مما سنوضحه في هذا المبحث من خلال سرد وضعية الامارات العربية المتحدة في العديد من المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2017.

أولاً: وضعية الامارات العربية المتحدة في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2017.

1. مؤشر الحرية الاقتصادية :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) ان الامارات العربية المتحدة تذيلت الترتيب العالمي في السنوات الاولى من الالفية الثالثة حيث جاءت في الرتبة 65 لمدة ستة سنوات متتالية ابتداء من سنة 2000 في حدود 2 نقطة ما يعني ان الامارات العربية المتحدة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة حسب دليل المؤشر مما يعكس مرونة السياسات التجارية المتبعة مع العالم الخارجي من خلال معدلات التعريف الجمركية والحواجز الغير الجمركية المتبعة، والهيكلة الضريبي للأفراد والشركات وسهولة تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ومتانة القطاع المصرفي والتمويل وتحريره وأنشطة السوق السوداء وقلة التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية .

اما منذ 2007 - 2017 فتغير نمط التصنيف واصبح يقاس من 0-100 ، وقد أخذت الإمارات العربية المتحدة 60.39 نقطة عام 2007 ، و 62.8 عام 2008، و 64.7 نقطة عام 2009، و 67.3 نقطة عام 2010 الى ان وصلت الى 69.3 نقطة عام 2012 مما يدل على وجود حرية الى حد ما خلال السنوات 2007-2012، وبدأ يرتفع التصنيف تدريجيا منذ 2013 حيث أخذت الإمارات مجموع 71.1، 71.4، 72.4، 72.6، 76.9 بين 2013-2017 على التوالي مما يدل على وجود حرية الى حد كبير حسب دليل المؤشر، مما سمح لها من تحسن ترتيبها عالميا في هذا المؤشر من الرتبة 74 الى الرتبة 8.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-13): وضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2017.

السنوات	الترتيب	مجموع النقاط	السنوات	الترتيب	مجموع النقاط
2000	65	2.25	2009	54	64.7
2001	65	2.21	2010	46	67.3
2002	65	2.33	2011	47	67.8
2003	65	2.25	2012	35	69.3
2004	65	2.65	2013	28	71.1
2005	65	2.73	2014	28	71.4
2006	65	2.93	2015	25	72.4
2007	74	60.39	2016	25	72.6
2008	63	62.8	2017	8	76.9

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير متعددة صادرة عن مركز heritage foundation للسنوات 2000-2017، متاح على <http://www.heritage.org/index>، وبالاعتماد على تقارير متعددة صادرة عن citeseer للسنوات 2000-2006، متاح على citeseer.output.edu/viewdoc/download 2000-2006

2. مؤشر التنافسية العالمي Competitiveness Index International

من خلال الجدول رقم (3-14) نلاحظ انه بالنسبة للسنوات 2000-2002 الامارات العربية المتحدة لم تصنف في هذا المؤشر ضمن 75 دولة حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2001 و 2002، وتصدرت الاردن ومصر الترتيب العربي عام 2001، والاردن ثم تونس عام 2002 بعد خروج مصر من المؤشر، ودخلت الامارات مؤشر التنافسية لأول مرة عام 2003 محتلة عام 2004 الصدارة العربية حسب تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2004 .

وفي محاولة لتوضيح موقع الإمارات في التقارير الخاصة بمؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004 نجد من خلال الجدول أن ترتيب الإمارات التنافسي خلال الفترة من 2007 حتى عام 2017 يترجم تقدم الدولة في هذا المؤشر، حيث حلت الإمارات في عام 2007 في الرتبة 37 وبقييم 4.50 نقطة من ضمن 131 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي مسجلة استثمار اجنبي مقدر بـ14.186.5 مليون دولار حسب الاحصائيات السابقة، وتقدمت في الترتيب عام 2008 الى الرتبة 31 بقييم 4.68 وواصلت تحسنها في الترتيب الى الرتبة 23 متقدمة بالمعدل النقطي لاداء الدولة الى 4.92 نقطة عام 2009 ، الا انها تراجعت عام 2010 و 2011 الى الرتبة 25 و 27

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

على التوالي بـ 4.89 نقطة بسبب أزمة ديون دبي المالية 2009 وأزمة الرهن العقاري الامريكية 2008 وما افرزته من تأثيرات سلبية على القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الامارات وتراجع بذلك الاستثمار الاجنبي الوارد اليها حيث بلغ 3948.3 مليون دولار عام 2010 والاستثمار الصادر منها عامي 2009 و 2010 بقيمة 2015 و 2722.90 مليون دولار ، وفي عام 2012 بدأت تتحسن تدريجيا في ترتيبها العالمي حيث احتلت الرتبة 24 ثم الرتبة 19 عام 2013 ثم الرتبة 12 عام 2014 بتقييم 5.07 و 5.11 و 5.33 نقطة على التوالي ثم بدأت في التراجع الى الرتبة 17 عام 2015 و 2017 والرتبة 16 عام 2016 بتقييم 5.24 و 5.30 و 5.60 نقطة على التوالي .

جدول رقم (3-14): وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي خلال

الفترة 2006-2017.

السنوات	الترتيب	المجموع	السنوات	الترتيب	المجموع
2006	32	4.66	2012	24	5.07
2007	37	4.5	2013	19	5.11
2008	31	4.68	2014	12	5.33
2009	23	4.92	2015	17	5.24
2010	25	4.89	2016	16	5.26
2011	27	4.89	2017	17	5.3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي

للسنوات من 2006-2017، متاح على <http://www3.weforum.org>

اذن فجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في سباقها نحو تحقيق مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية العالمية عكست السرعة الفائقة التي تسير فيها التنافسية الإماراتية، التي انطلقت فيها منذ سنوات قليلة فقط لتصل الى مستويات يصعب لكثير من البلدان المتقدمة والناشئة على حد سواء بلوغها بهذه السرعة وتتطلب سنوات طويلة للوصول إليها، حيث نجدها اقتربت من تحقيق اهدافها الاستراتيجية التي حددتها في رؤاها الاقتصادية التي سنتطرق اليها لاحقا، ولم يبق لها الكثير حتى تنظم الى نادي التنافسية العالمية الذي يضم أفضل 10 اقتصادات في العالم، وهذا ما يعكس مدى قوة الرغبة والعزيمة والإرادة السياسية في تحقيق اهدافها في أقرب فرصة والاستفادة من التطور المتسارع في كافة القطاعات التي تشكل المحاور الرئيسية والفرعية لتقرير التنافسية ، وهو ما يظهر قدرة الاقتصاد الإماراتي على الصمود

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

أمام كافة التحديات، وذلك بفضل سياسة الدولة في زيادة التنوع الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي وقدرته على مواجهة الظروف الاقتصادية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط والغاز وانخفاض حركة التجارة العالمية مدعمة ايها مختلف الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شهدتها دولة الامارات والتشريعات والقرارات التي طالت مختلف النواحي الاقتصادية والإدارية والمؤسسية التي ساهمت في تسريع وتيرة نمو الأنشطة الاقتصادية بالدولة، وتعزيز استراتيجية التنوع الاقتصادي والانفتاح التجاري، وتوفير بيئة أعمال مواتية، ليكون كل ذلك ضمن روافد متدفقة تصب في تأكيد مستوى التنافسية المتقدم للدولة، وسعيها لمواجهة العديد من التحديات المحلية والدولية، بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لتعزيز القدرات التنافسية والتنمية التكنولوجية والاستفادة من التجارب المختلفة، لتصبح لديها قدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية عاملة على وضع استراتيجية للحفاظ على وضعها التنافسي إضافة إلى إنشاء هيئات حكومية متخصصة تهدف إلى تعزيز وتطوير القدرة التنافسية لها عن طريق اهتمام صناع القرار بمؤشر التنافسية والعناصر المكونة له.

3. مؤشر الشفافية **Corruption Perception index**

يقاس هذا المؤشر من خلال مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI) ، ويعتمد المؤشر في منهجيته وطريقة قياسه على تقييم الفساد من صفر إلى 100 نقطة، ويعبر الصفر عن أعلى مستوى لمعدلات الفساد، فيما تعبر المائة عن أقل مستوى لمعدلات الفساد، وبذلك فإن الدولة التي يقترب تقييمها من الصفر تقترب من ذيل الترتيب، وفي المقابل فإن الدولة التي تبتعد عن الصفر وتقترب أكثر من المائة تقترب من صدارة ترتيب مؤشر مدركات الفساد العالمي.

ومن خلال الجدول رقم (3-15) نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة جاءت في الرتبة 24 عام 2016 وبمعدل 66 نقطة محافظة على نفس الترتيب منذ عام 2012 مع تغير في النقاط بين سنة واخرى حيث نلاحظ ان بين سنة 2012 و 2015 تحسن المؤشر بفارق نقطتين من 68 نقطة الى 70 نقطة ما يدل على ان الامارات افضل دولة عربية من حيث كونها الاقل فسادا والافضل في مجال محاربة الفساد رغم تراجع معدلها عام 2016 بحوالي 4 نقاط، هذا بعد ان تمكنت من تسجيل قفزة على هذا المؤشر منذ سنة 2003 ، بصعودها من المرتبة 37 عالميا إلى المرتبة 29 عام 2004، ومن ثم إلى المركز 28 خلال عام 2010، ثم صعدت إلى المرتبة 24 في السنوات الاخيرة هذه.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-15): وضعية الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الشفافية خلال الفترة
2014-2003.

السنوات	الترتيب	التقييم	السنوات	الترتيب	التقييم
2003	37	5.2	2009	30	6.5
2004	29	6.1	2010	28	6.3
2005	30	6.2	2011	/	/
2006	31	6.2	2012	24	68
2007	34	5.7	2013	24	69
2008	35	5.9	2014	24	70

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صادرة عن منظمة الشفافية العالمية 2003-
2016، متاح على: <https://www.transparency.org/>

4. مؤشر سهولة أداء الأعمال The ease of doing business index

تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ولذا تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود، وبحسب وفق مقياس يدعى مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء حيث يساعد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق وتحسنه مع مرور الوقت، يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء"، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005، ويسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين و الأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ويتراوح مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى على سبيل المثال، تعني درجة 75 في DB 2017 أن الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيد من أفضل أداء سجل في جميع الاقتصادات وعبر الزمن، و تشير درجة 80 في DB 2018 إلى تحسن الاقتصاد، بهذه الطريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصادات

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.¹

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) ان ترتيب الامارات في مؤشر سهولة اداء الاعمال في تحسن منذ سنة 2007 الى غاية سنة 2010 حيث تحسنت من الرتبة 77 الى الرتبة 33 الا انها سنة 2011 تراجعت نوعا ما الى الرتبة 40 ثم عادت الى التحسن ابتداء من 2012 الى غاية 2015 حيث احتلت الترتيب 29 ثم 26 ثم 23 ثم 22 على التوالي الا انها تراجعت عام 2016 بسبب ازمة انخفاض اسعار البترول التي اثرت على الاوضاع التجارية والاقتصادية في كافة الدول العربية بما فيها الامارات ثم عادت الى التحسن في الترتيب بين 2017 و2018 محتلة الترتيب 26 و 21 على التوالي ، ليعرف عام 2018 احسن رتبة عرفتها الامارات منذ وقت طويل مما يعكس تحسن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية فيها وذلك بتقديمها ب 10 مراكز على المستوى العالمي بين 2016 - 2018 ، وجاءت ضمن أول خمس دول عالمية في ثلاثة محاور أساسية هي محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال، ومحور استخراج تراخيص البناء ومحور توصيل الكهرباء، وذلك بسبب انخفاض الضرائب المفروضة على الافراد والاعمال اذ ان الدولة لا تفرض اي ضرائب على الدخل كما تسهل الاجراءات اللازمة لاطلاق المشاريع الاستثمارية وتتمتع بدديناميكية نظامها الضريبي نظرا لسهولة دفعها وضآلة حجمها وعدم وجود اية ضريبة على ارباح الشركات بالاضافة الى تسهيل الاجراءات اللازمة للبدء بالمشروع والسماح للمستثمر الاجنبي بالملكية الكاملة للمشروع كما ساهم اصدار قانون الدين العام في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما تقدمت الإمارات في عدد من المحاور الأساسية أولها محور إنفاذ العقود حيث جاءت الدولة في المرتبة 18 عالميا عام 2016 و 12 عام 2017، كما تقدمت في مؤشر الحصول على الائتمان من الرتبة 97 عام 2016 الى الرتبة 90 عام 2017 بعد قيام الدولة بانشاء اطار قانوني ينظم عمل المراكز الخاصة بالمعلومات الائتمانية، والزام المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز اجراءات الحصول على الائتمان، اما في مجال التجارة عبر الحدود انتقلت من الرتبة 101 عام 2016 الى الرتبة 91 عام 2017 بعد اختصارها الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط اجراءات اعداد المستندات وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصالح الجمارك.

اما عن ترتيب الامارات في مؤشر تسوية حالات الاعسار فنلاحظ انها انتقلت من الرتبة 91 الى الرتبة 69 متقدمة بحوالي 22 مركزا بين سنتي 2016 و 2017 على التوالي مما يعكس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في حالة وقوع أي نزاع تجاري بين طرفين أو أكثر او في حالات

¹ البنك الدولي، مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء، 12 جانفي 2018، سا 23: 12، متاح على <http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الافلاس مثلا، واعتماد التطبيقات الإلكترونية لإجراءات المحاكم وتطوير الخدمات الذكية التي تتيح للمتقاضين تقديم ومتابعة طلباتهم إلكترونيا بشكل سهل وميسر .

جدول رقم (3-16): ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر بيئة اداء الاعمال خلال الفترة

2018-2007.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات الفرعية/السنوات
21	26	31	22	23	26	29	40	33	46	54	77	الترتيب عالميا
51	53	60	58	49	22	42	46	44	113	158	155	بدء المشروع
2	4	2	4	4	13	12	26	27	41	38	/	استخراج التراخيص
1	4	4	4	3	7	10	/	/	/	/	/	توصيل الكهرباء
10	11	10	4	4	12	6	4	7	11	8	8	تسجيل الممتلكات
90	101	97	89	99	83	78	72	71	68	115	/	الحصول على الائتمان
10	9	49	43	102	128	122	120	119	113	107	113	حماية المستثمر
1	1	1	1	1	1	7	5	4	4	4	/	سداد الضرائب
91	85	101	8	9	5	5	3	5	14	24	14	التجارة عبر الحدود
12	25	18	121	121	104	134	134	134	145	144	/	تنفيذ العقود
69	104	91	92	88	101	151	143	143	141	139	/	تسوية حالات الاعسار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على <http://dhaman.net/ar>

وسوف نتناول كل مؤشر فرعي على حدا فيما يلي:

- مؤشر بدء المشروع:

ان عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة اداء الاعمال في اي دولة لكونها اول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويتكون مؤشر بدء النشاط من اربع مؤشرات فرعية، وفي كل حالة من تلك الحالات فان ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني ان المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الاجرائية، وعدد قليل من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الاجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.¹

ومنه يتضح من خلال الجدول رقم (3-17) ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في هذا المؤشر الفرعي تحسن كثيرا في الترتيب العالمي من الرتبة 158 عام 2008 الى الرتبة 22 عام 2013 الا انه عام 2014 تراجعت الامارات في الترتيب ب 27 رتبة مقارنة بعام 2013 واستمرت في التراجع الى غاية

¹ نشرة فصلية حول بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2012، ص 10.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

2016 في الوقت الذي صادف الازمة النفطية وعادت الى التحسن بين 2017 و 2018 محتلة الترتيب 53 و 51 على التوالي، وتحصلت الامارات على درجة 91.16 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 8.84 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء حسب دليل المؤشر، متراجعة تراجع طفيف مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 91.21 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 8.79 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بين السنتين ب 0.05%، وقد تحسنت درجة الامارات في بدء المشروع في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء منذ 2015 بدرجة 89.97 درجة.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي بدء المشروع في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة انه تم اختصار عدد الاجراءات من 11 اجراء عام 2008 الى حوالي 4.5 اجراء عامي 2017 و2018 مستمرة في اختصار الاجراءات من 11 الى 8 الى 7 ثم 6 اجراءات الى ان وصلت الى العدد 4.5 اجراء، اما بالنسبة للفترة الزمنية اللازمة لانجاز هذه الاجراءات فان اجمالي عدد الايام اللازمة لتسجيل احدى الشركات تحسن تحسنا ملحوظا من 62 يوم عام 2008 الى 8 ايام ضرورية لاستقاء الشركة احد الإجراءات باقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية ودون أية تكاليف إضافية.

اما بالنسبة لتكلفة انجاز هذه الاجراءات فتحسب كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي في الامارات شاملة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية او المهنية اذا كان ذلك مطلوبا بموجب القانون ، وكقد انت هذه التكلفة مرتفعة عام 2008 حيث قدرت بـ36.9 % وبدأت في الانخفاض تدريجيا عام 2009 الى 13.4 % ثم 6.2 % و 6.4 و 5.6 % ما بين 2010 و 2011 و2012 على التوالي ثم زادت زيادة طفيفة عام 2013 مقدرة بـ 6 %، ثم رجعت نسبة التكلفة إلى الارتفاع الذي شهدته في 2009 مقدرة بـ 13% و 13.4 % عامي 2017 و2018 على التوالي.

اما الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط دخل الفرد لتأسيس الشركة في الامارات كان دون الحد الأدنى خلال 2010-2018 مقارنة بسنتي 2008 و2009 اين كان 312.4 و311.9% .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-17) : مؤشر بدء المشروع خلال الفترة 2008-2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية لاسنوات
51	53	60	58	49	22	42	46	44	113	158	الترتيب علميا
91.16	91.21	89.98	89.97	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من لحد الاعلى لاداء
4.5	4.5	6	6	/	6	7	8	8	8	11	الإجراءات(العدد)
8.5	8.5	8	8	/	8	13	15	15	17	62	الزمن (الايام)
13.4	13	6.2	6.3	/	6	5.6	6.4	6.2	13.4	36.9	التكلفة(نسبة من دخل للفرد)
0	0	0	0	/	0	0	0	0	311.9	312.4	لحد الادنى من راس المال(نسبة من دخل للفرد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر استخراج تراخيص البناء

من خلال الجدول رقم (3-18) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة عالميا في مؤشر استخراج تراخيص البناء خلال الفترة 2008-2018 عرف تحسنا كبيرا من الرتبة 38 عام 2008 و 41 عام 2009 الى الرتبة الثانية بين عامي 2016 و 2018، مما يعكس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير او متوسط الحجم وقلة الاجراءات الحكومية والاجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الاعمال الاماراتية، وتحصلت الامارات على درجة 86.38 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 13.62 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 82.93 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 17.07 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للاداء بين السنتين بـ 3.45 %، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر استخراج تراخيص البناء في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء بعد 2015 كما هو موضح في الجدول من درجة 91.22 درجة اين كانت على مقربة 8.78 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي استخراج تراخيص البناء في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء انها قلت من 21 اجراء عامي 2008 و 2009 الى 17 اجراء عامي 2010 و 2011 و 14 اجراء عامي 2012

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

و2013 ثم الى 10 اجراءات عام 2015 و 8 اجراءات عام 2016 الا ان عد الاجراءات زاد عامي 2017 و2018 الى 11 و14 اجراء على التوالي .
 اما الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص البناء فهي الاخرى عرفت تحسنا من 125 يوم عامي 2008 و2009 الى 64 يوم خلال عامي 2010 و 2011 و 46 يوم خلال 2012 و2013 وظلت في التناقص الى غاية 2016 اين حددت بـ 43.5 يوم ثم زاد بعدها عدد ايام الفترة التي تسمح باستصدار تراخيص البناء الى 49 و50.5 يوم خلال 2017 و 2018 .
 أما عن التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص (دون اية رسوم غير رسمية) بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات فكانت سنتي 2015 و2016 هي الأفضل بنسبة تكلفة 0.2 % ثم سنتي 2008 و 2009 بنسبة 1.5 % ثم 2017 و 2018 بنسبة 2.3 % وعرفت سنة 2011 اكبر نسبة تكاليف لاستخراج تراخيص البناء بـ 35.8 %.

جدول رقم (3-18): مؤشر استخراج تراخيص البناء خلال الفترة 2008-2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/السنوات
2	4	2	4	4	13	12	26	27	41	38	الترتيب عالميا
86.38	82.93	88.79	91.22	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
14	11	8	10	/	14	14	17	17	21	21	الإجراءات(العدد)
50.5	49	43.5	44	/	46	46	64	64	125	125	الزمن (الايام)
2.3	2.3	0.2	0.2	/	9.2	5.2	35.8	30.7	1.5	1.5	التكلفة(نسبة من دخل الفرد)
15	13	11	/	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر مراقبة الجودة بناء (0-15)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر الحصول على الكهرباء :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-19) ان ترتيب الامارات العربية المتحدة عالميا في مؤشر الحصول على الكهرباء في تحسن مستمر من الرتبة 10 عام 2012 الى الرتبة الاولى عام 2018 ، وهذا امر جيد بالنسبة للامارات العربية المتحدة لأن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة انواعها البدء في ممارسة انشطتها والاستمرار فيها، وتحصلت الامارات على درجة 99.92 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 0.08 نقطة مئوية من

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 98.84 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 1.16 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للاداء بين السنتين بـ 1.08%، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر الحصول على الكهرباء في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء بعد 2015 كما هو موضح في الجدول من درجة 97.44 درجة اين كانت على مقربة 2.56 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء الى 95.28 درجة عام 2016.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي توصيل الكهرباء خلال الفترة 2012-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات توصيل التيار انه تم اختصار الاجراءات من 4 اجراءات بين 2012 و 2013 الى 2 اجراء عام 2018 مما يقلل من عدد مرات تردد العميل على الشركة توزيع الكهرباء ويساعد في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي، كذلك بالنسبة للوقت المستغرق لتوصيل الكهرباء شهد تحسنا من 55 يوم عام 2012 الى 10 ايام سنة 2018 .

وبالنسبة لتكلفة توصيل التيار الكهربائي الذي يحسب كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي فزاد الى 52.2% عام 2018 مقارنة بـ 15 % اين عرفت افضل نسبة للتكاليف من متوسط الدخل القومي للفرد منذ سنة 2012.

جدول رقم (3-19): وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحصول على الكهرباء

خلال الفترة 2012-2018.

المؤشرات الفرعية/السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب عالميا	10	7	3	4	4	4	1
مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء	/	/	/	97.44	95.28	98.92	99.92
الإجراءات(العدد)	4	4	/	3	3	3	2
الزمن (الايام)	55	40	/	35	32	28	10
التكلفة(نسبة من متوسط الدخل القومي للفرد)	15	19.3	/	24.2	24	24.7	52.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على <http://dhaman.net/ar>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- مؤشر تسجيل الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-20) ان الامارات العربية المتحدة حضيت بوضع افضل نسبيا في مؤشر تسجيل الممتلكات عالميا بين الفترة 2008 -2018 ، حيث جاءت في مراتب متقدمة محتلة الرتبة 8 و 11 عالميا خلال 2008 و 2009 على التوالي ثم تقدمت في الترتيب الى الرتبة 4 بين 2014 و 2015 الا انها تراجعت الى الرتبة 10 و 11 خلال 2018 و 2017 على التوالي وهذا ما حفز لجوء المستثمرين الاجانب الى الامارات لأنها تسهل له عملية الحصول على التمويل بضمانها ذلك لان المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها او اخفائها كضمانات مقابل منح القروض، كما ان تسجيل الملكية العقارية يؤثر ايجابا في قيم الاراضي واستثماراتها، وقد تحصلت الامارات على درجة 90.02 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 9.98 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متراجعة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 90.04 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 9.96 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للاداء بين السنتين ب 0.02%، وقد تراجعت درجة الامارات في مؤشر تسجيل الملكية في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء بعد 2015 كما هو موضح في الجدول من درجة 96.66 درجة اين كانت على مقربة 3.43 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء الى 89.23 درجة عام 2016.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي تسجيل الممتلكات خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل او نقل ملكية الاصل العقاري تقلص الى اجراء واحد خلال 2011 و 2012 مقارنة بثلاث اجراءات عامي 2008 و 2009، ومنذ 2013 تراجع الترتيب بمركز واحد وزاد اجراء الى غاية 2018 ليصبح اجراءان اثنان لتسجيل ملكية الاصل العقاري مما يدل على التعامل الذي يحدث بين الشركة المشترية او البائعة او وكلائها ، او بين العقار نفسه مع اطراف خارجية من ضمنها هيآت ومصالح حكومية ومفتشون وموظفو التوثيق والشهر العقاري والمحامون، وبالنسبة للوقت المستغرق لانهاء اجراءات التسجيل فتم اختصارها في يوم ونصف منذ 2016 -2018 بعد ان كانت 10 ايام عام 2010 و 6 ايام عامي 2008 و 2009.

اما التكلفة الرسمية لانجاز اجراءات تسجيل او نقل ملكية العقار فكانت سنوات 2015 الى غاية 2018 الافضل بنسبة 0.2%، بعدما كانت تتراوح بين 2 و 2.3 % وهو ما يعكس كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول بها في الامارات .

**الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-**

**جدول رقم (3-20) : وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر تسجيل الملكية خلال الفترة
2018-2008.**

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/السنوات
10	11	10	4	4	12	6	4	7	11	8	الترتيب عالميا
90.02	90.04	89.23	96.66	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
2	2	2	2	/	2	1	1	1	3	3	الإجراءات(العدد)
1.5	1.5	1.5	2	/	10	2	2	2	6	6	الزمن (الايام)
0.2	0.2	0.2	0.2	/	23	2	2	2	2	2	التكلفة(نسبة من قيمة العقار)
21	21	20	/	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر جودة ادارة الاراضي (30-0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر الحصول على الائتمان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-21) ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحصول على الائتمان متأخر نوعا ما مقارنة بالمؤشرات السابقة وبشهد تذبذبا بين سنة واخرى، حيث احتلت الامارات الترتيب 115 عام 2008 ثم تحسنت بـ 47 مركز عام 2009 محتلة الترتيب 68 وتراجعت من 2010 الى غاية 2014 من الترتيب 71 الى الرتبة 99 ثم تحسنت بعد ذلك الى الرتبة 89 عام 2015 والرتبة 90 عام 2018 بعد تراجع طفيف عامي 2016 و2017، وهذا يدل على انه يصعب في الامارات الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع مما يصعب نوعا ما تمويل العمليات التشغيلية والتوسعية بالرغم من انشاء الإمارات العربية المتحدة إطارا قانونيا ينظم عمل المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، وإلزام المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية كالية لتعزيز إجراءات الحصول على الائتمان، وقد حصلت الامارات على درجة 50 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 50 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 اين تحصلت على 45 درجة مما يعني انها كانت على مسافة 55 نقطة مئوية من الحد الاعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للاداء بين السنتين بـ 5 %، وقد تحسنت درجة الامارات في هذا المؤشر في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء منذ 2015 كما هو موضح في الجدول من 45 الى الدرجة 50 عام 2018.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي الحصول على الائتمان خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لمؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

والإفلاس حقوق لمقترضين والمقرضين مما يسهل عملية الاقتراض وتتراوح قيمة المؤشر من 0 إلى 12 وكلما كانت النقطة أعلى دل ذلك على أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.¹

ومن خلال تتبع درجات هذا المؤشر لسنوات مختلفة اتضح لنا أن قوانين الضمانات والإفلاس ليست مصممة بشكل جيد لكي توسع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان في الإمارات العربية المتحدة وتراوح هذه الدرجات بين 2-4 لتكون السنوات من 2009-2013 هي الأفضل بالحصول على 4 درجات.

أما بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية، والذي يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية، والذي يتراوح قيمه بين 0-8 حيث أنه كلما كانت الدرجة أعلى كلما تبين توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية أما عن طريق مكتب عام أو خاص للمعلومات الائتمانية بما يسهل عملية الاقتراض،² تبين من درجات هذا المؤشر أن الإمارات العربية المتحدة تتوفر فيها أكبر قدر من المعلومات الائتمانية خاصة في السنوات الأخيرة من 2015-2018 بحصولها على درجات 7 و 8 من أصل 8 متحسنة على السنوات السابقة من 2008-2013 حيث تراوحت درجات المؤشر بين 2-5، وهذا التنقيط يوضح إمكانية سهولة الاقتراض.

وفيما يخص مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين) يتضح أن نسبة التغطية متذبذبة تراوحت بين 1.4 و 9% وعرفت سنة 2012 أفضل نسبة تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية مما يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون المدفوعة أو الائتمان القائم (غير المسدد)، أما مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين) فتراوحت نسبة التغطية بين 0-54.5% وعرفت سنة 2018 أفضل نسبة تغطية منذ 2008 مما يعكس عدد الأفراد والشركات المسجلة في المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة.

¹ نشرة فصلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2014، ص 18.
² نفس المرجع، ص 18

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-21): وضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر الحصول على الائتمان خلال
الفترة 2008-2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/السنوات
90	101	97	89	99	83	78	72	71	68	115	الترتيب عالمياً
50	45	45	45	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
2	2	2	2	/	4	4	4	4	4	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (12-0)
8	7	7	7	/	5	5	5	5	5	2	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (8-0)
8.8	8.9	7.7	6.8	/	5.9	9	8.4	7.3	6.5	1.4	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين %)
54.5	53.8	37.4	28.3	/	31.7	29.2	17.7	12.6	7.7	0	تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين %)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر حماية المستثمرين الاقلية:

يقيس مؤشر حماية المستثمرين الاقلية مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الاقلية ضد قيام المديرين واعضاء مجالس الادارات باساءة استخدام الاصول لتحقيق مكاسب شخصية لمجموعة من الدول، وتتراوح قيمة غالبية المؤشرات الفرعية بين 0-10 حيث ان القيم الاعلى تشير الى اداء ايجابي والعكس.¹

ويتضح من خلال الجدول رقم (3-22) ان الإمارات تحصلت على درجة 75.00 خلال سنتي 2017 و 2018 مما يعني انها على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء، وقد تحسنت درجة الإمارات في مؤشر حماية المستثمرين في مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء منذ 2016 كما هو موضح في الجدول بدرجة 60.00 اين كانت على مقربة 40 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء بعد تراجع طفيف مسها بعد 2015 بنسبة تغير 0.83 %.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي حماية المستثمرين الاقلية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لمؤشر قوة حماية المستثمرين الاقلية الذي يعتبر حاصل جمع كل من متوسط مؤشر انظمة نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين

¹ نفس المرجع، ص 19.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

انها في تحسن مقارنة بسنة 2008 اين كانت 4.3 الى غاية 2013 ، حيث وصلت قيمة المؤشر الى 6 عامي 2015 و 2016 ، وفيما يخص مؤشر انظمة نطاق تضارب المصالح الذي يعتبر حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الافصاح ومؤشر نطاق المسؤولية اعضاء مجلس الادارة ومؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى فان الامارات العربية المتحدة حققت 7.3 من 10 خلال سنتي 2015-2016.

اما مؤشر نطاق الافصاح فهو يتألف من خمس مكونات هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لاتمام صفقة ما واما اذا كان يشترط الافصاح المباشر عن تلك الصفقة وكذلك اشتراط الافصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية بمراجع الصفقة قبل اتمامها نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة حققت 10 من 10 في هذا المؤشر منذ 2015-2018 متحسنة بـ6 درجات مقارنة بالفترة 2008-2014 اين بلغت 4.

وفي مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة نجدها أيضا تحسنت في التصنيف من 7 من 10 خلال 2008-2014 الى 9 من 10 خلال 2015-2018 مما يعكس قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقها الصفقة وإمكانية اصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين وكذا إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الأرباح التي جنتها وامكانية معاقبة الادارة بالسجن والغرامة وامكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة او غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقها الصفقة بهذه الشركة .

اما بالنسبة لمؤشر سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى فتراوحت بين 2 -4 من 10 ، وتعتبر سنتي 2017 -2018 هي الافضل بـ 4 درجات ، بعد ان كانت بين سنتي 2015-2016 بـ 3 درجات و بين 2009 -2013 بدرجتان ، ويتألف هذا المؤشر من ستة مكونات تتمثل في المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود اثناء المحاكمة، وامكانية استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة اثناء المحاكمة والحصول من المعني عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة وصلاحيات المساهمين الذين بحوزتهم 10 % او اقل من عدد اسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشتري والبائعة والتحقق بشأنها دون اقامة دعوى في المحكمة وصلاحيات المساهمين الذين بحوزتهم 10 % او اقل من عدد اسهم الشركة ومستوى الأدلة المطلوب للدعاوى.¹

¹ نفس المرجع، ص19.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وفي مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين فيتضح ان الامارات العربية المتحدة تصنيفها متراجع نوعا من حيث قدر ب اقل من 5 من 10 بين 2015-2016، وحقوق المساهمين الافضل بـ6 درجات بين 2017-2018 بعد ان كانت 4 درجات عام 2016، وبالنسبة لمؤشر الشفافية في الشركات جاءت الامارات بـ 5 درجات عام 2015 من اصل 9 درجات و 3.5 في مؤشر قوة الهيكل الاداري.

جدول رقم (3-22): مؤشر حماية المستثمرين الاقلية خلال الفترة 2008-2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/السنوات
10	9	49	43	102	128	122	120	119	113	107	الترتيب عالميا
75	75	60	60.83	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
/	/	6	6.1	/	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين الاقلية (10-0)
10	10	10	10	/	4	4	4	4	4	4	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
/	/	/	3.5	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر قوة الهيكل الاداري (10.5-0)
9	9	9	9	/	7	7	7	7	7	7	مؤشر نطاق مسؤولية اعضاء مجلس الادارة (10-0)
4	4	3	3	/	2	2	2	2	2	/	مؤشر سهولة قيام امساهمين باقامة الدعاوى (10-0)
/	/	4.7	4.8	/	/	/	/	/	/	2	مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين
/	/	/	5	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (9-0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org>، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر دفع الضرائب:

من خلال الجدول رقم (3-23) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر دفع الضرائب في تحسن منذ سنة 2012، حيث تحسن بـ 6 مراكز من المركز 7 الى المركز الاول بين 2013-2018 بمقياس مسافة 99.44 من الحد الاعلى للاداء، مما يعكس مدى مرونة أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الامارات من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي دفع الضرائب في الامارات خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لعدد مدفوعات الضرائب سنويا ان في الامارات يتردد المستثمر على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة والاشتراكات الالزامية خلال السنة حوالي 4 مرات منذ 2013-2018 متقلصة مقارنة بالفترة 2008-2012 أين كان عدد المدفوعات يتم 14 مرة في العام، اما عن الوقت المستغرق

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال اعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة ارباح الشركات وضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الامان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الاجور والرواتب الخاصة بالعملين بالشركة فتكون في غضون 12 ساعة سنويا.

اما مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية فكانت سنوات 2008-2013 هي الأفضل مقارنة بالسنوات اللاحقة بها اين بلغت 14.8 و 15.9 % .

جدول رقم (3-23): مؤشر دفع الضرائب في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-

2018.

المؤشرات الفرعية/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب عالميا	4	4	4	5	7	1	1	1	1	1	1
مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المدفوعات (العدد)	14	14	14	14	14	4	/	4	4	4	4
الوقت (عدد الساعات سنويا)	12	12	12	12	12	12	/	12	12	12	12
اجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	14.4	14.4	14.1	14.1	14.1	14.1	/	14.8	15.9	15.9	15.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر التجارة عبر الحدود

من خلال الجدول رقم (3-24) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر التجارة عبر الحدود تحسن من المركز 24 عالميا عام 2008 الى المركز 14 عام 2009، ثم الى المركز 5 و 3 بين 2010-2013 ، ثم تراجع الى الرتبة 9 و 8 بين 2014 و 2015 مستمرا في الراجع الى غاية احتلالها الترتيب 101 اي تراجعت بـ93 مركز عام 2016 ثم عاودت التحسن الى الرتبة 85 عام 2017، وهذا يعود الى ان الإمارات العربية المتحدة قامت بتبسيط إجراءات إعداد المستندات، وتخفيض الوقت اللازم للتجارة عبر الحدود من خلال تطبيق نظام مرسال 2 الذي يعد نظام جمركي شامل في مصلحة جمارك دبي، وتحصلت الامارات على درجة 71.50 خلال سنتي 2017 و 2018 مما يعني انها على مسافة 28.5 نقطة مئوية من الحد الاعلى للاداء، وقد تحسنت درجة الامارات في مؤشر

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

التجارة عبر الحدود في مقياس المسافة من الحد الأعلى للاداء منذ 2016 بدرجة 66.27 اين كانت على مقربة 33.73 نقطة مئوية من الحد الأعلى للاداء بعد تراجع مسها بعد 2015 بنسبة حيث كانت درجة تصنيفها 91.46 اين كانت على مقربة 8.54 من الحد الأعلى للاداء.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي التجارة عبر الحدود في الامارات خلال الفترة 2008-2017 بالنسبة لعدد الوثائق المطلوبة للتصدير نلاحظ انها تزايدت من متوسط حوالي 4 وثائق بين 2008-2015 الى 38 وثيقة عام 2016 و 178 وثيقة عام 2017 رغم تقلص الوقت اللازم للتصدير الى 6 ايام بعد ان كان 13 يوم عام 2008، وتحسن تكلفة التصدير عام 2017 الى 462 دولار لكل شحنة بعد ان كانت 630-650 دولار خلال السنوات 2012-2016.

اما بالنسبة لعدد الوثائق المطلوبة للاستيراد فنلاحظ تزايدها ايضا في 2016 حيث قدرت بـ178 وثيقة مقارنة بـ 5 وثائق السنوات السابقة قبلها و 8 وثائق عام 2008 وفي سنة 2017 تم تقليص ها واختصارها الى 12 وثيقة ، وازداد الوقت المستغرق للاستيراد عام 2016 الى 72 يوم و 54 يوم عام 2017 مقارنة بـ7 و 9 ايام خلال 2010-2015، و 10 و 13 يوم بين 2009-2008.

اما تكلفة الاستيراد فكانت الافضل سنة 2008 بحوالي 462 دولار ثم بدأت في الارتفاع الى 587 و 579 و 542 دولار خلال 2009-2011، ثم 635 و 590 دولار بين 2012-2013، لتستمر في الارتفاع الى غاية 2017 بتكلفة 678 دولار لكل شحنة.

جدول رقم (3-24): مؤشر التجارة عبر الحدود في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/السنوات
85	101	8	9	5	5	3	5	14	24	الترتيب عالميا
71.5	66.27	91.46	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
178	38	3	/	4	4	4	4	5	7	الوثائق المطلوبة للتصدير (عدد)
6	6	7	/	7	7	7	8	5	13	الوقت المستغرق للتصدير (الايام)
462	650	665	/	630	630	521	593	618	462	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)
12	178	5	/	5	5	5	5	7	8	الوثائق المطلوبة للاستيراد(عدد)
54	72	7	/	7	7	7	9	10	13	الوقت المستغرق للاستيراد (الايام)
678	678	625	/	590	635	542	579	587	462	تكلفة التوريد(دولار لكل شحنة)
283	283	5	/	/	/	/	/	/	/	تكلفة الاستيراد : التقيد باجراءات الوثائق(usd)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- مؤشر انفاذ العقود

من خلال الجدول رقم (3-25) نستنتج ان ترتيب الامارات العربية المتحدة في مؤشر انفاذ العقود كان متدني جدا خلال الفترة 2008-2015 مترواحا بين الرتبة 104 و 145 عالميا، الا انه تحسن تحسنا ملحوظا خلال السنوات 2016، 2017، 2018 محتلا الترتيب 18، 25، 12 على التوالي مما يدل على وجود نظام قضائي فعال وكفاء مؤخرا للتعامل مع الشركات المتعثرة الذي يساعد اصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته في ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر، اذ ان المصارف تكون اكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الاخرى ممثلة في رؤوس اموال المستثمرين، كما يعكس أيضا مدى مرونة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل او البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية تأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الاجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية حتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في الامارات العربية المتحدة، وتحصلت الامارات على درجة 74.02 عامي 2017 و 2018 مما يعني أنها كانت على مسافة 25.98 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء، متحسنة مقارنة بالسنوات السابقة أين تحصلت على 73.22 درجة عام 2016 مما يعني انها كانت على مسافة 26.75 نقطة مئوية من الحد الاعلى و 52.52 درجة عام 2015 يعني انها كانت على مسافة 47.48 من الحد الاعلى للاداء، وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بين سنتي 2015-2018 بـ 21.5%.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي انفاذ العقود التجارية خلال الفترة 2008-2018 بالنسبة لمؤشر عدد اجراءات اللازمة لانفاذ العقود التجارية انها تتراوح بين 49 و 50 يوم بين 2008-2015، وخلال الفترة 2016-2018 لم يظهر عددها في التقارير المعنية بهذا الشأن، اما بالنسبة للفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية واصدار حكم نهائي في العقد فانها تقلصت الى 495 يوم خلال 2016-2018 بعد ان كانت 607 خلال 2008-2009 و 537 بين 2010-2012 و 425 بين 2013-2015، أما بالنسبة للتكلفة الرسمية لانجاز اجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة فان افضل نسبة كانت بين 2013-2016 بـ 19.5%، ثم عام 2017 بـ 20.1%، و 2018 بـ 21% بعد ان كانت بين 2008-2012 حوالي 26.2%، ونلاحظ وجود جودة في الاجراءات القضائية حيث اقترب معدلها من 18 منذ 2016 الى 2018.

**الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-**

جدول رقم (3-25): مؤشر إنفاذ العقود في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-

2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/السنوات
12	25	18	121	121	104	134	134	134	145	144	الترتيب عالميا
74.02	74.02	73.22	52.52	/	/	/	/	/	/	/	مقياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
445	495	495	524	/	524	537	537	537	607	607	الوقت (الايام)
21	20.1	19.5	19.5	/	19.5	26.2	26.2	26.2	26.2	26.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
/	/	/	49	/	49	49	49	49	50	50	الإجراءات (العدد)
13	12	13	/	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر جودة الإجراءات القضائية (18-0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على <http://dhaman.net/ar>

- مؤشر تسوية حالات الإعسار :

من خلال الجدول رقم (3-26) نلاحظ ان ترتيب الامارات العربية المتحدة عالميا في مؤشر تسوية حالات الإعسار تحسن نوعا ما عام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة حيث جاء ترتيبها 69 مقارنة بعام 2017 في المرتبة 104 عالميا بعد ان كان 151 عام 2012 ، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ان الإمارات توفر بدأت توفر الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل عن طريق توفير نظام قضائي فعال ومرن يساعدها على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية، ويدل على مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لأغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات الإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

وتحصلت الإمارات على درجة 49.8 عام 2018 مما يعني انها على مسافة 50.20 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء ، متحسنة مقارنة بسنة 2017 أين تحصلت على 40.61 درجة مما يعني أنها كانت على مسافة 59.39 نقطة مئوية من الحد الأعلى وهذا ما يعكس نسبة التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بين السنتين بـ 9.19 %، وقد تراجعت درجة الإمارات في مؤشر إغلاق المشروع في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بعد 2016 كما هو موضح في الجدول من درجة 43.74 درجة اين كانت على مقربة 56.26 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

فبالنسبة لمعدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم لديونهم ومستحققاتهم القائمة اتجاه الشركة المتعثرة او المعلن افلاسها فإنه تحسن الوضع بين 2013-2018، وكانت سنة 2013 هي الافضل بـ 29.4 سنت لكل دولار ثم 2016-2017 بـ 29 سنت لكل دولار ثم عام 2018 بـ 28.7 ثم 2015 بـ 28.6 سنت لكل دولار بعد ان كانت تتراوح بين 10.1 - 11 يننت لكل دولار بين 2008-2012. اما بالنسبة للفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات) فنجدها تحسنت في الامارات، حيث تم اختصارها في ثلاث سنوات منذ 2013-2018 بعد ان كانت 5 سنوات بين 2008-2012، وفيما يخص تكلفة اغلاق النشاط فنجدها تحسنت منذ 2013-2018 حيث قدرت بـ 20 % من قيمة الشركة بعد ان كانت 30 % بين 2008-2012، كما يلاحظ تحسن مؤشر صلاية اطار الاعسار عام 2018 مما يعني ان تشريعات الاعسار مصممة بشكل افضل لتأهيل الشركات القابلة للاستمرار وتصفية الغير قابلة للاستمرار في الامارات.

جدول رقم (3-26) : مؤشر تسوية حالات الاعسار (اغلاق المشروع) خلال الفترة 2008-2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	المؤشرات الفرعية/ السنوات
69	104	91	92	88	101	151	143	143	141	139	الترتيب عالميا
49.8	40.61	43.74	43.51	/	/	/	/	/	/	/	قياس المسافة من الحد الاعلى لاداء
28.7	29	29	28.6	/	29.4	11	11.2	10.2	10.2	10.1	الاموال (بالسنت مغل استرداد لكل دولار)
3.2	3.2	3.2	3.2	/	3.2	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات)
20	20	20	20	/	20	30	30	30	30	30	تكلفة اغلاق النشاط (% من قيمة الشركة)
/	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر الشروع بالاجراءات(3-0)
/	/	/	4	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر ادوة اصول المدينين (6-0)
/	/	/	3	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر مشاركة الدائنين (4-0)
11	8	9	9	/	/	/	/	/	/	/	مؤشر صلاية اطر الاعسار (16-0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على <http://dhaman.net/ar>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

5. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية:

غطى المؤشر لعام 2007 ستة دول عربية جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 18 متراجعة تراجعاً طفيفاً مقارنة بـ2006، وتوقع خبراء ومحللون مختصون في ذلك الوقت ان تتضاعف المساحات الخاصة بتجارة التجزئة في منطقة الخليج ثلاث مرات لتصل بحلول عام 2016 إلى 15 مليون متر مربع، في ضوء النمو الكبير الذي تشهده المنطقة في عدد السكان وفي قطاع السياحة خصوصاً، وأظهرت دراسة أعدتها مؤسسة رينيل العالمية وجود 5.3 ملايين متر مربع من المساحات المكتملة المخصصة لتجارة التجزئة في المنطقة، وتوقعت أن يصل حجم قطاع عقارات تجارة التجزئة إلى 100 مليار دولار سنوياً باعتبار دبي وأبو ظبي احد محركات دفع كبرى لقطاع تجارة التجزئة في المنطقة كمراكز التسوق ومحلات السوبر ماركت الكبرى والأسواق وغيرها من المرافق المماثلة، ويتطلع العديد من الخبراء العالميين إلى الإسهام فيما بات يتميز بكونه سوقاً متسارعة النمو.¹

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في مؤشر تنمية التجارة العالمية عام 2011 في الترتيب الثالث عربياً بعد الكويت والسعودية والسابعة عالمياً، وقد تراجع ترتيبها بثلاث مراكز لانخفاض عدد السياح إليها، ونقص الطلب على بضائعها الفخمة بعد أزمة دبي العالمية لعام 2009، إلا ان الامارات تعتبر منطقة حرة للتجارة العالمية، وسوقاً لمختلف العلامات والمنتجات الموجهة للدول النامية وإلى حوالي 340 مليون نسمة، تعداد سكان العرب.²

وفي 2017 احتلت الإمارات المرتبة الخامسة في هذا المؤشر، وكانت السوق الأكثر جاذبية في المنطقة بفضل فرص النمو الكبيرة ولاستمرار عروضها الجذابة للتجزئة، والتي تميزت بالابتكار مع إدخال مجتمعات التجزئة الممتدة والتصاميم الفريدة من نوعها ومراكز الترفيه، وكلها تهدف إلى تعزيز اهتمام المستهلك والابتعاد عن المألوف، وقد نمت التجارة الإلكترونية فيها بنحو 30% في السنوات القليلة الماضية ومنحت التطورات الأخيرة كمشراء أمازون لسوق دوت كوم ونون دوت كوم مسارا قويا لنمو التسوق الرقمي.³

6. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-27) ان الامارات العربية المتحدة صنفت وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة الاستئثار A3 خلال الفترة 2011-2016 ، مما يدل على بروز بعض الظروف السياسية

¹ مؤشر التجزئة العالمية:الهند دولياً والسعودية الأولى عربياً في تجارة التجزئة، جريدة الرياض الاقتصادي، 01 فيفري 2018، سا 03:15، متاح على <http://www.alriyadh.com/345999>

² عبد النور جحنين، الجزائر ال 7 عربياً و21 عالمياً في تجارة التجزئة ، جريدة الفجر الجزائرية، 25 جانفي 2018، سا 23:15، متاح على <https://www.djazair.com/alfadjr/183315>

³ رنا ابراهيم ، الإمارات تحتل المرتبة الخامسة على مؤشر تنمية التجزئة العالمية، جريدة العربي ، 21جانفي 2018 ، 14:37، متاح على <https://al3arabi.com>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

والاقتصادية غير الملائمة والتي قد تؤدي بسجل المدفوعات الى الانخفاض اكثر بالرغم من استبعاد امكانية عدم القدرة على السداد، وهذا في ظل الظروف التي عرفتها الامارات بعد حدوث ازمة ديون دبي المالية عام 2009 وما افرزته ازمة الديون السيادية على الدول العربية وكذا انخفاض اسعار البترول العالمية، ومع حلول سنة 2017 تأخرت في التصنيف حيث صنفت ضمن درجة الاستثمار A4 مما يدل على ان سجل المدفوعات المتقطع اصبح اسوء حالا مع تدهور الاوضاع الاقتصادية .

جدول رقم (3-27) : درجة مخاطر الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011 - 2018

السنوات	درجة مخاطر
جانفي 2011	A3
جانفي 2012	A3
جانفي 2013	A3
جانفي 2014	A3
جانفي 2015	A3
جانفي 2016	A3
جانفي 2017	A4
جانفي 2018	A4

Source : coface handbook country and sector risks 2018 , **group of coface for trade** ,news and publications, Available on:

www.coface.com/News-Publications/Publications/Coface-CEE-TOP-500-rankin

7. مؤشر تنافسية السفر والسياحة:

حسب تقرير حول التنافسية للسفر والسياحة صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2011، يظهر ان دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 30 عالميا من بين 139 دولة والأولى في منطقة الشرق الأوسط على قائمة الدول الأكثر تطورا في قطاع السفر والسياحة ، حيث قفزت ثلاث مراتب جديدة مقارنة ب 2009، والمؤشر الرئيسي الذي اعتمد عليه التقرير في هذا المجال هو مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة والذي يقيس مختلف العوامل والسياسات المتصلة بقطاع السفر والسياحة والتي تؤثر في محصلتها على القدرة التنافسية للدول في هذا القطاع، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية عن قطاع السفر والسياحة هي مؤشر الأطر التشريعية، ومؤشر بيئة الأعمال والبنية التحتية، ومؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية، وتندرج تحت كل من هذه المؤشرات الثلاثة مجموعة

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

من المتغيرات مثل القوانين والتشريعات، واستدامة البيئة، والأمن، والصحة، وأولويات السفر والسياحة، والبنية التحتية لكل من النقل الجوي والبحري والسياحة وتقنية المعلومات والاتصالات والموارد البشرية، وغيرها.

وأوضح التقرير أنه رغم تواضع موارد الإمارات الطبيعية في قطاع السياحة، إلا أنها تمكنت من تحسين التصنيف الخاص بالموارد الثقافية، إذ صعدت في هذا المؤشر الفرعي من المرتبة 84 في عام 2009، إلى المرتبة 34 عام 2011، مدعومة بالخصائص الفريدة في مؤشر الألفة للسياح والمسافرين حيث جاءت في المرتبة 25 عالمياً، وعزز التطور المتواصل في البنية التحتية السياحية للإمارات من تحصيلها هذا الترتيب المتقدم خاصة في بنية قطاع النقل الجوي حيث جاءت في المرتبة 4 عالمياً في تنافسية هذا المؤشر مقارنة بجميع الدول الـ 139 التي شملها التصنيف، وتولي حكومة دولة الإمارات اهتماماً كبيراً بقطاع السفر والسياحة، وذلك لتعزيز مكانة الدولة على خريطة السياحة العالمية، والدعم القوي من قبل حكومة دولة الإمارات للقطاع ووضعها في صدارة اهتماماتها، الأمر الذي أسهم في تعزيز مرتبة الإمارات في مؤشر القدرة التنافسية في قطاع السياحة والسفر الفرعي إلى المرتبة 8 عالمياً، وهو ما انعكس على تبوئها المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر أفضل الوجهات العالمية في حملات التسويق الفاعلة، ناهيك عن تمتع الإمارات بمزايا تنافسية عديدة في قطاع السفر والسياحة، حيث احتلت المرتبة الأولى في حملات تسويق الوجهات، لاسيما من خلال حضورها المميز في المعارض الدولية الكبيرة في مجال السفر والسياحة.¹

وتحسن ترتيب الإمارات عام 2013 في هذا المؤشر إلى المرتبة 28 من ناحية تنافسية قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل ثرائها بالموارد الثقافية والعدد الكبير من المعارض والفعاليات التي تُقام في هذا البلد ونظراً لسطوع شمسها طوال العام وتمتعها بالشواطئ ذات الرمال البيضاء ومراكز التسوق والمراكز والمنشآت الترفيهية ووجود مجموعة من أفخر المطاعم فإن الإمارات تعتبر بلا شك أحد الوجهات الشهيرة التي يقصدها السائحون وعلى الرغم من تآكل الموارد الطبيعية لهذا البلد، إلا أنه استطاع بناء قطاع سفر وسياحة مزدهر.²

وفي عام 2015 احتلت الإمارات المركز الأول عالمياً في تنمية السياحة وأولويات الحكومة والتسويق السياحي، حيث ارتفع تصنيف الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية لقطاع السياحة إلى المركز الأول عالمياً في مؤشر الاستدامة وتنمية قطاع السياحة والسفر في تقرير تنافسية السياحة والسفر،

¹ مصطفى عبدالعظيم، الإمارات تتقدم إلى المرتبة 30 عالمياً في مؤشر تنافسية قطاع السياحة، جريدة الاتحاد، 12 فيفري 2018، 12:50 د ، متاح على <http://www.alittihad.ae/details.php?id=22406&y=2011&article=full>
² أفضل 10 دول في مؤشر التنافسية والسفر والسياحة، مجلة فوربس الشرق الأوسط، 13 فيفري 2018، 15:30 د، متاح على <https://www.forbesmiddleeast.com>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

والمركز الأول في مؤشر أولويات الحكومة من صناعة السفر والسياحة والمركز الأول في مؤشر فعالية التسويق لجذب السياح وهذا يعتبر بمثابة شهادة عالمية في رؤية الحكومة الرشيدة نحو مستقبل قطاع السفر والسياحة في الدولة وأهمية هذا القطاع في دعم اقتصاد الدولة وتنافسيتها العالمية الذي لم يكن ليتحقق من دون تضافر جهود كل الجهات المعنية وتعاونها لتوفير تجربة سياحية فريدة ومميزة للسياح من مختلف دول العالم، ما جعل الإمارات وجهة سياحية عالمية رئيسة والوجهة السياحية الأولى في منطقة الشرق الأوسط.¹

8. مؤشر جودة البنية الأساسية التحتية.

جاءت الإمارات في المركز الرابع عالميا في محور البنية التحتية الأمر الذي يوضح تطور اقتصاد الإمارات وفي جميع المجالات والقطاعات مما جعلها بيئة جاذبة للاستثمار والأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي، إذ حازت على المركز الأول عالميا في مؤشر جودة الطرق والمركز الثاني عالميا في مؤشر جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي، كما جاءت في المركز الثالث عالميا في كل من مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ البحرية ومؤشر نسبة اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 مستخدم، كما جاءت في المركز الرابع عالميا في مؤشر جودة البنية التحتية والخامس في مؤشر عدد مقاعد الطيران المتاحة لكل مليون مسافر بالأسبوع، ويعكس هذا الأداء الاستثمارات الضخمة التي تبذلها الدولة في سبيل تطوير وتحسين البنية التحتية في الدولة من مد شبكات طرق برية داخلية وخارجية جديدة وبناء مطارات جديدة وعمليات التوسعة للمطارات الحالية وتطوير الموانئ البحرية والخطط الموضوعية لربط الإمارات عبر شبكات السكك الحديدية ضمن مشروع الاتحاد للقطارات؛

9. ترتيب الإمارات في محور المؤسسات:

جاءت الإمارات في المركز الأول عالميا في مؤشر غياب تأثير الجريمة والعنف على الأعمال والمركز الثاني عالميا في كل من مؤشر ثقة الشعب في القيادة ومؤشر قلة التبذير في الإنفاق الحكومي والمركز الثالث عالميا في مؤشر قلة عبء الإجراءات الحكومية، وهو ما يعكس نجاح استراتيجية القيادة الرشيدة والخطوات الثابتة المتخذة نحو تحقيق الأداء العالي والكفاءة في العمل الحكومي على المستويين الاتحادي والمحلي، بما يضمن سعادة ورفاه المواطنين والمقيمين على أرض الدولة؛

10. ترتيب الإمارات في محور كفاءة سوق السلع وكفاءة سوق العمل:

جاءت الإمارات في المركز الثالث عالميا في محور كفاءة سوق السلع، والذي يعد دلالة عالمية على نجاح سياسة تنوع الاقتصاد في الدولة ووضوح الرؤى والخطط الاستراتيجية حول أداء وكفاءة سوق

¹ محمد بيضاء، الإمارات الأولى عالميا في 3 مؤشرات للسياحة، جريدة البيان، 15 ماي 2018، ص 6: 15 د، متاح على <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2015-11-24-1.2512835>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الأعمال، كما جاءت الإمارات في المركز الأول عالمياً في مؤشر قلة تأثير الضرائب على الاستثمار والمركز الثاني عالمياً في كل من مؤشر قلة تأثير الضرائب على سوق العمل ومؤشر مقدرة الدولة على استقطاب المهارات العالمية والمركز الثالث عالمياً في مؤشر قلة العوائق الجمركية ومؤشر مقدرة الدولة على استبقاء المهارات العالمية؛

11. ترتيب الإمارات في محاور جهوزية قطاع التكنولوجيا ونضوج قطاع الأعمال والتعليم العالي والتدريب.

حققت الإمارات المركز الأول عالمياً في مؤشر الإنفاق الحكومي على التقنيات الحديثة والمركز الثاني عالمياً في مؤشر توفر المناطق التجارية المتخصصة (المناطق الحرة)، والمركز الثالث عالمياً في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدولة، كما حققت الدولة المركز الرابع عالمياً في مؤشر توصيل الإنترنت إلى المدارس والمركز الخامس عالمياً في مؤشر «توفر العلماء والمهندسين» في الدولة.¹

12. مؤشر الاداء الإلكتروني:

تصدرت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مؤشر الأداء الإلكتروني العربي للعام 2015 بمعدل 67,35% بحسب تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2015 - 2016 النوعي، الذي أطلقته وحدة أوريينت بلانيت للأبحاث، مع تسليط الضوء بشكل خاص على تجربة دبي، التي أثبتت مكانة مرموقة لها ضمن قائمة أفضل 10 مدن في العالم من حيث الحوكمة الرقمية في عام 2014، متفوقة بذلك على أبرز العواصم العالمية مثل لندن وأوسلو وستوكهولم وفيينا، وتوقع الخبراء بلوغ عدد مستخدمي الإنترنت عربياً نحو 226 مليون مستخدم بحلول 2018، فيما أشارت التقديرات الواردة في التقرير إلى أن معدلات نمو استخدام شبكة الإنترنت ستسجل ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 55% بحلول العام نفسه، مقارنة بـ 37,5% عام 2014 متفوقة بـ 7% تقريباً على معدل النمو العالمي المتوقع والبالغ 3,6 مليار مستخدم خاصة في ظل ما يشهده العالم العربي اليوم من تغييرات جذرية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وضمن سعيها لمواكبة المستجدات المتسارعة والتغيرات المتلاحقة واصلت دول عدة في المنطقة تبني مبادرات نوعية في إطار جهودها الحثيثة لبناء اقتصاد متكامل يقوم على المعرفة، وأثمرت الجهود المستمرة وخطت دولة الإمارات خطوة متقدمة على صعيد التحول نحو نموذج الحكومة الذكية، وذلك عقب اختيارها في المرتبة الأولى عالمياً في 6 مؤشرات من إجمالي 114 مؤشراً.

¹ريم الهاشمي، الإمارات الأولى عربياً والـ 16 عالمياً في مؤشر التنافسية، جريدة الخليج الاقتصادي، 15 ماي 2018، سا 19: 15، متاح على:

www.alkhaleej.ae/economics/page/3589f32a-d27b-42a5-807f-c7ba4784000f#sthash.9QklzgQ4.dpuf

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وفي ظل تقلبات اسعار النفط التي ادت الى ازمة اقتصادية، وفي ظل الازمات المالية العالمية والاقليمية المتتالية شكلت هذه الاوضاع دفعة قوية لمسيرة التحول نحو اقتصاد متنوع يتسم بالمرونة مع التركيز بالدرجة الأولى على بناء اقتصادات متكاملة قائمة على المعرفة والابتكار، الأمر الذي ينعكس في زيادة حجم الاستثمارات في تحديث وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار الجهود الإقليمية المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد على النفط، وبرزت دولة الإمارات باعتبارها رائدة عالمياً في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية والذكية، بعد أن خطت خطوات سباقة، أهلتها للوصول إلى مصاف أهم الدول المتقدمة في التحول الرقمي.¹

13. مؤشر التنافسية الرقمية العالمية :

حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليمياً، و18 عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2017، متقدمة دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 83.14 نقطة حسب مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2017، والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، وقد أظهر تحليل أعده فريق عمل التنافسية في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء للمحاور والمؤشرات الفرعية لهذا التقرير أن دولة الإمارات حققت أداءً متميزاً في عدد منها مثل المركز الأول عالمياً في أربعة مؤشرات فرعية هي الأمن السيبراني، وكفاءة قوانين الإقامة، واستخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية، وقوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وجاءت في المركز الثاني عالمياً في ثلاثة مؤشرات فرعية هي توفر الكفاءات الأجنبية الماهرة والتوجهات نحو العولمة وتوفر الفرص وتقادي المخاطر، كما حققت الدولة المركز الثالث عالمياً في مؤشري توفر الكفاءات ذات الخبرات الدولية، وإدارة المدن،² كما تقدمت الإمارات في تقرير 2017 في محور الجاهزية للمستقبل من المرتبة 17 إلى المرتبة 7 عالمياً ومن المرتبة 20 إلى المرتبة 14 عالمياً في محور التكنولوجيا.³

ويرجع هذا التقدم في الترتيب إلى الدور الذي تلعبه مؤسسات الدولة الحكومية الاتحادية والمحلية لتحقيق أهداف الدولة وطموحاتها في عملية التطوير والتحسين المستمرة للبنية التحتية التكنولوجية ودعم مبادرات التدريب والتنمية للمهارات الوطنية في مجال تقنية المعلومات وتشجيع عمليات البحث والتطوير في هذا المجال بما يضمن لدولة الإمارات دوراً عالمياً متقدماً في مجال الريادة في قطاع الاتصالات

¹ حمدي سعد، الإمارات تنصدر «مؤشر الأداء الإلكتروني عربياً» 2015، جريدة الخليج الاقتصادية، 2018/03/30، سا 14: 15، متاح على <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/14a5bd73-c500-4ef1-a17a-bd237dad52c2>
² الإمارات الأولى إقليمياً في «مؤشر التنافسية الرقمية» لعام 2017، جريدة الإمارات اليوم، 21 جانفي 2018، سا 11:30، متاح على <http://www.emaratayoum.com/business/local/2017-06-24-1.1006224>
³ الإمارات الأولى إقليمياً في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2017، جريدة البيان، 21 جانفي 2018، سا 11:43، متاح على <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-06-23-1.2986313>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وتكنولوجيا المعلومات، وكذا إلى الجهود التي تبذلها فرق العمل المسؤولة عن تعزيز مكانة الدولة في المؤشرات عموماً ومؤشر التنافسية الرقمية على وجه الخصوص كونه يعكس مدى التقدم في التحولات الرقمية والإلكترونية متمثلة في مشاريع الحكومة الذكية والمدن الذكية على المستويين المحلي والاتحادي، ويعتبر الابتكار هو سر النجاح، إضافة إلى التعاون فيما بين الأفراد والجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في استنباط الحلول واستشراف المستقبل الذي يلعب دور المحفز لهذا الابتكار وبالتالي الإرتقاء بالدولة والمجتمع.

14. مؤشر الابتكار العالمي:

حافظت دولة الإمارات على صدارتها في المركز الأول عربياً، وحلت في المركز 35 عالمياً في هذا المؤشر لعام 2017 من حيث أدائها الشامل على المؤشر متقدمة من المركز 41 عام 2016 لتحقيق بذلك قفزة بمقدار ستة مراكز وتعزز موقعها ضمن بلدان الفئة العليا الأكثر ابتكاراً في الترتيب العام للمؤشر، محرزة تقدماً مهماً في عدد من المحاور من أبرزها رأس المال البشري، والبحوث والمخرجات الإبداعية، ويعتبر هذا التقدم المهم إنجاز جديد يضاف إلى الإنجازات المتتالية التي تحققتها الدولة في مختلف المجالات التنموية، ومؤشرات الأداء العالمية، وهو يساهم في تعزيز مكانتها المتميزة كوجهة اقتصادية رائدة إقليمياً وعالمياً جاءت بعد المساعي الكبيرة التي بذلتها دولة الإمارات لجعل الابتكار مرتكزاً رئيساً في جميع سياسات التطوير والخطط الاستراتيجية التي يتم اعتمادها في مختلف القطاعات وهو ما يعكس حجم الجهود والمبادرات التي أنجزتها مختلف الجهات المعنية، لتعزيز قدرة دولة الإمارات على استقطاب المواهب الفذة، والاستثمارات الرائدة، والحفاظ عليها لتحقيق مستهدفات الدولة الطموحة بالتحول إلى محور عالمي للابتكار.

فنتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي، لاسيما في محاور رأس المال البشري وتطور الأسواق والمخرجات الإبداعية يعكس نجاح السياسات وكفاءة الإجراءات التي اتبعتها دولة الإمارات للارتقاء بمنظومة الابتكار لديها، مبينا أن ذلك يأتي ترجمة لمحددات «رؤية الإمارات 2021»، ببناء اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة والابتكار بقيادة كفاءات وطنية.¹

كما سجلت الإمارات ارتفاعاً في مؤشر حركية الطلاب الجامعيين من خارج الدولة من 44.8% عام 2016 إلى 47% في عام 2017، كما ارتفع مؤشر نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0.7% عام 2016 إلى 0.9% عام 2017 بمعدل زيادة 24%، فيما حلت في المركز 38 عالمياً في مؤشر عدد الباحثين المنفرغين، وفي محور تطور الأسواق جاءت في المرتبة 33

¹ الإمارات الأولى عربياً والـ 35 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي 2017، جريد الإمارات اليوم ، 21 جانفي 2018، 12:00، متاح على : <http://www.emaratayoum.com/business/local/2017-06-18-1.1004655>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

عالميا، مواصلة تقدمها على مؤشرات الفرعية ومنها المؤشرات المتعلقة بالاستثمار والائتمان، ويعزى هذا التقدم إلى التحسن في مؤشر تعاملات رأس المال المخاطر الذي حققت فيه الدولة تحسن بمقدار ستة مراتب.

وارتفع مؤشر نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 65% في عام 2016 إلى 77% في العام 2017، كما حققت الدولة ارتفاعا في مؤشر سهولة حماية صغار المستثمرين بنسبة 25% من معدل 60 إلى 75، كما تحسن مؤشر نسبة رسملة السوق من 51% إلى 53% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تقدمت الدولة من المرتبة 89 إلى المرتبة 66 عالميا في مؤشر نسبة واردات التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي التجارة، إذ ارتفعت هذه النسبة من 6 إلى 8%، وارتفع مؤشر نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7% مقارنة بـ 2.52% العام 2017، وحلت دولة الإمارات في المرتبة 10 عالميا، وبمعدل 61% في مؤشر المواهب البحثية في المشاريع التجارية وواصلت تقدمها في مؤشر تنمية التجمعات التجارية الذي حققت فيه المركز الثاني عالميا، والمؤشر الفرعي إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، الذي حلت فيه بالمرتبة الرابعة عالميا.

وأظهرت النتائج تحسنا ملموسا في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها مؤشر سهولة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ارتفع معدله من 7.9 إلى 8.1، وكذلك مؤشر الخدمات عبر الإنترنت الذي ارتفع من 0.8 إلى 0.9، وفيما يتعلق بمحور مخرجات الإبداع، حققت الدولة نموا بنحو 31% متقدمة 23 مرتبة، وهي النتيجة الأعلى للدولة ضمن جميع محاور مؤشر الابتكار، إذ حققت قفزة على المؤشر الفرعي للسلع والخدمات الإبداعية من المرتبة 109 إلى 34 عالميا بزيادة قدرها 75 مرتبة¹.

15. مؤشر الكفاءة الحكومية:

حيث حققت الإمارات المركز الرابع عالميا في هذا المؤشر، كما حققت المركز الأول عالميا في تسعة من مؤشرات الفرعية تحت هذا المحور، من أبرزها مؤشر مرونة السياسات الحكومية ومؤشر جودة القرارات الحكومية ومؤشر كفاءة قوانين الإقامة؛

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

16. مؤشر الأداء الاقتصادي:

فقد حققت الإمارات أعلى قفزة من المركز 12 العام 2016، إلى المركز الخامس عالمياً لعام 2017، كما حققت المركز الأول عالمياً في ثلاثة من المؤشرات الفرعية أبرزها مؤشر نمو النفقات، الاستهلاك الأسري والذي قفزت فيه من المرتبة 25 لعام 2016 إلى المركز الأول عالمياً عام 2017؛

17. مؤشر كفاءة الاعمال:

فقد حققت الإمارات قفزة نوعية بنقدمها من المركز 11 لعام 2016 إلى المركز الثاني عالمياً، وتقدمت إلى المركز الأول عالمياً في ستة مؤشرات فرعية تابعة لهذا المحور أهمها مؤشر قلة النزاعات العمالية ومؤشر مصداقية المدراء ومؤشر استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية ومؤشر التحوّل الرقمي في الشركات ومؤشر دعم قيم المجتمع للتنافسية. وبالرغم من التراجع الطفيف بمركزين فقط في محور البنية التحتية إلى المركز 37، والذي يرجع إلى تقدم ملحوظ لبعض الدول المشمولة في التقرير في هذا المحور، إلا أن الدولة حققت المركز الأول عالمياً في خمسة مؤشرات في العام 2017 مقارنة مع مؤشر واحد فقط في العام 2016، وهذا الترتيب يثبت فعالية وكفاءة الاستراتيجية التنموية الشاملة التي تتبعها حكومة دولة الإمارات المبنية على الاستثمار في التنمية البشرية وتحفيز الابتكار والتطوير والتحديث المستمر.¹

ثانياً: أداء الإمارات العربية المتحدة في المجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية

الاستثمار خلال الفترة 2013-2018.

من خلال الجدول رقم (3-28) نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة جاءت وفقاً للاداء المحتمل في المؤشر العام للجاذبية سنة 2014 في المرتبة 33 عالمياً بقيمة 49.9 نقطة مقارنة بالمرتبة 38 وبقيمة 37.2 نقطة عام 2013، وجاء ادائها في المؤشر الرئيسي مجموعة المتطلبات الاساسية عام 2014 حوالي 65.4 نقطة مقارنة بمتوسط الدول العربية 50.3 نقطة وبمتوسط عالمي يصل الى 57.3 نقطة كما تم ذكره في الفصل الثالث ، بعد ان كان اداء الامارات في مجموعة المتطلبات الاساسية 53 نقطة مقارنة بمتوسط الدول العربية 45.7 نقطة وبمتوسط عالمي يبلغ 50 نقطة، في حين بلغ متوسط قيمة مجموعة العوامل الكامنة للإمارات 59.7 نقطة مقارنة بمتوسط عربي بلغ 45.7 نقطة وبمتوسط عالمي يبلغ 50 عام 2014 مقارنة بعام 2013 لتبلغ قيمة المؤشر للإمارات 53.7 أكبر من متوسط الادو العربي البالغ 39.6 نقطة والعالمي 41.6 نقطة ، أما في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية بلغ متوسط قيمة مؤشر الامارات 28.2 نقطة عام 2014 ، بمتوسط عربي 16.8 نقطة وبتوسط عالمي

¹ الإمارات الأولى عربياً وأوسطياً في "التنافسية العالمية 2017"، جريدة الامارات اليوم ، 22 جانفي 2018، سا 14:15، متاح على <http://www.emaratalyoum.com/business/local/2017-05-31-1.1000150>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

23.6 نقطة مقارنة بقيمة المؤشر 12.9 عام 2013 واكبر من التوسط العربي 8.4 نقطة واقل من المتوسط العالمي 14.3.

وفي عام 2015-2016 تقدمت الإمارات في المؤشر العام للجاذبية للمرتبة 29 عالمياً بقيمة 54.3 و 53.7 نقطة على التوالي مقارنة مع سنتي 2013-2014، وبلغ متوسط قيمة المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية للإمارات 65.8 و 67 نقطة على التوالي مقارنة بمتوسط الاداء العربي 51.9 نقطة و 51.2 و متوسط عالمي 57.4 و 57 نقطة، في حين ارتفع متوسط قيمة مجموعة العوامل الكامنة للإمارات ليصل الى 65.1 نقطة و 62.9 نقطة على التوالي اكبر بكثير من المتوسط العربي البالغ 47.1 و 46.3 نقطة والمتوسط العالمي 50.9 و 51 نقطة، وارتفع أيضاً في مجموعة العوامل الخارجية بقيمة 33.3 و 30.8 نقطة عن المتوسط العربي البالغ 23.3 و 23.4 نقطة وعن المتوسط العالمي 29.7 و 28.7 نقطة على التوالي.

وفي عامي 2017-2018 تقدمت الإمارات في المؤشر العام للجاذبية وحافظت على تقدمها لسنتين محتلة الرتبة 23 عالمياً بقيمة 58 و 60 نقطة، وجاء ادائها في مجموعة المتطلبات الأساسية بحوالي 69 و 70 نقطة اكبر من المتوسط العربي البالغ 53 و 52 نقطة و متوسط عالمي يصل الى 59 و 57 نقطة على التوالي، في حين بلغ متوسط قيمة العوامل الكامنة 70 و 71 نقطة مقارنة بمتوسط عربي 50 و 47 نقطة على التوالي و متوسط عالمي بلغ 53 و 51 نقطة على التوالي، أما مجموعة العوامل الخارجية فارتفع متوسط قيمة المؤشر في الإمارات ليلعب 34 ثم 38 نقطة على التوالي، مقارنة بمتوسط للاداء العربي 23 و 24 نقطة و متوسط عالمي بلغ 29 و 33 نقطة.

جدول رقم (3-28): أداء الإمارات في المجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية

الاستثمار خلال الفترة 2013-2018 .

السنوات	الترتيب	قيمة المؤشر	مجموعة المتطلبات الأساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية
2013	38	37.2	53	53.7	12.9
2014	33	49.9	65.4	59.7	28.2
2015	29	54.3	65.8	65.1	33.3
2016	29	53.7	67	62.9	30.8
2017	23	58	69	70	34
2018	23	60	70	71	38

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2013-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

والشكل الموالي يوضح لنا تطور الاداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار .

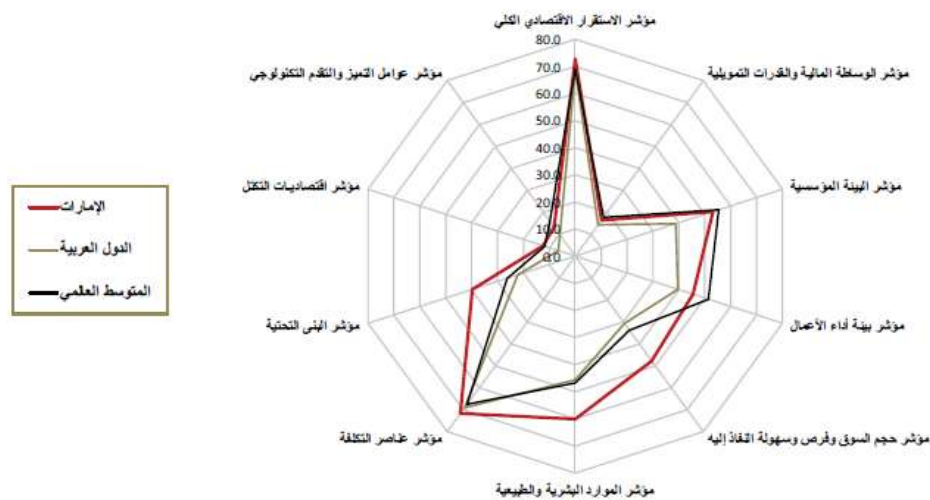
شكل رقم (3-6): تطور اداء الامارات في مؤشر ضمان مقارنة بالمتوسط العربية والمتوسط العالمي.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص51.

أما عن وضع الامارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-7) تفوق اداءها في خمسة مؤشرات عام 2013، وهما مؤشر مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ اليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر البنى التحتية.

شكل رقم (3-7): اداء الامارات في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2013.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص95.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وخلال الفترة 2014-2017 نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-8) تفوق الامارات في تسعة مؤشرات تجاوزت قيمها المتوسط العربي والمتوسط الدولي وهي مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر البيئة المؤسسية ، مؤشر بيئة اداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الاداء اللوجيستي، مؤشر الاتصالات والسلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر اقتصاديات التكتل ، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

شكل رقم (3-8): اداء الامارات في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2014-2018.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 51.

ثالثاً: جاذبية الإمارات العربية المتحدة ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية.

تختلف قدرة الدول على توفير وتطوير إمكانات جذب الاستثمار بحسب مرحلة النمو التي تقع فيها، فما هو مطلوب ومتاح للدول النامية قد لا يكون ممكناً للدول المتقدمة والعكس، ولذا على صانعي السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق الوطني أن يأخذوا بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فمثلاً كلما ارتقت الدول وتطورت بمؤشرات التنمية المختلفة تختلف بالتبعية العناصر التي من المفترض أن تركز عليها في تعزيز جاذبيتها للاستثمار، فالدول في مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى العتمدة على استغلال وفرة الأيدي العاملة الرخيصة أو الموارد الطبيعية تتنافس فيما بينها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية على أساس كلفة العمالة وتوافر الموارد الطبيعية لإنتاج سلع وخدمات عادة ما تكون عادية أو محدودة التعقيد، ولكن تلك الدول إذا ما تطورت بمؤشرات التنمية

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المختلفة وزاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت دخول الأفراد وتغير الهيكل الاقتصادي ففي هذه الحال ستزداد حاجة تلك الدول حتى تظل جاذبة للاستثمار، أن تعمل على رفع إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة فيها لتبقى قادرة على تبرير دفع عوائد مرتفعة لتلك العناصر المشتركة في العملية الإنتاجية وتظل جاذبة للاستثمار، وذلك عبر وسائل أخرى منها التعليم والتدريب والتكنولوجيا وهكذا في كل مرحلة.

وفي هذا السياق تم تقسيم الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى ثلاث مجموعات حسب مراحل النمو وذلك وفق نفس المعايير التي اعتمدها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك بعد ضم كل مرحلة الانتقالية ضمن المرحلة المتقدمة التي تليها،¹ وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (3-29): جاذبية الإمارات العربية المتحدة ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2012-2016.

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية	الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية	الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار	
أقل من 2000 او حصة الصادرات من السلع المعنية في إجمالي الصادرات تزيد عن 70%	بين 2000 و 8999	اعلى من 9000	مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولر امريكي)
60%	40%	20%	وزن مجموعة المتطلبات الأساسية في المؤشر العام للجاذبية
35%	50%	50%	وزن مجموعة العوامل الكامنة في المؤشر العام للجاذبية
5%	10%	30%	وزن مجموعة العوامل التكتلات والتميز والتطوير في المؤشر العام للجاذبية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة.

فمن خلال الجدول رقم (3-29) وما تم طرحه سابقا من احصائيا خاصة بالمؤشرات هذه في الامارات اتضح ان وضعية الامارات العربية المتحدة منذ 2012 الى غاية يومنا هذا في العديد من المؤشرات يتبين انها تدخل ضمن المرحلة الثالثة يعني من بين الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار مما يعكس انها بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار التي تحدد مقومات المنافسة فيما بين الدول على استقطاب التدفقات الرأسمالية الاجنبية وفق القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها نظرا لاعتمادها على احدث الوسائل الانتاج واستفادتها من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة فيها.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، مرجع سابق، ص 94.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

المبحث الثالث: الخطط الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستشراف المستقبل وانعكاساتها على تحسين مناخها الاستثماري وإمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لدولة الإمارات رؤى استراتيجية واضحة، وخريطة طريق محددة لتحقيق إنجازات نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل مستدام، وضمان بناء مستقبل راسخ لأجيالها بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية، معتمدة في ذلك على استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحسين وتطوير مستوى اقتصادها والذي ينعكس على تحسن المناخ الاستثماري، وهنا سوف نوضح الإنجازات والأهداف التي تعمل دولة الإمارات على تحقيقها على المدى القريب والبعيد من خلال استراتيجياتها وخططها المستقبلية .

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

قامت الإمارات العربية المتحدة بتصميم استراتيجيات محددة لتحقيق نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية على المدى القريب والبعيد، لتثبت ان التفوق لا يعرف قيودا اسمها الحجم مرتكزة على ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي للخروج من القيد النفطي ، خاصة وانه يساعد في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي.

قبل التطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي لابد من التعرف على العلة الهولندية أو بالأحرى لعنة الثروات الطبيعية التي كانت سبب في انطلاق العديد من الدول إلى تنويع اقتصادياتها، فظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي جاءت كنتيجة لسوء استغلال مداخل قطاع الموارد الطبيعية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الإنتاجية منها والتي دخلت في حالة ركود في الأسواق المحلية والعالمية، حيث يعبر هذا المرض عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة اكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما، وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة ما بين 1900 - 1950 م أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف الآبار الغاز والنفط ، ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة economist البريطانية في 26 - 11 - 1977.¹

¹ أبوش فاطمة الزهراء وخندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريفية، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 4، 2017، صص 2،1.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وللتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنوع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنوع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات، ويتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.¹

كما عُرِف بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، باي تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية، أو توسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات.²

وتم تعريفه بأنه عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنوع الاقتصاد أمرا ممكنا، و في هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنوع صادرات أي البلد، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات، و التي تتمثل في وجود

¹ دحمان بن عبد الفتاح و بللعا اسماء، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، العدد 1، المجلد 7، 2018، ص 332.

² السعيد بوشول اخرون، المفاوالاتية كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر العدد 7، ديسمبر 2017، ص 228.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل و الاتصالات من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات و آليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة، و قطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب، و سياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق و تحسن تنافسية الصادرات، وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،¹ بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل ببناء قاعدة عريضة من المنتجات المحلية والمصدرة، والتي ال يعتمد من خلالها على مصدر واحد مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية في حالة حدوث أي تغير في هذا المصدر.²

ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية لتحقيق التنويع الحقيقي من خلال القيام بصناعات تهدف إلى إحلال الواردات مثل: الاغذية، مواد البناء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة وغيرها، وذلك من خلال:³

- **التنويع الأفقي:** والذي يسمح بإيجاد فرص إنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة؛
- **التنويع الرأسي:** الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عمودياً، وهذا التنويع هو الذي تعتمده دول الخليج بصفة عامة.

ثانياً: اهداف التنويع الاقتصادي:

تهدف الدول من التنويع الاقتصادي مايلي:⁴

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال؛

¹ سيد محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نفود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص63

² تقرير حول التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، مارس 2017، ص ص 6-15.

³ نفس المرجع، ص ص 07، 08.

⁴ نفس المرجع، ص ص 09، 10.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- هيكله الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة؛
- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.

ويمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلاً وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي¹.

ثالثاً: أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية.

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، وزيادة تحقيق المكاسب التجارية، وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، كما يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، ويخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.

¹ السعيد بوشول اخرون، مرجع سابق، ص 229 .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وعليه فإن أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية تكمن في:¹

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
 - تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً؛
 - تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
 - تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.
- رابعاً: محددات التنوع الاقتصادي .

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:²

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

وقد اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30 % فقط سنة 2015، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70 % في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة بالإضافة إلى ذلك قامت ب:³

¹ دحمان بن عبد الفتاح و بللعا اسماء، مرجع سابق، ص ص 332، 333.

² السعيد بوشول اخرون، مرجع سابق، ص 229

³ دحمان بن عبد الفتاح و بللعا اسماء، مرجع سابق، ص 335.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
 - إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
 - ادراج عدة استراتيجيات رؤية الإمارات 2021 ، رؤية أبوظبي 2030 وخطة دبي 2015 وغيرها من الخطط التي سنتناولها في المطلب الموالي.
- المطلب الثاني: اهم الخطط الاقتصادية المستقبلية للإمارات العربية المتحدة.**

اتبعت الإمارات العربية المتحدة أسلوباً تنموياً نموذجياً لتنمية اقتصادها بناءً على وضعها مجموعة من الاستراتيجيات لاستشراف مستقبلها الاقتصادي، ومن بين الخطط الموضوعية نذكر:

أولاً: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2021.

تم إطلاق رؤية الإمارات 2021 من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في عام 2010، تهدف الرؤية لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول الوبيل الذهبي للاتحاد، ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تم تقسيم عناصر رؤية الإمارات 2021 إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي كما يلي:¹

الشعب الإماراتي شعب طموح واثق متمسك بتراثه ويتحلى بالطموح والإحساس بالمسؤولية ويرسم بثقة معالم مستقبله، ويشارك بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور، ويبني مجتمعاً حيويًا مترابطًا، مستندًا في ذلك إلى الأسرة المستقرة والتلاحم الاجتماعي والقيم الإسلامية المعتدلة والتراث الوطني الأصيل، فالإماراتي يتحلى بالثقة وحس المسؤولية في رسم مستقبله بخطى ثابتة وسريعة وروح ريادية عالية، ويشارك بفاعلية في مسيرة بناء وطنه، متمسك بالقيم الأخلاقية النبيلة، بما يعزز شعوره بالإنجاز وتحقيق الذات، وتشكل الأسر المتماسكة والمزدهرة نواة المجتمع، بحيث تتبنى القيم العائلية الأصيلة للزواج، وتحافظ على صلات رحم قوية، إضافة إلى تمكين المرأة، مما يهيئ أفراد الأسرة كافة لتأدية واجباتهم اتجاه المجتمع وتساهم في نسج مجتمع إماراتي متمسك نابض بالحياة، مؤكدة معاني الوحدة والترابط بين مواطني الدولة بروح يسودها الود والانفتاح تجاه الجميع، إضافة لذلك تظل ثقافة الإماراتي المتميزة مرتكزة على قيمنا الإسلامية الأصيلة، التي هي قيم التقدم، مرتبطة بلغتنا العربية الغنية، محتفية بعاداته وتراثه، ومستمرة في تعزيز هويته الوطنية؛

¹ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء، رؤية الإمارات 2021، 15 افريل 2018، سا 14:16، متاح على <https://www.uaecabinet.ae/ar/uae-vision>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- الشعب الإماراتي متحد في المصير اتحاد منيع ومتكامل يحميهم ويضمن تنمية متوازنة في جميع أرجاء البلاد بما يعزز استمرار نهوض الإمارات كقوة مؤثرة وفاعلة، ماضيين على خطى الأباء المؤسسين، ومستمرّة بتأدية دورها في حماية أمن وسلامة الوطن، وتأمين مناعة الاقتصاد واستقراره، والحفاظ على العدالة والإنصاف، وتوفير نظام رفاه اجتماعي متقدم يُمكن جميع المواطنين من مواجهة صعوبات الحياة والمشاركة الإيجابية في المجتمع لتعزيز مكانة الإمارات في الساحة الدولية، وإبراز دورها كنموذج رائد يحتذى به إقليمياً وعالمياً، وتطوير ممارسات متميزة ونماذج وطنية ناجحة؛
- الاقتصاد الإماراتي اقتصاد تنافسي يتميز بالمعرفة والإبداع متنوع مرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات بتوظيف كافة الطاقات الكامنة لرأس المال البشري المواطن، عبر تعظيم مشاركة الإماراتيين وتشجيع الريادة وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها، فهي تحظى باقتصاد مستقر ومتنوع، يمتاز بالمرونة في تبني النماذج الاقتصادية الجديدة والاستفادة القصوى من الشراكات الاقتصادية العالمية، بما يكفل الازدهار والرخاء للأجيال الإماراتية الحالية والقادمة التي تعد الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، يدفع عجلته رواد الأعمال، في بيئة أعمال محفزة، تشجع الشراكات الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص؛
- يتمتع الإماراتيون برفاهية العيش، ويهنؤون بحياة مديدة وبصحة موفورة، ويحظون بنظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل تعززه خدمات حكومية متميزة، وتثريه أنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم وبيئة طبيعية غنية من خلال فرصهم المتساوية في الحصول على خدمات صحية وعلاجية ترقى لأفضل المستويات العالمية مع التركيز على زيادة الوعي حول المخاطر الصحية وضمان الوقاية منها وبفرص متساوية في الحصول على تعليم من الطراز الأول، يرفع تحصيلهم العلمي ويوسع مداركهم ويصقل شخصياتهم لتكون أكثر غنى وتكاملاً، ويطلق إمكاناتهم كاملة ليساهموا بفعالية في حياة مجتمعهم؛
- توفر الإمارات أعلى مستويات جودة الحياة، تقوم على بيئة اجتماعية وثقافية غنية، وخدمات حكومية متميزة، وبنية تحتية عالمية المستوى؛
- تنصدر الإمارات في مجال الثورة الخضراء، وتعي مسؤوليتها في حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي في المحيط الحضري والنظام البيئي بهدف توريث الأجيال القادمة بيئة مستدامة.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وتطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة الإمارات بتنفيذها في إطار الاستراتيجيات التالية:¹

- استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2010 : تؤسس هذه الاستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى؛
- استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و 2013 : وضعت هذه الاستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات 2021 ، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، وتطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية؛
- استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و 2016 : حددت هذه الاستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية.
- استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و 2021 : بحلول عام 2020 تكون دولة الإمارات قد أنجزت استراتيجية تعليم 2020، واستراتيجية دبي للسياحة 2020، ومشروع مسار 2020، وفي ذلك العام سوف تنتهي الدولة كذلك من بناء برج خور دبي، أطول برج في العالم، وتستضيف معرض أكسيو 2020، و تحقيق رؤية الإمارات 2021، والتي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021م، كما ستحقق الدولة الاستراتيجية الوطنية للإبداع، وخطة دبي 2021، واستراتيجية الصحة في دبي 2021، ورؤية الشارقة السياحية 2021، ورؤية عجمان 2021.²

¹ بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذجاً راند في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلبة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص 220.

² البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات مُستقبلاً، 20 أفريل 2018، سا 22:20، د، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/uae-future>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

ثانياً: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2021-2030.

- تزخر هذه الفترة بالعديد من الإنجازات التي تعترم دولة الإمارات تحقيقها، وتشمل هذه الإنجازات:¹
 - **الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي:** أعلنت حكومة أبو ظبي عن إطلاق خطة طويلة المدى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي، وحددت الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي أولويات اقتصادية فورية للإمارة، تشمل بناء بيئة أعمال منفتحة، وتبني سياسات مالية منضبطة، وتأسيس سوق نقدي ومالي مرنة؛
 - **مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية:** يعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مشروع استراتيجي لتوليد الطاقة المتجددة في موقع واحد في العالم وفق نظام المنتج المستقل /IPP/ حيث سيتم توليد 1000 ميغاوات بحلول العام 2020 و 5000 ميغاوات بحلول العام 2030، وبدأت المرحلة الأولى من المشروع بقدرة 13 ميغاوات في 2013، وتم افتتاح المرحلة الثانية لإنتاج 200 ميغاوات في مارس 2017 على أن يتم تشغيل المرحلة الثالثة بقدرة 800 ميغاوات في عام 2020، وسيتم تشغيل المرحلة الرابعة من المشروع بقدرة 700 ميغاوات بدءاً من الربع الأخير من عام 2020، وتشمل المرحلة الرابعة أعلى برج شمسي في العالم بارتفاع يصل إلى نحو 260 متراً؛
 - **رؤية البيئة 2030 لإمارة أبو ظبي:** تهدف رؤية البيئة 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق التكامل بين جوانب التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف الرؤية لصون وتعزيز التراث الطبيعي لإمارة أبوظبي، مع القيام بدور إقليمي رائد في مجال كفاءة استخدام الموارد، والمساهمة بتحسين نوعية الحياة للجميع؛
 - **خطة أبوظبي 2030:** تم إعداد خطة أبوظبي 2030 من قبل مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني، وتعمل الخطة على إرساء رؤية واضحة المعالم لاستدامة إمارة أبوظبي، وتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية، وتطوير المجتمع والارتقاء به، والترويج لنمط جديد من التفكير يهدف إلى تعزيز مكانة الإمارة، ورؤيتها بعيدة المدى؛
 - **استراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبو ظبي:** تهدف استراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبو ظبي إلى، التشجيع على زيادة استخدام وسائل التنقل المستدام، وصول جميع الأفراد والمؤسسات إلى وسائل النقل، وتلبية احتياجات التنقل، والحد من الكثافة والاختناقات المرورية، واستحداث شبكة للنقل العام تتسم بالفاعلية؛

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- خطة النقل البري الشاملة لإمارة أبو ظبي: تمثل الهدف الرئيسي من خطة النقل البري الشاملة لأبو ظبي في توفير نظام نقل عالمي متميز ومستدام، وبيوأكب السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لأبو ظبي. وتم إعداد الخطة بما يؤدي لتطوير نظام نقل رائد عالمياً يلبي احتياجات السكان والزائرين والشركات بطريقة مستدامة بيئياً؛
- استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة: تهدف استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة لتحويل 25 في المائة من إجمالي وسائل النقل في دبي لذاتية القيادة بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن تحقق الاستراتيجية 22 مليار درهم إماراتي بشكل عائدات اقتصادية سنوية في العديد من القطاعات من خلال خفض تكاليف النقل وتوفير مئات الملايين من الساعات المهدورة في وسائل النقل التقليدية؛
- استراتيجية دبي الصناعية 2030: اطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم استراتيجية دبي الصناعية 2030، والتي تهدف لأن تكون دبي منصة عالمية للأعمال والصناعات القائمة على المعرفة والابتكار والاستدامة، ركزت الاستراتيجية على ستة قطاعات صناعية فرعية أساسية، وهي: الطيران، والسفن البحرية، والصناعات الدوائية والمعدات الطبية، والمعادن المصنعة، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والآلات والمعدات؛
- استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد: في أبريل 2016، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة ودبي كمركز رائد في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول العام 2030، وتعترم دبي طباعة 25% من المباني بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد بحلول عام 2030.

ثالثاً: استراتيجية الامارات العربية المتحدة وفق رؤية الامارات 2030 - 2117.

مع نهاية هذه الفترة الزمنية تكون دولة الإمارات قد حققت تطبيق استراتيجياتها التالية:¹

- استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي: تمثل استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي (AI)، التي تم إطلاقها عام 2017 مرحلة التحول الجديدة لما بعد الحكومة الذكية في دولة الإمارات، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات، والبنية التحتية المستقبلية. تعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، وتهدف إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071، وتعجيل البرامج والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل، والارتقاء بالأداء الحكومي الفعال ضمن بيئات عمل

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

مبتكرة تحقق فعالية في الأداء والتكلفة والجهد. وبحلول 2031 سيكون اعتماد دولة الإمارات على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100%؛

- استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036: كشفت وزارة الطاقة في سبتمبر 2017 عن استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036، الهادفة إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول إلى المياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى. وتتمثل المستهدفات العليا للاستراتيجية في خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21%، وزيادة مؤشر إنتاجية المياه إلى 110 دولارات لكل متر مكعب، وخفض مؤشر ندرة المياه بمقدار 3 درجات، وزيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%، وتوفير سعة تخزين لمدة يومي تخزين للحالات العادية، وتمثل مخرجات استراتيجية الأمن المائي توفير ما يزيد عن 74 مليار درهم إضافة إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما يعادل 100 مليون طن؛

- خطة الفجيرة 2040: تهدف خطة الفجيرة 2040 إلى تعزيز قطاعات الإسكان والنقل ومرافق البنية التحتية، وتركز الخطة على توجيه الاستثمار نحو إنشاء الطرق وتطوير الخدمات الحضرية على المدى الطويل، وتتضمن توسيع مساحة مطار الفجيرة والمدرج في حين سيزود ميناء الفجيرة بمحطات جديدة لناقلات النفط؛

- استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050: تهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 لإنتاج 75% من احتياجات دبي من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول عام 2050، وتهدف هذه الاستراتيجية أيضا إلى جعل دبي مركزا عالميا للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، وتتكون الاستراتيجية من خمس مسارات رئيسية: البنية التحتية، والبنية التشريعية، والتمويل، وبناء القدرات والكفاءات، وتوظيف مزيج الطاقة الصديق للبيئة؛

- الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050: في عام 2017، أطلقت دولة الإمارات استراتيجيتها للطاقة 2050 التي تعتبر أول خطة موحدة للطاقة في الدولة توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، تستهدف الخطة رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40%، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة من 25% إلى 50%، وتحقيق توفير يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050، تأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار نموا سنويا للطلب يعادل 6%، وخفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة 70% خلال العقود الثلاثة المقبلة، تستهدف استراتيجية الطاقة مزيجا من الطاقة المتجددة والنووية والأحفورية النظيفة لضمان تحقيق توازن

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية، ويتضمن خليط الطاقة حسب الاستراتيجية كل من

الفحم النظيف والغاز والطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي؛

- **مئوية شرطة أبوظبي 2057:** تتضمن مئوية شرطة أبوظبي 2057 أكثر من 50 مشروعاً أمنياً يعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتطور التكنولوجي، وحلول أمنية مبتكرة تعزز مفهوم الأمن الاستباقي والتحديات المستقبلية، وبحلول 2057 ستطلق شرطة أبوظبي قمر صناعي "كمومي" قادر على حماية البيانات الأمنية، وستتمكن من إحكام المراقبة الأمنية على الأرض من خلال الأقمار الصناعية النانوية، وسوف تصمم نموذج محاكاة افتراضي لمركز شرطة أبوظبي على سطح المريخ، بالإضافة إلى دوريات شرطة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد وسيتم اختفاء 50% من رجال الإطفاء ورجال الشرطة بالشكل التقليدي واستبدالهم بالشرطة الروبوتية، سيتم تكريس الأقمار الصناعية لرصد جرائم الاستدامة، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتصميم برامج إدارة السلوك لنزلاء المؤسسات العقابية، وإنشاء شرطة مرور جوية ووحدات أمنية لتنفيذ مهام في الفضاء وتعبق التهديدات الإلكترونية 100% من دوريات الشرطة لا تستخدم البنزين و50% من ميزانية الشرطة ستكون ممولة ذاتياً؛

- **مئوية الإمارات 2071:** شمل "مئوية الإمارات 2071" رؤية شاملة وطويلة الأمد تمتد خمسة عقود، وتشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، تسعى هذه المئوية إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام 2071؛

- **مشروع المريخ 2117:** يستهدف هذا مشروع في مراحلها النهائية بناء أول مستوطنة بشرية على المريخ خلال مائة عام، ويتضمن برنامجاً وطنياً لإعداد كوادر علمية لاستكشاف الكوكب الأحمر، وقد تم تكليف مركز محمد بن راشد للفضاء بقيادة المشروع ووضع "خطة أجيال" لمدة مائة عام تتضمن بناء قدرات وكوادر وطنية تخصصية في مجال علوم الفضاء والأبحاث.

وفي الأخير يمكن إعطاء نظرة مستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي من المنتظر ان تستمر في العمل على تطوير اقتصادها بالتنوع بعيداً عن قطاع النفط والعمل على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والخليجي والأجنبي وينتظر في هذا الاطار ان تعمل الدولة على دعم مزاياها التنافسية الجاذبة لهذه الاستثمارات بتطبيق افضل التقنيات في مجال الاتصالات وتطوير شبكات الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية لتحقيق المزيد من التقدم والريادة العالمية، كما ينتظر ان تعمل الدولة على تطوير أسواقها المالية لتصبح مركزاً مالياً عالمياً وان توفر من خلال هذه الأسواق أدوات مالية متقدمة في

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

مجالات مثل التمويل الإسلامي على سبيل المثال، كذلك يمكن ان يتم مستقبلا دعم الدور الرائد للقطاع الخاص حتى في الخدمات الأساسية بالدولة من خلال تزايد الاعتماد على تطبيق أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشروعات الكبيرة ومنتظر أيضا ان تكثف الدولة جهودها لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون مصدرا رئيسيا لإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب المبتكرين وإيجاد فرص توظيف ومساهمة اقتصادية بناءة للشباب بصورة عامة وبما يتواءم أيضا مع التوجه الراهن لتطوير نظم التعليم بالاعتماد على التقنيات الحديثة وتطوير الناهج والتدريب المهني بما يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، ومنتظر منها أيضا ان تعمل مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي من اجل تطوير السوق الخليجية المشتركة لإنجاز المستهدف منها مع حرية انتقال المواطنين ورؤوس الأموال والسلع وتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق لتشكيل استراتيجيات خليجية متسقة للمنطقة ما بعد النفط،¹ مما يساعد على جذب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالإضافة لذلك نتوقع محافظة الإمارات على صدارتها بين أفضل المدن المستقطبة لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتنامي ثقة مجتمع الاستثمار العالمي في بيئة الأعمال المتطورة فيها، وتنوع الفرص الاستثمارية الجديدة في مختلف القطاعات الحيوية، لا سيما المعرفة والتكنولوجيا، ومواصلتها جذب استثمارات من الأسواق المتقدمة والنامية وتسهيل ممارسة الأعمال لاسيما فرص الاستثمار الجديدة والناشئة عبر القطاعات الرئيسية وعلى رأسها الرعاية الصحية، في ظل تنامي حضور دبي القوي على خارطة السياحة الطبية إقليميا ودوليا، مدعومة ببنية تحتية ذات مستوى عالمي وقطاع صحي مزدهر ورعاية ممتازة للمقيمين والزائرين، لتصبح كنقطة انطلاق للتوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويبرز دورها كمحور رئيس من محاور الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: انعكاسات الرؤى المستقبلية للإمارات العربية المتحدة على تحسين مناخها

الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال حرص الإمارات العربية المتحدة على تطبيق خطتها المذكورة سابقا والتي ستؤثر على تطوير بيئة الاستثمار وزيادة معدلاته باعتباره ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية التي تهدف الى تحقيقها من خلال بعض الخطط، فضلا عن أهميته في تحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية وإرساء دعائم التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، فإنها تعمل على تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وذلك من خلال تكثيف جهود تعزيز المناخ الاستثماري وتذليل المعوقات والتغلب على التحديات التي تواجه المستثمرين عن طريق تعميق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوفير التمويل الميسر والمتوسط والطويل الأجل، وإيجاد آليات

¹ الكتاب السنوي لدولة الامارات 2016، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

فاعلة لمتابعة الأداء الاستثماري وتقويمه وتطوير منظومة الحوافز الاستثمارية، وزيادة أعداد الكفاءات الفنية الوطنية الماهرة في مختلف قطاعات الاستثمار.

وقد شهدت هذه الخطط جهودا مكثفة لتعزيز مناخ الاستثمار بالإمارات وتطويره، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في السنوات الأخيرة كما تطرقنا إليه سابقا، والذي يسمح بإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين، وتطوير البنية التحتية للخدمات العامة التي تساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين من جانب، وتحسين نوعية حياتهم من جانب آخر، وزادت قيمة الاستثمارات المنفذة في القطاعات غير النفطية وهو ما يعكس استمرارية العمل في دعم جهود التنويع الاقتصادي ونمو الاستثمارات المنفذة في القطاعات الإنتاجية والخدماتية، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الجغرافيا الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة بفروعها ومجالات الاستثمار المتاحة في ظل تطبيق الخطط الاستراتيجية المذكورة سابقا كما يلي:

أولاً: القطاع الزراعي.

أولت دولة الإمارات جهودا حثيثة لتحقيق استدامة القطاع الزراعي، والأمن الغذائي في الدولة بتعزيز التقنيات الحديثة للمحافظة على مواردها المحلية، وتحسين شبكات الري، وإحلال طرق بديلة للزراعة، ودعم مشاريع الزراعة العضوية، فالزراعة هي نشاط قديم في دولة الإمارات، ومارسه الشعب الإماراتي بكثرة في بعض مناطق الدولة مثل رأس الخيمة، والفجيرة، والعين وفي بعض الواحات، مثل واحة ليوا، وقد تطور هذا القطاع بشكل سريع منذ عام 1971، على الرغم من وجود عدة مشكلات مثل ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وملوحة التربة، والظروف البيئية الصعبة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والآفات الزراعية، وخسائر ما بعد الحصاد، وفي الوقت الحاضر، لقد أصبحت الزراعة نشاطا اقتصاديا يعتمد على استخدام أحدث التقنيات و بذل جهود عديدة للحفاظ على الموارد المائية، مع توجيه الاهتمام نحو تعزيز استخدام وتركيب نظم الري الحديثة لاستبدال طريقة الري بالغمر، التي تهدر كميات كبيرة من المياه.¹

وقد تم تحقيق العديد من الانجازات في المجال الزراعي تمثل في التوسع في الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج، حيث ارتفع عدد الحيازات الزراعية من حوالي خمسة الاف حيازة عام 1972 الى 35 الف حيازة عام 2012، وارتفعت المساحة الزراعية من 1401 هكتار عام 1972 الى 102 الف هكتار عام 2012، ونتيجة لذلك فقد ارتفع انتاج الدولة من الخضر من 22 الف طن عام 1972 الى 156

¹ البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة ، القطاع الزراعي، 01 جوان 2018، سا 23:15، متاح على: <https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/agriculture-sector>

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الف طن عام 2012، وفي مجال الثروة الحيوانية فقد ارتفع عدد الاغنام والماعز والابقار والابل من 278 الف رأس عام 1972 الى 4.4 مليون رأس عام 2013، وحدث تطور كبير في انشاء مزارع الابقار حيث ارتفع العدد من 2 مزرعة عام 1972 الى 17 مزرعة عام 2013 بانتاج سنوي من الحليب بقدر 142 الف طن، كما ارتفع عدد مزارع الدواجن من 2 مزرعة الى 37 مزرعة في نفس الفترة وبلغ انتاج لحوم الدواجن 46 الف طن و730 مليون بيضة عام 2013.¹

وهذا التطور راجع لأن الدولة تشجع الاستثمارات المحلية والاجنبية في الانتاج الزراعي من خلال تقديمها لمساعدات اجتماعية للمزارعين وتشجيعها على استخدام تقنيات الزراعة الحديثة وتقديم تسهيلات للقطاع الخاص للاستثمار في الانتاج والصناعات الغذائية من خلال حفر الابار وبناء السدود واستصلاح الاراضي، توفير البذور والاسمدة والالات الزراعية ذات التقنية الحديثة، انشاء العيادات البيطرية والمخابر العلمية، توفير الاعلاف باسعار مدعومة، وتوفير القروض والمنح لمربي الماشية وتوفير سلالات ذات انتاجية عالية وزيادة عدد المزارع النموذجية، وتتركز الاستثمارات الاماراتية في الزراعة بنحو 25 % من اجمالي الاستثمارات الاماراتية في العالم، متصدرة بذلك المرتبة الاولى في قائمة الاستثمارات العربية وتستحوذ على 58% من اجمالي الاستثمارات العربية في الخارج وعليه يتضح ان دولة الامارات تقود الطريق فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي بقطاع الزراعة، ومن بين هذه المشاريع مشاريع جنان في البلدان الخصبة زراعيًا مثل اسبانيا وامريكا ومصر والسودان واثيوبيا، تقدر بـ20 الف هكتار، ومشروع الظاهرة كوهينور المشترك بين الظاهرة القابضة من ابوظبي وكوهينور للأطعمة من الهند ببناء منشأة بقيمة 38 مليون دولار وحاليا هي الاولى من نوعها في الاستثمار الخارجي في مجال الارز، والمقرر ان يكون اكبر مصنع للأرز وسوف ينتج ما يصل الى 80 الف طن متري من الارز سنويًا، والمساهمة في تحقيق الامارات لرؤية الامن الغذائي على المدى الطويل، ويتم التعامل مع دورة الانتاج الكاملة من طحن وتخزين وتعبئة وتوزيع الارز داخل الامارات والتصدير الى الاسواق الخارجية.²

وقد ازداد معدل المزارع العضوية بشكل كبير، فضلا عن أن 87 % من المزارع التجارية تستخدم تقنية الزراعة المائية" الهيدروبونيك، وتتمتع الدولة بإمكانيات وقدرات كبيرة على الرغم من قلة المصادر، ما يشكل تحديًا عالميًا بالنسبة للدولة، لذلك من المهم أن يتم ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، كونها قد تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، وقد بلغت قيمة سوق الزراعة المائية

¹ تجربة الإمارات العربية المتحدة ورويتها المستقبلية في الامن الغذائي، ادارة الصحة والتنمية الزراعية، الفجيرة، 2016، ص9، 02 جوان 2018، سا 02:20د، متاح على <https://www.bcci.bh/sites/default/files/library>
² نفس المرجع، ص ص 18-20.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

العالمية 411,880,000 دولار أمريكي في 2017 ، وبمعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ 12.81 %، كما من المتوقع أن ينمو هذا السوق إلى 752,570,000 دولار أمريكي بحلول عام 2022¹.

فالامارات العربية المتحدة تعتبر منفذ رئيسي لدخول السلع الغذائية وتوزيعها في المنطقة مما يخدم سهولة توفير الغذاء اقليمياً، حيث تمثل 50 % من واردات دول مجلس التعاون الخليجي و 33% من صادراته، وتقوم بتوزيع مساعدات ومؤن غذائية للدول التي تعاني من نقص الغذاء او قطع الإمدادات بسبب الحروب او الكوارث الطبيعية، كما تقوم بتقديم الدعم المالي من خلال مشاريع تطويرية في العديد من الدول جزء من هذه المشاريع يركز على تنمية القطاع الزراعي والثروة السمكية وتحسين وصيانة البيئة وموارد المياه والطاقة مما يسهم في دعم الامن الغذائي للبلدان.²

ثانياً: القطاع الصناعي.

يأتي اهتمام الدولة بتنمية قطاع الصناعة باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وحجر الزاوية في تكوين ركائز اقتصاد انتاجي حقيقي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي، إذ أنه القطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية وتعول عليه الدولة في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو بالمدى القصير والمتوسط، ويسهم في إرساء نظام اقتصادي معرفي مستقر ومستدام قائم على الابتكار والبحث والتطوير، يتميز بالتنوع ويشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشراكة مع الاستثمارات الأجنبية، بجانب قدرته على تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية.

واهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:³

- إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية؛
- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله؛

¹ ندى الهاشمي، الامارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم -ادارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي- ، تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، 2018، ص 27.

² نفس المرجع، ص 22.

³ يوفنش وسيلة، مرجع سابق، ص 217.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي تضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها؛
 - تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.
- وهذا انعكس على القيمة المضافة التي حققتها الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الإمارات العربية المتحدة، حيث شهدت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2008 حيث قدرت بـ 116.843 مليون دولار ثم انخفضت الى 69.231 مليون دولار عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا منذ 2010 الى سنة 2012 حيث بلغت حوالي 90.986 مليون دولار و 137.795 و 147.629 مليون دولار على التوالي ثم انخفضت انخفاضا طفيفا عام 2013 بلغ 145.478 مليون دولار بعد أزمة اليونان وأزمة ديون دبي، ومنذ بداية التقلب في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية انخفضت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية الى 87.911 مليون دولار عام 2015 و 74.799 مليون دولار عام 2016 كما هو موضح في الجدول رقم (3-30).

جدول رقم (3-3): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالاسعار الجارية

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	116.843	69.231	90.986	137.795	147.629	145.478	139.107	87.911	74.799

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 و2013، جداول احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ص 317 وص 366.

اما القيمة المضافة للصناعات التحويلية فعلى العكس من الصناعات الاستخراجية نلاحظ من الجدول رقم (3-31) انها في ارتفاع مستمر منذ 2010 حيث ارتفعت من 25.744 مليون دولار عام 2010 الى 37.740 مليون دولار عام 2016 مرتفعة بـ 1.234 مليون دولار مقارنة بـ 2015، بعد الانخفاض والتذبذب الذي عرفته منذ 2008-2010 بعد التداعيات السلبية للأزمات المالية.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-31) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالاسعار الجارية

الوحدة :مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
37.74	36.506	34.186	32.003	33.17	30.435	25.744	23.315	27.132	القيمة المضافة للصناعات التحويلية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 و2013، جداول احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ص 318 وص 367.

وذلك الارتفاع في الصناعات التحويلية راجع إلى دخول السوق المحلي صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتمتع بإنتاجية عالية الجودة تنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية وقادرة على حفز النمو وتسجيل معدلات ربحية كبيرة وزيادة الصادرات منها مثل صناعات الألمونيوم والكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب وصناعة الطيران ، ودعم هذا التطور الاستثمارات الضخمة وإقامة المناطق الصناعية المتخصصة ، وكذا تشجيع جذب الاستثمارات الخارجية واستقدام التكنولوجيا الحديثة،¹ مما أدى بزيادة عدد المنشآت الصناعية من 4987 منشأة عام 2010 إلى 6084 منشأة عام 2015 باستثمارات قدرها 127.6 مليار درهم وتوظيف 435.9 الف عامل في هذا القطاع كما يشير إليه الجدول رقم (3-32) حول تطور عدد المشروعات الصناعية والعاملين بها وحجم استثماراتها بالدولة.

جدول رقم (3-32): تطور قطاع الصناعة خلال السنوات 2010-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
6084	5881	5635	5399	5212	4987	عدد المنشآت الصناعية
127.6	125.2	121.3	120.4	110.1	106.8	الاستثمارات(مليار درهم)
435.9	427.6	417.7	408.9	401.4	392.5	عدد العاملين (الف عامل)

المصدر: احمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، ابوظبي، 2016، ص 15.

ان القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل 53 % من مجموع الصادرات غير النفطية، ومن المتوقع أن تسهم بنسبه 25 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025 والذي يسهم بدوره في جذب الاستثمارات بقيمة 75 مليار دولار أمريكي، والعلامات التجارية العالمية تفضل العمل داخل دولة الامارات والتي تعتبر موقعا مثاليا لإنشاء مراكزها الصناعية، وتقود إمارة دبي القطاع

¹ احمد ماجد و ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

الصناعي في الدولة، حيث أطلقت استراتيجية صناعية من خلال مجمع دبي الصناعي الذي يمتد على مساحة تقرب الـ 55 كيلومترا مربعا ويضم أكثر من 680 شركة، وبلغت نسبة الأرباح الصافية للشركات العالمية بين 50 و 100 % في السنوات الماضية، ومن المتوقع أن يتم إنشاء المزيد من المنشآت والمناطق الصناعية في البلاد في السنوات القادمة لأن القطاع الصناعي يمثل الآن ثالث أكبر القطاعات في إمارة دبي، وتتوقع دائرة التنمية الاقتصادية في الإمارة إنفاق حوالي 19 مليون دولار أمريكي على البحث والتطوير من قبل شركات التصنيع، نظرا إلى التوسع الذي يشهده القطاع والذي من المتوقع أن تبلغ قيمته 16.1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 مقارنة بـ 11,2 مليار دولار أمريكي في السنوات الماضية، ووفقا لاستراتيجية دبي الصناعية من المتوقع ان يخلق هذا القطاع 27,000 وظيفة والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي بـ 165 مليار درهم بحلول عام 2030.¹

ثالثا: قطاع الطاقة والنفط.

والذي سنتناوله من خلال:

1. قطاع الكهرباء والغاز والماء.

بلغ متوسط معدل نمو قطاع الكهرباء والغاز والماء خلال الفترة 2001-2015 نحو 7.2% ، وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية إلى نحو 10.0 % عام 2015 بعد أن كانت نحو 0.8 % عام 197 ، وعلى الرغم من أن دولة الإمارات واحدة من الدول المهمة على الخريطة النفطية العالمية والتي من المفترض أن توجه استثماراتها إلى الطاقة التقليدية فقط وإنطلاقا من كونها واحدة من أكثر الدول اهتماما بمنافع وأهمية التنمية المستدامة وتعتبرها غاية رئيسية لعملها التنموي وعنوانا يلخص محتوى رؤيتها المستقبلية "الأجندة الوطنية 2021" التي تستهدف أن تكون 25 % من الطاقة المنتجة في الدولة بحلول العام 2021 من مصادر الطاقة النووية ومساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة بنحو 5 %، فقد صارت إحدى أكثر دول العالم اهتماما بالتحول إلى الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال الإنجازات التالية:²

- أعلنت عام 2009 عن تخصيص استثمارات تقدر بنحو 50 مليار دولار لمشروعات قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة على مدار الأعوام 2010-2015؛

¹ ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم -إدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي-، مرجع سابق، ص 30-31.

² نفس المرجع، ص ص 16، 17.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- أنشأت إمارة أبو ظبي شركة مصدر لتطوير جميع مجالات قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال خمس وحدات متكاملة هي مدينة مصدر ومعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا ومصدر للطاقة ومصدر لإدارة الكربون ومصدر للاستثمار؛
- تطوير محطتي "شمس 1" و "نور" للطاقة الشمسية بالمنطقة الغربية بإمارة أبو ظبي وهي أكبر محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية المركزة بالعالم على مساحة 2.5 كيلو مترا مربعا وتنتج 100 ميجاوات من الطاقة الكهربائية تكفي احتياجات 20 ألف منزل وتساهم في تقادي إطلاق 175 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون ، وبتكلفة تقدر بنحو 2,2 مليار درهم، وكذا مزرعة توليد الكهرباء من الرياح ومحطة كهروضوئية بجزيرة" صير بني ياس"؛
- إقامة عدد من المشاريع الدولية منها : مزرعة" مصفوفة لندن "لتوليد الطاقة من الرياح الساحلية بقدرة 1000 ميجاواط ، ومزرعة لتوليد الطاقة من الرياح في مصب نهر التايمز التي ستكون لدى انتهائها من بين كبرى مزارع توليد الكهرباء من الرياح ، كما تم عام 2011 افتتاح محطة خيما سولار للطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا وهي أول محطة للطاقة الشمسية في العالم قادرة على إمداد الشبكة بالكهرباء على مدار 24 ساعة دون انقطاع ، وفي مدينة إشبيلية بأسبانيا يوجد أيضا مشاريع" فالي 1" و"فالي 2" ، ومزرعة توليد الطاقة من الرياح في جزر السيشيل؛
- أطلق المجلس الأعلى للطاقة في دبي استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030 لتنويع مصادر الطاقة، وفي هذا الاطار رصدت هيئة كهرباء ومياه دبي استثمارات بقيمة 60 مليار درهم على مدى السنوات الخمس المقبلة كما خصصت 2.6 مليار درهم لدعم البنية التحتية بمشاريع الكهرباء والمياه والطاقة الجديدة والمتجددة ، وتتبنى استراتيجية للوصول بنسبة الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة إلى 7 % بحلول 2020 و 15 % بحلول 2030 ؛
- اطلاق مشروع" مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية" بتكلفة استثمارية متوقعة تصل إلى 12 مليار درهم؛
- تحقيق مكسب سياسي هام بالعام 2009 تمثل باستضافة المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة الجديدة والمتجددة" أيرينا"؛
- إطلاق برنامج الطاقة النووية وإنشاء الهيئة الاتحادية للرقابة النووية ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية والمجلس الاستشاري الدولي، لتولى مسؤولية تشغيل وتنظيم والاشراف على برنامج الطاقة النووية المدنية بالدولة، والتعاقد على تصميم وبناء وتشغيل أربع محطات للطاقة النووية بقدرة ألف و 400 ميغاواط لكل محطة بقيمة 75 مليار درهم للمساهمة في توفير ربع احتياجات الدولة من الكهرباء بحلول عام 2021 والبالغة 40 ألف ميجاوات.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

فالطلب على الكهرباء والمياه ازداد زيادة مطردة في الإمارات العربية المتحدة مدفوعا بالارتفاع السريع في عدد السكان وتوسع الاقتصاد واعتبارات المناخ، وفي الحقيقة يعد معدل استهلاك الفرد من الكهرباء والمياه في البلاد من أكبر المعدلات في العالم فوفقا لتقرير حالة الطاقة في الإمارات لعام 2015، يستخدم سكان الإمارات العربية المتحدة يوميا نحو 550 لترا من المياه ومن 20 إلى 30 كيلواط في الساعة من الكهرباء مقارنة بالمعدل الدولي 170 الى 300 لتر من الماء و15 كيلواط من الكهرباء يوميا، وقد شُيّد الكثير من محطات توليد الكهرباء في السنوات الأخيرة لمواكبة الطلب المتزايد، وفي الوقت الحالي أكثر من 27 جيغاواط من طاقة المحطات القائمة في الإمارات السبع يعتمد على الغاز الطبيعي وهو أنظف وقود حفري متاح، ويُستورد 50 في المائة منه إلى البلاد، وتتميز محطات الطاقة هذه بالحدثة والكفاءة النسبية، إذ بنى أغلبها في السنوات العشر الأخيرة، وهذا يعني أن الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول في كثافة انبعاثات الكربون عند توليد الطاقة (كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعث لكل كيلواط في الساعة) في المنطقة، وتقل كثافة انبعاثات الكربون لديها عن المتوسط العالمي.

كما مازالت تحلية المياه مصدرا أساسيا للمياه الصالحة للشرب في بلد يمتلك القليل من المصادر الطبيعية القابلة للاستخدام، وتتم عمليات التحلية باستخدام الكهرباء وقودا لها في حالة التناضح العكسي، أو تكون تحلية المياه منتجا ثانويا لعملية توليد الكهرباء بأسلوب التقطير المتعدد التأثير MED أو التقطير الومضي المتعدد المراحل MSF وفي أبوظبي تستخدم محطات التوليد المشترك للطاقة البخار المنبعث من توليد الكهرباء لتقطير مياه البحر حراريا، وقد ازدادت القدرة الاستيعابية للتحلية في أبوظبي ثلاث مرات ونصف، إذ ارتفعت من 17.1 مليون متر في اليوم (258 مليون جالون إمبراطوري في اليوم) عام 2000 إلى 16.4 مليون متر في اليوم (918 مليون جالون إمبراطوري في اليوم) في 2013، ومن المتوقع أن تتضاعف بحلول عام 2030، ومع ذلك من المتوقع أن ينخفض معدل زيادة الطلب على الكهرباء إلى متوسط يبلغ 5.5 % سنويا حتى عام 2030، كما أنه من المتوقع أن ينخفض معدل زيادة المياه التي تقدم إلى المستهلكين عن متوسط النمو التاريخي الذي كان يبلغ نحو 10 % سنويا بين عامي 1998 و2012 إلى نحو 2 % بين عامي 2014 و2030، والتحدي المائل الآن هو تلبية الطلب على الكهرباء والماء على نحو مستدام من وجهة نظر اقتصادية وبيئية على حد سواء، ولمواجهة هذا التحدي وضعت رؤية الإمارات 2021 أهدافا للأجندة الوطنية للطاقة النظيفة وتوفير الماء وإنتاجيته، والحد من انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة.¹

¹ اقتصاد الإمارات، المجلس الوطني للاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وتتمثل المحركات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف في زيادة جهود المحافظة على المياه والكهرباء، وتوزيع مصادر الطاقة، وتطبيق التكنولوجيا والإبداع على توليد الطاقة والمياه، وكذلك كفاءة الطاقة بوجه عام، ويشمل مزيج الطاقة المتنوع للإمارات العربية المتحدة الطاقة المتجددة، والهيدروكربونات التقليدية، والطاقة النووية، وبحلول عام 2020 تتوقع أبوظبي توليد 7 % من طاقتها من مصادر متجددة، فيما زادت دبي مؤخراً هدفها إلى 7 % في 2020 و 15 % بحلول 2030، وتتوي دبي أيضاً بتوليد بعض طاقتها من الفحم النظيف، كما توجد محطة الطاقة النووية الإماراتية في "البركة" في أبوظبي، ومن المزمع انتهاء العمل على الوحدة الأولى في 2017، لتليها ثلاث وحدات، وحدة واحدة كل 12 شهراً، وبحلول 2020 من المتوقع أن توفر وحدات الطاقة النووية الأربع نحو ربع احتياجات الدولة من الكهرباء وأن توفر حتى 12 مليون طن من انبعاثات الكربون كل عام.¹

أما بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي فنلاحظ من خلال الجدول رقم (3-33) أن الإمارات العربية المتحدة حافظت على مستوياتها من احتياطات الغاز الطبيعي منذ 2008 إلى 2016 بكمية 6091 مليار متر مكعب وبنسبة 11 % من إجمالي الدول العربية عام 2016 بنسبة تغير بين السنة التي سبقتها قدرت بـ 0.2 % أما نسبة التغير في احتياطي الغاز الطبيعي العالمي لعام 2016 فتراجعت بـ 0.5 % بعد أن شهدت ارتفاعاً من 176.36 مليار متر مكعب عام 2008 إلى 195.892 مليار متر مكعب عام 2016.

جدول رقم (3-33): احتياطي الغاز الطبيعي خلال الفترة 2008-2016 خلال الفترة 2016-2008.

الوحدة : مليار متر مكعب

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	6091	6091	6091	6091	6091	6091	6091	6091	6091
اجمالي الدول العربية	54.233	54.526	54.671	54.265	54.136	54.137	54.219	54.254	54.353
اجمالي العالم	176.36	188.254	191.893	193.46	194.891	196.613	195.905	196.922	195.892

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2013 و 2017، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ومن خلال الجدول رقم (3-34) نلاحظ ان الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في الإمارات ارتفعت عام 2016 بحوالي 1.5 % لتصل الى نحو 61084 مليون متر مكعب أي بارتفاع قدره 903 مليار متر مكعب مقارنة بسنة 2015، شكلت حصة الإمارات 10.26 % من اجمالي الدول العربية و 1.66 % من الاجمالي العالمي.

¹ نفس المرجع.

**الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-**

جدول رقم (3-34): كمية الغاز الطبيعي المسوق عالميا خلال الفترة 2008-2016.

الوحدة : مليون متر مكعب (السنة)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
61.084	60.181	54.2	54.6	54.3	52.3	51.282	48.84	50.24	الإمارات
595.185	576.116	566.015	602.97	599.252	571.092	558.14	477.911	432.735	اجمالي الدول العربية
3.674.470	3.645.898	3.539.113	3.447.634	3.473.192	3.338.071	3.297.916	3.029.501	3.060.700	اجمالي العالم

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2013 و 2017،
ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

2. انتاج النفط الخام :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-35) ان انتاج الامارات من النفط الخام وصل الى 3075.0
الف برميل لليوم عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 3.5 % من 2015 حيث وصل انتاج النفط الخام
2971 الف برميل لليوم، بعد ان كان 2652.5 و 2797 الف برميل عامي 2012 و 2013 على
التوالي، وبين 2242 و 2517 الف للبرميل بين 2008-2011، حيث عرف اقل انتاج عام 2009 في
ظل الأزمات المالية العالمية وتداعياتها في حين تزايد انتاج النفط الاماراتي في ظل الازمة النفطية بعد
2014 ، اما انتاج الدول العربية من النفط الخام وصل الى حوالي 2518.3 الف للبرميل /اليوم عام
2016 بالمقارنة مع عام 2015 أي بنسبة زيادة بلغت 6.6 % شاهدة ارتفاعا ملحوظا منذ 2012 اين
بلغ 73815.7 الف للبرميل /اليوم ثم 75173.7 و 76422.3 الف للبرميل خلال 2013 و 2014
على التوالي بعد ان كان 21.121 الف برميل لليوم عام 2009.

جدول رقم (3-35): انتاج النفط الخام في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-

2016.

الوحدة : الف للبرميل في اليوم

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
3075	2971	2794	2797	2652.5	2517	2324	2242	2572	الإمارات
2518.3	23.613.4	22.832.8	23.250.1	23.802.8	22.545	21.281	21.121	22.59	اجمالي الدول العربية
78.924.9	78.384.1	76.422.3	75.173.7	73.815.7	72.274	71.81	71.066	84.05	اجمالي العالم

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2013 و 2017،
ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

3. احتياطي النفط في الامارات العربية المتحدة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-36) ان تقديرات احتياطي النفط المؤكد في الامارات تناقصت من سنتي 2008 و2009 مقدرة بـ97.80 ميار للبرميل إلى 90.8 مليار للبرميل 2016 بنسبة 13.76 % عام 2016 من اجمالي الدول العربية، اما احتياطي النفط المؤكد في الدول العربية فنلاحظ انه في حدود 700 مليار للبرميل منذ سنة 2010.

فالإمارات العربية المتحدة تمتلك سادس وسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المثبتة عالميا على الترتيب، وتتركز أغلب احتياطيات الإمارات العربية المتحدة 95 % من احتياطي النفط و94 % من احتياطي الغاز في البلاد في أبوظبي برا وبحرا ، وتحثل الإمارات العربية المتحدة الترتيب الثامن في العالم في إنتاج النفط والمركز الرابع في صافي صادرات النفط، فقد بلغت صادرات النفط الخام 2.9 مليون برميل يوميا في نهاية عام 2014، وهو ما يعادل 8 % من إجمالي مخرجات النفط لمنظمة الأوبك، فيما يسعى المجلس الأعلى للبتترول في الإمارات وشركة بترول أبوظبي الوطنية إلى تحقيق هدفها في إنتاج 3.5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2017.

وقد ازداد إنتاج أبوظبي من الغاز زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب المشروعات الكبيرة للدمج بين الإنتاج البري والبحري للغاز المصاحب من حقول النفط الكبيرة وللحد من اشتعال الغاز، وتمتلك أبوظبي التي كانت لها الريادة في منطقة الخليج في إنتاج الغاز الطبيعي المسال التزامات تعاقدية طويلة المدى لتصدير الغاز في الوقت الذي ازداد الطلب المحلي على الغاز الذي يُستخدم بصورة أساسية في تغذية محطات الكهرباء ومحطات تحلية المياه، واستخدامه أيضا في إعادة حقنه في حقول النفط للحفاظ على الضغط في الآبار وفي قطاعي البتروكيماويات والأسمدة التي تتوسع على نحو مطرد.

وفي السنوات القليلة الأخيرة، ضاعفت وحدة إنتاج الغاز الخاصة بشركة بترول أبوظبي الوطنية "أدجاز" مخرجاتها من الغاز حتى وصلت إلى ملياري قدم مكعب قياسي في اليوم، يتوجه نصفها إلى منشآت جاسكو في حبشان لتخضع للمزيد من المعالجة قبل ضخها في الشبكة الوطنية في أبوظبي والإمارات الأخرى وتخطط "أدجاز" لزيادة الإنتاج إلى 4.2 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم خلال 2017.¹

كما تسعى شركة تكرير النفط التي تتعامل مع شركة الاستثمارات البتروولية الدولية وشركة بترول أبوظبي الوطنية "تكرير" منذ عدة سنوات إلى الارتقاء بعمليات التكرير ارتقاءا يمكن من زيادة قدرة معالجة البترول في أبوظبي إلى 885000 برميل في اليوم بدلا من 485000 برميل في اليوم، وقد

¹اقتصاد الإمارات ، المجلس الوطني للاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

قامت "تكرير" بزيادة قدرة المعالجة في مصفاة تكرير الرويس الموجودة على بعد نحو 200 كلم غربا على ساحل أبوظبي العاصمة بمقدار 417000 برميل في اليوم، كما تبني شركة الاستثمارات البترولية الدولية مصفاة تكرير تعمل بسعة 200000 برميل في اليوم في الفجيرة، وينتج ذلك منتجات مقطرة للاستخدام المحلي وللتصدير ولوقود السفن كما تصنع الإمارات العربية المتحدة من المنتجات الكيماوية ما يقدر بـ 11 مليار دولار أمريكي منها البلاستيك والأسمدة.

وتبلغ احتياطات دبي الحالية من النفط نحو 4 مليارات برميل، أما إنتاجها من النفط الذي كان يوما ما يمثل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي للإمارة انخفض انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تحول الإمارة من تصدير النفط إلى استيراد أغلب احتياجها منه، ومع ذلك من المفترض أن يسهم حقل النفط البحري الجديد "الجليلة" المزمع بداية إنتاجه في 2016 أن يسهم في زيادة إنتاج النفط الخام في دبي، وبينما تستمر دبي التي عثرت على احتياطات غاز كبيرة في بئر استكشاف الغاز الجديد ذو العمق T-02 في ضخ الغاز من الحقول البحرية تستهلك دبي أيضاً كمية من الغاز تفوق ما تنتجه، كما يزداد اعتمادها على الواردات لسد هذه الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، بحيث تشتري الإمارة بالفعل مئات الأقدام المكعبة من الغاز في اليوم من شركة "دولفن إنرجي" عبر خط أنابيبها الممتد تحت البحر، وفي عام 2011 بعد الانتهاء من بناء وحدة استقبال، بدأت دبي في استيراد 650000 طن في العام من الغاز الطبيعي المسال بموجب عقد مع شركتي قطر للبترول وشل.

كما تنتج أربع من الإمارات الخمس الأخرى في البلاد كميات صغيرة من النفط والغاز، ولا تنتج الفجيرة النفط أو الغاز، ولكنها تفخر بامتلاكها أحد أكبر موانئ تزويد السفن بالوقود في العالم "ميناء الفجيرة على بحر العرب" الذي يتعامل مع ملايين الأطنان من وقود النقل البحري والمنتجات النفطية الأخرى، ومع اكتمال خط أنابيب النفط الخام الاستراتيجي من أبوظبي تشهد الفجيرة توسعاً مطرداً يتضمن تطوير ثاني أكبر مصفاة تكرير في الإمارات العربية المتحدة وبناء منشآت التخزين والخلط.¹

¹ نفس المرجع.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

جدول رقم (3-36): احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2008-

2016.

الوحدة : مليار للبرميل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	97.8	97.8	96.8	95.8	94.8	93.8	92.8	91.8	90.8
اجمالي الدول العربية	682.6	686.6	713.2	713.8	713.4	713.2	711.9	706.5	710.7
اجمالي العالم	1170.9	1188.1	1236.7	1244.7	1268.8	1283.8	1284.3	1284.7	1278.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2013 و 2017، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

اذن تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطوير قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة في الشرق الأوسط، وتهدف الإمارات إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة بحلول عام 2050 ، فضلا عن الاعتماد على الطاقة الشمسية بنسبة 25 % بحلول عام 2030 وتبين بعض الدراسات أن دولة الإمارات تحتاج إلى 35 مليار دولار لإنتاج 17 غيغاواط من الطاقة الإجمالية بحلول عام 2013، وتعدّ الاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة النظيفة مباشرة وواعدة وخاصة أنّ العالم يتجه إلى استخدامها لمواجهة آثار تغير المناخ، ومع ذلك تظهر التوقعات بأن الإمارات ستواصل الاعتماد في المقام الأول على الغاز الطبيعي لإمدادات الطاقة بحلول 2030 ، إلا أنها ستتأثر بتدابير الحفاظ على الطاقة¹.

رابعا: قطاع التجارة الخارجية.

من خلال ما تم تناوله في المبحث الاول من هذا الفصل وعرض المناخ الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة نلاحظ ان التجارة الخارجية لدولة الإمارات حققت تطورا لافتا في السنوات الاخيرة نتيجة جملة من التطورات الايجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية وسياسة الانفتاح في تجارتها مع مناطق جديدة في العالم والتوسع في البنية التحتية للموانئ والمطارات والمنافذ البرية، الأمر الذي عزز من الموقع الاستراتيجي للدولة على خريطة التجارة العالمية، وذلك انطلاقا من السياسة التجارية لدولة الإمارات التي تؤكد على توسيع التجارة الخارجية غير النفطية مع مختلف دول العالم وتعزيزها مع شركائها التجاريين في القارات الخمس مما مكنها من مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية من خلال سلسلة اجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز دور البنوك في العملية التنموية وتوسع تجارة الإمارات مع أوروبا رغم الأزمة التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي، ووصل حجم التجارة معها إلى

¹ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم -إدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي، مرجع سابق، ص

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

ما نسبته 20 % من إجمالي التجارة الخارجية لدولة الامارات خلال الفترة 2011 -2012، كما توجهت الإمارات نحو الشرق في تجارتها مع العالم الخارجي بسبب الطلب المتنامي على الطاقة في أسواق آسيا وجنوب شرق القارة، ولكن ذلك لا يعني التخلي عن الأسواق الأوروبية التي ما تزال تتمتع بإنتاجية عالية وخصوصا في المجالات التقنية المتقدمة.¹

فلاحظ من خلال الجدول رقم (3-37) ان عدد السلع المصدرة في الامارات ارتفع ارتفاعا طفيف جدا حيث بلغ 258 عام 2015، وقد بلغت قيمة مؤشر التنوع 0.485 نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة اعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات البترول من اجمالي صادرات الامارات وبالتالي تحسن مؤشر التنوع مقارنة بسنة 2005 اين وصل المؤشر 0.576، كما عرفت سنة 2005 درجة تركيز سوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات كبيرة بـ 0.751، ثم انخفضت درجة التركيز بعد ذلك الى 0.483 عام 2014 و 0.355 عام 2015.

و مؤشر التنوع يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ومؤشر التركيز الذي يعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.²

جدول رقم (3-37): تنافسية الصادرات الاماراتية من خلال مؤشر التركيز والتنوع السلعي .

السنوات	2005			2014			2015		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع
الامارات	257	0.427	0.576	257	0.322	0.484	258	0.243	0.485
الدول العربية	258	0.751	0.667	259	0.483	0.585	260	0.355	0.559

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، التجارة الخارجية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2016، ص 147 .

¹فهد الاميري، الامارات تعزز مكائتها على الخريطو الاقتصادية العالمية ، جريدة الاتحاد، 25 ماي 2018، سا 10:27، متاح على

<https://www.alittihad.ae/article/60366/2013>

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، التجار الخارجية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ابوظبي، 2013، ص

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

خامسا: السياحة.

شهدت الإمارات العربية المتحدة نقلة هائلة بقطاع السياحة الذي اصبح مؤخرا موردا مهما للدخل بالنسبة للدولة ككل وكل إمارة على حدة، وصارت الإمارات بفضل التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية البعيدة المدى وحسن توظيف الموارد أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الأوسط، بل وصارت إمارة دبي رابع أكبر وجهة سياحية في العالم من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين إليها، متفوقة على مدن سياحية عريقة مثل نيويورك وبرشلونة وسنغافورة واسطنبول ولوس أنجيليس ومدريد وأمستردام وشنغهاي وطوكيو.... ، وصنفت الدولة من بين الدول الأكثر استثمارا في صناعة السياحة بالمنطقة والعالم حيث مكنت استثماراتها السخية من تدشين العديد من المتاحف والفنادق والمنتجعات ووسائل الترفيه ومراكز التسوق وصارت مركزا لجذب رؤوس الأموال الخارجية المهمة بالاستثمار السياحي، ونجحت الدولة في أن تفرض نفسها كواجهة سياحية مهمة على خارطة السياحة العالمية وأصبحت مركزا لجذب الزوار من رجال الأعمال والسياح ومحبي التسوق وذلك بما تمتلكه من الإمكانيات والمقومات التي تجعلها وجهة سياحية متعددة المزايا مثل وجود بنية تحتية متطورة من طرق وجسور ومطارات وموانئ ووسائل نقل ومواصلات واتصالات حديثة تنافس مثيلاتها في كبرى دول العالم ، والمنتجعات السياحية الفاخرة ووسائل الراحة والترفيه بالإضافة إلى تميزها في مجال الضيافة حيث تمتلك مجموعة من الفنادق والشقق الفندقية مختلفة الفئات والدرجات لتلبي كافة متطلبات السياح ، وتوافر كافة أنماط السياحة الترفيهية والثقافية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية والعلاجية والسفاري والسياحة التاريخية وسياحة التسوق وغيرها.¹

وتراقت جهود الدولة ومشروعاتها الاستراتيجية في صناعة السياحة مع امتلاكها للعديد من المقومات التي لم تتوافر لمعظم منافسيها في هذه الصناعة وعلى رأسها توافر مقومات الأمن والاستقرار المجتمعي والسياسي والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي ، وتمتعها بعلاقات قوية ومتينة مع كافة دول العالم ، بالإضافة إلى قوة ركائز التطور الاقتصادي لديها جعل منها الوجهة السياحية الأكثر أماناً وأفضلية مقارنة بأسواق أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن تنافس على المراتب الأولى عالميا كوجهة مفضلة لاجتذاب السائحين من جميع أنحاء العالم.¹

وقد تطور ناتج قطاع المطاعم والفنادق من 9.6 مليار درهم عام 2001 إلى 35.6 مليار درهم عام 2015 بمتوسط معدل نمو سنوي متميز خلال الفترة بلغ 9.8%، وتطورت نسبة مساهمة ناتج قطاع المطاعم والفنادق في الناتج الإجمالي غير النفطي للدولة إلى 2.6 % عام 2015 بعد أن كانت

¹ احمد ماجد و ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 20.
¹ نفس المرجع، ص ص 21، 22..

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

2.0% عام 2005، وكان وراء تحقيق تلك الإنجازات الهامة توافر مواقع ومعالم وأثار ومزارات الجذب السياحي وإقامة المشروعات الداعمة للبنية التحتية السياحية وأهمها ما يلي¹:

- مسجد الشيخ زايد وقصر الإمارات وحصن المقطع ، وقرية التراث وعالم فيراري التي تعد أكبر مدينة ألعاب مغطاة في العالم تضم حلبة (مرسى ياس) التي يقام عليها سباق فورمولا 1 الدولي والمشروعات السياحية الأخرى بجزيرتي الريم وياس والمنتجعات السياحية الأخرى ومستشفى أبوظبي للصقور التي تعد الأكبر على مستوى العالم ، والمنطقة الثقافية بالسعديات التي تضم متاحف عالمية(زايد واللوفر وغوغنهايم) وشاطئ الراحة بإمارة أبو ظبي؛
 - برج خليفة ، وبرج العرب ، ودبي مارينا ، ومترو دبي ، ونخلة الجميرا التي تضم فندق اتلانيس ، ودبي لاند ، ودبي وورلد سنتر ، ومشروع واجهة دبي البحرية ، والاعلان عن إنشاء مدينة الشيخ محمد بن راشد؛
 - قناة القصباء ، وعجلة عين الإمارات ، ومرى الأحياء المائية ، ومركز حيوانات شبه الجزيرة العربية وجزر النجوم بإمارة الشارقة؛
 - متحف عجمان ومشروع جولد كرسرست دريمز وبحيرات الفردوس بإمارة عجمان؛
 - منطقة خت والنخيل وحصن ضاية وقصر الزباء، وأثار جلفار ووادي جلفار ومشروع جزر سرايا السكني وحديقة بولوا رآك بإمارة رأس الخيمة؛
 - دريم لاند وجزيرة السينية ومشروع الواجهة المائية والمنتجع السياحي بشاطئ بحيرة البيداء بإمارة أم القيوين؛
 - وادي الوريعة ، وشلالات مسافي ووادي سيجي ومشروع فنادق منطقة العقة بالفجيرة ؛
- فضلا عن تنظيم المعارض والفعاليات والمؤتمرات التجارية والصناعية والعسكرية والثقافية والتراثية والرياضية والبيئية والعلمية والسياحية الأخرى التي تجذب السائحين والزائرين من أنحاء العالم وأهمها مؤتمر الطاقة العالمي الذي يعقد بالدولة سنويا ، وتشبيد الفنادق والمطاعم والشقق الفندقية الفاخرة والمنتجعات الراقية.

وقد أظهرت تحليلات غرفة تجارة وصناعة دبي أن الإنفاق في قطاع السياحة والسفر بالدولة سيزداد بشكل كبير، حيث من المتوقع أن يسجل هذا القطاع 56 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2022.¹

¹ نفس المرجع، ص ص 22، 21.
¹ ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم -إدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي، مرجع سابق، ص26.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

سادسا: قطاع النقل والتخزين والاتصالات

يعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة ، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي 2015 نحو 11.4 % ، وتطورت نسبة مساهمته للقطاع خلال الفترة 2001 في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 7.7 % عام 2001 إلى 9.7 % عام 2015 ، وتأتي الإمارات الأولى عربيا بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحصلت على تصنيفات متقدمة بالتقارير العالمية المعنية الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين ، وتعمل بالدولة خمسة مؤسسات وطنية اتصالات "دو - نداء - الياه سات - المنطقة الإعلامية " ، تتميز بأحدث التقنيات بقطاع الاتصالات والمعلومات ، وعززت الدولة من خلال تلك الشركات تواجدتها وأقامت علاقات شراكة مع العديد من المؤسسات العالمية والإقليمية بالشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا ، كما تم تفعيل الحكومة الذكية وإطلاق أول قمر صناعي إماراتي " دبي سات 1" ، وقد ارتفعت نسبة انتشار الهاتف الثابت / 100 من السكان إلى 26.5 ، كما ارتفعت نسبة انتشار الهاتف المتحرك / 100 من السكان إلى 222.3 ، وأيضا اشتراكات انترنت النطاق العريض / 100 من السكان إلى 14.7 كما كان للتطورات والانجازات بمجال النقل والخدمات اللوجستية دورها في دفع الحركة الاقتصادية ودعم مساهمة القطاع في الناتج الاجمالي ، ومن أهم تلك التطورات ما يلي:¹

- إنشاء مترو دبي في العام 2009 ؛
- تعميم أسطول النقل الجماعي بإمارات الدولة؛
- الشروع في إنشاء مطار آل مكتوم الدولي؛
- الشروع في إنشاء مطار الفجيرة الدولي ؛
- تطوير قطاع الطيران المدني وتوسعة وتطوير وتحديث المطارات وأهمها مطار أبو ظبي الدولي، وزيادة طاقة مناولة الحاويات بمواني الإمارات الشمالية لاستيعاب النمو في حركة التجارة والسف والسياحة ؛
- تطوير وتحديث محطة حاويات دبي وتعزيز سفن النقل البحري وتزويد مواني دبي والدولة بالإمكانات والخدمات اللوجستية المتطورة من حيث كفاءة التخليص الجمركي وجودة البنية الأساسية المتصلة بالنقل والتجارة من تخطيط وتنظيم وإدارة العمليات والأنشطة المتصلة بالبضائع والخدمات من نقل وإمداد و شحن وتحريم وتفريغ وتخزين ، والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات وتوقيت التسليم للوجهة المقررة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية؛

¹ نفس المرجع، ص ص 22،23.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

- تطوير القدرات الإدارية العالمية المتميزة في مجال المواني والخدمات الأمر الذي أهل مواني دبي العالمية لزيادة صادرات الدولة الخدمية وإدارة عدد من المواني بدول أخرى؛
 - افتتاح ميناء ومدينة خليفة الصناعية بالطويلة في ديسمبر عام 2012 كما سيعزز من فرص نمو قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمستقبل مشروعين على جانب كبير من الأهمية وهما:
 - ربط إمارات ومدن الدولة بشبكة الاتحاد للقطارات بخط سكة حديد طوله 1,200 كيلومتر.
 - شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي التي ستربط الدولة بالمملكة العربية السعودية من خلال مركز الغويفات غربا، وبسلطنة عمان عبر مدينة العين شرقا، وستشكل شبكة السكك الحديدية بالدولة جزءا مهما من شبكة السكك الحديدية المزمع إنشاؤها لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ويتيح المشروعان ربط أهم المراكز السكنية والصناعية وتيسير حركة التجارة في الدولة وبين الدول الخليجية بتكاليف مناسبة ، ومن شأن هذا تعزيز المواطنة الخليجية المشتركة ، و تقديم مفهوما جديدا للحركة اللوجستية وسبل النقل في المنطقة ، ومن المفترض أن تمتلك لدولة شبكة وطنية شاملة تتضمن محطات للشحن ومراكز خدمات وتوزيع ومخازن تقع بالقرب من مراكز النقل الرئيسية بما في ذلك مناطق المصفح وميناء خليفة والمنطقة الحرة بجبل علي وميناء الفجيرة وميناء صقر وميناء الرويس، كما يتيح الانتهاء الكامل من مطاري آل مكتوم والفجيرة الدوليين وحركة التوسعات وإعادة تأهيل المطارات والمواني وما تحويه من خدمات لوجستية من ترسيخ ودعم قدرات الدولة كمركز عالمي للنقل والتجارة والخدمات اللوجستية ورفع وقدرتها على تصدير خدماتها وخاصة لمنطقة جنوب وجنوب شرق آسيا ودول الاتحاد السوفياتي المنحل.¹

سابعاً: القطاع المالي.

أسهم في دعم نمو القطاع المالي بدولة الامارات وجود جهاز مصرفي قوي وبورصات وأسواق مالية إقليمية كبيرة لتداول الأوراق المالية بدبي وأبو ظبي وتفعيل مبادرة الاقتصاد الاسلامي بدبي ، ومثلت البورصات وأسواق المال منذ إنشائها داعما للاقتصاد ووظفت طاقاتها في مختلف القطاعات مثل الأوراق المالية والذهب والسلع المتعددة وغيرها، وتمكنت من جذب العديد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والأجنبية وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي علم 2001-2015 نحو 14.5 %، وتطورت نسبة مساهمته للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 5.3% عام 2001 إلى 9.8% عام 2015 ، وعلى الرغم من أن الأسواق المالية بالامارات تأثرت بتبعات الأزمات المالية العالمية إلا أنها

¹ نفس المرجع، ص ص 24، 25

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

تمكنت من المحافظة على تماسكها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وارتفاع مستويات السيولة خاصة بعد استقرارها مع العام 2012 ، ويمكن القول أن وضع البورصات وأسواق المال المحلية حالياً مبشر ويدعو للتفاؤل لحصول سوق أبو ظبي للأوراق المالية على عضوية الاتحاد العالمي للبورصات مما يعزز موقع السوق على الساحة الدولية ويزيد جاذبيته للاستثمارات المؤسساتية والصناديق العالمية ، كما أنه خطوة مهمة لإبراز الإمكانيات والقدرات التشريعية والتنظيمية التي يتمتع بها السوق بين البورصات الأعضاء في الاتحاد ، واتحاد البورصات العالمية جهة مرجعية للمعايير المتعلقة بالبورصات العالمية ويضم أكبر تجمع للبورصات في العالم بعدد 57 بورصة عالمية ، من أهمها بورصة نيويورك يورنكست وناسداك ، ولندن، و أومكس و طوكيو وألمانيا وغيرها¹.

كما أن هناك عوامل تعزز نمو القطاع المالي بالدولة بالمدى القريب والمتوسط منها ما يلي²:

- نظرة المستثمرين إلى الدولة كملاذ آمن للاستثمارات ورؤوس الأموال لما تتمتع به من استقرار سياسي في منطقة تعج بالاضطرابات والصراعات؛
 - وجود موجة لإعادة توطين رؤوس الأموال والمدخرات العربية بالمنطقة لسيطرة حالة من الخوف على انتقالات رؤوس الأموال إلى أوروبا والولايات المتحدة؛
 - منطقة الخليج وعلى رأسها دولة الإمارات من المناطق القليلة بالعالم التي تشهد نمواً إيجابياً، فضلاً عن احتياجات مجتمعاتها الآخذة بالنمو مما يغذي آفاق الطلب بالقطاعات الاقتصادية، وهو ما يشكل عوامل جذب لرؤوس الأموال العربية لإعادة توطينها بالمشروعات التنموية؛
 - تمتلك دول الخليج فوائض مالية ومدخرات ضخمة تشكل روافد لتمويل المشروعات التنموية التي تبحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة بدل من توجيهها للخارج؛
- ومن المنتظر لمركز دبي المالي أن يكون الأكثر تأهيلاً بالمنطقة ليلعب دور نقطة تجميع رؤوس الأموال التي يعاد توظيفها في المشروعات التنموية الإقليمية ، لاحتضانه أكبر تجمع مالي يضم مصارف ومؤسسات وكبريات الشركات المالية العالمية (ميريل لينش، مورجان ستانلي ، ودويتشه بنك، واتش اس بي سي) وخبراء ماليين ، مع تمتعه ببنية تحتية بالغة التطور.
- وبالنسبة للجهاز المصرفي بالدولة فقد حافظ على قوته حتى خلال الأزمة المالية بما يملكه من قدرات تكنولوجية ومراكز مالية قوية لوحدها والالتزام بالسياسات التي يقرها المصرف المركزي ومعايير الملاءة التي تتماشى مع المعايير العالمية فضلاً عن دعم الدولة له.

¹ نفس المرجع، ص ص 24، 25.

² نفس المرجع، ص ص 26، 27.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

وفي الأخير وبصفة عامة نستطيع القول ان مستقبل الإمارات العربية المتحدة يتجه نحو اقتصاد ما بعد النفط، وجهود الحكومة واضحة في هذا الشأن من خلال السياسات المعتمدة ومشاريع التطوير الجديدة، وقد ذكر تقرير مشترك لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) و"أوكسفورد إيكونوميكس Oxford Economics -"، أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستسجل نموا متسارعا في العام 2018 يصل إلى 3.6 % مقارنة مع 1.7 % في العام 2017، وسيحافظ هذا المعدل على النمو في العام 2019 ليسجل 3.6 % وتأتي هذا الأرقام متطابقة مع توقعات صندوق النقد الدولي، الذي أفاد بأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في طريقة لتحقيق نمو بنسبة 3.4 % في العام 2018 لأنها ذات اقتصاد متنوع وبنية تحتية متطورة، واستقرار سياسي ادى الى جذب استثمارات اجنبية كبيرة كلها عوامل ساعدت اقتصاد دولة الإمارات على مواجهة الركود في أسعار النفط، في ظل جهود التنويع التي تقودها إمارتي دبي وأبوظبي وسعيهما إلى اجراء إصلاحات هيكلية، ستؤدي إلى زيادة الحركة الاقتصادية مع استقرار أسعار النفط، وزيادة حجم التجارة العالمية وستراجع وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، وينخفض هذا التفاؤل مع احتمال انخفاض أسعار النفط من جهة وتقييد التمويل العالمي من جهة أخرى.

كما ستلعب القطاعات النامية الجديدة والتي تشمل الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، البنية التحتية، التجارة، النقل، اللوجستية، الطاقة البديلة والمتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، الألمنيوم، البتروكيماويات، التعدين، الحديد والصلب، والطيران دورا رئيسا في التحرك نحو زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، مع المساعدة أيضا على الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمدعوم بالإبداع والابتكار، ومن المتوقع أن يتم استقطاب المزيد من الاستثمارات خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى استمرار نمو المشاريع الكبرى، وقد تنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 50 مليار درهم إماراتي بحلول العام 2020 ، وذلك وفقا لنماذج الاقتصاد القياسي في موقع " تريدينج إكنوميكس "ومن المتوقع عند استضافة معرض إكسبو 2020 ، أن تستقطب دولة الإمارات العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ستصل إلى ما بين الـ 100 و 150 مليار دولار أمريكي في إمارة دبي على وجه الخصوص والإمارات بشكل عام، حيث سيتم ضخ هذه الاستثمارات في عدد من القطاعات الحيوية، أبرزها العقارات والسياحة والتجزئة والتعليم¹.

فدولة الإمارات العربية المتحدة قامت بخطوات سباقا لضمان استقرار اقتصادها خاصة بعد الأزمة المالية التي مر بها العام في عام 2008 ، متبوعة بارتفاع أسعار النفط في عام 2014، وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والجهود التي تبذلها حكومتها لتكون حدى أكثر الحكومات الرائدة في

¹ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم -إدارة التحديات والفرص في ظل التغيير العالمي-، مرجع سابق، ص 25-1.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وأثبتت دولة الإمارات أنها قادرة على الصمود في الظروف الاقتصادية المختلفة، وواصلت بناء أسواق استثمارية استقطبت من خلالها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ساهمت بدورها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي حارصة في ذلك على وضع سياسات وأنظمة متكاملة وفقاً لأعلى المعايير الدولية، مما أدى إلى زيادة ثقة الأسواق الدولية بقدرة البلاد على إدارة وتوجيه اقتصادها وسط التغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهة التحديات الرئيسية مثل تغير المناخ، والتهديدات الأمنية، واستقطاب العمالة، وعدم الاستقرار المالي.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

خلاصة الفصل الرابع

لا تستطيع دولة ما في العالم أن تحقق تقدماً في مجال من المجالات إلا إذا كان مبنياً على أسس ثابتة وراسخة، والإمارات العربية المتحدة حققت نجاحها الاقتصادي بالتركيز على الجانب التنموي باتخاذها مجموعة من الأسس التي تعطي لهذه التجربة سماتها الخاصة والفريدة من نوعها، فمنذ تأسيس هذه الدولة عمدت على إكساب تجربتها التنموية صفة الشمول حيث لم تركز علي تطوير جوانب معينة دون أخرى، الأمر الذي حفظ لعملية التنمية توازنها واستمرارها في هذا التقدم والرقى.

لهذا استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة وبفضل السياسة التنموية التي انتهجتها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وقد شهدت منذ قيامها نمواً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً ونادر التحقق في كثير من المجتمعات النامية بل والمتقدمة، مستخدمة في ذلك عوائدها النفطية المتزايدة في تحقيق حاجات المجتمع الأساسية، كما تعتبر واحدة من الدول التي ساعدت المجتمع الدولي بتقديم معونات إلى الدول العربية والبلدان النامية الأخرى في العالم، ومن أبرز ما تحقق على أرض الدولة من إنجازات إقامة معظم مشروعات البنية التحتية، وإقامة مؤسسات التعليم والصحة ونشر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وجلب المواد والمعدات الإنتاجية والاستثمارية لإقامة الصناعة بأنواعها المختلفة ووضع القوانين والأنظمة وإقامة جهاز الدولة الإداري الحديث، كما وضعت سياسة مرنة في جلب العمالة من الخارج لتوفير الأيدي العاملة اللازمة لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية المختلفة، والسعي إلى استخدام التكنولوجيا الملائمة التي يمكن الاستفادة منها حسب متطلبات الواقع وكذا تشجيع المرأة العاملة وتأكيد مساهمتها في قوة العمل وفي جهود التنمية، وفتحت قنوات التعاون مع العالم الخارجي في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية بما يحقق المصالح المشتركة بين الدولة والدول الأخرى بانتهاجها سياسة الاقتصاد المفتوح القائم على أساس حرية التجارة والتبادل التجاري والانسحاب السهل للأموال والخدمات بغية تطوير الاقتصاد القومي وتنويع مصادر الدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس متوازن مركزة على الإنسان ودوره في تحقيق التنمية والخدمات الاجتماعية على اختلافها.

وبفضل تلك السياسة فقد تمكنت الدولة من اخراج شعبها من دائرة الفقر والأمية والمرض، إلى دائرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسرت للفرد معدلات عليا للدخل، ووطرت المناطق النائية ووضعت الضمانات الاجتماعية، إلى جانب توفير خدمات مجانية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والإسكان، والثقافة والترفيه، وخدمات الصرف الصحي والبنية التحتية وغيرها من المجالات، فالتطورات

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة زمن الأزمات المالية العالمية-دراسة استشرافية-

التي شهدتها الدولة والانفتاح على ثقافات العالم المتنوعة سواء من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة وثورة المعلومات والتكنولوجيا، أو من خلال العمالة الوافدة وفق ما فرضته احتياجات سوق العمل لمقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية أفرز مجموعة من الظواهر المجتمعية الدخيلة على المجتمع الإماراتي إلا أن الحرص الدائم على الجمع بين الحداثة والأصالة، جعل الأفراد والمؤسسات في دولة الإمارات في بحث ودراسة مستمرة لهذه الظواهر بغية تقييم إيجابياتها وسلبياتها وتطويرها بما يتناسب مع القيم والموروث الاجتماعي والثقافي للدولة.

كما ان تميز الإمارات العربية المتحدة باقتصاد سوق حرة، وتمتعها بدرجة عالية من الاستقرار السياسي والأمان في المنطقة، مكنها من الاحتفاظ بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في المنطقة وأحد أكبر الاقتصادات فيها، فهي من الدول المتميزة بثبات النمو الاقتصادي رغم حالة الجمود القصيرة التي شهدتها عندما تعثر الاقتصاد العالمي جراء أزمة الرهن العقاري 2008 واقتصاد امارة دبي بعد ازمة ديون دبي المالية عام 2009 وازمة الديون السيادية الاوروبية عام 2010، الا ان ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي وانتعاش السياحة والنقل والتجارة و إعادة هيكلة ديون الشركات الكبرى والتضامن بين الإمارات والسياسات النقدية والمالية غير المتشددة ساعدها في التعافي الاقتصادي وإحداث استقرار اقتصادي كبير في السوق.

وفي الاخير نستطيع القول ان الإمارات العربية المتحدة استطاعت توفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، من خلال توفير مجموعة متكاملة من الحوافز، يتكامل فيها الدور التتموي المتنامي لتلك الاستثمارات مع دور الاستثمارات الحكومية في الإسراع بمعدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي، فضلا عن زيادة رأس المال والمحافظة عليه، وبما يحقق تغييرات هيكلية بالاقتصاد الوطني، من خلال التركيز على الفرص الاستثمارية الأكثر إسهاما في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية، والمواعمة بين زيادة الربحية التجارية والعائدات الاجتماعية، فضلا عن زيادة المحتوى المعرفي والتقني في المنتجات والخدمات الوطنية.

الخاتمة

الخاتمة

بعد تطرقنا لأهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات المالية العالمية، وعلى وجه الخصوص الأزمة المالية العالمية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية وأزمة ديون دبي المالية اتضح لنا أن البيئة الدولية الراهنة في ظل هذه الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتداعيات الانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار على مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية أبرزت ضرورة اتباع هذه الأخيرة سياسة التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتجاوز مخاطر الأزمات المالية العالمية وذلك عن طريق فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المختلفة وتقديم العديد من التسهيلات والتحفيزات لاستقطابها، لهذا أصبح جذبها مجالاً واسعاً للمنافسة بين معظم دول العالم وأصبحت العديد من الدول تعكف على وضع استراتيجيات متكاملة لجذبها بمختلف أشكالها لتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية وتحسين الإنتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية وبالتالي دعم حركة الاندماج بين دول العالم.

والإمارات العربية المتحدة واحدة من هذه الدول العربية التي هيئت مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية ومواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية للتقليل من مخاطرها وتجاوز اللعنة الهولندية التي يتخبط فيها العديد من الدول العربية النفطية وذلك باتباعها سياسة تنمية متوازنة تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وباتباعها سياسة التنويع الاقتصادي ووضع العديد من الخطط بعد استشرافها لمستقبلها الاقتصادي مما جعلها من الاقتصادات القوية والواعدة إقليمياً وعالمياً أثبتت كفاءتها خلال فترة اختبار صعبة إبان الأزمات المالية العالمية .

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة.

انتهت دراستنا بالتوصل إلى صحة ونفي الفرضيات كمايلي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** إن تأثر المؤشرات الاقتصادية والمالية بتداعيات الأزمات المالية العالمية يؤدي إلى التأثير على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك لأن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مثلاً أو ارتفاع معدلات البطالة والتقلب في أسعار الصرف وزيادة المديونية الخارجية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات والحساب الجاري أو في الميزانية العامة جراء الأزمات المالية العالمية سيؤثر على المناخ الاستثماري في الدولة وبالتالي على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- **اختبار الفرضية الثانية:** تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية سلباً بتداعيات الأزمات المالية العالمية، ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت انخفاضاً بين سنة 2009-2011 بسبب تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتدهور شروط التبادل التجاري الدولي وحجم التجارة الخارجية نظراً لانخفاض الصادرات النفطية التي تعتمد عليها أغلب الدول العربية في اقتصادها التي ترجع إلى انكماش الطلب على النفط من العالم الخارجي، وكذا بسبب تأجيل تنفيذ بعض المشاريع العملاقة في قطاع النفط والانخفاض في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لتجنب مخاطر الاستثمار في الخارج في ظل الأزمات المالية العالمية المتلاحقة، وهو ما يثبت الشطر الأول من الفرضية الأولى، واحتلت مجموعة دول الخليج العربي أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر عناصر التكلفة و مؤشر الموارد البشرية ومؤشر بيئة أداء الأعمال، وهو ما ينفي صحة الشطر الثاني من الفرضية الثانية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** يؤدي تفعيل الاستثمارات العربية البيئية إلى تعزيز التدفقات المالية العربية وتوفير احتياجات تمويل التنمية في المنطقة العربية من خلال تكثيف الاتفاقيات العربية وتفعيلها وتحسين مناخ الاستثمار من جوانب مختلفة اقتصادية كانت أو سياسية، اجتماعية أو ثقافية، قانونية أو مؤسسية وغيرها، ففي ظل الأزمات المالية العالمية التي حدثت في الألفية الثالثة شهدت قيمة التدفقات الاستثمارية الإجمالية بين الدول العربية انخفاضات متتالية خاصة بتصادف هذه الأزمات مع أزمة الربيع العربي بشكل عام في المنطقة العربية، وهذا يؤكد أن تدفق الاستثمارات العربية البيئية أو توطئتها يحتاج إلى تكثيف الاتفاقيات العربية وضرورة توفر إرادة سياسية لتفعيلها وتحسين مناخها الاستثماري عبر محاور متعددة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- **اختبار الفرضية الرابعة:** نجحت الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب نجاعة سياساتها التنموية المتبعة وتحسين مناخها الاستثماري، بفضل سياسة الدولة في زيادة التنوع الاقتصادي تم تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي وقدرته على مواجهة الظروف الاقتصادية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط والغاز وانخفاض حركة التجارة العالمية في ظل الأزمات المالية مدعمة إياها مختلف الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شهدتها الدولة والتشريعات والقرارات التي طالت مختلف النواحي الاقتصادية والإدارية والمؤسسية التي ساهمت في تسريع وتيرة نمو الأنشطة الاقتصادية بالدولة، وتعزيز استراتيجية التنوع الاقتصادي والانفتاح التجاري، وتوفير بيئة أعمال مواتية، ليكون كل ذلك ضمن روافد متدفقة تصب في تأكيد مستوى التنافسية المتقدم للدولة، كما قامت بوضع رؤية استراتيجية واضحة، وخريطة طريق محددة سعت من خلالها لتحقيق إنجازاتها في شتى القطاعات الحيوية التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل

مستدام، وضمان بناء مستقبل راسخ لأجيالها بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية وتجاوز لعنة الموارد الاقتصادية وهو ما انعكس على تحسن مناخها الاستثماري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج الدراسة.

توصلنا من خلال دراستنا الى النتائج التالية:

- إن نمو الاقتصاد العالمي يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتباطؤ هذا النمو بعد الأزمات المالية العالمية جعل أسواق الدول المتقدمة اقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، وتعتبر الدول المتقدمة اكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، والدول النامية أهم مضيف لها، بما فيها الدول العربية وبرزت تلك التدفقات خصت قطاع النفط والمحروقات، إلا أن قطاع الخدمات اثبت قدرته على منافسة قطاع المحروقات خلال العشرية الأخيرة باحتلاله المركز الأول في قائمة القطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، شاملا هذا القطاع في مجمله على البنوك، السياحة والاتصالات.
- ساهمت أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في الكشف عن ضعف اقتصاد العديد من دول منطقة اليورو أين تزايدت الديون السيادية لكل من اليونان وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال بسبب عدم التزام هذه الدول بشروط الانضمام إلى منطقة اليورو، وعدم الالتزام بمعايير التقارب المتعارف عليها وإصدار الحكومات لقرارات مغلوبة حول اقتصادها مما أدى إلى تراجع معدلات النمو والأوضاع الاقتصادية فيها والتي أثرت بدورها على مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول العربية حسب هيكل اقتصاد كل دولة عربية على حدا، وكذلك قوة ارتباط اقتصادها بالعالم الخارجي، فالدول العربية النفطية تأثرت بانخفاض الطلب على المنتجات البترولية وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، فيما كانت الدول غير البترولية أقل تأثرا بل بالعكس استفادت من هذا الانخفاض إذ قلت فاتورة استيرادها لهذه المادة الحيوية في حين تضررت بتراجع عدد السياح وتحويلات العاملين بشكل كبير على إيراداتها.
- ان سياسات استغلال الموارد الطبيعية ومنح الإعفاءات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتبعتها اغلبية الدول العربية لم تكن بالفاعلية المتوقعة حيث أظهرت الأزمات المالية المتلاحقة الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت حلقاتها بحكم التشابك والتداخل المالي عبر خريطة العالم الى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأخرى إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية هي السبب في نشوب تلك الأزمات.

- أثبتت الأزمات المالية العالمية أن عولمة أسواق المال كانت تقابلها مؤسسات تنظيمية ورقابية للنظم المصرفية والمالية على المستوى الوطني فقط، ولم تتوفر في المقابل جهة تنظيمية ورقابية عالمية للإشراف على النظام المصرفي والمالي العالمي، إذ انه كلما انهارت مؤسسة مالية كبرى وأحدثت بدورها تقلبات كبيرة في أسواق المال العالمية، اتخذت هذه الجهة التنظيمية الإجراءات اللازمة على المستوى العالمي للحد من تأثيراتها، وهو ما أدى إلى انتشار عدوى الأزمات من دولة لأخرى والتأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أثبتت الأزمات المالية العالمية أننا نعيش في بيئة أصبحت معولمة، لا يستطيع أي بلد أو منطقة أن تكون بمنأى عن الصدمات المالية والاقتصادية التي تحدث في أي جزء من العالم، فطبيعة الاقتصاديات العربية جعلتها تتضرر بهذه الأزمات خاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي متطورة، والكثير من التعاقدات والتعاملات تعتمد على السيولة النقدية المصرفية، بل حيث تتمتع المصارف بسيولة عالية ونسبة كثيرة من المواطنين تلجأ لها لاستكمال عملية شراء العقارات وغيرها، إضافة إلى وجود أسواق مالية فيها فعالة نوعا ما ومحركة للأنشطة الاقتصادية ووسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة الدول الخليجية.
- أثبتت الدراسة أن الآثار الناجمة عن الأزمات المالية على الاقتصاديات العربية دفعت أصحاب القرار الاستراتيجي ثم الاقتصادي في الدول العربية إلى إعادة النظر في أوضاعها الاقتصادية والقيام بإصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وبعث قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في الناتج المحلي وإرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي، خاصة في ظل احتياج النشاط الاقتصادي غير النفطي إلى إصلاحات هيكلية لتحسين أداءه من خلال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوليد الوظائف المنتجة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يصاحبها انتقال المعرفة والتقنية الحديثة وتوليد قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني ووضعه في مأمن نسبي من التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.
- احتلت مجموعة دول المشرق العربي ثاني أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بأداء متميز في مؤشرين رئيسيين هما الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر اقتصاديات التكتل.
- احتلت مجموعة دول المغرب العربي ثالث أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، بأداء جيد نسبيا مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى

في ثلاث مؤشرات بشكل متفاوت هي اقتصاديات التكتل و الاستقرار الاقتصادي الكلي ثم مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

- احتلت مجموعة دول الأداء الضعيف المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط ترتيب أقل كثيرا من المتوسط العالمي شاهدة بشكل عام أداء ضعيف في جميع المؤشرات الإحدى عشر الفرعية.
- إن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفاع معدل التضخم وارتفاع نسبة عجز الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول والعوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال غير المواتية وعدم الانفتاح على العالم الخارجي وتراجع معدلات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتراجع كفاءة أداء التخليص الجمركي والبنية التحتية للتجارة والنقل وجودة وكفاءة الخدمات اللوجستية وضعف نسبي كبير لمستوى التقدم التكنولوجي العائد إلى الظروف السياسية والتقلبات الاقتصادية.
- يشمل تشجيع الاستثمار جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محددات مواتية للاستثمار الأجنبي في البلد المضيف، وتتضمن هذه المحددات اطار سياسات الاستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال ويمكن لكل عنصر من هذه العناصر أن يعمل كحافز على الاستثمار أو كعائق له، والواقع ان نوعية التنسيق بين هذه العناصر هي التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لقرار الاستثمار في بلد ما من عدمه، فلا تقع مسؤولية تسويق بلد ما كموقع جاذب للاستثمار على عاتق هيأت تشجيع الاستثمار فحسب بل تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد المعني حيث تتكامل أدوار ومسؤوليات هذه الأطراف وتتساوى من حيث درجة الأهمية والتأثير لتعمل ضمن منظومة واحدة تكون مسؤولة عن رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة لهذا البلد تغطي كافة الجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.
- أثبتت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تسلم من تداعيات الاضطراب المالي العالمي، إذ تعرضت لهبوط أسعار الأسهم، وضعف القطاع العقاري، وتقلص التمويل الخارجي، وتشدد ظروف السيولة المحلية، حيث واجهت المؤسسات التابعة لحكومة دبي بوجه خاص، صعوبة في تدبير الأموال وشهدت ارتفاعا حادا في أسعار الفائدة على عقود مبادلات الإعسار الائتماني، والعديد من المشاريع الضخمة في دولة الإمارات تم إلغائها كما تباطأ نمو الائتمان مما أدى الى تدخل الحكومة في دعم السيولة لدى البنوك المحلية.
- اثبت تصنيف الإمارات العربية المتحدة في قائمة سهولة أداء الأعمال، أنها جاءت ضمن أول خمس دول عالمية في ثلاثة محاور أساسية هي محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال، ومحور استخراج تراخيص البناء ومحور توصيل الكهرباء، وقد شهد ترتيب الإمارات في المؤشر

العام لسهولة أداء الأعمال تحسنا منذ سنة 2007 الى غاية سنة 2010 ثم تراجع نوعا ما الى الرتبة 40 ثم عادت الى التحسن ابتداء من 2012 الى غاية 2015 ثم تراجعت بعد ذلك بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الأوضاع التجارية والاقتصادية فيها ثم عادت الى التحسن بين 2017 و2018 ، ليعرف عام 2018 احسن رتبة عرفتتها الإمارات منذ وقت طويل مما يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية فيها.

- سعت الإمارات العربية المتحدة لمواجهة العديد من التحديات المحلية والدولية، وذلك بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لتعزيز القدرات التنافسية والتنمية التكنولوجية والاستفادة من التجارب المختلفة، لتصبح لديها قدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية عاملة على وضع استراتيجية للحفاظ على وضعها التنافسي إضافة إلى إنشاء هيئات حكومية متخصصة تهدف إلى تعزيز وتطوير القدرة التنافسية لها عن طريق اهتمام صناع القرار بمؤشر التنافسية والعناصر المكونة له.

- استطاعت الإمارات العربية المتحدة توفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال توفير مجموعة متكاملة من الحوافز، يتكامل فيها الدور التنموي المتنامي لتلك الاستثمارات مع دور الاستثمارات الحكومية في الإسراع بمعدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي، فضلا عن زيادة رأس المال والمحافظة عليه، وبما يحقق تغييرات هيكلية بالاقتصاد الوطني، من خلال التركيز على الفرص الاستثمارية الأكثر إسهاما في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية، والمواءمة بين زيادة الربحية التجارية والعائدات الاجتماعية، فضلا عن زيادة المحتوى المعرفي والتقني في المنتجات والخدمات الوطنية.

- أثبتت الاستثمارات الإماراتية في الخارج كفاءة عالية في الأسواق الإقليمية والدولية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، واستطاعت الشركات الإماراتية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في العديد من الصناعات والخدمات العالمية المتقدمة وتقدمها في مجال الطاقة المتجددة، كما أثبتت الشركات الإماراتية قدرتها على منافسة نظرائها من الشركات العالمية في قطاعات مختلفة، ما انعكس بدوره على سمعة الاقتصاد الإماراتي في الخارج .

ثالثا: اقتراحات الدراسة.

بعد عرض جملة نتائج الدراسة سوف نستعرض الاقتراحات التالية:

- أبرزت الأزمات المالية العالمية أن الاقتصاديات الكبرى في غياب الدور الايجابي للحكومات كانت مرتعا خصبا للانحراف وعدم الشفافية، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في إدخال الدولة في توجيه وتسيير النشاط الاقتصادي بقدر معين دون الإفراط في وضع القيود، وضرورة الحث

على اعتماد القواعد النظامية التي تعد أفضل أساس لبيئة الأعمال السليمة، بدلا من الاعتماد على المعارف والعلاقات في إنجاز المعاملات.

- عدم توقع حدوث أزمات مالية عالمية صعب من جهود صانعي القرارات في إيجاد حلول في وقت مبكر مما يستدعي ضرورة إنشاء لجنة طوارئ اقتصادية من الخبراء المختصين في جميع الدول في كل المجالات الاقتصادية والتنموية تكون بمنزلة لجنة للإنذار المبكر لأي أزمة متوقعة تضع السيناريوهات لمعالجة الأزمات المتوقعة.

- بينت الأزمات المالية العالمية ضرورة تعزيز نظام الرقابة التحوطية والقواعد التنظيمية على المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية للحفاظ على سلامة الأنظمة المالية والمصرفية ومكافحة الفساد، وتلافي الوقوع في فخ الديون الذي تفوق طاقة الاقتصاد والذي يسهل على توفير مناخ استثماري ملائم ومشجع.

- يجب على الدول العربية تحديد عناصر القوة والضعف في بيئة الاستثمار بالاستناد إلى قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية، وتضمن إمكانية تقييم العوائد من الإجراءات والسياسات المتبعة وكذلك أثر تلك الاستثمارات على الأداء التنموي داخل الدولة المستضيفة، وكذلك بمتابعة وضع الدولة في التقارير والمؤشرات الدولية التي ترصد وتقيم مناخ الاستثمار ومنها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

- يجب على الدول العربية وضع خطط واستراتيجيات لتحسين العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف الأصعدة المؤسسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية ولاسيما ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات وأهمها توفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وإعادة تخطيط وهيكله الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها وتطوير البحث العلمي والابتكارات وربطها بالإنتاج المحلي و تسهيل وتيسير إجراءات تمويل المشروعات ودعم وتأهيل أجيال جديدة من المستثمرين.

- واجه الاقتصاد العالمي ظروفًا استثنائية في ظل الأزمات المالية العالمية، التي أعاققت حركة التجارة الدولية والاستثمار، مما تطلب ضرورة تعميق الشراكة الثلاثية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتحفيز القطاع الخاص الوطني على توسيع استثماراته في الداخل، فضلا عن تعزيز قدراته على التعامل بكفاءة ومرونة مع تداعيات الأزمات المالية العالمية من خلال التوسع في عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وفي تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، والاهتمام بوضع الإطار التنظيمي الملائم لهذه العقود، بالإضافة إلى استمرار الحكومة

في طرح المشروعات والفرص الاستثمارية التي تتوافق مع التوجهات التنموية في الدول العربية، مع توفير الحوافز الملائمة لتنفيذها من قبل القطاع الخاص والمواصفة بين أهداف الاستثمارات الخاصة والتوجهات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطط التنمية، وذلك من خلال شراكة منتجة بين القطاعين العام والخاص الوطني والأجنبي.

- يترتب على الدول العربية المعتمدة على الموارد الطبيعية أو في طور الاعتماد على الكفاءة والفاعلية العمل على تطوير أدائها في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة عامة، وفي العوامل ذات الصلة بالاستقرار الكلي والحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال على وجه الخصوص، وذلك بإيلاء الكفاءة الإنتاجية المزيد من الاهتمام لما لها من علاقة مباشرة ووطيدة بالحوافز وبالأستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالمكونات المتعلقة بالموارد البشرية وبرأس المال البشري وبالمستوى المعيشي للفرد وللمجتمع عامة بالإضافة لأهمية التركيز على الاطار المؤسسي المحفز للكفاءة والشفافية وللتماسك والحراك الاجتماعي من ناحية وعلى البيئة الإيجابية والمستقرة لأداء الأعمال بحيث تكون داعمة لحرية عمل الأسواق ولدرجة المنافسة وأمان المعاملات والعقود المبرمجة من ناحية أخرى .

- على الدول العربية تطوير رؤية واضحة المعالم وخطط متوسطة وطويلة المدى ترسم بشكل عملي الاطار الذي يحدد نطاق التغيير في مجالات التنمية التكنولوجية والبحث والتطوير المتوازي مع الموارد الطبيعية والبشرية القائمة وما يرد استحداثه كتغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك من اجل دفع البحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية والحرص على تثمين نتائج البحوث وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والنهوض بالتجديد والتقدم التكنولوجي، وباعتبار الكلفة العالية والربحية المحدودة على المدى القصير للاستثمارات في هذا المجال قد يكون العمل الإقليمي العربي المشترك مجدياً من اجل استحداث أقطاب تكنولوجية أو مجموعة من الفضاءات المندمجة المعدة لاحتضان أنشطة في مجال التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة ومجالات انتاج التكنولوجيا من جهة أخرى في تخصصات أخرى بقصد الرفع من كفاءة الإنتاج وتطوير المقومات التكنولوجية للاقتصاديات العربية وذلك بتحفيز التجديد التكنولوجي ودعم التكامل والاندماج بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وبين القطاع الخاص والعام في اطار أولويات يقع تحديدها على المستوى الإقليمي.

- على الرغم من تميز دول الخليج العربي في أداءها كمجموعة مقارنة ببقية المجموعات العربية، إلا أنه يجب عليها الاستمرار في تطوير أسواق المال وإتاحة التمويلات إلى القطاع الخاص لمواصلة تحسينات البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال.

- يجب على دول المشرق ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال واستعادة الاستقرار الأمني وتعزيز الشفافية بإجراءات تنظيمية فعالة وكذلك تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إضافة إلى تحسين أداء القطاع اللوجستي ولاسيما النقل بمختلف أشكاله.
- يجب على دول المغرب العربي ضرورة تحسين البيئة المؤسسية واستعادة الاستقرار الأمني وتعزيز الشفافية وكذلك تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثم تحسين أداء القطاع اللوجستي والتكنولوجي وتوفير التمويل للقطاع الخاص.
- على دول الأديان المنخفض ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة في غالبية المؤشرات وخصوصا البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال وتوفي التمويل للقطاع الخاص وكذلك تطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيا و تحسين أداء القطاع اللوجستي.
- ضرورة الانتقال في استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من مرحلة التركيز على الكم إلى التركيز على الكيف، أي الاهتمام بتفعيل الدور التنموي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحقيق دفعة قوية للتطوير التقني وتحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، مع ربط الحوافز بالمحتوى التقني للاستثمارات الوافدة، فضلا عن دورها في تنمية المهارات التقنية للعمالة الوطنية، فنظرا لضعف المكونات المتعلقة بالموارد البشرية ونوعية رأس المال البشري لدى معظم الدول العربية استوجب عليها إعادة تخطيط وهيكلية النظام التعليمي الخاص والعام باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على تفسير الظواهر وشرحها وتحليل البيانات بالإضافة إلى تنمية القدرة البحثية والإبداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية، كما يتعين على هذه الدول تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية التي تتفق مع مجالاتهم الاقتصادية لكفالة جذب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات المنتجة التي يمكن ان يحقق فيها أقصى مساهمة في التنمية الوطنية.
- يجب ان تكون الدول العربية قادرة على بناء وإدارة وتحليل قاعدة بيانات واسعة ودقيقة بشأن المنشآت المحلية والمؤسسات الأجنبية القائمة في مختلف القطاعات لتمكن من استخلاص استراتيجيات مجدية للترويج للاستثمار تتضمن مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوافر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة في الاقتصاد الوطني وتكثيف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم وتقييم فعالية التسهيلات والإرشادات بشأن قرارات المستثمرين وإجراءاتهم، وكذا ربط عملية الترويج بالسياسات الحكومية عموما وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص بالإضافة إلى ترشيد استخدام الموارد النادرة المتاحة لترويج الاستثمار وتطوير التقييم الذاتي لفعالية جهة

الترويج فضلا عن فعالية الجهات والمؤسسات المتعاونة الأخرى واطار يضمن تحقيق التوافق فيما بين مختلف الجهات المعنية الوطنية حول استراتيجيات مشتركة لترويج الاستثمار.

- ضرورة العمل على تعظيم العوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وذلك بوضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير.

- ضرورة المراجعة الدورية لإمكانات الجذب الاستثماري لدى الدول العربية ومرونة السياسات في ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات والتركيز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية، ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار في بيئة حرة وفعالة وشفافة للمستثمرين.

- ضرورة الترويج الشامل للبلدان العربية كموقع جاذب للاستثمار والأعمال بشكل عام بمشاركة كل الجهات المعنية ووفق سياسات مرنة تراعي المستجدات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية ولاسيما اتجاه الشركات متعددة الجنسية.

- وضع قانون شامل للاستثمار الأجنبي وقانون الشركات يتواءم مع التطورات السريعة الحاصلة في الاقتصاد الإماراتي، وتتواءم مع المستجدات الإقليمية والعالمية.

- تطوير وتحديث الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية، لكي تشكل الأرضية التشريعية لإطلاق منطقة عربية استثمارية حرة، على غرار ما يجري في مختلف أقاليم العالم.

- وعلى اثر هذا فما يمكن اقتراحه بشكل علم انه رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلدان النامية، غير أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي المباشر، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصادي الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي المباشر يجب أن لا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لان التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي الى نقصانه أو توقفه أحيانا وخير دليل على ذلك ما حدث خلال الأزمات المالية العالمية من توقف وتراجع في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الى الكثير من الدول، لهذا يجب على الدول العربية أن تعمل على زيادة صارتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

رابعاً: أفاق الدراسة.

إن النتائج التي تم التوصل إليها والاقتراحات التي قمنا بتقديمها لا يمكن أن تكون قطعية ونهائية، ولكن أملنا فيها أن تكون فاتحة علمية لأفاق معرفية ودراسات أكاديمية جديدة، يمكن بلورتها في الإشكالية التالية:

كيف تؤثر سياسات التنويع الاقتصادي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاديات العربية الربيعة في ظل الأزمات الاقتصادية ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولاً: الكتب

أ- الكتب باللغة العربية:

- 1) ابو فارة يوسف، الازمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
- 2) ابو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992.
- 3) بلطاس عبد القادر، تداعيات الأزمات المالية العالمية "أزمة SUBPRIME"، ليجند للنشر، الجزائر، 2009.
- 4) بن حبيب ابراهيم الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 5) بييري نورة ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على التنمية الاقتصادية ، دار الكتب المصرية ، مصر، 2018.
- 6) حسب الله اميرة محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004 - 2005.
- 7) الحسني عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 1999.
- 8) حماد طارق عبد العال ، حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009
- 9) حمزة حسن كريم ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011، ص 142.
- 10) خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
- 11) دوابه اشرف محمد، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
- 12) الرملاوي محمد سعيد محمد، الأزمة الاقتصادية العالمية انذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، 2011 .
- 13) الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
- 14) سلام عماد صالح، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2002.

- (15) سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
- (16) السويلم إبراهيم سامي، أسلحة الدمار المالي الشامل، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ، 2009.
- (17) السيسي صلاح الدين حسن، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "الأسباب - التداعيات - سبل المواجهة"، أبناء وهبة محمد حسان للطباعة، مصر، 2009.
- (18) السيسي صلاح الدين حسن، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003.
- (19) شلغوم عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، دار حسن العصرية، لبنان، 2012.
- (20) صيام احمد زكريا، تداعيات الازمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الاردني، مطبوعة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- (21) عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهضة العربية، بيروت، (بدون ذكر سنة النشر)،
- (22) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- (23) عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- (24) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية "منظمتها - شركاتها - تداعياتها"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- (25) العزاوي محمد عبد الوهاب وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية "قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- (26) عزيز وليد حنا عبد الاحد ، السياسة المالية في الاردن والازمة المالية الاقتصادية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- (27) عطية محمد عبد الحميد ، الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010
- (28) علوان قاسم نايف، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الاردن، 2009.
- (29) عويصة هيثم يوسف، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها الاقليمية -حالة دراسية -، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2015.
- (30) غانم محمد احمد، التوريق، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

- (31) قبلان فريد احمد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك -مصر-الاردن- تونس- البحرين"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- (32) كافي عبد الكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013.
- (33) كرم انطونيوس، العرب امام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، نوفمبر، 1982.
- (34) كنعان علي ، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- (35) مبروك نزيه عبد المقصود ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- (36) محارب عبد العزيز قاسم، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011 .
- (37) منصورى الزين ، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية المستدامة، دار النشر والتوزيع، الاردن، 2012.
- (38) الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (39) الموسوي عبد الوهاب محمد جواد، الليبرالية والازمات - دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحوّلة - ، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2016.
- (40) النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- (41) ولهي بوعلام ، نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الازمة المالية العالمية-حالة الجزائر- ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

ب- الكتب باللغة الأجنبية

- 1) Andrew Harrison et autres, **Business International et mondialisation " vers une nouvelle Europe**, edition de Boeck Université, France, mai 2004.
- 2) Bernard Bonin, **l'Entreprise Multinationale et l'Etat**, éditions études vivantes, Canada, 1984.
- 3) Miloudi boubaker, **investissement et stratégie de développement, offices des publications universitaire**, Algérie, sans mentionner l'année d'édition.
- 4) Patrick lagadec, **apprendre a gerer les crises** , 2 eme ed, édition d'organisation, France, 1994.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير.

- (1) بقدي كريمة ، الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في دو شمال افريقيا، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات اورومتوسطية ، جامعة تلمسان ،الجزائر، 2011-2012.
- (2) بن سمينة دلال، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- (3) بن عامر مصطفى، اثر الأزمات المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.
- (4) بوصبيح صالح رحيمة، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الإقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2016-2017.
- (5) بيبي وليد، اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية دراسة حالة دول شمال افريقيا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة بسكرة الجزائر، 2014-2015.
- (6) تومي عبد الرحمان، واقع وفاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980 - 2009، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، اكتوبر 2006.
- (7) شكوري سيد محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.
- (8) صالح شيماء صابر، الديون السيادية اليونانية (الاسباب، الاثار، المواجهة) دراسة مقارنة مع مصر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2016.
- (9) صلاح الدين طالبي، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية(الأزمة الحالية وتداعياتها -دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات ميل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 166.

10) العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2012-2013.

11) فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية "مع دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

ثالثا: المجالات العلمية.

أ- المجلات باللغة العربية.

1) الأسرج حسين عبد المطلب، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.

2) اوسرير منور وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005.

3) اوكيل نسيمه واخرون، الأزمة المالية في منطقة الاورو اسباب نشزبها وانتشارها، مركز دراسات الوحدة العربية بحوث اقتصادية عربية، العددان 61 و 62 ، شتاء و ربيع، لبنان، 2013.

4) بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب والحلول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 13، 2013.

5) بوجلال محمد، مقارنة اسلامية لازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009.

6) بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

7) بوش فاطمة الزهراء وخندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الربعية، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 4، 2017.

8) بوشول السعيد اخرون، المفاولاتية كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي - دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، ديسمبر 2017.

9) بوعافية محمد صالح، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، الجزائر، العدد 15 ، 2016،

10) بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و 49، 2009-2010.

- (11) بوفنش وسيلة ،اقتصاد ما بعد النفط :الإمارات العربية المتحدة نموذجا رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميله، الجزائر العدد الخامس، جوان 2017.
- (12) الجزائر حجازي عبد الحكيم، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت ، بحوث اقتصادية عربية ،العددان 63-64 ، خريف 2013.
- (13) حاج موسى نسيمه وعلوي فاطمة الزهراء، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، 2010.
- (14) دحمان بن عبد الفتاح و بللعماسماء، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، العدد 1، المجلد 7، 2018.
- (15) راتول محمد و سي علي اسماء، دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 13، 2014.
- (16) رجال فاطمة وبلورغي نادية، دور الاتحاد الأوروبي في ادارة ازمة الديون السيادية الاوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الاول، 2016.
- (17) الزعبي غلي ، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي : حالة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ، العدد 41 ،ماي 2015.
- (18) شريط صلاح الدين و حجيلة بن وارث، فعالية المناخ الاستثماري واثره في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، العدد 17، 2017 .
- (19) عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010.
- (20) العباس بلقاسم، تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 102، افريل 2011.
- (21) عبد الرزاق لخضر مولاي وبونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية " حالة الجزائر" ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010.
- (22) عثمان سراج الدين فتح الرحمان ، الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة رؤى الاستراتيجية ، مركز الامارات للبحوث والدراسات السياسية ، العدد لرابع، الامارات العربية المتحدة ، سبتمبر 2013.
- (23) علة مراد، الأزمة المالية العالمية "تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العددان 48 و49، 2010، ص 18.

(24) فايدي كمال وقاسي ياسين ،مناخ الاستثمار في الدول العربية واهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة -حالة الجزائر- ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد الرابع، ديسمبر 2015،

(25) مرزوك عاطف لافي، أزمة اليورو 2011: تحليل للسيناريو العالمي واثاره المتوقعة على بلدان الخليج ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوف ،العراق، العدد 21، 2011.

(26) مزبود إبراهيم، قنوت تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المحلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدينة، الجزائر، العدد الأول، افريل 2014.

(27) نزهان محمد سهو ومحمد جميل عمر، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2010.

(28) الوزني عادل عيسى، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2009.

(29) وصاف سعدي و محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 8 ، 2008.

ب- المجالات باللغة الأجنبية

- 1) Guerid Omar, L'Investissement direct étranger en ALGERIE " Impacts- Opportunités et Entraves ", Revue des Recherches économique et managériales, Université de biskre, Algerie, N°3, juin 2008.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والتظاهرات العلمية:

(1) الاسرج حسين عبد المطلب، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20 و 21 أكتوبر 2009.

(2) اونيس عبد المجيد ، الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع وفاق"، الملتقى حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 افريل 2006.

(3) بلوج بولعيد ووردة جاب الخير، من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 "مقارنة واستخلاص العبر"، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 افريل 2009.

- (4) بله باسي زكريا، الأزمة المالية العالمية "الجنور وأبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 08 و 09 مارس 2009.
- (5) بن موسى كمال وعبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، 23 و 24 فيفري 2011.
- (6) بن نوي مصطفى وعبد المجيد تيمائي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 افريل 2006.
- (7) بوعتروس عبد الحق، تحليل الأزمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 افريل 2009.
- (8) جباري شوقي وفريد خميلي، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 1 و 2 ديسمبر 2010.
- (9) حبشي فتيحة ، الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 06 و 07 أفريل 2009.
- (10) الحمش منير، الأزمة المالية و مصير النظام الرأسمالي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، سوريا، 23- 26 ماي 2009.
- (11) الخشخوش محمد سالم، أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.
- (12) خضيرات عمر، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 14 و 16 ديسمبر 2010.
- (13) رحمان آمال ومشري فريد، الأزمة المالية العالمية والتحديات التي تواجه الصناعة النفطية العربية، الملتقى الدولي السابع حول الأزمة "الحكم والنظام الاقتصادي العالمي"، تونس، 06 و 08 جوان 2011.

14) رياض عمر عبد الله مها، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، 01 و02 ديسمبر 2010.

15) الطباع حمدي ، اثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي -المشكلة والحلول المقترحة- ، ورقة بحثية مقدمة في منتدى حول أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، لبنان، 29 مارس 2012.

16) العموص عبد الفتاح، الأزمة الاقتصادية العالمية الأسباب والتداعيات والآثار في الاقتصادات العالمية "دراسة الحالة التونسية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19 و20 ديسمبر 2009.

17) فياض محمد خليل وخالد علي الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية حول التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

18) قويدري محمد ، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18 افريل 2006.

19) المومني رياض، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، المؤتمر الثاني للعلوم المالية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، الأردن، 28 و29 افريل 2010.

20) ميلود مهدي وزايري بلقاسم، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها و أبعادها و خصائصها"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، لبنان، 8 و9 مارس 2009.

خامسا: التقارير.

1) احمد ماجد وندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016.

2) ندى الهاشمي، الامارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم -ادارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي- ، وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة، ابو ظبي، 2018.

3) تقرير افاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الاول، مارس 2015، الكويت.

- (4) تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2002.
- (5) تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية "أثاره على التنمية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006.
- (6) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
- (7) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2012.
- (8) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، اصلاح حوكمة نظام الإستثمارات الدولي ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015.
- (9) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017.
- (10) التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2011، تطورات الاقتصاد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة ، ابوظبي، 2011.
- (11) التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2012، ادارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2012.
- (12) التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، اداء الاقتصاد الوطني، الباب الثاني، الاصدار 24، وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016.
- (13) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، التطورات النقدية و المصرفية وفي اسواق راس المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2007.
- (14) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق راس المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2008.
- (15) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، التطورات النقدية والمصرفية و اسواق المال في الدول العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009.
- (16) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009.
- (17) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.

- (18) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، التطورات النقدية والمصرفية و اسواق المال في الدول العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011.
- (19) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011.
- (20) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، التطورات النقدية والمصرفية و اسواق المال في الدول العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2012.
- (21) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2012.
- (22) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2013.
- (23) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014.
- (24) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014.
- (25) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ملاحق احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2015.
- (26) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2016.
- (27) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، جداول احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2016.
- (28) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، التجار الخارجية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ابوظبي، 2013.
- (29) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، التطورات النقدية والمصرفية وفي اسواق راس المال في الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006.
- (30) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2008.

- (31) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009.
- (32) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
- (33) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، جداول إحصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
- (34) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011.
- (35) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2012.
- (36) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2013.
- (37) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، جداول إحصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ابوظبي، 2013.
- (38) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014.
- (39) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2015.
- (40) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التعاون العربي في قطاع النقل، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2015.
- (41) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجيستيات، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2015.
- (42) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2016.
- (43) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017.
- (44) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017.

- (45) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات النقدية والمصرفية و اسواق المال في الدول العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017.
- (46) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول احصائية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ابوظبي، 2017.
- (47) تقرير حول الاقتصاد العربي، مؤشرات الاداء 2000-2018 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الرابع ، ديسمبر 2016، الكويت.
- (48) تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، وزارة الاقتصاد للامارات العربية المتحدة، ابوظبي ، 2012.
- (49) تقرير حول التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودي، جمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض، مارس 2017.
- (50) تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2008، التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في انجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008.
- (51) تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2010، مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2010.
- (52) تقرير صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2017.
- (53) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2005.
- (54) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2006.
- (55) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2007.
- (56) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2008.
- (57) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009.
- (58) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010.

- (59) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.
- (60) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013.
- (61) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014.
- (62) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015.
- (63) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016.
- (64) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017.
- (65) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.
- (66) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2008، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2008.
- (67) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2009، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2009.
- (68) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2010، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2010.
- (69) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2011، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2011.
- (70) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2012، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2012.
- (71) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2013، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2013.
- (72) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2014، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2014.
- (73) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2015، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2015.
- (74) الكتاب الاحصائي السنوي لسنة 2016، مركز دبي للإحصاء، امارة دبي، 2016.
- (75) نشرة فصلية حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات افريل- يونيو 2016، الكويت.
- (76) نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التاثيرات المتوقعة لتداعيات الاحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.

77) نشرة فصلية حول بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2014.

خامسا: الانترنت.

أ- المراجع باللغة العربية:

1. خطة دبي الاستراتيجية 2015، المجلس التنفيذي حكومة دبي، متاح على [/https://www.dubaiplan2021.ae](https://www.dubaiplan2021.ae)
2. إجمالي رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي 2007 - 2008 ، مركز دبي للإحصاء، متاح على www.dsc.gov.ae
3. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مؤشر الحرية الاقتصادية، متاح على ar.wikipedia.org
4. ناصر أحمد بن غيث، التنمية الاقتصادية العربيةدبي انموذجا، متاح على <http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1395>
5. حمدان بن محمد، الصعود القوي لمؤشر التجارة يحتم علينا تنميته بمزيد من الأفكار المبدعة، متاح على <http://www.emaratyouth.com/business/local/2015-03-24-1.768156>
6. راشد محمد الفوزان، صفارات الانذار تطلق من جديد " دبي " ، متاح على <http://www.alriyadh.com/477883>
7. محمد سلمان ، اكثر من 34 منطقة حرة في الامارات تجتذب المستثمرين من كافة انحاء العالم، مجلة اخبار الاعمال، متاح على businessnewsme.com/cover-story-details/1022
8. دبي لصناعة الطيران تلغي باقي طلبياتها لدى ايرباص، جريدة القدس، متاح على <http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2011/07/07-07/All.pdf>
9. علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، متاح على www.mfti.gov.eg/SME/pdf/researchs/3.pdf
10. علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، متاح على css.escwa.org.lb/EDGD/1154/BP2.pdf
11. يوسف منصور، اثر الأزمة المالية على دول الشرق الوسط، جريدة الغد الأردني، متاح على www.alghad.com/index.php/article/261064.html

12. حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، متاح على www.digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=222253
13. سيف هشام صباح الفخري، أزمة ديون دبي أسبابها وآثارها الاقتصادية، متاح على www.kantakji.com/media/5004/b166.doc
14. إيمان مرعى، اثر الأزمة المالية على آسيا، مجلة السياسة الدولية، متاح على www.digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=222238
15. موقع البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية الأزمة والتمويل والنمو، متاح على www.worldbank.org
16. موقع البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، متاح على www.worldbank.org/wbsite/extraichome/newsarabic
17. احمد العثيم، قراءة في مؤشر الحرية الاقتصادية وموقع الدول العربية، متاح على www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/oct/11/rj10.htm
18. التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسنة 2009، موجز أنشطة مجموعة البنك الدولي، متاح على documents.worldbank.org/curated/en/988341513324464860/pdf/108692-AR-v1-PUBLIC-MIGA-AR09-Arabic.pdf
19. اكرم ابراهيم حماد، درجة الانكشاف العربي والتبعية للخارج، جريدة دنيا الوطن ، متاح على <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/10/08/344243.html>
20. بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح على [/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)
21. أحمد العثيم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، متاح على www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/jul/27/rj6.htm
22. مهدي سهر غيلان وآخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، متاح على <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=52724>
23. عبد الواحد الحميد، اليد المنتجة لا اليد الرخيصة ، جريدة الرياض ، متاح على <http://www.alriyadh.com/18640>

24. خالد اللغالي ، تعرف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم،
<https://www.irfaasawtak.com/a/2/329597.html>
25. عروبة معين عايش، دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق، متاح على
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=756>
26. عزت كنج، دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، متاح على
http://www.mafhoum.com/syr/articles_06/kinj.pdf
27. الهيآت الاستثمارية في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،
متاح على
<http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-agencies>
28. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، مميزات البيئة الاقتصادية للدولة، متاح على
<https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy>
29. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة ، حقائق وارقام، متاح على
<https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/fact-sheet>
30. فهد الاميري، الامارات تعزز مكانتها على الخريطو الاقتصادية العالمية ، جريدة الاتحاد، متاح على
<https://www.alittihad.ae/article/60366/2013>
31. اقتصاد الامارات ، المجلس الوطني للاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة، متاح على
<http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html>
32. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة ، الاسرة الاماراتية ، متاح على:
<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/emirati-fam>
33. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، الطلاق، متاح على :
<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/divorce-in-the-uae>
34. المجتمع، المجلس الوطني للاعلام، متاح على
<http://www.uaeinteract.com/arabic/society.html>

35. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، رعاية الاطفال ونموهم، متاح على
<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/children>
36. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، الرياضة والترفيه، متاح على
<https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/culture/sports-and-recreation>
37. بلقيس عبد الرضا، التنمية المستدامة في الامارات، جريدة الجديد العربي، متاح على
<https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/6/8>
38. رضوى رضوان، الامارات 2021 تقدم مضطرد في مؤشرات التنمية المستدامة، جريدة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، متاح على futureuae.com/ar/Mainpage/Item/780
39. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، الوفيات، متاح على
<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/deaths>
40. جمال سند السويدي، الامارات وطن السعادة والايجابية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح على <http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssar>
41. الامارات تحقق معدلات قياسية عالية من التنمية الشاملة في شتى المجالات، جريدة البيان الاقتصادي، متاح على:
<http://www.albayan.ae/economy/local-market/2014-12-04-1.2259063>
42. التعليم ،المجلس الوطني للاعلام، متاح على
<http://www.uaeinteract.com/arabic/society.html>
43. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإمارات العربية المتحدة، حقائق عن دولة الامارات العربية المتحدة، متاح على
http://www.ae.undp.org/content/united_arab_emirates/ar/home/countryinfo.html
44. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، برنامج الرعاية الاجتماعية، متاح على
<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/social-welfare-programmes>
45. البنك الدولي، مقياس المسافة من الحد الاعلى للاداء، متاح على
<http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier>
46. مجموعة البنك الدولي، متاح على <http://www.doingbusiness.org> ،
47. مؤشر التجزئة العالمية:الهند دولياً والسعودية الأولى عربياً في تجارة التجزئة، جريدة الرياض الاقتصادي، متاح على <http://www.alriyadh.com/345999>

48. عبد النور جحنين، الجزائر ال 7 عربيا و 21 عالميا في تجارة التجزئة ، جريدة الفجر الجزائرية، متاح على <https://www.djazairss.com/alfadjr/183315>
49. رنا ابراهيم ، لإمارات تحتل المرتبة الخامسة على مؤشر تنمية التجزئة العالمية، جريدة العربي ، متاح على <https://al3arabi.com>
50. مصطفى عبدالعظيم، الامارات تتقدم إلى المرتبة 30 عالمياً في مؤشر تنافسية قطاع السياحة، جريدة الاتحاد، متاح على <http://www.alittihad.ae/details.php?id=22406&y=2011&article=full>
51. افضل 10 دول في مؤشر التنافسية والسفر والسياحة، مجلة فوربس الشرق الاوسط، متاح على <https://www.forbesmiddleeast.com>
52. محمد بيضا، الامارات الاولى عالميا في 3 مؤشرات للسياحة ، جريدة البيان، متاح على <http://www.albayan.ae/economy/local-market/2015-11-24-1.2512835>
53. ريم الهاشمي، الإمارات الأولى عربيا وال 16 عالمياً في مؤشر التنافسية، جريدة الخليج الاقتصادي، متاح على: www.alkhaleej.ae/economics/page/3589f32a-d27b-42a5-807f-c7ba4784000f#sthash.9QklzGQ4.dpuf
54. حمدي سعد، الإمارات تتصدر «مؤشر الأداء الإلكتروني عربياً» 2015، جريدة الخليج الاقتصادية، متاح على <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/14a5bd73-c500-4ef1-a17a-bd237dad52c2>
55. الإمارات الأولى إقليمياً في «مؤشر التنافسية الرقمية» لعام 2017، جريدة الامارات اليوم، متاح على <http://www.emaratalyom.com/business/local/2017-06-24-1.1006224>
56. الإمارات الأولى إقليمياً في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2017، جريدة البيان ، 21 جانفي 2018، سا 11:43، متاح على <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-06-23-1.2986313>
57. الإمارات الأولى عربياً وال 35 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي 2017، جريد الامارات اليوم، متاح على: <http://www.emaratalyom.com/business/local/2017-06-18-1.1004655>
58. الإمارات الأولى عربياً وأوسطياً في "التنافسية العالمية 2017"، جريدة الامارات اليوم، متاح على <http://www.emaratalyom.com/business/local/2017-05-31-1.1000150>
59. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة ، مجلس الوزراء، رؤية الامارات 2021، متاح على <https://www.uaecabinet.ae/ar/uae-vision>
60. البوابة الرسمية لحكومة لامارات العربية المتحدة، دولة الإمارات مُستقبلاً، متاح على <https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/uae-future>

61. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المنحدة ، **القطاع الزراعي**، متاح على:
<https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/agriculture-sector>
62. **تجربة الامارات العربية المتحدة ورؤيتها المستقبلية في الامن الغذائي**، ادارة الصحة والتنمية الزراعية ، متاح على <https://www.bcci.bh/sites/default/files/library>
63. موقع foundation heritage ، متاح على <http://www.heritage.org/index>،
64. موقع citeseer ، متاح على citeseer.output.edu/viewdoc/download 2000-2006
65. المنتدى الاقتصادي العالمي ، متاح على <http://www3.weforum.org>
66. منظمة الشفافية العالمية، متاح على: <https://www.transparency.org/>

ب: المراجع باللغة الاجنبية.

1. coface handbook country and sector risks 2018 , **group of coface for trade** ,news and publications, Available on:
www.coface.com/News-Publications/Publications/Coface-CEE-TOP-500-rankin
2. european central bank ,statistical data warehouse,2015 available on
<https://www.ecb.europa.eu/stats/html/index.en.html>
3. eurostat ,euro indicator , 2014, available on <http://ec.europa.eu/eurostat/fr/home>
4. Hellenic statistical authority , the greek economy 2015, available on:
<http://www.statistics.gr/en/home/>
5. Hellenic statistical authority, Greece industrial,2014,available on
<http://www.statistics.gr/en/home/>
6. Hussien Alasrag, **Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries** mpra.ub.unimuenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf.
7. international trade center , trade of greece 2014,available on
: <http://www.intracen.org/>

8. mohamed elborno, **strategy through execution to assurance**, disponible sur:
<https://www.pwc.com/m1/en/about-us.html>
9. the international monetary fund(imf), world economic outlook database, available on <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/index.aspx>

الملاحق

ملحق رقم (1): معدلات نمو انتاج السلع الصناعية اليونانية خلال الفترة 2005-2014.

السنة	المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفحم والليجيت		1.6	3.7-	5.9-	0.4	2.3-	13.1-	3.8	6.7	14.4	6.7-
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي		29-	7.8-	17.4-	17.8-	32.3	43	-25.9	2.2-	5.6-	17.4-
استخراج الخامات المعدنية		5.3	15.9-	1.8-	2.1	23.5-	15.8	11.7	12.9-	14.5-	3.1
منتجات لتعدين واستغلال المحاجر الأخرى		14.5-	6.1	0.3	13.3-	27.8-	0.7	18.6-	17.2-	1.1	19.2
منتجات الاغذية		1.4-	0.4	3	0.2	2.6-	3.8-	3.7-	2.3-	3.4-	2.6
منتجات المشروبات		3-	1.4	8	0.4-	4.8-	7.3-	6.4-	5.8-	1.8-	2-
التبغ		5-	8.4-	7	3.1-	2.6-	17.9-	10.8	8.8-	3.2	4.4-
المنسوجات		17.4-	7.8-	1.7	-21.7	27.2-	20.2-	16-	11.1-	0.1-	2.2-
الملابس الجاهزة		16.6-	7.4-	0.1-	16.65-	24.2-	22.9-	19.3-	10.8-	5.4-	6.8-
المصنوعات الجلدية		12.4-	4.6-	2.9	4.8-	15.1-	36.8-	13.3-	28.4-	2.7-	16.9-
الخشب والقلين		4.7-	5.9-	10.1-	11.3-	27.7-	9.4	16.6-	26-	22.2-	14.2-
الورق والمنتجات الورقية		6.5	2.6	2.3	4.7-	3-	3.5-	4.8-	8.6-	2.8	8.5
فحم الكوك والمنتجات النفطية المتكررة		3	6.4	2.2	2.2-	0.9-	5.3	14.5-	22.9	4.5	7.4
الكيمائيات والصناعات الكيماوية		0.1	1.6-	4	5-	14.2-	2.1	2.4-	9.6-	2.3	1.2-
المطاط والمنتجات البلاستيكية		5.1-	4.9	4.3	3.1-	13.8-	6.9-	5.9-	5.7-	1.9-	1.1
المعادن الأساسية		2.6	5.6	2	6.2-	18.4-	12.5	6.7	4.8-	4.5-	5
المنتجات المعدنية المصنعة		2.3	10.4	2.9-	9.4-	18-	0.9	7-	7.5-	8.1-	2.1-
المعدات الكهربائية		3.6	3.9	1.2	2.1-	20.2-	3.2-	13.5-	-5.3	13.8-	10.2-
السيارات والمقطورات وشبه المقطورات		48-	20.2-	12.9	-12.15	17.7-	5.7-	20.7-	5.1	3.9-	7
معدات النقل الأخرى		2.3-	7.4-	14.6	2.8-	18.8-	5.1-	21.5-	-39.5	25.3	-43.3
صناعة الاثاث		17.8	5	2.5	1.3-	-27.5	7.7-	22.4-	67.95-	7.5-	0.7-
السلع المصنعة الأخرى		6.3-	0.1	2.3-	-16.2	12.8-	8.9-	10.5-	14.3-	1.7	4.4
انتاج وتوزيع الكهرباء		0.6	1.7-	3.3	2.9-	4-	9.5-	4.2	1.5	6.7-	3.5-
		-1.6	2.4	1.1	2.6	3-	0.7	2-	1	2.4-	0.6-

المصدر: شيما صابر صالح، الديون السيادية اليونانية (الاسباب، الآثار، المواجهة) دراسة مقارنة مع مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2016، ص 47.

ملحق رقم (2): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة اليورو الأكثر تأثراً بالازمة اليونانية خلال الفترة 2014-2007.

الدول	المؤشرات / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البرتغال	الناتج المحلي الاجمالي %	2.5	2.5	3-	1.9	1.8-	4-	1.6-	0.9
	البطالة %	2.8	2.6	9.4	10.7	12.6	15.5	16.1	13.8
	التضخم %	7.8	7.5	0.8-	1.4	3.7	2.8	0.3	0.3-
	الحساب الجاري %	6.2-	6.5-	3.8-	5.5-	5-	3.4-	1.3-	1.3-
	الدين الحكومي %	61.4	67.6	79.7	91.9	100.9	115.9	119.4	120.1
اسبانيا	الناتج المحلي الاجمالي %	3.7	1.1	3.5-	0.02	0.6-	2.1-	1.2-	1.3
	البطالة %	8.2	11.2	17.8	19.8	21.4	24.7	26.1	24.4
	التضخم %	2.8	4.1	0.3-	1.8	3.2	2.4	1.4	0.1-
	الحساب الجاري %	9.6-	9.2-	4.3-	3.9-	3.2-	0.2-	1.5	1
	الدين الحكومي %	41.7	47.1	61.7	66.4	77.5	92	103.8	117.7
ايطاليا	الناتج المحلي الاجمالي %	1.5	1-	5.5-	1.7	0.6	2.8-	1.7-	0.4-
	البطالة %	2.1	6.7	7.7	8.3	8.3	10.6	12.1	12.6
	التضخم %	1.8	3.4	0.8	1.5	2.7	3	1.2	0.2
	الحساب الجاري %	1.4-	2.9-	1.9-	3.5-	3.1-	0.4-	0.9-	19
	الدين الحكومي %	110.6	112.9	125.8	124.7	117.7	135.9	143.1	156.2
ايرلندا	الناتج المحلي الاجمالي %	4.9	2.6-	6.4-	0.3-	2.8	0.3-	0.2	4.8
	البطالة %	4.6	6.4	12.01	13.8	14.6	14.7	13.1	11.3
	التضخم %	4.9	4.1	4.5-	0.9-	2.6	1.7	0.5	0.2-
	الحساب الجاري %	6.1-	5.8-	4.2-	0.8-	1.1-	1.5-	3.1	3.6
	الدين الحكومي %	27.4	47.4	67.8	84.6	109.1	29.7	133.1	125.3

المصدر: شيماء صابر صالح، الديون السيادية اليونانية (الاسباب، الاثار، المواجهة) دراسة مقارنة مع مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2016، ص ص 97، 98.

ملحق رقم (1-1): معدل الامية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2015.

معدل الأمية (%)												
الفئة العمرية (15 - 24)						الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						
جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور	
2015			2010			2015			2010			
0.8	0.6	1.0	1.2	1.2	1.2	3.3	4.8	1.9	7.0	10.3	3.7	الأردن
0.6	0.9	0.4	⁽¹⁾ 2.6	⁽¹⁾ 3.9	⁽¹⁾ 1.7	6.2	4.2	6.9	⁽¹⁾ 10.2	⁽¹⁾ 11.3	⁽¹⁾ 9.7	الإمارات
0.2	0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	4.3	6.5	3.1	8.1	9.8	7.2	البحرين
1.9	2.2	1.7	⁽¹⁾ 3.2	⁽¹⁾ 4.2	⁽¹⁾ 1.9	18.2	25.8	10.4	⁽²⁾ 18.0	⁽¹⁾ 30.4	⁽¹⁾ 13.6	تونس
4.4	4.5	4.4	⁽¹⁾ 7.5	⁽¹⁾ 9.4	⁽¹⁾ 5.8	19.8	26.9	12.8	⁽¹⁾ 22.3	⁽¹⁾ 29.0	⁽¹⁾ 15.6	الجزائر
⁽¹⁾ 12.1	⁽¹⁾ 15.1	⁽¹⁾ 9.0	⁽¹⁾ 12.1	⁽¹⁾ 15.1	⁽¹⁾ 9.0	⁽¹⁾ 29.7	⁽¹⁾ 38.6	⁽¹⁾ 20.1	⁽¹⁾ 29.7	⁽¹⁾ 38.6	⁽¹⁾ 20.1	جيبوتي
0.8	0.8	0.7	3.0	3.8	2.3	5.3	8.2	3.2	11.7	16.2	8.6	السعودية
10.4	12.2	8.7	13.3	16.4	10.4	24.1	31.4	16.7	28.9	38.0	19.9	السودان
⁽¹⁾ 4.4	⁽¹⁾ 5.5	⁽³⁾ 3.4	5.1	6.4	3.9	⁽¹⁾ 14.9	⁽³⁾ 20.8	⁽³⁾ 9.2	16.6	23.1	10.1	سورية
18.5	19.4	17.6	17.4	19.5	15.5	20.3	26.3	14.3	21.8	29.4	14.0	العراق
0.9	0.9	0.9	⁽¹⁾ 2.4	⁽¹⁾ 2.4	⁽¹⁾ 2.4	5.2	10.0	3.1	11.7	⁽¹⁾ 19.1	⁽¹⁾ 10.0	عمان
0.6	0.7	0.6	0.8	0.7	0.8	3.3	5.2	1.5	⁽²⁾ 4.7	⁽²⁾ 7.4	⁽²⁾ 2.1	فلسطين
1.4	0.3	1.7	⁽²⁾ 2.1	⁽²⁾ 1.3	⁽²⁾ 2.4	2.2	2.7	2.1	⁽²⁾ 3.6	⁽²⁾ 4.4	⁽²⁾ 3.4	قطر
12.4	11.8	13.1	⁽¹⁾ 14.7	⁽¹⁾ 15.3	⁽¹⁾ 14.2	22.2	26.3	18.2	⁽¹⁾ 25.8	⁽¹⁾ 31.3	⁽¹⁾ 20.3	القطر
0.5	0.5	0.4	⁽¹⁾ 1.4	⁽¹⁾ 1.3	⁽¹⁾ 1.4	3.8	5.0	3.1	⁽¹⁾ 6.1	⁽¹⁾ 8.2	⁽¹⁾ 5.0	الكويت
0.9	0.7	1.2	⁽¹⁾ 1.3	⁽¹⁾ 0.9	⁽¹⁾ 1.6	6.1	8.2	4.0	⁽¹⁾ 7.9	⁽¹⁾ 10.2	⁽¹⁾ 5.6	لبنان
0.0	0.1	0.0	0.1	0.2	0.1	9.0	14.4	3.3	10.8	17.3	4.4	ليبيا
6.7	7.9	5.5	⁽²⁾ 10.2	⁽²⁾ 12.2	⁽²⁾ 8.4	24.8	32.7	16.8	⁽²⁾ 29.9	⁽²⁾ 38.5	⁽²⁾ 21.6	مصر
4.9	6.5	3.4	⁽²⁾ 20.5	⁽¹⁾ 27.9	⁽¹⁾ 13.3	27.6	37.5	17.3	⁽¹⁾ 43.9	⁽¹⁾ 56.1	⁽¹⁾ 31.1	المغرب
37.4	45.0	30.0	31.7	34.7	28.7	47.9	58.4	37.4	42.0	48.8	35.1	موريتانيا
9.8	17.3	2.4	14.8	25.9	4.0	29.9	45.0	14.9	36.1	53.2	18.8	اليمن

⁽¹⁾ البيانات لعام 2012

⁽²⁾ البيانات لعام 2011

⁽³⁾ البيانات من عام 2009 - 2007

المصدر: مصادر وطنية - تونسكو، قاعدة بيانات تونسكو، فبراير 2016

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، جداول احصائية، صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ص 32

ملحق رقم (3-2): القيد الصافي للتعليم لمراحل مختلفة في الدول العربية.

	المرحلة العليا						المرحلة الثانوية						المرحلة الأولى					
	2014			2010			2014			2010			2014			2010		
	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور
جملي الدول العربية	(2) 46.6	(2) 49.9	(2) 43.8	(1) 41.8	(1) 44.3	(1) 39.5	(2) 87.8	(2) 89.0	(2) 86.6	(1) 91.1	(1) 93.0	(1) 89.3	(2) 98.4	(2) 97.5	(2) 99.3	(1) 97.0	(1) 97.5	(1) 96.5
الأردن	22.0	34.6	15.4	(1) 25.2	(1) 35.7	(1) 17.4	(1) 92.4	(1) 93.9	(1) 91.0	(1) 92.4	(1) 93.9	(1) 91.0	106.7	107.1	106.3	(1) 106.5	(1) 106.0	(1) 107.0
الإمارات	36.8	56.5	24.2	(1) 32.1	(1) 46.8	(1) 19.1	(2) 95.5	(2) 96.6	(2) 94.5	(1) 96.8	(1) 98.9	(1) 94.9	(1) 105.3	(1) 104.4	(1) 106.1	(1) 103.3	(1) 104.4	(1) 106.1
البحرين	34.6	43.1	26.3	(1) 34.4	(1) 41.4	(1) 27.5	(2) 90.1	(2) 93.2	(2) 89.0	(1) 90.5	(1) 93.1	(1) 88.0	(1) 111.3	(1) 109.5	(1) 113	(1) 108.7	(1) 106.5	(1) 110.9
تونس	34.6	41.9	27.5	30.8	36.6	25.1	(2) 97.6	(2) 99.5	(2) 95.7	(1) 94.9	(1) 95.8	(1) 94.1	118.7	115.1	122.3	110.2	106.8	113.4
الجزائر	(2) 4.9	(2) 4.0	(2) 5.9	(1) 3.4	(1) 2.8	(1) 4.1	46.4	41.5	51.1	(2) 30.2	(2) 25.5	(2) 34.8	68.0	63.3	75.5	(1) 54.5	(1) 51.4	(1) 57.6
ليبيا	63.9	67.9	60.6	36.8	38.8	34.7	113.3	116.8	110.5	100.6	97.8	103.3	108.7	108.2	110.2	106.3	105.7	106.3
السعودية	(2) 16.9	(2) 17.9	(2) 16.0	(2) 6.2	(2) 5.9	(2) 6.4	(2) 40.7	(2) 38.9	(2) 42.6	(1) 39.0	(1) 36.5	(1) 41.4	(2) 70.0	(2) 66	(2) 74	(1) 72.6	(1) 68.8	(1) 76.4
السودان	(2) 34.5	(2) 34.8	(2) 34.3	(2) 47.7	(2) 47.7	(2) 47.7	72.4	72.6	72.2	(2) 80.1	(2) 78.7	(2) 81.4	(1) 77.8	(1) 76.4	(1) 79.2
مسورية	(1) 7.7	(1) 4.9	(1) 10.6	(1) 7.7	(1) 4.9	(1) 10.6	(1) 32.6	(1) 23.1	(1) 42.0	(1) 32.6	(1) 23.1	(1) 42.0
الصومال	(1) 12.0	(1) 8.4	(1) 15.4	(2) 15.4	(2) 11.4	(2) 19.3	(1) 52.9	(1) 45.1	(1) 60.3	(2) 52.9	(2) 45.1	(2) 60.3	(1) 104.5	(1) 95.4	(1) 113.1	(1) 104.5	(1) 95.4	(1) 113.1
العراق	(2) 28.1	(2) 22.8	(2) 24.7	24.5	21.1	29.2	(2) 91.2	(2) 99.0	(2) 84.8	101.3	100.7	101.8	110.3	114.9	105.8	102.6	102.7	102.5
عُمان	44.0	53.8	34.6	50.2	57.6	43.1	82.2	86.2	78.5	86.0	89.4	82.7	94.9	94.6	95.2	90.8	90.0	91.6
قطر	15.8	45.8	7.3	15.5	26.1	4.9	(2) 111.6	(2) 117.2	(2) 106.7	98.1	99.4	97.0	(2) 99.1	(2) 99.4	(2) 99.4	103.0	104.0	102.1
القطر	(1) 8.7	(1) 8.1	(1) 9.3	7.9	6.7	9.1	(2) 59.3	(2) 60.4	(2) 58.3	(2) 45.8	(2) 39.3	(2) 52.1	(2) 105.2	(2) 102.0	(2) 108.3	(1) 104.3	(1) 99.8	(1) 108.6
الكويت	(2) 27.0	(2) 33.1	(2) 20.4	(1) 17.6	(1) 25.6	(1) 11.0	(2) 92.6	(2) 96.2	(2) 89.2	(1) 101.0	(1) 104.3	(1) 97.9	(2) 104.2	(2) 105.3	(2) 103.0	(1) 105.6	(1) 107.5	(1) 103.6
بنان	42.8	45.7	39.5	54.0	58.8	49.4	(2) 68.2	(2) 68.4	(2) 68.0	81.5	86.2	76.8	(2) 97.1	(2) 92.7	(2) 101.6	104.6	103.1	106.0
البيسكا	(1) 50.3	(1) 49.9	(1) 50.7	(2) 58.0	(2) 61.0	(2) 56.0	(1) 93.5	(1) 101.1	(1) 86.3	(1) 93.5	(1) 101.1	(1) 86.3	(2) 114.0	(2) 112.0	(2) 117.0	(1) 110.4	(1) 107.6	(1) 113.0
مصر	(2) 30.3	(2) 28.6	(2) 32.0	(1) 30.4	(2) 86.1	(2) 85.3	(2) 86.8	(2) 86.2	(2) 82.6	(2) 89.5	(2) 105.5	(2) 105.1	(2) 106.0	(1) 105.7	(1) 103.3	(1) 108
المغرب	24.6	34.1	25.0	(1) 13.2	(1) 12.3	(1) 14.1	(2) 68.9	(2) 68.9	(2) 74.1	(1) 56.1	(1) 51.8	(1) 60.3	116.1	113.4	118.7	111.4	107.6	115.0
موريتانيا	(1) 5.5	(1) 3.3	(1) 7.5	4.3	2.5	6.1	29.9	28.6	31.2	24.4	22.4	26.4	98.0	100.7	95.3	102.0	104.5	99.5
اليمن	(2) 10.3	(2) 6.3	(2) 14.2	(1) 10.2	(1) 6.0	(1) 14.3	(2) 48.6	(2) 39.5	(2) 57.4	44.1	33.7	54.1	(2) 97.5	(2) 88.9	(2) 105.7	87.3	78.3	95.9

- تعرف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة القاعدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.
 (1) البيانات لعام 2006-2010 (2) البيانات لعام 2011-2012 (3) البيانات لعام 2013 (4) البيانات لعام 2000-2005
 المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معطيات اليونسكو، فبراير 2016 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معطيات البنك، يناير 2016.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، جداول احصائية، صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ص 32.

ملحق رقم (3-3) : الانفاق على الصحة في الدول العربية.

عدد السكان	عدد الممرضات	عدد الأطباء				النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)			الانفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%)		الانفاق العام على الصحة (%)		إجمالي الإنفاق على الصحة (%)		
		لكل 100,000 نسمة				2012			2014		2014		2014		
		مقابل كل سرير						الريف	الحضر	الخاص	العام	من إجمالي الإنفاق العام	من الناتج المحلي الإجمالي		
		2014	2010	2014	2010	2014	2010	الإجمالي							
538	521	105	96	64	64	98	98	98	30.3	69.7	13.5	7.5	الأردن		
870	935	336	226	171	147	98	95	98	27.7	72.3	9.4	3.5	الإمارات		
493	588	521	410	276	210	99	99	99	36.7	63.3	10.6	5.0	البحرين		
472	478	325	325	168	121	90	77	97	43.3	56.7	13.3	7.0	تونس		
⁽¹⁾ 606	582	⁽²⁾ 259	253	⁽²⁾ 173	156	95	88	98	21.2	78.8	8.1	7.2	الجزائر		
704	704	51	51	21	21	61	22	73	36.1	63.9	14.1	10.6	جيبوتي		
454	467	540	474	260	244	100	100	100	25.5	74.5	5.4	4.7	السعودية		
1235	1190	95	44	⁽²⁾ 42	35	24	13	44	78.6	21.4	11.4	8.4	السودان		
658	645	198	191	133	157	96	95	96	53.7	46.3	5.3	3.3	سوريا		
1149	⁽¹⁾ 1429	8	8	3	3	23	6	52	⁽¹⁾ 55.0	⁽¹⁾ 45.0	⁽¹⁾ 2.4	⁽¹⁾ 3.0	الصومال		
725	769	178	149	84	78	85	82	86	39.7	60.3	6.0	5.5	العراق		
609	556	470	432	217	190	97	95	97	10.2	89.8	4.8	3.6	عُمان		
766	769	290	182	165	208	100	100	100	56.7	43.3	11.0	⁽²⁾ 10.9	قطر		
833	819	618	617	213	403	100	100	100	14.3	85.7	5.8	2.2	قطر		
⁽¹⁾ 454	⁽¹⁾ 454	⁽¹⁾ 70	⁽¹⁾ 70	⁽²⁾ 20	⁽²⁾ 19	40	30	50	67.1	32.9	13.1	6.7	البحرين		
490	541	587	443	242	167	100	100	100	14.1	85.9	5.8	3.0	الكويت		
351	290	330	272	307	320	100		100	52.4	47.6	10.7	5.9	لبنان		
270	270	660	710	200	200	97	96	97	26.5	73.5	4.3	5.0	ليبيا		
2111	1923	144	201	82	113	96	94	98	61.8	38.2	4.7	5.5	مصر		
909	1176	89	90	63	61	75	63	85	66.1	33.9	6.0	5.9	المغرب		
⁽¹⁾ 2500	⁽¹⁾ 1892	⁽²⁾ 70	⁽¹⁾ 67	⁽²⁾ 10	⁽²⁾ 9	27	9	51	50.4	49.6	7.3	3.8	موريتانيا		
1408	1428	73	53	30	27	53	34	93	77.4	22.6	3.9	5.6	اليمن		

(2) بيانات عام 2013

(1) البيانات لعام 2010-2002

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، المؤشرات التنموية الدولية، وقاعدة المعلومات، يناير 2016 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، التقرير الإحصائي لمؤشرات الصحة وإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط (EMRO)، أبريل 2016.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، جداول احصائية، صندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ص 32.

ملحق رقم (3-4): اتفاقيات الاستثمار العربية الدولية المبرمة إلى غاية ماي 2011.

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية (BITs)	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (DTTs)	اتفاقيات الاستثمار الدولية أخرى (Other IIAs)	الإجمالي
الجزائر	46	31	6	83
البحرين	30	26	12	68
جيبوتي	7	-	9	16
مصر	100	49	15	164
العراق	4	1	6	11
الأردن	52	22	10	84
الكويت	58	49	13	120
لبنان	50	33	8	91
ليبيا	32	12	10	54
موريتانيا	19	2	7	28
المغرب	61	49	7	117
سلطنة عمان	33	28	9	70
فلسطين	2	-	5	7
قطر	45	37	11	93
السعودية	22	23	12	57
الصومال	2	-	6	8
السودان	28	11	11	50
سورية	41	33	6	80
تونس	54	47	9	110
الإمارات	38	48	11	97
اليمن	37	9	7	53

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

الملحق رقم (3-5): اجمالي رصيد تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة
2017-2008.

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المنطقة / الاقتصاد
15 403 579.7	18 301 799.8	20 279 390.9	21 007 274.0	22 877 125.2	24 764 740.4	25 378 773.5	25 664 955.0	27 663 090.9	31 524 355.7	العالم
462 826.4	540 488.7	608 936.8	650 688.2	701 012.0	741 384.0	770 826.0	796 885.5	834 843.0	871 404.9	الدول العربية
14 485.2	17 239.0	19 540.2	22 120.6	23 620.0	25 312.9	26 819.6	26 232.3	27 871.0	29 053.0	الجزائر
14 741.2	14 998.1	15 154.0	22 332.4	23 875.0	27 603.7	25 747.1	25 812.0	26 055.3	26 574.2	البحرين
37.4	51.2	59.5	82.6	93	97.2	101.9	107.1	115.1	123.7	جزر القمر
751.7	851.7	878.5	956.5	1 066.5	1 352.5	1 505.5	1 629.5	1 789.5	1 954.5	جيبوتي
59 997.4	66 709.0	73 094.6	72 611.9	78 643.0	82 893.0	87 485.0	94 307.0	102 324.0	109 660.0	مصر
4 970.8	6 569.1	7 965.3	9 847.6	13 248.0	10 128.0	10 128.0	10 128.0	10 128.0	10 128.0	العراق
20 405.8	20 761.4	21 898.6	23 384.6	24 933.1	26 945.9	29 059.4	30 628.5	32 162.5	33 885.5	الأردن
8 721.6	10 231.3	11 883.5	15 176.0	18 144.3	16 097.2	15 732.9	14 620.6	14 968.3	15 166.9	الكويت
36 197.7	40 576.7	44 285.0	47 422.1	50 533.4	53 194.5	56 101.6	58 454.8	61 065.0	63 693.0	لبنان
11 115.5	14 425.5	16 334.5	16 334.5	17 759.5	18 461.5	18 461.9	18 461.9	18 461.9	18 461.9	ليبيا
2 244.8	2 241.7	2 372.2	2 961.0	4 349.6	5 475.2	5 976.3	6 478.4	6 749.6	7 079.2	موريتانيا
39 388.3	42 581.1	45 081.6	44 515.9	45 245.7	51 816.0	51 192.0	49 670.5	54 784.2	62 663.8	المغرب
12 258.7	13 743.7	14 986.7	16 614.7	17 980.2	19 592.6	20 880.0	18 708.4	20 388.5	22 255.9	سلطنة عمان
17 768.9	25 893.6	30 564.0	31 502.5	31 898.3	31 058.0	32 098.3	33 169.2	33 943.1	34 929.1	دولة قطر
112 935.5	148 088.8	176 377.9	186 758.1	199 032.1	207 897.0	215 908.7	224 049.9	231 502.4	232 227.7	السعودية
346.2	454.2	566.2	668.2	775.5	1 033.5	1 294.5	1 597.5	1 931.5	2 315.5	الصومال
1 658.2	1 958.7	2 175.3	2 328.0	2 336.0	2 459.0	2 487.0	2 511.0	2 660.0	2 703.0	دولة فلسطين
11 900.3	13 626.6	15 690.3	17 424.7	19 736.2	21 424.0	22 675.3	24 403.7	25 467.5	26 532.8	سودان
5 898.6	8 469.5	9 938.7	10 742.9	10 742.9	10 742.9	10 742.9	10 742.9	10 742.9	10 742.9	سورية
28 525.1	31 276.9	31 363.8	31 543.4	32 604.2	33 772.4	31 562.4	31 771.6	29 288.1	28 725.4	تونس
53 937.7	55 072.0	63 868.8	71 020.9	80 587.5	90 352.4	101 424.0	109 974.9	119 579.6	129 933.9	الإمارات
4 539.7	4 668.9	4 857.6	4 339.1	3 808.1	3 674.5	3 441.4	3 426.0	2 865.0	2 595.1	اليمن

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات ، متاح

على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

ملحق رقم (3 - 6): اجمالي رصيد تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة
2017-2008

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المنطقة / الاقتصاد
17 951 892.7	15 403 579.7	18 301 799.8	20 279 390.9	21 007 274.0	22 877 125.2	24 764 740.4	25 378 773.5	25 664 955.0	27 663 090.9	31 524 355.7	العالم
90 552.3	124 874.1	135 023.6	151 439.8	180 612.5	191 474.9	223 492.6	251 708.3	293 181.5	325 023.2	348 954.3	الدول العربية
759.4	1 077.4	1 292.2	1 512.7	2 046.2	2 004.9	1 736.6	1 718.4	1 821.6	1 868.0	1 893.0	الجزائر
7 719.7	9 340.1	7 548.7	7 882.7	13 476.1	13 992.0	14 523.9	16 693.4	19 884.3	19 004.3	19 233.2	البحرين
1 780.5	3 700.7	4 272.9	5 448.4	6 074.0	6 285.0	6 586.0	6 839.0	7 020.0	7 227.0	7 426.0	مصر
401.6	435.2	507.1	632	998	1 487.5	1 714.6	1 956.1	2 103.8	2 408.1	2 485.9	العراق
359.7	372.4	444.4	473.1	503.9	509.3	524.9	608.3	609.3	612.5	619	الأردن
14 665.2	22 436.5	23 715.5	28 189.2	32 250.3	31 023.4	37 153.1	34 310.5	31 559.2	30 228.0	30 624.0	الكويت
4 232.0	5 218.6	6 344.3	6 831.2	7 767.8	8 793.5	10 774.4	12 029.4	12 691.2	13 333.1	13 900.4	لبنان
8.6	11.5	11.5	28.3	29.8	27.1	45.7	73.4	73.7	74.7	84.4	موريتانيا
1 337.1	1 699.1	1 861.4	1 914.0	1 981.1	2 156.7	2 554.7	4 187.0	4 557.3	5 203.3	5 891.6	المغرب
604	1 189.0	1 298.0	2 796.0	4 018.0	4 902.3	5 835.9	7 193.6	7 529.1	7 885.4	8 281.4	سلطنة عمان
6 236.2	7 467.2	10 681.8	12 545.0	22 653.5	24 493.6	32 515.0	39 263.4	43 286.7	51 188.7	52 883.4	دولة قطر
17 047.5	20 444.0	22 621.2	26 528.0	29 957.9	34 359.5	39 302.8	44 698.8	63 120.5	73 972.8	79 597.6	السعودية
83.9	79.6	148.9	240.9	192.2	231.9	171	358	444.8	400	422	دولة فلسطين
117.1	152.7	230.8	287.2	296.8	296.7	308.5	286.4	291.3	463.9	497.8	نونس
35 001.7	50 822.0	53 544.9	55 559.9	57 737.9	60 274.0	69 102.3	80 838.2	97 529.8	110 493.8	124 449.3	الإمارات
198.2	428	499.9	571.2	629	637.5	642.9	654.5	659	659.7	665.3	اليمن

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

ملحق رقم (3-7): توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة) بالمليون دولار لعام 2017.

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة)																	
بالمليون دولار لعام 2017																	
الدول المستثمرة	مصر	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	المغرب	العراق	الجزائر	البحرين	الأردن	تونس	قطر	الكويت	لبنان	سوريا	موريتانيا	جيبوتي	الإجمالي
روسيا	30,011.0	15.2			67.1	2,616.5		39.7									32,749.5
السعودية	3,921.6	230.2			42.4	2.0		21.4	529.0			15.1					4,761.7
الإمارات	437.3		2,700.8		35.2			103.2	348.0			98.2	51.1				3,951.1
الصين	300.5	148.8	26.0	2,478.0	502.6		37.5			155.5					11.0		3,659.9
الولايات المتحدة	213.1	1,692.1	457.6	26.0	374.7		49.0	169.8	141.7	129.8	30.6	26.5	6.5		6.8		3,324.2
اليابان	299.2	1,148.6	1,006.3		42.0		10.9	11.6			13.2						2,531.8
الكويت	11.0	1,364.7	92.1			19.6		631.8			24.9						2,151.2
الهند	312.5	648.7	20.0	571.9	24.0			91.1				43.0	5.8				1,716.9
هونغ كونغ	21.3		1,645.5														1,666.8
فرنسا	252.9	651.0	23.6		359.1	6.5		22.8	7.0	39.2	7.1	10.7					1,539.9
سويسرا	11.9	327.2			1,005.1	7.1		15.3		61.3	5.8	7.1					1,477.7
إيطاليا	264.5	31.4	7.2	4.8	586.8		328.1			82.6	18.0	3.6					1,326.9
المملكة المتحدة	41.3	912.4	98.1	23.5	72.0			11.5	47.9		15.6	13.0	6.5				1,241.8
ألمانيا	210.0	490.4	123.6		218.2			2.9			157.0						1,202.1
النرويج		1.6		850.2													851.8
لبنان	746.6	69.1	25.2					8.0				3.6	3.6				848.9
إيطاليا	346.1	245.5			160.7			44.2			10.1						813.8
تركيا							714.3	6.5			40.0		45.9				806.7
سنغافورة	11.9	7.5	580.4					5.8									605.6
بلجيكا		10.7							305.0								315.7
البحرين	15.1		213.6		56.1												284.8
أستراليا	125.8		35.9								35.9						233.5
كندا	53.3			33.7	123.5							5.8					216.3
قبرص		212.7															212.7
هولندا	30.8	146.8	5.8	2.9	6.2												192.5
مصر	84.5				20.6			57.0		2.2							164.3
قطر	.9			133.8	11.0						7.1						152.8
لوكسمبورغ					143.6												143.6
تايلاند	136.1																136.1
كوريا الجنوبية	20.9		57.0				25.6			6.4	12.3						134.5
الفلبين	3.6				100.0												103.6
ماليزيا	94.1							6.5									100.6
السويد	41.3	49.2					2.8	2.9									96.2
تايوان	91.4																91.4
سلطنة عمان								25.7				48.5					74.2
إيران					45.3												72.6
تونس					55.3									11.0			66.3
الأردن	27.8						25.0										52.8
روسيا البيضاء	51.7																51.7
باكستان	27.5	4.3									16.0						47.8
أيرلندا	36.9																36.9
سلوفاكيا					34.9												34.9
موناكو	34.6	174.1	28.8		33.9			6.1	2.9	5.3	.0	10.8	.0	.0	.0	.0	33.9
أخرى	34.6	174.1	28.8	42.8	20.4	.0	.0	.0	2.9	5.3	.0	10.8	.0	.0	.0	.0	325.8
الإجمالي	37,669.0	9,197.9	7,028.2	4,509.4	3,960.5	2,837.7	1,390.2	1,275.8	1,084.5	787.3	437.6	265.8	85.5	45.9	17.8	11.0	70,603.8

المصدر: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات، متاح على <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

ملحق رقم (3-8): اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) ما بين 2003-2017.

إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003 و 2017																						
حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع																						
الدو	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	المغرب	العراق	الجزائر	لبنان	سوريا	ليبيا	السودان	تونس	اليمن	فلسطين	جيبوتي	موريتانيا	الصومال	الاجمالي
الإمارات	286		129	165	125	159	68	98	65	48	28	53	18	14	19	16	8	1	6	1	1	1,308
السعودية		72	62	20	39	12	20	14	13	3	13	9	11	4	7	3	3				1	306
الكويت	42	77	23	19	48	21	25		3	9		18	9	1	2	3	1		1	1		303
قطر	25	28	9	25	4		3	16	6		2	4	10	5	6	3	3	2	1	2	2	154
لبنان	10	30	19	4	4	7	16	5	1	18	6		17	1	5	1						144
البحرين	36	27	6	9		18	12	8	3	4		4	1	4	1	2	1		1			137
مصر	19	30		6	2	3	10	1	6	6	12	2	5	8	8	3	1					122
الأردن	10	15	16	1	7	4		1	2	14	5	1	3		1			9				89
سلطنة عمان	13	10	1		15	5	1	5			1	1		1			1				2	56
تونس	2	1	2	1		1			6		23			13					1	1		51
المغرب		6									7			3	4					1		21
اليمن	1	1	1			1							1						1		1	9
العراق	1	4					1					1										7
ليبيا		2	2								1											5
الجزائر									1						3	1						5
سوريا		2	1																			3
فلسطين			2																			2
السودان										1												1
جيبوتي																					1	1
الاجمالي	445	307	271	250	244	231	158	148	105	103	99	93	75	54	49	38	19	12	11	6	6	2,724

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتظام الصادرات، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

ملحق رقم (3-9): اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الاجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003-2017 حسب الترتيب التنازلي لاجمالي التكاليف.

اجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الإجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003 و 2017																						
حسب الترتيب التنازلي لإجمالي التكلفة																						
الدول الدول المستثمرة	مصر	السعودية	الأردن	الجزائر	ليبيا	الإمارات	العراق	المغرب	البحرين	سلطنة عمان	قطر	لبنان	سوريا	تونس	السودان	اليمن	جيبوتي	الكويت	فلسطين	الصومال	موريتانيا	الاجمالي
الإمارات	46,918	20,704	16,324	15,257	874		14,104	13,857	4,782	5,355	8,132	7,763	3,740	849	843	603	1,726	2,967	15	11	15	164,840
الكويت	6,034	2,717	1,121		139		8,782	887	7,900	2,059	756	2,049	5,099	271	19	601	865				28	40,195
البحرين	3,733	1,155	1,987		20,181		1,208	253		504	2,888	100	178	6,000	150	178	15	118				38,815
قطر	15,676	2,827	359	2,150	388		1,241	116	21	3,697		105	452	245	1,056	808	865	160	1,050		27	31,242
السعودية	11,002		3,351	933	67		6,849	475	1,258	559	108	1,901	420	61	135	557	109		150			28,051
مصر		2,498	1,184	4,338	382		1,073	175	94	734	335	21	296	21	1,798	42	7					13,783
لبنان	2,499	158	203	63	11		3,744	11	28	79	80		298	11	228		22					8,656
الأردن	318	806		112			773	24	78	185	35	15	36		6		7	127				3,475
سلطنة عمان	268	1,164	13	2	7				230		105	13				178	91		163			2,534
تونس	283	107		1,023	345		6	85		22	45						22			11		1,948
الجزائر							45							121	850							1,015
المغرب				129	517									37							11	796
ليبيا	22			321																		367
فلسطين							315															315
سوريا	141						100															241
العراق		15	16				127					15										174
جيبوتي																			150			150
اليمن	11	15	17				15						15				11		11			111
السودان				11																		11
الاجمالي	86,906	32,167	24,574	24,337	22,911	22,319	20,605	15,883	14,392	13,193	12,498	11,980	10,534	7,616	4,235	3,817	3,504	3,479	1,192	485	92	336,718

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح على

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi)

ملحق رقم (3-10): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستثمرة) بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2016

القطاع	الإمارات	الكويت	البحرين	قطر	السعودية	مصر	لبنان	الأردن	سلطنة عمان	تونس	الجزائر	المغرب	ليبيا	فلسطين	سوريا	العراق	جيبوتي	اليمن	السودان	الإجمالي
الغازات	101,761.1	26,452.6	30,361.7	18,339.0	10,902.9	3,388.2	1,224.7													192,430.2
الغذاء والنظف والغاز الطبيعي	20,075.6	285.0	200.0	5,442.2	2,015.4	562.3	3,000.0			44.4	850.2									32,501.7
الفنادق والسياحة	14,942.7	2,992.3	139.2	1,465.0	2,313.1	1,122.1	868.2	2.7					321.0							24,166.3
المعادن	7,007.8	1,776.8		2,114.8	2,408.7	1,086.5	754.7			1,002.9										16,152.3
الغذاء والتبغ	3,400.6	1,176.0		2.7	2,034.1	24.0	2,659.7			355.1	161.3					82.0				10,290.7
الخدمات المالية	3,270.8	1,147.3	665.3	599.5	649.8	416.8	1,177.1	498.0	330.5	132.0		111.1	37.1	15.1	75.5			93.4	11.0	9,230.3
الاتصالات	1,847.9	1,093.5	1,352.6	1,583.4	693.9	579.2	150.0	538.8	150.0	30.0				300.0			150.0			8,469.3
مواد البناء والتشييد	749.8	1,010.2	995.8	178.2	1,566.0	3,115.7			314.1											7,929.8
مواد كيميائية	8.6	773.8	108.2	319.5	1,440.1	2,166.2	46.8		1,061.4			506.2								6,430.8
الطاقة البتية أو المتجددة	1,171.5		3,500.0		1,158.5		219.5													6,049.5
التخزين والتفزين	2,535.7	1,634.0	859.4		63.5				27.2											5,119.9
منتجات استهلاكية	1,194.1	324.6	69.3	73.7	299.6	28.4	45.3	64.0	25.5	73.8	73.8									2,272.1
التزجية والتسلية	1,265.7		54.5	462.2	302.0															2,084.4
خدمات الأعمال	1,007.2	266.0	48.0	55.6	275.8	62.5	50.3	69.8	13.3	47.3	13.6							6.5		1,915.9
وسائل النقل	847.4	216.6	146.0	75.8	104.9	15.3			97.5	30.6	15.3		8.7					10.8		1,568.9
المسجوات	818.1	347.7	18.0	28.8	124.0	28.7	146.1		11.9											1,523.3
الرعاية الصحية	446.7			341.8	570.7	27.5	25.7		51.4											1,463.8
البلاستيك	296.4	262.4	159.8		116.3				20.0					180.8						1,035.7
المنتجات الصيدلانية	74.7	14.8			165.8	567.8	89.7				45.5									958.2
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا	438.6	62.4	11.6		69.4	41.1	58.0	171.7	17.4	11.6	25.4			16.0						923.2
مكونات الكترونية	96.2		2.9		548.4					24.3	5.3									677.1
سيراميك وزجاج	331.0				190.3					46.9										568.2
الإلكترونيات الاستهلاكية	452.7		12.3		53.3	2.2					3.9									524.4
الأدوات الصناعات والمعدات والآلات	335.2	4.4	59.3		61.0															459.9
السيارات	67.0		12.7		69.0	160.0				88.8										397.5
مضروبات	150.1				234.1															384.2
الورق والطباعة والتغليف	54.9	85.4					197.2		3.9											341.4
معدات ومكينات الأعمال	27.8	68.6			92.8		69.9													259.1
المعادن	2.1	200.0																		202.1
وسائل نقل غير السيارات	31.6		10.8		15.3		2.5							60.6						120.8
مكونات السيارات	36.4									48.1										84.5
مطاط	2.8				61.0															63.8
الفضاء	15.0		27.5																	42.5
الفضاء والفضاء	35.2																			35.2
التكنولوجيا الحيوية	27.5																			27.5
المحركات والتوربينات	10.6																			10.6
المنتجات الخشبية	2.7																			2.7
الإجمالي	164,839.8	#####	#####	31,242.2	28,051.2	13,782.9	8,655.8	3,474.6	#####	1,947.7	#####	796.2	366.8	315.1	241.4	173.5	150.0	110.7	11.0	336,717.8

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح

على

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>

ملحق رقم (3-11): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستقبلة) بالمليون دولار بين عامي 2003-2017

توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البنية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستقبلة)

بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2017

القطاع	الدولة المستقبلة	مصر	السعودية	الأردن	الجزائر	ليبيا	الإمارات	العراق	المغرب	البحرين	سلطنة عمان	قطر	لبنان	سوريا	تونس	السودان	اليمن	جيبوتي	الكويت	فلسطين	الصومال	موريتانيا	الإجمالي
الطائرات		57,448.5	20,750.0	18,204.4	6,936.4	20,687.9	9,611.3	7,691.6	5,785.3	7,120.4	3,094.5	7,614.4	7,578.7	7,447.4	6,028.3	921.5	1,300.9	2,594.7	1,248.1	350.0		16.0	192,430.2
لحام والقطر الغاز الطبيعي		9,512.3	71.0		965.0		375.0		6,422.2	26.6	2,492.2				558.0	558.0	990.2	22.2					32,501.7
النفط والسياسة		1,201.4	3,923.3	214.5	1,180.6			1,008.4	1,970.8	2,420.9	2,389.7	2,055.6	3,327.9	1,505.5	80.0	390.3		154.3	479.3			27.5	24,166.3
المدن		559.5	234.3	236.7	9,709.6	202.5		616.7		574.7	1,321.3	5.8	300.0	112.0	39.0	270.0	216.7						16,152.3
الغذاء والتبغ		6,873.4	359.5	145.8	33.2	37.5		416.3	37.9	418.8	488.3	271.3	37.8	44.5	133.4	363.4	365.2	151.2					10,230.7
الخدمات المالية		768.1	764.6	695.5	342.1	364.6		470.6	374.7	999.4	665.1	566.8	279.5	713.8	76.8	232.1	18.6	11.0	570.8	135.9	22.0	33.0	9,230.3
الاتصالات		1,645.2	658.8	543.0	483.0	7.5		852.6	15.0	861.2	455.7	27.8	28.9	7.5	257.5	313.9	7.5		64.0	700.0	450.0		8,469.2
مواد البناء والتشييد			661.6	1,528.1	1,035.2	479.4		963.9			402.0	392.1		466.9	159.8	412.8	356.4				12.7		7,929.8
مواد كيميائية		89.5	1,027.2	1,406.2	2,162.4	506.2		526.6	21.0	569.7	70.0	19.4		26.4		6.2							6,430.8
الطاقة البديلة / المتجددة		4,490.9		968.0				219.5	371.1														6,049.5
التخزين		1,591.3	254.0	127.0	850.0			555.0	300.1	63.5	127.0	63.5	63.5				220.0	700.0	78.0				5,119.9
منتجات المستهلك		283.7	411.7	106.2	110.7			348.4	73.8	106.5	180.3	217.3	37.5	7.1	36.9	36.9			241.3				2,272.1
الترفيه والتسليّة		392.7	462.2					296.7	118.2	114.3	76.2	168.8	98.1		126.1				231.1				2,084.4
خدمات الأعمال		105.8	551.3	39.0	61.2	47.6		317.9	38.3	103.5	203.5	178.1	33.9	13.0	55.4	28.2	6.8	6.8	40.2				1,915.9
وسائل النقل		317.6	250.1	84.3	45.9	30.6		82.3	67.2	181.0	107.3	67.3	62.8		30.6	30.6	15.3	15.3	52.1		15.3	15.3	1,568.9
المنسوجات		340.5	235.7	59.0	35.7	35.7		118.7	35.7	186.7	148.7	134.9	43.2	7.2		11.9	3.6		115.2				1,523.3
الرعاية الصحية		136.5	123.1					170.9	8.8	77.1	422.7	175.5					289.0		60.2				1,463.8
البلديات		282.6	144.3	10.0	36.5			81.7	42.7	37.1	265.6	131.2		2.0									1,035.7
الصيلة		102.2	77.1		121.7			68.9	53.1			4.2			531.1								958.2
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات		68.1	163.5	111.3	17.4	5.8		307.1	29.0	31.2	39.6	48.6	31.2	5.8	19.6				33.4	5.8			923.2
مكونات إلكترونية			217.8		61.8			25.0	24.3	57.0	16.6	152.9		74.4	5.3		42.0						677.1
سيراميك وزجاج		35.0	240.5		24.9			22.0	161.4		10.8				73.6								568.2
مستهلكي الإلكترونيات		36.9	211.2					3.9	12.3	77.9	73.8	77.7	12.3		6.1				12.3				524.4
الاتصالات الصناعية والمعدات والأدوات		2.9	229.7	80.0				59.6	5.6	5.8	15.4	58.0							2.9				459.9
السيارات			44.2		88.8	10.1		43.6	12.7	25.4	160.0												397.5
مشروبات		153.1							9.0				19.0				7.0		96.1				384.2
الورق والطباعة والتكثيف		109.8	63.6					89.3	23.8							54.9							341.4
آلات ومعدات الأعمال		150.8	2.6							92.8													259.1
المدن		200.0	2.1																				202.1
وسائل نقل غير السيارات		7.5	13.3					78.4		5.0	9.1	2.5	2.5						2.5				120.8
مكونات السيارات			18.2						48.1			18.2											84.5
مطاط										61.0					2.8								63.8
القضاء				15.0																			42.5
القضاء والدفاع					35.2																		35.2
التكنولوجيا الحيوية											27.5												27.5
المحركات والتوربينات									10.6														10.6
المنتجات الخشبية									2.7														2.7
الإجمالي		86,905.7	32,166.5	24,574.1	24,337.3	22,911.2	22,318.8	20,604.8	15,882.8	14,392.2	13,192.9	12,498.3	11,980.4	10,533.5	7,615.6	4,235.4	3,817.1	3,504.3	3,478.7	1,191.7	484.7	91.8	336,717.8

المصدر: بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح

على <http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi>